



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

بحث لنيل درجة الدكتوراه في
تاريخ العرب الحديث والمعاصر

بعنوان

الأوضاع السياسية والاقتصادية في ولاية حلب في
النصف الثاني من القرن الثامن عشر

إشراف الدكتورة بشرى خير بك

إعداد الطالب ربيع يوسف عثمان

(١٤٣٦هـ / ٢٠١٥م)

محتويات البحث

— مقدمة : حول أهمية البحث ، وأسباب اختياره ، وإشكاليته وأهدافه ، ومنهجيته وأهم مصادره	(١٣ — ٢٢)
— تمهيد	(٢٣ — ٣١)

((((الفصل الأول))) (٣٢ — ١٠٢))

الإدارة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

أولاً — التقسيمات الإدارية لولاية حلب ، والتغيرات التي طرأت عليها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	٣٢
ثانياً — نظام الإدارة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	٣٦
١ — الفئات الحاكمة (كبار الموظفين في الولاية)	٣٦
أ — الباشا (الوالي)	٣٦
١ — مهام الولاية	٣٨
٢ — رواتب الولاية	٤١
٣ — تجاوزات الولاية	٤٢
ب — القاضي	٤٧
١ — صلاحيات القضاة	٤٩

٢ — رواتب القضاة	٥٠
٣ — نواب القضاة	٥١
ج — المفتي	٥٥
ء — نقيب الأشراف	٥٩
هـ — المتسلم	٦٤
و — المحصل	٦٨
ز — السردار (قائد القوات العسكرية)	٧٢
٢ — الفئات المحكومة (العناصر والقوى المحلية)	٧٥
أ — أهل الذمة	٧٦
١ — المسيحيون	٧٧
٢ — اليهود	٨٤
ب — القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية	٨٦
ثالثاً — القضاء في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	٩٣
١ — القضاء عند أهل الذمة	٩٧
٢ — القضاء عند القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية	٩٨
٣ — الرقابة على عمل القضاء في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	٩٩
٤ — العقوبات المعمول بها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	١٠١

(((الفصل الثاني))) (١٠٣-١٨٥)

الوضع السياسي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

أولاً - القوى السياسية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ١٠٣

١ - الولاة ١٠٤

٢ - الأشراف ١٠٤

٣ - العساكر العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ١٠٨

أ - القوات العثمانية النظامية ١٠٩

١ - الفرسان السباهية ١٠٩

٢ - الإنكشارية ١١٠

ب - القوات المرتزقة ١١٣

١ - السكان ١١٤

٢ - الدالاتية ١١٥

٣ - اللاوند ١١٥

٤ - التفنكجية ١١٧

٥ - المغاربة ١١٧

ثانياً - الأوضاع السياسية في ولاية حلب ما بين (١١٦٤-١١٨٤هـ/١٧٥٠-١٧٧٠م)..... ١١٨

ثالثاً - الأوضاع السياسية في ولاية حلب ما بين (١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م)..... ١٢٢

١ - العوامل التي أدت إلى انتشار الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية في ولاية حلب ما بين

(١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م) ١٢٣

- أ — العوامل الخارجية والداخلية الخاصة بالسلطنة العثمانية ، والمتمثلة بالظروف السياسية الصعبة التي عاشتها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٢٣
- ب — العوامل الداخلية الخاصة بولاية حلب ، والمتمثلة ببروز وتصاعد نفوذ الإنكشارية وتنافسهم مع الأشراف للسيطرة على مقدرات الولاية ١٣١
- ٢ — الصراعات السياسية بين مختلف القوى في ولاية حلب في مرحلة الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية ما بين (١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م) ١٣٧
- أ — الصراع بين الولاة ، والقوى المحلية (الأشراف والإنكشاريون) في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٣٧
- ب — المواجهات بين الأشراف والإنكشارية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٤٧
- ج — الصراعات السياسية الولاة ، والقوى المحلية في الأقضية والأقاليم التابعة لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٥٦
- ١ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقتي بيلان وبياس ١٥٦
- ٢ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقة عينتاب ١٥٩
- ٣ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقة كلس ١٦٣
- ٤ — دور القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية بالإخلال بالأمن في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٦٣
- رابعاً — دور ولاية حلب ومساهمتها في الحروب العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ١٦٨

(((((الفصل الثالث)))) (١٨٦ — ٢٨٢))

الحياة الاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

(الزراعة — الحرف)

— الزراعة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ١٨٦

أولاً — ملكية الأراضي الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ١٨٦

١ — الأراضي الأميرية (أرض الميري) ١٨٧

أ — الإقطاع العسكري ١٨٨

١ — التيمار ١٩٠

٢ — الزعامت ١٩١

٣ — الإقطاع الخاص ١٩٢

٤ — الجفتلك ١٩٣

ب — أراضي الالتزام ونشوء نظام المالكه ١٩٤

٢ — أراضي الوقف ١٩٦

٣ — أراضي الملكيات الخاصة (أراضي الملك) ٢٠٠

٤ — أراضي المشاع (الأراضي المتروكة) ٢٠٢

٥ — أراضي الموات ٢٠٢

ثانياً — العلاقات الزراعية المتبعة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٠٢

ثالثاً — طرق استثمار وري الأراضي الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٠٥

رابعاً — أهم الحاصلات الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٠٨

١ — الحبوب ٢٠٨

٢ — القطن ٢١١

٣ — التبغ ٢١٢

٤ — الخضروات والبقول ٢١٣

٥ — الأشجار المثمرة ٢١٤

أ — الزيتون ٢١٤

ب — الفستق الحلبي ٢١٦

ج — الكرم (العنب) ٢١٧

د — التوت والرمال ٢١٨

٦ — الأشجار غير المثمرة (الحراجية) ٢٢٠

خامساً — تربية الحيوانات في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٢١

سادساً — أوضاع الفلاحين في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٢٦

— الحرف والطوائف الحرفية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٣٤

أولاً — الحرف في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٣٥

٢٣٥	١ — الحرف الغذائية
٢٣٥	أ — طحن الحبوب وصناعة الخبز
٢٣٨	ب — عصر الزيتون وصناعة الصابون
٢٤٠	ج — صناعة الجبن
٢٤٠	د — صناعة الحلوى
٢٤١	٢ — الحرف النسيجية
٢٤٧	٣ — الحرف المتعلقة بالأثاث والأدوات المنزلية
٢٤٧	أ — الحدادة والنجارة
٢٤٨	ب — صناعة الأحذية
٢٤٨	ج — صناعة البسط والخصر
٢٤٨	د — صناعة القصب
٢٤٩	٤ — حرف أخرى
٢٤٩	أ — صناعة الذهب والفضة
٢٥٠	ب — الفولاذ
٢٥٠	ج — البارود
٢٥١	د — الدباغة
٢٥١	هـ — النحاس
٢٥٢	و — الحبال
٢٥٢	ز — اللبايد
٢٥٥	ثانياً — التنظيم الحرفي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

- ١ — أنواع الطوائف الحرفية وتخصصاتها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٥٥
- ٢ — البنية التنظيمية للطوائف الحرفية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٥٩
- أ — شيخ الطائفة ٢٥٩
- ب — المعلمون ٢٦٥
- ج — الصناع ٢٦٧
- د — الأجير أو المبتدئ ٢٦٨
- ٣ — العلاقات بين أفراد الطائفة الحرفية الواحدة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٢٧٠
- ٤ — العلاقات بين الطوائف الحرفية المختلفة فيما بينها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٧٥
- ٥ — العلاقة بين الطوائف الحرفية ، وممثلي الدولة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٧٨

(((الفصل الرابع))) (٢٨٣-٣٦٨)

الحياة الاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

(التجارة — النظم المالية — المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد)

— التجارة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٢٨٣

أولاً — أهمية موقع مدينة حلب في التجارة الدولية ٢٨٣

ثانياً — التجارة الداخلية ٢٨٥

ثالثاً — التجارة الخارجية	٢٨٧
رابعاً — النشاط التجاري الأوروبي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	٢٨٩
١ — النشاط التجاري للتجار الفرنسيين	٢٩٠
٢ — النشاط التجاري للتجار الإنكليز	٢٩٣
٣ — النشاط التجاري للتجار الهولنديين	٢٩٦
٤ — النشاط التجاري للتجار البنادقة	٢٩٧
خامساً — العلاقة ما بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين	٢٩٨
سادساً — الصادرات والواردات	٣٠٢
سابعاً — أساليب التعامل التجاري	٣٠٤
١ — البيع النقدي	٣٠٥
٢ — المقايضة	٣٠٥
٣ — الرهن	٣٠٦
٤ — الكفالة	٣٠٦
٥ — الوكالة والوصاية	٣٠٦
٦ — الشراكات	٣٠٧
٧ — الإيجار (الاستئجار)	٣٠٨
ثامناً — المنشآت العمرانية التجارية (الخانات والقيسارات الأسواق) وأهميتها في التجارة ..	٣٠٩
١ — الخانات	٣٠٩
٢ — القيساريات	٣١٢

٣	— الأسواق	٣١٣
٣١٥	تاسعاً — النقل والمواصلات	
٣١٦	١ — النقل البري والبريد	
٣٢٠	٢ — النقل البحري والنهري	
٣٢٣	— النظم المالية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر....	
٣٢٣	أولاً — الضرائب والرسوم	
٣٢٣	١ — ضريبة الميري	
٣٢٤	٢ — الضرائب والرسوم المفروضة على المحاصيل الزراعية	
٣٢٥	٣ — الجزية	
٣٢٧	٤ — الضرائب المفروضة على القبائل البدوية	
٣٢٩	٥ — الرسوم الجمركية	
٣٣٣	٦ — ضريبة الحرب	
٣٣٤	٧ — ضريبة الحضرية	
٣٣٤	٨ — ضريبة البديل العسكري	
٣٣٥	٩ — الضرائب المفروضة على المواشي	
٣٣٥	١٠ — ضريبة المسقفات	
٣٣٦	١١ — ضريبة التزل	
٣٣٧	١٢ — ضريبة الباج	
٣٣٧	ثانياً — نظام جباية الضرائب	

ثالثاً — النقود والعملات المتداولة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٣٤١

رابعاً — الديون والقروض ٣٤٧

خامساً — الأوزان والمكاييل والمقاييس ٣٥١

١ — الأوزان ٣٥١

أ — القنطار ٣٥١

ب — الرطل ٣٥٢

ج — الأوقية ٣٥٢

٢ — المكاييل ٣٥٣

أ — المكوك ٣٥٣

ب — الشنبل ٣٥٤

ج — الكيل ٣٥٤

٤ — الأردب ٣٥٤

٣ — المقاييس ٣٥٤

أ — القيراط ٣٥٤

ب — الذراع ٣٥٥

— المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٣٥٥

أولاً — المشكلات والعوائق البشرية التي أعاق تطور الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر..... ٣٥٦

١ — عدم الاستقرار وفقدان الأمن في ولاية حلب ٣٥٦

- ٢ — الحروب الخارجية للسلطنة العثمانية ، وأثرها السلبي على الاقتصاد في ولاية حلب ٣٥٧
- ٣ — الممارسات السلبية للحكام العثمانيين ٣٥٨
- ٤ — السياسة السلبية للسلطنة العثمانية المتمثلة بعدم الاهتمام بالاقتصاد ودعمه ٣٥٩
- ثانياً — المشكلات والعوائق الطبيعية التي أعاقَت تطور الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (الكوارث) ٣٥٩
- ١ — الجفاف ٣٥٩
- ٢ — ظهور الجراد ٣٦١
- ٣ — الطاعون ٣٦١
- ٤ — الزلازل ٣٦٣
- ثالثاً — واقع الأسعار ومتغيراتها في ولاية حلب في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشتها ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٣٦٤
- الخاتمة (٣٦٩ - ٣٧٥)
- فهرس الجداول (٣٧٦ - ٣٧٧)
- قائمة المصادر والمراجع (٣٧٨ - ٣٨٧)
- الملاحق (٣٨٨ - ٤١٠)

— مقدمة : حول أهمية البحث ، وأسباب اختياره ، وإشكاليته وأهدافه ، ومنهجيته وأهم مصادره :

تميز الوضع الدولي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعدم الاستقرار في العلاقات الدولية بين الدول الأوروبية فيما بينها ، وعلاقتها بالسلطنة العثمانية ، وقد شهد مطلع هذا القرن بروز الإمبراطورية الروسية ، كقوة طامحة إلى تأدية دور أكبر على الساحة الدولية ، فحاولت في العام ١١١١هـ / ١٧٠٠م توقيع معاهدة مع السلطنة العثمانية لمنحها حرية الملاحة في البحر الأسود ، لكنها لم تنجح في تحقيق ذلك ، وعندما وقعت الحرب بين الدولتين في العام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م ، اضطرت السلطنة العثمانية في نهايتها إلى توقيع معاهدة " كجك كينارجي " ، التي زادت من المصالح الروسية في السلطنة ، وفي الوقت نفسه سجلت المعاهدة أهم مؤشر على ضعف السلطنة .

أثارت هذه المعاهدة مخاوف بريطانيا وفرنسا اللتين خشيتا على مصالحهما في السلطنة العثمانية ، فأدركت بريطانيا خطورة امتداد النفوذ الروسي إلى مياه البحر المتوسط ، الأمر الذي شكّل تهديداً كبيراً على المصالح البريطانية في هذه المنطقة الحيوية والهامة على طريق مستعمراتها إلى الهند ، ولمواجهة ذلك قامت بعقد معاهدة مع والي مصر محمد أبو الذهب في العام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م حافظت بفضلها على مصالحها في هذه المنطقة ، كما لجأت فرنسا للحفاظ على نفوذها في منطقة بلاد الشام إلى تعميق صلاتها بظاهر العمر رغم الدعم الروسي له .

انعكست هذه التطورات الخطيرة في علاقات السلطنة العثمانية الخارجية على الساحة الداخلية نتيجة الحرب المتواصلة التي شهدتها السلطنة في القرن الثامن عشر ، فضعفت سيطرتها في الداخل ، وأدى ذلك إلى زيادة بروز نفوذ حكام محليين بشكل واضح ، فظهر آل العظم في ولاية دمشق ، وآل الجليلي في ولاية الموصل ، والمماليك في بغداد والبصرة ، وظاهر العمر في فلسطين ، والمماليك في مصر ، والأسرة القرمانيّة في طرابلس الغرب ، والأسرة الحسينية في تونس .

لم تشهد حلب ما شهدته بقية الولايات العثمانية في تلك المرحلة من بروز النفوذ المحلي وسيطرته على إدارة الولاية ، باستثناء سيطرة الأشراف والإنكشارية على السلطة فيها خلال فترة قصيرة من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ومرد ذلك إلى عدة أسباب أبرزها موقع ولاية حلب الاستراتيجي

في قلب السلطنة العثمانية ، والمتحكم بطرق مواصلاهما بولايتها الجنوبية ، كما كان لقرب ولاية حلب من العاصمة العثمانية أهمية كبيرة في حرص السلطنة على فرض سيطرتها المباشرة عليها ، لكن على الرغم من ذلك شهدت هذه الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر صراعاً كبيراً على السلطة بين مختلف القوى في الولاية من الولاة الممثلين الشرعيين لسلطة الدولة ، والقوى المحلية من الإنكشارية والأشراف والتي كانت تتحالف وتتصارع ، وفقاً لتقارب المصالح ، بهدف السيطرة على السلطة ومصادر الثروة في ولاية حلب .

— أهمية البحث ، وأسباب اختياره :

ركزت معظم الدراسات التاريخية المتعلقة بتاريخ بلاد الشام في الفترة العثمانية على دراسة أوضاع ولاية دمشق بشكل عام ، ولم تتطرق تلك الدراسات كثيراً ، للحديث عن ولاية حلب في تلك المرحلة التاريخية الهامة ، رغم أهمية ولاية حلب في الفترة العثمانية سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً ، فقد نالت ولاية حلب بحكم موقعها الإستراتيجي المميز في قلب السلطنة العثمانية أهمية كبيرة من الناحية السياسية والإستراتيجية ، فكانت هذه الولاية أول الولايات العثمانية غير ناطقة باللغة التركية العثمانية من جهة الجنوب ، ولهذا تمتعت بأهمية كبيرة من الناحية الأمنية ، فحرصت السلطنة العثمانية على استقرار الأوضاع الأمنية فيها ، لقرّبها من العاصمة العثمانية ، وقد نجحت في تحقيق ذلك إلى حد ما طوال العهد العثماني ، بسبب حفاظ القوات العسكرية العثمانية المتواجدة في هذه الولاية على استقرار الأوضاع الأمنية فيها ، إلى جانب حفاظ هذه القوات على هويتها ، مما منع تسرب العناصر المحلية إليها على خلاف ما حدث في ولاية دمشق .

كما تميّزت حلب من الناحية الاقتصادية بغناها بمواردها الطبيعية ، بفضل وجود مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية ، وقد تميزت أراضي هذه الولاية بخصوبتها ، بحكم اختراق عدد من الأنهار للأراضيها كنهر الفرات ونهر القويق ، إضافة إلى التنوع الطبيعي لأراضيها ، التي ضمت سهولاً ساحلية داخلية وجبالاً وغيابات وبوادي ، الأمر الذي أدى إلى تنوع منتجاتها الزراعية ، والتي اتصفت بالجودة ، ومن أشهر الزراعات التي كانت منتشرة في ولاية حلب زراعة الحبوب والزيتون والقطن والتبغ والفسق الحلي ، إضافة إلى احتوائها على مساحات كبيرة من المراعي التي ساعدت على ازدهار تربية المواشي

والحيوانات فيها . وقد أسهمت وفرة المواد الأولية في ولاية حلب في ازدهار بعض الحرف المرتبطة بالمنتجات الزراعية ، كالحرف النسيجية والصابون والزيوت . وقد بقيت التجارة أكثر الجوانب الاقتصادية ازدهاراً في الولاية ، بحكم موقعها المميز بين بلاد فارس والعراق والهند والخليج العربي وولاية دمشق والحجاز ، واتصالها المباشر بالأسواق الأوروبية عن طريق الموانئ الساحلية القائمة على البحر المتوسط ، وهذا ما دفع بأعداد كبيرة من التجار الأوروبيين إلى الاستقرار في مدينة حلب ، بهدف الاستفادة من موقع هذه المدينة وتحقيق مكاسب مادية كبيرة .

تعود أسباب اختيار هذا البحث إلى الأهمية الكبيرة التي تمتعت بها ولاية حلب في ظل الحكم العثماني ، لأنها شكلت البوابة التي مكنت العثمانيين من الدخول إلى منطقة المشرق العربي ، والسيطرة عليها لمدة أربعة قرون كاملة . يضاف إلى ذلك الرغبة في معرفة التطورات التي شهدتها هذه الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، خاصة الجوانب السياسية المتعلقة بالصراعات التي شهدتها هذه الولاية ، والصراعات ما بين السلطة المركزية للسلطنة العثمانية الممثلة بالولاء والقوى المحلية في الولاية ، فضلاً عن الصراع الكبير بين الأشراف والانكشارية في الولاية ، والذي كان الحدث السياسي الأكثر أهمية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والجوانب الاقتصادية الزراعية والحرفية والتجارية ، والتطورات الإيجابية والسلبية التي طرأت عليها في فترة البحث خصوصاً التجارية منها ، نظراً لما احتلته ولاية حلب من مكانة كبيرة في التجارة الدولية في الفترة التي سبقت افتتاح قناة السويس .

— إشكالية البحث وأهدافه:

عرفت ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مجموعة من الأحداث والتطورات على الصعيدين السياسي والاقتصادي التي كان لها نتائج كبيرة على واقع هذه الولاية في القرن التاسع عشر ، خاصة فيما يتعلق بالصراعات الدامية على السلطة بين مختلف القوى المتواجدة على الساحة ، والجدل الحاصل بين المؤرخين حول أسباب تلك الصراعات وأحداثها ونتائجها ، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، مع بروز قوى جديدة ممثلة بالأشراف والانكشارية الذين بدأوا بمنافسة الولاة العثمانيين الممثلين الرسميين للسلطة المركزية للدولة ، وتمكنوا من السيطرة على الحياة السياسية والاقتصادية في الولاية في تلك المرحلة ، مما أدى إلى تصارعهما على السلطة والنفوذ في الولاية .

أما من الناحية الاقتصادية ، فيطرح البحث مجموعة من الإشكاليات والتساؤلات حول أسباب تأخر وتراجع مختلف القطاعات الاقتصادية الزراعية والحرفية والتجارية على الرغم من توافر جميع شروط النجاح من الأراضي الخصبة ووفرة المياه بالنسبة للزراعة ، وتوافر المواد الأولية واليد العاملة بالنسبة للصناعات الحرفية ، والموقع الاستراتيجي والأهمية التجارية الكبيرة التي تمتعت بها مدينة حلب ، باعتبارها أحد أهم المراكز التجارية في السلطنة العثمانية ، ووقوعها على أحد أهم طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب .

— منهجية البحث ، وأهم مصادره :

اعتمد البحث على المنهج العلمي التاريخي القائم على الالتزام بقواعد منهجية البحث التاريخي ، سواء ما يتعلق بالمعرفة التاريخية المنظمة القائمة على التوثيق والتحليل والمعالجة الموضوعية المستندة إلى النقد والتحليل ، دون أن يُهمل الجانب الوصفي في دراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من خلال الوثائق والمصادر العائدة لتلك الفترة ، مع إخضاع تلك الوثائق والمصادر للنقد والتحليل ، لمعرفة مدى مصداقيتها .

اعتمد البحث على دراسة مجموعة كبيرة من الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب ، وسجلات الأوامر السلطانية العائدة لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فضلاً عن مجموعة كبيرة من المصادر العربية والأجنبية التي تناول أوضاع ولاية حلب وتاريخها خلال فترة البحث ، بالإضافة إلى عدد كبير من الدراسات المعاصرة العربية والأجنبية ، والتي تتحدث عن تاريخ ولاية حلب في الحقبة العثمانية .

تعدّ الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب الركيزة الأولى ، والمصدر الرئيسي الذي اعتمد عليه البحث في دراسة أوضاع ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، خاصة الاقتصادية منها ، فمن خلال تلك الوثائق أمكن التعرف على واقع الحياة الاقتصادية وإرهاصاتها في الولاية ، فكانت هذه الوثائق تتحدث عن جميع التعاملات القائمة في المجتمع من خلافت وعملات بيع وشراء للأراضي الزراعية ، والخال والدكاكين والخانات ، والمحاصيل الزراعية والمواد المصنعة وغيرها من مختلف السلع والبضائع ، كما أنها قدمت صورة واضحة عن أنماط العلاقات القائمة بين العاملين في

القطاع الزراعي بين الإقطاعيين والفلاحين ، والقطاع الحرفي بين أبناء الطوائف الحرفية ، والقطاع التجاري بين التجار . فضلاً عن توضيحها للعلاقة التي ربطت السلطنة العثمانية بمختلف فئات المجتمع ، والعلاقات القائمة داخل المجتمع بين مختلف السكان باختلاف أديانهم وأعراقهم . هذا بالإضافة إلى دورها الكبير في التعريف ببعض الجوانب الأخرى المتعلقة بالأوضاع الأمنية ، والضرائب والغرامات التي كانت مفروضة ، والخلافات القائمة في المجتمع .

كانت وثائق المحاكم الشرعية مكتوبة بخط اليد العادي وبالحر الأسود ، وبالتالي لم تكن جميع تلك الوثائق واضحة وسهلة الدراسة ، بسبب اختلاف الكتاب ودرجة وضوح خطهم ، وكانت هذه الوثائق مقسمة إلى سجلات ، هذا التقسيم كان غير مرتبط بعدد الوثائق والصفحات ، ولا بالسنوات ، أو المدد الزمنية ، فهناك سجلات تحتوي وثائق مؤرخة لعدة سنوات ، في حين هناك عدد من السجلات تؤرخ لسنة واحدة ، ويلاحظ من خلال دراسة تلك السجلات وجود وثائق ضمن السجل الواحد مكتوب بعضها بخط أفقي ، والبعض الآخر بخط عامودي ، كما أن بعض السجلات مرقمة من قبل كتابها ، في حين أن البعض الآخر كان غير مرقم ، فقامت دار الوثائق التاريخية بترقيمه لمساعدة الباحثين .

تواجه الباحث والدارس لسجلات المحاكم الشرعية جملة من الصعوبات منها المرتبطة بمظهر الوثيقة من صعوبة في قراءة بعض الوثائق ، بسبب سوء خط الكاتب ، لذلك تطلب الأمر الكثير من التدريب والوقت لتعلم قراءة هذه الوثائق وفهمها ، إضافة إلى بعض الصعوبات المتعلقة بمضمون الوثيقة ، فهي لا تسجل إلا القضايا الخلافية وقضايا البيع والشراء والزواج والطلاق والإرث وغيرها الكثير من القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، لذلك كان لابد دراسة الوثيقة وفهمها بشكل كبير وتحليلها في ضوء طبيعة المرحلة بالاستعانة بالمصادر العائدة لتلك المرحلة ، خاصة الوثائق المتعلقة بالأمور الاقتصادية ، وذلك للوصول إلى نتائج إيجابية تخدم البحث .

تعدّ الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب من الركائز الأساسية التي اعتمد عليها البحث ، فهي ذات صفة رسمية أكثر من المحاكم الشرعية ، لأنها تنظم العلاقة بين الإدارة المركزية في العاصمة العثمانية ، وبين واليها وكبار مسؤوليها في ولاية حلب ، باعتبارهم الممثلين الشرعيين لسلطة الدولة في الولاية ، وتحتوي هذه السجلات على الكثير من المعلومات المتعلقة بالجوانب السياسية والأمنية

والاقتصادية والضريبية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وقد كُتبت هذه الوثائق باللغة العثمانية القديمة ، وبخط اليد العادي والخبر الأسود . لكن تمت ترجمتها إلى اللغة العربية بمبادرة من قبل دار الوثائق التاريخية بدمشق . وقد كان يتم ترجمة وعرض الفكرة الأساسية التي تتحدث عنها الوثيقة ويتم حفظ هذه الوثائق في سجلات خاصة ، بطريقة منظمة تساعد الباحثين على فهم الكثير من الحقائق عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية ، وتوفر عليهم الكثير من الوقت الذي كان سوف يستغرقه الباحث في ترجمة هذه الوثائق ، وفهم محتواها .

كما اعتمد البحث على عدد من المصادر العربية والأجنبية ، التي ساهمت في إغناء البحث ، والتعرف على الكثير من الجوانب الهامة ، وفهم وتحليل عدد كبير من الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكان من تلك المصادر :

— يوسف الحلبي ، حوادث حلب اليومية ١٧٧١ - ١٨٠٥ م (المرتاد في تاريخ حلب وبغداد) ، تحقيق فواز محمد الفواز ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٦ م . الذي يعتبر المصدر الأهم في البحث نظراً لكون مؤلفه ممن عاصر الأحداث التي يدرسها البحث على أرض الواقع ، فضلاً عن تميز هذا المصدر بغناه بالمعلومات ، خاصة المتعلقة بالصراعات السياسية في ولاية حلب ، والظروف الطبيعية القاسية التي عانتها ولاية حلب في تلك المرحلة من جفاف وأوبئة . لكن ما يؤخذ على هذا المصدر اللغة الركيكة العامة التي كُتبت بها .

— الشيخ محمد راغب الطباخ ، إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ٨ أجزاء ، الطبعة الثانية ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٨٨ م . الذي يعدّ مصدراً مهماً نظراً لما احتواه من معلومات سياسية مهمة عن فترة البحث .

— كامل الحلبي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ثلاثة أجزاء ، (د.ط)، طبع في المطبعة المارونية ، حلب ، (د.ت) . الذي تضمن الكثير من المعلومات السياسية والاقتصادية المتعلقة بتاريخ ولاية حلب في فترة البحث .

— الكسندر وباتريك راسل ، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ترجمة خالد الجبيلي ، الطبعة الأولى ، (د.ن) ، (م.د) ، ١٩٩٧ م . الذي يعدّ من المصادر المهمة لكون الأخوين راسل عاشا عدة سنوات في مدينة حلب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وتميز كتابهما بالدقة والملاحظة الشديدة في استعراض ووصف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مدينة حلب .

- Browne , W, G, **Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798** , London , T . Cadell Junior and W. Davies, 1799 .
- Volney, M.C F. Volney, **Travels though Syria , Egypt in the years 1783 – 1784 and 1785**, two Volumes, London , 1972.

يعدّ هذان الكتابان من المصادر المهمة ، عن تاريخ ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر لكون مؤلفي الكتابان Browne و Volney من الرحالة الأوروبيين الذين زارا ولاية حلب في فترة البحث ، وقدا بعض التفاصيل المهمة عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في ولاية حلب خلال فترة البحث .

كما اعتمد البحث على بعض الدراسات العربية والأجنبية المعاصرة ، التي تناولت الحديث عن تاريخ ولاية حلب في الحقبة العثمانية ، فساهمت تلك المراجع في إغناء البحث ، وتوضيح الكثير من النقاط المتعلقة بالحياة السياسية والاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكان من أبرز تلك المراجع :

— أردافازد سورمايان ، تاريخ حلب ، ترجمة ألكسندر كشيشتيان ، جزءان ، الطبعة الأولى ، دار النهج للدراسات والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٦ م .

— أندريه ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، ترجمة ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .

— أويغن فيرت وهايتز غاوبه ، حلب دراسة تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبة الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد المراكز التجارية في الشرق الأدنى ، تعريب وتدقيق وتحديث صخر علي ، جزءان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .

- Bodman , H, L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826** , the university of north Carolina press ,1963 .
- Meriwether , Margaret lee , **The notable Families of Aleppo 1770 – 1830** , Networks and social structure , university international , 1981 .
- George F . MILLER , **Aleppo past and present** , Visitors Guide , Aleppo , 1965.

ولابد من الإشارة إلى أن طبيعة المعلومات من حيث الكم والكيف هي التي فرضت مخطط البحث ، فتم تقسيم البحث إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، فتناولت المقدمة أهمية البحث وأسباب اختياره ، وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته وأهم مصادره ، بينما ناقش التمهيد الأوضاع السياسية والاقتصادية الدولية والإقليمية والمحلية في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، وتناول الفصل الأول واقع الإدارة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتقسيمات الإدارية لولاية حلب ، والتغيرات التي طرأت عليها في تلك المرحلة ، ونظام الحكم والإدارة العثمانية في الولاية وانقسام المجتمع إلى طبقتين ، طبقة حاكمة ضمت كبار الموظفين والقادة العسكريين العثمانيين ، وطبقة محكومة ضمت السكان المسلمين من الفلاحين والحرفيين والتجار ، فضلاً عن أهل الذمة من المسيحيين واليهود ، وأفراد القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية ، كما عالج الفصل الواقع القضائي في ولاية حلب في تلك المرحلة ، والنقاط السلبية والإيجابية التي اتصف بها النظام القضائي في ولاية حلب في فترة البحث .

تضمن الفصل الثاني دراسة مفصلة ومعمقة للأوضاع السياسية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مستعرضاً أهم القوى المتواجدة على المسرح السياسي في الولاية من الولاة والأشراف والعساكر العثمانية ، والصراعات السياسية والعسكرية التي عرفتھا الولاية بين مختلف القوى ، وأسباب تلك الصراعات وأحداثها ونتائجها ، والدور الذي أدته القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية القاطنة في ولاية حلب في اضطراب الأمن داخل الولاية خلال فترة البحث ، والأهمية الكبيرة لولاية

حلب ودورها في إمداد الجيوش والقوات العثمانية خلال الحروب الداخلية والخارجية التي خاضتها السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

أما الفصل الثالث فقد درس الأوضاع الزراعية والحرفية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فيما يتعلق بملكية الأراضي ، وأهم الحاصلات الزراعية ، وأنماط العلاقات الزراعية ، وطرق استثمار وري الأراضي الزراعية ، وتربية الحيوانات في الولاية ، وأوضاع الفلاحين ، كما عالج الفصل أوضاع الحرف التي كانت موجودة في الولاية ، وأوضاع الطوائف الحرفية ونظامها وعلاقاتها ، سواء أكانت داخل الطائفة الحرفية الواحدة بين أفرادها ، أو علاقة الطوائف الحرفية ببعضها ، أو علاقة الطوائف الحرفية بممثلي السلطنة العثمانية في الولاية .

تضمن الفصل الرابع دراسة للواقع التجاري في ولاية حلب في فترة البحث ، والنظم المالية ، والمشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد في تلك المرحلة ، فتناول الفصل الأهمية التجارية لولاية حلب في التجارة الدولية ، والتجارة الداخلية والخارجية للولاية ، والنشاط التجاري للتجار الأوروبيين ، والصادرات والواردات ، وواقع المنشآت العمرانية التجارية (الخانات والقيساريات الأسواق) والنقل والمواصلات ، ودورها في ازدياد النشاط التجاري ، كما تطرق الفصل إلى دراسة النظم المالية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من ضرائب ورسوم ، ونقود وعملات ، وديون وقروض ، وأوزان ومكاييل ومقاييس ، كذلك عالج الفصل المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي أعاققت تقدمه وتطوره سواء منها المشكلات والعوائق البشرية ، أو المشكلات والعوائق الطبيعية ، كما تناول الفصل واقع الأسعار ومتغيراتها في ولاية حلب في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشتها ولاية حلب في فترة البحث .

أما الخاتمة فتم فيها عرض أبرز النتائج التي توصل إليها البحث عن حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في ضوء ما تم استنتاجه من خلال دراسة الوثائق والمصادر والمراجع التي تم الاستعانة فيها ، وقد كان من أبرز تلك النتائج أن ولاية حلب لم تعرف الاستقرار السياسي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بسبب ما شهدته الولاية ، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر من صراعات دامية على السلطة بين مختلف القوى المتواجدة

على الساحة ، وبروز قوى جديدة ممثلة بالأشراف ، والانكشارية الذين بدأوا بمنافسة الولاة العثمانيين الممثلين الرسميين للسلطة المركزية للدولة . وقد ارتبط صعود القوتين الجديدتين بعوامل خارجية وداخلية لعبت دوراً مؤثراً في تغير موازين القوى لصالح القوتين الجديدتين ، اللتين أضحتا القوتين المسيطرتين على الحياة السياسية والاقتصادية في الولاية في تلك المرحلة ، مما أدى إلى تصارعهما على السلطة والنفوذ ، فانعكس ذلك سلباً على الوضع الأمني والسياسي في الولاية .

أما من الناحية الاقتصادية ، فعلى الرغم من توافر جميع الشروط اللازمة لنجاح مختلف القطاعات الاقتصادية من زراعية وحرفية وتجارية ، فإن السياسية السلبية التي انتهجتها السلطنة العثمانية بحق تلك القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن بعض العوامل الطبيعية من جفاف وأوبئة أعاققت تقدم وتطور تلك القطاعات ، فلم تبذل السلطنة العثمانية على صعيد الزراعة ، أي جهد لزيادة الإنتاج ومساعدة الفلاحين ، كتقديم البذار ، أو شراء المحاصيل ، أو القيام بمشروعات ري تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، أو إدخال زراعات جديدة ، بل أرهقت كاهل الفلاحين بالضرائب المفروضة عليهم ، فضلاً عن تعرضهم للظلم والإهانة من قبل زعمائهم الإقطاعيين . كما لم تقم السلطنة العثمانية على صعيد الصناعة والحرف ، بأي إجراءات للحد من غزو المنتجات الأوروبية للأسواق المحلية ، والتي بدأت خلال فترة البحث تغزو الأسواق المحلية بشكل كبير ، مما كان له أثر سلبي على واقع الحرف والعاملين بها ، عندما أصبحت البضائع والصناعات المحلية عاجزة عن منافسة البضائع الغربية المستوردة . أما بالنسبة للتجارة فرغم توافر جميع عوامل نجاح هذا القطاع ، بفضل الموقع الجغرافي المميز لولاية حلب على الطرق التجارية ما بين الشرق والغرب ، فإن الاستفادة الأكبر من هذا الموقع التجاري المميز لولاية حلب كان التجار الأوروبيين الذين استقروا بأعداد كبيرة في الولاية في فترة البحث ، وحققوا بفضل هذه التجارة عائدات مالية كبيرة ، بالمقارنة مع التجار والسكان المحليين الذين استفادوا أيضاً من النشاط التجاري القائم في ولاية حلب ، لكن ليس بالفائدة نفسها التي حققها التجار الأوروبيين . كذلك لم تقم السلطنة العثمانية بتوفير الشروط اللازمة لنجاح التجارة وتحقيق عائدات أكبر للخزينة من خلال الرسوم الجمركية المفروضة على حركة تنقل البضائع بين الشرق والغرب من خلال تحسين شبكة الطرق داخل الولاية ، وتطوير الموانئ ، وتوفير الأمن على الطرقات .

تمهيد

وصلت العلاقات الدولية بين مختلف القوى الكبرى على الساحة العالمية في نهايات القرن الثامن عشر إلى مرحلة في غاية الخطورة والتعقيد في ظل المتغيرات الدولية التي أعقبت الثورة الفرنسية في العام ١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م ، فتميزت هذه المرحلة بعدم الاستقرار في العلاقات الدولية بين مختلف القوى الكبرى على الساحة الدولية ، مما أدى إلى حدوث عدة حروب وأزمات بين الدول الأوروبية فيما بينها وبين هذه الدول والسلطنة العثمانية ، والتي كانت أكثر القوى تأثراً بتلك المتغيرات التي أدت إلى تغير موازين القوى التي كانت سائدة منذ القرن السادس عشر عندما كانت السلطنة العثمانية قوة فاعلة ومؤثرة على الساحة الدولية ، فأضحت في أواخر القرن الثامن عشر قوة منفعة وخاضعة لتأثير القوة الدولية الكبرى (١) .

تمكنت السلطنة العثمانية في القرن السادس عشر أن تقوم بدور كبير في الصراعات التي عرفها العالم في تلك المرحلة بفضل ما امتلكته من قوة ، فتحالفت مع الإمبراطور الفرنسي فرانسوا الأول الذي كان

^١ - لفهم الواقع السياسي للسلطنة العثمانية وعلاقتها الخارجية والظروف المحيطة بها عبر تاريخها يرجى العودة إلى بعض المصادر والمراجع التالية : - خليل إينالچيك ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، محمد الارناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢م .

- أحمد عبد الرحيم مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- دونالد كواترت ، الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢م ، تعريب أيمن الأرمنازي ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤م .
- محمد فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨١م .
- روبر مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
- فؤاد كوبريلي ، قيام الدولة العثمانية ، ترجمة أحمد السعيد سلمان ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

- Stanford Shaw , **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey**, London , New York , Melbourne ,1978, p.p 202-250 .
- Albert Hourani , **The Ottoman Background of The Modern Middle East** , London ,1981 .
- Halil Inalcik , **The Ottoman Empire the Classical age 1300-1600**, Weldenfeld and Nicoloson , London , 1973.

في صراع كبير مع الإمبراطور شارل كان العدو للدود للسلطنة العثمانية ، وتم توقيع معاهدة بين الإمبراطور فرانسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني في العام ٩٤١هـ/١٥٣٥م ، أعطيت بموجبها السلطنة العثمانية امتيازات تجارية كبيرة للفرنسيين في السلطنة ، فرسحت تلك الاتفاقية خارطة جديدة للعلاقات الدولية بين السلطنة العثمانية والدول الأوروبية الراغبة في إقامة علاقات ودية وتجارية مع السلطنة العثمانية ، في وقت استطاعت فيه السلطنة الحد من مطامع الدول الأوروبية والحفاظ على علاقات متكافئة معها بفضل ما امتلكته السلطنة من قوة في تلك المرحلة (١) .

لكن أخذ الضعف يتسرب إلى السلطنة العثمانية منذ منتصف القرن السادس عشر واتضح أكثر في بدايات القرن السابع عشر ، وأخذت حدودها بالتراجع متأثرة بالظروف الصعبة والحروب الطاحنة التي خاضتها على كافة الجبهات . فعلى الصعيد الداخلي أرهقت ثورة الأمير فخر الدين المعني الثاني في بلاد الشام السلطنة العثمانية بسبب سيطرة الأمير فخر الدين المعني على مناطق واسعة في بلاد الشام وتهديده الوجود العثماني فيها ، وقد ترافق ذلك مع حروب طاحنة خاضها العثمانيون ضد الصفويين على الجبهة الشرقية . كما دخلت السلطنة العثمانية على الجبهات الأوروبية في حروب كبيرة ضد النمسا ، إلى جانب فشل العثمانيين في احتلال فينا في العام ١٠٩٤هـ/١٦٨٣م ، مما أجبرهم في العام ١١١٠هـ/١٦٩٩م ، على توقيع معاهدة كارلوفيتز التي تخلوا بموجبها عن مناطق واسعة لصالح النمساويين الذين حصلوا على أجزاء واسعة من هنغاريا ، في حين حصل الروس على مقاطعة آزوف ، أما البنادقة فقد حصلوا على المورة ، وقد كانت هذه الهزيمة الكبرى الأولى للعثمانيين منذ ثلاثمائة سنة عندما هزمهم تيمور لنك في موقعة أنقرة في عام ٨٠٤هـ/١٤٠٢م ، كما كانت معاهدة كارلوفيتز المرة الأولى التي يوقع فيها العثمانيون الصلح كمنهزمين ، فكان ذلك بداية التراجع الحقيقي للسلطنة العثمانية التي بدأت تتخلى بشكل تدريجي عن المناطق التي كانت قد سيطرت عليها سابقاً (٢) .

عرفت السلطنة العثمانية في النصف الأول من القرن الثامن عشر عدداً من الأحداث المهمة والخطيرة التي كان لها نتائج كبيرة ومهمة على الصعدين الداخلي والخارجي على حد سواء ، فقد خاض

١- للتفصيل حول بنود تلك الاتفاقية يرجى العودة إلى فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص. ٢٢٣ - ٢٣٠ .

٢- كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨م ، ص ٥٢٢ .

العثمانيون عدداً من الصراعات والتراعات على بعض الجبهات ، خصوصاً مع النمسا والدولة الصفوية وروسيا التي تصاعد العداء بينها وبين السلطنة العثمانية تصاعداً كبيراً^(١) . وكان من أهم نتائج تلك الصراعات والتراعات خسارة الأتراك لبعض المناطق الخاضعة لسيطرتهم لصالح تلك الدول ، الأمر الذي انعكس سلباً على صورة الدولة العثمانية المميزة لدى رعاياها . كان الصدام الأول بين العثمانيين والروس ، عندما هرب ملك السويد شارل الثاني بعد هزيمته في معركة يولتافا في (جمادى الأولى عام ١١٢١هـ / تموز عام ١٧٠٩م) أمام القيصر الروسي بطرس الأكبر^(٢) ، ولجأ إلى السلطان العثماني طالباً مساعدته في استرداد عرشه^(٣) ، وقد استطاع العثمانيون تحقيق النصر على القيصر الروسي ، وأجبروه على توقيع معاهدة أدرنة في (جمادى الأولى عام ١١٢٥هـ / حزيران عام ١٧١٣م) التي أنهت الأعمال الحربية بين الأطراف المتخاصمة وعاد ملك السويد إلى عرشه^(٤) .

شجعت الانتصارات التي حققها العثمانيون في حربهم مع الروس على إعلانهم الحرب على البندقية ، لاستعادة الأراضي التي كان قد احتلها البنادقة سابقاً من السلطنة العثمانية في بحر إيجه ، فاندلعت الحرب بين الطرفين في (ذي الحجة عام ١١٢٦هـ / كانون الأول عام ١٧١٤م) ، وتمكن الأتراك في صيف العام (١١٢٧هـ / ١٧١٥م) من إعادة سيطرتهم على المورة وكريت ، وتابع العثمانيون حربهم ، فأعلنوا الحرب على النمسا لإعادة السيطرة على المجر في صيف العام (١١٢٨هـ / ١٧١٦م) ، لكن النمساويين تمكنوا من التصدي للقوات العثمانية والسيطرة على عدة مناطق كان من بينها بلغراد في (شعبان عام ١١٢٩هـ / آب عام ١٧١٧م) ، الأمر الذي أجبر العثمانيين على توقيع صلح بيساروفتس عام (١١٣٠هـ / ١٧١٨م)^(٥) ، ليسود السلام على الجبهة

^١ - خيرية قاسمية ، روسيا القيصرية والمشرق العربي ، مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، العددان ٩ - ١٠ ، دمشق ، تشرين الثاني ، ١٩٨٢م ، ص ٤٤ .

^٢ - للتفصيل حول الحرب الروسية السويدية يمكن العودة إلى ماتيو أندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، تعريب نور الدين حاطوم ، دار الفكر العربي ، دمشق ، ١٩٧٧م ، ص . ص ٢٥٨ - ٢٦٠ .

^٣ - إميل خوري وعادل إسماعيل ، السياسات الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ ، جزءان ، دار السياسة للتاريخ والنشر ، بيروت ، ١٩٥٩م ، الجزء الأول ، ص . ص ٢٦ - ٢٧ .

^٤ - للتفصيل حول هذه الفترة يرجى العودة إلى كتاب

- Shaw , History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, p.p 202-250 .

^٥ - مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص ١٥٦ .

الغربية للسلطنة العثمانية لعدة سنوات ، قبل أن تتأزم العلاقات العثمانية الروسية مجدداً ، فبعدما تمكن الروس من القضاء على الاضطرابات التي شهدتها روسيا الجنوبية والقوقاز قاموا بالزحف إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الأتراك في القرم ، من خلال التحالف مع النمساويين ^(١) . لكن على الرغم من تمكن الروس والنمساويين من السيطرة على بعض المناطق ^(٢) ، فقد أُجبروا في نهاية الحرب على توقيع الصلح في العام (١١٥٢هـ/١٧٣٩م) ^(٣) .

استغلت السلطنة العثمانية فترة الهدوء والسلام على حدودها الغربية ، وتحسن علاقاتها الدبلوماسية مع الدول الأوروبية عن طريق تبادل السفراء مع عواصم تلك الدول ، على إعلان الحرب على الدولة الصفوية مستغلة الظروف الصعبة والأزمات ، التي كانت تعيشها تلك الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي ، فتمكنت من السيطرة على بعض المناطق ، قبل أن يتمكن نادر شاه من التخلص من تلك المصاعب ، ويجبر العثمانيين على إعادة المناطق التي سيطروا عليها ، ثم ينتهج سياسة توسعية محاولاً انتزاع بعض الأراضي من السلطنة العثمانية ، مما أدى إلى اشتعال الجبهة الشرقية مجدداً بين الصفويين والعثمانيين دون أن يتمكن أحد الطرفين من تحقيق انتصار حاسم على الطرف الآخر ، وهذا ما فرض على الدولتين توقيع الصلح في (رمضان عام ١١٥٩ / أيلول عام ١٧٤٦م) ^(٤) .

^١ - عبد المجيد عبد الملك ، ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية ، جزآن ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، بيروت ، ٢٠٠٧م ، الجزء الثاني ، ص ١١٦ .

^٢ - تمكن الروس من السيطرة على آزوف العام (١١٤٩هـ/١٧٣٦م) ، بينما سيطر النمساويين على بعض المناطق العثمانية في البوسنة وبلغاريا ، فردت السلطنة العثمانية بمهاجمة بلغراد ، قبل أن يعقد الصلح بين الأطراف المتحاربة . كواترت ، الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢م ، ص ٩٤ .

^٣ - أعاد صلح بلغراد الأوضاع مع النمسا إلى ما كانت عليه قبل بداية الحرب ، بينما أُجبرت روسيا على احترام الوضع القائم مع الدولة العثمانية ، كما تم منع الروس من إبقاء أي أسطول حربي أو تجاري في البحر الأسود ، وقد تم عقد هذا الصلح ، بفضل تدخل الفرنسيين لإنهاء تلك الحرب حيث لعبوا دوراً مؤثراً في التوصل إلى ذلك الاتفاق . فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٣٢١ .

^٤ - استغل العثمانيون الظروف الصعبة والأزمات التي كانت تعيشها الدولة الصفوية بسبب الغزو الروسي لها في الشمال ، والغزو الأفغاني للشرق ثم للوسط ، فأعلنوا الحرب على الصفويين وتمكنوا من السيطرة على بعض المناطق مثل تبريز وهمدان في الوقت الذي استولى فيه شرف الدين الأفغاني على السلطة في إيران ، فتم عقد الصلح بين الطرفين العثماني والأفغاني حيث اعترف الأفغان بسلطة الأتراك على المناطق التي كانوا قد نجحوا في السيطرة عليها ، لكن ذلك الاتفاق لم يعيش طويلاً

دفعت الهزائم المتكررة التي تعرضت لها السلطنة العثمانية في الحروب التي خاضتها إلى التفكير في الحال المتردي الذي وصلت إليه السلطنة وضرورة تخطي هذه العقبة والدحاق بركب الحضارة الغربية ، خاصة بعد عجز العثمانيين عن الوقوف في وجه تقدم الروس في البحر الأسود ، الذين بدؤوا يتدخلون في شؤون السلطنة العثمانية ، بحجة رعايتهم للمسيحيين الأرثوذكس في السلطنة ، لذلك سعى بعض رجالات السلطنة العثمانية للقيام ببعض الإصلاحات أمثال الصدر الأعظم حسين باشا الذي ينحدر من أسرة آل كوبرولو (١) .

بسبب نجاح نادر شاه في طرد الأفغان ، وإعادة السلطة في إيران إلى الصفويين في العام (١١٤٩هـ / ١٧٣٦م) ، واستأنف الحرب مع العثمانيين إلى أن تم عقد الصلح بين الطرفين ، فتنازل الأتراك مُكرهين عن جميع المناطق التي كانوا قد سيطروا عليها بسبب اضطرابهم إلى مواجهة الخطر الروسي الذي عاد يهدد السلطنة من جديد . غير أن سياسة نادر شاه التوسعية في الهند وأفغانستان وتطلعه للسيطرة على بعض المناطق العثمانية دفع بالجبهة الشرقية للاشتعال مجدداً بين الصفويين والعثمانيين دون أن يتمكن أحد الطرفين من تحقيق انتصار حاسم على الطرف الآخر ، فتم توقيع الصلح بين الدولتين في (رمضان سنة ١١٥٩ / أيلول عام ١٧٤٦م) . مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٤٠٤ .

١- شعر الصدر الأعظم حسين باشا بخطورة الوضع القائم ، فعمل على القيام بسلسلة من الأعمال الإصلاحية التي كان من أبرزها تخفيف الضرائب على بعض المنتجات كالزيت والصابون ، وقام بمنح بعض الإعفاءات من الضرائب المفروضة على الفلاحين الذين يعودون إلى أراضيهم ، وللتجار الذين يلتزمون باستئناف نشاطاتهم التجارية ، وشجع على عملية توطين البدو في جميع أنحاء الدولة ، وعمل على تعيين موظفين أكفاء ومؤهلين في المناصب العليا بالدولة ، وسعى جاهداً لإدخال جملة من الإصلاحات على الجيش والأسطول العثماني ، لكن محاولة الصدر الأعظم حسين باشا الإصلاحية باءت بالفشل بسبب اصطدامه بأصحاب المصالح والنفوذ في الدولة الذين يتزعمهم شيخ الإسلام فيض الله الذي عرقل تلك الإصلاحات بهدف الحفاظ على مصالحه ونفوذه في الدولة ، فتم عزل الصدر الأعظم حسين باشا من منصبه ، وسيطر شيخ الإسلام على مسرح الحياة السياسية في الدولة ، فكان يعين الصدور العظام وفق إرادته ومصالحه مستغلاً انشغال السلطان مصطفى الثاني بحياة اللهو والجنون التي يعيشها في قصره ، لكن سيطرة شيخ الإسلام على أمور الحكم في الدولة لم تستمر طويلاً ، بفعل سياساته الخاطئة ، فتم عزله من منصبه مع جميع أعوانه وأقربائه وأعدموا جميعاً على يد الإنكشارية في بدايات عهد السلطان أحمد الثالث . مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٤١٢ .

- فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٣١٢ .

انعكس الواقع المتأزم الذي عاشته السلطنة العثمانية في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية والدولة الصفوية على الوضع الداخلي للسلطنة المتمثل في علاقة السلطة المركزية مع الولايات ، فنلاحظ في بدايات القرن الثامن عشر تصاعد النفوذ المحلي في الولايات العثمانية على حساب تراجع السلطة المركزية ، فبعد أن تمكن العثمانيون من فرض سيطرتهم على الولايات العربية التابعة للسلطنة في القرن السادس عشر استطاعوا إخضاع تلك الولايات لحكمهم المباشر دون وجود أي نوع للمعارضة ، وكان السبب في ذلك القوة العثمانية الكبيرة التي كانت تقمع أي تمرد بشكل سريع ، كما حدث مع ثورة جانبردي الغزالي في دمشق في العام ٩٢٦هـ / ١٥٢٠م (١) .

لكن الوضع تبدل في بدايات القرن السابع عشر عندما بدأ الضعف يتسرب إلى السلطنة العثمانية ويظهر بشكل واضح ، فبدأت تنتشر الثورات ضد الحكم العثماني في بعض الولايات ، كشورة الأمير فخر الدين المعني الثاني (٢) ، وثورة علي باشا جانبلاط في بلاد الشام اللتين اشتعلتا منذ منتصف القرن السادس عشر ، ليزداد الوضع سوءاً في بدايات القرن الثامن عشر مع ظهور قوى محلية على أساس إقطاعي أو ديني أو قبلي أو مملوكي أو عسكري (٣) ، فبرزت في بلاد الشام أسرة آل العظم التي تعود أصولها إلى أسرة محلية من منطقة معرة النعمان ، وكان أول ولاية هذه الأسرة في بلاد الشام إسماعيل باشا

١- للتفصيل حول ثورة جانبردي الغزالي يرجى العودة إلى ابن طولون ، إعلام الوري بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ م .

٢- الأمير فخر الدين المعني الثاني (٩٨٠-١٠٤٤هـ/١٥٧٢-١٦٣٥م) : هو الأمير فخر الدين المعني الثاني ابن قرقماس بن فخر الدين المعني الأول من دروز الشوف في جبل لبنان ، ولد في الشوف وانتقلت إليه الزعامة بعد وفاة والده ، فعظم أمره ، وتمرد على العثمانيين واستولى على صيدا وصفد وبيروت ، فأرسلت الدولة العثمانية قوات كبيرة للقضاء عليه ، فاضطر إلى الهرب إلى إيطاليا ، فأقام فيها مدة خمس سنوات إلى أن صدر عفو عنه ، فعاد إلى إمارته ، وبدأ بالتوسع على حساب جيرانه الضعفاء ، فامتدت سلطته إلى ما بين حدود حلب والقدس ، وعندما شعرت الدولة العثمانية بازدياد خطره كلفت بعض ولائها بالقضاء عليه ، فتم محاصرته والقبض عليه وإرساله إلى العاصمة العثمانية حيث تم سجنه ، قبل أن يعفي عنه السلطان ويقيمه في العاصمة ، لكن بعض المتآمرين وشوا به لدى مسامع السلطان ، فتم إعدامه في العام ١٠٤٤هـ/١٦٣٥ م . خير الدين الزركلي ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، ٨ أجزاء ، الطبعة السادسة عشرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٥ م ، الجزء الخامس ، ص . ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٣- عبد الكريم رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، (د.ن) ، دمشق ، المقدمة ص ف .

العظم الذي عين حاكماً على معرة النعمان وحمّاه في العام (١١٣٣هـ/١٧٢٠م) ^(١) ، ثم والياً على دمشق ، كما اشتهر من أفراد هذه الأسرة سليمان باشا العظم الذي عين حاكماً على بعض الولايات كطرابلس وصيدا ^(٢) ، ثم دمشق في العام (١١٤٧هـ/١٧٣٤م) ، وتميز بقدرته على ضبط الأمن والقضاء على اللصوص وقطاع الطرق ، وتأمينه لطرق الحج من اعتداءات البدو ^(٣) .

بلغت ذروة نفوذ أسرة آل العظم في عهد أسعد باشا العظم الذي خلف عمه سليمان في حكم ولاية دمشق ، فعُين أخوه إبراهيم والياً على صيدا في العام (١١٦٠هـ/١٧٤٧م) ، وأخوه سعد الدين والياً على طرابلس في العام (١١٦٤هـ/١٧٥٠م) ، وحكم أخوه الثالث مصطفى ولاية صيدا في العام (١١٦٩هـ/١٧٥٥م) ، وهكذا استطاع آل العظم حكم معظم ولاية الشام في آن واحد ، لكن نفوذ هذه الأسرة لم يستمر طويلاً بفعل التطورات التي حدثت في العاصمة العثمانية ^(٤) . كما اشتهر في بلاد الشام في النصف الأول من القرن الثامن عشر الشيخ ظاهر العمر الزيداني الذي استطاع توسيع نفوذه بضم كل من يافا والرملة ونابلس وعكا ، واستمر في سلطته إلى أن تمكنت الدولة العثمانية من القضاء عليه في العام (١١٥٦هـ/١٧٧٠م) ^(٥) .

^١ - ميخائيل بريك الدمشقي ، تاريخ الشام ١٧٢٠ - ١٧٨٢م ، تقديم وتحقيق أحمد سبانو ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٢م ، ص ٢١.

^٢ - Abdul Karim Rafeq , The Province of Damascus 1723 _ 1783 , Beirut Khayats .1966 , p.p 77- 133.

^٣ - أحمد البديري الحلاق ، حوادث دمشق اليومية ، تحقيق الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تنقيح الشيخ محمد سعيد القاسمي ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٩م ، ص ٣٦.

^٤ - حصل راغب باشا الذي كان يعد العدو للدود لأسعد باشا العظم على منصب الصدر الأعظم ، بعد وفاة السلطان محمود الأول (١١٤٣-١١٦٨هـ/١٧٣٠-١٧٥٤م) ، واستلام أخيه عثمان الثالث (١١٦٨-١١٧١هـ/١٧٥٤-١٧٥٧م) فزادت النعمة على أسعد باشا العظم ، وتم عزله ثم قتله في الأناضول على يد الدولة العثمانية ، بحجة أنه كان المحرض الرئيسي للبدو للقيام بمهاجمة قافلة الحج في العام (١١٧١هـ/١٧٥٧م) ، وتمت مصادرة جميع أمواله وعزل أخوته من مناصبهم . عبد الكريم رافق ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨م) ، الطبعة الثانية ، (د.ن) ، دمشق ، ١٩٦٨م ، ص ٣٤٢ - ٣٤٣ .

^٥ - ميخائيل نقولا الصباغ ، تاريخ ظاهر العمر حاكم عكا وبلاد صفد ، نشره وعلّق عليه قسطنطين باشا المخلصي ، مطبعة القديس بولس ، حريصا ، (د.ت) ، ص ٣٨.

أما في العراق فقد استطاع والي بغداد حسن باشا (١) بما تميز به من كفاءة ومقدرة تأسيس أسرة حاكمة في العراق استمرت في الحكم إلى العام (١٢٤٧هـ/١٨٣١م) (٢). وقد ازداد نفوذ المماليك بشكل كبير نتيجة الصراعات بين الأوجاقات العثمانية الموجودة فيها ، ليلعب ذروة النفوذ المملوكي مع تمكن علي بيك الكبير من الأفراد بحكم مصر (٣). كما شهد المغرب العربي في بدايات القرن الثامن عشر تأسيس أسر حاكمة ينتمي مؤسسوها إلى الفئات العسكرية ، ففي تونس استطاع حسين بن علي السيطرة على مقاليد الحكم في تونس ، ونجح في السيطرة على السلطة وتأسيس أسرة حاكمة عُرفت بالأسرة الحسينية ، أما في ليبيا فتمكن أحد قادة الجند ويدعى أحمد القرماني من تأسيس أسرة حاكمة في ليبيا استمرت في حكم هذه الولاية ما بين العامين (١١٢٣-١٢٥١هـ/١٧١١-١٨٣٥م) (٤).

أما فيما يتعلق بولاية حلب ، فعلى الرغم من كونها جزءاً من الولايات العثمانية في بلاد الشام ، فإنها لم تتأثر كثيراً بما كان يحدث في بقية الولايات الشامية من اضطرابات وثورات وحضور واضح وكبير للقوى المحلية ، كما هو الحال في ولاية دمشق ، ويعزى ذلك إلى عوامل عديدة أهمها موقع ولاية حلب القريب من العاصمة العثمانية ، وهذا ما جعل حكامها تحت أنظار المسؤولين العثمانيين في استانبول ، وبالتالي فقد قلل هذا من إمكانية بروز قوة محلية قادرة على حكم ولاية حلب بصورة مماثلة لحكم أسرة آل العظم في ولاية دمشق ، يضاف إلى ذلك أن ولاية حلب لم يتمتعوا بالأهمية ذاتها ، التي كان يتمتع بها ولاية دمشق الذين كانوا يكلفون ببعض المهام الاستثنائية كمهمة ترأس قافلة الحج الشامي ، فيما اقتصر مهام ولاية حلب على دعم ومساعدة ولاية دمشق في الحملات التي كانوا يشنوها على الخارجين عن سلطة الدولة ، أو القضاء على بعض العصاة وقطاع الطرق داخل ولاية حلب ، ومساعدة القادة العثمانيين على الجبهات الشرقية في الحرب مع الصفويين . لكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض

١- ولد حسن باشا في العام ١٠٦٧هـ/١٦٥٧م ، وتدرّب في القصر السلطاني في استانبول ، ثم تدرّج في المناصب حتى وصل إلى رتبة وزير في العام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م ، وتولّى ولاية قونية وحلب وأورفه وديار بكر، قبل أن يتم تعيينه والياً على بغداد عام ١١١٦هـ/١٧٠٤م . للتفصيل ستيفن هيمسلي لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر الخياط ، الطبعة الخامسة ، دار الرافدين ، بيروت ، ٢٠٠٤م ، ص ١٥٥.

٢- المرجع السابق ، ص ١٦٤.

٣- رأفت الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (د.م) ، ١٩٩٤م ، ص ١٩٩.

٤- أتوري روسي ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١ ، ترجمة وتقديم خليفة محمد التبليسي ، الطبعة الثانية ، الدار العربية للكتاب ، (د.م) ، ١٩٩١ ، ص ٣٤٣.

الصراعات داخل ولاية حلب ، وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين مختلف القوى المتواجدة على الساحة السياسية في الولاية ، والتي حاولت استغلال ضعف السلطنة العثمانية للهيمنة على حكم الولاية (١) .

انعكس الوضع السياسي الذي عرفته السلطنة العثمانية على الوضع الاقتصادي فيها ، فخلال القرن السادس عشر عندما كانت السلطنة العثمانية في أوج قوتها كانت الأوضاع الاقتصادية جيدة . لكن مع تراجع القوة العثمانية ، منذ الربع الأخير للقرن السادس عشر دخلت السلطنة في أزمة اقتصادية كبيرة سببها انقطاع الموارد المالية التي كانت تجنيها السلطنة من الفتوحات ، وترافق ذلك مع زيادة أعداد الجنود الإنكشاريين والموظفين الذين كانوا يتقاضون الرواتب ، إضافة إلى قلة الموارد المالية الداخلية من الضرائب والرسوم التي كانت تجبي من السكان الخاضعين للحكم العثماني بسبب فساد نظام الالتزام وجباية الضرائب ، وتقلص الواردات المالية التي كانت تجبي من الضرائب المفروضة على السلع الشرقية العابرة لأراضي السلطنة العثمانية بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح ، مما أدى إلى دخول الاقتصاد العثماني في أزمة خانقة ، والتي زادت قوة وشدة مع تدفق الفضة الرخيصة إلى السلطنة العثمانية من أمريكا بواسطة المستعمرين الأسبان ، مما أدى إلى انهيار قيمة العملة العثمانية الأقجة مقابل الذهب ، فاضطرت السلطنة العثمانية في العام ٩٩٢هـ / ١٥٨٤م إلى تخفيض سعر الأقجة ، التي استمرت قيمتها بالتراجع والانهيار ، إلى أن لجأت السلطنة العثمانية إلى إصدار وحدة نقدية جديدة عُرفت باسم البارة في العام ١٠٢٩هـ / ١٦٢٠م ، ثم القرش في الربع الأخير من القرن السابع عشر (٢) .

١- يوسف الحلي ، حوادث حلب اليومية ١٧٧١-١٨٠٥م المرتاد في تاريخ حلب وبغداد، تحقيق فواز محمد

الفواز ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٦م ، ص ١١ .

٢- رافق ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام ، المقدمة ص ك .

الفصل الأول

الإدارة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

أولاً — التقسيمات الإدارية لولاية حلب ، والتغيرات التي طرأت عليها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

قُسمت بلاد الشام في أعقاب السيطرة العثمانية عليها في العام ٩٢٢هـ / ١٥١٦م إلى ثلاث ولايات (دمشق وطرابلس وحلب) ، يتولى حكم كل منها والي عثماني (١) ، وكانت حدود ولاية حلب في القرن السادس عشر ممتدة من نهر الفرات شرقاً إلى البحر المتوسط غرباً (٢) ، ومن لوائي حماه واللاذقية جنوباً إلى مرعش شمالاً ، وتم تقسيمها في تلك الفترة إلى عشرة ألوية ، وكانت مدينة حلب عاصمة هذه الولاية ومركزها (٣) . وفي بداية القرن السابع عشر تم إعادة تنظيم الولاية إدارياً وتقسيمها إلى سبعة ألوية وهي (حلب وكلس وإعزاز ومعة النعمان وبالس وتركمان حلب ومنبج ومضيق) (٤) .

يُلاحظ مما تقدم أنه قد تم تقليص عدد ألوية ولاية حلب من عشرة ألوية في القرن السادس عشر إلى سبعة ألوية في القرن السابع عشر ، فأصبحت أضنة التي كانت لواء تابعاً لولاية حلب في القرن السادس عشر ، ولاية مستقلة في القرن السابع عشر ، ويمكن تعليل أسباب قيام السلطنة العثمانية بتلك الخطوة إلى تمرد عددٍ من زعماء الأكراد والتركمان في منطقة أضنة وجبالها ، وعدم قدرة ولاية حلب على القضاء عليهم بسبب اتساع ولاية حلب وتحملهم مسؤوليات كبيرة ، وبفضل هذا التعديل نجحت الدولة (من خلال تشكيل هذه الولاية الجديدة) في إيجاد قوة كبيرة تستطيع التصدي لاعتداءات المتمردين يضاف

١- إسماعيل أحمد ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ١٩٩٧م ، ص ٨٤ .

٢- M.C F. Volney, **Travels through Syria , Egypt in the years 1783 –1784 and 1785**, two Volumes, London , 1972 , Vol2, P 139.

٣- محمد عدنان البخيت ، بحوث في تاريخ بلاد الشام ، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام الجامعة الأردنية — جامعة اليرموك ، عمان ، ١٩٩٢م ، ص ٦٩ .

٤- محمود فيصل الرفاعي ، حلب بين الهندسة والتاريخ ، منشورات جامعة حلب ، معهد التراث العلمي العربي ، حلب ، ١٩٩٦م ، ص ٦٠ .

إلى ذلك أن كاتساع ولاية حلب وموقعها الاستراتيجي المهم في قلب السلطنة قد ولّد خشية كبيرة لدى الدولة من تمرد ولاية حلب ، مما دفعها لتقليص مساحة هذه الولاية ، بهدف تسهيل إدارتها وتقوية سلطة الولاية العثمانية التابعين للمركز ، في الوقت الذي بدأ ضعف الدولة يتراءى بشكل واضح ، مع تجدد الخطر الصفوي على الحدود الشرقية ، وتصاعد تمرد العناصر المحلية على الحكم المركزي ، وخاصة في المناطق الجبلية ، وتجلى ذلك في تمرد علي باشا جانبلاط في العام (١٠١٤هـ/١٦٠٥م) .

أدخلت السلطنة العثمانية بعض التغيرات والتعديلات على التنظيم الإداري القائم في ولاية حلب في القرن الثامن عشر ، مما أدى إلى تناقص مساحة هذه الولاية ، بفعل بعض العوامل السياسية والأمنية المستجدة في ذلك القرن ، فأصبح لواء كلس الذي كان تابعاً لولاية حلب لواءً منفصلاً نتيجة أعمال السلب والنهب المتكررة التي قام بها الأكراد القاطنين في بعض الجبال المجاورة لكلس (١) ، كما تم فصل لواء بيلان عن ولاية حلب في العام (١١٦٦هـ/١٧٥٢م) بسبب تمرد القبائل الكردية المستقرة في تلك المناطق واعتدائهم على القوافل التجارية وقوافل الحجاج المارة في مناطقهم (٢) ، فأضحت بيلان مع مناطق اسكندرونه وبياس والمناطق الجبلية المجاورة لها تحت حكم أحد الزعماء المحليين (٣) .

كما ارتبطت ناحية الشجر بالدولة مباشرة بسبب عجز ولاية حلب عن إخضاع حاكمها لسلطتهم ، مما أجبر السلطنة العثمانية على تعيين أحد وجوه هذه المنطقة حاكماً عليها ، وربطته مباشرة

١- الكسندر وباتريك راسل ، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ترجمة خالد الجبيلي ، الطبعة الأولى ، (د.ن)، (م.د) ، ١٩٩٧م ص ١٨٩ .

٢- تحدث الرحالة المغربي محمد بن عبد الوهاب الكناسي الذي زار المنطقة في سنة ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م عن اضطراب الأوضاع الأمنية في منطقة بيلان قائلاً " وكان نزولنا على قرية كبيرة عامرة وبها خان كبير يقال لها بيلان لكن أهل هذه الجبال التي مررنا بها لم تنالهم الأحكام ، فقد تعرّضوا للركب يأخذون منه على وَجْهِ الطلب ، لكن بالعدة والعصبيّة والغلب ، وربما يمدون اليد في بعض البهائم الحاملة حتى يستنقذها أصحابها بما يريدون " . للتفصيل يمكن العودة إلى محمد بن عبد الوهاب الكناسي : رحلة الكناسي " إحرار المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب ١٧٨٥م " ، تحقيق محمد بوكبوت ، الطبعة الأولى ، دار السويدي للنشر والتوزيع ، أبو ظبي ، الإمارات العربية ، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣م ، ص ٣٤٣ .

٣- أردافازد سورمايان ، تاريخ حلب ، ترجمة ألكسندر كشيشيان ، جزعان ، الطبعة الأولى ، دار النهج للدراسات والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٦م ، ص ٣٣٥ .

بالعاصمة ، لضمان فرض الأمن في هذه المنطقة ، وهكذا يمكن القول أن حدود ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر امتدت من قرية يالق الواقعة على طريق عنتاب شمالاً إلى الصحراء في الجنوب والشرق حيث تعتبر قرية سرمين آخر منطقة آهلة في جنوب الولاية ، وقرية الباب آخر قرية آهلة من جهة الشرق ، وفي الغرب امتدت حدود ولاية حلب إلى مدينة أنطاكية وملحقاتها حتى ساحل البحر (١) .

لقد عكست التغيرات التي أدخلت على شكل التنظيم الإداري لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الواقع الخطير الذي وصل إليه حال ولاية حلب في تلك المرحلة بسبب اضطراب الأوضاع الأمنية في الولاية ، فقد تناقص عدد القرى المأهولة بالسكان في ولاية حلب (٢) ، كما أشار الرحالة فولني الذي زار المنطقة في العام (١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م) من ٣٢٠٠ قرية كانت مدرجة في سجلات الضرائب في ولاية حلب في بداية الحكم العثماني إلى ٤٠٠ قرية عندما زارها فولني الذي أضاف قائلاً إن تجارنا الذين أقاموا في ولاية حلب وما حولها مدة عشرين عاماً شاهدوا تناقص عدد السكان في الجزء الأكبر من المنطقة (٣) ، ومرد ذلك إلى جملة من الأسباب على رأسها ازدياد اعتداءات القبائل من العرب والتركمان والأكراد على المناطق الزراعية في أطراف ولاية حلب (٤) .

كما أسهم النظام الضريبي العثماني القائم على الالتزام في جمع الضرائب في ازدياد تعرض الفلاحين للظلم والاستغلال ، فهُجرت القرى من ساكنيها ، كما ذكر الطبيب الإنكليزي راسل الذي عاش في حلب عدة سنوات في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، أنه كان يوجد حتى مطلع القرن الثامن عشر قرى عامرة ومزدهرة ومكتظة بالسكان ، فتدهورت أحوالها في أقل من ثلاثة أرباع القرن كالنيرب وتاداف ، وهُجرت بعضها كقرية الزيتون التي أصبحت خالية من السكان (٥) .

١- وديع قسطن ، الإفرنج في حلب ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩م ، ص . ص ١٦٣ — ١٦٤ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٧١ ، ص ٥٤ ، صورة ٦٣-٦٤ ، تاريخ ١٢٠٧هـ — ١٧٩٢م .

٣- قسطن ، الإفرنج في حلب ، ص . ص ١٢٨ — ١٢٩ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٥ ، وثيقة رقم ١٢٤ ، ص ١١٨ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٩٢هـ — ١٧٧٨م .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٩ .

رغم التقلص الذي طرأ على حدود ولاية حلب في القرن الثامن عشر ، فإن حدود هذه الولاية عادت إلى التمدد مجدداً في القرن التاسع عشر ، كما ذكر المؤرخ الحلبي كامل الغزي الذي وصف التنظيم الإداري لولاية حلب في القرن التاسع عشر وحدود هذه الولاية قائلاً " يحد ولاية حلب من جهة الجنوب لواء حمّاه من ولاية سوريا التي كان مركز واليها ولاية دمشق الشام ، ومن الغرب البحر الأبيض ثم ولاية أضنة ، ومن الشمال ولاية سيواس ، ومن الشرق ولاية ديار بكر وولاية معمور العزيز ولواء الزور وينفذ أوامر الوالي متصرفان اثنين وثلاث عشر وكيلاً يعرف بالقائمقام ، أما المتصرفان ، فمركز أحدهما الرها وأوامره تنفذ إلى ثلاثة وكلاء ومراكزهم سروج وقلعة الرم والبيرة ، ومركز الثاني مرعش وينفذ أوامره أربعة وكلاء ومراكزهم الزيتون والبستان وأندرين وبازارجق ، أما الثلاثة عشر وكيلاً ، فتتبع لواء حلب ومراكزهم قسبة إدلب وبيلان ومنبج ومعرة النعمان وعيتتاب واسكندرونه والباب وحارم وأنطاكية وجسر الشحر وكلز ودارة عزة وتعرف بقضاء جبل سمعان والمركز الأخير الرقة وكانت تابعة لمتصرفية لواء الزور ، ثم ألحق بلواء حلب " (١) .

لقد تعرضت التقسيمات الإدارية التي اتبعت في تنظيم حدود ولاية حلب خلال السيطرة العثمانية على المنطقة إلى الكثير من التعديلات والتغييرات (٢) ، فولاية حلب لم تعرف الاستقرار في حدودها التي كانت تتمدد أحياناً ، وتقلص أحياناً أخرى ، بفعل ظهور قوى محلية اضطرت السلطنة العثمانية إلى الاعتراف بسلطتها على بعض المناطق إلى أن تتمكن من القضاء عليها كمنطقتي بيلان وباياس (٣) ، كما كان لغارات القبائل البدوية والكردية والتركمانية على القرى الواقعة في أطراف ولاية حلب ، وعدم قدرة ولاية حلب على التصدي لتلك الغارات ، وعجزهم عن فرض سيطرتهم على أطراف الولاية دوراً مؤثراً في تمدد وتقلص حدود ولاية حلب (٤) .

١- كامل الحلبي الغزي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ثلاثة أجزاء ، (د.ط) ، طبع في المطبعة المارونية ، حلب ، (د.ت) ، الجزء الأول ، ص ١٩ .

٢- للتفصيل يمكن العودة إلى فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .

٣- المكناسي ، رحلة المكناسي ، ص . ص ١٣٦-١٧٨ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص.ص ١٧-١٨ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨٨هـ/١٧٧٤م .

ثانياً — نظام الإدارة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

١ — الفئات الحاكمة (كبار الموظفين في الولاية) :

كان أعضاء ديوان الولاية أو مجلس إدارة الولاية يتألف من كبار الموظفين في الولاية ، ويتكون هذا المجلس من أعضاء دائمين يحضرون جميع الاجتماعات ويمثلون السلطة المركزية للدولة وهم الباشا (الوالي) والقاضي والمفتي ونقيب الأشراف والحصل والسردار (آغا الإنكشارية) ، ويحضر المسلم الذي يعين في حالة غياب الوالي عن الولاية هذا الاجتماع بصفته نائب للوالي ، كما يوجد أعضاء إضافيين يشاركون في بعض الاجتماعات من كبار الآغاوات والأفندية في الولاية ، بالإضافة إلى الشهبندر (نقيب التجار) ، ويعقد الديوان اجتماعه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، ويلتئم هذا الاجتماع قبل ظهر كل يوم جمعة في السراي ، وتبحث فيه جميع القضايا والأمور المتعلقة بالولاية (١) .

أ — الوالي (الباشا) :

يلقب الوالي بالباشا ، وهو نائب السلطان في حكم الولاية ، وله سلطة تنفيذ أوامر السلطان والرئاسة على جميع الموظفين العثمانيين في الولاية (٢) ، وكان يمثل قمة الهرم السياسي والإداري والعسكري في الولاية (٣) . ويصدر قرار تعيينه في منصبه من العاصمة العثمانية (استانبول) ، وقد تميز

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ١٩٢ - ١٩٣ .

٢- الشيخ ، تاريخ العرب الحديث ، ص ٣٤ .

٣- كان معظم الولاة الذين تولوا ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من أصل تركي كالوالي أحمد باشا (١١١٣ - ١١٦٦هـ / ١٧٠١ - ١٧٥٢م) ، الذي حكم ولاية حلب في سنة ١١٦٥هـ / ١٧٥١م ، والوالي راغب باشا (١١١٠ - ١١٧٦هـ / ١٦٩٨ - ١٧٦٢م) ، الذي حكم ولاية حلب في سنة ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م . لكن ذلك لم يمنع من تعيين بعض الولاة على ولاية حلب خلال فترة البحث من أصول محلية كالواليين سعد الدين باشا العظم (١١٣٠ - ١١٧٥هـ / ١٧١٨ - ١٧٦١م) الذي حكم ولاية حلب في سنة ١١٦٤هـ / ١٧٥٠م ، والوالي محمد باشا العظم (١١٤٣ - ١١٩٧هـ / ١٧٣٠ - ١٧٨٢م) ، الذي حكم ولاية حلب في سنة ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م اللذان كانا ينتميان إلى أسرة آل العظم ذات الأصول الكردية ، كما يذكر المؤرخ ميخائيل بريك الدمشقي في كتابه تاريخ الشام ١٧٢٠ - ١٧٨٢م ، ص ٢١ .

بعدد الأطواخ التي يحق له رفعها (١) ، لأن الأطواخ تعبر عن مكانة وأهمية منصب حاملها (٢) ، وقد كان منصب والي حلب من أرفع المناصب في السلطنة العثمانية ، كما تؤكد العديد من المصادر المختصة ، وما يؤكد هذا الكلام أن أربعة ولايات من تولوا ولاية حلب شغلوا منصب الصدر الأعظم بعد عزلهم عنها (٣) ، كذلك الحاشية الكبيرة التي كانت ترافق والي حلب تدل على مكانة هذا المنصب ، كما وصفها بودمان الذي ذكر أن حاشية والي حلب تعطي صورة ووصفاً مصغراً لحاشية السلطان ، فتتألف من الموظفين الداخليين كحملة السلاح والأختام والملابس الرسمية وحرس الحرم وغيرهم من الموظفين العاملين في الوظائف الداخلية في قصر الوالي البالغ عددها ١٦ وظيفة . أما الوظائف الخارجية فيبلغ عددها ٨ وظائف ، كالمسؤولين عن الأعلاف وحيوانات الركوب ، وحملة المشاعل والبيارق ، هذا بالإضافة إلى بعض الموظفين الإداريين كالكتخدا والصيرفي (٤) .

كما سبق وذكر سابقاً كان قرار تعيين الوالي يرد من العاصمة استانبول مباشرة ، كما أن الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب تؤكد على ذلك . وقد كان بعض الولاة الذين تولوا حكم حلب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ممن سبق لهم شغل هذا المنصب في ولايات أخرى كوالي الأناضول السابق عبد الله باشا ، كما تذكر الوثيقة التالية " بناءً على توقيعنا الرفيع المتضمن توجيه وتعيين والي الأناضول السابق المشير عبد الله باشا لولاية حلب نظراً لاقتداره ، فهو مستحق لعنايتنا

١- عبد الغني عماد ، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٣ م ، ص ٥٧ .

٢- يذكر الغزي نقلاً عن دارفيو القنصل الفرنسي في حلب في النصف الثاني من القرن السابع عشر " إن حلب كان يحكمها وال ذو ثلاثة أطواخ والطوخ ذنب حصان أبيض معقود على صورة يعلوها أكرة من نحاس مذهب ، وكانت العادة في الدولة العثمانية أن يحمل هذه الأطواخ أمام السلطان سبعة ، وأمام الصدر الأعظم أربعة ، وأمام الوزير من الصنف الأول ثلاثة ، وأمام الوزراء الذين هم دون الصف الأول اثنان ، وأمام الرؤساء والموظفين الأخطار واحد " . للتفصيل يرجى العودة إلى كتاب الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ٣١٥ .

٣- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ٥٣٠ .

٤- Bodman , H, L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826** , the university of north Carolina press ,1963 , p.p 31 - 32 .

وعطفنا ابتداءً من اليوم الخامس من شهر شوال عام ١٢٠٨هـ "الموافق لعام ١٧٩٣م" (١) . وقد عُيِّن بعض الولاية على ولاية حلب ممن سبق لهم شغل بعض المناصب الإدارية في ولايات أخرى ، كمفتي طرابلس السابق محمد أفندي " إلى حضرة مفتي طرابلس السابق محمد أفندي ، بعد التحية أعلمكم أن السيد محمد شريف أفندي قائم مقام أقضية حلب قد عُزل من منصبه ، وتم تعيينكم بالمنصب المذكور اعتباراً من أول جمادى الأول عام ١١٨٣هـ "الموافق لعام ١٧٧٣م" (٢) .

استمر معظم الولاية في مناصبهم في حكم الولايات التابعة للسلطنة العثمانية بشكل عام لمدة سنة (٣) ، وهذا الأمر انطبق على ولاية حلب التي كان ولائها يتغيرون ويتبدلون بسرعة لا يمكن تصديقها (٤) ، وقد عمدت السلطنة العثمانية إلى إتباع هذا الأسلوب في عزل الولاية ، وعدم إبقائهم في مناصبهم لمدة طويلة خوفاً من ازدياد نفوذهم ، أو إلى طمع الدولة بمصادرة ممتلكات هؤلاء الولاية (٥) ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الاستثناءات ، فنجح بعض الولاية في الحصول على فرمان بتمديد ولايتهم على ولاية حلب كالوالي محمد أفندي طه زاده ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى عمدة السادات القائم مقام الحالي في حلب الشهباء محمد أفندي طه زاده ، بعد تقديم التحية والخدمة نهي إليكم أنه بالنسبة لما تتمتعون به من السلوك الحسن ، نطلب إليكم الاستمرار بمهام قائم مقامية تلك المناطق اعتباراً من أول ربيع الثاني من عام ١١٨٧ " (٦) .

١ — مهام الولاية :

تعددت مهام والي حلب ، وفُرض عليه مهام ومسؤوليات كبيرة بحكم أهمية هذه الولاية وموقعها الاستراتيجي في قلب السلطنة العثمانية ، وتحكمها بطرق المواصلات البرية للسلطنة مع عدد كبير من ولاياتها ، وقربها من جبهات القتال من الصفويين على الحدود الشرقية ، وخاصة في نهاية القرن الثامن

-
- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص.١٦ ، صورة ١٤ ، تاريخ ١٢٠٨هـ-١٧٩٣م .
 - ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٤٨ ، ص ١٩٨ ، صورة ١٣٦ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .
 - ٣- Volney, *Travels through Syria , Egypt in the years 1783-1784 and 1785*, Vol2, P 148.
 - ٤- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الثاني ، ص ٣٣٦ .
 - ٥- رافق ، بلاد الشام ومصر ، ص ٣١٣ .
 - ٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٠ ، ص ١٥ ، صورة ١٥ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .

عشر ، الذي تزامن مع الغزو الفرنسي لمصر ^(١) ، فكان على ولاية حلب توفير الأمن في الولاية ، وحماية الطرقات ، كما نصت فرمانات التعيين " بعد التحية الوافية ، وبناءً على الخبر الظاهر بتوجيه سعادة مصطفى باشا والياً لحلب واللازم ضبط وربط المملكة ، وتأمين الطرقات والأموال الروتينية " ^(٢) .

توجب على ولاية حلب القضاء على العصاة والخارجين عن القانون من البدو والأكراد والتركمان ، كما ذكر في أحد الأوامر السلطانية المرسلة إلى ولاية حلب ، ففي العام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م ، كُلف والي حلب بالقضاء على اللصوص وقطاع الطرق من أفراد قبيلة الريحانة الذين يعتدون على الناس ^(٣) ، إضافة إلى تكليفه باسترداد الأموال المسروقة من قبل بعض اللصوص من عشيرة الموالي ^(٤) ، ومطالبتهم بالقضاء على اللصوص وقطاع الطرق من الأكراد الذين ينهبون المواشي بزعامة قائدهم ^(٥) .

أيضاً تم تكليف ولاية حلب بحماية قوافل الحجاج من الاعتداءات التي تتعرض لها أثناء مرورها في ولاية حلب ^(٦) ، كالأمر الصادر إلى المسؤولين في ولاية حلب في العام ١١٩٥هـ/ ١٧٨٠م ، بحماية قوافل الحجاج من التعديات التي يتعرضون لها خاصة في منطقتي بيلان وباياس ، كما تذكر الوثيقة التالية " إن الحجاج المسلمين القاصدين للديار المقدسة والمصطحين معهم الصرة الهمايونية حسب العادة المتبعة ، وبعون الله يتم نقل هذه الصرة من الاسكدار في الآستانة ، ومنها إلى الشام الشريف بطريقهم إلى الديار المقدسة ، يقتضي من سلطتنا أخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الحجاج من قطاع الطرق ، ويجب تطهير الممرات من هؤلاء الأشرقياء " ^(٧) ، هذا بالإضافة إلى بعض المهام الأخرى المستجدة كاستقبال السلطان وتجهيز كل ما يحتاجه أثناء قدومه أو مروره في ولاية حلب " إلى الوزير محمد باشا

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص ١٢٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٤٣ ، ص ٣١ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١١٠ ، ص ١٠٩ ، صورة ٧٠ ، تاريخ ١١٩٣هـ - ١٧٧٩م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٣٢٥ ، ص ٢٣٤ ، صورة ١٦٣ ، تاريخ ١١٩٧هـ - ١٧٨٢م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٦٨ ، صورة ٧٩ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

٦- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥٢ .

٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٤٦ ، ص ٣١ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١١٩٥هـ - ١٧٨٠م .

والي حلب أعلمكم أي قررت القيام بالرحلة السنوية لميناء أركلة قرمان اعتباراً من ١٣ رمضان ، وأني بالطبع سأقيم بعض الوقت في حلب ، لذلك أطلب إليكم المبادرة فوراً بتعمير وترميم وتأمين المفروشات اللازمة ، واتخاذ كل الترتيبات لاستقبالنا بشكل لائق على رأس وزرائنا " (١) .

كُلف أيضاً ولاية حلب من قبل السلطان العثماني بالقيام ببعض المهام العسكرية خارج ولاية حلب عند الضرورة ، كإرسال الجنود إلى جبهات القتال في العام ١١٩١هـ - ١٧٧٧م ، كالأمر الموجه إلى الوالي عزت أحمد باشا بتجنيد ألف من المشاة والفرسان من ولاية حلب وأقضيته تحت إمرة البيك باشي (المقدم) جبور آغاسي أبو بكر من أعيان حلب ، وإرسالهم في مهمة عاجلة إلى ولاية بغداد (٢) ، والأمر الموجه إلى المسؤولين في ولاية حلب بتعبئة القوى العسكرية في ولاية حلب لاسترداد الأراضي التي سلبها الروس من السلطنة العثمانية (٣) ، والأمر القاضي بإرسال (٥٠٠٠) جندي لصد الهجوم الفرنسي على السواحل المصرية في العام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م (٤) .

كما كُلف ولاية حلب في بعض الأحيان بتأمين مختلف حاجيات الجيوش المحاربة من مؤن وذخائر وغيرها ، كالأمر الموجه إلى المسؤولين في ولاية حلب بتأمين جميع المعدات والمؤن من الخيام والأطعمة للقوات العثمانية المحاربة ضد الروس وإرسالها من ولاية حلب إلى العاصمة العثمانية (٥) ، والأمر القاضي بتأمين الذخيرة والمؤن والشعير للقوات العثمانية المحاربة في مصر ضد الفرنسيين (٦) ، والأمر القاضي بتأمين نفقات الذخائر والمعدات الحربية من ولاية حلب وإرسالها إلى الجبهة الشرقية لمحاربة الصفويين (٧) ، والأمر القاضي بتأمين بعض المبالغ المالية من ولاية حلب لتأمين حاجات ومتطلبات الأسطول العثماني في البحر المتوسط (٨) .

-
- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٥٩ ، ص ٤٦ ، صورة ٣٥ ، تاريخ ١١٨٨ هـ - ١٧٧٤ م .
 - ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٥ ، ص ٣ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٩١ هـ - ١٧٧٧ م .
 - ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٠٣ ، ص ٨٨-٨٩ ، صورة ٥٨ ، تاريخ ١١٨٧ هـ - ١٧٧٣ م .
 - ٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٧ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ٣٠ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١٢١٣ هـ - ١٢٩٨ م .
 - ٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٦٣ ، ص ١٢٩ ، صورة ٩٠ ، تاريخ ١١٨٢ هـ - ١٢٦٨ م .
 - ٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٤ ، صورة ٧ ، تاريخ ١٢١٤ هـ - ١٧٩٩ م .
 - ٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٥٥ ، ص ٤٨ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٩١ هـ - ١٧٧٧ م .
 - ٨- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٤٠ ، ص ١٠٥-١٠٦ ، صورة ٧٨ ، تاريخ ١١٨٢ هـ - ١٧٦٨ م .

٢ — رواتب الولاية :

لم تخصص السلطنة العثمانية لولايتها رواتب محددة يتقاضوها في أوقات معينة ، بل كان يخصص هؤلاء الولاية مبالغ مالية تجمع من أقضية الولاية كنفقات للولاية ، كما يُستنتج من دراسة الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في سنة ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م " إلى قاضي حلب وإلى نوابه في أقضية ولاية حلب ، وإلى أعيان الولاية بالنظر للتأخر في دفع المخصصات العائدة لوزيرنا والي حلب إبراهيم باشا بصفته الحاكم العسكري في حلب والبالغ قدره ٨٠ / كيساً من الإقبيات ، نأمركم بتوزيع هذه المبالغ على أهالي أقضية ولاية حلب بدءاً من أول محرم من عام ١٢١٥ ، وذلك لتسديد ديونه " (١) .

كما خصصت السلطنة مبالغ إضافية للولاية في أوقات الحروب ، ومثال على ذلك عندما طلبت السلطات العثمانية العليا في العاصمة العثمانية من المسؤولين في ولاية حلب وحاكم منطقة أنطاكية وقاضيتها تخصيص بعض المبالغ المالية اعتباراً من أول محرم لحساب عام ١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م ، لصالح الوزير مصطفى باشا المكلف بمنصب والي ولاية حلب الذي كان بحاجة لبعض المصاريف ، وأمرت بتوزيعها على أقضية ولاية حلب وجباها ، وتأديتها للوالي مصطفى باشا (٢) ، وخصصت أيضاً مبالغ إضافية للولاية عند قيامهم بجولات داخل الولاية ، كالمبلغ الذي تم تخصيصه للوالي مصطفى باشا الذي كان بحاجة بعض الأموال نظراً للنفقات الكبيرة التي كان يضطر إلى إنفاقها في جولاته في ولاية حلب ، ولأجل تأمين هذه النفقات تم تخصيص بعض المبالغ لصالح الوالي مصطفى باشا والتي كانت تعطى سابقاً للولاية عند جولاتهم في الولايات (٣) ، هذا بالإضافة إلى نفقات أخرى تحت تسميات مختلفة مثل الحضرية (٤) التي تؤخذ في أوقات السلم " إلى قاضي حلب وسائر القضاة ونوابهم والعاملين في أقضية ولاية حلب وإلى أعيان الولاية نحيطكم علماً أنه كان قد رُصد مبلغ من المال لتأمين نفقات والي حلب

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١١٠ ، ص ٥٩ ، صورة ٨٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٤٠ ، ص ٢٩ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٧ ، ص ٣ ، صورة ٨ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٤- النفقات الحضرية : فرضت السلطنة العثمانية على السكان ضريبة عُرفت بضريبة الحضرية أو النفقات ، والتي كانت تجبى من المكلفين فيها في سنوات السلم ، أي السنوات التي ليس فيها حرب ، وكانت تجبى على مرحلتين في السنوات العادية التي ليس فيها حروب ، وذلك بموجب قيود وسجلات منظمة . للتفصيل انظر سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٣ ، ص ١٩ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

أيام السلم التي تدعى حضرية على حساب عام ١٢١٠ تحصل على قسطين ، وتسلم إلى والي حلب عبد الله باشا " (١) .

٣ — تجاوزات الولاة :

على الرغم من تلك المبالغ الضخمة التي كانت تُجبي من ولاية حلب لصالح ولائها ، فإن تلك المبالغ لم تستطع تغطية نفقاتهم الضخمة (٢) ، فانصب اهتمام الولاة في خلال ولايتهم على جمع المال والاهتمام بمصالحهم الخاصة دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الولاية ورعايتها ، فكان الولاة ينظرون إلى الولاية على أنها هبة لهم يجب الاستفادة منها لزيادة ثرواتهم قدر الإمكان (٣) ، فاشتهر معظم ولاة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بظلمهم وكثرة تعديهم على الناس وسلب الأموال منهم كالوالي عبدي باشا الذي " أخذ يسلب أموال الناس في حلب ، وفي سجنه من الأكابر والمشايخ والأشراف وأهل الذمة مقدار عظيم ، وعسكره يرتكب في حلب أنواع الرذائل " (٤) ، والوالي علي باشا طلجي الذي قتل خلال عدة أيام عدداً كبيراً من الفلاحين وغيرهم ، وفرض غرامات كبيرة على المسيحيين (٥) .

كما تشير سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب إلى فساد الولاة وسعيهم الدؤوب إلى سلب أموال الناس والتعدي عليهم بغير حق ، كالقبول بالشكاوي الكاذبة ، كما تذكر الوثيقة التالية " لما ورد الأمر العالي المطاع بالتفحص عن حقيقة ما سيذكر فيه وإنهاء واقع الحال إلى الدولة العلية على يد فخر الأقران الحاج سليمان الجاويش بالباب العالي ادعى بالجلس الشرع الشريف لدى مولانا فخر الموالي الكرام صدر الأعالي الفخام حاكم الشريعة الحمديّة بمدينة حلب المحمية الحاج محمد آغا بن الحاج حسين من قصبة سلقين التابعة لقضاء حارم بمواجهة فخر الأمجاد والأعيان الحاج محمود آغا بن

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٧٣ ، ص ٤٠ ، صورة ٥٧ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

٢- حبيب السيوفي ، سوريا وفلسطين ولبنان كما وصفها أحد المشاهير الغربيين ، جزءان ، دير المخلص ، صيدا ، لبنان ، ١٩٤٨م ، الجزء الثاني ، ص ٦ .

٣- الأمير علي عبد العزيز الحسيني ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون ، دمشق ، ١٣٤٢هـ ، ص ١٥٢ .

٤- محمد كرد علي ، خطط الشام ، ٦ أجزاء ، (د.د) ، دمشق ، ١٩٨٢م ، الجزء الثاني ، ص ٣١٢ .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٩٨ .

المرحوم إبراهيم آغا وقال في دعواه أن المدعي عليه الحاج محمود آغا المومي إليه في سنة أربع وستين ومايه وألف قد أحضرني بمكتوبه لهذه البلدة ، ولم يكن وقتئذ مدع بحق ، فسعى بي سعاية كاذبة لوالي حلب سابقاً الوزير المكرم حضرة سعد الدين باشا ، وأن الوزير المشار إليه بمجرد سعي المدعي عليه المرقوم أخذني وغرمي بعد الضرب والحبس ثمانية آلاف وخمسمائة غرش قبضها مني الوالي المشار إليه " (١) .

كما قام ولاية حلب بالتدخل في شؤون الطوائف المسيحية مستغلين بعض الخلافات والمشاكل التي كانت تنشأ بينهم ، بقصد فرض الغرامات المالية عليهم (٢) ، ولم يسلم التجار الأجانب العاملين في ولاية حلب من تعديات الولاة الذين كانوا يقومون بخرق المعاهدات التجارية الموقعة مع دولهم بهدف إبطال أحد الحقوق التي نالها هؤلاء التجار بفضل تلك المعاهدات (٣) . لكن التجار الأوروبيين لم يسكتوا على تلك التجاوزات ، بل سعوا باتجاه قنصل دولهم المقيمين في حلب ، فكان يتدخل القنصل لمساعدة ابن جلدته ، وإذا ما فشل مسعاه ، فإنه يرفع الشكوى إلى سفير دولته المقيم في العاصمة العثمانية الذي بدوره يعرض المشكلة على السلطات العثمانية ، التي كانت تبادر إلى التحقيق في الشكوى لحلها ، وتأكيداً على ذلك ما ورد في بعض وثائق سجلات الأوامر السلطانية في العام ١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م ، عن محاولة الوالي حسين باشا استغلال منصبه ، وقيامه بشراء بضائع بقيمة ٤٤٣٩,٥ قرشاً من أحد التجار الإنكليز المقيمين في حلب ، ورهنه لدى التاجر تسع سبائك من الفضة والذهب ، وقطعه وعداً له باسترداد المرهون وإيفاء ما بذمته من ديون له خلال ٩١ يوماً . لكن الوالي حاول التنصل من تسديد الدين بعد نقله من ولاية حلب ، ثم وفاته لاحقاً ، فتقدم التاجر الإنكليزي

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص ٤٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
٢- الأب فردينان توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، ٣ أجزاء ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨م ، الجزء الثالث ، ص ٦٩ .

٣- قسطن ، الإفرنج في حلب ، ص ٦٨ .

- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٩٤ .

بشكوى إلى المقيم العام الإنكليزي في حلب والذي قام برفع الشكوى إلى السلطات العثمانية التي أرسلت إلى متسلم حلب حل هذه القضية وأخذ حقوق التاجر الإنكليزي (١) .

وتدخل الولاية في القضاء رغم أنه خارج صلاحياتهم لوجود القاضي المكلف بهذه المهمة ، بهدف تغريم الناس للحصول على الأموال ، كما يُستنتج من دراسة إحدى الوثائق ، التي ادعى فيها السيد أبو بكر بن الحاج عبد القادر الوكيل الشرعي عن أخيه الرجل المدعو السيد مصطفى بن الحاج عبد القادر على السيد عبد القادر أفندي بن السيد صالح البانقوسي ، قائلاً في دعواه أن السيد عبد القادر أفندي كان قد اشتكى على موكله شكاية كاذبة لدى والي حلب المعروف بالتجريم والتغريم لجرد الشكاية الكاذبة ، رغم وجود القاضي في المدينة زاعماً أن موكله قد شتمه ، ولم يكن ذلك صدر منه ، فغرمه الوالي بسبب هذه الشكاية مبلغاً قدره مائة وخمسة وعشرون قرشاً ، فطلب القاضي من المدعي الوكيل بينة عادلة تشهد له بطبق دعواه المذكورة ، فأحضر لأجل الشهادة بذلك السيد محمد شرف الدين وأحمد بن باكير القطان اللذين شهدا بأن السيد عبد القادر أفندي كان مع وجود القاضي قد تقدم بشكاية كاذبة لوالي حلب على الموكل السيد مصطفى ، فغرم الوالي السيد مصطفى مبلغاً قدره مائة وخمسة وعشرون قرشاً (٢) .

كذلك قام الولاية باستغلال أبناء الطوائف الحرفية للحصول على بعض المواد الاستهلاكية دون دفع ثمنها ، كقيام أحد الولاية بأخذ ما يريد من طائفة الخضرية من الحمص المنقوع وغير المنقوع (٣) ، وقيام والي آخر بأخذ كمية من لحم الغنم دون أن يدفع ثمنه (٤) ، إضافة إلى قيامهم بفرض بعض الضرائب على تجارة الحيوانات ، كأخذ ١٢ بارة على كل رأس من الغنم يمر في ولاية حلب سنوياً (٥) . وعلى الرغم من تلك الممارسات المسيئة بحق الرعية ، فإن الدولة العثمانية لم تتخذ أي إجراءات ضد ولائها

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٨ ، ص. ٧ — ٨ ، صورة ٩ ، تاريخ ١١٨٨هـ — ١٧٧٤م.

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢٠٨ ، ص ٨٦ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٧٨هـ — ١٧٦٤م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٩٥٨ ، ص ٣١٩ ، صورة ١٦٦ ، تاريخ ١١٧١هـ — ١٧٥٧م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٧١ ، ص ٦٥ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ — ١٧٥١م.

٥- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، ص ٩٥ .

مكتفية بإصدار بعض الأوامر بمنع التعدي على أملاك الناس وسلب أموالهم دون أن تطبق بشكل فعلي ، كعقوبات تحد من جورهم وتعسفهم (١) .

أدت سياسات الولاة التعسفية والظالمة في ولاية حلب في فترة البحث إلى تصدي الأهالي لهم والوقوف في وجه الظلم الذي تعرضوا له (٢) ، فقاموا بعدة تمردات كان أشهرها تلك التي أدت إلى طرد والي حلب علي باشا طنجلي خارج مدينة حلب ، والتي ذكرها الشيخ راغب الطباخ " وفي ليلة السبت يوم سلخ شوال قامت أهالي حلب بأجمعها على والي حلب علي باشا الجطلبي ، وحصره في سراي حلب حصاراً عظيماً وضايقوه وبطل الأذان ستة أيام وفي اليوم السادس من الشهر المذكور أخرجوا الباشا مع جماعته من باب الفرج وفي اليوم التاسع فتح من أبواب البلد باب أنطاكية وباب النصر ، والمدينة جميعها فتحت مع أبواب الخانات ، ونزل هو في تكية الشيخ أبي بكر ، ومكث يومين وليلة ، ثم سافر إلى خان طومان بجميع عساكره وكتخده ، ومكث في الخان سبعة عشر يوماً ورحل في يوم الخميس إلى قصبة سرمين ، وبعده بيومين رحل كتخده إلى سرمين ، وأخذ معه المدفع " (٣) .

كانت السلطنة العثمانية تقوم في حالة وفاة الوالي ، وهو على رأس عمله ، بتكليف المحصل بوضع يده على جميع ممتلكات الوالي المتوفى (٤) ، بوصفه المسؤول عن الأمور المالية في الولاية ، إلى أن يصل موفد السلطان إلى الولاية ليتسلمها منه ، كما يُستنتج من الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " بعد ارتحال والي حلب سليمان فيضي باشا إلى دار البقاء جرى استنطاق رئيس أعماله وأمين خزانته لمعرفة فيما إذا كان هناك أمور مكتوبة ومخفية لسائر مخلفات المرحوم ، وذلك بمساعدة الشرع ، ومحصل حلب الحاج إبراهيم والمباشرين المكلفين من قبل الدولة لإتخاذ الضبط اللازم وتحريرها وإرسالها إلى المقام

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٢ ، ص. ٢-٣ ، صورة ٤ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٧٧٥م .

٢- أبراهام ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر ، ترجمة أيمن سيد درويش هيثم حمام ، (د.ن) ، (د.م) ، (د.ت) ، ص ١٠٦ .

٣- الشيخ محمد راغب الطباخ ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ٨ أجزاء ، الطبعة الثانية ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٨٨م ، الجزء الثالث ص ٢٨٢ .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٦ .

العالي بناءً على الأمر الصادر بهذا الشأن " (١) ، وكانت السلطنة تحرص كثيراً على إرسال جميع ممتلكات الوالي المتوفي إلى العاصمة خصوصاً الذهب والمجوهرات ، كما ذكر ذلك في إحدى الوثائق " إلى السيد محصل ومتسلم حلب محمد آغا نعلمكم بشأن والي حلب المتوفي (عبد الله باشا) بشأن الحلبي الذهبية والمجوهرات والأموال المتبقية لديه ، وهي ثلاثة صناديق يجب السرعة في تسليمها وقيدها ، والقيام بهذه الخدمة بكل دقة وأمانة حسب التقارير والفرمان الصادر " (٢) .

(الجدول الأول)

جدول بأسماء ولاية حلب خلال فترة البحث استناداً إلى كتاب

أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء

السنة	الوالي	السنة	الوالي
١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م	سعد الدين باشا العظم	١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م	عزت باشا
١١٦٥هـ/ ١٧٥١م	أحمد باشا / عبد الرحمن باشا	١١٩١هـ/ ١٧٧٧م	إبراهيم باشا
١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م	عبد الله باشا	١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م	عزت باشا
١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م	عبد الله باشا	١١٩٣هـ/ ١٧٧٩م	عزت باشا / عبيد باشا
١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م	راغب باشا	١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م ١١٩٥هـ	عثمان باشا / يوسف باشا ابن العظم
١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م	راغب باشا	١١٩٦هـ/ ١٧٨١م	إبراهيم باشا / علي باشا
١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م	عبيد باشا / أسعد باشا العظم	١١٩٧هـ/ ١٧٨٢م	مصطفى باشا
١١٧١هـ/ ١٧٥٧م	محسن زاده محمد باشا	١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م	عبيد باشا
١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م	محمد باشا الجتجي	١١٩٩هـ/ ١٧٨٤م	مصطفى باشا

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ٤ ، صورة ٧ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٦ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص ٥ ، صورة ٤ ، تاريخ ١١٧٤هـ - ١٧٦٠م .

مصطفى باشا	١٢٠٠هـ/١٧٨٥م	عبد الله باشا	١١٧٣هـ/١٧٥٩م
مير عبد الله باشا	١٢٠١هـ/١٧٨٦م	بكر باشا	١١٧٤هـ/١٧٦٠م
عثمان باشا	١٢٠٢هـ/١٧٨٧م	مصطفى باشا	١١٧٥هـ/١٧٦١م
عثمان باشا	١٢٠٣هـ/١٧٨٨م	مصطفى باشا	١١٧٦هـ/١٧٦٢م
كوسا مصطفى باشا	١٢٠٤هـ/١٧٨٩م	محمد باشا العظم	١١٧٧هـ/١٧٦٣م
ترنج زاده سليمان باشا	١٢٠٥هـ/١٧٩٠م	محمد باشا الوزير	١١٧٨هـ/١٧٦٤م
ترنج زاده سليمان باشا	١٢٠٦هـ/١٧٩١م	محمد باشا الوزير	١١٧٩هـ/١٧٦٥م
ترنج زاده سليمان باشا	١٢٠٧هـ/١٧٩٢م	علي باشا الكور	١١٨٠هـ/١٧٦٦م
سليمان فيضي باشا	١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	محمد أمين باشا الأورفلي	١١٨١هـ/١٧٦٧م
سليمان فيضي باشا	١٢٠٩هـ/١٧٩٤م	رجب باشا	١١٨٢هـ/١٧٦٨م
عظم زاده عبد الله باشا	١٢١٠هـ/١٧٩٥م	أحمد باشا زاده محمد باشا	١١٨٣هـ/١٧٦٩م
عظم زاده عبد الله باشا	١٢١١هـ/١٧٩٦م	عبد الرحمن باشا	١١٨٤هـ/١٧٧٠م
عظم زاده عبد الله باشا	١٢١٢هـ/١٧٩٧م	حسين باشا الداماد	١١٨٥هـ/١٧٧١م
عظم زاده عبد الله باشا	١٢١٣هـ/١٧٩٨م	حاجي عثمان باشا	١١٨٦هـ/١٧٧٢م
إبراهيم باشا قطار أغاسي	١٢١٤هـ/١٧٩٩م	حاجي عثمان بشا	١١٨٧هـ/١٧٧٣م
	١٢١٥هـ/١٨٠٠م	محمد باشا	١١٨٨هـ/١٧٧٤م
		علي باشا جه طلجلي	١١٨٩هـ/١٧٧٥م

ب — القاضي :

كان القضاة يشكلون العمود الفقري للإدارة العثمانية (١)، فالقاضي هو الممثل الأعلى للقضاء في الولاية، وهو رئيس الموظفين الإداريين الذين يختصون بمعالجة القضايا الشرعية والفقهية في الولاية. كان يتم تعيين القاضي من قبل الصدر الأعظم بناءً على ترشيح شيخ الإسلام وموافقة السلطان، بموجب أمر سلطاني، كما ورد في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب "إلى افتخار العلماء المدرس في السليمانية / حافظ حسن كورك زاده / دام فضله نحيطكم علماً أنه بالنظر لما تتمتعون به من علم

١- إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ص ١٨٧.

وفضل ، وبالنظر لما أظهرتموه من الكفاءة في كل الوجوه ، فقد نلت عناية السلطانية ، وصدرت إرادتنا السنوية في أول ربيع الآخر من عام / ١٢٠٤هـ/ بتوليكم متصرفية قضاء ولاية حلب الشهباء ، نطلب العمل على حسن تطبيق الأحكام الشرعية والأوامر المصطفوية عليه الصلاة والسلام باذلين جهدكم وسعيكم في توفير العدل بين الناس" (١) .

كانت مدة ولاية القاضي سنة واحدة فقط (٢) ، لكن بالرغم من ذلك فقد تمكن بعض القضاة من الحصول على أمر سلطاني يقضي بتمديد خدمتهم في مناصبهم ، كالقاضي علي طوسيوي الذي حصل على أمر سلطاني أتاح له الاستمرار في منصبه ستة أشهر إضافية بموجب فرمان التالي " إلى قاضي حلب /علي طوسيوي/ نخطبكم علماً أنه باعتباركم من أهل العلم والفضيلة وتستحقون من كل الوجوه ثقتنا وعنايتنا وإشارة إلى طلب الاسترحام الذي تقدمتم به إلينا للنظر في وضعكم المالي السيئ وكثرة الديون عليكم نظراً للغلاء والقحط الذي شل منطقتكم ، صدرت إرادتنا السنوية بأخذ طلبكم بعين الاعتبار ، وأمرنا بتمديد مدة خدمتكم في مركزكم الحالي ستة أشهر اعتباراً من أول ربيع الآخر من عام /١٢٠٧هـ/ (٣) ، حتى أول شوال من عام /١٢٠٨هـ/ (٤) ، يطلب الاستمرار في إصدار الأحكام الشرعية والدينية وبذل مقدوركم وسعيكم في إقامة العدل واعتماد أمرنا هذا في التنفيذ " (٥) .

احتل القاضي المرتبة الثانية في الولاية بعد الوالي من حيث الأهمية والمكانة (٦) ، وكان يرافقه عدد من كبار الموظفين في رحلته إلى حلب ، وعند وصوله إلى مركز الولاية يقيم مع أهله في قصر يعرف بالحمكة الكبرى في حلب (٧) ، ويشترط في تعيين القاضي المرشح لشغل هذه المنصب المهم أن يكون عالماً إسلامياً كبيراً ذا تحصيل علمي عالي ، فكان من الممكن أن يكون الصدر الأعظم ممن لم يتلق تحصيلاً

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١ ، ص ١ ، صورة ٤ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨م .

٢- هاملتون جب ، هارولد بوين ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الطبعة الأولى ، جزاءن، دار الصدى الثقافة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧م ، الجزء الأول ، ص ١٤٣ .

٣- الموافق لعام ١٧٩٢م .

٤- الموافق لعام ١٧٩٣م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٨٩ ، ص ٦٥ ، صورة ٧٦ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

٦- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الثاني ، ص ٣٣٨ .

٧- قسطون ، الإفرنج في حلب ، ص ١٧٠ .

علمياً ، إلا أنه لا يمكن أن يعين أصغر قاضي دون تحصيل علمي حتى في أصغر الأفضية ، كذلك لابد أن يكون القاضي المعين بهذا المنصب ممن تدرجوا في الخدمة في المناصب الدينية والإدارية في الدولة (١) . وقد كان معظم القضاة الذين تم تعيينهم على رأس الجهاز القضائي في ولاية حلب في تلك المرحلة من أصول غير عربية (٢) .

١ — صلاحيات القضاة :

تمتع القاضي بصلاحيات واسعة ، فهي لم تقتصر على النظر في الدعاوي القضائية ، بل تعدت ذلك إلى أمور كثيرة ، فشملت قضايا فقهية وشرعية وتجارية وجنائية ، إذ كان القضاة يبتون في جميع المعاملات القانونية وتقسيم الميراث وتعيين الأوصياء وعزلهم ، والنظر في قضايا الأوقاف والدعاوي المتعلقة بالجرائم المرتكبة في المجتمع ، وبالاخلافات التي تقع بين الناس ، ومراقبة الأسواق والبضائع التي تباع فيها ، وتعيين الخطباء والوعاظ ، هذا بالإضافة إلى صلاحيات أخرى كتعيين وعزل شيوخ القرى والحرف شرط موافقة أهلها ، كما ورد في وثائق المحاكم الشرعية ، كقيام أعضاء طائفة القضاة في مدينة حلب بمطالبة القاضي بعزل الحاج علي بن محمد العياط الذي كان شيخاً على طائفة القضاة في مدينة حلب ، وتعين الحاج محمد آغا بن الحاج إبراهيم علامو شيخاً جديداً على الطائفة الحرفية المذكورة (٣) .

كما تمتع القاضي بصلاحيات جعلت من المحكمة أشبه بدائرة السجلات العقارية في وقتنا الراهن ، فهو يمثل الجهة الرسمية التي تسجل فيها جميع عمليات بيع وشراء العقارات ، وكانت سجلات المحاكم الشرعية تحتوي على آلاف القضايا من هذا النوع كييع البيوت (٤) والأراضي (٥) والدكاكين (٦) ، هذا بالإضافة إلى صلاحيات أخرى تخول القاضي البت في قضايا فقهية وشرعية

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٩٩ .

٢- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ١٤٧ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٣٤ ، ص ٣٣٣ ، صورة ١٦٩ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٩ ، وثيقة رقم ٣٤٥ ، ص ١١٥ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .

٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٣١ ، ص ١٥ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٠ ، وثيقة رقم ٣٣٦ ، ص ٨٣ ، صورة ٤٥ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦م .

كتحديد النفقة والخلع (١) . وعلى الرغم من تلك المكانة الكبيرة والصلاحيات الواسعة التي تمتع بها القضاة ، فإن عدداً منهم تم عزله من منصبه نتيجة استياء الأهالي من تصرفاته وتقديمهم شكاوي ضده لدى السلطات العثمانية في العاصمة ، فكانت النتيجة صدور قرار عزله عن منصبه ، كالقاضي مصطفى أفندي بن أحمد أفندي داماد الذي تقدم أهل حلب بشكوى ضده لدى الدولة العثمانية شارحين في هذه الشكوى أفعال هذا القاضي وممارساته الظالمة بحقهم ، ومبرهين على صحة شكواهم ، فصدر قرار بعزله ونفيه إلى قونية (٢) .

٢ — رواتب القضاة :

لم يكن للقاضي راتب معين ومحدد من السلطنة العثمانية ، بل كان يعتمد على عدة وسائل وطرق للحصول على الأموال ، كما يذكر راسل حيث كان لا يوجد للقاضي راتب منتظم ، بل يوجد وسائل عديدة لجمع مبالغ مالية كبيرة ليس فقط من خلال منصبه كقاضي ، وقد تعددت هذه الوسائل ، فقد كان بإمكان القاضي أن يدعي لنفسه الحق بأن يكون وصياً عاماً على التركات لجميع الرعايا الذين يموتون في المدينة ، لكي يمهر بخاتمه على بيوتهم وممتلكاتهم فور وفاة الشخص ، ليضطر الورثة فيما بعد إلى التفاوض معه والاتفاق على منحه نسبة معينة من القيمة المقدرة للعقار ، فكان القاضي يطالب في جميع القضايا التي تعرض أمامه بنسبة عشرة بالمائة من المبلغ المتنازع عليه حيث يدفعه الشخص الذي يكسب القضية " (٣) .

يشير بودمان إلى المبالغ التي كان يتحصل عليها القاضي من خلال وظيفته ، منها حصوله على ١٠% من قيمة الأملاك المتنازع عليها ، إضافة إلى ما يدفعه رابع الدعوى ، ويتمتع القاضي بحق الحصول على جزء من الثروة التي تؤول إلى الورثة غير المباشرين الذين كان يُفرض عليهم دفع مبلغ يقدر بحوالي ٣% من قيمة الميراث ، ومع نهاية القرن الثامن عشر تم وضع قانون خاص ينظم هذه العملية فأصبح يحق للقاضي بموجب القانون الجديد الحصول على نسبة ١٠% من الورثة غير المباشرين ، هذا

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٧ ، وثيقة رقم ٧٣ ، ص ٢٧ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٧٤هـ - ١٧٦٠م .

٢- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٤ .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٠ .

بالإضافة إلى مبالغ أخرى يتحصل عليها القاضي من مصادر أخرى ، كمراقبة الأسواق وضبط الضرائب وتعيين شيوخ الحرف في مناصبهم (١) .

ولابد من الإشارة إلى حرص معظم القضاة في ولاية حلب على مغادرة الولاية ، قبل عدة أيام من انتهاء ولايتهم ووصول خلفهم في منصب القاضي ، وذلك كي يتفادوا دفع أي تعويض يمكن أن يطلبه أحد ما منهم ، وعلى الرغم من إتباعهم ذلك الأسلوب ، فقد نجح العديد من الناس الذين أوصلوا شكاوهم ضد بعض القضاة في الولاية إلى شيخ الإسلام في العاصمة العثمانية ، وأثبتوا حججهم وصحة إدعائهم في الشكوى المقدمة ضد بعض القضاة في إجبار القضاة على إعادة بعض الأموال التي سلبوها منهم (٢) .

٣ - نواب القضاة :

كان القاضي يقوم بتعيين نواب له في جميع أفضية الولاية ، وهم مرتبطون معه (٣) ، طبقاً لسجلات الأوامر السلطانية ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى فخر القضاة مولانا درويش قاسم أفندي ، بعد التحية ننهي إليكم إننا اخترناكم نائباً لتبوا مكاننا للقيام بوظيفة القضاء في قصبة الباب التابعة لولاية حلب اعتباراً من ١١ / ربيع الثاني عام ١١٨٧ هـ / (٤) ، فيجب إصدار الأحكام في القضايا المعروضة في حدود الشرع المحمدي بدون أي انحراف " (٥) ، وهؤلاء النواب يحملون صفة الوكلاء للقضاة ، ويقومون بأداء جميع المهام التي يؤديها القاضي ، ويتمتعون بصلاحيات كاملة عند القيام بتلك المهام ، وكان النائب شأنه شأن القاضي يعين لمدة سنة واحدة ، لكن البعض استطاع الحصول على أمر بتمديد مهمته في منصبه كنائب القاضي (٦) .

١ - Bodman , H , L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826**, p.p 49-73.

٢ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩١ .

٣ - جميل بيضون وشحادة الناطور وعلي عكاشة ، تاريخ العرب الحديث ، الطبعة الأولى ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، (م.د) ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م ، ص ٥٩ .

٤ - الموافق لعام ١٧٧٣ م .

٥ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٥ ، ص ٤ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٨٧ هـ - ١٧٧٣ م .

٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٢ ، ص ١ ، صورة ٤ ، تاريخ ١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م .

يُستنتج من خلال دراسة الأوامر السلطانية وجود بعض النواب الذين أُسند إليهم مهام قضائية محددة ، كالنظر في قضايا وراثة العسكريين ، كالقاضي حسن أفندي كامياب كواكي زاده الذي جرى تكليفه بالنظر في قضايا الوراثة العسكريين وبعض الأمور الشرعية التي تعرض عليه في المحكمة الشرعية (١) ، ولابد من الإشارة إلى أن معظم نواب القضاة كانوا في أغلب الأحيان من العلماء المحليين من المذاهب السنية الأخرى باعتبار أن منصب القاضي كان حكراً على أتباع المذهب الحنفي — مذهب الدولة العثمانية — ، واشتهرت بعض العائلات الحلبية بشغل مناصب نواب القاضي في ولاية حلب كأسرة الجابري وقديسي والكواكي وطه زاده (٢) .

يُستنتج من خلال دراسة الأوامر السلطانية الواردة لولاية حلب قيام بعض القضاة الذين أُسند إليهم منصب قاضي ولاية حلب بتفويض من يقوم بهذه المهمة من قبلهم ، كالقاضي حافظ حسن الذي فوض السيد محمد أمين أفندي بالتهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقه " إلى حضرة صاحب العزة فخر الكرام /محمد أمين أفندي/ بعد التحية نهي إليكم أنه على أثر صدور الإرادة السنية بتعييني متصرفاً لقضاء ولاية حلب اعتباراً من أول ربيع الآخر من عام ١٢٠٤هـ/ (٣) ، فإننا نفوضكم للقيام بتطبيق الأحكام الشرعية اعتباراً من التاريخ المذكور وتثبيت العدل بين الناس حسب الشريعة الغراء دون انحراف داعين لكم التوفيق العبد الداعي للدولة العثمانية حافظ حسن القاضي بحلب " (٤) .

كذلك يُلاحظ من خلال دراسة تلك الأوامر قيام القاضي بتكليف من ينوب عنه في مهمته في حال اضطرابه للسفر خارج مدينة حلب كتكليف أحد المفتين السابقين في القيام بتلك المهام ، كمفتي ولاية حلب سابقاً أحمد أفندي كواكي زاده الذي كُلّف من قبل قاضي ولاية حلب بالقيام بتطبيق الأحكام الشرعية في الولاية أثناء غياب القاضي ، ومعالجة قضايا الوراثة للمتوفين بناء على القوانين المعمول بها ، وقيامه عند الضرورة بعزل وحجز كل من تثبت مخالفته وعدم أمانته من الموظفين العاملين في المحاكم

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٤٣ ، ص ١٠٦ ، صورة ١٣٣ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

٢- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ١٥٢ .

٣- الموافق لعام ١٧٨٩م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢ ، ص ١ ، صورة ٦ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

وتعيين بديلاً عنهم من المؤهلين والموثوق بأمانتهم في شغل تلك الوظائف^(١) ، أو أن يقوم القاضي بتكليف أحد كبار الموظفين في المحكمة من أصحاب الثقة كرئيس الكتاب في إحدى محاكم ولاية حلب السيد مصطفى أفندي الذي جرى تكليفه من قبل القاضي بتطبيق الأحكام الشرعية في ولاية حلب أثناء غيابه عن الولاية بداعي السفر^(٢) .

ترأس القاضي مجموعة من الموظفين والعاملين تحت إمرته الذين تعدى مجموعهم العشرة أفراد ، فشكّلوا الجهاز الإداري للمحكمة الشرعية . كان من بينهم كتاب يقومون بتدوين المسائل والقضايا التي تعرض على القاضي أو النائب في السجلات ، واخضرون الذين يأتمرون بأمر القاضي ومهمتهم جلب الأشخاص المطلوبين للمحكمة ، كما وجد العديد من المترجمين والمقيدين والبوابين ، ويتم تعيين هؤلاء الموظفين من قبل القاضي ، إلا أن البعض حصل على أمر تعيينه بموجب أمر سلطاني وارد من العاصمة العثمانية ، كالسيد حامد مصطفى زاده الذي عُيّن كاتباً في محكمة جبل سمعان بموجب براءة سلطانية " على أثر وفاة /محمد سعيد/ كاتب محكمة جبل سمعان في حلب شغرت الوظيفة ، واستوجب التحري عن شخص كفء ليقوم بهذه المهمة ، وقد تم اختيار /حامد مصطفى زاده/ لهذه الوظيفة من قبل قاضي المسلمين /عبد الرحيم زاده محمد أمين/ ، وعليه أصدرنا براءة سلطانية بذلك " ^(٣) .

(الجدول الثاني)

جدول بأسماء قضاة ولاية حلب خلال فترة البحث استناداً إلى كتاب فهر الذهب

السنة	القاضي	السنة	القاضي
١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م	واردواني شيخ زاده عبد الرحيم	١١٩٠هـ/ ١٧٧٦م	طاغستاني إبراهيم
١١٦٥هـ/ ١٧٥١م	محمد سيد	١١٩١هـ/ ١٧٧٧م	مفتي عبد الله
١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م	جلبي درويش	١١٩٢هـ/ ١٧٧٨م	إمام محمد صادق

- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٢٤ ، ص ١٧٩ ، صورة ١٢٣ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .
- ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١٣٧ ، ص ١٢٨ ، صورة ٩٢ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .
- ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٥٣ ، ص ١١٩ ، صورة ٨٥ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

بازارجقلي حسين	١١٩٣هـ/١٧٧٩م	حسين	١١٦٧هـ/١٧٥٣م
كشاف عمر/ بكري عبد الله	١١٩٤هـ/١٧٨٠م ١١٩٥هـ	باشا دامادي يحيى	١١٦٨هـ/١٧٥٤م
نافذ محمد أمين	١١٩٦هـ/١٧٨١م	كواكي عبد الله	١١٦٩هـ/١٧٥٥م
بكري عبد الرحمن	١١٩٧هـ/١٧٨٢م	قره مصطفى محمد أمين	١١٧٠هـ/١٧٥٦م
خرقه شريف شبيخي سيد عثمان	١١٩٨هـ/١٧٨٣م	قره موسى	١١٧١هـ/١٧٥٧م
يحيى ملا إبراهيم عارف	١١٩٩هـ/١٧٨٤م	مدحي عبد الرحيم	١١٧٢هـ/١٧٥٨م
علي محمد زين الدين	١٢٠٠هـ/١٧٨٥م	علي زاده يكن علي	١١٧٣هـ/١٧٥٩م
يحيى عبد الرحمن	١٢٠١هـ/١٧٨٦م	اسكداري مصطفى	١١٧٤هـ/١٧٦٠م
إسماعيل باشا	١٢٠٢هـ/١٧٨٧م	كريدي أحمد	١١٧٥هـ/١٧٦١م
بايوردی حافظ محمود	١٢٠٣هـ/١٧٨٨م	عبد الرحمن أحمد عطا	١١٧٦هـ/١٧٦٢م
كورك حسن	١٢٠٤هـ/١٧٨٩م	السيد أحمد مصطفى	١١٧٧هـ/١٧٦٣م
كلاهي محمد أمين	١٢٠٥هـ/١٧٩٠م	سرد دامادي يحيى	١١٧٨هـ/١٧٦٤م
جزيهدار أحمد بهاء الدين	١٢٠٦هـ/١٧٩١م	راشد إبراهيم / شريف محمد	١١٧٩هـ/١٧٦٥م
طوسه لي علي	١٢٠٧هـ/١٧٩٢م	بشمقجي نعمان	١١٨٠هـ/١٧٦٦م
طوسه لي علي / ابق محمد نوري	١٢٠٨هـ/١٧٩٣م	كتخدا مصطفى صادق	١١٨١هـ/١٧٦٧م
ترشيحي عبد الرحيم	١٢٠٩هـ/١٧٩٤م	عبد الرحيم محمد أمين	١١٨٢هـ/١٧٦٨م
حمامي محمد راشد	١٢١٠هـ/١٧٩٥م	صره أميني إبراهيم	١١٨٣هـ/١٧٦٩م
زعفران بورلي عثمان	١٢١١هـ/١٧٩٦م	فاضل محمد	١١٨٤هـ/١٧٧٠م
أصقه لي خليل	١٢١٢هـ/١٧٩٧م	نفسى السيد محمد سعد	١١٨٥هـ/١٧٧١م
بروسه لي حافظ حسن	١٢١٣هـ/١٧٩٨م	رجب محمد عارف	١١٨٦هـ/١٧٧٢م
بروسه لي حافظ حسن	١٢١٤هـ/١٧٩٩م	زيرك إمامي فيض الله	١١٨٧هـ/١٧٧٣م

عثمان محمود	١٢١٥هـ/ ١٨٠٠م	زيرك إمامي فيض الله	١١٨٨هـ/ ١٧٧٤م
		قوشو أطله لي مصطفى	١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م

ج - المفتي :

احتل المفتي المرتبة الثانية في النظام القضائي والشرعي بعد القاضي من حيث أهمية المنصب الذي يشغله في الولاية ، ويتميز عن القاضي في كونه من أبناء الولاية ، واختير الشخص المرشح عادة لشغل هذا المنصب من بين كبار الشيوخ المعروفين في الولاية (١) ، ويتم تعيينه من قبل شيخ الإسلام بعد أخذ موافقة السلطان ، بموجب أمر سلطاني ، كما تذكر إحدى الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " عزيزنا علي أفندي طه زاده ، بعد السلام ننهي إليكم أن مفتي حلب السيد /حسن أفندي كواكي زاده/ قد قرر الاعتكاف عن عمله ، والانضمام إلى العلماء من أهل الثقة الكرام والعمل في مجال التعليم ، لذلك نعهد إليكم القيام بالإفتاء وإصدار الأحكام على سنة رسول الله وأقوال الأئمة الأحناف الواردة في الكتب المعتمدة وأفوضكم بالتوقيع عليها " (٢) .

استمر بعض المفتين في مناصبهم مدة طويلة ، بخلاف الولاة والقضاة الذين كانوا مقيدين بمدة محددة فكثيراً ما بقي بعض المفتين في مناصبهم سنوات عديدة (٣) ، ويتم في العادة تمديد استمرار المفتي بموجب أمر سلطاني صادر عن العاصمة استانبول ، كالأمر الموجه إلى المفتي السيد حسين أفندي كواكي زاده القاضي بتمديد شغله لمنصب المفتي في ولاية حلب (٤) ، والأمر الموجه إلى حضرة السيد عبد الله أفندي جابري زاده المكلف بالإفتاء في ولاية حلب باستمرار شغله لمنصبه في الولاية بعد السلام ننهي إليكم أننا نعهد مجدداً بتوليكم منصب الإفتاء في قضاء حلب (٥) .

١- جب ، المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الأول ، ص ١٥٦ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٨٧ ، ص ٦١ ، صورة ٧٠ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٣- قسطنطين ، الإفرنج في حلب ، ص ١٧٥ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٣ ، صورة ٨ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٥٩ ، ص ٩١ ، صورة ١٢٢ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

يُستنتج من خلال دراسة الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب ، وجود بعض المفتين الذين أُسند إليهم منصب الإفتاء عدة مرات غير متعاقبة ، والسبب في ذلك يعود حسب ما ذكر في بعض الوثائق إلى رضا الأهالي عن بعض المفتين ، وتقديمهم عرائض للدولة يلتمسون فيها إعادة تعيينهم في منصب الإفتاء كالمفتي سليمان أفندي الذي جرى إعادة تعيينه كمفتي على ولاية حلب بناءً على العريضة المقدمة من أهالي ولاية حلب ، والتماسهم بتعيين السيد سليمان أفندي كمفتي على الولاية ، نظراً لما تمتع به من سلوك حسن وإدارة جيدة لدار الإفتاء في ولاية حلب خلال تسلمه سابقاً لهذا المنصب في الولاية (١) .

كان الأشخاص الذين يتولون منصب المفتي في جميع أنحاء السلطنة العثمانية من أتباع المذهب الحنفي المذهب الرسمي للدولة العثمانية ، لكن ذلك لم يمنع من تعيين مفتين لأتباع المذاهب السنية الأخرى الموجودة في الولاية ، فكان يوجد في ولاية حلب مفتي آخر لأتباع المذهب الشافعي ، كما ورد في سجلات الأوامر السلطانية الواردة لولاية حلب في العام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨م " بعد السلام والتحية إلى قدوة العلماء مولانا السيد طه أفندي المكرم ننهي إليكم أن الشيخ محمد أفندي شراباتي زاده مفتي السادة الشافعية بحلب قد انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى ، وأخبر علماء البلدة ووجوهها بأهليتكُم ولباقتكم من كل الحالات والجهات ، وقد تحققنا من ذلك وعرضناه على حضرة شيخ الإسلام سلمه السلام ليأذن لكم بالإفتاء مكانه ، كما هو ذاب الدولة العلية العثمانية " (٢) .

تتلخص وظيفة المفتي ومهمته بإصدار فتاوي وأحكام شرعية في القضايا التي تعرض عليه ، ويتم عرض القضية بكتابة موضوعها على قصاصة من الورق ، ويكتب المفتي فتواه التي لا تتعدى بضعة كلمات تحتها (٣) ، ويتم استخدام معظم هذه الفتاوي في المحاكم ليدعم صاحب القضية المعروضة في المحكمة قضيته أمام القاضي بهذه الفتوى ، فإذا نالت الفتوى رضا القاضي قبل بها ، وإذا لم تنل رضاه تملص منها بلباقة بحجة أن الأمر المستفتى فيه لم يعرض على المفتي بالشكل الصحيح (٤) ، وقد يضطر القاضي في بعض الأحيان إلى الاستعانة بالمفتي ليدعم حكمه في قضية ما وذلك بإصدار فتوى تعزز

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١١٨ ، ص ١٠٥ ، صورة ٦٦ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢١ ، وثيقة رقم ٤٤ ، ص ٢٩ ، صورة ٤١ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨م .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٢ .

٤- قسطون ، الإفرنج في حلب ، ص ١٧٦ .

الحكم الصادر ، كما يضطر الوالي أحياناً إلى الاستعانة بالمفتي لإصدار فتوى تجيز له إنزال عقوبة الإعدام بحق أحد الأشخاص لأنه لا يستطيع إنزال تلك العقوبة بدون إجراء محاكم رسمية في المحكمة ، إلا عن طريق إصدار فتوى من المفتي تسمح له تنفيذ الإعدام (١) .

يُلاحظ من خلال دراسة الأوامر السلطانية أن المفتي كان يقوم ببعض المهام القضائية بتكليف من القاضي ، ومن هذه المهام النظر في القضايا المعروضة على المحاكم ، والمختصة بتركات العسكريين وتوزيعها على الورثة حسب أحكام الشرع الشريف ، كالمفتي السيد أحمد أفندي الكواكبي الذي جرى تفويضه من قبل قاضي حلب السيد مصطفى صادق بالقيام بأمور الكشف والمحاسبة في المحاكم التابعة لمدينة حلب ، والإشراف على توزيع التركات على الورثة حسب أحكام الشرع الشريف (٢) ، وكُلف المفتي في بعض الأحيان بالإنابة عن القاضي في مهمة القضاء أثناء غيابه عن عمله كالمفتي السيد أحمد أفندي كواكبي زاده الذي فوضه القاضي محمد سعيد صرة أميني بالقيام بالقضاء الشرعي ، وتطبيق الأحكام ، وتسجيل وترميم متروكات الموتى من مدنيين وعسكريين ، والقيام بتوزيعها على المستحقين في حدود الشرع الشريف أثناء غياب القاضي محمد سعيد عن الولاية (٣) .

لم يخصص للمفتي راتب أو مبلغ محدد ، كما هو الحال بالنسبة للوالي والقاضي ، بل اقتصر الأجر الذي كان يتقاضاه على ما كان يحصل عليه من المسائل المعروضة عليه (٤) ، وهو أجرة ضئيل جداً ، وبالعوم كان منصب المفتي منصباً شرفياً ، فالشخص المختار لشغل هذا المنصب ، كان يُختار من أكابر وأغنياء حلب ، ومن لهم تأثير كبير في ديوان الولاية (٥) ، ولابد من الإشارة إلى أنه على الرغم من مكانة المفتي الدينية وأهمية منصبه في المجتمع ، فإن ذلك لم يمنع السلطنة العثمانية من عزل بعض المفتيين والحجر عليهم بسبب سوء أفعالهم وظلمهم للناس ، كما ذكر في إحدى الوثائق حين تم عزل المفتي السيد محمد القدسي ، وتعيين الحاج مصطفى الجابري بسبب الشكاوي المرفوعة بحق السيد محمد القدسي

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٣ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٨٨ ، ص ٦٩ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٣٧ ، ص ١٢٦ ، صورة ٧٦ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٤- جب ، المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الأول ، ص ١٥٧ .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٢ .

نتيجة سوء أفعاله وظلمه وتعديده ، فتم عزله من منصبه والحجر عليه وعلى ممتلكاته ، كما تذكر الوثيقة التالية " حضرة المدرس والمفتي السابق الحاج مصطفى الجابري أفندي تحيات لائقة ، وبعد ننهي إليكم بأن مفتي حلب الشهباء السيد محمد القدسي والمتقدمين بحقه شكايي لسوء أفعاله وظلمه وتعديده ، قد حُجر عليه ، ولما كنتم من أصحاب السلوك الحسن والمزاج الطيب عهدنا لكم العمل بمكان الحُجور عليه " (١) .

(الجدول الثالث)

جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المفتي في ولاية حلب خلال فترة البحث اعتماداً على ما توفر من معلومات في الوثائق والمصادر العائدة لتلك المرحلة الزمنية .

السنة	المفتي
١١٨٢-١١٨٣هـ / ١٧٦٨-١٧٦٩م	أحمد أفندي كواكي زاده
١١٨٤هـ / ١٧٧٠م	سليمان أفندي
١١٨٧هـ / ١٧٧٣م	سليمان أفندي
١١٩٧هـ / ١٧٨٢م	محمد أفندي
١٢٠٣هـ / ١٧٨٩م	حسن كواكي زاده
١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م	أحمد أفندي كواكي زاده
١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م	علي أفندي طه زاده
١٢٠٦-١٢٠٨هـ / ١٧٩١-١٧٩٣م	محمد قدسي أفندي
١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م	الحاج مصطفى الجابري
١٢١٠-١٢١٥هـ / ١٧٩٥-١٨٠٠م	عبد الله الجابري

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٥٣ ، ص ٤٥ ، صورة ٣١ ، تاريخ ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م .

٤ - نقيب الأشراف (١) :

يعدّ الأشراف من الفئات الاجتماعية المهمة التي أدت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ولاية حلب خلال الحكم العثماني بحكم انتسابهم للرسول (ص)، وخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر. ترأس هذه الفئة نقيب الأشراف (٢)، أو رئيس العمائم الخضراء (٣)، وهو مرتبط ارتباطاً مباشراً بنقيب الأشراف في العاصمة استانبول (٤)، وكان يتم تعيين نقيب الأشراف في الولايات بأمر من نقيب الأشراف العام في العاصمة (٥)، وتكون مدة التعيين سنة واحدة (٦)، ويُختار المرشح لشغل هذا المنصب عادة من بين العلماء والمدرسين، كما ورد في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر "إلى قدوة السادات المدرس السيد /محمد مقدسي/.... ننهي إليكم أن قائم مقام أفضية حلب.... الحالي قد عُزل من منصبه، لذلك نكلفكم بتولي مهام هذه الوظيفة اعتباراً من أول شوال من عام ١٢٠٦هـ/ (٧)، فيقتضي المباشرة بالاتصال مع نوابكم في الأفضية المذكورة والتعاون معهم" (٨).

١- يعدّ نقيب الأشراف من المناصب المهمة في السلطنة العثمانية، فهو الرئيس الأعلى لجميع الأشراف في السلطنة العثمانية، ويتم تعيينه في منصبه بموجب أمر سلطاني صادر عن السلطان نفسه، ومقره الرئيسي في العاصمة العثمانية، ويختار عادة من كبار العلماء والفقهاء في السلطنة العثمانية، ويقوم هذا النقيب بتعيين نقيب للأشراف في جميع الولايات العثمانية التي يتواجد فيها أشراف ينتمون إلى بيت الرسول (ص)، وقد تعددت مهام هذا النقيب والسلطات الممنوحة له، فكانت منها المهام المتعلقة بحفظ نسب الأشراف بشكل جيد يحول دون دخول بعض الأفراد ممن لا يثبت انتمائهم إلى طبقة الأشراف، ومراقبة الأشراف ومنعهم من ارتكاب بعض الأفعال التي قد تسيء إلى مكانتهم الدينية في المجتمع، إضافة إلى بعض المهام الأخرى. للتفصيل حول الأشراف ونقيبهم في السلطنة العثمانية يمكن العودة إلى عماد، السلطة في بلاد الشام، ص. ٢١٠ - ٢١٤.

٢- راسل، تاريخ حلب الطبيعي، ص ١٩٢.

٣- العمائم الخضراء: مصطلح يطلق على الأشراف الذين كانوا يرتدون عمامات خضراء على رؤوسهم، وذلك لتمييزهم بين الناس، ومعرفة قدرهم ومكانتهم في المجتمع، باعتبارهم ينتمون إلى بيت رسول الله (ص).

٤- عماد، السلطة في بلاد الشام، ص ٢١٠.

٥- أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة لطيف فرح، الطبعة الأولى، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٦٧.

٦- قسطنطين، الإفرنج في حلب، ص ١٧٧.

٧- الموافق لعام ١٧٩١م.

يُستنتج من خلال دراسة الأوامر السلطانية نجاح بعض نقباء الأشراف في تمديد استمرارهم في شغل هذا المنصب عدة سنوات ، كالسيد محمد أفندي طه زاده الذي نجح في الحصول على أمر سلطاني أتاح له الاستمرار في شغل منصب نقيب الأشراف لمدة إضافية (٢) ، والسيد محمد أفندي القدسي الذي صدر أمر سلطاني باستمراره كنقيب للأشراف في ولاية حلب لسنة إضافية (٣) . كما يُلاحظ أنه تم إعادة إسناد هذا المنصب إلى أشخاص سبق لهم شغل نقابة الأشراف من قبل ، كالسيد أحمد أفندي كواكي زاده ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى عمدة السادات الكرام قائمقام نقيب الأشراف سابقاً السيد /أحمد أفندي كواكي زاده/ بعد تقديم التحيات اللائقة والتحيات الفائقة ، ننهي إليكم أننا قد اخترناكم لنقيب الأشراف في أفضية حلب لإدارة شؤون السادات الكرام ، وتأمين حقوقهم المشروعة ، وذلك اعتباراً من منتصف شهر ذي الحجة من هذا العام /١١٨٩هـ/ " (٤) .

كان اختيار نقيب الأشراف ، كما ذكر سابقاً ، يتم عادة من كبار العلماء في الولاية وأغنيائها ، وبالتالي لم يخصص له راتب ، ولم ترد أية إشارة في الوثائق والمصادر العائدة لتلك الفترة بخصوص الوضع المالي لنقيب الأشراف ، باستثناء إحدى الوثائق التي أشارت إلى دين على أحد النقباء الذين وافاهم الأجل ، وفي ذمتهم مبلغ من المال لصالح الخزينة السلطانية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب نخطبكم علماً أنه وجه إليكم أمراً نقول فيه أن نقيب الأشراف سابقاً الذي يقطن في حلب السيد /علي/ عندما وافاه الأجل بقي في ذمته لمصلحة المالية حسب ما ورد بقيود الخزينة مبلغ /٤٣٩/ قرشاً و/٤٤/ أقة ، وفي ذمة أحد أعوانه الرقيب /محمد/ مبلغ قدره /٢٢٥٠/ قرشاً جمعاً يكون مبلغ /٢٦٨٩/ قرشاً و/٤٤/ أقة ، ولم يؤمن لحد الآن تحصيلها وتأمينها للخزينة ، لذلك نطلب إليكم بصفتكم جابي حلب المبادرة فور وصول أمرنا لتحصيل الأموال من مخلفاته وتركاته بحدود الشرع كاملاً عاجلاً وإرسالها إلينا " (٥) .

-
- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ١٠ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .
 - ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١١٣ ، ص ١٠٢ ، صورة ٦٤ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .
 - ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١١٢ ، ص ٨٣ ، صورة ٩٧ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .
 - ٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٣٠٣ ، ص ٢٣٢ ، صورة ١٨٢ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .
 - ٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٦ ، ص ٣ ، صورة ٦ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

لم يختلف نقباء الأشراف عن غيرهم من الموظفين المعينين من قبل السلطنة في استغلال مناصبهم بهدف جمع المال ، على الرغم من المكانة الاجتماعية الكبيرة التي كانوا يشغلونها في المجتمع . وقد ذكر الغزي حادثة تؤكد ما سبق ذكره عن استغلال بعض المفتين لمناصبهم " وفي هذه السنة ١٠٩٦هـ — حصل غلاء في حلب وارتفع أردب (١) الحنطة إلى خمسة وعشرين قرشاً ، فنادى المسلم أن يباع الأردب بخمسة قروش ، وكان عبد الله بن حجازي نقيب الأشراف قد ارتشى من المحتكرين بألف قرش على أن يباع الأردب بخمسة وعشرين قرش ، فلما نادى المسلم بما ذكر أسرها في نفسه ، وبعد أيام قلائل دعا المسلم إلى منزله وسقاه شراباً مسموماً ، مات منه المسلم بعد ثمانية أيام ، فخرج ابن حجازي في جنازته على مقبرة الصالحين ، وكان الناس قد سئموا من ابن حجازي لظلمه وجوره ، فبينما هو منصرف من الجنازة إذ صاحت امرأة هذا قاتل المسلم ، فتبعها رجل من العوام واتصل الصوت بالرجال والصبيان والنساء وضربه رجل بحجر على رأسه وانكب على وجهه ، فهجم الناس عليه وقتلوه رجماً بالحجارة " (٢) .

حددت سلطة نقيب الأشراف من قبل كبار الحكام في العاصمة العثمانية في التأكد من صحة أنساب وانتماء الأشخاص الذين يدعون انتسابهم إلى الأشراف ، كما يُستنتج من دراسة الأمر الموجه إلى نقيب الأشراف السيد علي أفندي طه زاده في التحقق من نسب الأشخاص المسموح لهم بارتداء العمائم الخضراء ، وحُظر ارتداء هذه العمائم لمن لا يثبت صحة نسبه في انتمائه إلى الأشراف ، وإحالة من يدعي ذلك إلى السلطات العليا في العاصمة العثمانية ، وعدم تقاضي الأموال من الناس بغير حق ، والحفاظ على أموال الناس وأعراضهم (٣) ، كما أوكلت إلى نقيب الأشراف بعض المهام والصلاحيات القضائية في النظر في قضايا الإرث الشرعية ، كالنقيب محمد شريف أفندي الذي جرى تكليفه بمتابعة القضايا الشرعية في قضاء ولاية حلب ، وتشيت وتحرير مخلفات الموتى العسكريين ، وتقسيم وتوزيع تركات

١- الأردب : الأردب هو مكيال مصري كان مستخدماً في مصر قبل دخول العثمانيين إليها ، ثم انتقل استخدامه إلى ولاية حلب كمكيال ، وكان يعادل وزنه (١٨٢) لثراً . فالتر هنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، (د.ت) ، ص ٥٨ .

٢- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٢٩١ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٢٨ ، ص ٨٩ ، صورة ٩٨ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

الورثة حسب النصوص الشرعية ، كما جرى تفويضه بعزل وتعيين موظفي الإفتاء في المحاكم الشرعية في الولاية " (١) ، هذا بالإضافة إلى صلاحيات قضائية أخرى أتاحت لنقيب الأشراف الحكم في المشاكل والقضايا داخل جماعته (٢) ، فكان بإمكانه وضع من يخالف القانون من جماعته في سجنه (٣) .

كانت مهام نقيب الأشراف وصلاحياته بناءً على ما ذكره المؤرخ عبد الرزاق البيطار " حفظ أنسابهم وتميز بطوهم ومعرفة من ولد منهم ذكر أو أنثى وإجبارهم على السلوك الذي ينسجم مع سمو نسبهم عن المكاسب الدنيئة ، ومنعهم من المطالب الخبيثة ، وكفهم عن ارتكاب المآثم وانتهاك الحرمات ومنعهم من التسلط على العامة كي لا تكرههم وأن ينوب عنهم في استيفاء حقوقهم من بيت المال ، ويراعي قسمها بينهم بحسب الشروط والأوصاف المرعية وأن يقوم ذوي الهفوات ويقوم بالفصل في منازعاتهم ، ويتولى أوقافهم فيما ملكوه وإقامة الحدود عليهم فيما يرتكبون " (٤) .

يُلاحظ من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة لولاية حلب خلال فترة البحث أن بعض نقباء الأشراف الذين تولوا هذا المنصب في ولاية حلب تم ترقيتهم إلى مناصب أعلى كالنقيب محمد قدسي الذي تم تعيينه متصرفاً على مدينة أزمير نظراً لما تمتع به من صفات فاضلة وكفاءة علمية (٥) ، وفي المقابل نلاحظ أن بعض النقباء تعرضوا للنفي من ولاية حلب ، كالسيد محمد أفندي طه زاده نقيب الأشراف سابقاً في أزمير وفي ولاية حلب ، وأخيه السيد عبد الوهاب أفندي نقيب الأشراف في ولاية حلب في تلك الفترة بسبب تدمير الأهالي من سوء إدارتهما وكثرة مظالمهما وتعدياتهما على الناس والرعية فتم نفيهما من ولاية حلب بناءً على مقترح شيخ الإسلام في العاصمة العثمانية محمد أمين (٦) .

لكن الغزي عندما أشار إلى حادثة النفي المذكورة فقد أرجع أسبابها إلى الصراع على السلطة والنفوذ في ولاية حلب بسبب ازدياد نفوذ السيد محمد أفندي طه زاده ، مما أثار حفيظة وغيره عدد كبير

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٤٥ ، ص ٢٨٣ ، صورة ١٨٦ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .

٢- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الثاني ، ص ٣٤١ .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٧٦ .

٤- عبد الرزاق البيطار ، حلية البشر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٣م ، الجزء الثاني ، ص ١٥٦ .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٧٢ ، صورة ٩٩ ، تاريخ ١٢١١هـ - ١٧٩٦م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٣٠٤ ، ص ٢٣٢ ، صورة ١٨٢ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .

من زعماء حلب ، فسعوا للتخلص منه بحجة ظلمه للناس " في محرم هذه السنة ١١٨٠هـ صدر أمر سلطاني بنفي السيد محمد طه زاده نقيب أشرف حلب ، وسبب ذلك أنه بقي زمناً طويلاً في نقابة حلب ، واكتسب شهرة عظيمة ، واتسعت دنياه وصار نافذ الكلمة مسموع الأمر رئيساً بين أقرانه ، فاعتصب عليه عدة من رجال حلب وأعيانها ورؤسائها وزعموا أنه طغى وبغى وجار وظلم وعاقب وعذب وسلب الأموال بغير حق وقدموا في هذه المثالب محضراً إلى الدولة يلتمسون فيه عدلها لعزله ومجازاته على فعله ، فصادق هذا الخضر قبولاً وعزلته الدولة ومحت اسمه " (١) .

(الجدول الرابع)

جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب نقيب الأشرف في ولاية حلب خلال فترة البحث اعتماداً على ما توفر من معلومات في الوثائق والمصادر العائدة لتلك المرحلة الزمنية .

السنة	المفتي
١١٨٤هـ / ١٧٧٠م	محمد شريف أفندي
١١٨٨هـ / ١٧٧٤م	محمد أفندي طه زاده
١١٨٩هـ / ١٧٧٥م	عبد الوهاب أفندي طه زاده
١١٩٠هـ / ١٧٧٦م	أحمد أفندي كواكي زاده
١٢٠٣ - ١٢٠٥هـ / ١٧٨٨ - ١٧٩٠م	علي أفندي طه زاده
١٢٠٦ - ١٢١٢هـ / ١٧٩١ - ١٧٩٧م	محمد أفندي القدسي
١٢١٣هـ / ١٧٩٨م	محمد أسعد أفندي طه زاده
١٢١٤هـ / ١٧٩٩م	محمد أفندي القدسي

١- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٥ .

هـ — المتسلم :

هو الشخص الذي ينوب عن الوالي في حكم الولاية في حالة عدم تواجد الوالي داخل ولايته ، بسبب تكليفه بمهام إضافية من قبل الدولة ، كتأمين ومرافقة قوافل الحج ، أو المشاركة ببعض الحملات العسكرية خارج حدود ولايته (١) ، أو في حالة وفاة الوالي حيث يتم تعيين متسلم يتولى شؤون الحكم في الولاية ريثما يصل الوالي الجديد المعين من قبل السلطنة العثمانية إلى عاصمة الولاية ، كما يرد في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " إلى سماحة المسند إليه الأمور الشرعية في حلب الشهباء ومحصل حلب محمد بك وأصحاب الفضل والتقى المفتي الحاج عبد الله أفندي نظراً لوجوب النظر على مصالح الأهلين والاعتناء بالاختصاصات الشرعية وصيانة الفقراء ، فكان الأمر القاضي بتعيين أو تنصيب السيد عبد الرحمن أغا متسلماً في حلب الشهباء " (٢) .

تمتع الشخص المعين بمنصب المتسلم بكافة الصلاحيات ، باستثناء التدخل في الشؤون المالية للوالي (٣) ، ويتم تعيين المتسلم في الولاية بموجب أمر سلطاني صادر عن العاصمة لمدة سنة واحدة (٤) ، بناءً على ترشيح الوالي ، كما نستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب ، كتعيين السيد محمد متسلماً على ولاية حلب بناءً على ترشيح والي حلب الحاج محمد حقي باشا بناءً على التوجيهات الصادرة من قبل السلطات العليا في العاصمة العثمانية بتعيين متسلم على ولاية حلب لإدارة شؤونها ومحاسبتها في حال غياب الوالي الحاج محمد حقي باشا (٥) .

لكن ترشيح الولاة للأشخاص لتسلم مهمة المتسلم لم يكن قاعدة ثابتة ، وكثيراً ما ورد في وثائق الأوامر السلطانية أنه تم تعيين بعض الأشخاص في هذا المنصب بناءً على تدخل كبار رجالات الدولة لتعيين أحد الأشخاص المقربين إليهم ، كتعيين أحد كبار حجاب الصدر الأعظم محمد آغا بن محمد علي آغا الصغير متسلماً على ولاية حلب عندما طلب والي حلب السيد محمد أمين باشا تعيين متسلم على

١- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٦١ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٨٣ ، ص ١٣٩ ، صورة ١٠٣ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٣- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الثاني ، ص ٣٣٧ .

٤ - Margaret lee Meriwether , **The notable Families of Aleppo 1770 – 1830** , Networks and social structure , university international , 1981 , p 225 .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١٥٤ ، ص ٨٣ ، صورة ١١٢ ، تاريخ ١٢١١هـ - ١٧٩٦م .

ولاية حلب ، فتم اختيار أحد حجاب الصدر الأعظم المدعو محمد آغا بن محمد علي آغا الصغير لشغل هذا المنصب ، وتم تكليفه بالإشراف على تأمين الواردات اللازمة ، وتوفير الأمن للرعية والمحافظة على أموال الناس وصيانة حياتهم ، والمحافظة على سلامة الطرق في الولاية خاصة بين طريقي بياس وبيلان (١).

يُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب خلال فترة البحث أنه تم في بعض الأحيان الجمع بين مناصبي المتسلم والمحصل (٢) وإسنادهما إلى شخص واحد ، كالسيد إبراهيم آغا الذي صدر أمر بتعيينه متسلماً ومحضلاً على ولاية حلب في آن واحد ، نظراً لتمتعته بالاستقامة وحسن الإدارة ، وهما الشرطان اللذان لشغل هذين المنصبين (٣) . وكثيراً ما حدثت نزاعات وصراعات كبيرة بين كبار رجال الدولة للحصول على هذا المنصب الهام ، كما تحدث المؤرخ يوسف الحلبي الذي ذكر صدور أمر سلطاني بتعيين خنكاري زادة متسلماً جديداً لولاية حلب ، فأبى المتسلم الحالي محمد آغا التنازل عن منصبه ، ونجح في البقاء في مكانه " فلما مات السلطان مصطفى وصار الجلوس إلى عبد الحميد سلطان بدل مناصب كثيرة ومن الجملة أرسل المحصلية بخط شريف إلى خنكاري زاده فشق على محمد آغا ذلك جداً ، وأبى عن ضبط المتسلمية أيضاً ، وكتب على صاحب منصب حلب عثمان باشا المصري في الشام في ترك المتسلمية ، فأرسل له جواباً أنه ما يرضى أن يصير غيره متسلم حلب واستقام متسلماً " (٤) .

يمكن من خلال دراسة الأوامر السلطانية العائدة لولاية حلب استقاء بعض التفاصيل والمعلومات المتعلقة بعمل المتسلم ومهامه في الولاية ، ومدة حكمه وراتبه ، وعلاقته بالسلطات العثمانية التي كلفته بالإنابة عن الوالي الغائب عن الولاية أو المتوفي في إدارة شؤون الولاية ، فيلاحظ من خلال دراسة تلك الوثائق أن السلطنة قد فوضت المتسلم القيام بأعمال كثيرة ، كتأمين حاجيات الجيش والأسطول ، كالأمر الصادر إلى متسلم ولاية حلب السيد محمد آغا بتأمين جميع حاجيات الأسطول

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص . ص ٢٠-٢١ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٢٦٧م .

٢- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٥٦٧ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٣٥ ، ص ٩٤ ، صورة ١٠٢ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٢٩٠م .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٨٦ .

العثماني المتواجد في البحر المتوسط من البحارة والفنيين والمؤن وغيرها من الاحتياجات والتجهيزات وقد كان يخصص لذلك بعض المبالغ المالية التي تُؤخذ من موارد ولاية حلب لصالح الأسطول العثماني المتواجد في البحر المتوسط (١) .

كما يُلاحظ من خلال دراسة الأوامر السلطانية وجود مُتسلمان اثنان في الولاية في وقت واحد في بعض الأحيان ، متسلم أصيل ومتسلم مساعد مكلف بمهمة محددة ، كالمُتسلم أحمد الذي تم تعيينه بناءً على طلب الوالي عزت أحمد باشا ، وتحددت مهمته بجباية الضرائب المفروضة على القبائل البدوية الرحالة دون أن يحق له التدخل في مهمات المُتسلم الأخرى " إلى القضاة والحكام ونوابهم في أقضية ولاية حلب . ليكن معلوماً لديكم أنه صدر كتاب إليكم يتعلق بوزيرنا عزت أحمد باشا عند وصوله لاستلام مهمة الولاية في حلب يقتضي أن يكون بجانبه متسلم قدير ليقوم بجباية رسوم فقد تم اختيار السيد أحمد أحد معتمدي الوزير المشار إليه بأن يعاون المُتسلم الأصيل الحاج محمد لجباية هذه الأموال دون أن يحق له التدخل في مهمات المُتسلم الأصيل التي لا تتعلق بمهمته ، وهي جباية نفقات الترحيل " (٢) .

كان المُتسلم يتقاضى مبالغ مالية تصرف على شكل نفقات أو تعويضات ، ولم تكن مدة حكمه محددة ، فبعض المُتسلمين لم تتجاوز المدة التي أمضوها في مناصبهم أكثر من ٦٢/ يوماً كالمُتسلم سليمان آغا ، الذي شغل منصب المُتسلم على ولاية حلب لمدة (٦٢) يوماً ، قبل أن يتم عزله ، وتعيين متسلم جديد على ولاية حلب يدعى أبو بكر آغا (٣) ، لكن يُلاحظ في الوقت نفسه تمكن بعض المُتسلمين من البقاء في مناصبهم والحصول على أمر سلطاني باستمرارهم في شغل هذا المنصب نظراً لكفاءتهم ، كالمُتسلم محمد آغا الذي حصل على أمر سلطاني أتاح له الاستمرار في شغل منصب المُتسلم على ولاية حلب نظراً للكفاءة وحسن الإدارة التي كان يتمتع بها (٤) .

-
- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨، وثيقة رقم ١٤١، ص.ص ١٠٦-١٧٠، صورة ٧٨، تاريخ ١١٨٢هـ-١٧٦٨م.
 - ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٨٥ ، ص ٢١٨ ، صورة ١٧٠ ، تاريخ ١١٨٩هـ-١٧٧٥م .
 - ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٩٦ ، ص ٢٤١ ، صورة ١٦٠ ، تاريخ ١١٨٣هـ-١٧٦٩م .
 - ٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٢٤ ، ص ١١٢ ، صورة ٦٩ ، تاريخ ١١٨٨هـ-١٧٧٥م .

كانت السلطنة العثمانية تعتمد إلى عزل المتسلم واستبداله في حال فشله في القيام بالمهام المكلف بها ، كما يُستنتج من دراسة بعض الوثائق المحفوظة في الأوامر السلطانية ، كعزل المتسلم حسين آغا الذي عُرف عنه سوء إدارته وعجزه عن تأدية الأمور الشرعية وتنظيم الأمور المالية من أخذ للعائدات وتأخيرها ، لذلك تم عزله من وظيفته واستبدل بالسيد مصطفى الذي كلف بالقيام بالمهام التي كان المتسلم حسين آغا يقوم بها (١) ، وفي بعض الأحيان كان يتم حبس المتسلم وحرمانه من مستحقاته المالية ، كالمسلم سليمان الذي عُزل من منصبه ووضع في السجن ، قبل أن يُرسل إلى الآستانة للنظر في وضعه (٢) ، وإذا ما تم عزل المتسلم من منصبه أو وفاته خلال شغله لهذا المنصب ، وكان في ذمته مبالغ مالية ، كانت السلطنة العثمانية تعمل على تحصيل تلك المبالغ بوسائل خاصة (٣) .

(الجدول الخامس)

جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المتسلم في ولاية حلب خلال فترة البحث اعتماداً على ما توفر من معلومات في الوثائق والمصادر العائدة لتلك المرحلة الزمنية .

المتسلم	السنة
محمد آغا بن محمد علي آغا	١١٨١هـ / ١٧٦٧م
علي آغا زاده الحاج محمد / سليمان باشا	١١٨٢هـ / ١٧٦٨م
أبو بكر / الحاج أحمد آغا	١١٨٣هـ / ١٧٦٩م
محمد أفندي طه زاده	١١٨٨هـ / ١٧٧٤م
الحاج محمد آغا	١١٨٧ - ١١٨٩هـ / ١٧٧٣ - ١٧٧٥م
مصطفى آغا	١١٩١هـ / ١٧٧٧م
حسين آغا	١١٩٢هـ / ١٧٧٨م
إبراهيم آغا	١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م
محمد آغا	١٢١١هـ / ١٧٩٦م

- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٢٤٨ ، ص ٢١٦ ، صورة ١٤٤ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .
- ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٩٥ ، ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، صورة ١٦٠ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .
- ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٧٢ ، ص ٥٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

الحاج إبراهيم آغا	١٢١٢هـ / ١٧٩٧م
عبد الرحمن آغا	١٢١٤هـ / ١٧٩٩م

و — المحصل :

يعدّ المحصل — الذي كان سابقاً يدعى الدفتردار — الشخصية الثانية في الولاية بعد الوالي في معالجة الأمور والقضايا الإدارية ، ويتمتع صاحب هذا المنصب بنفوذ كبير داخل الولاية ، ويعيش برخاء و غنى كبيرين ، ويتدخل في تفاصيل كثيرة ، ويمارس بعض السلطات القضائية في الأمور المتعلقة بالدخل والضرائب ، ولديه سجن في قصره ، ويحرص جميع وجهاء الولاية وأغنيائها على التقرب والتودد إليه كالأغوات وكبار التجار ومستأجري الأراضي (١) .

يتوجب على الشخص المرشح لشغل منصب المحصل أن يكون خبيراً في الأمور المالية ، ومرتبطاً بعلاقات وثيقة مع كبار رجالات الدولة في العاصمة لأن أمر تعيينه يصدر من العاصمة العثمانية (٢) ، ومتملكاً ثروة كبيرة ، لأن الشخص الذي سوف يشغل هذا المنصب عليه أن يتعهد مسبقاً بدفع جميع المبالغ المالية المترتبة على الولاية من ضرائب ورسوم وعوارض مالية وجزية للخرينة السلطانية ، فالحصل يتقلد منصبه بطريقة أشبه ما تكون بالضمان (٣) ، ويقدر بودمان المبلغ الذي يجب دفعه للظفر بهذا المنصب في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بحوالي ٤٠٠ / ألف قرش ، هذا فضلاً عن مبالغ مالية أخرى تدفع كهدايا لكبار رجال الدولة لتسلم هذا المنصب (٤) .

كانت مهام المحصل تتركز بالدرجة الأولى للإشراف على الحسابات المالية للولاية ، ويساعده في عمله المالي والضريبي عدد كبير من الموظفين والمساعدين منهم كتاب ومقيدون (٥) ، فعلى عاتق المحصل تقع عملية جباية الرسوم والضرائب المفروضة على الرعية من الميري على الأراضي الزراعية والجمارك

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٢ .

٢ - Margaret lee Meriwether , **The notable Families of Aleppo 1770 – 1830** , p 255 .

٣- قسطون ، الإفرنج في حلب ، ص ١٧٨ .

٤- Bodman , H , L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826**, p 36.

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ٣٣٨ – ٣٣٩ .

على البضائع والجزية على أهل الذمة ، كما يُستنتج من دراسة الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب /أحمد زاده خنكاري/ وإلى المباشر السابق والمباشر الحالي من موظفي المالية /عمر/ نعلمكم أنه بقي مبلغ /٥٠٥٠٠/ قرشاً من حصة ضريبة الجزية بالإضافة إلى ضريبة أميرية بمبلغ /٣٠٣٠٠/ قرشاً جمعاً يكون المبلغ /٨٠٨٠٠/ قرشاً ، وكنا قد أصدرنا أمراً بتحصيل هذا المبلغ حسب ما أشارت إليه القيود المالية ، ولم نلق جواباً فنطلب إليكم ثانية بصفتكم محصل حلب بالتحصيل ، وبشكل عاجل إرسال المبالغ إلينا " (١) .

يضاف إلى تلك المهام تعيين بعض المحصلين في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر متمسكين على الولاية في الوقت نفسه في حال غياب الوالي أو وفاته ، لإدارة شؤون الحكم ريثما يعود الوالي الأصيل في حال كان خارج الولاية ، أو وصول الوالي الجديد المعين من قبل السلطنة ، مما أدى إلى زيادة الأعباء الملقاة على كاهل المحصلين ، كالحصل إبراهيم آغا الذي صدر أمر سلطاني بتعيينه محصلاً ومتمسلاً لولاية حلب في الوقت نفسه ، لكونه من الأشخاص المشهود لهم بالاستقامة وحسن الإدارة وقدرته على تحصيل الضرائب والرسوم (٢) .

كان المحصل يقوم عندما يتم نقل الولاية أو عزلهما بإجراء حسابات دقيقة لتبرئة ذمة الوالي أو مصادرة ممتلكاته ، في انتظار وصول ممثل السلطان ليستلم منه هذه الممتلكات (٣) ، كذلك تم تكليف بعض المحصلين بمهام إضافية في ظروف استثنائية كحراسة قوافل الحجاج في أوقات الحروب، وتأمين الطرق من اللصوص وقطاع الطرق ، كالأمر الصادر إلى محصل حلب السيد خنكاري زاده أحمد آغا بالمحافظة على الأمن وحماية وحراسة قوافل الحجاج المسلمين ورعايا المملكة وسائر العابرين على الطرق من التجار والحجاج والمسافرين (٤) .

يقدر المبلغ الذي كان يجب أن يدفعه المحصل للحصول على هذا المنصب في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كما ذكر سابقاً — بحوالي /٤٠٠/ ألف قرش ، وكان المحصل يجني أضعاف

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٧ ، ص ١٨ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٣٥ ، ص ٩٤ ، صورة ١٠٢ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

٣- ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ص ٧٥ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٤٠ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٨٤ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .

هذا المبلغ في حال كانت سنة تسلمه لمنصبه مزدهرة وعامرة بالغلال والمحاصيل ، مما يدفع بالسلطنة للتجديد للمحصل سنوات إضافية إذا ما أدى ودفع ما يترتب عليه من مبالغ مالية في الوقت المحدد دون تأخير، كالمحصل /الحاج إبراهيم/ الذي أوفى بالتزاماته المالية للدولة في الوقت المحدد ، على عكس عدد كبير من المحصلين السابقين الذين تولوا هذا المنصب في ولاية حلب خلال فترة البحث " إلى قاضي حلب ومحصل حلب /الحاج إبراهيم/ وإلى مفتي حلب نحيطكم علماً أنه لما كان من المعروف بصفة دائمة أن مالية حلب تقوم بتحصيل الضرائب والرسوم في أوقات محددة من كل عام لقاء بيانات مالية دقيقة لتسلم إلى الخزينة العامرة ، ولكن بالرجوع إلى قيود الخزينة ظهر أن بعض محصلي حلب أظهروا عجزاً في تحصيل هذه الأموال وبعضهم أظهر إفلاسه وآخرين سلكوا طريق التزوير والحيلة مما أضاع على الخزينة أموالاً كبيرة وكان اختيار /الحاج إبراهيم/ الحالي محصلاً لولاية حلب موقفاً جداً بالنظر لاستقامته حيث أبرز المومى إليه فعالية كبيرة في تحصيل الأموال الأميرية في مواعيدها المحددة حيث سدد الديون المتراكمة على المكلفين وأبرأ ذمتهم من رسوم ومستنقعات وتكاليف أخرى ، فاستحق بذلك الشكر والثناء ، ولذلك قررنا أن يبقى على إدارة محصلية حلب " (١) .

ووفقاً للمعلومات التي ذكرها المؤرخون الذين عايشوا سنوات النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فإن تلك السنوات لم تكن سنوات خصبة وعامرة بالغلال ، بل كانت سنوات جفاف وقحط ، قلما شهدت ولاية حلب مثلها ، كما ذكر المؤرخ يوسف الحلبي الذي تحدث كثيراً عن غلاء الأسعار في حلب بسبب انتشار الجفاف ، وظهور الجراد الذي قضى على المحاصيل في الولاية (٢) ، مما انعكس سلباً على الموارد المالية للولاية وسبب خسائر كبيرة للمحصلين ، فتكبدوا خسائر مالية فادحة ، وأصبحوا عاجزين عن دفع التزاماتهم المالية المفروضة عليهم من قبل السلطنة العثمانية التي استمرت في إصدار الأوامر السلطانية التي أكدت على وجوب تحصيل المبالغ المالية المترتبة على هؤلاء المحصلين ، كالأمر الصادر إلى قاضي حلب بتحصيل المبالغ المالية التي في ذمة محصل حلب السابق السيد عبد القادر زاده والمقدرة بحوالي (٥٠٠) قرشاً ، وإبلاغ السلطات العليا في العاصمة العثمانية في حال

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٢٠١ ، ص ١٠٧ ، صورة ١٤٦ ، تاريخ ١٢١٢هـ - ١٧٩٧م .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٠٨ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ .

تعذر تحصيل المبلغ ، أو محاولة السيد عبد القادر زاده تمرير الوقت والتهرب من تسديد المبلغ المترتب عليه دفعه خزينة السلطنة العثمانية (١) .

وقامت السلطنة العثمانية في كثير من الأحيان بملاحقة المحصلين والحجز على ممتلكاتهم حتى بعد وفاتهم كالحصل عبد الرحمن سيف زاده الذي صدرت بحقه عشرات الأوامر السلطانية بوجوب استيفاء الأموال التي بذمته ومصادرة ممتلكاته لصالح الخزينة ، كما ورد في الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب نحيطكم علماً أن محصل حلب السابق المتوفي /عبد الرحمن سيف زاده/ بقي في ذمته من الضرائب والعوارض وبدل العساكر وعائدات السفن بحدود /٢٩٨٠٠٠/ قرشاً لم تسدد للخزينة ، وقد كنتم ولده وزوجته من بعده عن وجود أموال وممتلكات لهم للتهرب من تسديد ديون الذمة وإدعاء أنها عائدة للوقف ، لذلك أصدرنا أمراً في /١٥ محرم/ من هذا العام طلبنا فيه ضبط هذه الممتلكات لتأمين حصة الخزينة " (٢) ، كما لجأت الدولة نظراً لعجز معظم المحصلين على تسديد ما بذمتهم من مبالغ مالية لصالح الخزينة السلطانية إلى تقسيط تلك الديون ودفعها على دفعتين أو أكثر ، كالأمر الصادر إلى قاضي حلب بتقسيط المبالغ المالية التي في ذمة المحصلين السابقين السيد عبد القادر والحاج يونس والحاج محمد/ على قسطين نظراً لظروفهم المالية الصعبة وعدم قدرتهم على تأدية المبالغ التي في ذمتهم لصالح خزينة السلطنة (٣) .

يُلاحظ من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية قيام بعض المحصلين بممارسة بعض الأعمال المالية الأخرى ، كمنح أهالي القرى بعض الأموال ، كديون تسجل على فلاحي تلك القرى في المحاكم الشرعية في الولاية ، لكي يتمكنوا من شراء البذار وزراعة الأراضي ، ويتم التسديد بعد جني الحصول ، كما فعل محصل ولاية حلب السيد محمد آغا عندما قام بمنح أهالي قرية كفرجا التابعة لناحية معرة مصرين مبلغاً قدره ألف وسبعة وثمانون قرشاً ، لكي يتمكنوا من شراء ما يحتاجونه من بذار وحيوانات لزراعة أراضيهم (٤) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٠٤ ، ص ٧٦ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٧ ، ص ١١ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٨٠ ، ص ٥٣ ، صورة ٦٤ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٦١ ، ص ١٠٢ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

(الجدول السادس)

جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المحصل في ولاية حلب خلال فترة البحث اعتماداً على ما توفر من معلومات في الوثائق والمصادر العائدة لتلك المرحلة الزمنية .

السنة	المحصل
١١٦٩هـ / ١٧٥٥م	محمد آغا
١١٨٠هـ / ١٧٦٦م	محمد الطويل
١١٨١هـ / ١٧٦٧م	حمزة باشا
١١٨٣هـ / ١٧٦٩م	أبو بكر
١١٨٤هـ / ١٧٧٠م	خنكاري زاده الحاج أحمد آغا
١١٨٦هـ / ١٧٧٢م	محمد آغا
١١٨٨هـ / ١٧٧٤م	خنكاري زاده الحاج أحمد آغا
١١٨٩هـ / ١٧٧٥م	عبد القادر الشهبندر
١٢٠١-١٢٠٣هـ / ١٧٨٦-١٧٨٨م	عبد الرحمن سيف زاده
١٢٠٥-١٢٠٦هـ / ١٧٩٠-١٧٩١م	إبراهيم آغا
١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م	عبد القادر زاده

ز — السردار (قائد القوات العسكرية) :

يعدّ السردار أو كما يسمى أحياناً قائد القوات العسكرية أو آغا الإنكشارية ، في الولاية الممثل الأعلى للسلطة العسكرية في الولاية ، فهو قائد الجيش العثماني في الولاية (١) . يتم تعيينه من قبل القائد الأعلى للقوات العسكرية في الآستانة بموجب أمر سلطاني ، كما ذكر في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب ، كالأمر الصادر عن القائد الإنكشاري العام في العاصمة العثمانية محمد آغا إلى

١- قسطون ، الإفرنج في حلب ، ص ١٧٩ .

القائد حسين آغا قائداً على القوات العسكرية في ولاية حلب نظراً لكونه من أكفئ الضباط وأقدرهم لإدارة أمن المنطقة بشكل يكفل راحة السكان ، لذلك تم تعيينه لقيادة المنطقة وتطبيق القانون والأحكام الشرعية وضبط العسكريين المتواجدين في الولاية من مختلف الصنوف من الإنكشارية والمتطوعين والمدفعيين والمرترقة والتصرف بالمبالغ الواردة المتعلقة بالأمر العسكري في الولاية (١) .

لا توجد مدة محددة بشكل دقيق لاستمرار السردار في منصبه ، فيُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب أن المعيار الذي يؤخذ به في تحديد هذه المدة تتعلق بكفاءة وقدرة الشخص المعين بهذا المنصب على القيام بالمهام المكلف بها ، فمن الملاحظ أن بعض القادة تم عزله من مناصبهم بسبب عدم كفاءتهم وسوء إدارتهم كالقائد سيد مصطفى الذي لم يراع القوانين العسكرية وأنظمتها الجديدة وشروطها المستحسنة ، إضافة إلى قيامه ببعض الحركات والتصرفات السلبية التي أدت إلى حدوث بعض الاضطرابات بين الجنود ، لذلك صدر أمر بعزله وتنحيته عن قيادة القوات العسكرية العثمانية المتواجدة في ولاية حلب وتعيين بديلاً عنه الحاج حسين (٢) .

لكن بعض القادة نجحوا في الحصول على فرمان أتاح لهم الاستمرار في منصب السردار مدة طويلة نظراً لكفاءتهم وانضباطهم ، كالقائد عثمان الذي صدر أمراً سلطانياً قضى باستمراره في شغل منصب قائد القوات العسكرية العثمانية في ولاية حلب ، لأنه ضابط قوي وكفاء ، إضافة إلى رضا واستحسان السكان المحليين لإدارته وضبطه للجنود العثمانيين ، لذلك طلب إليه الاستمرار في مهمته في قيادة القوات العسكرية العثمانية في الولاية واستمراره في تطبيق النظام والانضباط الكامل بين العساكر والجنود من حملة الأعلام والأغوات المدفعيين والرحبات والغلمان وتأمين راحة المواطنين (٣) .

كذلك نجح بعض القادة الذين تولوا هذا المنصب في شغله حتى بعد تجاوزهم سن التقاعد نظراً لمقدرتهم وكفاءتهم كالقائد إبراهيم آغا ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى قائد الإنكشارية في حلب (إبراهيم آغا) نبلغكم أنه بالنظر لبلوغكم سن التقاعد ، فقد صدر كتاب من الباب العالي بوجوب الاستمرار في وظيفتكم بالنظر لاقتداركم ، فعليكم كالسابق بالإشراف على الأمن والخدمات العامة وأفراد الإنكشارية

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٦١ ، ص ٤٧ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٣٥٠ ، ص ٢٥١-٢٥٢ ، صورة ١٧٦ ، تاريخ ١١٩٧هـ - ١٧٨٢م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٢٠ ، ص ٩٢ ، صورة ١١١ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

والمدفعين وعربات المدفعية والإشراف على تطبيق قانون التركات وتحصيل أموال الذين توفوا وليس لهم وريث حسب القيود المالية وإرسال ذلك إلى بيت المال " (١) .

يمكن من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التعرف على المهام المكلف بها السردار أو قائد الإنكشارية في الولاية والتي تتعلق بشكل كبير بضبط الأمن في الولاية (٢) ، وإدارة وقيادة القوات العسكرية العثمانية بمختلف أنواعها ، كالأمر الصادر إلى قائد القوات العسكرية العثمانية في ولاية حلب القائد أبو بكر بضبط الأمن في الولاية وإدارة القوات العسكرية العثمانية من مختلف الأصناف والتشكيلات من إنكشاريين ومدفعيين ومرترقة وإدارة شؤونهم في حدود القانون والشرع الحنيف ، والعناية بتدقيق وتنظيم إيرادات الأمور المالية المتعلقة بالقوات العثمانية في الولاية ، والعمل أيضاً على راحة المواطنين وتأمين أمنهم (٣) ، هذا بالإضافة إلى بعض المهام الأخرى مثل بيع تركات ومخلفات العسكريين الذين يتوفون دون أن يكون لهم ورثة لصالح خزانة الدولة (٤) . كما كُلف السردار في بعض الأحيان بمهام أخرى ، كتحصيل الضرائب ، ومثال على ذلك الأمر الصادر إلى قائد القوات العسكرية العثمانية في ولاية حلب القائد إبراهيم آغا بتحصيل جميع الرسوم العائدة لعام ١١٨٢هـ — / ١٧٦٨م لمدة ١٢ / شهراً اعتباراً من أول شعبان بالتعاون مع السلطات المسؤولة ، على أن تجمع هذه الأموال ويتم إرسالها إلى خزانة السلطنة في العاصمة العثمانية (٥) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٥١ ، ص ١١٨ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٨٢هـ — ١٧٦٨م .

٢- قسطنطين ، الإفرنج في حلب ، ص ١٨٠ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٣٨ ، ص ١٢٦-١٢٧ ، صورة ٧٦ ، تاريخ ١١٨٨هـ — ١٧٧٤م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٤٤ ، ص ٢٢ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١٢١٤هـ — ١٧٩٩م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٥٢ ، ص ١١٨ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٨٢هـ — ١٧٦٨م .

(الجدول السابع)

جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب السردار (قائد القوات العسكرية) في ولاية حلب خلال فترة البحث اعتماداً على ما توفر من معلومات في الوثائق والمصادر العائدة لتلك المرحلة الزمنية .

إبراهيم آغا	١١٨٠ - ١١٨٣هـ / ١٧٦٦ - ١٧٦٩م
عمر زاده خصكي حسين آغا	١١٨٧هـ / ١٧٧٣م
حسن آغا / أبو بكر آغا	١١٨٨هـ / ١٧٧٤م
الحج طه آغا	١١٨٩هـ / ١٧٧٥م
علي آغا	١١٩١هـ / ١٧٧٧م
الحاج حسين آغا	١١٩٧هـ / ١٧٨٢م
حسن آغا	١٢٠٤هـ / ١٧٨٩م
أحمد آغا	١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م
عثمان آغا	١٢٠٧ - ١٢٠٨هـ / ١٧٩٢ - ١٧٩٣م
أحمد جاويش آغا	١٢١٣هـ / ١٧٩٨م
الحاج مصطفى آغا	١٢١٤هـ / ١٧٩٩م

٢ - الفئات المحكومة :

كانت الفئة العامة تتألف من السكان المسلمين من الفلاحين والحرفين والتجار ، وقد شكلت العمود الفقري للفئات المحكومة في ولاية حلب ^(١) ، إضافة إلى تواجد عدد كبير من أهل الذمة من المسيحيين واليهود ^(٢) ، الذين يمكن إدراجهم ضمن الفئات المحكومة في الولاية ، هذا فضلاً عن تواجد بعض

١ - سيتم تناول أوضاع الفلاحين والحرفين والتجار في الفصلين الثالث والرابع عند الحديث عن الأوضاع الاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بشيء من التفصيل .

٢ - أهل الذمة : مصطلح أهل الذمة مصطلح فقهي إسلامي يقصد به أتباع الديانات المسيحية واليهودية ، أو حسب التوصيف الإسلامي أهل الكتاب الذين يعيشون في ظل الدولة الإسلامية ، ومرد هذه التسمية أنهم يعيشون في ظل حماية

الفئات التي يمكن اعتبارها جزءاً من فئات المجتمع المحكومة كالقبايل البدوية العربية والكردية والتركمانية ، وإن كانت غير خاضعة لسلطة الدولة بشكل كبير ، كما هو الحال مع عامة المسلمين وأهل الذمة ، بسبب خضوعها لزعامتها القبلية ، وقد لعبت هذه القبائل دوراً كبيراً في الأحداث التي جرت في الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فكانت سبباً رئيسياً في اضطراب الأمن في الولاية في تلك المرحلة بسبب قيامها بالكثير من أعمال السلب والنهب والتعدي على الفلاحين في الأرياف ، وعلى قوافل التجار والحجاج .

كما تواجدت في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر طبقة أخرى ، وهي طبقة الأشراف (١) التي يمكن إدراجها ضمن الفئات المحكومة ، لكنها تمتعت بامتيازات كبيرة من قبل السلطنة العثمانية ، ولعبت دوراً مؤثراً في الأحداث السياسية التي جرت في ولاية حلب في تلك المرحلة ، مما جعل منها قوة كبيرة داخل الولاية ، فيمكن اعتبارها القوة المحلية التي عبرت عن ازدياد النفوذ المحلي في ولاية حلب أسوة ببقية الولايات الأخرى التي شهدت ازدياد النفوذ المحلي (٢) .

أ — أهل الذمة :

يطلق مصطلح أهل الذمة على أتباع الديانات السماوية من المسيحيين واليهود الذين يقطنون في الدولة العثمانية في الفترة التي سبقت صدور التنظيمات العثمانية التي ساوت بين جميع رعايا الدولة العثمانية من المسلمين وغير المسلمين . وقد عرفت حلب والمناطق المحيطة بها التي شكلت فيما بعد ولاية حلب في ظل السيطرة العثمانية وجود أعداد كبيرة من المسيحيين واليهود فيها ، والذين تضاربت الأرقام حول عددهم في هذه الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فسجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني تذكر أن عدد المسيحيين واليهود المكلفين بدفع الجزية كان (١٤٩٦٠) ، اعتماداً على ما ورد في إحدى الوثائق " إن أهل الذمة من اليهود

الدولة الإسلامية ، وبالتالي فهم يتمتعون بالحماية من الأذى والضرر الذي من الممكن أن يلحق بهم سواء من المسلمين ، أو غيرهم ، في مقابل ما يترتب عليهم دفعه من الجزية والخراج .

١- سيتم تناول أوضاع الأشراف ودورهم في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في الفصل الثاني .

٢- للإطلاع بشكل تفصيلي على الدور السياسي والاقتصادي الذي لعبه الأشراف في مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر يرجى العودة إلى :

- Meriwether , *The notable Families of Aleppo 1770 – 1830* , p. 219 – 259 .

والنصارى والمكلفين بدفع ضريبة الجزية قد صنفوا حسب المذهب الحنفي الشريف إلى (أعلا وأوسط وأدنى) وقد أصدرنا أمرنا السامي بتوزيع هذه الإشعارات إلى المكلفين عن عام ١٢٠٧هـ/ (١) ، اعتباراً من أول محرم على ولاية (حلب والرقّة وبيرة الفرات) وتوابعها من المقيمين والعابرين من طوائف (اليهود والأرمن والأعاجم) ، وذلك حسب الأرقام التالية عدد الأفراد الأعلى يبلغ /١٤٠٦/ فرداً ، عدد الأفراد الأوسط يبلغ /١١٥٢٨/ عدد الأفراد الأدنى /٢٠٢٧/ ، يبلغ المجموع /١٤٩٦٠/ فرداً ، وكلفنا محصل حلب السيد /إبراهيم أغا/ بتحصيل هذه الأموال " (٢) ، في حين أن أرقام المصادر المعاصرة لتلك المرحلة تتحدث عن أعداد أكبر بكثير ، كما سنرى لاحقاً ، ويمكن تفسير هذا التضارب بالأرقام ، بأن سجلات الأوامر ذكرت أسماء أرباب الأسر فقط من المسيحيين واليهود دون عدد أفراد أسرهم .

١ — المسيحيون :

تختلف التقديرات بين المصادر حول عدد المسيحيين في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر^(٣) ، فالطبيب الإنكليزي راسل يقدر عددهم في تلك المرحلة بحوالي الثلاثين ألفاً^(٤) ، بينما تشير إحصائيات أخرى إلى أن عددهم حوالي العشرين ألفاً^(٥) ، ويتفق هذا مع ما ذكره القنصل الإنكليزي في حلب (ديفترين) الذي قدر عدد المسيحيين في حلب بحوالي العشرين ألفاً^(٦) . وينقسم مسيحو ولاية حلب إلى أربع طوائف وهم الروم والأرمن والسريان والموارنة ، ويرتبط الروم ، وهم الأكثر عدداً ، بطريرك القسطنطينية ويستخدمون اللغة اليونانية في ممارسة طقوسهم الدينية ، في حين يتمتع الأرمن باستقلال كبير في ممارسة شعائرتهم مدعومين بتشدد قومي ولغوي ، كذلك السريان الأقل عدداً

١- الموافق لعام ١٧٩٢م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣٥ ، ص ٢٨-٣٠ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .
٣- للتفصيل حول أوضاع المسيحيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يرجى العودة إلى المطران يوسف الدبس ، تاريخ سوريا الديني والدنيوي ، راجعه وحققه الدكتور مارون رعد ، إشراف نظير عبود ، ١٠ أجزاء ، دار نظير عبود ، (م.د) ، ١٩٩٤ ، الجزء الثامن .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٣٤ .

٥- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٢ .

٦- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٩٤ .

الذين يستخدمون لغتهم السريانية في ممارسة شعائهم ، أما الموارد فكانوا يرتبطون بصلات قوية بالمركز الكبير لهذه الطائفة في بيروت ، ومتصلين بالكنيسة الكاثوليكية في روما ، على خلاف الروم والأرمن والسريان الذين كانوا من الأرثوذكس (١) .

كان لكل طائفة مسيحية كنيسة خاصة بها ، وكان الجميع يتمتع بتسامح واستقلال كبيرين في ظل الإدارة العثمانية حيث تُركت لهم حرية إدارة شؤونهم الخاصة بالاعتماد على قوانينهم الخاصة والسماح لهم بإنشاء الصناديق التي تدعم أوقافهم وإقامة مدارسهم والعناية بفقرائهم وغير ذلك من القضايا المالية الخاصة بهم ، فكانت جميع العائلات المسيحية تدفع أقساطاً محددة ، وتساهم بنصيبها في دعم هذه الصناديق المالية ، وكان العبء الأكبر يقع على عاتق العائلات الأكثر ثراء من غيرها (٢) ، وما يؤكد التسامح الكبير الذي حظي به المسيحيين قيام السلطنة العثمانية بإصدار الأوامر والفرمانات التي تؤكد على حماية المسيحيين وأماكنهم الدينية من الاعتداءات التي يمكن أن تطالها كرد فعل في أعقاب قيام الفرنسيين بالهجوم على مصر ، كما يُستنتج من دراسة الوثيقة التالية " على أثر نقض الفرنجة (الإفرنسين) العهود المشروطة مع الدولة العلية باستيلائهم على مصر نعتبر سائر التعهدات في هذه الحالة ملغاة ، باستثناء الآساقفة بكافة مذاهبهم ، وبما فيهم الرهبان على مختلف درجاتهم في أنحاء مملكتنا حيث يُتركون بأمكنتهم المتواجدين فيها منذ الأزمة المندثرة دون أي مانع يمنعهم من أداء أعمالهم " (٣) .

يُلاحظ من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية أن أبناء الطوائف المسيحية قد انخرطوا في مختلف الفعاليات الاقتصادية في ولاية حلب ، وتوجد عشرات القضايا التي كان أطرافها حرفيين وتجّار من الطوائف المسيحية ، فعملوا في جميع أنواع الحرف والمهن الشائعة ، فكان منهم الخبازون وبائعو الخضار والعتارون ، لكنهم لم يعملوا في حرفة القصابة لأن هذه الحرفة كانت حكراً على المسلمين ، لأن الذبح يجب أن يكون على الطريقة الإسلامية كي يحل أكله ، لكن ذلك لم يمنع من وجود بعض القصابين اليهود

١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٩٥ .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٤ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٩٢ ، ص ٦٦ ، صورة ٥٢ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

الذين كانوا يذبحون الذبائح ويبيعونها لأبناء جلدتهم . وقد كانت أكثر الحرف التي نشط فيها أهل الذمة حرفة النسيج ^(١) .

حدثت صراعات كبيرة داخل الطوائف المسيحية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بسبب تحول البعض من الأرثوذكسية من الروم والسريان والأرمن إلى الكاثوليكية ، بفعل نشاط الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية في ولاية حلب منذ بدايات القرن السابع عشر ، مما أدى إلى نشوب صراعات كبيرة داخل الطوائف المسيحية في ولاية حلب ، وعلى الرغم من تلك الأحداث الكبيرة داخل الطوائف المسيحية ، فإن موقف السلطنة العثمانية اتصف بحالة اللامبالاة كثيراً بتلك الأحداث معتبرة الأمر صراعات دينية محضة ، وأن المسيحيين أحرار في اختيار المذهب الذي يريدونه ^(٢) ، لكن نجح بعض الروم والسريان المحافظين في استغلال تصاعد الأطماع الأوروبية في السلطنة العثمانية لصالحهم مع اشتداد الصراعات الدينية داخل الطوائف المسيحية في إثارة مخاوف الدولة من التحولات التي تحصل داخل طوائفهم إلى الكاثوليكية وربطها بمصطلح الفرنجة في إظهار تلك الحركات على أنها انسلاخ رعايا السلطان عن الدولة وتعاملهم مع الأعداء الأوروبيين ، فاستطاعوا بفضل هذه الدعاوي أن ينجحوا في استصدار بعض الفرمانات التي تأمر بنفي وحبس وتغريم أتباع المذهب الكاثوليكي من طوائفهم ^(٣) .

لكن على الرغم من تلك الفرمانات استمر الكاثوليك في تقوية علاقتهم وصلاتهم بفرنسا مستظلين بحماية السفراء والقناصل الفرنسيين ودعمهم في القسطنطينية وحلب ^(٤) ، والذين كانوا يتدخلون

١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ٤٠٣ .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٥٠ .

٣- المصدر السابق ، ص ٥٠ .

٤- تعود جذور العلاقات المميزة التي ربطت فرنسا بالمسيحيين الكاثوليك في السلطنة العثمانية إلى عهد السلطان سليمان القانوني الذي وقع مع الإمبراطور الفرنسي فرانسوا الأول في سنة ١٥٣٥م معاهدة بين الدولتين ، أعطت بموجبها السلطنة العثمانية امتيازات تجارية كبيرة للفرنسيين في السلطنة العثمانية ، إضافة إلى وضع جميع المسيحيين الكاثوليك القاطنين في السلطنة العثمانية تحت الحماية الفرنسية ، فأسهم هذا البند بالإضافة إلى الرابطة المذهبية بين المسيحيين الكاثوليك في السلطنة العثمانية ، وفرنسا الكاثوليكية في ازدياد وتعميق العلاقات بين الطرفين ، والتي ازدادت بشكل كبير في المراحل اللاحقة ، خصوصاً في القرن التاسع عشر ، مع ازدياد ضعف السلطنة العثمانية ، وتغلغل النفوذ الأوروبي في السلطنة . فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٢٤٢ .

لإبطال فرمانات النفي والحبس والتغريم التي تصدر بحق الكاثوليك من الروم والسريان ، واستبدال تلك فرمانات بأخرى تمنح الحرية الدينية للكاثوليك . وقد كان لفرنسا الدور الأكبر في نشوء وترعرع الكاثوليكية في الطائفة السريانية ، فشكل الكاثوليك بفضل الدور الفرنسي ثلاثة أرباع السريان فيما بقي الربع الأخير على المذهب القديم ^(١) ، وقد أدى ذلك الدور في العام (١١٩٨هـ/١٧٨٣م) إلى انقسام الكنيسة السريانية إلى كنيستين سريانية أرثوذكسية وسريانية كاثوليكية ، لكل منها بطريركه وكهنته وأساقفته ^(٢) ، كما طالت الانقسامات التي أصابت الروم والسريان طائفة الأرمن الذين انقسموا إلى أرثوذكس وكاثوليك ، لكن بقي الأرثوذكس الأكثر عدداً داخل الطائفة ، فيما تساوى الجميع في الغنى والثراء ، لأن الأرمن كانوا المتحكمين بتجارة الحرير عبر بلاد فارس ، ومسيطرين على جميع الحرف المرتبطة بصناعة النسيج كالصباغة والدباغة ، وقد برز العديد من الحياطين الأرمن في ولاية حلب في تلك المرحلة ^(٣) .

كانت الطوائف المسيحية في ولاية حلب تعتمد إلى توزيع الغرامات والضرائب التي تحل بهم على جميع الطوائف المسيحية بالتساوي فيما بينها طبقاً لعدد أفرادها ، كما ورد في بعض الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عن حضور مجموعة من الرجال في المحكمة الشرعية من مختلف الطوائف المسيحية في مدينة حلب ، وهم ميخائيل ابن فرنسيس غزالة وزكور ابن صادر وشكور ابن فرج الله من طائفة الموارنة القاطنين بمدينة حلب ، والسادة سليمان ابن داود وأصلان ابن أبيد وبيدروس ابن أكوب من طائفة الأرمن القاطنين بمدينة حلب ، والسادة عبد الله ابن فتح الله وشكر الله ابن رزق من طائفة الروم القاطنين بمدينة حلب ، والسادة أبراهام ابن عبد النور وإسحاق ابن وركيس وعزوز ابن فرج الله من طائفة السريان القاطنين بمدينة حلب حيث اتفقوا أمام القاضي بأن جميع الغرامات العرفية والتكاليف السلطانية النازلة على الطوائف المرقومة في مدينة

١- بروس ماستر وإدهم إدم ودانيال غوفمان ، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب إسطنبول أزمير ، تعريب زلى ذبيان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، (د.ت) ، ص ١٦٤ .

٢- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٥٢ .

٣- هوري عزازيان ، الجاليات الأرمنية في البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، ١٩٩٣م ، ص ٥٦ .

حلب توزع شرعاً على رؤوس أفراد الطوائف المذكورة والمسجلة في دفتر الجزية الشرعية (١) ، لكنه في بعض الأحيان كانت تختلف الطوائف على كيفية توزيع تلك الضرائب والغرامات ، وتلجأ إلى المحاكم الشرعية الإسلامية لحل ذلك الخلاف (٢) .

كان أفراد الطائفة الواحدة من الطوائف المسيحية يتعاونون في دفع الضرائب والغرامات التي تترتب بهم فيما بينهم بحسب القدرة المالية لكل رجل ، كما يرد ذكر ذلك في إحدى الوثائق عندما حضر إلى المحكمة الشرعية السادة حنا ولد أبراهام وأنطون ابني شكور وحنا ابن شلهوب من طائفة الموارنة القاطنين بمدينة حلب ، وأقروا وتعهدوا أمام القاضي " أننا إذا اقتضى لنا دفع تكاليف عريفة سواء أكانت بأمر سلطاني أو بغيره نوزعها فيما بيننا على جميع أفراد الطائفة كل رجل بحسب حاله وتحمله نجري على ذلك بالاتفاق " (٣) .

سمحت السلطنة العثمانية لكل طائفة من الطوائف المسيحية باختيار وكيل لها كي يمثلها لدى السلطات العثمانية في ولاية حلب ليرعى مصالح طائفته داخل السراي ، ويُنتخب هذا الوكيل من مجلس يضم الشخصيات الرئيسية في طائفته ، ويقوم الباشا بتثيته في منصبه بموجب أمر سلطاني ، كما ورد ذلك في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " إن المشرف العام على الطوائف المسيحية بحلب (الحاج إبراهيم) رفع إلينا كتاباً يعرض فيه أن المدعو (جرجس) المعين بأمر سامي لإدارة الطائفة الأرمنية بحلب قد أخلي مكانه بسبب وفاته ، وأن الطائفة الأرمنية اجتمعت على ترشيح أحد أقربائه المقيمين بحلب ويدعى (كركور ابن ياني) من الطائفة الأرمنية للقيام بمهمته ، على هذا وافقنا وأصدرنا أمراً سامياً بتاريخ ١٥/ رمضان من عام ١١٨٢هـ/ (٤) ، بتعيينه في هذا المنصب ، كما أمرنا بإرسال الرسوم الخاصة بهذه الطائفة إلى الآستانة في حدود الشروط المنصوص عليها والمسجلة في القيود المالية ، طالما يزاوّل عمله بكل طاعة وإخلاص وعدم معارضة أحد" (٥) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٥١٥ ، ص ٢١٦ ، صورة ١١٤ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢١٢ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٧٨هـ - ١٧٦٤م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢١٢ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٧٨هـ - ١٧٦٤م .

٤- الموافق لعام ١٧٦٨م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٢٠ ، ص ١٧٧ ، صورة ١٢١ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

وقد تمتع هذا الوكيل المنتخب لتمثيل طائفته ببعض الامتيازات كالإعفاء من الضرائب والغرامات الاستثنائية وميزات أخرى ، كما ذكر ذلك في أحد الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب القاضي بإعفاء السيد جبور ابن شكر الله من أهالي حلب والمكلف بموجب أمر سامي بإدارة شؤون الذميين بموجب هذا الأمر السامي من جميع الالتزامات الاستثنائية من غرامات وتكاليف عرفية ، بعد قيامه بدفع ما يتوجب عليه وعلى جماعته من رسوم وضرائب عادية وجزية شرعية ، كما يسمح له باستيراد جميع مأكولاته وعلف دوابه وإنتاج مشروباته الروحية من كرمه الخاص بدون دفع أي رسم مقابل ذلك ، والسماح له بحمل الأسلحة للدفاع عن نفسه (١) .

كان يحق للقناصل الأوروبيين الاستعانة بعدد من الأشخاص من غير المسلمين لمساعدتهم في إدارة شؤون رعاياهم كالمترجمين والوكلاء وغيرهم ، ويتم منح رخصة التراجمة الشرقيين الذين يعملون لدى القناصل الأوروبيين بموجب أوامر سلطانية كخطوة أولى للسفراء الأوروبيين الذين يقومون بدورهم بمنحها إلى أشخاص يتم ترشيحهم من قبل القناصل ، ويسمح لكل قنصل باختيار عدد محدد من المترجمين والعاملين تحت إمرته (٢) ، وكان هؤلاء يتمتعون بامتيازات كبيرة ، كالإعفاء من الضرائب ، وعدم قيام القاضي برهن ممتلكاتهم في حال وفاة أحد العاملين لدى القناصل ، فيتولى القنصل الذي يتبع له المتوفي هذه المهمة ، وهذا ما دفع الكثير من المسيحيين للحصول على هذه الحقوق ، وذلك عن طريق دفع المبالغ المالية الكبيرة للسفراء الأوروبيين ، وقد منح القناصل وخاصة الإنكليزي والفرنسي هذه الحقوق إلى الكثير من المسيحيين وعائلاتهم وللمترجمين والحراس والوكلاء والبائعين الذين كان التجار الأوروبيين يستعينون بهم ، وإلى العديد من الأشخاص الساعين لشراء هذه الحقوق بهدف الإعفاء من الضرائب والغرامات (٣) .

تؤكد سجلات المحاكم سعي الكثيرين من المسيحيين للحصول على تلك الرخص بهدف الإعفاء من الضرائب . وقد ذكرت تلك السجلات عشرات الوثائق التي تتحدث عن خلافات بين المسيحيين على دفع الضرائب والغرامات بحجة أنه يعمل في خدمة القناصل الأوروبيين ، كالحلاف الذي حصل داخل

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ١٢ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٤٢ .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص . ص ٥٨ - ٥٩ .

الطائفة المارونية عندما ادعى السادة شكري ابن زكريا وكيل طائفة الموارنة في ولاية حلب وجرجس ابن بوغستين و إلياس ابن يوسف أمام القاضي في المحكمة الشرعية على السيد داود ابن جبور من الطائفة المارونية قائلين في دعواهم أنه قد نزل على الطائفة المارونية في مدينة حلب غرامة لحفظ النفوس ، فتم توزيعها على أبناء الطائفة المارونية على حسب الرؤوس شرعاً ، فتوجب على السيد داود دفع ما ترتب عليه من تلك الغرامة ، لكنه رفض دفع ذلك ، فسأل القاضي السيد داود عن صحة هذه الدعوى فأجاب بأنه كان يعمل في خدمة السيد شكري ابن فرج الله أحد التراجم العاملين في القنصلية الإنكليزية في مدينة حلب بموجب براءة شريفة سلطانية بيد السيد شكري ابن فرج الله ، وأنه بموجب تلك البراءة السلطانية الصادرة عن السلطان العثماني يعفى السيد شكري ابن فرج الله وخدمه من جميع التكاليف العرفية والغرامات العادية التي يتم فرضها على السكان ، لكون السيد شكري ابن فرج الله من التراجم العاملين في القنصلية الإنكليزية في مدينة حلب ، لذلك أصدر القاضي بعد مشاهدته البراءة السلطانية أمراً بإعفاء السيد داود من دفع تلك التكاليف والغرامات ومنع السادة شكري ابن زكريا وكيل طائفة الموارنة في ولاية حلب وجرجس ابن بوغستين و إلياس ابن يوسف من التعرض له (١) . وتمنح عادة رخصة التراجم الشرقيين الذين يعملون لدى القناصل الأوروبيين بموجب أوامر سلطانية كخطوة أولى للسفراء الأوروبيين الذين يقومون بدورهم بمنحها إلى أشخاص يتم ترشيحهم من قبل القناصل ، ويسمح لكل قنصل باختيار عدد محدد من المترجمين والعاملين تحت إمرته (٢) .

لقد بلغ عدد المترجمين العاملين في القنصليات الأوروبية في مدينة حلب في العام ١٢٠٨هـ — / ١٧٩٣م، طبقاً لما أورده الغزي نحو ١٥٠٠ مترجم ، وكان السبب وراء هذا العدد الضخم من المترجمين ، كما ذكر ، هو سعي الكثير للتهرب من دفع الضرائب ، فكان من بين هؤلاء المترجمين الكثير من التجار والأغنياء ، فلجأت السلطنة العثمانية بعد أن وصل إلى مسامع كبار المسؤولين في العاصمة العثمانية أخبار ازدياد أعداد المترجمين في مدينة حلب بشكل كبير إلى تكليف شخص يدعى كسي أفندي وأرسلته إلى حلب للتحقق من ذلك ، فتبين له أن عدد المترجمين بعد مراجعة السجلات يبلغ ستة فقط وأن باقي المترجمين لا وجود لأسمائهم في السجلات ، فتم حذف أسمائهم وإرسالهم إلى العاصمة العثمانية

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ — ١٧٥٣م .

٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٤٢ .

للمحاسبة ، وقد حاول هؤلاء التملص من العقوبات ودعم سفرهم إلى العاصمة عن طريق دفع بعض المبالغ المالية للوالي ، ولكبار المسؤولين في الولاية ، لكن المسؤولين العثمانيون في الولاية رفضوا أخذ تلك الأموال ، كما ذكر الغزي (١) .

٢ — اليهود :

يأتي اليهود في حلب بعد المسلمين والمسيحيين من حيث العدد والأهمية ، ويمكن القول أن وجودهم أقدم بكثير من المسلمين والمسيحيين (٢) ، وتختلف التقديرات حول أعداد اليهود في ولاية حلب في مرحلة البحث ، فالبعض قدرهم بحوالي ألف وخمسمائة شخص (٣) ، أما راسل فذكر أن عددهم حوالي خمسة آلاف (٤) ، وذهبت بعض التقديرات إلى أن عددهم يتراوح ما بين ثلاثة إلى أربعة آلاف يهودي ، ويتألف اليهود في حلب من مجموعات متعددة الألوان مؤلفة من المستعربين الأصليين وأحفاد المهاجرين الأسبان ، وانضم إليهم في أواخر القرن السابع عشر وبدايات القرن الثامن عشر بعض العائلات التجارية من أصول أسبانية وإيطالية وبرتغالية قدمت من إيطاليا (٥) ، فأضافت عنصراً اجتماعياً جديداً إلى المجتمع الحلي . وقد بقي المستعربون الأصليون وأحفاد المهاجرين الأسبان متشبثين بالأصول والتقاليد والعادات المختلفة الخاصة بهم (٦) ، وكان يوجد لهم في مدينة حلب كنيس واحد يقع في منطقة تسمى بحارة اليهود ، ويتألف طائفتهم كاهن رئيسي يطلق عليه الحاخام الأكبر ، ويمارس سلطة دينية ودنيوية على أفراد طائفته الذين يمكن تمييزهم بسهولة كبيرة ، كما ذكر راسل ، من خلال حذائهم البنفسجي اللون وعمامتهم ، بالإضافة إلى ملامحهم التي تختلف عن بقية أفراد الشعب في الولاية (٧) .

١- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣١١ .

٢- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الثاني ، ص ٣٢١ .

٣- محمود حريثاني ، تاريخ اليهود في حلب ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٦ .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٤٨ .

٥- مأمون كيوان ، اليهود في الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (د.م) ، ١٩٩٦ ، ص ٣٩ .

٦- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٢ .

٧- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٤٨ .

وقد عمل عدد كبير من اليهود بالصرافة والأعمال المصرفية بالدرجة الأولى ، فكان الصراف الرئيسي في السراي من اليهود ، كما أن معظم الصرافين الخاصين لكبار الأعيان في الولاية من اليهود ، وكان يقوم هؤلاء الصيارفة بمنح الديون والقروض إلى التجار والمواطنين في الولاية ، وهذا ما تأكده سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب التي أشارت إلى عدة حالات قام فيها الصيارفة اليهود بمنح الديون والقروض للناس (١) ، كما عمل البعض منهم في التجارة التي برعوا فيها بشكل كبير علاقتهم الدولية الكبيرة نتيجة لوجود الجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم (٢) ، فيما عمل الفقراء منهم في الحرف اليدوية والسمسرة أو كبقالين وتجار متجولين (٣) .

كان اليهود شأهم شأن المسيحيين يتقاسمون دفع الضرائب والغرامات المفروضة عليهم ، ويلاحظ من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية حالات التكافل والتعاقد التي قام بها اليهود في دفع الضرائب والغرامات التي تحل بهم ، كدفع أغنيائهم الجزية عن فقرائهم في بعض السنوات ، ومحاولة فقراء اليهود استغلال مساعدة أغنيائهم لهم وإجبارهم على دفعها عنهم كل سنة ، كما تذكر إحدى الوثائق " ادعى بمجلس الشرع الشريف ياغوب ولد يوصف ويوصف ولد أبرهام وحلمون ولد موسى الجميع من طائفة اليهود بحلب الحمية بمواجهة هارين ولد غيساق ويهودا ولد يوصف الجميع من طائفة اليهود بحلب الحمية ، وقالوا في دعواهم أننا من فقراء الطائفة المذكورة ، وأن المدعى عليهم المرسومون مليون منتظمو الحال في الطائفة المذكورة وأن المعتاد القديم الجاري عليه في الطائفة المرقومة بهذه البلدة أن يدفع المليون من طائفتنا عن الفقراء من الطائفة المذكورة الجزية المضروبة على رؤوسهم في كل سنة ، وأن المدعى عليهم المرقومين في هذه السنة قد تخلفوا عن المعتاد القديم ولم يدفعوا الجزية المذكورة ، وأننا لا قدرة لنا على أدائها لفقرا ، ونطلب أن يؤدوها عنا من أموالهم حسب المعتاد وأجاب المدعى عليهم المذكورين أن كل واحد منا ومن هؤلاء المدعين المرقومين مطالب بما ضُرب على رأسه من الجزية من مال لنفسه ، فلا نرضى بدفع جزية المدعين المرقومين فحينئذ أعلم

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١٨٩ ، ص ٦٧ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١١٦٣هـ - ١٧٥٠م .

٢- حريتان ، تاريخ اليهود في حلب ، ص ٧٨ .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٤٩ .

المولى المشار إليه المدعين المرقومين أنه ليس لهم إجبار المدعى عليهم على دفع الجزية المضروبة على رؤوسهم " (١) .

ب — القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية :

تحيط الصحراء والمناطق الجبلية بولاية حلب من جهات عدة ، وتشكل هذه المناطق البيئة المناسبة لحياة القبائل البدوية صاحبة التزعة الاستقلالية في إدارة شؤونها الخاصة ، والرافضة الخضوع للسلطة المركزية للدولة ، فلم يكن باستطاعة الحكومة أن تبسط نفوذها الكامل على السهوب والصحارى الواسعة والجبال العالية الوعرة التي تسكنها تلك القبائل ، وإن تمكنت في بعض الأحيان من إخضاع بعض تلك القبائل للسيطرة السياسية للدولة وإجبارها على دفع الضرائب في فترات محدودة ، لكن بقيت العديد من تلك القبائل خارج تلك السيطرة (٢) .

كانت القبائل البدوية القاطنة بالمناطق الصحراوية والجبلية المحيطة بولاية حلب خليطاً غير مستقر من القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية التي كانت تمد الولاية بحاجتها من الأغنام والصوف وغيرها من البضائع التي تنتجها تلك القبائل ، وتأخذ في مقابل ذلك مختلف حاجاتها من الأسلحة والأقمشة والنجوهرات وغيرها من الحاجيات الأخرى (٣) ، وقد عرفت المناطق الصحراوية من ولاية حلب في بدايات القرن الثامن عشر وصول هجرات جديدة من القبائل العربية (٤) ، وخاصة تلك المجموعات الجديدة والقوية من قبائل عترة القادمة من الجزيرة العربية التي كانت تهدف إلى تعزيز تواجدتها في

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٤٢ ، ص ٢٦٣ ، صورة ١٣٤ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٢- فولف هيتروت ، الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ترجمة محمد الأصبحي ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨م ، ص ١٢٥ .

٣- خليل إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ٢ مجلدين ، ترجمة قاسم عبدة قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧م ، المجلد الثاني ، ص ٤٠٢ .

٤- للتفصيل حول القبائل العربية يرجى العودة إلى عمر رضا كحالة ، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، ٣ أجزاء ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، دمشق ، ١٩٤٩م .

المنطقة (١) . وقد تصادمت هذه القبائل مع قبيلة الموالي المسالمة والخاضعة لنفوذ الدولة نسبياً (٢) ، وقد تميزت هذه القبائل البدوية العربية بشكل عام بترعتها نحو الاستقلال في إدارة شؤونها الخاصة بعيداً عن سلطة الدولة وتدخلاتها (٣) ، وكان أفرادها يعتاشون على تربية المواشي والصيد والغزو بشكل رئيسي ، والتجارة والزراعة بشكل محدود ، كما كانوا يتقنون بعض الحرف البسيطة (٤) ، وقد أوردت سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر العديد من أسماء بعض تلك القبائل كمعرب عبد الوهاب (٥) ، وعرب بني جميل (٦) .

تواجد إلى جانب القبائل البدوية العربية في ولاية حلب بعض القبائل الكردية (٧) التي استقرت في المناطق الجبلية الممتدة من اسكندرونه إلى عنتاب (٨) ، وتمكنت بفضل تلك المواقع الحصينة من السيطرة على الطريق الرئيسي الهام في التجارة والرباط بين مدينة حلب وميناء اسكندرونه ، والطريق البري الواصل ما بين الأناضول وبلاد الشام الجنوبية الذي تجتازه قوافل الحجاج ، وكثيراً ما قامت هذه القبائل بأعمال السلب والنهب والقرصنة للقوافل التجارية وقوافل الحجاج (٩) ، وكان من أشهر قبائلهم قبيلة

-
- ١- للتفصيل حول أسماء القبائل العربية التي كانت تقطن في المناطق التابعة لولاية حلب يرجى العودة إلى أحمد وصفي زكريا ، عشائر الشام ، قدم له أحمد غسان سبانو ، جزأين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٣م ، الجزء الثاني ، ص. ٥٠٧ - ٥٦٤ .
 - ٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٦٨ .
 - ٣- آن بلنت ، قبائل بدو الفرات ، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف ، الطبعة الأولى ، دار الملاح ، دمشق ، ١٩٩١م ، ص ٤٥٣ .
 - ٤- للتفصيل حول أسماء القبائل الكردية التي كانت تقطن في المناطق التابعة لولاية حلب يرجى العودة زكريا ، عشائر الشام ، الجزء الثاني ، ص . ٦٥٩ - ٦٧٤ .
 - ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٥٦٠ ، ص ١٦٨ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
 - ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٣٦ ، ص ٣٠٠ ، صورة ١٥٢ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٧- زكريا ، عشائر الشام ، الجزء الثاني ، ص. ٦٥١ - ٦٧٤ .
 - ٨- للتفصيل حول الأكراد ومناطق انتشارهم في السلطنة العثمانية يرجى العودة إلى مارك سايكس ، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة خليل علي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الزمان ، دمشق ، ٢٠٠٧م .
 - ٩- ب ليرخ ، دراسات حول الأكراد ، ترجمة عبدي حاجي ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة خاني ، حلب ، ١٩٩٤م ، ص . ١٤ - ٢٢ .

الرشوان^(١) ، بالإضافة إلى قبائل أخرى ورد ذكرها في سجلات المحاكم الشرعية كأكراد الدنيايلة والمالكانية^(٢) الشقاقية والرشيبه^(٣) ، كما تواجد في ولاية حلب العديد من القبائل التركمانية^(٤) ، التي كان من أشهرها قبيلة الريحانية التي يتبع لها عدة قبائل ورد ذكرها في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب كتركمان الأيلبكيه^(٥) وتركمان الكرجليه^(٦) ، وكان هؤلاء التركمان شأنهم شأن القبائل البدوية الأخرى يتزعون نحو الاستقلال في إدارة شؤونهم ، ويفضلون الحياة في الجبال العالية مثل الأكراد ، لذلك استقروا في السفوح العالية ، وزرعوا الوديان السفلى من تلك الجبال^(٧) .

يمكن من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب وسجلات المحاكم الشرعية في هذه الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر التعرف على طبيعة العلاقة التي ربطت بين هذه القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية والدولة العثمانية ، وقدرة الدولة على إخضاع تلك القبائل لسيطرتها المباشرة ، والحد من اعتداءاتها على المناطق الحضرية ، وعلى القوافل المارة ضمن مناطق تواجدها ، وكذلك يمكن معرفة الدور الاقتصادي الذي قامت به داخل الولاية من خلال تزويد المناطق الحضرية بمختلف المنتجات والبضائع التي كان يتم إنتاجها من قبل تلك القبائل .

تمتعت القبائل البدوية باستقلالية كبيرة في إدارة شؤونها الداخلية ، لكن ذلك لم يمنع السلطنة العثمانية من التدخل في شؤون تلك القبائل ، رغم مراعاتها للأعراف البدوية التي كانت تقضي بانتقال الرعامة في تلك القبائل من الأب إلى الابن ، فإن الدولة كثيراً ما تدخلت في الصراعات الدائرة على زعامة إحدى القبائل لمصلحة أحد الأشخاص ، لأنها تعتبره الشخص المناسب لها ، كما حصل عند

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١١٧ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٥١١ ، ص ٢١٤ ، صورة ١١٣ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٢ ، وثيقة رقم ٤١٧ ، ص ١٧٣ ، صورة ٩٠ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦م .

٤- للتفصيل حول التركمان ومناطق انتشارهم يرجى العودة إلى جنكيز أورهلونلو ، إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة فاروق زكي مصطفى ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥م ، ص ٩١ .

- زكريا ، عشائر الشام ، الجزء الثاني ، ص. ٦٧٥-٦٨١ .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ٢٣ ، صورة ١٥ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ٧٦٢ ، ص ٢٨٧ ، صورة ١٤٦ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

٧- جون لويس بيركهارت ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ترجمة شاهر حسن عبيد ، الطبعة الأولى ، دار العلوم ، دمشق ، ٢٠٠٧م ، ص ٣٤٣ .

حدوث بعض الخلافات داخل قبيلة الموالي العربية الخاضعة لنفوذ الدولة ، عندما تدخلت السلطنة العثمانية لدعم أمير القبيلة في وجه منافسيه عن طريق إصدار أمر سلطاني لزعماء تلك العشيرة بالوقوف ومساندة أمير القبيلة الموالي لها " بما أنتم من أصحاب الكلمة المسموعة ومن كبار عشيرة الموالي كان واجب عشيرتكم التجمع والتكتل كجسم واحد بإمرة ورعاية أمير العشيرة وكان الواجب عليكم تجنب هذه الحركات ، وأن هذه الأعمال لا تجلب أية صداقة أو شهامة ويجب عليكم جميعاً ، كما كنتم سابقاً الانضمام إلى أمير العشيرة والحصول على رضاه " (١) .

كانت القبائل البدوية العربية أكثر خضوعاً لسيطرة السلطنة العثمانية من القبائل التركمانية والكردية ، كما ورد في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ومن الأمثلة على ذلك قيام السلطنة العثمانية بعزل شيخ قبيلة الموالي العربية الخاضع لنفوذها دياب الظاهر نظراً لتأكدها من عدم كفاءته وقدرته على قيادة وضبط أمور عشيرته ، والحفاظ على حقوق رجال العشيرة والقضاء على الأتقياء ، لذلك تم عزله عن إدارة هذه العشيرة ، وتعيين بديل عنه السيد حسن الحمد الذي تم ترشيحه من قبل قاضي حلب عبد الرحيم زاده محمد أمين ومتسلم حلب الحاج محمد ورئيس المالية الحاج عمر محمد نظراً لكفاءته وقدرته على قيادة عشيرته والحفاظ على حقوقها وضبط الخارجين عن القانون وقطاع الطرق من أفرادها (٢) .

أما القبائل التركمانية فكانت أقل خضوعاً لنفوذ السلطنة بالمقارنة بالقبائل العربية ، ويُستنتج ذلك من خلال طلب السلطنة العثمانية من مسؤوليها في ولاية حلب تجنيد ألف عسكري غير نظاميين من المتطوعين من أفراد عشيرة الريحانية التركمانية الساكنة في ولاية حلب ، وتنصيب قائداً عليهم وإرسالهم إلى جبهة مصر (٣) ، لكن عملية التجنيد لم تتم بسبب امتناع أفراد القبيلة عن الالتحاق بالعناصر المرسلة إلى مصر، مما يدل على عدم خضوع تلك القبيلة والتزامها بقرارات السلطنة بصورة كبيرة ، فصدرت الأوامر بإعادة الأموال المخصصة لعملية التجنيد إلى الخزينة (٤) . لكن على الرغم من ذلك بقيت

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ٣٢-٣٣ ، صورة ٦٦ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٧٧ ، ص ١٤١ ، صورة ٩٧ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٠٣ ، ص ٧٥ ، صورة ٥٨ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٤٦ ، ص ١٠٧ ، صورة ٨١ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

القبائل التركمانية أكثر استقراراً وخضوعاً في علاقتها مع الدولة العثمانية من القبائل الكردية التي قامت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بكثير من أعمال السلب والنهب ، بالمقارنة مع القبائل العربية والتركمانية ، كما تؤكد الوثائق والمصادر التي تتحدث عن تلك الفترة .

حظيت بعض القبائل البدوية برعاية السلطنة العثمانية واهتمامها ، وكان البعض منها في مناطق إعزاز وكلس مشمولاً برعاية وحماية والده السلطان ، مما جعلهم في مأمن من تدخل رجال السلطنة الساعين إلى زيادة الرسوم والضرائب المفروضة عليهم ، كما يُستنتج من دراسة الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب والنواب والعاملين في المنطقة ، وإلى الضابطة والضباط الآخرين العاملين في (كلس) ، ليكن معلوماً لديكم أن المكلف بمأمورية من قبلنا في حلب (درويش عبد الله بك) يفيد في أحد تقاريره بأن المواطنين المشمولين برعاية والده السلطان دامت عصمتها من سكان (إعزاز وكلس) ونواحيها وقراها ، قد تعرضوا لبعض الأضرار بسبب تدخل بعض الأشخاص ادعوا أنهم من المقربين للسيدة السلطنة وتدخلوا في شؤونهم ، بأن تسببوا في نزوحهم من أماكنهم وتسببوا بتكاليف جديدة من الضرائب والرسوم بشكل عشوائي لذلك ألفت نظر القضاة والنواب في حلب وإعزاز للعمل على إبقائهم في مناطقهم التي كانوا يقطنون فيها ، وقد وجهت كتاباً إلى رئيس المحاسبة (حسين) بالرجوع إلى سجلات المالية العائدة لأهالي (حلب وإعزاز) من الأكراد والتركمان المقيمين منهم ، أو المتجولين لجباية الأموال على أساسها ، والسعي لتثبيتهم في أماكنهم " (١) .

ويلاحظ كذلك اهتمام السلطنة العثمانية بالقبائل البدوية في الحرص على إعادة القبائل التي تم ترحيلها من مناطقها إلى مناطق أخرى ، بسبب ما لحق بها من أضرار ، فصدرت أوامر بإعادتهم إلى مناطقهم الأصلية ، كالأمر الصادر إلى قاضي حلب ونائبه في منطقة الرها بإعادة توطين عشيرة إيلبكلو التركمانية في منطقتها في الرها بعد أن كان قد جرى ترحيل هذه العشيرة إلى منطقة أخرى ، بسبب الأضرار الفادحة التي لحقت بأفراد هذه العشيرة ، مما أدى إلى عدم قدرتهم على دفع أي مبلغ للخرينة ، لذلك توجب إعادتهم إلى منطقتهم ، وإلزامهم بدفع /٦٦٢٥/ قرشاً لقاء أجور المقاطعة التي يقيمون بها (٢) . كما ظهر ذلك الإهتمام في إصدار الأوامر التي تنص على إعفاء بعض القبائل البدوية

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٢٣ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٦٧ ، ص ٥٥ ، صورة ٣٩ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .

من الضرائب بسبب تعرض مناطقها لهجوم الجراد ، كالأمر الصادر إلى قاضي حلب ومحصل حلب بإعفاء عشائر الرقة من دفع بعض المبالغ المالية ، بالنظر لسوء أحوالهم واحتلال الجراد مناطقهم وتلف معظم محصولهم ، لذلك صدر أمر بإعفائهم من دفع تلك المبالغ المالية التي كانت مفروضة عليهم في تلك السنة (١) .

قامت السلطنة العثمانية بتخصيص بعض الأموال والمؤن لصالح بعض القبائل في مقابل عدم قيامهم بأعمال السلب والنهب لقوافل الحجاج والتجار ، كإعطاء عشيرة الموالي جزءاً من حاصلات حمص وحماه ومعرة النعمان لإعاشتهم مقابل عدم تعرضهم للقوافل (٢) ، أو دفع مبالغ مالية سنوية لهذه القبائل ، كما يُستنتج من الكتاب المقدم من قاضي حلب إلى الباب العالي يرجو فيه استعجال منح بعض البدو المقدّر عددهم بحوالي (٨٠) شخصاً مخصصاتهم المالية ، بسبب سوء أحوالهم المادية ، فصدر أمر بمنح مخصصاتهم المالية بدءاً من العام ١٢٠٦ هـ / ١٧٩١ م من صندوق مالية حلب بالسرعة القصوى (٣) ، كذلك قامت السلطنة العثمانية بتخصيص مبالغ مالية خاصة تدفع لشيوخ بعض القبائل الخاضعة لنفوذها كما يرد ذلك في بعض الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب ، كالأمر الصادر إلى المسؤولين في ولاية حلب بمنح الشيخ عيسى أحد مشايخ عشيرة شرحبيل مخصصاته السنوية التي تتكون من أربعة مكاييك من القمح واثنين من الشعير (٤) ، التي لم تمنح له منذ أربعة عشر عاماً ، بالإضافة إلى (٢٥٠) أقة (٥) ، تدفع له أيضاً عن المدة المذكورة ، ويضاف إلى ذلك راتب سنة

-
- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٢٠ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩ م .
 - ٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٢٥٨ ، ص ٢٢٤ ، صورة ١٤٩ ، تاريخ ١١٩٢ هـ - ١٧٧٨ م .
 - ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٩٠ ، ص ٤٥ ، صورة ٦٦ ، تاريخ ١٢١٠ هـ - ١٧٩٥ م .
 - ٤- المكوك : يعتبر المكوك من أشهر المكاييل التي كانت مستخدمة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكان المكوك الحلبي يساوي (٨١,٢) كغم من القمح ، أي ما يعادل (١٠٥) لتر . فنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية ، ص ٧٩ .

٥- الأقة : هي أصغر وحدات النقود العثمانية الفضية ، ووردت غالباً بصيغة إحصاء في بعض المصادر ، وبالأخص في المصادر المصرية ، ووردت في بعض المصادر الأخرى أقشا ، وهي كلمة تركية معناها اللغوي الضارب إلى البياض ، وقد استحدثت الأقة في بدايتها هذه التسمية نظراً لغلبة الفضة على معدنها ، وكان عيارها يبلغ ٩٠% ووزنها ٤/٣ قيراط وقطرها ١٨ مم ، في حين سماها العثمانيون الدرهم العثماني ، وكثيراً ما وردت في المحاكم الشرعية باسم (عثماني فضة) أو عثمانية ، لكن وزنها وعيارها تعرضا لانخفاض مستمر ، وفي القرن الثامن عشر تدنّى وزن الأقة إلى ثلاثة أرباع قيراط ، وفي

ونصف بدءاً من العام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م ، تعطى له من خزينة السلطنة نظراً لقيامه بالمهام المكلف بها خلال الأربعة عشر سنة الماضية (١) .

أدت القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية دوراً كبيراً في الحياة الاقتصادية (٢) داخل ولاية حلب من خلال تزويد المناطق الحضرية بمنتجات هذه القبائل من الحيوانات كالأغنام والجمال وبعض المنتجات الأخرى كالأصواف والأجبان والألبان ، وهذا ما تأكده سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب من خلال دراسة بعض القضايا الخلافية التي حصلت بين أفراد من القبائل البدوية وبعض التجار ، كما ورد في إحدى الوثائق ، عندما ادعى الحاج محمد بن الحاج يوسف الدابقي أمام القاضي في المحكمة الشرعية على الحاج ظاهر بن الحاج محمد من طائفة عرب المدهيش ، وقائلاً في دعواه أنه كان له في ذمة الحاج ظاهر بن الحاج محمد منذ ثلاثة وعشرين سنة مائتان وخمسون قرشاً أخذها من الحاج محمد بن الحاج يوسف مقابل أن يجلب له ثلاثة قناطير وستين رطلاً من السمن (٣) .

كان للقبائل البدوية بصفة عامة دوراً كبيراً في اضطراب الأمن داخل الولاية سواء أكانت تلك الاضطرابات حوادث كبيرة يشارك فيها عدد كبير من أفرادها في الاعتداء على القوافل التجارية وسرقة المحاصيل الزراعية (٤) ، — والتي سوف يتم التطرق إليها لاحقاً — ، أو حالات فردية كقيام البعض بسرقة الناس وسلبهم ، كما يستنتج من خلال دراسة بعض الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب " حضر بمجلس الشرع الشريف مصطفى بن باكيير الرشواني بمواجهة عباس ابن ساوتلك وناصر بن علي من طائفة التركمان قايلاً في دعواه بأي كنت من مدة ثلاثة أشهر

سنة ١٢٣٣هـ / ١٨١٨م خُفض وزنها إلى ١/٢ قيراط ، وانخفض عيارها من ٠,٧٠ إلى ٠,٤٦ ، وفي سنة ١٢٤٢هـ / ١٨٢٧م أصدر السلطان محمود الثاني أمراً بإيقاف ضربها ، بعدما كانت في مراحلها الأولى من أكثر النقود العثمانية رواجاً وتعاملاً في مختلف الأسواق ، والعملة التي تجمع بها جميع الضرائب والرسوم السلطانية . للتفصيل يرجى العودة إلى محمود علي عامر ، المكايل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧م ، ص . ص ١٨٢ - ١٨٣ .

- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢١٥ ، ص ١٣٥-١٣٦ ، صورة ١٥٤ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .
- ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٨٠ ، ص ١٥٠ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٠١ ، ص ١٤٦ ، صورة ٧٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٢٥ ، ص ٤٧ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٣هـ - ١٧٥٠م .

ماضية مسافراً بالقرب من قصبة الباب ، فخرج علي ثمانية خيالية من قطاع الطرق عند قانلي قوي ، وضربوني بسيف على يدي اليمين واغتصبوا مني مائة وخمسين رأساً من الغنم مدة أربعة أيام ماضية قبل تاريخه بذيله وجدت بيد المدعى عليهما المرقومين اثني عشر رأساً من الغنم من غنمي التي كان قد سلبها قطاع الطرق مني " (١) ، ورغم ميل تلك القبائل إلى حل نزاعاتها ومختلف أنواع القضايا الخاصة بها كالزواج والطلاق داخل القبيلة ، التي كان يتولى شيخ القبيلة النظر بتلك القضايا ، فإنه يُلاحظ قيام عدد كبير من أفراد القبائل البدوية العربية (٢) ، والكردية (٣) ، والتركمانية (٤) ، بعرض بعض قضاياهم في المحاكم الشرعية في ولاية حلب .

ثالثاً — القضاء في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

أبقت السلطنة العثمانية على النظام القضائي المتبع في الولايات العربية على ما كان عليه في عهد المماليك ، ولم تدخل الكثير من التعديلات عليه ، مكتفية بربط المراكز القضائية القائمة في كل ولاية بالقاضي الحنفي المعين من قبل الدولة في مركز الولاية ، وإلى جانب هذا القاضي أبقت الدولة على قضاة المذاهب الأخرى يمارسون مهامهم القضائية والشرعية في الولايات ، وكان يطلق على المكان الذي ينظر فيه بالدعاوي الشرعية والخلافات القضائية اسم المحكمة الشرعية التي تعدّ الهيئة القضائية التي ينظر فيها في جميع أنواع الخلافات والتراعات الحاصلة في المجتمع ، وكان يديرها قاضٍ واحد ويساعده مجموعة من الموظفين كالكتاب والمقيدين الذين كان يتم تعيينهم من قبل القاضي ، لكن البعض منهم حصل على أمر تعيينه بموجب أمر سلطاني من العاصمة العثمانية ، كما ذكرت إحدى الوثائق " إن المحكمة الكبرى بحلب أصبحت بلا كاتب قيد بسبب وفاة السيد محمد وفراغ مكانه وتعطيل خدمته اللازمة يلزم وضع بديل من أرباب الاستحقاق ، وهو ابنه الأكبر بتوقيع رفيع المقام السيد محمد سعيد لإعطاء ابن المتوفي

-
- ١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١٤١ ، ص ٥٠ ، صورة ٢٨ ، تاريخ ١١٦٣هـ - ١٧٥٠م .
 - ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٥٦٠ ، ص ١٦٨ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
 - ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٨٠ ، ص ٢٩٨ ، صورة ١٥٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
 - ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٦٢ ، ص ٢٣ ، صورة ١٥ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

البراءة الشريفة ، نظراً لاستحقاقه الكتابة ، وبناءً على عرض قاضي قضاة المسلمين فبعد اليوم فإن المذكور سيقوم بعمل والده المتوفي في المحكمة الكبرى بوظيفة كاتب مراعيًا الخدمات اللازمة " (١) .

وُجد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عدة محاكم ، كما يستنتج من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية العائدة لولاية حلب ، وكان عددها خمسة محاكم شرعية ، وهي المحكمة الشرعية الكبرى بمحلة سويقة علي ، والمحكمة الشافعية ، والمحكمة البانقوسية ، والمحكمة الصلاحية ، ومحكمة جبل سمعان ، هذا بالإضافة إلى المحاكم الشرعية الموجودة في ريف الولاية وهي محكمة معرة مصرين ، ومحكمة أنطاكية ، ومحكمة إدلب الصغرى ، ومحكمة أريحا ، ومحكمة حارم ، ومحكمة سرمين ، ومحكمة الباب ، ومحكمة معرة النعمان ، ومحكمة إعزاز ، ومحكمة كلس .

كانت تطرح القضايا والدعاوي في المحكمة الشرعية على القاضي الذي يستمع لجميع الأطراف قبل أن يصدر حكمه (٢) ، فيبدأ المدعي بعرض قضيته ، فإذا اعترف المدعى عليه بصحة الدعوى الموجهة إليه يحصل المدعي على حقه (٣) ، وفي حال عدم اعتراف المدعى عليه بالتهم الموجهة إليه توجب على المدعي تقديم أدلة وبراهين تثبت صحة دعواه ، وكانت الأدلة التي يستعان بها عبارة عن شهود ، أو وثائق و حجج شرعية تبرهن صحة الدعوى المقدمة ، كما نقرأ في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب " ادعى بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو شحادة بن رستم من قرية نبل التابعة لناحية جبل سمعان بمواجهة حسين بن محمد من قرية النفاولة ، وقال في دعواه أن المدعى عليه المذكور من ثمانية أشهر ماضية أخذ لي من قريتي المذكورة ثلاثة وثلاثين خاروفاً قيمتها ثلاثة وثلاثون غرشاً حساباً عن كل خاروف بغرش وأني الآن أطالبه بذلك ، والتمس سؤاله عن ذلك ، فسئل المدعى عليه المرقوم عن حقيقة هذه الدعوى ، فأجاب بالإنكار لذلك كله ، فطلب من المدعي المذكور بينة عادلة تشهد له بطبق دعواه المذكورة ، فأحضر للشهادة بذلك الرجلين العدليين الحاج محمد بن إبراهيم وعلي بن أحمد المقبولين الشهادة شرعاً قايلين تشهد أن المدعى عليه المذكور كان أخذ للمدعي شحادة

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٢٤٣ ، ص ٢١١ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٣٤ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٥٦ ، ص ٥٨ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

المذكور ثلاثة وثلاثين خاروف فحينئذ أمر الحاكم المشار إليه المدعى عليه المذكور برد الخواريف المرقومة للمدعي المذكور " (١) .

كما كان يحق للمدعى عليه تقديم أدلة وبراهين تساعد في إثبات عدم صحة الدعوى الموجهة إليه وكثيراً ما استطاع إثبات صحة أقواله وكسب القضية بوساطة تلك البراهين (٢) ، أما في حالة عجز كل من المدعي والمدعى عليه عن تقديم أدلة تثبت صحة أقوالهما ، فيقوم القاضي برفض القضية بحجة عدم توافر الأدلة الكافية ، أو أن يقوم المدعى عليه بالقسم على صدق أقواله ، كما نستنتج من دراسة الوثيقة التالية " ادعى بمجلس الشرع الشريف جمعة ولد عبود النصراني من سكان جزيرة الموصل من طائفة الأرمن بمواجهة قسيس داود ولد أهان الأرمني ، وقال في دعواه أي كنت من مدة ستة أشهر ماضية رفعت وسلمت للمدعى عليه المرقوم مبلغاً قدره وجملته أربعة وأربعين غرشاً ونصف غرش بطريق الأمانة ، وأني الآن أطالبه بالمبلغ المرقوم والتمس سؤاله عن ذلك ، فسئل المدعى عليه المرقوم عن حقيقة هذه الدعوى ، فأجاب بالإنكار لذلك ، فطلب من المدعي المرقوم بينة عادلة تشهد له بطبق دعواه المستورة ، فأظهر العجز عن إقامة البينة والتمس تحليف المدعى عليه المذكور على ذلك ، فحلف المدعى عليه المرقوم بالله الذي أنزل الإنجيل على سيدنا عيسى على نبينا وعليه أفضل الصلاة وأتم التسليم على نفي دعوى المدعى ، فحينئذ منع الحاكم المشار إليه المدعي المذكور من التعرض للمدعى عليه المرسوم " (٣) .

بالإضافة إلى المهمة الأساسية للمحكمة الشرعية في النظر في النزاعات والخلافات القائمة التي كانت تحصل في المجتمع ، كانت لها مهمة أخرى يمكن تشبيهها بكتاب العدل ، فكان الناس يقصدون المحاكم الشرعية لتسجيل مختلف أنواع المعاملات العقارية والتجارية والاجتماعية القائمة بينهم ، كتسجيل شراء العقارات ومنح القروض وتسجيل الديون وتسجيل مختلف أنواع الشراكات التجارية والزراعية وقضايا الطلاق والنفقة .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٢٠٦ ، ص ٧٦ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٢٨ ، ص ٢٧٩ ، صورة ١٤٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٢٣ ، ص ٤٦ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

كانت معظم القضايا التي عُرضت في المحاكم الشرعية ، تتمحور حول خلافات مدنية كتراعات بين ورثة ، وخلافات بين شركاء في قضايا تجارية أو حرفية أو زراعية أو عقارية ، ومشاكل زوجية تتعلق بقضايا الطلاق والنفقة ، فلم يكن ارتكاب الجرائم أمر شائعاً في المجتمع إلا بالنادر (١) ، وكان معظمها جرائم تتعلق بالسرقات كسرقة نقود ومجوهرات أو حيوانات ، أو جرائم أخلاقية تتعلق بقضايا يرفضها المجتمع كشرب الخمر ، أو علاقات جنسية غير مشروعة خارج إطار الزواج .

كان القانون المطبق في المحاكم الشرعية يشكل مزيجاً من القوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية وتشريعات الدولة العثمانية ، إضافة إلى بعض المبادئ المستندة إلى الأعراف والتقاليد المحلية التي كان لها دوراً مؤثراً في الأحكام التي تصدر عن المحاكم الشرعية حيث اتخذت تلك المبادئ صفة الشرعية (٢) ، كالقوانين المطبقة داخل الطوائف الحرفية التي حددت الشروط المتعلقة بكيفية الدخول إلى تلك الطوائف وآلية الترقى ضمن الطائفة ، وطريقة الحصول على المواد الخام والعمل في السوق ، وكيفية الحصول على الرخص التي تتيح فتح المحلات ، ونسبة أجور الصناع ، ونوعية المنتجات ، وتحديد الأسعار (٣) .

أتاح النظام القضائي القائم في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر المجال لبعض الأشخاص بممارسة بعض الصلاحيات القضائية داخل الجماعات المسؤولين عنها ، كنقيب الأشراف الذي كان يتولى معالجة الأمور القضائية داخل جماعته ، وكان يمتلك سجنًا خاصاً به ، كذلك كان قائد القوات الإنكشارية في الولاية يحكم في الخلافات التي تنشأ بين جنوده ، وكان يتمتع بصلاحيات قضائية تجيز له حبس وسجن جنوده دون الرجوع في ذلك إلى القاضي أو الوالي ، كما تمتع بالحصول ببعض الصلاحيات القضائية في الأمور المتعلقة بالضرائب ، وكان هو الآخر يمتلك سجنًا خاصة به ، وتولى الشهبندر (شيخ التجار) حل بعض الخلافات التي تحصل بين التجار ، وكان القناصل الأوروبية يملكون صلاحيات قضائية أتاح لهم التدخل في الخلافات التي تنشأ بين رعايا الدول الأوروبية (٤) .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٦ .

٢- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ١٥٨ .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٢٧ .

٤- المرجع السابق ، ص . ص ١٣٠ - ١٣١ .

كذلك كان الولاة يتدخلون في القضاء بذرائع شتى بهدف كسب الأموال عن طريق فرض الغرامات المالية ، كما يُستنتج من دراسة سجلات الأوامر السلطانية التي تذخر بعشرات القضايا التي يدعي أصحابها أمام القاضي على الشخص الخصم الذي كان قد اشتكى عليهم شكاية كاذبة لدى الوالي السابق المعروف بالتغريم والتجريم ، وأقر أمام القاضي بأن الدعوى التي رفعها أمام الوالي كانت كاذبة ، وأن الوالي فرض غرامة مالية كبيرة على الشخص الذي ادعى عليه أمام الوالي ، فأعاد القاضي الحق إلى أصحابه (١) .

١ — القضاء عند أهل الذمة :

تمتع أهل الذمة في ولاية حلب بحرية ممارسة القضاء داخل جماعاتهم ، فكان المطارنة المسيحيون بمختلف طوائفهم يحكمون في مختلف الخلافات الناشئة داخل الطوائف المسيحية الموجودة في ولاية حلب لكن ذلك لم يمنع من عرض بعض القضايا الخلافية ، وتسجيل المعاملات المالية والتجارية والعقارية لأفراد الطوائف المسيحية في المحاكم الشرعية ، كما ذكرت الكثير من سجلات المحاكم الشرعية في مرحلة البحث " ادعى بمجلس الشرع الشريف الشاب المدعو ميقايل ولد اصراييل النصراني من طائفة نصارى الروم القاطنين بحلب ، بمواجه متران ولد بولص النصراني من الطائفة المرقومة " (٢) ، كما تمتع اليهود بممارسة القضاء داخل جماعتهم بالاستناد إلى القانون المدني الخاص بهم حيث كان لهم محكمة خاصة يترأسها قاض يهودي يبت في القضايا الخلافية المدنية والتجارية وغيرها كالزواج والطلاق والإرث وتسجيل الصفقات ومختلف أنواع المعاملات ، وعلى الرغم من ذلك فإنهم عرضوا بعض قضاياهم على المحاكم الشرعية الإسلامية " ادعى بمجلس الشرع الشريف ياغوب ولد يوصف ويوصف ولد أبرهام ومناحيم زين وحلمون ولد موسى الجميع من طائفة اليهود بحلب بمواجهة هارين ولد إيساق ويهودا ولد يوصف وياغوب ولد أبرهام الجميع من طائفة اليهود بحلب الحمية " (٣) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ٩٥١ ، ص ٣٦٢ ، صورة ١٨٤ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٩٢ ، ص ٧٤ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٤٢ ، ص ٢٦٣ ، صورة ١٣٤ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٢ — القضاء عند القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية :

بالرغم من الاستقلالية الكبيرة التي تميزت بها القبائل البدوية في عموم الدولة العثمانية في إدارة شؤونها الخاصة ، وعدم خضوعها إلا لسلطة زعامتها القبلية التي تتبع لها ، فإن ذلك لم يمنع القبائل البدوية سواء العربية أو الكردية أو التركمانية من التقاضي وتسجيل بعض التعاملات المالية والتجارية القائمة فيما بينهم في المحاكم الشرعية التابعة للدولة ، ويستدل على ذلك من خلال ما ورد في سجلات المحاكم الشرعية العائدة لولاية حلب من الوثائق التي تذخر بعشرات القضايا التي كان أطرافها من القبائل البدوية العربية (١) الكردية (٢) والتركمانية (٣) ، فعلى سبيل المثال قام بعض أفراد القبائل البدوية العربية بالتقاضي في خلاف قائم بينهم حول ملكية جملين في المحاكم الشرعية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو حسن بن حسين من طايغة عرب بني ربيعة ، وأقر بمحضر من ناقل هذا الكتاب الرجل المدعو عجيوه ولد قاسم من عرب بني محمد المالك لجميع الجملين قايلاً في إقراره أنني كنت ادعيت على عجيوه المرقوم أن الجملين المرقومين ملكي كنت وضعتهما بطريق الوديعة عند أخو المدعو يونس ، وطلبت قصر يده عنهما ، وأجاب عجيوه المذكور أن الجملين ملك أخي المرقوم ومختصان به ، وأن أخي المرقوم كان قد باعهما منه " (٤) .

كما قام التجار الأجانب بعرض قضاياهم في المحاكم الشرعية ، عندما يكون أحد الطرفين المتنازعين مسلماً ، على الرغم من تكفل القنصل الأوروبي التابعين له باستعادة حقوقهم ، فنقرأ في سجلات المحاكم الشرعية قيام الأجانب بتقديم شكاوي على المسلمين في هذه المحاكم " ادعى بمجلس الشرع الشريف نقولا ولد إلياص فخر النصراني ترجمان طائفة الإنكليز المستأمنين بحلب الوكيل عن الخواجة فرين ولد فرين الإفرنجي المستأمن يذكر فيه بشهادة حسين بن رجب والحاج أحمد بن بلال بمواجهة كيورك ولد أكوب النصراني ، وقال في دعواه أن لوكلي فرين المرقوم في ذمة المدعو عليه وذمة هجين أوغلي برهوم النصراني الغايب عن المجلس مبلغاً قدره ألفان وثمانماية وأربعون غرشاً وربع غرش بثمان

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٥٦٠ ، ص ١٦٨ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٥٧ ، ص ٢٠ ، صورة ١٤ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٠٩ ، ص ٧٣ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٣هـ - ١٧٥٠م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٢١٨ ، ص ٨٢ ، صورة ٤٥ ، تاريخ ١١٦٣هـ - ١٧٥٠م .

جوخ معلوم الوصف والذراع تسلماه تماماً وتضامنا وتكافلا في ذلك " (١) ، كما قام هؤلاء التجار بتسجيل معاملاتهم التجارية والمالية القائمة مع التجار الحلبيين في المحاكم الشرعية الإسلامية ، كما ورد ذكر ذلك في إحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو نقولا ولد إلياص ترجمان طايقة الإنكليز بحلب الحمية عن قبل الخواجه همن ولد همن الإفرنجي من طايقة تجار الإنكليز المستأمنين بحلب والمأذون له من قبل الموكل همن المسطور في توكيل رافع الكتاب رحاميم ولد إسرائيل اليهودي الحاضر بالمجلس الثابتة وكالته عنه فيما يذكر فيه بشهادة الحاج عثمان بن الحاج إبراهيم وإسماعيل بن محمد عرب في استيفاء ديون موكله همن المسطور وقبض حقوقه " (٢) .

٣ — الرقابة على عمل القضاء في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

فُرضت على المحاكم الشرعية نوعاً من الرقابة الذاتية بوساطة أشخاص محددين يشكلون ما يشبه هيئة التحكيم يطلق عليهم شهود الحال ، وهؤلاء الشهود يكونون في العادة من كبار أهالي المنطقة المعروفين بصدقهم وأمانتهم ، ويتراوح عددهم ما بين ستة إلى سبعة أشخاص ، ويقومون بمراقبة أعمال المحكمة للتأكد من عدم حدوث أي مخالفات أو تجاوزات ، فكانوا يحضرون المحاكمات التي تجري في المحكمة ، ويرافقون القاضي أو الشخص المكلف بتفحص المكان أو العقار الذي هو موضع الخلاف (٣) .

كما كانت السلطات العثمانية تتدخل أحياناً في القضاء في الولاية عندما يحصل خلل في عمل أحد الموظفين ، فتقوم بعزله من عمله ، كما ذكر في أحد الأوامر السلطانية " إلى فخر المدرسين /مصطفى أفندي/ بعد التحية نفيدهم بأن المدعو /مصطفى ابن خضر/ المترجم في محكمة حلب يستغل نفوذ وظيفته ويتهدد الناس ويجبرهم على دفع عمولة له عند مراجعة المحكمة ، ولاسيما رعايا أهل الذمة حيث يغتصب أموالهم ، نطلب إبعاده عن المحكمة ، وإعادة خمسة آلاف قرشاً الذي أخذهم بغير حق ، وعدم استخدامه مطلقاً " (٤) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٢٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٣٢ ، ص ٥٠ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٣٦ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٥٣ ، ص ٣١ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

يُلاحظ أيضاً تدخل السلطات العثمانية في القضاء عبر الطلب من الحكام في الولاية إعادة النظر في الأحكام الجائرة بحق الرعايا عن طريق إصدار أمر سلطاني يطلب ذلك ، كما ذكر في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر " عملاً بالدستور المكرم إلى الوزراء والحكام والقضاة والنواب نحيطكم علماً أنه حفاظاً على أمن الدولة وحماية حياة رعاياها ودفعاً من تعدي الأتقياء والمفتريين وظلم المتعدين الكاذبين ، فإنه اعتباراً من عام ١١٧٦هـ / (١) ، يجب الرجوع إلى السجلات الشرعية ، والأخذ بها في الحكم بين الناس ، وإعادة النظر في الأحكام الصادرة لدفع الغدر والظلم عمن نأههم أحكاماً جائرة ، إذ أن بعض الحكام أبدوا إهمالاً وتساهلاً بالحد من افتراء هذه الفئة الظالمة على رعايا المملكة ، وأنه بعد الآن يجب الرجوع إلى الشرع ورفض أي دعوة مزورة وملاحقة جميع المفتريين والمتنفعين من المسؤولين بدون أي مسامحة ، وأنا فوضنا الصدر الأعظم السيد /علي آغا/ بالإشراف على سير التنفيذ بدقة " (٢) .

على الرغم من الرقابة التي فرضها وجود شهود الحال وتدخلات الدولة في القضاء للحد من الفساد فإن ذلك لم يمنع من انتشار هذه التجاوزات داخل القضاء في ولاية حلب كالرشاوي واستتجار شهود الزور ، وقد أورد المؤرخ المعاصر لتلك الحقبة يوسف الحلبي حادثة تدل على الفساد المستشري في السلك القضائي للسلطنة العثمانية بالعموم ، ومفاد هذه الحادثة أنه بعد موت أحد كبار أعيان حلب ، ويدعى بكري جلبي زاده قام قاضي حلب بالحجز على جميع ممتلكاته ، وطلب القاضي من الورثة مبلغ عشرة آلاف قرش ، فكان جوابهم بأنهم أرسلوا إلى شيخ الإسلام في العاصمة بخصوص التصرف في جميع تلك الممتلكات ، وأنهم ينتظرون جوابهم ، مما أغضب قاضي حلب ، فقام ببيع بعض تلك الممتلكات في المزاد العلني لحسابه الخاص ، فاشتكى الورثة عليه لشيخ الإسلام في العاصمة ، فكان الجواب بإرجاع المبالغ المالية التي حصل عليها القاضي إلى الورثة ، وعلى الرغم من ذلك احتفظ القاضي بـ ٢٥٠٠ قرش من تلك الأموال (٣) .

١- الموافق لعام ١٧٦٢م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٩ ، ص. ٧٤-٧٦ ، صورة ٥٧ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٨٤ .

٤ — العقوبات المعمول بها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

كانت العقوبات المطبقة بحق المجرمين في ولاية حلب في فترة البحث تتراوح بين الإعدام والحبس لعدة أشهر لا تتجاوز غالباً الثلاثة أشهر ، ويلخص الطبيب الإنكليزي راسل تلك العقوبات المتبعة في الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي كان ينالها المجرمون من المدنيين والعسكريين وطرق تنفيذها ، فمثلاً كانت عقوبة السرقة قطع اليد ، لكن العقوبة المطبقة هي الفلقة التي تعتبر العقوبة الأكثر شيوعاً بالنسبة للجرائم الصغيرة ، أما بالنسبة للجرائم الكبيرة ، كالقتل يكون حكمها الإعدام الذي ينفذ إما بالشنق أو قطع الرأس أو الخنق أو الخوزقة ، وفي العقاب الأخير ذكر راسل أن المجرم يجبر أحياناً عندما يقاد لتنفيذ الحكم حمل الخازوق بنفسه ، وتعتبر عملية الشنق العقوبة المطبقة لجرائم القتل والمسيئين من العامة الذين يلقي القبض عليهم في أثناء العصيان ، وتنفذ هذه العملية بحمل المجرم إلى السوق وشنقه في أول موقع مناسب لهذه العملية حيث لا يوجد مشنقة منصوبة ، أو مشنقة مقامة بشكل دائم (١) .

ويذكر راسل أن منفذ عملية الإعدام يكون في الغالب أرمنياً ، وكثيراً ما كان الجنود يستغلون هذه العملية لإبتزاز اليهود والمسيحيين بأخذ المال منهم ، إذا ما صادفوا أحد منهم أثناء اقتياد المجرم إلى مكان تنفيذ الإعدام زاعمين أنهم سوف يرغمونه على تنفيذ عملية الشنق ، ويشير راسل إلى أن قطع الرأس عادة تركية شائعة جداً في تنفيذ أحكام الإعدام ، إلا أنها تنفذ في مدينة حلب بطريقة غير متقنة بسبب قلة خبرة المنفذ ، ويتحدث الطبيب الإنكليزي عن إعدام الجنود الإنكشاريين المخالفين التي تتم بطريقة الخنق بواسطة حبل يلف حول الرقبة ، ثم يقتل بعضاً ، ويتم بالعادة الإعلان عن إعدام جندي إنكشاري بإطلاق طلقة مدفع من القلعة ، وتبقى أجساد جميع الذين ينفذ فيهم حكم الإعدام مدة بضعة أيام ، لكي يراها عامة الناس ، وتستخدم عقوبة النفي بصورة رئيسية لاستبعاد الأشخاص المشيرين للشغب عن الديوان أو المدينة (٢) .

كان يعتمد القاضي في بعض الأحيان في حالة كان الخبوس في السجن فقير ومعدم ، وتدخل أحد الأشخاص متعهداً بكفالاته بإخراج ذلك الشخص من السجن بعد أن يتعهد الكفيل بإحضار الخبوس

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٦ - ١٩٧ .

٢- المصدر السابق ، ص ١٩٨ - ١٩٨ .

وقت الطلب ، كما ورد في إحدى الوثائق عندما أخبر السيدان علي آغا بن محمد آغا وفارس بن مصطفى القاضي في المحكمة الشرعية أن الأخوين المدعويين يحيى وباقر الحبوسين في الحبس السلطاني بسبب دين عليهما للسيد محمد الغايب عن المجلس ، أنهما فقيران مفلسان ليس لهما مال ولا ملك يباع لأجل وفاء دينهما ، فعند ذلك أمر القاضي إطلاق سراح الأخوين يحيى وباقر ، بعد أن تحقق من فقرهما وتكفل السيد فارس بإحضارهما وقت الطلب والاحتياج (١) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٣٨٩ ، ص ١٥٣ ، صورة ٨٠ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

الفصل الثاني

الوضع السياسي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

شهدت ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مرحلة من الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية ، وعلى وجه الخصوص العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن ، والتي كانت انعكاساً للواقع السيئ الذي عاشته السلطنة العثمانية سواء على الصعيد الخارجي في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية الطامعة في السيطرة على الأملاك التابعة لهذه السلطنة ، أو على الصعيد الداخلي الذي اتصف بالضعف والتراجع الكبيرين لقوة السلطنة المركزية في الولايات التابعة لها ، مقابل ازدياد النفوذ المحلي ، لذلك كان لا غرابة أن تشهد ولاية حلب في تلك الفترة جملة من التمردات والانتفاضات على الولاة الأتراك الممثلين الشرعيين للسلطة المركزية في الولاية بقيادة زعامات محلية كانت خليطاً من قادة الأشراف وكبار الإنكشارية الذين استبدوا بالسلطة في الولاية ، ودخلوا في صراع كبير فيما بينهما بهدف الإنفراد في الحكم ، بعدما نجحوا في إخضاع الولاة العثمانيين لسطوتهم ، ولم تكن الأقاليم والأقضية التابعة لولاية حلب بمنأى عن الفوضى التي أصابت عاصمة الولاية (مدينة حلب) وازدياد النفوذ المحلي ، فظهر بعض الحكام المحليين في بعض الأقضية كعينتاب وبيلان الذين أعلنوا تمردهم وعصيانهم وعدم خضوعهم للسلطة المركزية للدولة .

أولاً — القوى السياسية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

عرفت الحياة السياسية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وجود عدة قوى تقاسمت السلطة حيناً ، وتنازعت وتنافست عليها حيناً أخرى ، وتنوعت تلك القوى ما بين قوى إدارية ممثلة للسلطنة العثمانية (الولاة) ، وقوى محلية زاحمت الولاة العثمانيين على السيطرة على الحكم في الولاية (الأشراف) ، وقوى أخرى كانت ممثلة لسلطة الدولة والقوى المحلية في وقت واحد ، وهي العساكر العثمانيون في الولاية ، وخاصة الإنكشارية منها ، باعتبار أن الإنكشارية كانت قوة عسكرية عثمانية ، لكنها ذات طابع محلي ، لأن العديد من أفرادها كانوا من أصول محلية .

١ — الولاية :

كان الولاية العثمانيون — الذين سبق الحديث عنهم — الممثلين الشرعيين للسلطة المركزية للدولة العثمانية باعتبار أن تعيينهم كان يتم من قبل السلطات العليا في العاصمة العثمانية ، وقد تأرجحت سلطتهم ودورهم في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر باعتبارهم أحد أهم القوى السياسية في الولاية ما بين القدرة على حكم الولاية والإبقاء على جميع السلطات الممنوحة لهم من قبل السلطنة بأيديهم بعيداً عن تدخلات القوى المحلية تارة (١) ، وما بين ضعفهم وخضوعهم لسيطرة تلك القوى المحلية الممثلة بالأشراف والإنكشارية التي أضحت صاحبة السلطة الفعلية في الولاية في نهايات القرن الثامن عشر ، بينما احتفظ الولاية بالسلطة الاسمية فقط ، فحافظ الولاية المعينين من قبل السلطنة العثمانية في الربع الثالث من القرن الثامن عشر على قدر كافي من السلطة في أيديهم محافظين على هبة الدولة وسلطانها المركزية ، فكان تعيينهم وعزلهم وإدارة شؤون الحكم في الولاية يتم وفق إدارة السلطنة وممثليها في الولاية ، لكن الأمر تبدل في الربع الأخير من القرن وأضحت القوى المحلية من الأشراف والإنكشارية أصحاب الكلمة المسموعة في الولاية ، فكانوا يطردون ويعزلون الولاية ، ولا يسمحون للولاية المعينين من قبل الدولة بالدخول إلى مدينة حلب لتولي مناصبهم ، إلا وفق شروطهم الخاصة ، كتحديد عدد القوات التي يحق للوالي إدخالها برفقته إلى مدينة حلب (٢) .

٢ — الأشراف :

الأشراف هم أحفاد الرسول (ص) (٣) ، وهم من الفئات الاجتماعية الهامة التي أدت دوراً مؤثراً في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في معظم ولايات السلطنة العثمانية التي كان لهم وجود فيها ، وخاصة ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وبدايات القرن التاسع عشر ، وقد كان الأشراف جزءاً من مجمل فئات المجتمع الحلبي ، فقد كان من بين الأشراف تجار وعلماء كبار في

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٦ .

٢- الطباخ ، إعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٧ .

٣- أندره ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، ترجمة ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٥٣ .

الوقت الذي نجد من بينهم فلاحين وحرفين متوسطي الحال أو فقراء ^(١) . ويلقب الشريف بالسيد ويتميز بالعمامة الخضراء التي يضعها على رأسه ، وبشكل عام تمتعت هذه الفئة بمكانة اجتماعية ودينية كبيرة ، فضلاً عن امتيازات قانونية خصتهم بها السلطنة العثمانية ، كإعفاء من الخدمة العسكرية ، وبعض الضرائب والغرامات الاستثنائية ، وتمتعهم بملكيات خاصة أوقفت لهم ، كما تم منحهم بعض الإقطاعات ، فضلاً عن تمتعهم بنوع من الاستقلال القضائي أتاح لهم حل مشاكلهم بعيداً عن المحاكم الشرعية العثمانية ، فكان يتولى نقيهم النظر في المشاكل داخل جماعته في محكمة خاصة بهم ^(٢) .

قدّر عدد الأشراف في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالآلاف ، لكن من الصعب إعطاء رقم دقيق ، فبعض الأرقام تقول بأن عدد الأشراف في حلب كان حوالي ٥٠.٠٠٠ ألف شخص ، بينما قدرهم الرحالة الإنكليزي بروان الذي زار حلب في العام (١٢١٢هـ/١٧٩٧م) بحوالي ٦٠.٠٠٠ ألف شخص ^(٣) ، ويتفق هذا الرقم مع ما ذكره القنصل الإنكليزي في حلب (ديفترين) الذي قدر عدد الأشراف في حلب بحوالي الستين ألفاً ^(٤) ، وتوجد أرقام أخرى تزعم أن عدد الأشراف في حلب في تلك المرحلة تراوح ما بين ٦.٠٠٠ آلاف إلى ١٢.٠٠٠ ألف ، وقد فسر بودمان ذلك التناقض الكبير في الأرقام إلى كون صاحبي الأرقام الأخيرة أكتفيا بإحصاء أرباب الأسر فقط ^(٥) ، وما يدعم هذا الكلام وجود وثيقة في سجلات الأوامر السلطانية المرسلة إلى ولاية حلب تطلب فيها الدولة تجنيد وتطويع ما بين ٤.٠٠٠ إلى ٥.٠٠٠ مقاتل من الأشراف في ولاية حلب وإرسالهم مع الجيش العثماني إلى مصر لطرد الفرنسيين منها ، وهذا ما يرجح أن يكون عدد الأشراف ما بين ٥.٠٠٠ إلى ٦.٠٠٠ ألف في حلب في تلك المرحلة ^(٦) .

^١ - Browne , W, G, **Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798** , London , T . Cadell Junior and W. Davies, 1799 , p 385 .

^٢ - عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢١٠ .

^٣ - Browne , W, G, **Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798** , p 385.

^٤ - توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٩٤ .

^٥ Bodman , H , L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826**, p 97 .

^٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١١٩ ، ص ٦٤ ، صورة ٩٠ - ٩١ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

قد يكون أحد الأسباب الرئيسية لازدياد عدد الأشراف في ولاية حلب بشكل كبير في تلك الفترة هو محاولة الكثير من الأشخاص المتنفذين في هذه الولاية الانضمام إلى هذه الفئة عن طريق دفع الرشاوي لنقيب الأشراف الذي كان له الحق في البت في حقيقة انتماء هذا الشخص أو ذاك إلى الأشراف ، وكثيراً ما كانت تردده أوامر من الدولة للتحقق والتفحص قبل إعطاء أي شخص لقب شريف ، والسماح له بوضع العمامة الخضراء على رأسه (١) ، وكان السبب الرئيسي الذي دفع الناس إلى محاولة الانتماء إلى هذه الفئة هو التمتع بالامتيازات الممنوحة لها كإعفاء من بعض الضرائب المفروضة على الملكيات التي كان يتم فرضها على الأحياء ، كذلك كان للحرفيين الأشراف معاملة خاصة تميزهم عن أقرانهم من عامة الشعب في الأمور والالتزامات المالية داخل الطوائف الحرفية (٢) .

توزع الأشراف بين مختلف فئات المجتمع ، فكان من بينهم أشخاص أصحاب نفوذ كبير حتى في العاصمة العثمانية ، وتسلموا مناصب عليا في الدولة والولاية ، وكانوا من أصحاب الملكيات العقارية الكبيرة ، وتولوا إدارة الأوقاف وانخرطوا في الجهاز الديني للولاية ، كما وُجد بينهم أشخاص من عامة الشعب عملوا في الحرف الصغيرة كصناع ، وفي الزراعة كفلاحين فقراء (٣) .

شكل الأشراف في ولاية حلب في مرحلة البحث القوة المحلية الأكبر التي وقفت في وجه القوة العثمانية في الولاية الممثلة بالوالي والعساكر العثمانيون ، فوقفت في وجه تجاوزاتهم في تلك المرحلة ، ودخل الأشراف والإنكشارية في صراعات دامية طبعت تاريخ الولاية بطابعها الدامي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر — والتي سوف يتم التطرق إليها لاحقاً بشيء من التفصيل — ، وقد اشتهر من بين قادة الأشراف في ولاية حلب في تلك المرحلة عدد من الزعماء المحليين المنتمين إلى طبقة العلماء من أمثال محمد أفندي طه زاده ، وأحمد أفندي كواكي زاده اللذين كانا من أصحاب المناصب الحكومية الرفيعة في الولاية في المجال الديني والقضائي ، وكانا في الوقت نفسه من كبار الملتزمين وملاك الأراضي والعقارات ، كما اشتهر من الأشراف بعض القادة من غير المنتمين إلى طبقة العلماء ورجال الدين كعبد الوهاب آغا شريف زاده ، الذي كان يعرف بأنه أحد أكبر أعيان ولاية

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٥٠ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١٢١٤هـ — ١٧٩٩م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٨٣ .

٣- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢١١ .

حلب ، فكان تاجراً وصاحب عقارات ، وأحد أهم قادة الأشراف ، فضلاً عن كونه من كبار الملتزمين في الولاية ، وتذخر سجلات المحاكم الشرعية بأسماء هؤلاء الأشخاص الذين كانوا يشترون العقارات ، ويمنحون الديون والقروض ويتولون الأوقاف (١) .

يعدّ محمد أفندي طه زاده أو جلي أفندي ، كما تسميه بعض المصادر الرجل الأكثر شهرة بين قادة الأشراف في ولاية حلب في فترة البحث ، فقد استطاع السيطرة على ولاية حلب بشكل مطلق ، وفاق سلطته سلطة الوالي المعين من قبل الدولة العثمانية ، فكان سيد حلب بلا منازع (٢) ، وعندما نجح في إبعاده عن ولاية حلب ، كما ذكر سابقاً ، عن طريق إصدار أمر سلطاني بنفيه خارج ولاية حلب دخلت الولاية في مرحلة من الفوضى والاضطرابات لم تخرج منها ، إلا بعودته مجدداً إلى حلب ، وقد وصف المؤرخ المعاصر له يوسف الحلبي عودة جلي أفندي إلى حلب قائلاً " وفي ذي الحجة وافي خبر إطلاق جلي أفندي ومضوا إلى لقائه كثيرين إلى اللاذقية واستقام بالطريق مقدار عشرين يوماً إلى وصوله لحلب ، لأن جميع القرى ضافوه وأكرموه ودخل إلى حلب بعد دخول محرم وعمر القرى التي كانت اضمحلت من ظلم عبدي باشا ، وأرجع أهلها ووجه لهم بدار لأنه كانت أيام البدار وبالحق أنه ضبط البلد من كبيرها إلى صغيرها ، ومشى الجميع كل حسب حده وبطل التعدي وابتدأ الأمان ، كما كان لأن حكمه صار يمشي على الجميع ، لأن لم يبق له ضد من الأعيان الذين قتلهم عبدي باشا " (٣) .

كذلك استطاع إبراهيم آغا قطار آغاسي ، وهو أحد رجال جلي أفندي بعد وفاته في تسعينيات القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر أن يشغل المكانة التي كان سيده يشغلها من قبله ، لا بل فاق سيده قوة وسطوة ونفوذ ، فبسط سيطرته على ولاية حلب جامعاً بين منصبي المتسلم والحصل في آن واحد ، قبل أن يتمكن من الحصول على منصب والي ولاية حلب ، ثم والي دمشق وعكا

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٣ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٣٠ .

بعد وفاة الجزائر ، بل لنجح أيضاً في تعيين ابنه محمد والياً على ولاية حلب ، فسيطرت أسرته على معظم بلاد الشام ، لكن ذلك لم يستمر طويلاً بسبب عزله من قبل السلطنة مع ابنه محمد (١) .

يمكن أيضاً الاستدلال على مقدار القوة الكبيرة التي تمتع بها الأشراف في ولاية حلب في تلك المرحلة من خلال قراءة إحدى الوثائق في سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب ، والتي تؤكد اعتراف السلطنة العثمانية بقوة أشراف حلب عبر طلبها تجنيد وتطويع ٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠ مقاتل من الأشراف لمحاربة الفرنسيين في مصر " إلى المشير وزيرنا والي حلب /الحاج إبراهيم باشا/ وإلى قاضي حلب وإلى قائم مقام نقيب الأشراف وإلى وجوه السادات والأعيان من أهالي حلب نعلمكم أنه بعون الله تعالى لقد قام الصدر الأعظم المشهود بعزيمته القوية باستعدادات كافية عدداً وعتاداً للهجوم على أعداء الدين في إقليم مصر في القاهرة لطرد الفرنسيين المعتدين عليها وبصفتكم الوزير المسؤول والقاضي المسؤول والقائم مقام نقيب الأشراف بحلب ، نرغب إليكم فور وصول كتابنا هذا الاجتماع مع سادات حلب وتطويع /٤٠٠٠ إلى ٥٠٠٠/ منهم في الجيش العثماني بالإضافة إلى عدد كبير من الخبراء لتكليفهم بإدارة الأعمال والتحاقهم جميعاً برفقة رئيس الحجاب السيد /المشير الحاج علي رضوان زاده/ إلى الجيش العثماني المحارب ، وأننا نؤكد بقوة عدم قبول أي عذر أو علة من أحد وعدم العفو عن الذين يتخذون مواقف الضعف والتخاذل ، وسيكون التأديب حتمي وصارم بحق من يخالف أو يقصر " (٢) .

٣ — العساكر العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر.

اعتمدت السلطنة العثمانية على مؤسستها العسكرية في عمليات التوسع وبسط نفوذها على العديد من المناطق ، وقد تألفت القوة العسكرية العثمانية في القرن السادس عشر من نوعين رئيسيين من القوات ، وهي القوات الإقطاعية (الفرسان السباهية) والقوات الإنكشارية (٣) ، فكانت القوات العثمانية الموجودة في ولاية حلب ، كغيرها من الولايات الأخرى التابعة للسلطنة العثمانية مؤلفة من فرق متنوعة من الجند منها النظامية السباهية (الفرسان) الذين مُنحوا الإقطاعات ، والإنكشارية (المشاة) الذين منحوا

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١١ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١١٩ ، ص ٦٤ ، صورة ٩٠ - ٩١ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٣- بيضون ، تاريخ العرب الحديث ، ص ٦٠ .

المرتبات . وبالإضافة إلى هاتين القوتين النظاميتين برزت في مختلف أنحاء السلطنة بشكل عام وبلاد الشام بشكل خاص ظاهرة الاستعانة بقوات عسكرية من المرتقة التي كان لها دورها المؤثر والفعال في الأحداث والصراعات التي جرت في المنطقة ، خاصة مع تسرب الضعف والفساد إلى القوات العسكرية النظامية العثمانية (١) .

أ — القوات العثمانية النظامية :

قامت القوات العثمانية النظامية الموجودة في بلاد الشام بشكل عام ، وفي ولاية حلب بشكل خاص بدور بارز في الأحداث والصراعات التي جرت في المنطقة في مرحلة البحث سواء لدعم واستقرار السلطة المركزية للسلطنة العثمانية في المنطقة عبر المشاركة في القضاء على حركات التمرد والعصيان التي قامت بها بعض العناصر المحلية ضد السلطة المركزية للدولة (٢) ، وكذلك من خلال المشاركة في الحروب التي خاضتها السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ضد الصفويين والروس والفرنسيين من جهة (٣) ، أو من خلال القيام ببعض الأعمال التي أدت إلى تفويض سلطة الدولة وإضعافها من جهة ثانية ، كقيام العساكر العثمانية في ولاية حلب ببعض حركات التمرد والعصيان ضد الولاة ، وممارستهم أعمال السلب والنهب والسرقة والتعدي على الأملاك (٤) ، ورفض تلك القوات وتقاعسها أحياناً عن المشاركة في بعض الأعمال العسكرية المكلفة بها (٥) .

١ — الفرسان السباهية :

طراً الكثير من التغيرات على بنية المؤسسة العسكرية العثمانية في جميع ولايات بلاد الشام ومنها ولاية حلب في بدايات القرن الثامن عشر بسبب التطورات الخطيرة التي أصابت العساكر العثمانية النظامية في المنطقة ، فانخرط عدد كبير من الإنكشارية اليرلية (محلية) في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية

١ - عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ١٠٥ .

٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣١٠ ، ص.ص ٢٥٣-٢٥٤ ، صورة ١٦٧ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص ١٢٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٣ ، ص . ص ٢-٣ ، صورة ٥ ، تاريخ ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م .

٥ - سيتم الحديث بشكل تفصيلي لاحقاً عن مشاركة العساكر العثمانية في الصراعات السياسية داخل ولاية حلب وخارجها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والدور الذي لعبته العساكر العثمانية في تلك الصراعات .

القائمة داخل المجتمعات المحلية في الولايات ، وتراجع نفوذ السباهية (الفرسان) وتضاءلت أهميتهم بشكل كبير ، فأصبحوا يدفعون بدلاً نقدياً مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية (١) ، وتحول قائد السباهية (الأي بيك) في القرن الثامن عشر من شخصية عسكرية كبيرة داخل الولاية إلى شخصية ذات طابع مدني أكثر من كونها شخصية عسكرية (٢) ، ويمكن أن نلمس الضعف الكبير الذي وصلت إليه القوات السباهية من خلال مقارنة أعدادهم في ولايات بلاد الشام ما بين القرن السادس عشر والقرن الثامن عشر حين كان عددهم يقدر بحوالي ١٠٠٠٠ آلاف عنصر ، في حين أصبح عددهم حوالي ١٤٠٠ عنصر في القرن الثامن عشر ، ومما يؤكد تراجع دورهم ونفوذهم عدم أدائهم أي دور بارز أو مؤثر في الأحداث والصراعات التي شهدتها القرن الثامن عشر (٣) .

٢ — الإنكشارية :

كانت القوات الإنكشارية أشهر الفرق العسكرية العثمانية ، وإليها يعود الفضل في الانتصارات التي حققها العثمانيون ، لكن حالها تبدل وتغير مع بدايات القرن الثامن عشر وبدأ الضعف يتسرب إلى صفوفها مع دخول العناصر المحلية إليها بسبب الامتيازات التي تمتع بها أفراد الإنكشارية (٤) ، فانقسمت إلى إنكشارية يرلية (محلية) ، وإنكشارية قايي قول (عبيد السلطان) ، فبدأت هذه العناصر بالانخراط التدريجي في المجتمع المحلي ، والقيام ببعض النشاطات الاقتصادية داخل الولايات (٥) ، وكباقي الولايات عمل الانكشاريون في حلب في مصلحة الجمرک وانتسبوا إلى الطوائف الحرفية ، وسيطروا على طائفة القصابين التي كانت تتمتع بثروة كبيرة ، وتدخلوا في تعيين بعض شيوخ الحرف (٦) ، كما عُيِّن أحد أفرادهم في حلب شيخاً على طائفة الصياغة ، وعُيِّن البعض منهم كملتزمين للضرائب ، كما قاموا بإعطاء القروض

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١١٣ ، ص.ص ٧٦-٧٧ ، صورة ٦٣ ، تاريخ ١٢٠٩ هـ - ١٧٩٤ م.

٢- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص . ص ١١٣ - ١١٤ .

٣- عبد الكريم رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث ، مكتبة نوبل ، دمشق ، ٢٠٠٢ م ، ص ١١١ .

٤- Volney, *Travels through Syria , Egypt in the years 1783 -1784 and 1785*, Vol2, p . p 147 - 151 .

٥- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ١١٣ .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٨ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٥ هـ - ١٧٥١ م .

للسكان ، ونشطوا في هذا المجال في ريف الولاية حتى حدود سلقين وحارم ، فكان الإنكشاريون يقومون بإعطاء الفلاحين الأموال اللازمة لزراعة أراضيهم بموجب عقود يتم تسجيلها في المحاكم الشرعية ، مقابل رهن الفلاحون أراضيهم أو الغلال حتى يتم إيفاء الديون (١) ، وكثيراً ما كان يعجز الفلاحون عن سداد هذه الديون ، فيخسرون أراضيهم لصالح الإنكشاريين ، ومع اتساع النشاط الاقتصادي لأفراد الإنكشارية في حلب ، فقد أخذوا بتوسيع مجال عملهم فاستأجروا العديد من الخانات ، واستأجروا واشتروا البيوت والعقارات والأراضي والمنتجات والطواحين حتى أصبح حضورهم واضحاً في كل مجالات الحياة الاقتصادية (٢) .

كانت القوات الإنكشارية في ولاية حلب تشكل العنصر الرئيسي الذي تألفت منه العساكر العثمانية في الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكانوا يقيمون في الأحياء الواقعة شرق المدينة (بانقوسا ، قارلق ، باب النيرب) وفي الجنوب في منطقة باب المقام مع تركزهم بشكل كبير في المنطقة الواقعة شرق باب الحديد على طول الشارع المؤدي إلى باب قارلق (٣) ، ومما يدل على أن معظم العساكر العثمانية الموجودة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كانوا من الإنكشارية ذلك اللغظ الكبير الذي يمكن رصده في سجلات الأوامر السلطانية الواردة في تسمية قائد القوات العسكرية العثمانية في الولاية الذي كان يلقب بالسردار ، فيلاحظ أن بعض الأوامر أطلقت على ذلك القائد لقب آغا الإنكشارية ، على الرغم من انصواء جميع القوات العثمانية في الولاية بمختلف فرقها وأصنافها النظامية منها والمترقة تحت إمرته ، مما يدل على أن غالبية القوات العسكرية في ولاية حلب كانت من القوات الإنكشارية (٤) .

اختلفت التقديرات حول تعداد القوات الإنكشارية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فالرحالة بوركهات قدر عددهم في فمات القرن الثامن عشر ما بين ٣٠٠٠ إلى ٤٠٠٠ آلاف عنصر ، في حين ذكرت بعض المصادر أن عددهم كان حوالي ٦٠٠٠ آلاف عنصر ، لكن بعض المصادر

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٠٠ ، ص ٤٠ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٩ هـ - ١٧٥٥ م .

٢- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص . ص ١٣١ - ١٣٢ .

٣- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٥٤ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٣٨ ، ص.ص ١٢٦-١٢٧ ، صورة ٧٦ ، تاريخ ١١٧٨ هـ - ١٧٦٤ م .

الأخرى قدرتهم بحوالي ١٢٠٠٠ ألف ، فيما قدرهم الرحالة الإنكليزي وليم جورج براون الذي زار حلب في العام ١٢١٢هـ/ ١٧٩٧م بحوالي ١٥٠٠٠ ألف (١) ، ويتفق هذا مع ما ذكره القنصل الإنكليزي في حلب (ديفترين) الذين قدر عدد الإنكشاريين في حلب بحوالي ١٥٠٠٠ ألف (٢) ، أما بودمان فقد قدر عددهم بأقل من ١٠٠٠٠ آلاف ، ويتفق هذا مع ما ذكره المؤرخ يوسف الحلبي في كتابه المرتاد عند حديثه عن خروج إنكشارية حلب للمشاركة في الحرب الروسية العثمانية في العام ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٨م " وابتدأوا يرحلوا رويداً رويداً وقيل أنه وصل لأنطاكية مقدار خمسة آلاف ، ومنها ابتدأوا يتناقصوا وبعد أن قطعوا باياس قيل أنهم بقيوا عدد ٢٥٠٠ وربما أنهم أقل " (٣) .

كما يُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية أن تعداد الإنكشارية في ولاية حلب يتوافق مع ما ذكره يوسف الحلبي وبودمان ، لأنه عند قيام الفرنسيين بالاستيلاء على مصر جرى استدعاء ما بين ٥٠٠٠ و ٧٠٠٠ إنكشارية للمشاركة في قتال الفرنسيين في تلك الحرب (٤) ، فمن المؤكد أنه قد بقي وتختلف عدد من الإنكشارية في حلب عن الالتحاق بتلك الحرب ، لذلك يمكن تقدير عددهم في ولاية حلب بحوالي ١٠٠٠٠ آلاف إنكشاري ، وبالعوموم شكل الإنكشارية عماد القوة العسكرية العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وكان لهم المشاركة الأكبر في جميع الأحداث والصراعات التي كانت ولاية حلب مسرحاً لها في تلك الفترة .

يُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية وسجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب خلال فترة البحث قيام العساكر العثمانيون المتواجدين في الولاية بمختلف أنواعها وتشكيلاتها خاصة الإنكشارية منها بلعب بعض الأدوار السلبية كالاختلال بالأمن والتعدي على الناس والتهرب من أداء بعض الواجبات العسكرية المكلفة بها وقت الحروب ، فيلاحظ من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية أن القوات الإنكشارية في حلب قامت ببعض الأعمال المخلة بالأمن داخل مدينة حلب ، كما يُستنتج من دراسة إحدى الوثائق التي تتحدث عن تعهد كبار القادة الإنكشاريين بعدم القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى

١ - Browne , W, G, *Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798* , p 385.

٢ - توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٩٤ .

٣ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٩٣ .

٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ٣٠ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

حدوث اضطرابات داخل المدينة " المعروض على الوزير الخطير أصفى الرأي والتدبير والى إيالة حلب الشهباء هو أن اختيارية طائفة الإنكشارية الساكنين بحلب المحررة أسماؤهم في الحجة الشرعية لما صدر من بعض أنفار الطائفة المذكورة مداخله لأمر الحكام الكرام وبسببها حصل خلل في نظام البلدة ومضرة لأهاليها وحصل القيل والقال وتضرر العام والخاص رجعوا الآن عما كانوا متمادين عليه ، وتعهدوا أن أحداً منهم بعد اليوم لا يحمل سلاحاً ولا يتعرض لأمر من الأمور المخالفة للشرع والقانون ولا لأمر متعلق بالحكام الكرام ، أو أحد من أتباعهم ، وإذا لزم تأديب أحد من الطائفة المذكورة وطلب الحاكم إحضاره ، فيسعون بأنفسهم ويحضروه ويسلموه ليجري عليه الحكم الشرعي " (١) .

وقد كان عدد كبير من العساكر العثمانية الموجودة في ولاية حلب ، وخاصة الإنكشارية كانت تتخلف عن أداء بعض الواجبات العسكرية المكلفة بها خاصة عند اشتعال الحروب مع الدول الكبرى (٢) ، أو تقوم تلك القوات بالهروب أثناء السفر للمشاركة في تلك الحروب ، فنلاحظ قيام عدد كبير من العساكر العثمانيين بالهروب والفرار أثناء الحرب مع الفرنسيين حين احتلالهم مصر في العام ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م ، مما دفع السلطات العثمانية لإصدار العديد من الأوامر التي نصت على معاقبة الفارين من الخدمة " من مختلف العسكريين المستعدين للسفر والالتحاق بمهماتهم يقوم بعضهم بالفرار دون إذن رسمي ، وكان الواجب يفرض على ترهيب أو تخويف الخائنين من هؤلاء الجنود واتخاذ التأديبات اللازمة بحققهم ، يتوجب على الوزير أو الوالي وضابط الإنكشاريين إعادة العناصر الفارة أثناء الطرق ممن لم يحصلوا على إذن مسبق ، ويترتب عليهم الجزاء بمصادرة أموالهم وأمتعتهم وإلى تقسيمها بين زملائهم من الجنود ، وبهذا يلزم الاستمرار بمراقبتهم وعدم التغاضي عنهم دون كسل أو قهوان " (٣) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٥٩ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٣٠٦ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٩٤ ، ص ١٤٤ ، صورة ١٠٧ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

ب — القوات المرتزقة :

اضطر الولاة والحكام العثمانيون في ولاية حلب ، كغيرها من الولايات في بدايات القرن الثامن عشر للاستعانة بعدد من الفرق والقوات المرتزقة للمساعدة في ضبط الأمن بسبب ضعف القوات النظامية ، وقد تشكلت تلك القوات التي تم الاستعانة بها من عدة مجموعات ذات تسميات مختلفة وهي :

١ — السكبان : وهي كلمة فارسية الأصل تتألف من مقطعين سك وتعني الكلب وبان تعني الحامي ، والسكبان في الأصل هو الشخص الذي يحمل البندقية على ظهره ويقود الكلب ويمشي أمام الأمير أو الكبير حين يسير إلى الصيد ^(١) ، ثم أطلقت هذه الكلمة على العناصر التي عرضت خدماتها القتالية مقابل المال ، وكلمة سكمان التركية هي تحريف لكلمة سكبان ، ولا يعرف المكان الأصلي للسكبان ، لكنهم كانوا خليطاً متعدد الأجناس ، ويعتقد أن السكبان في بلاد الشام كانوا من أصل رومي ، أي في المنطقة الواقعة ما وراء جبال طوروس ونهر الفرات ^(٢) . وكانت بداية ظهور السكبان في النصف الثاني من القرن السادس عشر في بلاد الشام في سنجق نابلس التابع لولاية دمشق ، وتم استخدامهم من قبل الوالي العثماني لإخضاع سكان نابلس ، ثم شاع استخدامهم من قبل الأمراء المحليين في بلاد الشام كالأمير علي باشا جانبلاط ، والأمير فخر الدين المعني الثاني ، وغيرهم من الأمراء الساعين للانفصال عن السلطنة العثمانية ^(٣) .

كان السكبان في ولاية حلب من أكثر العناصر التي أخلت بالأمن داخل ولاية حلب ، فكانوا يتجولون في أرياف الولاية ويعتدون على القرى ، بالسرقة والنهب والقتل ، مثلما حدث مع أحد أعيان أنطاكية الذي أضاف عدداً من السكبان في بيته ، قبل أن يقوموا بقتله وسرقته ، كما ورد ذكره في إحدى الوثائق " بناء على الأخبار الواردة إلينا من فضيلة قاضي أنطاكية بأن أحد سكان المدينة المذكورة قره إبراهيم آغا كان أضاف لديه (٣٢) شخصاً من طائفة السكبان ، لكن ثلاثة منهم أقدموا على قتله وجرح

١- سهيل صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م ، ص ١٣٤ .

٢- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١١٣ .

٣- نوفان رجا الحمود ، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٦٢ .

ثلاثة من خدمه وبناء على جريمة هؤلاء السكبانين الجرمين ، فقد صدر أمر للقيام بما يجب حول هذه الجريمة النكراء ، وقد عقد مجلس الشرع جلسة بحضور ورثة المقتول ولفيف من العلماء والوجهاء ، ثم تم إحضار المقبوض عليهم بسبب القتل من قلعة حلب حيث كانوا رهن السجن ، وقد فر (٢٦) شخصاً من الجرمين المذكورين إلى جهات اللاذقية ، قد صدرت إرادتنا السلطانية على من يلزم بالتحري والقبض على الجرمين (أحياءاً أو أموات) " (١) .

٢ — الدالاتية (٢) : مفردا دالاتي ، وهي مشتقة من الكلمة التركية Deli وتعني الأهوج أو المتهور ، وأطلق هذا الاسم على تلك المجموعة لشجاعتها واندفاعها في القتال ، وكان هؤلاء الدالاتية عبارة عن خليط متعدد الجنسيات كالأتراك والكروات والبوسنيين والصربيين ، وعُرف قائدهم بدلي باشي ، وكانوا في بحث دائم عمن يشتري خدماتهم القتالية مقابل المال (٣) . كان الدالاتية من بين العناصر التي شاع استخدامها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وقد كانت هذه الفرقة شأها شأن بقية القوات المرتزقة من العناصر التي أدخلت بالأمن داخل مدينة حلب ، فيذكر الغزي معارك طاحنة دارت رحاها بين الدالاتية والأشراف في العام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م " وفيها كانت الفتنة قائمة بين الأشراف والدالاتية واستمرت الحرب أربعاً وعشرين ساعة ، ثم هرب الأشراف وهجم الدالاتية على سوق الجمعة ونهبوا البيوت والدكاكين وقيسرية العرب وأحرقوا جملة من بيوتها " (٤) .

٣ — اللاوند (٥) : استخدمت هذه التسمية في الأصل للبحارة ، وذلك تحريفاً لكلمة (ليفانتينو) التي أطلقها البنادقة على البحارة الشرقيين العاملين في أسطولهم ، فأخذ العثمانيون التسمية عن البنادقة وأطلقوا

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٧ ، وثيقة رقم ١٨٥ ، ص ١٢٩ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٧٩هـ - ١٧٦٥م .

٢- الدالاتية : مفردا دلي وهي فرقة عسكرية تشكلت في نهايات القرن الخامس عشر الميلادي في منطقة الروملي ، أصل الكلمة (دليلاً) ، ثم أطلق عليهم (دلي) وتعني الجنون نظراً لتهورهم في القتال ، وقد ألغيت هذه الفرقة في سنة ١٢٤٤هـ/١٨٢٩م . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ١١٥ .

٣- الحمود ، العسكر في بلاد الشام ، ص ٦٢ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٣٠٦ - ٣٠٧ .

٥- اللاوند : اللاوند أو لوند هي تحريف لكلمة لفانيتو الإيطالية التي تعني الشرقي ، وقد أطلقت على ملاح السفينة أو ربانها ، كما أطلقت على فرقة من العساكر الخالية المتعودة على التحمل والمشقة ، والتي كانت موجودة في عهد محمد الفاتح . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ١٩٧ .

على بحارهم الأوائل تسمية اللاوند التي استعاروها من البنادقة ، وعندما بدأ الفساد يتسرب إلى هؤلاء البحارة وبدؤوا بعمليات التمرد تم تسريحهم واستبدلهم بعناصر أخرى ، فأطلقت هذه الكلمة على العناصر المتمردة ، ثم عُرف بها المرتزقة الذين باعوا خدماتهم القتالية مقابل المال ، وقد لجأت العناصر المسرحة إلى المناطق المنعزلة من الدولة ولحقت بهم عناصر أخرى هاربة من الخدمة العسكرية في السلطنة العثمانية ، وأخذت هذه المجموعات تعرض خدماتها القتالية مقابل المال ، وكان معظم اللاوند من الفرسان في القرن الثامن عشر ، واقترون اسمهم بالأكراد الذين انضم الكثير منهم إلى هذه الفئات المرتزقة (١) .

وكانت العناصر المرتزقة من اللاوند من أكثر العناصر المخلة بالأمن داخل ولاية حلب ، فكانت تقوم بنهب القرى والتعدي على الرعية وسرقتهم أثناء تأديتهم لبعض المهام المكلفين بها ، كما ذكرت الوثيقة التالية " ادعي بمجلس الشرع الشريف السيد عبد النبي ابن السيد موسى من طائفة عرب حرب بمواجهة السيد الحاج أحمد ابن الحاج إبراهيم من أهالي مدينة أنطاكية ، وقال في دعواه أن حضرة الوزير أحمد باشا والي حلب سابقاً كان من مدة شهرين ماضيين قبل تاريخه بذيله قد أرسل من طرفه لإحضار هذا المدعي عليه المرقوم ببراكين من طائفة اللاوندات (٢) من أنطاكية إلى هذه البلدة ، وكان لي تحت يد المدعي عليه المرقوم مائتان وأربعون رأساً من الغنم مشتركة بين وبينه ، وفرس حمر اللون مختصة لي بطريق الأمانة ، وإن المدعي عليه المرقوم فر وترك ذلك في محل محفوظ ، فنهب اللاوندات المذكورين الأغنام المرقومة والفرس المذكورة ، وأني الآن أطالب المدعي عليه المرقوم بحصتي من الأغنام والفرس المذكورة " (٣) .

وقد عملت السلطنة العثمانية على الحد من اعتداءات اللوند على الرعية عبر إصدار الأوامر السلطانية التي نصت على القضاء عليهم وتخليص الناس من شرورهم وأفعالهم " أعلمنا مشايخ وهيئة اختيارية (ناحية جبل سمعان) أن الأشقياء اللوندات أخذوا يعتدون على أهالي القرى وأبناء السبيل وينهبون أموالهم ويتلفون مزروعاتهم صدر على أثرها أوامر سامية بهدر دمهم وإبعادهم عن ولاية حلب ، وعلى

١ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١١٥ .

٢ - تعني اللاوند .

٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٤٣٠ ، ص ١٧٧ ، صورة ٩٢ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

الأهلين أن يكونوا متأهبين لمقاتلتهم ومحاربتهم أينما حلوا حسب الأوامر السامية التي صدرت بهذا الخصوص " (١) .

٤ — التفنكجية (٢) : مفردها تفنكجي ، وتعني الجندي المسلح بالتفنك (البندقية) ، ومعظمهم من المشاة ، وقد اشتهروا في بلاد الشام في القرن الثامن عشر ، وكان يقودهم التفنكجي باشي ، ولم يعرف أصلهم أو المنطقة التي جاؤوا منها ، ففي حلب كان يقال أنهم من أصل مغربي (٣) . ولم يختلف التفنكجية عن بقية القوات المرتزقة الموجودة في ولاية حلب ، فقد قاموا كغيرهم بدور سلمي في الإخلال بالأمن في ولاية حلب في مرحلة البحث ، فدخلوا في عدة صراعات مع القوى الأخرى في الولاية ، كما ذكر الطباخ الذي أشار إلى الاقتتال الذي جرى بين التفنكجية والأشراف في العام ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م " في ٢٤ صفر قامت الأشراف على التفنكجية ورفعوهم بأمر الأعيان بعدما صار القتل بين الفريقين " (٤) .

٥ — المغاربة : سموا بهذا الاسم لأنهم جاؤوا من أقطار المغرب العربي (طرابلس ، تونس ، الجزائر ، المغرب الأقصى) ، واختلفت أسباب قدومهم إلى بلاد الشام ، فالبعض جاء لطلب العلم ، وآخرين قدموا كمرشدين لقوافل الحجاج أو القوافل التجارية ، فاستقر البعض منهم في بلاد الشام ، كما جاء البعض منهم عن طريق البحر ، وتم استخدام هؤلاء المغاربة من قبل الولاة والحكام كمشاة في جيوشهم بشكل كبير (٥) ، وقد ورد ذكرهم في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب باعتبارهم طائفة من طوائف الجند في المدينة (٦) ، كما أشار الحلبي إلى استخدام حكام حلب هؤلاء الجنود المغاربة في الصراعات السياسية التي شهدتها الولاية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر (٧) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٨ ، ص ١٤ ، صورة ١٤ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .

٢- الطباخ ، إعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٠ .

٣- الحمود ، العسكر في بلاد الشام ، ص ٦٣ .

٤- الطباخ ، إعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٠ .

٥- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١١٧ .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٣ ، ص ١٨ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٧- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

ثانياً — الأوضاع السياسية في ولاية حلب ما بين (١١٦٤-١١٨٤هـ/١٧٥٠-١٧٧٠م) :

عرفت ولاية حلب ما بين العامين (١١٦٤-١١٨٤هـ/١٧٥٠-١٧٧٠م) فترة من الهدوء والاستقرار النسبي مقارنة بالسنوات اللاحقة التي سادها الاضطراب والفوضى ، بسبب تقاسم السلطات في الولاية ما بين الولاة العثمانيين والأشراف ، فسيطر الولاة على الحياة السياسية في الولاية ، بينما انشغل الأشراف بالجوانب الاقتصادية ، فيما لم يكن للإنكشارية أي دور سياسي أو اقتصادي في الولاية في تلك المرحلة ، فكان الولاة يتعاقبون على الولاية بمشيئة وإرادة السلطنة بعيداً عن تدخلات القوى المحلية من الأشراف والإنكشارية ، فلم تشهد هذه المرحلة طرد أحد الولاة ، أو عدم السماح لبعضهم بالدخول إلى مدينة حلب لتسلم منصبه ، كما حدث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر .

تعاقب خلال تلك الأعوام (١١٦٤-١١٨٤هـ/١٧٥٠-١٧٧٠م) عدد من الولاة كان أولهم سعد الدين باشا العظم (١) ، الذي تم نقله من ولاية طرابلس إلى ولاية حلب في العام ١١٦٤هـ/١٧٥٠م وعرفت حلب في عهده فترة من الغلاء " حتى ثار الناس يوم الجمعة وتعطلت الصلوات والآذان وطلعت النسوة إلى المآذن " (٢) ، قبل أن يتم نقله إلى ولاية صيدا ويخلفه والي صيدا أحمد باشا (٣) العام ١١٦٥هـ/١٧٥١م الذي اشتهر بالظلم والجور ومصادرة أملاك أعيان حلب الذي

١- سعد الدين باشا العظم (١١٣٠-١١٧٥هـ/١٧١٨-١٧٦١م) : هو سعد الدين ابن إسماعيل من أسرة آل العظم ، ولد وترعرع في معرة النعمان . حكم العديد من الأفضية والولايات في السلطنة العثمانية في منتصف القرن الثامن عشر . عُين متسلماً في البداية في حماه عن أخيه أسعد باشا العظم عندما رافق أخوه قافلة الحج الشامي في رحلتها إلى الحجاز ، ثم تسلم حكم ولاية طرابلس ، ثم ولاية صيدا ، ثم ولاية حلب ، وعندما عُزل أخيه أسعد من ولاية دمشق ، أسند إليه حكم مرعش ، ثم أعيد مجدداً إلى حكم ولاية صيدا ، ثم ولاية حدة ، ثم قونية ، ثم الرقة التي توفي فيها بمرض الطاعون الذي كان منتشرًا فيها في العام ١١٧٥هـ / ١٧٦١م . الطباق ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٦٦ - ٢٦٧ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

٣- أحمد باشا (١١١٣-١١٦٦هـ/١٧٠١-١٧٥٢م) : كان الوزير أحمد باشا من كبار الرجال والوزراء الذين عملوا في خدمة السلطان محمود الأول ، وقد ولد في العام ١١١٣هـ/١٧٠١م في بلدة قوجة الواقعة على سواحل البحر الأسود ، دخل في خدمة الوزير بكر باشا الذي كان حاكماً على ولاية حدة وأصبح مساعداً له ، لكنه ما لبث أن عاد إلى الآستانة ودخل في خدمة الصدر الأعظم محمد باشا إلكين ، فعُين أحمد باشا مساعداً له وذلك في العام ١١٥٠هـ/١٧٣٧م ، ثم ما لبث أن عين والياً على ولاية آيدين ، وفي العام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م تمت ترقيته ليصبح صدرًا أعظم ، لكنه عُزل من منصبه بعد مرور اثني عشر شهراً بعد اتهامه بقبول الرشوة ، فتم نفيه إلى جزيرة رودس ، وفي العام

حاولوا التصدي له ، فقام بنفي العديد منهم إلى بيلان ، فقدم كبار أعيان حلب مذكرة إلى السلطات العثمانية في العاصمة استانبول شرحوا فيها معاناتهم من ظلم أحمد باشا وجشعه طالبين عزله ونقله من ولاية حلب ، فأجابت السلطنة العثمانية طلبهم وعزلته عن ولاية حلب (١) .

تعاقب على حكم ولاية حلب بعد عزل أحمد باشا عدد من الولاة كان أولهم عبد الرحمن باشا في العام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م ، والذي توفي قبل أن يكمل ولايته على حلب ، ليخلفه الوالي أحمد باشا الصدر الأعظم الأسبق في العام ١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م الذي توفي أيضاً قبل إكمال ولايته ، ليخلفه الوالي عبد الله باشا (٢) في نفس السنة ، ثم الوالي راغب باشا (٣) في العام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م الذي كان من رجال

١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م أعيد مجدداً إلى الخدمة فتم تعيينه والياً على صيدا ثم الأناضول ، ثم حلب في العام ١١٥٨هـ/ ١٧٤٤م وعُين في عام ١١٦١هـ/ ١٧٤٧م والياً على مصر ، قبل أن يعود مجدداً إلى ولاية حلب ويتولى حكمها في العام ١١٦٦هـ/ ١٧٥٢م ، ويتوفى في مدينة حلب في السنة نفسها . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

١- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٠ .

٢- عبد الله باشا (لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١١٧٤هـ/ لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١٧٦٠م) : هو عبد الله بن حسن باشا الشهير بالفرازي . تولى حكم عدة ولايات في السلطنة العثمانية ، عُين والياً على جزيرة قبرص ، ثم ولاية آيدين ، ثم ولاية مصر العام ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م ، ثم ولاية حلب في العام ١١٦٧هـ/ ١٧٥٣م ، ثم ولاية أورفة ، قبل أن يعود مجدداً إلى ولاية حلب في العام ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م ، ثم يُعين والياً على ولاية ديار بكر ، ليعود مرة ثالثة إلى ولاية حلب في العام ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م ، ويتوفى فيها في العام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م . محمد خليل بن علي المرادي ، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، ٤ أجزاء ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، (د.ت) ، الجزء الثالث ، ص . ص ٨٣ - ٨٤ .

٣- راغب باشا (١١١٠ - ١١٧٦هـ/ ١٦٩٨ - ١٧٦٢م) : كان وزيراً وعالمًا وشاعراً له مؤلف مشهور أطلق عليه سفينة العلوم ، وقد اتقن ثلاث لغات (التركية والعربية والفارسية) . ولد في العام ١١١٠هـ/ ١٦٩٨م في الآستانة ، كان والده من الكتبة العاملين في الدفتر خانة ، فرافق والده في ذلك العمل واكتسب خبرة كبيرة ، ولذلك تم تعيينه في العام ١١٣٥هـ/ ١٧٢٢م ، مساعداً لعلي باشا لتسجيل الأماكن التي تم السيطرة عليها من الدولة الصفوية ، وفي العام ١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م عين دفتردار لولاية بغداد ، وفي العام ١١٤٩هـ/ ١٧٣٦م عين محاسباً للخزينة ، ثم استدعي للآستانة وعين في العام ١١٥٣هـ/ ١٧٤٠م رئيساً للكتاب ، وبعد أن بقي في هذا المنصب لمدة ثلاث سنوات عين والياً على مصر وبقي في هذا المنصب لمدة خمس سنوات ، وفي العام ١١٦٤هـ/ ١٧٥٠م عين والياً على الرقة ثم والياً على حلب في العام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م ، ثم أصبح في العام ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م أميراً لقافلة الحج الشامي والياً على دمشق ، لكنه قبل تسلمه هذا المنصب ووصوله إلى دمشق تم استدعائه إلى الآستانة وعين صدرًا أعظم وبقي في هذا المنصب لمدة ست سنوات . توفي في العام ١١٧٦هـ/ ١٧٦٢م . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٦٨ - ٢٧٠ .

العلم ، ولم تدم ولايته طويلاً بسبب تعيينه صدرًا أعظم ، ليخلفه الوالي أسعد باشا (١) ابن إسماعيل باشا العظم في العام ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م ، ثم الوالي عبيد باشا في العام ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م ، الذي شهدت حلب في عهده موجة شديدة من البرد ، فاستقام الجليد في مدينة حلب من أول كانون الثاني إلى أواخر آذار مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير (٢) ، ثم عُين الوالي محسن باشا زاده والياً على حلب في العام ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م ، وقد عانت حلب في تلك السنة من كساد عظيم ، وتوقف عدد كبير من الأنوال المعدة لنسج الحرير عن العمل (٣) .

خلف الوالي محسن باشا زاده الوالي محمد باشا الجتجي (٤) في العام ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م ، ثم الوالي عبد الله باشا للمرة الثانية في العام ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م ، الذي عرف عهده الثاني موجة من الغلاء ومات العديد من الناس بسبب حدوث مجاعة كبيرة نتيجة قلة المحاصيل ، ليخلفه الوالي مصطفى باشا في نفس السنة ، قبل أن يعود عبد الله باشا في العام ١١٧٤هـ/ ١٧٦٠م لشغل منصب والي ولاية حلب للمرة الثالثة وفي عهده الثالث حدث زلزال كبير في المنطقة أدى إلى تدمير عدد كبير من المدن في بلاد الشام كدمشق وحلب وصيدا وعكا (٥) . توفي عبد الله باشا قبل أن يتم ولايته الثالثة على حلب ليخلفه الوالي

١- أسعد باشا (١١١٧ - ١١٧١هـ / ١٧٠٥ - ١٧٥٧م) : هو الوزير أسعد باشا ابن الوزير إسماعيل باشا العظم . ولد في معرة النعمان في العام ١١١٧هـ/ ١٧٠٥م . عُين متسلماً عن والده في المعرة وحماه ، سجن مع والده حين تم سجن آل العظم ، وعندما تم العفو عنهم أقام عند عمه سليمان في ولاية طرابلس ، تولى ولاية صيد ، قبل أن يصبح والياً على دمشق وأميراً على قافلة الحج الشامي في العام ١١٥٦هـ/ ١٧٤٢م ، فحج أربعة عشر سنة ، ليعزل بعدها من منصبه ، ويولى على ولاية حلب في العام ١١٦٩هـ/ ١٧٥٥م ، ثم عين والياً على ولاية سيواس ، قبل أن يتم قتله في مدينة أنقرة وهو داخل الحمام في سنة ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

٣- المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

٤- محمد باشا الجتجي (لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١١٧٤هـ/ لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١٧٦٠م) : شغل الوالي محمد باشا الجتجي منصب والي ولاية طرابلس في العام ١١٧٠هـ/ ١٧٥٦م ، قبل أن يتولى حكم ولاية حلب عام ١١٧٢هـ/ ١٧٥٨م ، ثم ولي ولاية دمشق وترأس قافلة الحج الشامي ، ثم عين والياً على ديار بكر ، وتوفي في العام ١١٧٠هـ/ ١٧٦٠م . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٢ .

بكر باشا في نفس السنة ، ثم الوالي مصطفى باشا (١) في العام ١١٧٥هـ / ١٧٦١م ، ثم الوالي محمد باشا العظم (٢) في العام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م الذي تصادف حكمه مع هطول أمطار غزيرة على ولاية حلب مما أدى إلى وفرة في المحاصيل ، ليخلفه الوالي محمد باشا في العام ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م ، ثم الوالي أحمد باشا في العام ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م ، الذي عانت حلب في عهده من غلاء شديد ، ليخلفه الوالي علي باشا كور (٣) في العام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م ، ثم الوالي محمد أمين باشا في العام ١١٨١هـ / ١٧٦٧م ، ثم الوالي رجب باشا في العام ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م ، والذي تم عزله من منصبه بسبب إهماله لشؤون الحكم وانشغاله بالجواري الذين اصطحبهم معه إلى حلب ، ليخلفه الوالي أحمد باشا في العام ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م (٤) .

١- مصطفى باشا (لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١١٧٨هـ / لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١٧٦٤م) : تدرج مصطفى باشا في المناصب في السلطنة العثمانية إلى أن أصبح صدرًا أعظم في العام ١١٦٥هـ / ١٧٥١م في عهد السلطان محمود الأول بعد عزله من منصبه ونفيه تم إعادته إلى الخدمة في العام ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م ، فعين والياً على المورة ، ثم أعيد مجدداً إلى شغل منصب الصدر الأعظم ، وبقي في هذا المنصب لمدة تسعة أشهر ، فتم عزله ونفيه إلى جزيرة رودس ، لكنه أعيد مجدداً إلى الخدمة ، وتم تعيينه والياً على مصر في العام ١١٧١هـ / ١٧٥٧م ، ثم والياً على جدة في العام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م ثم والياً على حلب في العام ١١٧٥هـ / ١٧٦١م ، ثم تم ترقيته مجدداً ، فعين صدرا أعظم للمرة الثالثة في العام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م ، لكنه ما لبث أن عزل من منصبه ، وتم نفيه وأعدامه في العام ١١٧٨هـ / ١٧٦٤م . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٧٤ .

٢- محمد باشا العظم (١١٤٣ - ١١٩٧هـ / ١٧٣٠ - ١٧٨٢م) : هو محمد باشا بن مصطفى بن فارس بن إبراهيم وحده لأمه الوزير إسماعيل باشا العظم . ولد في مدينة دمشق في العام ١١٤٣هـ / ١٧٣٠م ، ونشأ فيها وترعرع ، ثم ذهب إلى حلب برفقة خاله الوزير سعد الدين باشا العظم ، ثم رافقه إلى طرابلس عندما عين سعد الدين والياً عليها ، ثم عاد إلى دمشق التي أمضى فيها عدة سنوات ، ليعين بعدها والياً على صيدا ، ثم والياً على حلب في العام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م ، وبعد عزله عن ولاية حلب تم تعيينه والياً على عدة ولايات الرها (أورفه) ، ثم صيدا ، ثم قونية ، ثم دمشق وأعطى إمارة الحج الشامي ، ثم أعيد مجدداً إلى قونية ، ثم دمشق مرة ثانية . توفي في مدينة دمشق في العام ١١٩٧هـ / ١٧٨٢م . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٧٤ - ٢٧٨ .

٣- علي باشا كور (لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١١٨٣هـ / لا يوجد تاريخ دقيق لولادته - ١٧٦٩م) : هو الوزير علي باشا ابن الوزير كور أحمد باشا . عُيِّن والياً على حلب في العام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م ، كان ذا حشمة ووقار وسكينة محباً للعلماء ومكرماً لهم . توفي في العام ١١٨٣هـ / ١٧٦٩م . المرادي ، سلك الدرر ، الجزء الرابع ، ص . ص ٩٧ - ١٢ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٧ .

ثالثاً — الأوضاع السياسية في ولاية حلب ما بين (١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م) :

عاشت ولاية حلب في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر مرحلة من الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية والصراعات العسكرية بين مختلف القوى المتواجدة على الساحة السياسية في الولاية وقد تعاقب خلالها عدد كبير من الولاة الذين دخل البعض منهم في صراعات كبيرة مع القوى المحلية من الأشراف والإنكشارية (١) ، فكان من بين الولاة الذين تولوا ولاية حلب في تلك المرحلة الوالي عبد الرحمن باشا في العام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م ، لكنه ما لبث أن عُزل ، والوالي محمد باشا العظم في سنة ١١٨٥هـ/١٧٧١م ، الذي لم يستطع الدخول إلى مدينة حلب ، إلا بعد قضائه على الأشراف الذين رفضوا السماح له بالدخول إلى المدينة ، بعد أن استعان الوالي محمد باشا العظم بعدد كبير من القوات العسكرية (٢) .

خلف الوالي محمد باشا العظم عدداً من الولاة (حسين باشا داماد ، وعثمان باشا ، ومحمد باشا) ، ثم علي باشا جه طنجلي في العام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م ، الذي عُرف بظلمه ، فتحالف الإنكشارية وزعماء حلب من الأشراف وقاموا بطرده من مدينة حلب بعد الحصول على إذن شرعي من القاضي للسماح لهم بذلك (٣) ، ويحل مكانه الوالي أحمد عزت باشا ، ثم الوالي عزت باشا في العام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م الذي شهدت حلب في عهده موجة برد قاسية أدت إلى تلف الكثير من الأشجار المثمرة (٤) ، ثم مراد باشا والوالي عزت باشا للمرة الثانية ، ثم عبيد باشا في العام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م ، ويوسف باشا ، ومصطفى باشا في العام ١١٩٧هـ/١٧٨٢م ، وعثمان باشا في العام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م ، وكوسا باشا في العام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م ، وعبد الله باشا عظم زاده في العام ١٢١١هـ/١٧٩٦م ، ثم الوالي إبراهيم آغا قطار آغاسي في العام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م (٥) .

١- سيتم تناول الأحداث السياسية والصراعات التي دارت بين مختلف القوى الموجودة على الساحة السياسية في ولاية حلب في تلك المرحلة بشكل تفصيلي لاحقاً .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٧ .

٣- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٧ .

٥- بيركهات ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦٠ .

١- العوامل التي أدت إلى انتشار الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية في ولاية حلب ما بين (١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م) :

تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية المتعلقة بعلاقات السلطنة العثمانية بغيرها من الدول الأوروبية ، والتطورات الخطيرة التي عاشتها السلطنة العثمانية على الساحة الداخلية المتمثلة ببعض الحركات الإصلاحية التي حاول بعض السلاطين والصدور العظام القيام بها وإدخالها على النظم الإدارية والعسكرية للسلطنة العثمانية والمقاومة الشديدة التي لاقتها تلك الحركات من القوى المتضررة منها ، إضافة إلى استمرار تصاعد النفوذ المحلي في الولايات التابعة للسلطنة على حساب تراجع السلطة المركزية ، كما لعبت التطورات الداخلية التي شهدتها ولاية حلب دوراً كبيراً في انتشار الفوضى والصراعات السياسية والاضطرابات الأمنية داخل الولاية ما بين العامين (١١٨٤ - ١٢١٥هـ/١٧٧٠ - ١٨٠٠) كان من أبرزها بروز وتصاعد النفوذ المحلي ، خاصة الإنكشارية على حساب تراجع وضعف السلطة المركزية للسلطنة العثمانية (١) .

أ - العوامل الخارجية والداخلية الخاصة بالسلطنة العثمانية ، والمتمثلة بالظروف السياسية الصعبة التي عاشتها الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

شهدت السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أحداث وتطورات عدة على الصعيدين الداخلي والخارجي والتي كان لها نتائج وانعكاسات خطيرة على الأوضاع السياسية في الولايات التابعة لها ومنها ولاية حلب ، فعرفت السلطنة العثمانية جملة من التوترات في علاقاتها الخارجية مع الدول الأوروبية الطامعة في انتزاع بعض المناطق الخاضعة للسلطنة العثمانية ، فقد اضطر الأتراك إلى خوض حروب طاحنة مع الروس في شبه جزيرة القرم والبلقان (٢) ، كما دخلت السلطنة العثمانية في حرب كبيرة ضد فرنسا لاستعادة مصر في نهايات القرن الثامن عشر عندما تمكن نابليون بونابرت من احتلال

١- Shaw , History of The Ottoman Empire p.p 202-250 .

٢- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ، ص ٤٠٥ - ٤٠٩ .

مصر في العام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م^(١) ، كما عرفت السلطنة في تلك الفترة أيضاً بعض الحركات الإصلاحية التي حاول بعض السلاطين والصدور العظام القيام بها على مؤسسات السلطنة للحد من حالة الضعف والترهل التي تعاني منها ، والتي انعكست سلباً على السلطنة سواء خارجياً في أعين الدول الأوروبية التي ازدادت أطماعها في السيطرة على الأراضي التابعة للسلطنة العثمانية وداخلياً في استمرار تصاعد النفوذ المحلي في الولايات التابعة للسلطنة على حساب تراجع السلطة المركزية .

عرف الربع الثالث من القرن الثامن عشر فترة من الهدوء والسلام في علاقات السلطنة العثمانية مع الدول الأوروبية التي كانت منشغلة فيما بينها في حروب الوراثة النمساوية ، وحرب السنوات السبع (١١٧٠ - ١١٧٧هـ/١٧٥٦ - ١٧٦٣م) ، وتقسيم بولندا بين النمسا وروسيا وبروسيا^(٢) ، مما أتاح الفرصة للعثمانيين لإدخال بعض التحسينات والإصلاحات على الجيش العثماني الذي كان يعاني من ضعف كبير نتيجة الهزائم التي لحقت به ، وقد ترافق ذلك مع حكم السلطان مصطفى الثالث (١١٧١ - ١١٨٨هـ / ١٧٥٧ - ١٧٧٤م) والصدر الأعظم راغب باشا كوجا (١١٧١ - ١١٧٧هـ/ ١٧٥٧ - ١٧٦٣م) الذين انتهجا سياسية إصلاحية خاصة تجاه القوات العسكرية العثمانية ، بالنظر للتهديد الروسي المستمر والمتعاظم^(٣) ، خاصة مع وجود الإمبراطورة كاترين الثانية^(٤) . لكن فريق من الساسة العثمانيين

^١ - كرسدوفر هيروولد ، بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، (د.ن) ، القاهرة ، ١٩٦٧م .

^٢ - مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص ١٦٣ .

^٣ - للتفصيل حول علاقة السلطنة العثمانية مع روسيا القيصرية يرجى العودة إلى أندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، ص . ص ٢٦٣ - ٢٦٧ .

^٤ - كاترين الثانية (١١٤٢ - ١٢١١هـ / ١٧٢٩ - ١٧٩٦م) : ولدت الإمبراطورة كاترين الثانية باسم صوفي أوكست فريدريكا في العام ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م ، وهي ألمانية الأصل كان والدها حاكماً على إحدى المدن في بروسيا ، وقد اختيرت لتكون زوجة للإمبراطور بطرس الثالث كحركة دبلوماسية لتعزيز الصداقة والتعاون بين روسيا وبروسيا ، وإضعاف نفوذ النمسا ، استمر حكمها لمدة ٣٤ سنة بعد نجاحها في التخلص من زوجها الإمبراطور بطرس الثالث ، وتعتبر فترة حكمها من الفترات المميزة التي عرفتها روسيا القيصرية ، بسبب السياسة الإصلاحية التي اتبعتها الإمبراطورة كاترين الثانية على الصعد السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية ، لذلك عُدت كاترين الثانية من أقطاب (الاستبداد المستنير) في أوروبا . للتفصيل يمكن العودة إلى أندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، ص . ص ٢٥٨ - ٢٦٧ .

لم يدركوا حجم الضعف والخلل الذي يعاني منه الجيش العثماني ، فتدخلوا إلى جانب البولونيين عندما طلبوا المساعدة منهم في حربهم مع الروس (١) .

تمكن الروس في بداية الحرب من تحقيق بعض الانتصارات على القوات العثمانية مما شجع الإمبراطورة كاترين الثانية على التفكير في مد نفوذها والتوسع بشكل كبير في البلدان ذات المذهب الأرثوذكسي في جنوب البلقان واليونان ، وفي شبه جزيرة المورة ، وقامت بتشجيع سكان تلك المناطق على التمرد ضد الأتراك بواسطة عملائها المحليين (٢) ، وعندما اشتعلت الاضطرابات داخل تلك المناطق قامت الإمبراطورة كاترين الثانية بإرسال بعض القطع البحرية من أسطول بحر البلطيق إلى مياه البحر المتوسط لدعم الثوار حيث توقف في مدينة ليفورنو (٣) ، قبل أن يتابع تقدمه ، لكنه ما لبث أن تعرض إلى عاصفة هوجاء أجبرت الروس على تغير خططهم ، فتركوا ثوار المورة فريسة سهلة للعثمانيين الذين قاموا بسحق ثورتهم في عام ١١٨٤هـ/ ١٧٧٠م ، لكن الروس تمكنوا من تدمير الأسطول العثماني في تلك السنة ، مما أتاح لهم ذلك التحرك بحرية تامة في بحر إيجه وشرقي المتوسط من سوريا إلى مصر ، وساندوا علي بك الكبير في مصر في ثورته ضد السلطنة العثمانية ما بين العامين (١١٨٥ - ١١٨٦هـ/ ١٧٧١ - ١٧٧٢م) (٤) ، كان لهم اتصالات قوية بظاهر العمر في جنوب بلاد الشام (٥) . لكنهم لم يتمكنوا من تحقيق إنجاز كبير في المنطقة (٦) .

١- كانت الأسباب التي دفعت العثمانيين للتدخل ومناصرة البولنديين ضد الروس خوفهم وخشيتهم من سياسية الإمبراطورة كاترين الثانية تجاه القرم ، فتم توجيه إنذار إلى روسيا طلب فيه الأتراك من الروس الانسحاب من بولندا في تشرين الأول في العام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م ، فرفض الروس المستعدون جيداً لهذه الحرب الإنذار العثماني على خلاف الأتراك وقاموا بشن هجوم كبير على الممتلكات العثمانية من جبهات عدة ، وتمكنوا في أواخر العام ١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م من الاستيلاء على حصن هوتين ومولدافيا ، وفي العام التالي سيطروا على فالاشيا وبوجاك ، وعرضوا الصلح على العثمانيين الذين قابلو العرض الروسي بالرفض . مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ، ص ٤٠٨ - ٤٠٩ .

٢- مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص ١٦٦٤ .

٣- ليفورنو : مدينة إيطالية ، تقع على ساحل البحر ، وهي عاصمة إقليم توسكانا .

٤- إسماعيل ، السياسات الدولية في الشرق العربي ، الجزء الأول ، ص . ص ٣٠ - ٣٢ .

٥- للتفصيل حول علاقات روسيا بمنطقة المشرق العربي في الفترة العثمانية يرجى العودة إلى قاسمية ، روسيا القيصرية والمشرق العربي ، ص . ص ٤٠ - ٧٧ .

٦- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٤٠٩ .

كانت النجاحات التي حققتها القوات البرية الروسية في معاركها ضد القوات العثمانية في شبه جزيرة القرم أكثر جدوى وفعالية ونتائج مبهرة من الهجوم البحري الذي شنّه الأسطول الروسي ، مستغلة الخلافات والصراعات بين الأمراء المحليين في القرم ، فنجحت تلك القوى في احتلال القرم وفلاشيا ومناطق أخرى ، وعندما عرض الروس الصلح على العثمانيين بعد تلك الانتصارات رد الأتراك برفض ذلك الصلح ، فاستؤنفت الحرب بين الطرفين ، مما مكن الروس من عبور الدانوب والتوغل في بلغاريا ، وفي تلك الأثناء تولى السلطان عبد الحميد الأول أمور السلطة في الدولة العثمانية في العام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م ، وأصر على الاحتفاظ بالقرم ، فردت الإمبراطورة كاترين الثانية بشن هجوم كبير على بلغاريا ملحقة هزيمة ساحقة بالقوات العثمانية أجبرت من خلالها السلطان عبد الحميد الأول على توقيع الصلح في ١٣ جمادى الأولى ١١٨٨هـ / ٢١ تموز عام ١٧٧٤م (١) ، والموافقة على شروط معاهدة كوتشوك (قینارجہ) (٢) .

عادت الحرب مجدداً بين الروس والعثمانيين في كانون الثاني عام ١١٩١هـ / ١٧٧٧م ، بسبب تدخل كاترين الثانية في القرم وعزلها لحاكمها وتعيين آخر موالي لها ، فبدأت المشاحنات بين الروس والعثمانيين ، قبل أن تدفع روسيا بقواتها وتسيطر على القرم في العام ١١٩٣هـ / ١٧٧٩م ، مما دفع بالسلطان العثماني إلى توقيع معاهدة آينالى كاواك التي تنازلت فيها السلطنة العثمانية لروسيا عن القرم (٣) . أما بالنسبة لكاترين الثانية فإن هذا النصر لم يكن سوى نصر مبدئي تم تعزيزه باحتلال جورجيا في اتجاه تحقيق هدف أكبر متمثل في تشكيل دولة أرثوذكسية يرأسها عاهل روسي تشمل جميع البلقان باستثناء الجزء الغربي منه الذي يجب تسليمه للنمسا (٤) .

١- أندرسون ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، ص . ص ٢٦٩ - ٢٧٢ .

٢- للإطلاع على بنود المعاهدة بشكل تفصيلي يرجى العودة إلى فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص . ص ٣٤٢ - ٣٥٨ .

٣- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص ١٠ .

٤- نص الاتفاق على أن تحصل البندقية على كريت والمورة وقبرص ، فيما تحصل فرنسا على مزايا ونفوذ أكبر في سوريا ومصر ، لكن هذا المشروع الروسي التقسيمي للسلطنة العثمانية لاقى معارضة كبيرة من جانب إنكلترا وبروسيا اللتين أخذتا في دعم وتشجيع الدولة العثمانية . للإطلاع على بنود الاتفاق السري بين روسيا والنمسا يرجى العودة إلى فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٣٦٠ .

قامت السلطنة العثمانية بتوجيه إنذار إلى روسيا يدعوها إلى الجلاء عن جورجيا ، فردت روسيا على الإنذار العثماني بإعلان الحرب على الأتراك في العام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م ، وسرعان ما انضمت النمسا إلى جانب روسيا ضد السلطنة العثمانية التي خرجت من هذه الحرب دون خسائر كبيرة ، نظراً لاضطرار النمسا للخروج من تلك الحرب بسبب قيام الثورة الفرنسية ، ثم ما لبث أن عقد الصلح بين السلطنة العثمانية وروسيا في العام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م ، والذي كرس البنود المتفق عليها في معاهدة كوتشوك (قینارجہ) ^(١) ، لتدخل العلاقات الروسية العثمانية في مرحلة من السلام والهدوء استمرت عقود عدة ، وبموجب المعاهدة التي عقدت بين الطرفين (معاهدة ياسي محرم ١٢٠٧هـ/كانون الثاني عام ١٧٩٢م) ، اعترفت السلطنة العثمانية بضم القرم وجورجيا لروسيا ، وأصبح نهر الدنيستير خط الحدود الجديد الفاصل بين الإمبراطوريتين ، ليسود السلام بين الطرفين بسبب انشغال الروس بالأحداث الخطيرة التي عصفت بالقارة الأوروبية في أعقاب الثورة الفرنسية في العام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م ، وما أعقبها من تطورات خطيرة انشغلت بها غالبية الدول الأوروبية .

لم تسلم السلطنة العثمانية من الآثار التي نتجت عن قيام الثورة الفرنسية ، فاضطرت إلى الدخول في حرب كبيرة ضد فرنسا التي أرسلت حملة كبيرة لاحتلال مصر في العام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، بقيادة نابليون بونابرت الذي لم يكتف بالسيطرة على مصر ، بل تطلع أيضاً للسيطرة على بلاد الشام التي زحف إليها ، لكنه اضطر إلى التراجع بعد الهزيمة التي مني بها أمام أسوار عكا ، وعوض تلك الهزيمة بإلحاقه خسارة فادحة بالقوات العثمانية التي نزلت في ميناء أبي قير ، قبل أن يغادر نابليون مصر بشكل سري عائداً إلى فرنسا ، ويتولى الجنرال كليبر قيادة القوات الفرنسية ، والذي دخل في مفاوضات مع الأتراك والإنكليز للجلاء عن مصر ، لكنه ما لبث أن اغتيل ، فخلفه الجنرال مينو الذي عقد الصلح مع الأتراك فتم جلاء القوات الفرنسية عن مصر في العام ١٢١٦هـ/١٨٠١م ^(٢) .

كما عرفت السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعض المحاولات الإصلاحية التي تعتبر امتداداً للمحاولات التي شهدتها النصف الأول من ذلك القرن ، لكن الذي ميز الحركات الإصلاحية

^١ - مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص ١٦٨ .

^٢ - عمر عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢م ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د. ت) ، ص . ص ٢٢١ - ٢٤٢ .

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عن النصف الأول منه تزعم السلاطين العثمانيين لتلك الحركات الإصلاحية ، فكانت أولى تلك المحاولات الإصلاحية قد بدأت في أعقاب توقيع معاهدة كوتشوك (قينارجة) عندما أدرك السلطان عبد الحميد الأول حاجة السلطنة العثمانية لإدخال سلسلة من الإصلاحات على مؤسساتها قاطبة وخاصة الجيش والأسطول في أعقاب الهزائم المتتالية التي تلقتها القوات العثمانية على أيدي الروس ، فتولى تنفيذ تلك الإصلاحات البارون دوتون ، وهو نبيل مجري كان قد عمل في الجيش الفرنسي قبل أن ينتقل إلى الدولة العثمانية في العام ١١٦٩هـ/١٧٥٥م ، برفقة أحد الخبراء الفرنسيين (فيرجان) ^(١) .

بدأ البارون دوتون مهامه المكلف بها بمساعدة بعض الخبراء الفرنسيين ، فتميزت المدفعية الجديدة بأنها سريعة الطلقات وتستخدم عدداً أقل من الجنود ، إلا أنهم أكثر تدريباً وتنظيماً ومزودين بمدافع قُدمت من فرنسا قسماً منها ^(٢) ، قبل أن ينشئ ورشة جديدة لسباكة المدافع ، كما أعاد الحياة إلى مدرسة المهندسين القديمة التي كان قد تم تأسيسها من قبل بونفال باشا ^(٣) ، وتم تحديث البحرية العثمانية بفضل وجود حسن باشا الجزائري الذي قام ببناء سفن جديدة بعد أن دُمر عدد كبير من سفن الأسطول العثماني في الحرب الأخيرة مع الروس مستعيناً بفنيين وخبراء أجانب خاصة الفرنسيين ، وبذل جهوداً كبيرة لتجديد وتدريب رجال الأسطول العثماني ، كما أنشأ مدرسة لمهندسي البحرية العثمانية ، وامتد التحديث ليشمل القوات الإنكشارية والسباهية دون إدخال تغيرات كبيرة عليها تجنباً لإثارتها ضد الدولة ، وتم ذلك كله في

^١ - عمل البارون دوتون على إنشاء مدفعية وبحرية جديدة بمساعدة الخبير الفرنسي (فيرجان) الذين كانا قد عهد إليهما ببعض المهمات لجمع المعلومات في الإمبراطورية العثمانية في القرم ، فراقب البارون دوتون مجريات الحرب العثمانية الروسية ما بين العامين (١١٨٢ - ١١٨٨هـ/١٧٦٨ - ١٧٧٤م) ، واستخلص بعض الاستنتاجات من تلك الحرب ، وعرض مقترحاته على السلطان عبد الحميد الأول الذي أعجب بها وعهد إليه إنشاء قوة مدفعية جديدة . مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص ٨ .

^٢ - مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص . ص ١٧٢ - ١٧٣ .

^٣ - بونفال باشا (١٠٨٦ - ١١٦١هـ/١٦٧٥ - ١٧٤٧م) : هو نبيل فرنسي يدعى كلود الكسندر الكونت دي بونفال ، استقدمه السلطان محمود الأول ليكون مستشاراً له في الشؤون العسكرية ، ونظراً لعدم تقبل العثمانيون في تلك الفترة أن يكون بين الرجال الذي يستخدمونهم غير مسلمين اضطر بونفال إلى إعلان إسلامه وأصبح اسمه أحمد ، وقام بإدخال بعض الإصلاحات على القوات العسكرية العثمانية . للتفصيل يرجى العودة إلى مصطفى ، أصول التاريخ العثماني ، ص . ص ١٦١ - ١٦٢ .

عهد وزارة خليل حميد ، فشهد عهد السلطان عبد الحميد الأول إنشاء جيش جيد إلى حد ما مؤسس على النمط الغربي ، ليتابع خليفته السلطان سليم الثالث المشروع الذي بدأه السلطان عبد الحميد الأول (١) .

كذلك عمل السلطان عبد الحميد الأول بمشاركة وزيره خليل حميد على تطوير الاقتصاد وتحسينه ، فشجع الصناعات والحرف المحلية خصوصاً حرفة النسيج التي كانت تتعرض لمنافسة المنتجات الأوروبية لها ، كما اهتم بالأمور العلمية فشجع طباعة ونشر الكتب ، لكن هذه الإصلاحات ما لبثت أن توقفت بسبب المعارضة الكبيرة من جانب المحافظين من العلماء والقادة العسكريين وأصحاب المصالح والنفوذ الذين تضرروا من تلك الأعمال الإصلاحية ، فنجحوا في إقناع السلطان عبد الحميد الثاني في إبعاد الوزير خليل حميد في العام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م ، بحجة أنه يتعاون لخلعه من العرش لمصلحة ابن أخيه سليم ، فتم إعدام خليل حميد وجرى ترحيل الخبراء والفنيين الأجانب ، وتوقفت الإصلاحات إلى أن استلم العرش السلطان سليم الثالث الذي حاول متابعة أعمال السلطان عبد الحميد الأول في تحديث الجيش والأسطول (٢) ، فقام بإرسال السفراء الأتراك إلى العواصم الأوروبية الكبرى كباريس ولندن وبرلين وفيينا ، وأدخل بعض الإصلاحات على بعض أجهزة الدولة المدنية والإدارية (٣) ، لكن محاولته الإصلاحية باءت بالفشل ، وأدت إلى خلعه عن العرش في العام ١٢٢٢هـ / ١٨٠٧م ، وتنصيب مصطفى الرابع على عرش السلطنة العثمانية على أيدي المعارضين لتلك الإصلاحات من الإنكشارية وغيرهم من المتضررين من حركته الإصلاحية (٤) .

انعكس التخطط الذي عاشته السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بين كبار القادة العثمانيين على ساحتها الداخلية بسبب الصراعات التي دارت فيما بينهم بين مؤيد ومعارض لإدخال إصلاحات على مؤسسات الدولة العثمانية ، وعلى ساحتها الخارجية في الحروب الكبيرة التي خاضتها السلطنة العثمانية ضد الدولة الأوروبية ، على واقع السلطة المركزية في الولايات ، كازدياد وتعمق النفوذ المحلي في الولايات بشكل أكبر عما كان عليه في النصف الأول من القرن الثامن عشر ، فازدادت حركات التمرد والعصيان في الولايات التابعة للدولة العثمانية كتمرد علي باشا الجانيانوي في اليونان الشمالية وفي

١- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص . ص ١٢ - ١٣ .

٢ - Shaw , History of The Ottoman Empire and Modern Turkey, p.p 261 – 263 .

٣ - Ibid , p.p 264 – 265 .

٤ - فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص . ص ٣٩٢ - ٣٩٣ .

ألبانيا (١) ، وتمرد عثمان باشا بازوان أوغلو في بلغاريا والذي مد سلطته ونفوذه إلى صربيا وفالاشيا (٢) ، وتمرد علي بك الكبير في مصر الذي أرسل حملة كبيرة للاستيلاء على بلاد الشام بقيادة محمد أبو الذهب بالتحالف مع ظاهر العمر المسيطر على بعض المناطق في فلسطين (٣) .

في الوقت نفسه كان هناك قوى أخرى في الولايات التابعة للسلطنة العثمانية لم ترفع عصا الطاعة في وجه السلطنة ، وحافظت على علاقتها معها ، لكنها تمتعت بنفوذ كبير وصل إلى مرحلة أشبه ما تكون بالحكم الذاتي ، كأسرة آل العظم في بلاد الشام التي بقي أفرادها بالرغم من النكبات التي كانوا يتعرضون لها يحكمون بعض الولايات الشامية بشكل متقطع حتى العام ١٢٢٠هـ/١٨٠٥م ، وكان عبد الله العظم والي دمشق آخر والي من هذه الأسرة (٤) ، وحكام العراق من المماليك خاصة سليمان باشا الذي تمكن من الانتصار على الفرس الذين حاولوا غزو جنوب العراق (٥) ، وأحمد الجزائر الذي خلف ظاهر العمر في السيطرة على بعض المناطق في سوريا الجنوبية وفلسطين ولبنان (٦) ، وحكام مصر بين العامين (١١٩٣ - ١٢١٣هـ / ١٧٧٩ - ١٧٩٨م) مثل مراد بك وإبراهيم بك اللذان انفردا في حكم مصر بموافقة الدولة العثمانية بعد فشلها في استعادة حكمها المباشر على مصر (٧) ، وكذلك الأمر في ولايات الشمال الإفريقي التي تمتع حكامها بنوع من الاستقلالية في إدارة شؤونهم ، وتجنبوا قطع الصلات مع العاصمة العثمانية ، وينطبق الأمر ذاته على الولايات العثمانية الأوروبية التي بدأت تتنامى فيها الحركات الاستقلالية بدوافع قومية (٨) .

١- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص ٧ .

٢- فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٣٧٢ .

٣- للتفصيل حول حملة علي بك على بلاد الشام يرجى العودة إلى :

- Abdul Karim Rafeq , **The Province of Damascus 1723 _ 1783** , Beirut Khayats .1966 , p.p 250 - 282 .

٤- بريك الدمشقي ، تاريخ الشام ١٧٢٠-١٧٨٢م .

٥- لونكريك ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ص ٢٨٧ .

٦- للتفصيل حول أحمد باشا الجزائر يرجى العودة إلى أحمد حيدر الشهابي ، قصة أحمد باشا الجزائر ، تحقيق وإعداد عبد العزيز جمال الدين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .

٧- عمر ، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢م ، ص ١٥١ .

٨- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص ٧ .

ب — العوامل الداخلية الخاصة بولاية حلب ، والمتمثلة ببروز وتصادد نفوذ الإنكشارية وتنافسهم مع الأشراف للسيطرة على مقدرات الولاية :

شكل الأشراف القوة المحلية الأكثر بروزاً على مسرح الحياة السياسية والاقتصادية في مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حتى سبعينيات ذلك القرن (١) ، رغم تصادم وتصارع العائلات الكبيرة فيما بينها كآل الكواكي والجابري والقدسي (٢) ، بسبب بروز شخصية قوية من بين الأشراف استطاعت فرض نفوذها بشكل كبير ممثلة بنقيب الأشراف محمد أفندي طه زاده (٣) ، والذي استمر في شغل هذا المنصب في الولاية مدة طويلة من الزمن (٤) ، فاكسب شهرة كبيرة وذاع صيته بين كبار رجالات الدولة العثمانية وأصبح ، كما وصفه الغزي " نافذ الكلمة مسموع الأمر رئيساً بين أقرانه " (٥) ، في الوقت نفسه كانت الإنكشارية تعيش سلسلة من النكبات بعد أن تم قتل عدد كبير منهم على أيدي الولاة العثمانيين ، كما ذكر الغزي " وفي أوائل سنة ١١٥٨ قتل الباشا (٦) من اليكجيرية (٧) مقتلة عظيمة بسبب ظلمهم وفسقهم وفي جمادى الآخرة سنة ١١٦٠ ولي حلب حسين باشا وفيها جاء كوزير وقتل جمعاً كثيراً من اليكجيرية " (٨) .

١- رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص . ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

٢- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٥٧١ .

٣- يعدّ محمد أفندي طه زاده من الشخصيات القوية التي عرفت ولاية حلب في القرن الثامن عشر . كان شخصاً قوياً ومعروفاً بين عامة وخاصة أهل حلب ، وقد استطاع بنفوذه المالي وسطوته إخضاع جميع الموظفين العثمانيين في ولاية حلب لسيطرته ، بما فيهم الولاة الذين لم يتجرؤوا على الخروج عن سلطته خوفاً من قيامه بنفيهم خارج مدينة حلب إن لم يخضعوا لسيطرته فكان الأمر الناهي في ولاية حلب طيلة عشرين عاماً . بيركهارت ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦٠ .

٤- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٥ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٥ .

٦- كان الوالي الذي قام بقتل عدد كبير من الإنكشارية في هذه السنة أحمد باشا ، وكان السبب في ذلك قيامهم ببعض الأعمال المخلة بالأمن داخل مدينة حلب . الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٨ .

٧- تعني الإنكشارية .

٨- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٨ - ٢٩٩ .

لكن هذا الحال تبدل فشهدت سبعينيات القرن الثامن عشر بداية بروز الإنكشاريون على مسرح الحياة السياسية في ولاية حلب بشكل كبير ، وقد اختلف المؤرخون والباحثون في تفسير أسباب بروز الإنكشاريين في تلك الفترة ، فالبعض منهم كالغزي عزا ذلك إلى بداية الصراع ما بين الأشراف والإنكشاريين ، فيما طرح الرحالة بيركهات تفسير وتاريخ آخر حدد فيه أسباب بروز الإنكشاريين كقوة فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وربط ظهورهم كقوة كبيرة على الساحة بتحالفهم مع إبراهيم آغا قطار آغاسي الجامع لمنصبي المتسلم واخصل في الولاية ، مع أحد قادة الإنكشاريين الكبار الذي يدعى أحمد آغا حمصة ، وكان الهدف من هذا التحالف الوقوف ضد والي حلب كوسا مصطفى باشا في العام ١٢٠٣هـ / ١٧٨٨ (١) .

يوافق الغزي الرأي الأول السابق الذكر لبروز الإنكشارية على مسرح الحياة السياسية ، والصراع الذي دار بينهم وبين الأشراف في العام ١١٨٤هـ / ١٧٧٠م ، لكن الطباخ يذكر أن الصراع الذي وقع في تلك السنة كان بين الأشراف والولاء العثمانيين ورجاهم ، ولم يكن بين الأشراف والإنكشارية " وفيه قام الأشراف وقوموا أهالي البلد في مجيء محمد باشا ابن العظم وما أدخلوه البلد ، وفي جمادى الثانية جاءت الأخبار بأن عبد الرحمن باشا والي بيلان صار له منصب حلب ، فقامت الأشراف وجميع أهالي البلد معهم وأعطوا جواباً في عدم دخوله إلى حلب ، وكلهم مسلحون ليلاً فهاراً ، ودخل بعد الصلح مع أهالي البلد في ١٦ جمادى الثانية من هذه السنة ، وفي ١٨ رجب ليلة الأربعاء قام الأشراف على الباشا وحاصروه وصار بينهم الضرب بالرصاص وصار القتل من الطرفين " (٢) ، وإذا عدنا إلى التفسير الذي طرحه بيركهات حول أسباب بروز الإنكشارية بتحالفهم مع إبراهيم آغا قطار آغاسي ، وأحمد آغا حمصة ، فإن المتتبع لأحداث في مدينة حلب يلاحظ أن قوة الإنكشاريين بدأت بالبروز قبل ذلك التحالف .

ومن خلال ما سبق ذكره فإن تضافر مجموعة من العوامل الداخلية في ولاية حلب مع بعض العوامل الخارجية في السلطنة العثمانية المتمثلة بالحروب التي خاضتها السلطنة في تلك الفترة ضد الروس ، فضلاً عن بعض الحوادث التي شهدتها العاصمة العثمانية المتمثلة في نجاح الإنكشارية في التصدي لجميع المحاولات

١- بيركهات ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص . ص ٣٦٠ - ٣٦١ .

٢- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨١ .

المهادفة إلى إدخال بعض الإصلاحات العسكرية عليها ^(١) ، قد ساهمت في بروز قوة الإنكشارية على مسرح الحياة السياسية في ولاية حلب بشكل كبير لدرجة أصبحوا من خلالها لاعباً سياسياً في جميع الأحداث السياسية التي شهدتها الولاية في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ، وأخذت سلطة الدولة بالتراجع والضعف بسبب السياسات الخاطئة التي انتهجها الولاة العثمانيون الممثلين الشرعيين لسلطة الدولة في ابتزاز السكان وفرض الغرامات عليهم بقصد جمع الأموال ، والتي أدت بدورها إلى نشوب حركات التمرد والعصيان ضد هؤلاء الولاة ^(٢) .

سمحت هذه الأحداث للقادة الإنكشاريين باستغلال الوضع لصالحهم ، خاصة أنهم كانوا يمتلكون القوة العسكرية القادرة للوقوف في وجه الولاة الممثلين الشرعيين للسلطنة العثمانية ، فأضحى الإنكشاريون القوة الرئيسية التي قادت تلك التحركات التي شهدتها ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ^(٣) . ولم يكن الأشراف بمنأى عن المشاركة في تلك التحركات ، بل انضموا إلى جانب الضباط الإنكشاريين في محاربة الولاة العثمانيين وطردهم خارج مدينة حلب ، وبدعم الأشراف ازدادت قوة الإنكشاريين وسطوتهم داخل الولاية ، وما يؤكد سيطرة الإنكشارية على ولاية حلب بعد طردهم عثمان باشا من حلب ما ذكره الحلبي " وبعد محاربتهم عثمان باشا في الخارج وطرده ، كما مر معنا صار لهم عزم كلي ، وصارت البلدة في أيدهم لأن أوجه القوم منهم صاروا أغوات ولهم أرض وأتباع " ^(٤) .

ومما ساهم في ازدياد نفوذ الإنكشارية في حلب مشاركتهم في الحربين اللتين خاضتهما السلطنة العثمانية ضد روسيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فعلى الرغم من الهزائم التي مني بها العثمانيون في الحربين وتوقيعهم معاهدتي كوجك كينارجيه وياسي اللتين كانتا لصالح الروس ^(٥) ، فإن العثمانيين تمكنوا من تحقيق بعض الانتصارات في الحرب الثانية ، وظفروا ببعض الأسرى الروس ، وعادوا بهم إلى ولاية حلب ، وهذا ما رفع من مكانتهم داخل الولاية في نظر الرعية ، لكن بقي العامل الأكثر

^١ - مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الثاني ، ص ١٢ .

^٢ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٦ .

^٣ - بيركهات ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦١ .

^٤ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٩١ .

^٥ - مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٤٠٩ .

أهمية في ازدياد نفوذ الإنكشارية في جميع أنحاء السلطنة بشكل عام ، وليس في ولاية حلب فقط نجحهم في التصدي والصمود لجميع المحاولات الإصلاحية التي حاول السلطان سليم الثالث القيام بها على الصعيد العسكري بعد الهزائم المتتالية التي لحقت بالقوات العثمانية . ومما لاشك فيه أن ما حدث في العاصمة العثمانية من ازدياد نفوذ الإنكشارية بعد وقوفهم في وجه السلطان سليم الثالث ومحاولته الإصلاحية انعكس على أوضاع الإنكشارية في الولايات ، ومنها ولاية حلب ، فازدادت قوتهم وسطوتهم (١) .

حاول الإنكشاريون في ولاية حلب بعد أن اثبتوا حضورهم الفعال على مسرح الحياة السياسية في الولاية ، السيطرة على الحياة الاقتصادية ، التي لم يكن لهم أي دور أو مشاركة واضحة فيها من قبل في ظل سيطرة الأشراف على ميادين النشاط الاقتصادي ، ومن هنا بدأ يظهر الصراع بين الطرفين بشكل واضح ، ويرجح أن السبب الاقتصادي كان الدافع الرئيسي لذلك الصراع ، وإن توافرت بعض الأسباب الاجتماعية المحفزة لإشعاله ، لأن معظم الإنكشاريين المحليين في مدينة حلب من المهاجرين القبليين والقرويين القادمين إليها الذين اعتبروا دخلاء على التركيب الاجتماعي للمدينة ، واتخذت الغالبية العظمى منهم من الضواحي الشرقية للمدينة موطناً لها ، وانتمى معظمهم إلى الطوائف الحرفية المكلفة بإمداد مدينة حلب بالبغالين والقصابين والدباغين ، أي الطوائف الحرفية الأدنى مكانة ، فيما كان الأشراف مستقرين منذ فترات طويلة في الأحياء الواقعة داخل سور المدينة ، وكان معظمهم ينتمون ويعملون في الطوائف الحرفية المتعلقة بإنتاج النسيج ، لكن على الرغم من تلك العوامل الاجتماعية فقد بقي العامل الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للصراع والتناحر بين الطرفين (٢) .

كانت أولى الميادين الاقتصادية التي أراد الإنكشاريون أن يظهرُوا مشاركتهم فيها هي تجارة الحبوب والمواد الغذائية ، والتي كان يحتكرها الأشراف ويجنون من خلالها مكاسب مالية كبيرة (٣) ، خاصة في سنوات القحط التي شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار الحبوب والمواد الغذائية ، وهذا ما أغرى القادة الإنكشاريين للدخول إلى هذا الميدان ، وقد كانت أولى محاولات الإنكشارية للدخول والمشاركة في تجارة الحبوب والمواد الغذائية في العام ١١٩٩ هـ / ١٧٨٤ م ، لأن تلك السنة شهدت قحطاً كبيراً وقلة في

١ - فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص ٣٤٢

٢ - ماسترز ، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب ، ص . ص ١٥٦ - ١٥٧ .

المحاصيل وقيام التجار باحتكار العديد من المواد الغذائية ، فاستغل أحد قادة الإنكشارية ، ويدعى علي آغا ذلك للتدخل والسيطرة على هذه التجارة ، بعدما طلب منه الأعيان التدخل لجلب الغلال ، كما ذكر الحلبي " حصل القحط لأن هذه السنة طلعت للوجه وصاروا يتخاطفوا الخبز والطحين وصار ضوضاء عظيمة وأرادوا رجم الحكمة لولا ترجعهم الطبط (١) ، فاجتمعوا الأعيان ، وأحضروا علي آغا ، وترجوه أن يدارك الأمر ويتلقى الجلب ويتولى أمر المغل (٢) ، فصار يرسل أتباعه وأتباع التفكجي باشي أحمد آغا إلى البرية وإلى الطواحين يلاقوا المغل ويتزله إلى الخان ويوزعوه على المدارات والطحين على الفران " (٣) .

كما شهدت في العام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م قحطاً كبيراً وقلة في المحاصيل ، فبدأ كبار الأشراف والإنكشارية في استغلال ذلك لكسب المزيد من الأموال عن طريق جلب المحاصيل واحتكارها من الأرياف وبيعها في مدينة حلب بأسعار مرتفعة ، مما أدى إلى ظهور موجة من الغلاء في أسعار الخبز والطحين في الوقت الذي اكتفى فيه الوالي العثماني الجديد عثمان باشا بالوقوف موقف المتفرج على ما يحدث دون القيام بأي عمل يردع المحتكرين من الأشراف والإنكشارية ، كما أشار الحلبي " وقبل قدومه كانت قد تحلت أثمان القمح لسبب ظهور الغلا في بر الشام وأورفه والناس منتظرين قدوم الوزير ربما في قدومه يحصل تدبير ما يخرجه القمح من أهراء من خزنه سراً وجهرًا ، فلم يتعرض لمثل هذه الأشياء ، ولما رآه أنه لم يتعرض لذلك ولم يبدو منه شيئاً ، فالمقتدرين من الينكشارية (٤) والأشراف صاروا يخرجوا إلى خارج البلد ، ويشترى المغل من الواردين بثمانية قروش ، ويحضروا للبلد يبيعوها حسب هواهم " (٥) .

وفي العام التالي ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م اشتد الجفاف والقحط بصورة أكبر واشتد معه التنافس بين الإنكشارية والأشراف لشراء المواد الغذائية واحتكارها وبيعها بأسعار مرتفعة ، إلا أن الغلبة كانت للإنكشاريين الذين سيطروا في تلك السنة على عمليات شراء وبيع المواد الغذائية والحبوب مبعة

١- تعني العساكر أو الرجال المسؤولين عن الأمن .

٢- تعني الغلال من الحبوب .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٦٨ .

٤- تعني الإنكشارية .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٧ .

الأشراف عن هذه التجارة ، كما ذكر الحلبي " ولما دخل رمضان الواقع في نيسان وصل خبر قفل (١) بغداد أن وصوله قريب ، فطلع من الينكجارية جملة أنفار وأخذوا من العرب الرز الذي معهم الجمل بمائة غرش وبعضهم بأقل لأن معهم مقدار ثلاثمائة جمل رز ، وأخذوا معهم التمر الجمل بستين غرشاً والاثنين من غير قبان ، ولما حضروا إلى البلد أخفوا الرز عندهم وصاروا يبيعونه خفية وجهراً الرطل بغرشين والتمر الرطل بغرش حتى صار ربهم الواحد اثنين ولا من يقدر يتكلم في حقهم شيء ، لأنهم مسئولين باقتدارهم على البلد وعلى حكامها " (٢) .

حقق الإنكشاريون هدفهم في فرض نفوذهم على المسرح السياسي في حلب ، ودخلوا إلى الميدان الاقتصادي وسيطروا بشكل مطلق على تجارة الحبوب والمواد الغذائية ، ثم أخذوا بالعمل على فرض نفوذهم على ميدان اقتصادي آخر ، وهو ميدان الصناعات والحرف في مدينة حلب ، بعد أن كانت السيطرة على هذا الميدان للأشراف ، أي قبل سبعينيات القرن الثامن عشر ، وقبل طرد الوالي عثمان باشا ، والوالي عبدي باشا كان الأشراف أصحاب السيطرة والنفوذ الأكبر على الطوائف الحرفية بالمقارنة مع نفوذ الإنكشاريين على الطوائف الحرفية ، وخير دليل على ما أصبح عليه الإنكشارية من نفوذ وسطوة على الطوائف الحرفية سيطرتهم على طائفة القصابين التي اعتبرها الغزي من الطوائف التي سيطر عليها الإنكشاريون سيطرة مطلقة (٣) ، فقبل العام ١١٨٥هـ / ١٧٧٠م كانت هذه الطائفة تحت زعامة شيخين من الأشراف أحدهما السيد أحمد بن السيد أحمد والثاني الحاج علي بن اسماعيل ، وقد جددت مشيخة هذين الشيخين مرة أخرى في العام ١١٨٩هـ / ١٧٧٥م .

يصف الحلبي أوضاع الإنكشارية بعد سيطرتهم على الطوائف الحرفية في مدينة حلب ، وتحقيقهم نجاحات كبيرة في هذا المجال ، وامتداد سيطرتهم على جميع الفعاليات الاقتصادية في المدينة بقوله " أما أحوالهم فأصبحت عامرة جداً لأن كلما تقدم البلد في يدهم من كل وجه الغنم وأما يتبعه من بيعه وشراه وحوالته جميعه في يدهم وربحه غزير السمن وما يتبعه والضيع والأراضي وكروم وبساتين وإيرادات شتى مع جميع صنف المأكول وما يتبعهم كانوا يقارشوها ويأخذوا منها بعضهم بالبيع الزايد وبالتعريق

١- تعني القوافل .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٩ .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، ص . ص ٣٥٠ - ٣٥١ .

(السمسرة) وصنوف البلص ، وبالنتيجة لم يبق جنس في حلب حتى قارشوه ، ومن ذلك حصل كبارهم في غنى زايد وأوسطهم اصطلاح حاله جداً " (١) ، وهكذا يمكننا القول أن أسباب الصراع الذي نشب ما بين الأشراف والإنكشارية في حلب في سبعينيات القرن الثامن عشر ، واستمر حتى بدايات القرن التاسع كانت أسبابه التنافس والصراع على الإنفراد في السلطة السياسية والاقتصادية في مدينة حلب (٢) .

٢ — الصراعات السياسية بين مختلف القوى في ولاية حلب في مرحلة الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية مابين (١١٨٤-١٢١٥هـ/١٧٧٠-١٨٠٠م) :

شهدت ولاية حلب بين العامين المذكورين سابقاً صراعات كبيرة بين مختلف القوى السياسية الموجودة على الساحة ، خاصة بين الولاة الممثلين للسلطة المركزية للدولة من جهة وما بين الأشراف والإنكشارية الممثلين للقوى المحلية في ولاية حلب من جهة أخرى ، والذين دخلوا أيضاً صراعاً كبيراً فيما بينهم بعد نجاحهم في جعل سلطة الدولة الممثلة بالولاة سلطة اسمية في الولاية ، هذا فضلاً عن بعض الصراعات التي جرت في الأقضية والأقاليم التابعة لولاية حلب ما بين السلطة المركزية ، والقوى المحلية في تلك المناطق .

أ — الصراع بين الولاة ، والقوى المحلية (الأشراف والإنكشاريون) في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

اتصفت العلاقة بين السلطة المركزية للدولة الممثلة بالولاة ، والقوى المحلية الممثلة بالأشراف والإنكشارية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بالتصارع والتصادم ، فحتى سبعينيات القرن الثامن عشر بقي الولاة العثمانيون محافظين على قوتهم وقدرتهم في السيطرة على مقاليد الأمور في الولاية بعيداً عن تدخلات القادة والزعماء المحليين من الأشراف والإنكشاريين الساعين لبسط سيطرتهم على الولاية ، لكن هذا الحال تبدل واختلف مع سبعينيات القرن الثامن عشر ، فبدأ الولاة العثمانيون يفقدون قدرتهم على ضبط الأمور داخل الولاية متأثرين بالظروف الصعبة التي عاشتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة بسبب اشتعال الحروب على الجبهات الخارجية مع الروس ، فاستغل القادة العسكريون من الإنكشارية والزعماء المحليين من الأشراف انشغال العثمانيون بالحرب لصالحهم للسيطرة على مقاليد

^١ - الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٩٢ .

^٢ - Bodman , H , L , Political faction in Aleppo 1760 – 1826, p 103 .

الحكم داخل الولاية ، فكانوا يتحالفون ويتخاصمون طبقاً لتقارب وتضارب مصالح كل طرف منهم مع الطرف الآخر (١) .

كان الحدث الأول الذي عبرت فيه القوى المحلية عن قوتها داخل ولاية حلب بشكل واضح حادثة طرد الوالي علي باشا (١١٨٩هـ/١٧٧٥م) (٢) ، الذي يعدّ الممثل الرسمي للسلطان العثماني في ولاية حلب في العام ١١٨٩هـ/ ١٧٧٥م ، عندما استغل الأشراف والإنكشارية نقمة سكان حلب بمختلف فئاتهم على هذا الوالي بسبب أعماله الظالمة بحقهم ، كما ذكر الطباخ " في غرة جمادى الثانية سنة ١١٨٩ دخل إلى حلب الحاج علي باشا جه طلجلي والياً عليها وبعد مدة أظهر الجور والتعدي وصار يظهر المظالم والبدع ، ففر غالب وجوه الناس ومن له شهرة ، وفي رمضان رفع الأعيان إلى السجن وضيق عليهم وأخذ منهم مائة ألف قرش " (٣) .

على الرغم من التعدي الكبير الحاصل من قبل الوالي على الرعية بقيت الإنكشارية بعيدة كل البعد عن التدخل لوقف سياسية الوالي الإبتزازية ، ولم ترفع راية العصيان والتمرد في وجهه إلى أن حدثت بعض الاضطرابات والحوادث الأمنية في ريف الولاية ، بسبب قيام بعض الأكراد بالإغارة على بعض القرى وقيامهم بسرقة بعض الجمال الخاصة بالوالي (٤) ، فكلف الوالي كاخيته (٥) ، بقيادة مجموعة من الإنكشارية للقضاء على هؤلاء الأكراد وإعادة الجمال المسروقة ، لكن العملية فشلت ، ولم يتمكن

١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٨٠ .

٢- حكم الوالي باشا أو كما يسميه الطباخ علي باشا جه طلجلي ولاية حلب سنة واحدة فقط ١١٨٩هـ/١٧٧٥م ، مارس خلالها مختلف أنواع الظلم داخل الولاية بحق الناس ، فقام الإنكشارية وزعماء حلب من الأشراف بطرده من مدينة حلب بعد الحصول على إذن شرعي من القاضي للسماح لهم بطرده خارج حلب في نفس السنة التي عين بها والياً على حلب . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨١ .

٣- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٠٠ .

٥- الكاخيا : الكاخيا أو الكتخدا أو كيخيا كما يرد ذكرها في بعض المصادر تعني صاحب البيت أو رب البيت ، وهو في الأصل فارسي ، وقد أصطلح على استخدامه لمن يعمل نائباً أو قائماً بالأعمال ، وكان يطلق في البداية على من يشرفون على أعمال رجالات الدولة أو الوزراء أو من ينوب عنهم ، ثم شاعت لتطلق في معناها الواسع على مديري الأعمال أو المشرفين العاملين لدى الكبار المعتمدين عليهم في إدارة الأمور الخاصة . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ١٨٨ .

الكاخية من الظفر باللصوص وإعادة الجمال ، فعوض ذلك بمهاجمة بعض القرى ونهبها وقتل أهلها ، وعندما رأى الإنكشاريون الذين كانوا برفقة الكاخية ما فعله رجال الوالي عادوا إلى حلب ، فقام الكاخية بإرسال طلب إلى الوالي يطلب منه إعادتهم إليه لمتابعة الهجوم ضد الأكراد ، فأصدر الوالي علي باشا أوامره إلى الإنكشارية ، لكنهم رفضوا تنفيذ تلك الأوامر ، وقرروا الذهاب إلى القاضي للحصول على فتوى شرعية تدعم موقفهم ضد الوالي ، فتوجه كبار قادة الإنكشارية في مدينة حلب إلى القاضي ، وطلبوا حضور المفتي وكبار العلماء في حلب وسألوهم جميعاً " أن حضرة الوزير المحترم أرسل أمراً أن نركب مع كاخيته على الكراد (١) بحيث أنه حرامية جلالية ، فأطعنا أمره وذهبنا ورأينا ما فعله بالمسلمين لأنه لم يقدر على الكراد ، فرجع على الضيع ، فقتل ونهب وسب الحريم وحرق الأموال والأشجار ، فنحن انهزمنا من وجهه ، والآن طلبنا ثاني مرة أن نذهب ونقاتل مسلمين مثلنا ، فهل علينا ذلك أم لا ، فأعطوهم الجميع جواباً مع فتوى أنه ليس عليكم ذلك ، ولا له أن يقاتل ولا فعله فعل إسلام ، فطلبوا من الملا أن يرد له " (٢) .

غير أن القاضي أرسل كتاباً إلى الوالي علي باشا بأنه لا يحق له إرسال الجنود لقتال المسلمين ، فرضخ الوالي لحكم القاضي ، وألغى الأمر الذي كان قد أصدره بخصوص عودة الجنود الإنكشاريين لمتابعة الهجوم لكن القادة الإنكشاريون لم يكتفوا بذلك وقرروا بالاتفاق مع زعماء الأشراف ووجهاء حلب ، بعدما شاهدوا ضعف الوالي وتراجعهم أمامهم ، خلعه من منصبه وطرده خارج مدينة حلب ، وتوجهوا مرة أخرى إلى القاضي للحصول على إذن شرعي بطرده من حلب متذرعين أنهم " نحن وأهل البلد عموماً ما نريد هذا الوزير حاكماً ، فأعطينا إذن حتى بأمر الشرع نخرجه اليوم من البلد ، فأجابهم قولكم بحق غير أنه يلزم أن يحضروا جماعة مسلمين تشهد معكم حتى أعطيكم مراسلة ، فأحضروا حالا من الأشراف والمسلمين ، وكان حاضراً من أهل القرى الذين نهب ما لهم وفضحت حريمهم ، وأدوا الجميع شهادة مقبولة صادقة أنه هو وكاخيته أناس ظالمين " (٣) .

١- المقصود بها الأكراد .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٠١ .

٣- المصدر السابق ، ص ١٠٢ .

أرسل القاضي إلى الوالي كتاباً يطلب منه مغادرة حلب دون قتال ، فرفض الوالي علي باشا ذلك قائلاً " أني لست تحت الحكم ، بل أنا حاكمكم بموجب خط شريف من السلطان ، فإذا أتاني أمر من الدولة العليا بالخروج على الرأس والعين " (١) ، وعندما رفض الوالي المغادرة أصدر القاضي والمفتي فتوى شرعية تجيز إخراج الوالي علي باشا بالقوة ، فهاجم الإنكشارية قصر الوالي وقاموا بحصاره ، وبعد عدة أيام من الحصار اضطر الوالي إلى الاستسلام ومغادر المدينة (٢) ، فعمت الأفراح بين الناس داخل مدينة حلب ، وخرج الجميع إلى الشوارع بما فيهم النساء والأطفال فرحين بمغادرة الوالي الظالم (٣) ، فيما بقي الإنكشارية وعدد كبير من الرجال من الأشراف وعامة أهل حلب على أهبة الاستعداد خشية من عودة الوالي إلى أن وصلت أخبار من العاصمة العثمانية تفيد بتعيين الوالي علي باشا والياً على ولاية أخرى ، وفي الوقت ذاته قام القادة الإنكشاريون والزعماء المحليون بإرسال تقرير إلى العاصمة العثمانية يشرحون فيه ملابسات ما حصل (٤) .

شكلت هذه الحادثة منعطفاً تاريخياً حاسماً على مسار التطورات السياسية التي شهدتها ولاية حلب طيلة العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر ، فقد أبرزت هذه الحادثة قوتين جديدتين كان لهما دور حاسم في الحياة السياسية في الولاية ممثلتين بالإنكشارية والأشراف الذين كانوا يتحالفون ويتخاصمون تبعاً لتقارب مصالحهما وتضاربها ، فكان الإنكشارية يتحالفون مع الأشراف ضد الولاة العثمانيين ، ويتخاصمون ويتقاتلون عندما تتضارب مصالحهم مع بعضها خاصة عندما تتعلق الأمور بجمع الأموال والإنفراد بالسلطة في الولاية .

لم تكد تمضي عدة سنوات على حادثة طرد الوالي علي باشا من قبل الإنكشارية بالتعاون مع الأشراف وسكان حلب ، حتى أعاد الإنكشارية الفعل ذاته في العام ١١٩٩هـ / ١٧٨٤م عندما قاموا بثورة جديدة

١- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٠٢ .

٢- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٥٧٢ .

٣- ربعون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٦٦ .

٤- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٨ .

ضد الوالي عبيد باشا (١١٩٣-١١٩٩هـ/١٧٧٩-١٧٨٤م) (١) ، بعدما قام هذا الوالي بالحد من سلطتهم داخل الولاية بعد أن كانوا مسيطرين مع الأشراف على مقاليد السلطة في حلب منذ العام ١١٨٩هـ/١٧٧٥م ، مستغلين ضعف الولاة العثمانيين الذين خلفوا علي باشا في ولاية حلب إلى أن تسلم عبيد باشا منصب والي حلب ، فقام هذا الوالي بسلسلة من الأعمال كان الهدف منها الحد من قوة وسطوة الإنكشارية والأشراف في الولاية ، فسجن بعضاً منهم ، وفرض غرامات مالية باهظة على البعض الآخر ، مما أدى إلى إضعاف نفوذهم ، فأخذوا يتحينون الفرص للتخلص منه (٢) .

جاءت الفرصة التي كان ينتظرها قادة الإنكشارية والأشراف للتخلص من الوالي عبيد باشا ، عندما بدأ سكان حلب يتدمرون من سياسات الوالي عبيد باشا في فرض الغرامات عليهم (٣) ، والتعدي عليهم بشكل لم يسبق له مثيل (٤) ، وفي إطلاق يد رجاله الذين مارسوا الكثير من الظلم بحق الرعية مثل يزيد أوغلي الدلي باشي الذي كان يعمل سابقاً لديه عندما تسلم حكم ولاية حلب في العام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م فكان يزيد أوغلي الدلي باشي معروف بظلمه وتعديه على الناس ، وبالخصوص على الفلاحين لأنه كان مشرفاً عليهم إشرافاً مباشراً ، فكان يفرض عليهم الغرامات ويأخذ منهم بعض المواشي من الأبقار والماعز والأغنام ويبيع الحليب لحسابه الخاص بحجة أنه مخصص للوالي عبيد باشا ، وكان كما ذكر الطباخ شخصاً ظالماً يجس ويضرب كل شخص يقع تحت يده من غير شفقة سواء أكان من الأشراف أم من الإنكشارية أم شخصاً عادياً من عامة أهل حلب " (٥) .

تحالف الإنكشارية مع الأهالي وقاموا بقتل يزيد أوغلي ، ثم قرروا إخراج الوالي عبيد باشا من حلب ، فذهبوا إلى القاضي وطلبوا المساعدة منه في إجبار الوالي على الخروج من المدينة عبر مباركة ثورهم

١- حكم الوالي عبيد باشا ولاية حلب عدة سنوات غير متعاقبة ما بين (١١٩٣-١١٩٩هـ/١٧٧٩-١٧٨٤م) ، وقد اشتهر بالظلم وكثرة التعدي على الرعية ، فتم طرده من مدينة حلب في العام ١١٨٤هـ/١١٨٤م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٨ .

٣- سمير أنطاكي ، صورة حلب لدى الرحالة والزوار ، عادت حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب وجمعية العاديات ، الكتاب العاشر ، حلب ، ٢٠٠٣م ، ص ٢٨٠ .

٤- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٢ .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٣٥ .

وتمردهم على هذا الوالي الظالم (١) ، فقام الإنكشارية بالتزول إلى شوارع مدينة حلب مصطحبين معهم أسلحتهم وبنادقهم ، قاموا بإغلاق الأسواق والدكاكين والمحلات والخانات ، وانضم إليهم جموع سكان مدينة حلب ، وتوجهوا إلى القاضي وكبار العلماء مطالبين بعزل الوالي عبيد باشا عن ولاية حلب وإخراجه منها بسبب ظلمه وتعديه على الناس والرعية من أهل حلب ، فأجاب القاضي ومعه كبار العلماء طلبهم ، وقام القاضي بإصدار أوامر إلى الجوامع بأن لا يرفع في المدينة آذان ولا تقام صلاة حتى يغادر الوالي عبيد باشا مدينة حلب ، فبدأ القتال بين الإنكشارية مدعومين بسكان حلب ورجال الوالي عبيد باشا (٢) .

اضطر الوالي عبيد باشا بعد هزيمة قواته إلى الموافقة على عرض تم التوصل إليه عن طريق المفاوضات مع الأعيان يتضمن خروجه من المدينة بشكل آمن ، وبعد خروجه من المدينة قام الإنكشارية والأعيان بتشكيل وفد رسمي مؤلف من خمسة حلبيين يمثل القوى المسيطرة على الساحة ضمنهم عالماً (شيخاً) ، وشخصاً يمثل القاضي ، وشريفاً ، وإنكشارياً ، وواحد يمثل عامة أهل حلب (٣) ، وتم إرسالهم إلى العاصمة العثمانية حاملين تقريراً مفصلاً يشرح فيه القاضي وأعيان المدينة ووجهاتها ملابسات ما حدث ، فيما ظل السكان في حالة قلق وترقب إلى أن جاءت أخبار من العاصمة بتعيين عبيد باشا والياً على ولاية أخرى (٤) .

بلغ الإنكشاريون بعد توالي حوادث طردهم وإخراجهم للولاة العثمانيين المعينين من قبل السلطنة خارج الولاية درجة كبيرة من القوة وصلت إلى حد إجبار الوالي العثماني المرسل من قبل السلطنة في العام ١٢٠١هـ/١٧٨٦م ، على الاحتفاظ بقواته خارج مدينة حلب في صفقة تم عقدها بين كبار الضباط الإنكشاريين والوالي العثماني في منزل جلبي أفندي أحد كبار أعيان الولاية وأشرافها ، وفي العام التالي ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م رفض الضباط الإنكشاريون السماح للوالي الجديد المعين من قبل السلطنة عثمان

١- الطباخ ، إعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٨ .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٣٦ .

٣- رمعون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٦٧ .

٤- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٩ .

باشا (١٢٠٢هـ/١٧٨٧م) ^(١) ، بالدخول إلى مدينة حلب بسبب سمعته السيئة ، وما فعله عند وصوله إلى أنطاكية من تعدي وظلم بحق الرعية ^(٢) ، يضاف إلى ذلك سعيه لفرض ضرائب مرتفعة لتمويل حملاته العسكرية للقضاء على اللصوص وقطاع الطريق في ريف الولاية ، فيما رفض الوالي مطالب الإنكشارية بإبقاء معظم قواته خارج مدينة حلب والاحتفاظ بقوة رمزية داخل المدينة ، فقام الإنكشارية بالتعاون مع الأشراف بأخذ جميع التدابير والاستعدادات لمواجهة الوالي في حال حصاره للمدينة ، وحصلوا على دعم شرعي وفقهي من القاضي في المدينة أذن بموجبه لهم بمقاومة الوالي بحجة أن مطالبه في زيادة الضرائب غير شرعية بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار الذي تعاني منه الولاية بسبب نقص المواد الغذائية نتيجة الجفاف ^(٣) .

يصف الحلبي أوضاع مدينة حلب مع وصول الوالي عثمان باشا لتسلم منصبه كوالي على ولاية حلب ومحاولته الحصول على بعض الأموال لتمويل حملاته العسكرية " ففي جمادى الآخر جاء رسوله في طلب ذخيرة عظيمة والذي غير ممكن أن يوجد في حلب حتى ولا في كل دايروها وحرروا له عرض حال جواب بأن البلد واقعة في ضيق عظيم من قبيل القحط الموجود والناس عمال تموت بالطرقات ، وليس بالبلد مقدرة على كفاية العساكر التي معك ، فإنكان بتحضر بنفر قليل ممكن ، وإلا الأمر إليك ، فحضر منه الجواب أنه ولا بد من حضوره ولا بد من الذخيرة التي طالبها وطلب من الأعيان أنهم يطلعوا لملاقاته ، فعند ذلك خافوا كلهم خوف عظيم واجتمعوا مع علي آغا والسردار والنقيب والقاضي وتحالفوا أنهم رأي واحد ما يبدخلوه البلد " ^(٤) ، فوقع الصدام بين الطرفين ، ولكن بعد حدوث عدة مناوشات بينهم أدرك الوالي عدم قدرته على إخضاع الإنكشارية والأشراف لسيطرته ، فقرر الانسحاب من الولاية عوضاً عن التعرض للهزيمة ^(٥) .

^١ - تم تعيين الوالي عثمان باشا والياً على ولاية حلب في العام ١٢٠٢هـ/١٧٨٧م ، لكنه لم يستطع دخول مدينة حلب لرفض الأشراف والإنكشارية السماح له بسبب سمعته السيئة حيث اشتهر بالظلم وأخذ الأموال من الناس بغير حق ، فدخل معهم في مواجهة عسكرية فتعرض لبعض الهزائم ، فقرر التنازل عن منصبه ومغادرة ولاية . الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٦ .

^٢ - الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٨٩-٢٩١ .

^٣ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٧٤ .

^٤ - المصدر السابق ، ص . ص ١٧٤ - ١٧٥ .

^٥ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٠٩ .

مهدت هذه الأحداث المتلاحقة لبداية سيطرة الإنكشارية على ولاية حلب بشكل مطلق أضحت فيه سلطة العثمانيين في المدينة الممثلة بالوالي سلطة اسمية في ظل سيطرة الضباط الإنكشاريين الذين فرضوا سيطرتهم على جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية في الولاية من احتكار استيراد وبيع الأغنام وتزويد مدينة حلب بالمواد الغذائية ، وتملكهم مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والبساتين ، وسيطرتهم على الطوائف الحرفية ، وإشرافهم المباشر على التجارة من خلال سيطرتهم على إدارة الجمرك في الولاية ، فعانى السكان الكثير من المآسي على أيدي الطبقة الحاكمة الجديدة الممثلة بالضباط الإنكشاريين ، ويشهد على ذلك ما قاموا به من عمليات ابتزاز واحتكار للمواد ، وتعتدي على الأهالي وسرقة للبضائع والسلع ، وفرض الغرامات الكبيرة على السكان .

يتحدث يوسف الحلبي عن الحال الذي أصبح فيه الإنكشارية بعد انسحاب الوالي عثمان باشا ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م ، وموت قائدهم علي آغا، الذي كان يعتبر من أشهر القادة الإنكشاريين في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فقد استطاع فرض سيطرته على كبار القادة الإنكشارية ولذلك تم تعيينه قائداً عليهم في العام ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م نظراً لقوته وخبرته (١) . لكن بعد وفاته ازدادت قوتهم وقويت شوكتهم داخل مدينة حلب ، وتحسنت أوضاعهم المالية بعد سيطرتهم على معظم الموارد الاقتصادية في الولاية قائلاً " وقد حصلت لهم فرصة موت علي آغا لأنه كان كبيرهم ويهابوه جميعهم ، فلما قضي عليه بالطاعون (٢) ، ولم يظهر بعده أحد يضبطهم نظيره ، فسابوا جميعهم وتراهم من كبيرهم إلى صغيرهم كل منهم حاكم ذاته ، وخصوصاً الأغوات منهم حصلوا هم الحكام " (٣) .

استمرت سيطرة القوى المحلية التي مثلتها الإنكشارية بالدرجة الأولى في ولاية حلب بالتصاعد والبروز في العقد الأخير من القرن الثامن عشر (٤) ، وقد ترافق ذلك مع استمرار تراجع واضمحلال السلطة المركزية للسلطنة العثمانية في الولاية ، ففي العام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م أجبر الإنكشاريون الوالي الجديد

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١٤١ ، ص ١٣٠ ، صورة ٩٣ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

٢- بدأ تفشي الطاعون في مدينة حلب في ١٧ رجب سنة ١٢٠١هـ / ٤ أيار ١٧٨٧م ، فكان يموت كل يوم في مدينة حلب ١٠٠ شخص وأكثر ، وقد بلغ عدد الموتى في مدينة حلب في شهر واحد بعد تفشي المرض حوالي ٣٤٢٠٠ شخص .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٩٢ .

٤ - Browne , W, G, Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798 , p 385 .

المعين على ولاية حلب إبقاء قواته خارج مدينة حلب (١) ، وفي العام ١٢٠٦هـ/١٧٩١م قام الضباط الإنكشاريون بإجبار الوالي كوسا مصطفى باشا على الخروج من المدينة بعد أن قام بحصارها أربعة أيام دون أن يتمكن من دخولها (٢) .

وفي العام ١٢٠٧هـ/١٧٩٢م وصل الوالي عثمان باشا لتسلم منصبه في الولاية ترافقه قوة رمزية غير قادرة على مواجهة الإنكشارية واستعادة السلطة منهم ، في وقت تزامن فيه مع نقص شديد في المواد الغذائية في الولاية ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بشكل كبير ، فاستغل الإنكشاريون والأشراف ذلك لزيادة ثرواتهم عن طريق احتكار المواد الغذائية ، فقاموا بشراء المواد الغذائية وتخزينها وعندما بدأت الأسعار بالارتفاع ، قاموا ببيعها للناس بأسعار مرتفعة ، في وقت عانى فيه الناس وأهل حلب كثيراً للحصول على المواد الغذائية دون أن يتمكن الوالي عثمان باشا من القيام بأي عمل يردع الإنكشارية والأشراف ، ويحد من تصرفاتهم الإبتزازية (٣) .

لقد تمكنت القوى المحلية من التفرد بالسلطة في ولاية حلب طيلة العقد الأخير من القرن الثامن عشر ، لكن تلك السيطرة عكّر صفوها بعض الصراعات الداخلية بين طرفي تلك القوى الأشراف من جهة والإنكشارية من جهة ثانية نتيجة تضارب المصالح والرغبة في الإنفراد في حكم الولاية ، لكن مع نهاية العقد برزت إحدى الشخصيات المحلية على مسرح الحياة السياسية في ولاية حلب بشكل كبير ممثلة بالحصل إبراهيم آغا قطار آغاسي (١٢١٤ - ١٢١٩هـ/١٧٩٩ - ١٨٠٤م) (٤) ، الذي استطاع الحصول على منصب الوالي في ولاية حلب في العام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م ، واستمر في شغل هذا المنصب إلى العام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م ، واستطاع القبض على مقاليد السلطة في الولاية وانتزاعها من الضباط الإنكشاريين معيداً بذلك سلطة الدولة العثمانية إلى حلب بشكل لم تشهده الولاية من أكثر من عقدين ،

١- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٧ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٩ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٧ .

٤- يعدّ الوالي إبراهيم آغا قطار آغاسي من الولاة القلائل في ولاية حلب في تلك المرحلة الذين استطاعوا استعادة البعض من سلطتهم كولاة على ولاية حلب من أيدي الضباط الإنكشاريين ، وقد شغل قبل تعيينه والياً على حلب منصب المتسلم ثم المحصل في الولاية عدة سنوات إلى أن استطاع الحصول على منصب الوالي في العام ١٢١٤هـ/١٧٩٩م ، واستمر في شغل هذا المنصب إلى العام ١٢١٩هـ/١٨٠٤م . بيركهارت ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦٠ .

ومما ساعده على ذلك وجود جيش ضخيم إلى جانبه مؤلف من ٥٠٠٠ آلاف رجل تمكن بواسطتهم التحكم بالضرائب وجميع النشاطات في الولاية ، وقد حاول القضاء على عدد كبير من قادة الإنكشارية في محاولة منه للحد من نفوذهم من خلال إصدار أمر من الصدر الأعظم بإعدام ٣٦ ضابطاً إنكشارياً ، لكن الأمر انكشف وتمكن الضباط من الهرب ، ولم يتمكنوا من العودة إليها إلا بعد أن سمح لهم الوالي إبراهيم آغا قطار آغاسي بالعودة بعد أن أقسموا يمين الولاء له (١) .

لم تستمر سيطرة الوالي إبراهيم آغا قطار آغاسي على مقاليد السلطة في ولاية حلب زمناً طويلاً ، لأن الإنكشارية نجحت في إعادة سيطرتهم على حلب بعد نقل إبراهيم آغا قطار آغاسي لتولي ولاية دمشق وحلول ابنه محمد مكانه ، مستغلين السياسة الخاطئة التي اتبعها محمد في إدارته للولاية ، مما أثار نقمة السكان بسبب فرضه للغرامات عليهم في وقت عانت فيه الولاية من مجاعة كبيرة ، فاستغل الإنكشاريون ذلك ، وأعلنوا الثورة على الوالي محمد متسلحين بدعم شرعي وفقهي من القاضي ، كما كانوا يفعلون سابقاً ، وقاموا بطرد الوالي خارج مدينة حلب (٢) ، فبقي خارجها لمدة شهرين إلى أن سمحوا له بالعودة ، لكن برفقة قوة رمزية لتبقى سلطته اسمية فقط دون وجود قوة تساعد ، فيما بقيت السلطة الفعلية بيد الضباط الإنكشاريين ، بمشاركة محدودة من قبل الأشراف عدة سنوات إلى أن قامت السلطنة العثمانية بإعادة فرض سيطرتها المباشرة على ولاية حلب ، كما فعلت في العديد من الولايات التابعة لها (٣) .

١ - Bodman , H , L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826**, p.p 49-73.

٢ - رمعون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٦٨ .

٣ - عاد الصراع على السلطة في ولاية حلب ما بين الأشراف والإنكشارية الذين استأثروا في الحكم بعد مغادرة الوالي إبراهيم آغا قطار آغاسي حيث كانت سلطة الولاة العثمانيين في الولاية سلطة إسمية طوال العقد الأول من القرن التاسع عشر إلى أن جاء جلال الدين باشا في العام ١٢٢٦هـ/١٨١١م إلى مدينة حلب مكلفاً من قبل السلطنة العثمانية وقام بإعدام حوالي عشرين قائداً إنكشارياً ، فأعاد بذلك السلطة في الولاية إلى قبضة الدولة ، لكن ما لبث أن استعاد الإنكشاريين والأشراف السلطة في ولاية حلب بعدما وحدوا صفوفهم في وجه الولاة العثمانيين ، وقاموا بطرد الوالي خورشيد باشا خارج مدينة حلب ، فردت السلطنة العثمانية بإرسال عدد كبير من القوات العسكرية قدرت ب ٩٠٠٠ عنصر لمحاصرة حلب ، فاستسلم الأشراف ، أما الإنكشاريون فكانوا راغبين في مواصلة القتال ، ولكن بعد حصار دام (١٠١) يوم ، اضطر الجميع للاستسلام للقوات العثمانية في ١٧ ربيع الثاني ١٢٣٥هـ/١ شباط ١٨٢٠م ، لينتهي نفوذ الإنكشارية والأشراف في مدينة حلب

ب — المواجهات بين الأشراف والإنكشارية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

اتصفت العلاقة بين الأشراف والإنكشارية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وعلى وجه الخصوص في العقود الثلاثة الأخيرة منه والعقدين الأولين من القرن التاسع عشر بالتحالف والتعاقد تارة والتصارع والتصادم تارة أخرى تبعاً لتقارب مصالح الفئتين وتباعدها ، وقد أوردت بعض المصادر أن الأشراف والإنكشارية كثيراً ما تحالفوا وتعاونوا ضد الولاة العثمانيين ، ومراراً تمكنوا من طرد البعض خارج مركز الولاية (حلب) ، كما لم يسمحوا للبعض بالدخول إلى المدينة لتسلم مناصبهم المعينين بها كولاة ، وأجبروا البعض الآخر على الخضوع لشروطهم في إبقاء العدد الأكبر من قواهم المرافقة له خارج مدينة حلب ، لكن تلك التحالفات التي قامت بين الطرفين لم تمنع وقوع الصدام بينهما في أحيان كثيرة ، وذلك بسبب الصراع على السلطة والنفوذ في مدينة حلب ، ولرغبة كلا الطرفين في الإنفراد في الحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية في الولاية (١) .

كانت أولى المواجهات بين الأشراف والإنكشارية ، طبقاً لما ذكره الغزي في العام ١١٨٤هـ/١٧٧٠م " وفيها حصل بين الأشراف واليكجيرية وقعة عظيمة واشتد القتال والنهب ونهبت قيسرية العرب (٢) تحت القلعة ونفيت عدة أشراف " (٣) ، في حين ذكر بعض المؤرخين كالطباخ أن المعارك لم تكن بين الأشراف والإنكشارية ، وإنما كانت بين الأشراف والتفنجكية " في ٢٤ صفر قامت الأشراف على التفنجكية ورفعوهم بأمر الأعيان بعدما صار القتل بين الفريقين " (٤) ، وبالعوم اتفق جميع المؤرخون على حدوث اضطرابات داخل مدينة حلب في تلك السنة ، وكان الأشراف أحد طرفي تلك الاضطرابات ، فيما كان الطرف الثاني يمثل سلطة الدولة سواء أكان الإنكشارية ، كما ذكر الغزي أو

ومعهم النفوذ المحلي بشكل كلي في العام ١٢٣٧هـ/١٨٢٢م ، وتعود ولاية حلب إلى قبضة السلطنة العثمانية . رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص . ص ٣٧٦ — ٣٧٨ .

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص . ص ١٠٧ - ١١١ .

٢- قيسرية العرب : كانت قيسرية العرب عبارة عن سوق بدوي يقع تحت قلعة حلب . رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٧٦ .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٦ .

٤- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٠ .

التفنجكية ، كما ذكر الطباخ ، ففي تلك السنة أراد الأشراف التعبير عن مقدار القوة التي وصلوا إليها داخل مدينة حلب (١) ، فاستغلوا حادثة قيام القنصل الإنكليزي (كلارك) في المدينة بدفع أحد الأشراف في المدينة (٢) ، واعتبروها إهانة شخصية إليهم ، وعلى الرغم من عرض القضية على القاضي في المحكمة ، وهي حالة مخالفة لنصوص المعاهدات الموقعة بين السلطنة العثمانية وبريطانيا ، وإجبار القنصل على دفع بعض المبالغ المالية (٣) ، فإن الأشراف لم يستكينوا ، فاستمرت الاضطرابات داخل المدينة ، وجرى خلالها هدم قيسارية العرب ، ولم تنته تلك الأحداث ، إلا مع تعيين والي جديد قام بنفي عدد كبير من زعماء الأشراف خارج مدينة حلب (٤) .

حدثت المواجهة الثانية بين الأشراف والإنكشارية في جمادى الثانية ١١٩٢هـ/تموز عام ١٧٧٨م وقتل فيها عدد من الأشراف ، كما جرح البعض منهم ، إلا أنهم تمكنوا من إجبار الإنكشارية على الخروج من المدينة واللجوء إلى أمير قبيلة الموالي العربية ، وسيطر الأشراف على المدينة ، لكن سيطرتهم على مدينة حلب لم تستمر طويلاً بسبب تدمير السكان من الأفعال السيئة لبعض الأشراف ، الذين قاموا ببعض الأعمال المشينة بحق سكان حلب فصاروا " يبلصوا ويجرموا وما عاد أحد يقدر يشتكي على أحد للفرع (٥) ، لأن السيدا (٦) حالا قايمين في شرور كثيرة وسكر وأفعال قبيحة " (٧) .

كانت المواجهة الثالثة بين الأشراف والإنكشارية في شهر جمادى الأولى ١٢٠٣هـ/شباط عام ١٧٨٩م الأعنف بين جميع المواجهات التي جرت بين الطرفين ، وكان أسباب تلك المواجهة شعور

١- تحدث الغزي عن معارك ومواجهات أخرى خاضها الأشراف في نفس الفترة ضد الدالاتية وعساكر الوالي في المدينة قائلاً " وفيها كانت فتنة بين الأشراف والدالاتية والأشراف هم الغالبون ، فحاصر الوالي حلب وقطع عنها القوافل ، ثم دخلها وقت الفجر من باب قنسرين ، وهاج الأشراف وأطلقوا الرصاص عليه وعظمت الفتنة بينهم وبين الدالاتية ، واستمر الحرب ٢٤ ساعة ، ثم هرب الأشراف وهجم الدالاتية على سوق الجمعة ، ونهبوا البيوت والدكاكين وقيسرية العرب ، وأحرقوا جملة من بيوتها ، وقبض الوالي على نقيب الأشراف ثم نفاه " . الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٦ .

٢- بيركهات ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦٠ .

٣- Bodman , H , L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826**, p 201 .

٤- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٧٦ .

٥- المقصود بها السلطات العثمانية الحاكمة .

٦- تعني الأشراف .

٧- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٠٨ .

الأشراف بالغيرة والحسد من الإنكشارية بسبب المكاسب المالية الكبيرة التي كانوا يجنونها داخل مدينة حلب ، كما ذكر الحلبي ذلك " كانت الإنكشارية (١) في هذه الأيام كوكب حظهم متلالي جداً وأرباحهم متيسرة من كل جهة وسلوكهم مرضي ، وعلى الخصوص كبارهم ، وكل سنة يزيد اعتبارهم حسدكم زمرة جهلة من الأشراف الذين لا كسب لهم سوى الجهل وقلة السلوك وعدم المعروف وصاروا يتشاوروا عليهم كيف يرفعوا أنفسهم ويعملوا لهم رؤوس نظيرهم ، فصاروا يسكروا ويتحرشوا بهم ويجرحوا بعضهم ويرصدوا وقت يقوموا فيه عسى يقهروا الإنكشارية ويحصلوا على ما كانوا حصلوا عليه في ١١٨٣هـ (٢) ، فلم يجدوا ولم يطاوعهم ذوو العقل في ذلك " (٣) .

يلاحظ من خلال ما ذكره الحلبي سعي بعض الأشراف إلى افتعال المشاكل مع الإنكشارية بهدف جرهم إلى الاقتتال معهم على أمل تكرار حوادث عام ١١٩٢هـ / ١٧٧٨م سابقة الذكر ، وبالتالي انفراد الأشراف في السيطرة على المدينة ، فقاموا في أواخر شهر ربيع الأول عام ١٢١٢هـ / أيلول ١٧٩٧م ، وتمكنوا من جرح أحد الإنكشاريين ، ويدعى سعيد ابن العقاد ، وفي اليوم التالي قامت مجموعة من الأشراف بالهجوم على بعض الإنكشارية وجرح عدد منهم ، فلجأ الإنكشارية قبل أن يقوموا بمهاجمة الأشراف المتحصنين في جامع أطروش إلى تقديم شكوى للقاضي والمتسلم بخصوص ما يقوم به الأشراف من اعتداءات عليهم ، وفقاً لما أورده الحلبي " وثاني الأيام تسلم منهم كمية وافرة وتوجهوا إلى البيضة حتى صاروا جمعاً غفيراً ، وفي مضيهم قتلوا ينكجاري ، وجرحوا عدة أنفار ومضوا إلى تحت القلعة ، وأخذوا جامع أطروش متاريس واشهروا سلاحهم وتفنكهم على روس الملا ، أما الإنكشارية تجمعوا ومضوا إلى عند الملا حالاً والنقيب والمتسلم وشكوا أمرهم بأن الأشراف أشهروا سلاحهم وقتلوا ومرادهم قتلنا كيف رأيكم فكان الجواب على ما قيل من اعتدى عليكم فاعتدوا عليه ، فأرسل المتسلم معهم عسكر هذا أول الفخ الذي نصبه أنه مساعد الأوجاق ، وفي الحقيقة لعداوته معهم (٤) ، فحالاً

١ - تعني الإنكشارية .

٢ - الموافق سنة ١٧٦٩م .

٣ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٣ .

٤ - كان إبراهيم آغا قطار آغاسي ناقماً على الإنكشارية في مدينة حلب بشكل كبير ، وقد حاول خلال فترة حكمه في ولاية حلب التخلص أكثر من مرة ، وكان سبب ذلك الحقد القوي الكبيرة التي تمتع بها الإنكشاريون في مدينة حلب . ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١١١ .

مشى جمهور الينكجارية والعسكر تحت القلعة حيث المتاريس والرصاص فوق رؤوسهم وحالاً أحرقوا الباب ودخلوا بقوة وقتلوا من كان هناك والبعض منهم استجاروا بهم أجاروهم وقتلوا في غير أماكن قليل مقدار ثلاثين نفر وهربوا الجميع ، وإن الينكجارية لم يقتلوا كل من صدقوه منهم بل الذين متصددين للفتنة معهم ، وحالاً كل من الينكجارية رجع إلى محله وإلى شغله ، وأما المتسلم حالاً أرسل دلال ونادى الأمان أن ترجع الناس إلى أسبأها ، وثاني يوم فتحت الناس " (١) .

اختلف المؤرخون في وصف ما جرى بين الإنكشارية والأشراف عند جامع الأطروش ، فالحلي خفف من وقع ما فعل الإنكشارية بالأشراف ، خلاف بقية المصادر الأخرى التي أفاضت في الحديث عن الظلم الكبير والأفعال الفظيعة التي ارتكبتها الإنكشارية بحق الأشراف ، والأمير حيدر أحمد الشهابي أشار إلى قيام الإنكشارية بقتل الأشراف " حتى أن كانوا يقتلون السيدا في وسط الحراب في وقت الصلاة " (٢) ، أيضاً تحدث الغزي عن تلك الموقعة قائلاً " في رمضان هذه السنة عظمت الفتنة بين السادات والينكجارية في حلب ، وجرى بينهما منازلة وقتال وتغلب الينكجارية على السادات ، فالتجأوا إلى جامع الأطروش وحاصروا فيه ومنع الينكجارية وصول الماء والقوت إليهم وشددوا عليهم الحصار ونفذت أقواتهم وأشرفوا على الهلاك من الجوع والعطش ، فاستأمنوا الينكجارية ، فأمنوهم على أنفسهم وحلفوا لهم الأيمان المغلظة على ذلك ، فوثق السادات منهم وفتحوا أبواب الجامع فما كان إلا أن هجم الينكجارية عليهم وفتكوا بهم قتلاً وجرحاً وسلباً وسيياً والسادات يستجيرون بهم ويستغيثون بالنبي وآله فلا يلتفتون إليهم وكانوا يقتلون السادات على أنحاء شتى ، فمنهم من يقتلونه نحراً في عنقه ومنهم من يبقرون بطنه ومنهم يفلقون بالسيف هامته ومنهم من يذبحونه من قفاه أو من عنقه ومنهم من يطرحونه في البئر أو في حفيرة حياً وكان السيد يستغيث بشربة من الماء قبل أن يقتلوه فلا يغيثوه بل يقتلوه ظمآن " (٣) .

١- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

٢- الأمير أحمد حيدر الشهابي ، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، تحقيق وتعليق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني ، ثلاثة أجزاء ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٦٩م ، الجزء الأول ، ص ١٨٦ .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، ص ٣١٢ .

يتفق الطباخ مع الغزي حول ما ذكره عن فظاعة الأفعال التي قام بها الإنكشارية بالأشراف عند جامع الأطروش قائلاً " في هذه السنة (١) قامت الفتن بين الإنكشارية والأشراف وبقيت عشرين يوماً ، ثم انكسرت الأشراف وحصرهم الإنكشارية في جامع الأطروش وفعلوا أفعالاً فظيعة بينما كان بضعة من الأشراف مارين أمام جامع الأطروش ، وإذا بالإنكشارية قد انقضوا عليهم وكانوا كثيري العدد ، فلم يجد الأشراف بداً من الهرب ، فالتجأوا إلى الجامع وأغلقوا بابه ووضعوا ورائه أحجاراً فحاول الإنكشارية فتحه فلم يتمكنوا ، فأحضروا قطراناً ودهنوا الباب وأعطوه النار فاحترق فدخلوا عليهم فأنزمو أولئك إلى المنارة فضايقوهم فألقوا بأنفسهم إلى سطح الجامع ومنه إلى سطح بيوت الخلاء فلحقوهم هناك وقبضوا عليهم فاستغاثوا بهم فلم يغاثوا بل بالوا بأفواههم وذبحوهم " (٢) .

ازداد الأشراف حقداً وغضباً على الإنكشارية بشكل كبير بعد الهزيمة التي منوا بها ، فذهبوا إلى القاضي والمتسلم للمطالبة بمحاسبة الإنكشارية على ما ارتكبهو بحقهم ، لكنهم لم يلقوا آذاناً صاغية ، فأرسلوا بشكواهم إلى العاصمة العثمانية ، فجاء الجواب بضرورة عقد الصلح بين الطرفين ، لكن الأشراف لم يكونوا راضين بعقد الصلح بينهم وبين الإنكشارية ، وصمموا على استئناف القتال " فأثاروا فتنة جديدة معهم رغبة بأن يتسلطوا نظيرهم ويصير لهم روس ومتقدمين وضبط بعض مغالقي كالحقهاوي وغيرها ، فتجمعوا وجأؤوا على قهوة ابن كعدان بالجديدة وكسروا متاعها ، وثاني الأيام تسلحوا كمية وافرة وصار معهم المشايخ وأعطوهم رخصة لمقاتلتهم والجهتين أبوا عن الصلح ووقع الضرب بينهم عن بعد ، فلم يصاب إلا قليل أنفار من الجهتين " (٣) .

بعد تلك المعركة تم عقد الصلح بين الطرفين لكن الأشراف " لازالوا على غيرتهم منهم وتمكهم بهم جهاراً وتجمعهم بالمشورات على قتلهم " (٤) ، فعاد القتال مجدداً بين الطرفين واستعان الإنكشارية بالأكراد (٥) " ووقع الضرب بينهما والينكشارية صابرين لم يتهجموا ، بل لم يريدوا أن يهجموا هجمة

١- عام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣ م .

٢- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٢٩٩ - ٣٠٠ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٤ .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٥ .

٥- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٧٦ .

واحدة عليهم ، ولم يريدوا أن يفرطوا في الضرب وهم يتكاثروا من كل جهة ونهبوا بعض قهاوي ودكاكين للينكجارية والمتقدمين يحثوهم على الهجوم فلما راؤا الينكجارية كثرتهم وأثم مرادهم سبيهم وأموالهم فأرسلوا خبر إلى ابن عمو الكردي (١) أنه يأتي لمعونتهم ، فأرسل لهم عسكر وافر ووقفوا ينتظروا أمر أحمد آغا وقالوا أعطينا أذن حتى نفتك بجميع هؤلاء القوم ، فلم يأذن لهم وحينئذ بعض الأشراف العقلاء طلبوا الصلح ويوم السبت بعد أن الينكجارية أرضوا خاطر الكراد أصرفوهم إلى مكافهم ، وبقي الأمر على ذلك " (٢) .

لم يكن الصلح الموقع بين الطرفين إلا مجرد هدنة مؤقتة إذ ما لبث أن عاد الأشراف والإنكشارية إلى الاقتتال ، وما ميّز هذه الجولة وقوف المسلم والمحصل في الولاية إبراهيم آغا قطار آغاسي إلى جانب الأشراف الذين " أظهروا على أنفسهم الاستحضار للقتال ويوم الثلاثاء إلى المسا تسكرت المدينة ، وفي الليل بنيت المتاريس من الطرفين وباتوا على حذر ونهار الأربعاء صار للأشراف الإذن بالضرب من العلماء ومن محصل آغا ، وحينئذ أظهر نفسه أنه ضدهم صرفاً وقاصداً إبادتهم ، ولذلك أعطا رخصة للسيدا (٣) أجمع وحالاً أرسل أحضر عسكر وافر من دالاتية ومغاربة وأمرهم بمساعدة السيدا ، فحالما ابتدأوا في الحرب ابتدا النهب واستقام الضرب بين الفيتين (٤) إلى يوم سبت الجديد ، فأمر المسلم بتزليل أطواب من القلعة ووضعهم على باب الحديد ومساء ذلك النهار أمر العسكر بالهجوم على بنقوسه ليلاً ، فوصلوا على عند السليمانية ، ولم يقدرُوا يتقدموا أكثر " (٥) .

كان السبب الرئيسي الذي منع تقدم الأشراف وعساكر المسلم في حي بانقوسه حيث يقطن غالبية الإنكشارية (٦) وصول القاضي الجديد المعين في الولاية والمكلف بالنظر في أسباب الاضطرابات " فيوم

١- يقصد الحلبي الأكراد الذين استعان بهم الإنكشارية لمواجهة الأشراف .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ٢٨٥ - ٢٨٦ .

٣- المقصود الأشراف .

٤- هكذا وردت في المصدر ، والمقصود بها الفتنة .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .

٦- للإطلاع على المواقع والأحياء التي يتمركز فيها الأشراف والإنكشارية في مدينة حلب يرجى العودة إلى ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص . ص ٣٨١ - ٣٩٢ .

الأحد وصل ملا (١) الجديد ، فأبطلوا الضرب من الجهتين إلى أن ينظروا حكم الملا في ذلك ، فيوم الاثنين غرة ذا القعدة بعد اجتماع الأعيان عنده أحضر من الفرقتين أناساً من متقدميهم ، وأمر بالصلح والذي مضى لا يعاد ويوم الثلاثاء قمه النادي ، وأمر بخرب المتاريس وأن ترجع الناس إلى أماكنها والبلد تفتح ، وكذلك جرى الأمر ، غير أن الملا حقق أصحاب الغرض مع الينكجارية ورأى انقيادهم للشرع وعداوة أهل البلد كلها لهم بواسطة إبراهيم آغا وقصده إبادتهم كلياً " (٢) .

بعد عقد الصلح بين الأشراف والإنكشارية بضمانة القاضي الجديد الذي أصبح كفيل الطرفين خرج الأكراد الذين تم استقدامهم لمناصرة الإنكشارية من المدينة بناءً على طلب زعماء الإنكشارية ، كما ذكر الحلبي " وثاني يوم الصلح ورد ابن عمو الكردي بعسكر وافر كانوا الينكجارية استنجدوه لمعونتهم ، فكان في غزوة ، وبعد أن تمها أما وجهه إلى جهة حلب بأمر الله وقع من على ظهر جواده وترضضت عظامه ، فأعاقه الأمر أربعة أيام ، فوصل بعد الصلح بيومين ، وهذا تدبير رباني لأنه في الأولى كان مقصده ومقصد قومه نهب صايح البراني وقتل السيدا ، فلم يأذنوا له الينكجارية وارتضوا الصلح ، وفي هذه وصل بعد يومين فأضافوه أربعة أيام وسافر هو وقومه حسبما أعطوا للملا أنه نضيفه ويسافر " (٣) . أما المتسلم إبراهيم آغا قطار أغاسي حليف الأشراف ، فوصلت أوامر إليه بالخروج إلى بيلان لضبط مال حاكمها عبد الرحمن باشا الذي وافاه الأجل ، فخرج مع عساكره إلى أنطاكية ، لكنه فشل في تنفيذ المهمة الموكلة بها " لأن بيلان (٤) حصينة ، ولا يقدر على فتحها " (٥) .

١- تعني القاضي .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٨٧ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ٢٩٢ - ٢٩٣ .

٤- بيلان : بلدة في جبال الأمانوس تقع في ممر بيلان الشهير عبر التاريخ ، وتفصل ما بين جبل الأحمر في الجنوب ، وجبل النور في الشمال ، وتطل غرباً على مدينة اسكندرونه والبحر المتوسط ، وشرقاً على سهل العمق ، وتمتّع بموقعها الاستراتيجي الهام ، ويطلق عليها اسم بوابة سوريا ، لأنها الممر الوحيد في جبال الأمانوس ، بصفها ياقوت الحموي في معجم البلدان ، بأنها مدينة صغيرة شرقي أنطاكية وقرية من البحر . للتفصيل ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، ٥ مجلدات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧م ، المجلد الأول ، ص ٥١٧ .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٩٣ .

في تلك الأثناء تم تعيين درويش باشا والياً على حلب ، لكنه ما لبث أن تم عزله وتم تعيين شريف باشا مكانه الذي أراد ضبط الأمور في المدينة ، فابتدأ عهده بخلق واحد من الأشراف وآخر من الإنكشارية (١) إلا أن تصرفاته وأفعاله تجاه الأشراف أظهرت ميله إلى جانب الإنكشارية الذين كانوا قد منعوه في البداية من الدخول إلى حلب قبل أن يتحالف معهم ضد الأشراف (٢) ، كما ذكر الحلبي ذلك " وصل شريف باشا المذكور في ٢٠ محرم ١٢١٣هـ (٣) ومعه عسكر وافر ارتجت البلد من قدومه ، وظهر منه علامات أنه من طرف الينكجارية وأراد أن يبتدى في السيدا لم يملكوه وحبس منهم في القلعة ، فهجوا على النقيب ونزلوهم ، فابتدأ بالظلم على الأفراد ودعاوي ومسودات " (٤) ، فحاول الأشراف التحالف مع أعدائهم الإنكشارية للوقوف في وجه الوالي وإخراجه من حلب ، لكن زعماء الإنكشارية رفضوا ذلك ، وانضموا إلى الوالي عند وقوع الصدام بينه وبين الأشراف (٥) ، فأدى تدخل الإنكشارية لنصرة الوالي إلى تغير الموازين وانقلابها لصالح الوالي ومناصريه من الإنكشاريين الذين تمكنوا خلال ساعتين من تحقيق النصر على الأشراف (٦) ، والإنفراد في الحكم من دون منازع بعد قيامهم بطرد الوالي شريف باشا (٧) .

استمرت الصراعات بين الأشراف والإنكشارية في المدينة في السنوات اللاحقة ، ففي ربيع الأول ١٢٢٠هـ/حزيران عام ١٨٠٥م ، قام الأشراف بالهجوم على الإنكشاريين بموافقة ضمنية من الوالي محمد باشا ابن إبراهيم آغا قطار أغاسي ، واستمر القتال بين الطرفين لمدة ثمانية أيام في المدينة ، وتبادل الطرفان السيطرة على أحياء المدينة ، وفي نهاية تلك المعارك كانت الغلبة للإنكشاريين الذين أخرجوا الأشراف من الحياة السياسية (٨) ، وسيطروا على المدينة لمدة ثمانية أعوام إلى أن جاء الوالي جلال الدين

١- المصدر السابق ، ص ٢٩٣ .

٢- الشهابي ، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، الجزء الأول ، ص ١٨٦ .

٣- الموافق ٣ تموز سنة ١٧٩٨م .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٩٣ .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٩٣ .

٦- المصدر السابق ، ص . ص ٢٩٣ - ٢٩٤ .

٧- الشهابي ، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، الجزء الأول ، ص ١٨٦ .

٨- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ٥٧٣ .

باشا إلى حلب في العام ١٢٢٦هـ/١٨١١م مكلفاً بالقضاء على الاضطرابات في المدينة (١) ، وقام بأمر من الباب العالي بإعدام حوالي عشرين قائد من كبار زعماء الإنكشاريين في طريقة مشاهمة لما قام به محمد علي في القاهرة في نفس العام بحق قادة المماليك في مصر (٢) .

لم تكن مدينة حلب الساحة الوحيدة للصراع ما بين الإنكشارية والأشراف في ولاية حلب ، بل شمل أيضاً بعض الأقضية والأقاليم التابعة لها ، كما ذكر الطباخ الذي تحدث عن بعض الصراعات بين الطرفين في عينتاب ومناطق أخرى من ولاية حلب " إن أهالي حلب من قديم الزمان في نواحي حلب وعينتاب منقسمين إلى قسمين سادة (أميرية) وينيكية ، وهاتان الفئتان بينهما غاية الخلاف ودائماً وهما في فتن لا تنقطع ، وكان للينيكية إشارات خاصة وهي النواشين ، وكان علامة السادة العمام الخضر ، والسادة أو الأميرية هم عبارة عن أعيان البلد ومن التف حولهم ، وذلك من قبل فتح السلطان سليم لهذه البلاد وفي أثناء هذه العشر سنوات ازداد طغيان فئة السادة وقتلوا من الينيكية عدة مئات ، فأمر متصرف مرعش ذو القدر زاده عمر باشا بالتوجه إلى عينتاب وإصلاح شؤونها ، فتوجه إلى عينتاب إلا أن بعض الأشقياء من العشائر خرجوا عليه وقتلوه في أثناء الطريق رمية بالرصاص ، فعينت الدولة حسن باشا متصرفاً على مرعش (٣) ، عوضاً عن عمر باشا ، فتوجه إليها " (٤) .

لقد كان هدف الصراعات التي عانت منها مدينة حلب في أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر محاولة كل من الأشراف والإنكشارية الأفراد بالحكم ، فكانوا يتصارعون ويتقاتلون عندما يتمكنوا من السيطرة على الوالي المعين في الولاية وإخضاعه لشروطهم ، فيحاول كل طرف منهم إبعاد الآخر عن السلطة والحكم والأفراد بالسيطرة على المدينة ، لكنهم كانوا يتحالفون عند محاولة السلطنة العثمانية استعادة نفوذها داخل المدينة ، وما يؤكد هذا الكلام قيام بعض زعماء الأشراف بالاتصال بقيادة

١- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٣ .

٢- رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٧٦ .

٣- مرعش : يصف ياقوت الحموي مدينة مرعش في معجم البلدان قائلاً : بالفتح ثم السكون ، والعين مهملة ومفتوحة ، وشين معجمة . مدينة بين الثغور بين الشام وبلاد الروم ، لها سوران وخندق وفي وسطها حصن عليه . للتفصيل الحموي ، معجم البلدان ، المجلد الخامس ، ص ١٠٧ .

٤- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص . ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

الإنكشارية عند محاولة شريف باشا إعادة فرض سلطة الدولة في حلب ، على الرغم من أن الأشراف والإنكشارية كانا في تلك الفترة في مرحلة صراع دامي (١) .

ج — الصراعات السياسية بين الولاة ، والقوى المحلية في الأفضية والأقاليم التابعة لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

انعكس الواقع السياسي السيئ الذي عاشته مدينة حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر نتيجة الصراعات ما بين الحكام العثمانيين والقوى المحلية ، والصراعات ما بين الأشراف والإنكشارية باعتبارها عاصمة الولاية على الإقليم والأفضية التابعة لولاية حلب ، ويظهر جلياً من خلال دراسة الوثائق والمصادر العائدة لتلك الفترة ضعف السلطة المركزية للسلطنة العثمانية في تلك الأفضية وبروز القوى المحلية ، وذلك انعكاساً لما جرى في عاصمة الولاية ، فقد كان حكام بعض الأفضية مثل عينتاب وإدلب والشغور وأنطاكية يرسلون إلى السلطات العليا في العاصمة العثمانية استانبول لتجديد توليتهم لمناصبهم مقابل دفع بعض الأموال والهدايا متجاوزين سلطة الوالي العثماني في عاصمة الولاية حلب ، في حين أن بعض الحكام المحليين في المناطق الجبلية الوعرة ككيلان وبياس رفضوا الخضوع لسلطة الدولة ، وأخذوا يتصرفون كحكام مستقلين مثل كوتشوك علي أو كوجك علي ، كما يرد ذكره في بعض المصادر الذي كان يقول على الملأ أنه يحتقر كل أوامر الباب العالي ، وينهب ويعتدي على القوافل التجارية وقوافل الحجاج العابرة للمنطقة الخاضعة لسيطرته (٢) .

١ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقتي بيلان وبياس :

تجلى ازدياد النفوذ المحلي في منطقتي بيلان وبياس بشكل كبير على حساب تراجع نفوذ الدولة ، خاصة أن هذه المناطق كانت تمتع بأهمية إستراتيجية كبيرة لأنها الممر الوحيد في تلك المناطق الجبلية الوعرة الذي يتحكم بطرق مواصلات السلطنة بين العاصمة العثمانية وولاياتها في بلاد الشام والحجاز (٣) ،

١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٨٠ .

٢- بيركهات ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٥٩ - ٣٦٠ .

٣- كان الطريق البرية الواصل ما بين العاصمة العثمانية وولاياتها العربية في بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية ومصر وشمال أفريقيا من أهم الطرق البرية في السلطنة العثمانية ، باعتباره الطريق البري الوحيد الذي يصل بين استانبول ولايتها العربية ، فهو الممر

وهذا ما دفع الحكام المحليين في تلك المناطق لاستغلال ضعف السلطنة العثمانية وانشغالها في بعض الحروب على الجبهات الخارجية ، ليعلموا تمردهم ورفضهم الاعتراف بسلطة الدولة ، وقد ترجعوا هذا الرفض من خلال مهاجمة القوافل العابرة لتلك الجبال الوعرة ، فحاولت السلطنة العثمانية بواسطة ولائها القضاء على هؤلاء الحكام وإعادة إخضاعهم لسيطرة الدولة ، لكن جميع محاولاتها باءت بالفشل بسبب وعورة المنطقة وكثرة الجبال العالية التي كانت تشكل ملجأً يختبئ فيها كل من يرفض الخضوع لسلطة الدولة .

برز في منطقة بياس أو باياس ، كما تسميها بعض المصادر في العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر أحد الحكام المحليين ، ويدعى كوجك علي أو كوتشوك علي كما يرد اسمه في بعض المصادر ، وقد استطاع هذا الرجل القوي التحكم بأهم طرق العبور ومرور القوافل التجارية وقوافل الحجاج في منطقته ، وأخذ في سلب ونهب القوافل المارة على ذلك الطريق ، مستغلاً ضعف الدولة وعجزها وفشلها في وضع حد لاعتدائه المتكرر على القوافل حسب ما ذكره الحلبي " أما المذكور كوجك علي بما أن باياس موضع حصين ، فاستولى عليه أولاً بكثرة قومه ثانياً لسبب أن كل وارد من طرف اسلامبول أو رايح من هذه البلاد إذا أراد المرور على باياس ما له سوى طريق دايق ، فمن عاد يضبط كل من يمر عليه ، فأولاً جار على القفول بأخذ الباج (١) المفرط بعده صار يأخذ بطريق الجرم بعد تجرئه على تجريم القضاة " (٢) .

بلغ كوجك علي درجة من القوة أنه تجرأ على نهب إحدى السفن الفرنسية التي جنحت إلى الشاطئ القريب من منطقة بياس ، ففي العام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م قام كوجك علي بالاستيلاء على سفينة فرنسية كانت ملاحقة من قبل القراصنة وتعرضت لعاصفة بحرية أدت إلى جنوحها إلى الشاطئ القريب من بياس ، وعند وصول أخبار تلك السفينة إلى مسامع كوجك علي قام بإرسال جنوده إليها ، فأحضروا القبطان إلى مقر قائدهم كوجك علي الذي أكرمه غاية الكرم ، بينما كان جنوده يقومون بتفريغ حمولة السفينة من البضائع والأموال التي عليها بناءً على توجيهات كوجل علي ، وقد قدرت قيمة تلك البضائع

البري الوحيد لعبور القوات العسكرية العثمانية وقوافل التجار وقوافل الحجاج القادمين من مناطق آسيا الصغرى والبلقان والقرم وغيرها من المناطق الإسلامية الأخرى . للتعرف على مراحل الطريق ومحطاته ما بين العاصمة العثمانية ومدينة دمشق انظر المكناسي ، رحلة المكناسي ، ص . ص ١٣٦-١٧٨ .

١- الباج : كلمة فارسية مستخدمة في اللغة التركية ، ومعناها رسوم المبيعات والرسوم المدفوعة أو الهدايا المقدمة من أفراد الشعب إلى الحاكم أو السلطان . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ٥٠ .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٥ .

بحوالي مئتي ألف قرش ، وبعد إتمام عملية تفريغ السفينة قام كوجك علي بطرد القبطان الفرنسي وبجارته من بياس إلى اسكندرونه بالثياب التي عليهم فقط (١) .

حاولت السلطنة العثمانية مراراً وتكراراً القضاء على النفوذ الخلي في منطقة بياس . لكن جميع محاولات الدولة باءت بالفشل حيث استطاع كوجك علي ووالده من قبله ، التصدي لجميع محاولات السلطنة للقضاء على حكمهم في تلك المنطقة ذات الموقع الاستراتيجي الهام قبله (٢) ، فبعد حادثة الاعتداء على السفينة الفرنسية تم إرسال قوات ضخمة بقيادة والي أضنة وفرضوا عليه حصاراً شديداً لمدة تسعين يوماً دون أن يتمكنوا من اقتحام منطقته نظراً للموقع الحصين الذي تتميز به بياس حيث الجبال العالية الشاهقة التي كان يتحصن بها كوجك علي عند تعرضه لأي هجوم من قبل السلطنة العثمانية الراغبة في القضاء عليه والتخلص من سيطرته على بياس ، فاضطرت القوات العثمانية إلى الانسحاب بعد فشل الحصار الذي تم فرضه على كوجك علي الذي عاد إلى منواله القديم في فرض الغرامات والإتاوات على القوافل والمسافرين العابرين لمنطقته حتى القضاة وقوافل الحجاج لم تسلم من أفعاله وشروعه (٣) ، فاضطرت السلطنة العثمانية أمام هذا الواقع وعجزها عن القضاء عليه إلى الاعتراف بسلطته ، عن طريق منحه صفة حاكم على منطقته من قبل السلطنة ، لكن على الرغم من ذلك استمر في الاعتداء على القوافل المارة في منطقته (٤) .

كما اضطرت السلطنة العثمانية إلى منح حاكم منطقة بيلان بعض الامتيازات لضمان الأمن في منطقته التي تقع على ذلك الطريق المهم خصوصاً أن أهلها لم يكتفوا بالتعرض لقوافل التجار والحجاج ، كما ذكر الرحالة المغربي أبو القاسم الزباني الذي رافق قافلة الحج العثمانية في العام ١٢٠٨هـ / ١٧٩٣م ووصف أهالي بيلان بأنهم قوم " لا تنالهم الأحكام يأخذون من الحجاج بوجه الغلب " (٥) ، بل تجرأوا على مهاجمة الإنكشارية عند عودتهم مهزومين أثناء مشاركتهم في إحدى الحروب مع الروس ، كما ذكر الحلبي "

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٦ .

٢- بيركهارت ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ص ٣٦٠ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٦ .

٤- المصدر السابق ، ص ٢٠٥ .

٥- أبو القاسم الزباني ، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً ، حققه وعلّق عليه عبد الكريم الفيلاي ، (د.ن) ، الرباط، ١٩٩١م ، ص ١٧٧ .

فتوجهوا وفي وصولهم إلى مقر مقصودهم رأوا العساكر الذين قبلهم كانوا محافظين ولاذوا بالفرار منهم منهزمين من قدام عساكر المسقوف فالآخرين أيضاً على هزيمة أوليك انهزموا ورجعوا إلى الورااء أجواقاً أجواقاً ، ولما وصلوا في طريق اسلامبول إلى طريق باياس وبيلان ، فطلعوا إلى تلك الأراضي وقومها الأشرار شلحوا الينكجارية ونهبوا أمتعتهم ودوابهم " (١) .

ولذلك اضطرت السلطنة العثمانية إلى منح أمير لواء بيلان عبد الرحمن بعض الأموال لضمان حماية القوافل أثناء مرورها في هذه المنطقة " إلى أمير الأمراء (أحمد باشا زاده أبو بكر) ننهي إليكم أن يمر (قره مورط خاني) من منطقة أنطاكية حيث تمر القوافل التي تنقل البضائع من ميناء اسكندرون إلى حلب كان قد التزم بالمحافظة عليها قائمقام بيلان أمير اللواء (عبد الرحمن) لقاء أموال تدفع له على أن تكون والأموال والأرواح مصانة ، لكن بسبب التعديات الواقعة على نقل هذه البضائع من هذا الممر استتكتف أصحابها عن الالتزام بدفع الأموال ، مما سبب تعطيل المرور ونقص في إيرادات جمر ك حلب ، وأن قناصل الإفرنج المقيمين في حلب تقدموا إلى قاضي حلب (رجب زاده محمد عارف) يسترحمون إعادة الحراسة على العابرين من ممر بيلان من القوافل والبضائع ، وكذلك حجاج المسلمين ، لذا صدر أمرنا السامي بتكليف (عبد الرحمن باشا) مجدداً بهذا الالتزام لضمان أرواح الأهليين وسلامة بضائعهم ، وكذلك مرور الحجاج المسلمين " (٢) .

٢ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقة عينتاب :

شهدت منطقة عينتاب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعض الاضطرابات التي أظهرت قوة الحكام المحليين ورفضهم الخضوع للسلطة المركزية للدولة ، فعمدوا إلى التمرد والخروج على السلطة العثمانية عدة مرات خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٣) ، كما حدث في عهد الوالي عبيد باشا عندما أعلن حكام عينتاب تمردهم على سلطة الدولة في العام ١١٩٣هـ/١٧٧٩م ، فقام عبيد

١- الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٨٧ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٢ ، ص ٩ ، صورة ١٠ ، تاريخ ١١٨٧هـ-١٧٧٣م .

٣- المطران باسيلوس قطان ، حوادث لبنان وسوريا من سنة ١٧٤٥ إلى سنة ١٨٠٠م ، منشورات جروس — برس ، بيروت ، (د.ت) ، ص ٦٥ .

باشا بتكليف مساعده علي باشا بالقضاء على ذلك التمرد (١) ، فحاصر علي باشا عينتاب حصاراً شديداً إلى أن تمكن من دخولها واقتحامها بعد ستين يوماً من بدء الحصار فدخل إليها " ومعه عساكر كثيرة ، فأنزل العساكر في البيوت ، فقتلوا ونهبوا وفضحوا وأفقروا من بقى في عينتاب " (٢) .

كما كانت عينتاب مسرحاً لاضطرابات أخرى في العام ١٢٠٣هـ/١٧٨٨م قتل فيها حاكم كلز ضلضبان أوغلي الذي كان ظالماً ، كما وصفه الحلبي " أما الظلم الذي فعله المذكور في كلز شي لا يقدر لأنه ضبط أراضي وكروم ومغالق (٣) من أربابها شيء لا يوصف وحصلت كلز ومتجرها من تحت يده ، ولم عاد يوجد بها قرش ، بل كلهم صاروا فقراً ورتب باج على الغنم الذي يجي إلى حلب وفي ١٢٠٠ طلبوه ليركب مع والي حلب وغيره على ابن كوجك علي ، ففي ذهابه ومروره على القصير القريب من أنطاكية نهب وحرق ثلاثة وعشرين قرية من قرى القصير ، وأرسل النهب إلى كلز على دواب أصحابها ومضى على ابن كوجك علي وبسببه ما قدروا عليه لأنه نظيره وهو الذي هزمه من أيدي الوزر الراكبين عليه ولم يكتف بذلك بل أنه زاد عليه سلب العرض لأنه صار يضبط الحریم الذي يعجبوه من أيدي رجالهن من كلز ويدخلهم سرايته ويصيروا من جملة حريمه " (٤) .

قدم ضلضبان أوغلي إلى عينتاب بعدما اشتدت نقمة الأهالي على حاكم عينتاب بطل زاده أو نوري باشا بطل آغا زاده ، كما تسميه مصادر أخرى (٥) ، نتيجة أعماله الظالمة بحقهم ، فتمردوا عليه وأجبروه على الخروج من عينتاب ، فأرسل بطل زاده إلى ضلضبان أوغلي يطلب منه المساعدة في الوقت الذي أرسل أهالي عينتاب يطلبونه بالقدوم إليهم لمساعدته (٦) ، فجاء الأخير إلى عينتاب " بقومه جنود إبليس فلما دخلها عوض أنه يطفئ الفتنة بينهم نهب دائرة الباشا كلها مع المتاع والغلال الذي في سرايته وضبط كل من وجد ومن غاب من أتباعه وبما أن المذكور ليس فيه شيمة الظلم والفتك والقتل فقط ، بل أنه سالب العرض أيضاً ، فكما كان يفعل في كلز فعل بذاته في عينتاب ، ففعل قبائح كثيرة هو

١- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٨٦ .

٢- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١١٠ - ١١١ .

٣- تعني العقارات .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١٩٦ - ١٩٧ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٩ .

٦- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٨ .

وعسكره ، فضاقت الأمور بهم ورأوا أفعاله القبيحة فقاموا عليه ودخلوا السرايه وقطعوا رأس الشقي " (١) ، فاستغل بطل زاده المقيم خارج عينتاب حادثة مقتل ضلضبان أوغلي وذهب إلى كلز التي كان قد حصل على حق إدارة نصفها بطريق المالكانة ، لكنه لم يكن قادر على إدارة ذلك الحق بسبب وجود ضلضبان أوغلي (٢) .

أضحى بطل زاده الشخص الأكثر قوة في تلك الأنحاء وخاصة في عينتاب ، بعد مقتل ضلضبان أوغلي ، فأخذ ينهج سياسات ضلضبان أوغلي الظالمة بحق الرعية ، ولم يكتف بذلك بل أصبح يتصرف كحاكم مستقل ، مما أجبر الدولة على القضاء عليه ، فأرسلت بعض القوات للقضاء عليه ، وصادف ذلك مرور الوالي السابق على حلب عبيدي باشا بالقرب من عينتاب ، فطلب منه التوسط له عند الدولة العثمانية ، فقبل عبيدي باشا ذلك بشرط أن يرافقه إلى ديار بكر ، فرافق بطل زاده عبيدي باشا إلى ديار بكر (٣) ، لكن ما لبث أن توفي عبيدي باشا بعد وصوله إلى ديار بكر ، فعاد بطل زاده مجدداً إلى عينتاب وأخذ ينتهج سياسته القديمة في الظلم والتعدي ، كما ذكر الغزي " وعاد إلى فساد وقصد عينتاب واتفق مع زمرة من السادات ، واستولى على اليكجيرية وأحرق دورهم ونهب أموالهم ، ثم حصن القلعة ، وأقام بها كالمحصن لأنه خاف عاقبة فعله " (٤) .

فكلفت السلطنة العثمانية والي حلب كوسا مصطفى باشا وحكام مرعش وكلز وإعزاز إضافة إلى أحد الزعماء المحليين أصحاب النفوذ لقتاله نتيجة القوة الكبيرة التي كان يتمتع بها بطل زاده ، ولم يتمكنوا من القضاء عليه وقتله إلا عن طريق الخيانة ، عند وصول القوات العثمانية المكلفة بالقضاء على بطل زاده تم فرض حصار شديد على عينتاب مدة أربعين يوماً دون أن تتمكن تلك القوات من اقتحام المدينة ، بسبب التحصينات الكبيرة التي أقامها بطل زاده ، فضلاً عن قلعتها الحصينة ، فقام والي حلب كوسا مصطفى باشا بإحضار حاكم كلز وإعزاز لمساعدته في حصار عينتاب " وبعد أربعين يوماً أحضر ضابط كلز وعزاز ، وهو نسيب الضلضبان وصحبه قرا حسين الدلي باش مع قومه وحين وصولهم أرسلوا

١- المحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١٩٥ - ١٩٧ .

٢- المصدر السابق ، ص ١٩٦ .

٣- الطباخ ، أعلام النبلاء ، الجزء الثالث ، ص ٢٩٨ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣١٠ .

سحبوا الدالاتية الذين هم داخل البلد من طرف واليها ، لأن قرا حسين أعلمهم أن ولا بد من دخولهم ليلاً يصير سفك دماء بينهم وهم فرد أوجاق (١) ، فحالا خرج دلي باش الجواني مع قومه ، فحال خروجه دخل العسكر ليلاً من إحدى الأبواب " (٢) .

اضطر بطل زاده بعد انسحاب العساكر الدالاتية التابعين له ودخول قوات الوالي داخل عينتاب إلى التراجع إلى داخل القلعة ، فتمت محاصرة القلعة من قبل القوات المهاجمة دون أن يتمكنوا من السيطرة عليها إلى أن وقع بطل زاده أسيراً نتيجة حدوث خيانة أخرى داخل صفوفه بعد نفاذ الذخائر والمؤن ، فكان جنوده يرسلون إشارات إلى القوات العثمانية المحاصرة للقلعة لمساعدتهم في الخروج منها وتسليم أنفسهم ، فيما كان البعض الآخر يلقون بأنفسهم من أعلى أسوار القلعة نتيجة اشتداد الحصار إلى أن قام أحد أتباع بطل زاده بتسليم سيده إلى القوات العثمانية عندما كان نائماً في غرفته " لما رأى في وقت من الأوقات من ملله دخل إلى أوضته المنامة ، فقال لبعده هذا لا تدعني أنام كثيراً ، فلما عرفه خبي في النوم أغلق عليه الباب وضرب عليه القفل وطلع من الصور نادى ها هو الباشا نائم تعالوا إليه ، فحينئذ أرسل الوزير بعض الأقوياء من عسكره ودخلوا عليه وهو نائماً وقادوه حياً أمام الوزير ، فأبقاه يوم واحد حتى استخبره عن موجوده الذي يخص الدولة وبعده قطع رأسه ومقدار ثلاثين رأس معه من أرفاقه الذين كانوا عاصين معه ، وأرسل الروس إلى الدولة " (٣) .

٣ — الصراع مع الحكام المحليين في منطقة كلس :

عرفت منطقة كلس بعض الاضطرابات والصراعات خصوصاً مع تواجد أحد الزعماء المحليين من الأكراد المعروف بالإيش الذي مارس بعض الأعمال المخلة بالأمن مستغلاً تراجع قوة السلطنة وضعفها ، فكلفت بعض القوات بقتاله والحد من سلطته في منطقة كلس ، كما ذكر في أحد الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " إلى حضرة قاضي حلب ومحصل حلب (الحاج إبراهيم آغا) وإلى مفتي

١ - تعني فرقة عسكرية .

٢ - المحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٣ .

٣ - المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

حلب وقائمقام الأشراف وإلى العلماء والأعيان والشرفاء والآغوات وضباط الواقع وجميع الموظفين في الدولة . نعلمكم أن والددة السلطان الجليلة أخبرتنا أن الإييش وأعوانه من الخونة قاموا بالعصيان والطغيان مع الأشقياء يجب القضاء عليهم وصدور إرادة سنوية بإعدام رؤسائهم ، وقد وجهنا عدة أوامر إلى القوات العسكرية في عينتاب وأنطاكية وولاية حلب لتجهيز من هو قادر على الحرب والضرب بالإضافة إلى العسكريين وإعداد قوة كافية بمعرفة وزيرنا في ولاية حلب وإرسالها إلى كلس والعمل على القضاء على العصيان والعصاة بعون الله تعالى وتخليص البلاد منهم " (١) .

ء — دور القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية بالإخلال بالأمن في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

كانت القبائل البدوية المتواجدة في السلطنة العثمانية بشكل عام أحد أهم العناصر المخلة بالأمن داخل الولايات التابعة لهذه الدولة ، فهذه القبائل كانت في حركة تنقل مستمر ، مما جعل ضبطها وإخضاعها لسلطة الدولة أمراً في غاية الصعوبة حتى في المراحل التي كانت فيها السلطنة العثمانية في أوج قوتها ، لذلك كانت علاقة الدولة مع هذه القبائل من أعقد المشاكل التي واجهت السلطنة العثمانية على الصعيد الداخلي ، وخاصة في الفترات التي بدأ يترأى فيها ضعف الدولة ، ويتصاعد النفوذ الخلي في الولايات بشكل واضح في بدايات القرن الثامن عشر ، والذي ازداد بشكل كبير في النصف الثاني من هذا القرن (٢) .

لم تختلف سياسة السلطنة العثمانية وعلاقتها مع القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية المتواجدة في ولاية حلب عن علاقتها بأقربائها من القبائل الأخرى في بقية الولايات ، فالسلطنة حاولت فرض نفوذها على هذه القبائل وإجبارها على الخضوع للسلطة المركزية ودفع الضرائب ، وحققت بعض النجاحات المحدودة في هذا المجال (٣) ، إلا أن تلك القبائل كانت تستغل الاضطرابات التي تحدث داخل السلطنة

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٩٤ ، ص ٦٨ ، صورة ٨٠ ، تاريخ ١٢٠٧ هـ - ١٧٩٢ م .

٢- ضحى شطي ، توسع البدو في بلاد الشام ونحسارهم ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ترجمة هناء وصفي ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م ، ص ٤٠٥ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٧٧ ، ص ١٤١ ، صورة ٩٧ ، تاريخ ١١٨٢ هـ - ١٧٦٨ م .

نتيجة اشتعال الحروب على الجبهات مع الأوروبيين والصفويين ، وانشغال الدولة في تلك الحروب ، فتعتمد إلى التخلص من سلطة الدولة ، وتقوم بممارسة أعمال السلب والنهب لقوافل التجار والحجاج المارة بالقرب من مناطق تواجدها (١) ، كما كانت تقوم بالإغارة على القرى والمزارع وتنهب المحاصيل وتدمر القرى (٢) .

لقد عاشت السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة من الاضطرابات والصراعات على مختلف الجبهات الخارجية ، مما انعكس سلباً على واقع السلطة المركزية في الولايات التابعة لها ، وعلى رأسها ولاية حلب ، فاستغلت القبائل البدوية العربية والكردية التركمانية هذا الواقع ، فعانت فساداً وفوضى داخل ولاية حلب (٣) ، وهذا ما تؤكد سجلات الأوامر السلطانية الواردة والتي نصت على أوامر واضحة بضرورة حماية القوافل والطرق من هجمات القبائل البدوية ، والعمل على قمع تلك القبائل البدوية ، والحد من تعدياتها على القوافل والقرى والأرياف (٤) ، خاصة مع ازدياد تلك التعديات بشكل كبير ويظهر ذلك واضحاً من خلال كثرة الأوامر الواردة إلى حلب المتعلقة بضرورة وقف اعتداءات القبائل البدوية ، كما يبينه الجدول التالي .

(الجدول الثامن)

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٨	٦٥	٤٦	٣٩	١١٨١هـ - ١٧٦٧م	ملاحقة الأشقياء الذين حكم عليهم بالإعدام من رجال القبائل والعشائر
٨	١٩٦	١٥٦-١٥٧	١٠٧	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	القضاء على الأشقياء من عشائر البوزان

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٢ ، ص. ١٧-١٨ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م .

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١٢٤ ، ص ١١٨ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .

^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٥ ، وثيقة رقم ١١٠ ، ص ١٠٩ ، صورة ٧٠ ، تاريخ ١١٩٣هـ - ١٧٧٩م .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص ٤٦ ، صورة ٣٩ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

١٤	١١٠	١٠٩	٧٠	١١٩٣هـ — ١٧٧٩م	ملاحقة أشقياء قبيلة الريحانة الذين يعتدون على الناس
١٥	١٢٤	١١٨	٨٢	١١٩٢هـ — ١٧٧٨م	ملاحقة المعتدين على القرى من أفراد عشيرة الريحانة
١٦	٤٠	٢٦	٢١	١١٩٥هـ — ١٧٨٠م	تحصيل أموال مسلوقة من عشيرة بكاشلي
١٦	٤٩	٣٣ — ٣٢	٢٥	١١٩٥هـ — ١٧٨٠م	تحصيل أموال من عشيرة الريحانة بسبب سلبهم أغنام
١٦	٣٢٥	٢٣٤	١٦٣	١١٩٧هـ — ١٧٨٢م	استرداد أموال مسروقة من بعض أشقياء عشيرة الموالي
٢٣	٩٣	٦٨	٧٩	١٢٠٧هـ — ١٧٩٢م	القضاء على الأشقياء من الأكراد بزعامة الأبيش الذين ينهبون المواشي
٢٧	٨٥	٦١	٤٩	١٢١٣هـ — ١٧٩٨م	القضاء على الأشقياء الذين اعتدوا على أملاك والدة السلطان في إعزاز وكلس

يُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى حلب أن القبائل الكردية المتمركزة في المناطق الجبلية الممتدة من اسكندرونه إلى عنتاب (١) ، والمسيطرة بفضل تلك المواقع الحصينة على الطريق الرئيسي الهام في التجارة الدولية الرابط بين مدينة حلب وميناء اسكندرونه ، والطريق البري الواصل ما بين الأناضول وبلاد الشام الجنوبية الذي تجتازه قوافل الحجاج ، كانت أكثر القبائل البدوية إخلالاً وعبثاً بالأمن ، فقامت بكثير من أعمال السلب والنهب والقرصنة للقوافل التجارية وقوافل الحجاج المارة بالقرب من مناطق تواجدها (٢) ، ولذلك أصدرت السلطنة العثمانية العديد من الأوامر إلى كبار موظفيها في الولاية بضرورة وقف تعديات الأكراد على قوافل الحجاج " إلى المشير الصدر الأسبق مصطفى

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٥٠ .

٢- ليرخ ، دراسات حول الأكراد ، ص . ص ١٤ — ٢٢ .

باشا والي حلب : عندما يصلكم أمرنا السلطاني هذا يجب أن تمبوا بأمر حماية الحجاج من تعدي الأشقياء الأكراد عليهم عند عودتهم ، لأن ذلك فريضة علينا وهيئوا قوة كافية للقيام بهذه الحماية " (١) .

لقد استمرت اعتداءات القبائل الكردية على قوافل الحجاج في منطقة بيلان وبياس طيلة النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ويشهد على ما ذكره الرحالة المغربي محمد بن عبد الوهاب المكناسي الذي رافق قافلة الحج العثمانية التي مرت في هذه المنطقة في العام ١٢٠٠هـ/١٧٨٥م عن اضطراب الأوضاع الأمنية في منطقة بيلان وقيام أهالي هذه المنطقة بالتعرض لقافلة الحجاج " وكان نزولنا على قرية كبيرة عامرة وبها خان كبير يقال لها بيلان لكن أهل هذه الجبال التي مررنا بها لم تنالهم الأحكام ، فقد تعرضوا للركب يأخذون منه على وجه الطلب ، لكن بالعدة والعصية والغلب ، وربما يمدون اليد في بعض البهائم الحاملة حتى يستنقذها أصحابها بما يريدون " (٢) ، كما تذخر سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعشرات الأوامر الصادرة من الدولة إلى حكامها في حلب بحماية قوافل الحجاج ، ووقف الاعتداءات التي تطل حجاج بيت الله ، كما نلاحظ ذلك من خلال دراسة الجدول التالي .

(الجدول التاسع)

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٦	١٧٩	١٩٣	٥١	١١٧٦هـ - ١٧٦٢م	حماية الحجاج من تعديات الأشقياء الأكراد
٧	٩٦	٦٩	٢٧	١١٧٨هـ - ١٧٦٤م	إبادة قطاع الطرق الذين تمبوا قافلة الحجاج في منطقة إسكدار
٨	١٢٢	٩٥	٦٩	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	ملاحقة قطاع الطرق الذين يعتدون على قوافل الحجاج في

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٦ ، وثيقة رقم ١٧٩ ، ص ١٩٣ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

^٢ - المكناسي : رحلة المكناسي ، ص ٣٤٣ .

منطقة بياس					
حماية قوافل الحج وخاصة في منطقة بيلان وبياس	١١٨٣هـ - ١٧٦٩م	١١٨	١٧٢ - ١٧٣	٢١٤	٨
ملاحقة العصابة التي هاجمت قافلة الحج	١١٨٨هـ - ١٧٧٤م	١٦	١٧ - ١٨	٢٢	١٢
حماية قوافل الحجاج من قطاع الطرق في المنطقة الممتدة من إسكدار إلى الشام	١١٩٥هـ - ١٧٨٠م	٢٤	٣١	٤٦	١٦

ورغم نجاح الدولة في السيطرة على بعض القبائل البدوية العربية عن طريق تخصيص بعض المبالغ المالية لإعاشة تلك القبائل كقبيلة الموالي (١)، التي كانت تدفع لها الدولة مبلغاً سنوياً يتراوح ما بين ١٤ إلى ٢٠ ألف قرش، مقابل حماية القوافل التجارية والمسافرين في مناطق تواجدتها (٢)، فإن ذلك لم يمنع بعض أفراد تلك القبيلة من القيام ببعض أعمال النهب والسلب مستغلين ضعف قوة الدولة وتراجعها، كما نستخلص من دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " عطفاً على محضر الإعلام الوارد إلينا من مولانا /محمد سعيد/ قاضي مدينة القيسرية، ومفاده أن بعضاً من طائفة الحلبيين المقيمين في مدينة القيسرية الذين حضروا إلى مجلس الشرع معربين بإفادتهم بأنهم جاؤوا إلى حلب بغية عزمهم على شراء ألف وثلاثة أربعين جماً من عربان عنترة، وأثناء سوق الجمال إلى حلب اعترضتهم عشيرة الموالي تحت زمرة الشخص /محمد خربان/ فقطعوا الطريق وأخذوا منهم أمتعتهم وأموالهم قسراً وسلباً، بينما جرح بعضنا ولاذ الآخرون بالفرار خوفاً من الهلاك، علماً أن مجموع الأموال المتغصبة تقدر بخمسة وتسعون ألف قرش " (٣)، كذلك قامت القبائل التركمانية التي كانت أكثر خضوعاً لسلطة الدولة، وأقل إثارة للشغب في الولاية بالمقارنة مع القبائل الكردية والعربية (٤)، بالقيام ببعض الأعمال المخلة

١ - محمود الذخيرة، أهل الرقة ١٦٠٠ - ١٩٥٠م، جزآن، الطبعة الأولى، دار الفرقد، دمشق، ٢٠٠٢م، الجزء الأول، ص ٩١ - ٩٥.

٢ - Bodman, H, L, **Political faction in Aleppo 1760 - 1826**, p 6.

٣ - سجل حلب، أوامر سلطانية، رقم ١٦، وثيقة رقم ٣٢٥، ص ٢٣٤، صورة ١٦٣، تاريخ ١١٩٧هـ - ١٧٨٢م.

٤ - Bodman, H, L, **Political faction in Aleppo 1760 - 1826**, p 6.

بالأمن ، فاستغل بعض أفرادها ضعف الدولة للقيام بأعمال السلب والنهب ، كما يستنتج من دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب (١) .

وقد طالت الاعتداءات التي قامت بها القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية بعض القرى والأرياف الواقعة في ولاية حلب ، فنهب المحاصيل ودمرت القرى وهجرت الفلاحين من أراضيهم ، كما هاجمت تلك القبائل قوافل التجار العابرة للطرق في الولاية ، كما يستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " إلى صاحب المقام رئيس الحجاب متسلم حلب وإلى سائر الضباط والأعيان في الولاية بخصوص عشائر (البوزان) المتواجدين في منطقة (سيواس وقرمان) الذين عبثوا بالأمن وتعرضوا للتجار أثناء مرورهم وعبورهم بالنهب والسلب والقتل ، فقد قررنا هدر دمهم حسب الشرع الشريف أينما وجدوا ، وقد أصدرنا تعليمات إلى الولاة والمتصرفين والحكام والضباط العمل مشتركاً لتضيق الخناق على هؤلاء الأشقياء والحد من فسادهم للحفاظ على حياة الناس وأموالهم " (٢) .

رابعاً — دور ولاية حلب ومساهمتها في الحروب العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

تميزت ولاية حلب بحكم موقعها في قلب السلطنة العثمانية بمكانة هامة بين جميع الولايات التابعة لهذه السلطنة ، فبحكم هذا الموقع الاستراتيجي الهام لولاية حلب والقريب من العاصمة العثمانية والمتحكم بطرق المواصلات التجارية والعسكرية مع العراق وبلاد فارس من جهة الشرق ، والبحر المتوسط من جهة الغرب ، والجزيرة العربية ودمشق واليمن ومصر والأماكن المقدسة في الحجاز من جهة الجنوب (٣) ، فضلاً عن كونها تشكل بوابة تربط بين الدولة العثمانية وولاياتها العربية باعتبارها الولاية الأولى والأقرب إلى العاصمة العثمانية . كل ذلك ساهم في منح ولاية حلب أهمية كبيرة ومكانة خاصة في نظر القادة

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١٢٤ ، ص ١١٨ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٩٢هـ — ١٧٧٨م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٩٦ ، ص ١٥٦-١٥٧ ، صورة ١٠٧ ، تاريخ ١١٨٢هـ — ١٧٦٨م .

٣- هايتز غاوبه وأويغن فيرت ، حلب دراسة تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد المراكز التجارية في الشرق الأدنى ، تعريب وتدقيق وتحديث صخر علي ، جزءان ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٧م ، الجزء الثاني ، ص ١٣ - ١٤ .

العثمانيين ، وبالوقت نفسه ترتب على هذه الولاية مسؤوليات كبيرة في أوقات الحروب في إمداد الدولة بالعساكر والمؤن والذخائر بحكم قربها من المناطق المتوترة في الشرق مع الصفويين (١) ، وفي الشمال مع الروس (٢) .

لقد ازدادت أهمية ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مع اشتعال الحروب مع الروس في مناطق سواحل البحر الأسود والبلقان ، وسيطرة الفرنسيين على مصر في نهايات القرن الثامن عشر ، إضافة إلى حدوث بعض الاضطرابات والعصيان في مناطق قريبة من الولاية ، فتحملت ولاية حلب أعباء كبيرة في إمداد الدولة العثمانية بالعساكر والمتطوعين لقتال الروس والفرنسيين (٣) ، والمشاركة في قمع الاضطرابات (٤) ، وفي إمداد القوات العثمانية المحاربة بالذخائر والأسلحة والمؤن من دقيق وخبز وشعير(٥) ، وأغنام وماعز وحيوانات أخرى ، كالبلغال والحمير والجمال لنقل المعدات (٦) .

توالت الأوامر السلطانية إلى ولاية حلب خلال الحرب العثمانية الروسية (١١٨٢ - ١١٨٨هـ/ ١٧٦٨ - ١٧٧٤م) التي تضمنت أوامر موجهة إلى مسؤوليها في الولاية بإعلان الجهاد والتعبئة العامة ضد الروس وإرسال القوات العسكرية ومن هو قادر على حمل السلاح إلى جبهات القتال ، وإمداد الجيوش العثمانية المحاربة ، كما يُلاحظ من خلال قراءة الجدولين التاليين المستمدتين من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب من العاصمة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثاني عشر واللدان يشهدان على حجم الأعباء الكبيرة التي تحملتها ولاية حلب خلال تلك الحرب في إمداد السلطنة العثمانية بالقوات العسكرية والذخائر والمؤن .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ١٩٢ ، ص.ص ١٧٦-١٧٧ ، صورة ٩٨ ، تاريخ ١١٩١ هـ - ٧٧٧م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص.ص ٤٣-٤٤ ، صورة ٥٣ ، تاريخ ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص ١٢٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١٢١٤ هـ - ١٧٩٩م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣١٠ ، ص.ص ٢٥٣-٢٥٤ ، صورة ١٦٧ ، تاريخ ١١٨٣ هـ - ١٧٦٩م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٧٩ ، ص ٥٤ ، صورة ٤٥ ، تاريخ ١٢١٣ هـ - ١٧٩٨م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ١٢٦ ، ص.ص ٩١-٩٢ ، صورة ٦٧ ، تاريخ ١٢٠٦ هـ - ١٧٩١م .

(الجدول العاشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية إعلان الجهاد والتعبئة العامة وسوق العساكر والمتطوعين إلى جبهات القتال ضد الروس

الرجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٨	١٣٦	١٠١ ١٠٢	٧٦	١١٨٢هـ— ١٧٦٨م	أمر سلطاني بإعلان الجهاد ضد الروس الذين يقومون بالاعتداء على حدود الممالك الإسلامية بعد نقضهم للعهد
٨	١٤٦	١١٢ ١١٣ ١١٤	٨١	١١٨٢هـ— ١٧٦٨م	أمر سلطاني بإعلان التعبئة العامة والجهاد ضد الروس الذين هاجموا الممالك الإسلامية بعد نقضهم للصلح
٨	١٤٦	١٤٤ ١٤٥ ١٤٦	٩٩	١١٨٢هـ— ١٧٦٨م	أمر سلطاني بالتعبئة العامة للجيش العثماني لمحاربة الروس الذين قتلوا عدد من المواطنين واحتلوا بعض المواقع من الدولة
٨	٢٩١	٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦	١٥٨	١١٨٣هـ— ١٧٦٩م	أمر سلطاني بالتعبئة العامة وسوق الجيش إلى الحرب مع الروس بعد نقضهم للصلح
٨	٣٠٤	٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨	١٦٤	١١٨٣هـ— ١٧٦٩م	أمر سلطاني بإعلان الجهاد المقدس ضد الروس الذين نقضوا العهد واستعادة المناطق التي اغتصبوها
١٠	٢٥	٢٠	١٣	١١٨٦هـ— ١٧٧٢م	أمر سلطاني بإعلان الجهاد المقدس ضد الروس

١١	٢٥	١٨ ١٩	١٨	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر عسكري بإعلان التعبئة العامة لمحاربة الروس في حال عدم التوصل للصلح
١١	٧٩	٦٣ ٦٤ ٦٥	٤٦	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بإعلان التعبئة وتجهيز الجيش وإشراك المجاهدين ليكونوا على أهبة الاستعداد لمحاربة الروس
١١	٨٠	٦٥ ٦٦ ٦٧	٤٧	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بتعبئة الجيش للثأر والانتقام من الأعداء الكفرة بقيادة والي ديار بكر
١١	٨١	٦٨	٤٧	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بإعلان التعبئة وسوق العساكر إلى جبهات القتال
١١	١٠٠	٨٥ ٨٦	٥٧	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بتعبئة الجيش للرد على اعتداءات الروس في مناطق نهر الطونة
١١	١٠١	٨٦ ٨٧	٥٧	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	كتاب صادر من والي ديار بكر بصفته قائداً للتعبئة إلى قواد حلب وأنطاكية بالاستعداد لحشد الجيوش
١١	١٠٢	٨٧ ٨٨	٥٨	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بتعبئة الجيوش في ولاية حلب والرقعة لتكون جاهزة لمقاتلة الأعداء في أول عيد الربيع بامرة والي ديار بكر
١١	١٠٣	٨٨ ٨٩	٥٨	١٨٧١هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بتعبئة القوى العسكرية في ولاية حلب والرقعة لاسترداد الأجزاء المغتصبة من الدولة

١١	١٠٤	٨٩ ٩٠ ٩١	٥٩	١١٨٧هـ ١٧٧٣م	أمر سلطاني بالاستعداد للحرب وجمع كل ما يمكن من الرجال القادرين لمقاتلة الروس
١١	١٠٦	٩٣	٦٠	١١٨٧هـ ١٧٧٣م	كتاب من والي ديار بكر لبعض الولايات في المملكة العثمانية بإعلان التعبئة استعداداً للحرب
١٤	١٢٠	١١١	٧٧	١١٩١هـ ١٧٧٧م	أمر سلطاني لتنظيم الجيش الإنكشاري وتهيئة الأسطول لصد العدوان الحاصل من قبل روسيا على شبه جزيرة القرم
٢٠	٦٥ ٤٤	٤٣ ٤٤	٥٣	١٢٠٤هـ ١٧٨٩م	أمر سلطاني إلى قائد التعبئة (والي الرقة) مصطفى باشا فيما يتعلق بسوق العساكر إلى بر الأناضول قبل عيد النيروز
٢٠	٧٨	٥١ ٥٢	٦٢	١٢٠٤هـ ١٧٨٩م	أوامر سلطانية بالتعبئة العامة في ولاية حلب وبر الأناضول وسواحل البحر الأسود استعداداً لحرب الروس واسترداد القلاع والأراضي المغتصبة
٢٠	٩٧	٦٧ ٦٨	٧٦	١٢٠٤هـ ١٧٨٩م	أمر سلطاني بإعلان التعبئة العامة في جميع الممالك والاستعداد للهجوم على أعداء الدين والدولة بقيادة الصدر الأعظم حسين باشا
٢٢	٢٥	١٥	١٣	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	أمر سلطاني باستعداد الإنكشارية للثأر من كفر

الروس					
أمر سلطاني بسوق العساكر من ولاية حلب بملاقاة العدو	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	١٩	٢٣	٣٤	٢٢
أمر سلطاني بدعوة كافة العناصر القادرة على الحرب والضرب ولدحر العدو الغاشم من أجل سوقهم على مأمورياتهم القتالية	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	٢٠	٢٥	٣٦	٢٢
أمر سلطاني بالنفير العام للاستعداد لسوق جموع العساكر لقتال العدو الغاشم في مطلع شهر حزيران	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	٢٥	٣٢ ٣٣	٤٦	٢٢
أمر سلطاني للتحرك لصد أعداء الدين الروس بدعوة كافة العناصر القادرة على الحرب والضرب ولدحر العدو الغاشم من أجل سوقهم على مأمورياتهم القتالية	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	٤٠	٥٥	٧٥	٢٢
أمر سلطاني بوجوب التعبئة العامة احتياطاً للطوارئ إثر انتهاء الهدنة بين الدولة العثمانية وروسيا	١٢٠٦هـ ١٧٩١م	١٢	٦ ٧	١٠	٢٣

(الجدول الحادي عشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية تأمين الأموال والمؤن والأسلحة والذخائر من الولاية وإرسالها إلى الجيوش العثمانية في جبهات القتال مع الروس

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٨	١٦٣	١٢٩	٩٠	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	أمر سلطاني بتأمين معدات وخيام وطعام لقطعات الجيش المحاربة وإرسالها إلى الآستانة
٨	١٦٦	١٣٢ ١٣٣	٩١	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	أمر سلطاني لتحصيل الضرائب المختلفة بالسرعة الممكنة وإرسالها إلى الآستانة لتمويل الجيش الذاهب للدفاع عن حدود المملكة
٨	١٦٨	١٣٤ ١٣٥	٩٢	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	أمر سلطاني بتحصيل الأموال المتبقية من الضرائب عن الأعوام السابقة لتأمين نفقات الجيش المحارب مع الروس
٨	١٧٣	١٣٨ ١٣٩	٩٥	١١٨٢هـ - ١٧٦٨م	أمر سلطاني بتجهيز الجيش الذاهب لمحاربة الروس بعدد من الجمال والخيام
٩	١٠	١٠	٧	١١٨٤هـ - ١٧٧٠م	أمر سلطاني بتأمين كافة لوازم العساكر
١١	٢٧	٢١	١٩	١١٨٧هـ - ١٧٧٣م	أمر عسكري من قائد الجيش لصنع خيام للجيش العثماني المحارب بناءً على التعليمات السلطانية
١١	٢٩	٢٣	٢٠	١١٨٧هـ -	أمر سلطاني بصنع عدد من

الخيام في ولاية حلب لمصلحة العساكر الخاربة وإرسالها إلى مستودعات الخيام في الآستانة	١٧٧٣م		٢٤		
أمر سلطاني بتأمين لوازم لمصلحة الحرب وتكليف أرباب العمل في ولاية حلب بصنعها	١١٨٧هـ ١٧٧٣م	٢٠	٢٤ ٢٥	٣٠	١١
أمر سامي بتخصيص كمية من المواد الغذائية للعساكر الموجودين في الأناضول وشرائها من ولاية حلب	١١٨٨هـ ١٧٧٤م	٦٥	١٠٣	١١٥	١١
أمر سلطاني بتأمين الخيول والدواب من بعض الولايات لتحميل المعدات والذخائر إلى أدرنة استعداداً للحرب	١١٨٨هـ ١٧٧٤م	٧٤	١٢٤ ١٢٥	١٣٤	١١
أمر سامي إلى والي حلب بلزوم تأمين الضرائب المترتبة على ولاية حلب كمجهود حربي لتأمين نفقات الجيش	١١٨٨هـ ١٧٧٤م	٧٠	٩٧ ٩٨	١٢٠	١٢
أمر سامي بلزوم إتمام اللوازم من خيام وخلافه العائدة إلى قيادة الجيش من قبل أولاد المتوفي(طه زاده) وشقيقه الذين عهد إليهم بتأمين هذه اللوازم	١٢٠٤هـ ١٧٧٣م	٦٦	٥٦	٨٢	٢٠
أمر سلطاني بشراء عدد من الجمال والبغال وتأمين مكارية بقيمة خمس وسبعين ألف قرش من حلب الشهباء	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	١٦	١٨ ١٩	٣٠	٢٢
أمر سلطاني لتحصيل المبالغ	١٢٠٥هـ	٢٣	٢٩	٤٠	٢٢

اللازمة من أجل السفر السلطاني لأجل الاستعداد والتأهب لدحر الأعداء من جميع مقاطعات حلب	١٧٩٠م				
أمر سلطاني إلى كافة القضاة ونوابهم والحكام ومحصل حلب للعمل على تنفيذ شراء مبايعة الجمال المطلوبة وتكليف ما يلزم بسبب إقدام الدولة على الصلح مع روسيا	١٢٠٦هـ ١٧٩١م	٩٧	٩١ ٩٢	١٢٦	٢٢

تحملت ولاية حلب في نهايات القرن الثامن عشر كغيرها من الولايات العربية القريبة من مصر أعباء كبيرة خلال الحرب مع القوات الفرنسية التي سيطرت على مصر في العام ١٢١٣هـ/١٧٩٨م ، بقيادة نابليون بونابرت ، فمن خلال دراسة الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب يمكننا أن نلمس حجم تلك الأعباء التي قاستها ولاية حلب حيث نلاحظ تنالي الأوامر السلطانية الواردة إلى الولاية والتي يطلب فيها من حكامها إرسال الجنود والمتطوعين لقتال الفرنسيين ، هذا فضلاً عن الأوامر الأخرى التي يطلب فيها إمداد القوات العثمانية المقاتلة في مصر بالمؤن والذخائر ، وقد وقع العبء الأكبر في تأمين تلك الإمدادات على ولايات بلاد الشام بشكل خاص ، كما نلاحظ من خلال الجدولين التاليين .

(الجدول الثاني عشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية إعلان التعبئة العامة وسوق العساكر والمتطوعين إلى جبهات القتال ضد الفرنسيين في مصر

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٢٧	٤٩	٣٠	٢٧	١٢١٣هـ ١٧٩٨م	أمر سلطاني للتأهب والاستعداد بإرسال ٥٠٠٠

عسكرياً لصد الهجوم المفاجئ للأسطول الفرنسي على سواحل مصر والإسكندرية					
أمر سلطاني بإرسال ٢٥٠٠ من الإنكشارية إلى جبهة مصر لقهر وتدمير الكفرة الفرنسيين المستولين على الديار المصرية	١٢١٣هـ — ١٧٩٨م	٦٨	٨٨	١٢٢	٢٧
أمر سلطاني بوجوب التحاق كافة العناصر التي يتوافر فيها أساليب القتال من حلب إلى الشام لدحر الكفرة الأعداء	١٢١٤هـ — ١٧٩٩م	٩٥	١٢٥	١٧١	٢٧
أمر سلطاني لمصاحبة ١٥٠٠ إنكشارياً من حلب ووضعهم تحت تصرف القيادة العامة في الشام بغية إرسالهم إلى الجبهة المصرية	١٢١٤هـ — ١٧٩٩م	٩٥	١٢٥	١٧٢	٢٧
أمر عسكري صادر من دولة السلطان بلزوم سوق العساكر المقررة ووضعهم تحت إمرة الصدر الأعظم في دمشق	١٢١٤هـ — ١٧٩٩م	٢٧	١٧	٣٥	٢٨
أمر سلطاني إلى جميع العاملين في المملكة بلزوم قهينة العناصر المدربة والشجاعة لمحاربة الفرنسيين الذين تمكنوا من دخول مصر وطردهم منها	١٢١٤هـ — ١٧٩٩م	٦١	٤٣ ٤٤	٨٢	٢٨
أمر سلطاني بوجوب قهينة الاحتياط من العسكريين وتجنيد ما يمكن من المدنيين لإرسالهم	١٢١٥هـ — ١٨٠٠م	٨٠	٥٦	١٠٦	٢٨

إلى العريش لينضموا إلى الجيش السلطاني لمحاربة الفرنسيين في مصر					
أمر سلطاني بوجوب تجنيد عدد كبير من الاحتياط والمتطوعين وتأمين لوازمهم ومعداتهم الحربية وإرسالهم إلى مصر لمحاربة الفرنسيين في مصر	١٢١٥هـ — ١٨٠٠م	٨٩	٦٣	١١٨	٢٨
أمر عسكري صادر عن دولة السلطان لتطويع عدد من الوجوه والسادات من أهالي حلب وإلحاقهم بالجيش العثماني لمحاربة الفرنسيين في مصر	١٢١٥هـ — ١٨٠٠م	٩١	٦٥	١٢٠	٢٨

(الجدول الثالث عشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية تأمين الأموال
والمؤن والأسلحة والذخائر من الولاية وإرسالها إلى الجيوش العثمانية في جبهات القتال مع الفرنسيين في
مصر

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٢٧	٧٩	٥٤	٤٥	١٢١٣هـ — ١٧٩٨م	أمر سلطاني لتأمين ونقل مواد وذخائر من الدقيق والشعير للجنود المحتشدين بمعية والي الشام القائد العام لجبهة مصر المشير إبراهيم باشا
٢٧	٩٠	٦٤	٥١	١٢١٣هـ —	أمر سلطاني بالإسراع بشراء

٤٠٠ جملاً محملة بالذخائر مع المكارية اللازمة والسير بهم من حلب إلى الشام ثم التوجه بهم إلى جانب مصر	١٧٩٨م				
أمر سلطاني لابتياح (٧٧٣٥٠) رأساً من الغنم والماعز من الأناضول وحلب لتأمين حاجات العساكر المتوجهين لصد عدوان الفرنسيين على مصر من البحر	١٢١٣هـ ١٧٩٨م	٨٦	١١٥	١٥٦	٢٧
أمر سلطاني بوجوب ابتياح كميات من البقسماط (الخبر النجف للطبخ) والدقيق والشعير من حلب وإرسالها إلى الشام تأميناً لمؤونة العساكر المتأهين لملاقاة العدو	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٩٠	١١٩	١٦٢	٢٧
أمر سلطاني لنقل الذخائر المطلوبة من الشعير والدقيق للعساكر من حلب إلى الشام	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	١٠٨	١٤٦	١٩٧	٢٧
أمر سامي بتأمين الشعير والتبن لتأمين غذاء ٥٠٠ رأس من البغال المرسله من مناطق الشمال إلى الشام لمصلحة الجيش	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٨	٥	٩	٢٨
معروض رفعه قاضي حلب إلى دولة السلطان لصنع ١٠٠ ألف خرطوشة وإرسالها إلى	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	١٣	٧	١٥	٢٨

الشام بناءً على تعليمات من الباب العالي					
أمر سامي بلزوم تدارك ٢٠٠٠ رأس من المواشي لتأمين اللحوم اللازمة لعساكر السلطان في ولاية الشام	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٣٦	٢٥	٥١	٢٨
أمر سامي بتخصيص ٤٠٠ رأس من الخيول والبغال لوضعهم تحت تصرف والي صيدا الحاج (أحمد باشا الجزائر) لتكون جاهزة لخدمات الطوارئ	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٤١	٢٨	٥٧	٢٨
أمر سامي بلزوم تأمين كميات من الدقيق والشعير من ولاية حلب لتأمين تموين الجيش بسبب الحرب الدائرة مع الأعداء وتخفيض هذه الكميات بعد ذلك بسبب نكبة الجراد وتوقيع معاهدة السلم	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٥٤	٣٦	٧٣	٢٨
أمر سامي بتأمين ٤٠٠ رأس من البغال لصالح الجيش السلطاني بعد أن نقض الفرنسيون معاهدة الصلح وإرسالها إلى صحراء يافا	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٦٢	٤٤	٨٤	٢٨
أمر سامي بلزوم تحصيل الأموال الأميرية الحالية والقديمة في مقاطعات ولاية حلب لتأمين نفقات الحرب	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	٦٥	٤٦ ٤٧	٨٨	٢٨

الدائرة مع الفرنسيين					
أمر سامي صادر عن دولة السلطان بلزوم تأمين العدد المطلوب من الخيام والخرطوش وإرسالها بسرعة إلى مقر القيادة في الشام	١٢١٤هـ - ١٧٩٩م	٨١	٥٧	١٠٧	٢٨
أمر سامي بلزوم إجراء مبايعة لشراء كمية من القمح لتأمين إطعام الجيوش السلطانية العثمانية المعسكرة في صحراء يافا	١٢١٥هـ - ١٨٠٠م	٨٥	٦١ ٦٢	١١٣	٢٨
أمر سامي بلزوم تأمين ٥٠٠٠ قنطار من الخبز (الصمون) للجيش العثماني المحارب على حدود مصر من ولاية حلب ونقلها بواسطة الجمال من ميناء اللاذقية إلى يافا ثم إلى دمياط ثم إلى الإسكندرية	١٢١٥هـ - ١٨٠٠م	٨٦	٦٢	١١٤	٢٨
أمر سامي بإجراء مشتريات مستعجلة بكميات الشعير اللازمة لدواب الجيش المحارب في جبهة مصر ضد الفرنسيين	١٢١٥هـ - ١٨٠٠م	١١٦	٨٥	١٥٠	٢٨
أمر سامي بلزوم تأمين ٤٠٠ رأس من خيول التحميل لمصلحة الجيش العثماني من ولاية حلب	١٢١٥هـ - ١٨٠٠م	١٣٣	١٠٣	١٧٩	٢٨
أمر سامي مستعجل لتأمين كميات من خبز (الباكسماد)	١٢١٥هـ - ١٨٠٠م	١٥٠	١٢٩ ١٣٠	٢٠٨	٢٨

المصلحة الجيش العثماني					
المعسكر في صحراء يافا					

وبالرغم من الهدوء النسبي الذي شهدته الجبهة الشرقية للسلطنة العثمانية مع الصفويين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، لكن ذلك لم يمنع أحياناً من إرسال بعض القوات والتعزيزات والمؤن والذخائر إلى الولايات القريبة من الحدود مع الصفويين في العراق ، فكان لولاية حلب مشاركة فعالة في إرسال القوات والعساكر وتأمين المؤن والذخائر من داخل الولاية وإرسالها إلى ولاية بغداد ، أو المساهمة في حراسة وتأمين نقل تلك القوات والمؤن والذخائر إلى العراق عبر الطرق العابرة ضمن ولاية حلب ، كما يُلاحظ من خلال دراسة الجدول التالي المستمد من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

(الجدول الرابع عشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية إرسال العساكر والعتاد إلى جبهات القتال مع الصفويين في بغداد

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
١٣	١٩٢	١٧٦ ١٧٧	٩٨	١١٩١هـ ١٧٧٧م	أمر سلطاني بأخذ الاحتياطات اللازمة من أجل إرسال الجنود والعتاد الكافي لطريق بغداد لصعد عدوان العجم
١٤	٥	٣	٦	١١٩١هـ ١٧٧٧م	أمر سلطاني إلى الوزير عزت أحمد باشا لإرسال ١٠٠٠ مجند مشاة وفرقة من الفرسان إلى بغداد وتأمين نفقتهم
١٤	٥٥	٤٨	٣٤	١١٩١هـ ١٧٧٧م	أمر باستيفاء ذمم وتحصيلات من قبل المحصلين في حلب

وتأمين نفقات وذخائر ومعدات					
مدفعية وإرسالها إلى جبهة إيران					

كما شاركت القوات العسكرية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في قمع الثورات والتمردات في بعض الولايات التابعة للدولة العثمانية ، كما توضح دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كالأمر الصادر إلى حكام ولاية حلب بإرسال بعض العساكر من الولاية للمشاركة في القضاء على الثورة التي قام بها أهالي ولاية الأفلاق والبغدان " إلى متسلم حلب والقضاة ونوابهم في الولاية . ليكون معلوماً لديكم أن في الربيع الفائت ، وخلال الحرب المعلنة على المسقوف (١) الكفرة ، وبناءً على توجيهات صدرت من قبلنا أهينا بالزعماء والعسكريين في ولاية حلب بدافع الدين والجهاد لوضع أنفسهم بخدمة العلم تحت تصرف وزيرنا والي الرقة (محمد باشا) للعمل على إخماد العصيان الذي قام بها أهالي الأفلاق والبغدان من الخونة والجواسيس المتعاونين مع المسقوف الكفرة ، وأمرنا باجتماع الفئات المجاهدة في مشق ولاية (بابا طاغي) في أول عيد الربيع ، فعلى المتسلم والقضاة تسيرهم بالسرعة الممكنة للالتحاق إلى المكان المذكور دون ترك أي فرد منهم " (٢) .

بالإضافة إلى ذلك ساهمت ولاية حلب في أوقات السلم في إمداد السلطنة العثمانية بالأموال والأسلحة والذخائر والمؤن ، كما يُستنتج من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر حيث نقرأ في بعض الأوامر الواردة إلى الولاية التي يطلب من حكامها تأمين بعض المبالغ المالية اللازمة لدفع رواتب بعض العسكريين وتوفير الأموال للأسطول العثماني ، وفي إمداد السلطنة العثمانية ببعض الحيوانات اللازمة لنقل المعدات والبضائع كالجمال والبغال وتأمين كميات من الأسلحة والذخائر وإرسالها إلى مخازن الدولة في العاصمة ، كما يبين الجدول التالي .

^١ تعني الروس .

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣١٠ ، ص. ٢٥٣-٢٥٤ ، صورة ١٦٧ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

(الجدول الخامس عشر)

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية تأمين أموال ونفقات ومؤون وذخائر وعتاد للجيش والأسطول

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
٨	١٤٠	١٠٥ ١٠٦	٧٨	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني بتخصيص مبلغ لتأمين حاجات الأسطول العثماني في البحر المتوسط تؤخذ من موارد الدولة في الأناضول وولاية حلب
٨	١٥٧	١٢٢ ١٢٣	٨٧	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني باستئجار عدد من الجمال لتحميل الذخائر والمعدات إلى مستودعات الآستانة
٨	١٧٢	١٣٧ ١٣٨	٩٤	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني بلزوم تحصيل ضريبة الجزية في ولاية حلب لتأمين رواتب العسكريين الإنكشاريين العاملين في بعض قلاع المملكة
٨	١٧٢	١٣٧ ١٣٨	٩٤	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني بلزوم ضريبة الجزية في ولاية حلب لتأمين رواتب العسكريين الإنكشاريين العاملين في بعض قلاع المملكة
١٢	٢٠٢	١٥٤ ١٥٥	١١٥	١١٨٩هـ ١٧٧٥م	أمر سامي بتأمين كمية من الذخائر والعتاد من مستودعات الذخيرة في العاصمة لإرسالها إلى بغداد عن

طريق ميناء اسكندرونه ودفع أجور نقلها من مالية حلب					
أمر سلطاني لتحصيل المبالغ من متعهدي منطقة القصابية بحلب وذلك لتأمين نفقات القطع البحرية واحتياجات الرحبة الخاصة بأعمال السفن	١٢٠٥هـ — ١٧٩٠م	٣٦	٤٨	٦٦	٢٢

الفصل الثالث

الحياة الاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

(الزراعة - الحرف)

— الزراعة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

كانت الزراعة وما تزال أهم القطاعات الاقتصادية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة العثمانيين في بلاد الشام ، فقد مثلت الزراعة حتى وقت قريب العماد الأول للقطاع الاقتصادي في المنطقة ، وكان حوالي ٨٠ % من السكان قبل الحرب العالمية الأولى وما بعدها يعملون في الزراعة ، التي شكلت المصدر الرئيسي لتأمين إعاشتهم . فالاقتصاد العثماني كان قائماً بالدرجة الأولى على الزراعة (١) ، هذا بالإضافة إلى اعتماد العمل الحرفي والصناعي بشكل رئيسي على ما ينتجه الفلاحون من منتجات زراعية يمكن تصنيعها ، كالمنتجات النسيجية التي تعتمد على زراعة القطن . وفضلاً عن ذلك كانت الصادرات القليلة التي يتم تصديرها من بلاد الشام في الفترة العثمانية تعتمد بشكل أساسي على المنتجات الزراعية كالنبغ والقطن ، لذلك يمكن القول أن الزراعة كانت المصدر الوحيد تقريباً الذي اعتاش منه السكان في جميع ولايات بلاد الشام خلال الحقبة العثمانية ، وطبعاً من بينها ولاية حلب (٢) .

أولاً — ملكية الأراضي الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

اعتمد العثمانيون في تقسيم الأراضي الزراعية وتوزيع ملكيتها في المناطق الخاضعة لسلطتهم على التقسيم الذي اتبعه المسلمون منذ العهود الإسلامية الأولى ، والذي قام على تقسيم الأراضي الزراعية إلى قسمين رئيسيين ، هما أراضي الملك التي اعتبرت ملكاً خاصاً لأصحابها ، والأراضي الأميرية التي تشمل ما تبقى من الأراضي الزراعية وهي ملك للدولة ، ويطلق عليها اسم الديموز أو الديموس ومعناها الأراضي

١- كواتر ، الدولة العثمانية ١٧٠٠ - ١٩٢٢ م ، ص ٢٣٨ .

٢- شارل عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ م ، ص ٢٢١ .

العائدة للجماعة (١) ، ومع مرور الزمن أضيف إلى القسمين الرئيسيين أقسام أخرى ، هي أراضي الوقف التي تعتبر أراضي خاصة وموقوفة لصالح عمل أو مؤسسة خيرية ، وأراضي المشاع التي تشمل أراض واسعة بما فيها المراعي والتي كانت في الأصل أراضي أميرية ، وليست ملك لفرد معين ، وإنما مُنح حق التصرف بها إلى سكان قرية معينة أو جماعة محددة ، وأراضي الموات التي كانت أراضي أميرية ، لكنها لم تزرع ، أو غير صالحة للزراعة (٢) .

١- الأراضي الأميرية (أرض الميري):

يمكن تعريف مصطلح الأراضي الأميرية ، بأنها الأراضي الزراعية التي تمكن المسلمون من السيطرة عليها ، وقد نُظر إليها منذ الفتح الإسلامي على أنها غنيمة لجميع المسلمين ، بما أن أمير المؤمنين هو الذي يمثل رأس الجماعة الإسلامية بإعتباره حاكم الدولة الإسلامية ، فقد أطلق عليها اسم الأراضي الأميرية وحُرفت مع الزمن إلى اسم أرض الميري (٣) .

عندما استولى العثمانيون على بلاد الشام بعد انتصارهم على المماليك في معركة مرج دابق في العام ٩٢٢هـ/١٥١٦م ، وضعوا أيديهم على جميع الإقطاعات المملوكية في المنطقة ، بما فيها تلك الإقطاعات التي كانت قد حوت إلى وقف أو ملك ، فأضحت تلك الإقطاعات أراضي أميرية خاضعة لإدارة السلطنة العثمانية (٤) ، شأنها شأن بقية الأراضي الأميرية في الولايات العثمانية التي كان يتم استثمارها بطريقتين رئيسيتين ، إما بمنحها كإقطاع ، بناءً على القوانين التي سمحت للسلطين العثمانيين أن يوزعوا مساحات واسعة من أراضي الميري على جنودهم وأعوانهم على شكل إقطاعات عسكرية (٥) ، أو عن طريق منح

١- الحسيني ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، ص ١٤٩ .

٢- ليلي الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨١ - ١٩٨٢م ، ص ١٧٣ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٧٢ .

٤- عبد العزيز الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٦٩م ، ص ١١٤ .

٥- ناصر الدين سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨م ، ص ٣٦٠ .

تلك الأراضي إلى ملتزمين لقاء دفعهم مبلغ معين من المال في عملية أشبه ما تكون بال مناقصة ، لأن تلك الأراضي كانت تمنح لمن يدفع أكثر للسلطنة (١) .

أ — الإقطاع العسكري :

نشأ الإقطاع العسكري في منطقة بلاد الشام منذ عهد السلاجقة ، وكان الهدف منه ربط العساكر بالأرض عن طريق منحهم قطعة من الأرض يعود ريعها إلى ذلك العسكري بدلاً من منحه راتب أو تعويض مادي ، مقابل قيام ذلك العسكري بالدفاع عن هذه الأرض وحمايتها ، وبالتالي الدفاع عن سلطة الدولة أو الأسرة الحاكمة التي منحت هذه الأرض (٢) ، واستمر العمل بهذا النظام في العهود اللاحقة ، فورث العثمانيون هذا النظام في بلاد الشام عن المماليك ، مع العلم أن العثمانيين كانوا قد طبقوا نظام الإقطاع الحربي في مناطق الأناضول ، لأن هذا النظام استجاب لمتطلبات التوسع العسكري في عهد السلطنة العثمانية الأولى ، ولاسيما خلال القرنين الأولين من تأسيسها (الرابع عشر والخامس عشر) اللذين اعتمدت السلطنة العثمانية فيهما على فكرة الجهاد والمرابطة في تنظيم التطوع العسكري ، وفي منح المقاطعات والأراضي للفرسان السباهية مقابل خدماتهم العسكرية (٣) .

سيطر أصحاب الإقطاعات العسكرية من الفرسان السباهية على مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في كافة ولايات السلطنة العثمانية ومنها ولاية حلب ، فعُهد إليهم بإدارة تلك الأراضي واستثمارها والتمتع بمواردها مقابل ما يؤديه للسلطنة من خدمات عسكرية (٤) ، فاستعوض بنظام الإقطاع العسكري أو الحربي عوضاً عن منح الرواتب ، فتمتع صاحب الإقطاع بحق تحصيل الضرائب من

١- عبد الحميد مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب (إدلب في القرن السابع عشر ١٦٠٠ - ١٧٠٠م) ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٠ .

٢- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٣ .

٣- وجيه كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص ٥٣ .

٤- عبد العزيز عوض ، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، العددان ٣٥ - ٣٦ ، السنة الحادية عشرة ، آذار - حزيران ، ١٩٩٠م ، ص ٥١ .

الفلاحين العاملين في إقطاعيته لصالحه^(١) ، وقد قسمت الإقطاعات العسكرية ، كما يُلاحظ من خلال دراسة الوثائق والمصادر إلى عدة أقسام ومستويات تتناسب مع دخل الأرض وما تنتجه من عوائد مالية ، وحملت تلك الأقسام عدة مسميات (التيمار ، والزعامت والإقطاع الخاص)^(٢) .

لقد طبقت السلطنة العثمانية نظام الإقطاع العسكري نظراً لما له من مزايا تخدم مصالح الدولة ، فهو يضمن زراعة الأرض من جهة ، ويضمن للدولة الحصول على ما تحتاجه من فرسان في زمن الحرب دون تكاليف تذكر ، لأنه يتوجب على صاحب الإقطاع أن يرسل إلى الحرب عدداً محدداً من الفرسان المجهزين بكامل معداتهم الحربية من أسلحة وأحصنة طبقاً لنوع الإقطاع الممنوح له ، خاصة أنه فُرض على كل نوع من أنواع الإقطاعات العسكرية الممنوحة تقديم عدد معين من الفرسان يتوافق مع دخل الإقطاع الممنوح كما ذكر سابقاً^(٣) .

لكن ما لبث أن تسرب الضعف إلى نظام الإقطاع الحربي بسبب تعلق الفرسان الإقطاعيين بالأرض أكثر من الحرب^(٤) ، كما أن هذا النظام لم يساعد على تطور الحياة الاقتصادية ، بل على العكس فقد أدى إلى إفقار الفلاحين وتحويل مساحات واسعة من أراضي الميري إلى أرض موات . كما أدت محاولات الفرسان لتحويل إقطاعاتهم إلى ملكيات وراثية ، أو إدخالها ضمن الأوقاف الذرية ، ليتسنى لهم الانتفاع بها إلى قلص عدد كبير منهم عن أداء واجباتهم العسكرية ، لأنهم أصبحوا يفضلون تقديم البديل المالي مقابل

^١ - إيرينا سمسليا نساكيا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، نقله إلى العربية يوسف عطا الله ، راجعه وقدم له مسعود ضاهر ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩م ، ص ١٢٧ .

^٢ - الإقطاعات العسكرية : هو كل أرض تمنح لشخص أو أكثر مشتركاً بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة وتقل وارداتها السنوية عن العشرين ألف آقجة ، وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع . وقد انقسمت الأراضي الإقطاعية في السلطنة العثمانية إلى ثلاث أنواع : التيمار : وهو الذي تقل وارداته عن عشرين ألف آقجة . زعامت : وهي التي تقل وارداتها عن مئة ألف آقجة . خاص : وهو التي تتجاوز وارداته عن المئة ألف آقجة . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ٧٦ .

^٣ - ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ص ٧٧ .

^٤ - عبد الكريم رافق ، العلاقات الزراعية في بلاد الشام في العهد العثماني بين المذاهب الفقهية والواقع ، مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، عدد خاص العلاقات الزراعية ، العددان ٤٣ - ٤٤ ، السنة الثالثة عشرة ، أيلول - كانون الأول ، ١٩٩٢م ، ص ١٢٠ .

إعفائهم من الخدمة العسكرية في القرن الثامن عشر (١) ، فعلى سبيل المثال أضحت إقطاعية (ناحية قواسية) من قضاء أنطاكية التابعة لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، والتي كانت من نوع الزعامت إقطاعاً وراثياً يقوم أصحابه بتقديم بدل مادي سنوي عوضاً عن إرسال (٧) مقاتلين ، كما كان ينص نظام الإقطاع الحربي سابقاً ، مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية في كل مرة تعلن فيها التعبئة العامة في السلطنة العثمانية (٢) . وعلى الرغم من النقص الكبير الذي طرأ على عدد زعماء وأرباب الإقطاع في ولاية حلب بمختلف أنواع هذا الإقطاع ، فقد بلغ عددهم في نهايات القرن الثامن عشر (١٥٨) زعيماً إقطاعياً ورثوا هذا النوع من الإقطاع (٣) .

١ - التيمار :

هو الإقطاع الذي لا يتجاوز دخله العشرين ألف أقة (٤) . وكان يمنح هذا النوع من الإقطاع إلى الفرسان السباهية ، مقابل أن يلتحقوا بالخدمة العسكرية عند الضرورة عندما تطلب الدولة منه ذلك ، ويقع على عاتق صاحب التيمار تقديم فارس مجهز بكامل المعدات الحربية من سلاح وحصان عن كل ثلاثة آلاف أقة من إيراد إقطاعه (٥) . لكن قواعد هذا النظام وأساسه تبدلت وتغيرت في القرن الثامن عشر عما كانت عليه سابقاً ، فأصبح هذا التيمار يورث من الأب إلى الابن ثم الحفيد ، ومثال على ذلك التيمار الذي ورثه علي آغا عن أبيه أبي بكر آغا الآلاي (٦) ، المعروف بالهوتة الواقع بالقرب من قرية عينجارة التابعة لناحية جبل سمعان بولاية حلب (٧) .

لم تكن ملكية التيمار تعود إلى الدولة ، إلا في حال عدم وجود وارث لصاحب التيمار المتوفى ، فعند ذلك تعود ملكية التيمار إلى الدولة التي تكلف القائد العسكري في الولاية بترشيح قائد عسكري لمنحه

١ - سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص . ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢١٣ ، ص.ص ١٣٣-١٣٤ ، صورة ١٥٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٧٣ ، ص.ص ٩٩-١٠٠ ، صورة ١٣٠ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٤ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٢١ .

٥ - ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ص ٧٧ .

٦ - الآلاي : بقصد بهذا المصطلح أمراء التيمار في غير أوقات الحرب ، وكان يطلق على قواد الجندرمه الموجودة في مراكز الولايات . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ٢٣ .

٧ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٦٣ ، ص ٢٦٨ ، صورة ١٣٦ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

هذا التيمار بموجب أمر سلطاني صادر عن العاصمة العثمانية ، ومثال على ذلك السيد يوسف بن الحاج إسماعيل الذي مُنح حق إدارة إحدى الإقطاعات وفق اقتراح القائد العام العسكري في حلب بعد وفاة صاحب التيمار الطفل محمد بن علي (اثنى عشر عاماً) الوارث ملكية ذلك التيمار عن والده المتوفي الضابط المتقاعد علي " كما ينبغي على المتفقد وقائد الجيش في حلب إحضار المذكور يوسف وقراءة الخضر المتضمن بصاحب التيمار محمد بن المتقاعد علي الذي توفي دون أن يكون له ولداً ، وبذلك يحل مكانه السيد يوسف بن الحاج إسماعيل ، وتوجه إليه أمر التصرف بالتيمار " (١) .

وبناءً على ما سبق ترتب على الفلاحين العاملين في الأراضي الواقعة ضمن التيمار دفع جميع الضرائب والرسوم المفروضة على تلك الأراضي لصاحب التيمار باعتباره صاحب الحق في تحصيل تلك الأموال ، لأن تلك الأراضي مُنحت له من قبل الدولة مقابل ما يؤديه من خدمات عسكرية . لذلك كان الفلاحون القاطنون في قرية عينجارا التابعة لناحية جبل سمعان يدفعون لصاحب التيمار (علي آغا) خمس ما تنتجه القرية من محاصيل زراعية ، كما كان يدفع آباءهم وأجدادهم لجميع الأشخاص الذين كانوا متصرفين بالتيمار من قبل (٢) . وكثيراً ما كان يحدث بعض الخلافات بين أصحاب الإقطاعات والفلاحين العاملين في الأراضي الواقعة ضمن الإقطاع ، وحل تلك الخلافات كان يتم اللجوء إلى المحاكم الشرعية ، كما فعل صاحب التيمار علي آغا الذي اشتكى على أهالي قرية عينجارا ، بأنهم يزرعون الأرض المعروفة بالهوته ويجنون الخارج منها قبل أن يقوموا بتسديد ما يترتب عليهم من ضرائب ورسوم لصالحه باعتباره صاحب التيمار بموجب براءة سلطانية (٣) .

٢ — الزعامت :

هو الإقطاع الذي يتراوح دخله ما بين عشرين ألف أقة ومائة ألف أقة ، ويمنح هذا النوع من الإقطاع إلى كبار قادة الجيش العثماني من الفرسان السباهية (٤) ، مقابل ما يقدمونه من خدمات عسكرية ويقع على عاتق صاحب هذا الإقطاع أن يجند معه مجموعة من الفرسان المجهزين بكامل المعدات الحربية من

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١١٤ ، ص ٧٧ ، صورة ٦٣ ، تاريخ ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٦٣ ، ص ٢٦٨ ، صورة ١٣٦ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٦٣ ، ص ٢٦٨ ، صورة ١٣٦ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٤- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٢١ .

سلاح وحصان عن كل خمسة آلاف أقة من إيراد إقطاعه ، بعد إعفائه من الخمسة آلاف أقة الأولى ، لذلك يمكن أن يصل عدد أتباعه إلى ثمانية عشر فارساً (١) .

يُستنتج من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب حدوث الكثير من الخلافات بين أصحاب الإقطاعات والفلاحين العاملين في تلك الإقطاعات حول دفع الفلاحين لأصحاب تلك الإقطاعات ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب عشرية عن الخارج من الأرض التي هي ضمن الإقطاع ، فصاحب الزعامة المعروفة بالدولك (٢) ، السيد حبيب بن محمد الكلبي اقم أحد الفلاحين العاملين في الأراضي الواقعة ضمن إقطاعه ، ويدعى أحمد بن مصطفى العيتباني بأخذ قسم من المحصول الذي يعتبر جزءاً من الأعشار التي يترتب عليه دفعها لصاحب إقطاع الزعامة حبيب بن محمد الكلبي (٣) .

٣ - الإقطاع الخاص :

هو الإقطاع الذي لا يقل دخله عن المائة ألف أقة ، ويمنح بشكل عام إلى أفراد الأسرة الحاكمة ويجوز منحه مؤقتاً إلى الوزراء وكبار الموظفين في الدولة عند قيامهم بمهامهم أو أثناء توليهم مناصبهم ليستفيدوا من عائداته الضخمة (٤) . وقد شمل هذا النوع من الإقطاع العديد من القرى والأقضية في ولاية حلب ، فقضاء إدلب كان إقطاعاً خاصاً لآل كوبريلي الذين تولى عدد منهم الصدارة العظمى في الدولة العثمانية ما بين العامين (١٠٦٦ - ١٠٨٧ هـ / ١٦٥٦ - ١٦٧٦ م) ، كما عُين عدد من أفراد هذه الأسرة ولاية على بعض الولايات في بلاد الشام وغيرها (٥) .

ذكرت بعض الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . أن بعض المناطق والأراضي التي تعتبر جزءاً من الأراضي الأميرية في ولاية حلب تم منحها إلى بعض أفراد الأسرة الحاكمة ، كـ بعض الأراضي في قضائي إعزاز وكلس اللذين مُنحا كإقطاع

١ - ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ص ٧٧ .

٢ - يقصد بالدولك اسم الأرض أو المزرعة أو القرية الممنوحة للسيد حبيب بن محمد الكلبي كإقطاع من نوع الزعامة .

٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٨٤ ، ص ٣٠٠ ، صورة ١٥٧ ، تاريخ ١١٧٢ هـ - ١٧٥٨ م .

٤ - سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص . ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

٥ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٤ .

خاص لوالدة السلطان العثماني سليم الثالث (١١٧٥-١٢٢٣هـ/١٧٦٢-١٨٠٨م) ، وبحسب ما تم ذكره في إحدى الوثائق " إن سيدة المخدرات أكليلة المخصنات تاج المستورات حضرة صاحبة العصمة والددة السلطان المعظم التي من أملاكها الخاصة في مدينتي إعزاز وكلس والمشرف عليها وضبط حساباتها سنة ١٢١٢^(١) (محمود زاده) بوجوب حماية فقرائها من مكائد الأتقياء ووجوب المحافظة التامة عليهم " ^(٢) .

٤ - الجفتلك :

يعتبر الجفتلك النوع الرابع من الإقطاع العسكري في ولاية حلب ^(٣) ، ويبدو من خلال دراسة بعض الوثائق أن هذا النوع من الإقطاع كان يضم داراً للسكن وأمكنة لسكن الفلاحين وأسطبلاً وأدوات زراعية وغيرها من الأدوات والمعدات التي يتطلبها العمل الزراعي ، ومثال على ذلك إقرار السيد محمد أفندي أمام القاضي أنه باع السيد خليل آغا بن عبد الله جميع المكان المعروف بالجفتلك الواقع في قرية أبين التابعة لقضاء معرة مصرين المشتمل على إسطبل باثني عشر قبة وأربع قباب للسكن وعلى حوش سماوي ومنافع أخرى ^(٤) .

يختلف الجفتلك عن التيمار والزعامت والإقطاع الخاص بأن صاحب هذا الإقطاع بإمكانه تأجير ^(٥) وهذا ما أدى إلى حدوث بعض الخلافات بين صاحب الإقطاع والشخص المستأجر له ومثال على ذلك أن السيدين مصطفى بيك وفيض الله بيك ولدا المرحوم علي آغا قد ادعيا على السيد يوسف بن ميخائيل المستأجر منهما الجفتلك اللذان كانا يملكانه ، وأن مدة إيجاره قد انتهت ، لكن السيد يوسف قام بقبض

^١ - الموافق سنة ١٧٩٧ م .

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٦١ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

^٣ - ز.ي هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط الحديث ، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣م ، ص ٢٠ .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٥٢٧ ، ص ٣٣٧ ، صورة ١١٨ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

بعض الأموال والأعشار والعوائد من القرية التي كانت إقطاعاً للسيد بن مصطفى بيك وفيض الله بيك مدة ثلاث سنوات دون أن يكون له حق في جباية تلك الأموال والرسوم (١) .

ب — أراضي الالتزام ونشوء نظام المالكانه :

عهدت السلطنة العثمانية بالأراضي الأميرية التي بقيت تحت تصرفها ، ولم تعط كإقطاع إلى ملتزمين قاموا بجمع وارداتها وضرائبها من الفلاحين الذين كانوا يعملون بها ، فقد كانت تقوم الدولة ببيع ضرائب إقليم معين لبعض الموظفين الكبار الذين يلقبون بالملتزمين ، وبالتالي توكل قطاعات الميري إلى هؤلاء الملتزمين باعتبارهم مستثمري الضرائب ، وكان الهدف من تطبيق هذا النظام ضمان الدولة لخزينتها مبالغ مالية محددة (٢) . كانت مدة الالتزام في الفترة التي كانت السلطنة العثمانية في أوج قوتها سنة واحدة فقد كانت السلطنة العثمانية لا تسمح بتعيين الملتزم لأكثر من سنة خوفاً من إثراء هذا الملتزم . وكان الملتزمون يرتبطون في كل ولاية بمحصلها الذي يتولى جمع المال من هؤلاء الملتزمين ويسلمه إلى خزانة الدولة (٣) .

لكن مع ضعف السلطنة وازدياد نفوذ هؤلاء الملتزمين نجح البعض منهم في الحفاظ على التزامهم لعدة سنوات مقاومين محاولات الدولة لعزلهم ، بهدف الحفاظ على المكاسب المالية التي كانوا يكسبونها من خلال قيامهم بالتزام تلك القرى والمزارع ، لذلك لجأت السلطنة العثمانية في تسعينيات القرن السابع عشر إلى إيجاد نظام جديد عُرف بنظام المالكانه الذي أتاح للملتزمين المحافظة على الالتزامات التي بأيديهم مدى الحياة ، وهذا ما يعد اعترافاً بعجز الدولة وعدم قدرتها على عزل الملتزمين بعد انقضاء المدة المحددة لالتزامهم ، وهي سنة واحدة (٤) . ورغم تطبيق نظام المالكانه في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٣٠١ ، ص ١٠٨ ، صورة ٥٨ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص ٣٧٦ .

٣- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٢٠ .

٤- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٤ .

الثامن عشر على نحو واسع ، فقد استمر تطبيق نظام الالتزام القديم في بعض المناطق والقرى في ولاية حلب في تلك الفترة ، كقرية أرمناز التي كان يتصرف فيها السيد حسين بكر بطريق الالتزام (١) .

كان يتم تولي المالكه على القرى والمزارع بموجب براءة سلطانية صادرة عن السلطات العليا في العاصمة العثمانية ، فالسيدة صالحة بنت المرحوم عبد الله آغا ابن عمر آغا كانت وصية بموجب حجة شرعية على ابنيها الصغيرين محمد بك وعبد الله بك ابني المرحوم أحمد بك المتصرف بطريقة المالكه في قرية بليرمون وتوابعها من الأراضي والمزارع ، وفي قرية كفر داعل وتوابعها من الأراضي والمزارع بموجب براءة سلطانية صادرة عن السلطات العليا في العاصمة العثمانية (٢) .

لم تكن العلاقة التي ربطت بين أصحاب المالكات بالدولة من جهة ، والفلاحون العاملون في القرى والمزارع المشمولة بنظام المالكه مستقرة بشكل دائم ، بل كثيراً ما حدثت بعض الخلافات بين أصحاب المالكات والموظفين المعيّنين من قبل الدولة حول نسبة حصتهم من إيرادات المناطق التي تعتبر جزءاً من مالكانهم ، وتدخل الدولة لحل تلك الخلافات ، كما يُستدل من دراسة الأمر السلطاني الموجه إلى قاضي حلب ورئيس الجباية والمباشر الذي تم تعيينه من الباب العالي (إبراهيم خليفة) لحل الخلاف الناشئ بين السيدين (صنع الله وعبد الله) اللذين ادعيا أن حصتهما البالغة ثلثي الإيرادات لمناطق (أريحا وحشجارة) وتوابعهما المقرر لهما في ديوان المالية لقاء التزامهما هذه المناطق البالغة سنوياً مبلغ (٧٥٠) قرشاً منذ عام ١١٩٣هـ حتى عام ١٢٠٣هـ الموافق (١٧٧٩ - ١٧٨٨م) (٣) لم يدفع لهما ، وأن المتصرف على هذه المناطق يقبض الحاصلات والرسوم دون أن يدفع لهما ما يستحقون من مبالغ مالية لقاء التزامهما تلك المناطق (٤) .

كان أصحاب المالكات يقومون بمنح الديون للفلاحين العاملين في الأراضي ضمن مالكانهم من أجل شراء ما يحتاجه هؤلاء الفلاحين من بذار وحيوانات تساعد في عملهم الزراعي ، ويتم تسجيل تلك الديون في المحاكم الشرعية في الولاية ، وتُعج سجلات تلك المحاكم بمئات الوثائق من هذا النوع ، فيتعهد

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣٢ ، ص ١٣ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٨٩ ، ص ٢٨٥ ، صورة ١٤٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- الموافق ما بين عامي (١٧٧٩ - ١٧٨٨م) .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٦٥ ، صورة ٧٤ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

الفلاحون الذين كانوا يتضامنون ويتكافلون في سداد تلك الديون بستديد ما يترتب عليهم ، كما تذكر الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف عبود بن رمضان وابنة الشيخ عمر والحاج أبو الجود ابن الحاج جمال الدين الجميع من أهالي قرية بابتو التابعة لناحية جبل سمعان وأقروا بمحضر من صاحب هذا الكتاب فخر المدرسين الكرام حضرة السيد محمد شريف أفندي ابن المرحوم السيد عبد الوهاب أفندي قائلين في إقرارهم الصريح الصحيح المعتبر المعمول أن علينا وفي ذمتنا لحضرة السيد محمد شريف أفندي المومي إليه الضابط لقريتنا بطريق المالكانه مبلغاً قدره أحد عشر ألف غرش وأربعمائة وثمانية عشر غرشاً بطريق الدين الشرعي ونحن والغايون المرقومون متضامنون له في جميع المبلغ المذكور " (١) .

٢- أراضي الوقف :

يعدّ الوقف من المؤسسات المهمة في الإسلام ، لأنه يمثل في أساسه المورد الذي ينفق من خلاله على المؤسسات ذات النفع العام من مدارس ومساجد وزوايا . وكانت معظم الأراضي الوقفية منذ فجر الإسلام أراضي زراعية تم إيقافها على تلك المؤسسات الخيرية كالجوامع والمساجد والمدارس والسبل ، أو كانت وقفاً على أسرة الواقف وسلالته حتى انقراضها ، وعُرفت بالأوقاف الأهلية أو الذرية (٢) ، وقد ظهر هذا النوع من الوقف في الفترة المملوكية عندما لجأ أصحاب الأراضي كي يتملصوا من قانون الإرث على أرضهم بعد وفاتهم ، أو لكي يتخلصوا من مصادرة تلك الأراضي ، فقام هؤلاء الملاك بوقف تلك الأراضي والأملاك لصالح عمل خيري ، بشرط أن لا يؤول دخل هذا الوقف إلى الجهة الواقفة من أجلها ، إلا بعد انقراض سلالته (٣) ، وبفضل انتشار هذا النوع من الأوقاف ازدادت مساحة الأراضي الموقوفة مما خلق بعض المشاكل في استغلالها ، وعندما سيطر العثمانيون على بلاد الشام حاول بعض السلاطين تنظيم أراضي الأوقاف ، فأبقوا على الأوقاف المخصصة للحرمين الشريفين ، وتم تنظيم بقية الأوقاف عبر تعيين المتولين والناظرين عليها (٤) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ١٨ ، صورة ١٣ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٢- سعيدي ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص ٣٥٨ .

٣- الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ١٧٣ .

٤- ز.ي هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٥ .

انقسمت الأوقاف ، كما ذكر سابقاً إلى قسمين رئيسيين هما ، الوقف الخيري الذي ينقسم بدوره إلى فرعين وقف ديني مختص ريعه لصالح المساجد ودور العبادة ، ووقف دنيوي مختص ريعه لصالح المدارس والسبل وغيرها من المؤسسات الأخرى الدنيوية ذات النفع العام ، أما القسم الثاني من الوقف فهو ، الوقف الذري ، الذي يوقفه صاحبه على ذريته من بعده (١) ، كما فعل السيد علي بن عبد الله الزنجي الذي أوقف الأرض المعروفة بكرم الجورة على نفسه مدة حياته ، ثم على أولاده وأحفاده من بعده ، ثم على زوجته المرأة صالحة بنت عبد الله الزنجية وعلى ابن معتقه عبد الله ابن الحاج أحمد جورباجي ، وجعل آخر هذه الأرض الموقوفة لصالح البر في حالة انقراض ورثته (٢) .

وحسب ما تذكر الوثائق في مرحلة البحث فقد كان هذا الوقف ينتقل من جيل إلى جيل ، فالسيد علي بن عبد الله الزنجي أوقف جميع قطعة الأرض المعروفة بكرم الجورة على نفسه مدة حياته ، ثم على أولاده وأولاد أولاده وذريته من بعدهم . كما كان بإمكان الواقف أن يوقف وقفه الذري على من يشاء حتى دون أن يكون متصل به بصفة القرابة مثل السيد علي بن عبد الله الزنجي الذي أوقف قطعة الأرض المعروفة بكرم الجورة بعد وفاته وانقراض سلالته على زوجته والسيد عبد الله ابن الحاج أحمد جورباجي الذي لا يتصل به بقرابة . كما يُلاحظ أيضاً عدم قدرة الواقف على التراجع عن قراره وإلغاء الوقف واسترداد الأرض الموقوفة بعد تسجيلها في المحكمة ، ومثال على ذلك رفض القاضي طلب السيد علي بن عبد الله الزنجي بإبطال الوقف وإرجاع قطعة الأرض إلى ملكيته ، كما كانت من قبل (٣) . ويُستنتج أيضاً من خلال ما ذكرته بعض الوثائق أن بعض الأوقاف كانت كبيرة المساحة ، ويمكن أن تشمل قرية كاملة ، وأحياناً أكثر من قرية ، فالرجل المدعو علي باشا بن عبد الكريم ادعى بأنه يستحق وقف جده الذي هو قريتي باتين ومزرعة تل سايع التابعتين لناحية القصير في قضاء أنطاكية (٤) .

كانت إدارة الأوقاف تتم عن طريق تعيين متولي على الوقف بموجب براءة سلطانية شريفة ، أو بموجب حجة أو سند شرعي ، فالسيد أحمد أفندي ابن محمد أفندي كان متولياً على وقف مدرسة الحلوية

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص ٣٦ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٥٤ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٥٤ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٤ ، ص ٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

القائمة في مدينة حلب بموجب براءة سلطانية صادرة عن العاصمة العثمانية (١)، كما كان يعين بالإضافة إلى المتولي على الوقف شخص آخر يكون ناظراً على إدارة الوقف، لأنه لا يحق للمتولي أن يقوم بأي عمل يتعلق بالوقف دون الرجوع إلى ناظر الوقف وأخذ موافقته، كما هو مذكور في الوثيقة التالية "نصب مولانا وسيدنا قدوة العلماء والمدرسين الكرام الحاكم الشرعي السيد محمد بن الحاج فتح الله ناظراً على وقف جده الأعلى الشيخ الصالح شمس الدين محمد الحديدي المستحق فيه شرعاً بحث أن السيد عبد الكريم بن السيد عبد القادر المتولي على وقف جده المرقوم لا يفعل شيئاً من أمور الوقف المذكور إلا بمعرفة الناظر وإطلاعه على ذلك الإطلاع التام" (٢).

لم تكن إدارة الوقف حكراً على الرجل في ولاية حلب في فترة البحث، بل كان باستطاعة المرأة أيضاً أن تتولى إدارة الأوقاف، فالسيدة رحمة بنت الحاج محمد كانت متولية على وقف جدها الأعلى سليمان جلبي، كما جاء في الوثيقة التالية "ادعى بمجلس الشرع الشريف محمد بن عبد الله بمواجهة المرأة رحمة بنت الحاج محمد المتولية على وقف جدها الأعلى سليمان جلبي الكاينة بحلب الحمية بموجب حجة بيدها" (٣). كما كان من الممكن أن تنتقل إدارة وتولية الأوقاف من الآباء إلى الأبناء والأحفاد، فبعد وفاة المتولي على أحد الأوقاف يحق لأحد أولاده أن يحل مكان أبيه في إدارة الوقف، فالسيد عبد الكريم بن الحاج عبد القادر تولى وقف جده الأعلى الشيخ صالح شمس الدين محمد الحديدي بعد وفاة أبيه الحاج عبد القادر المتولي السابق على الوقف المذكور "لما انتقل بالوفاة إلى رحمة الله تعالى الرجل المدعو الحاج عبد القادر المتصرف في وقف جده الأعلى الشيخ صالح شمس الدين محمد الحديدي بموجب سند شرعي نصب مولانا قدوة العلماء والمدرسين الكرام الحاكم الشرعي ناقل هذا الكتاب السيد عبد الكريم بن الحاج عبد القادر المذكور مكان أبيه المرقوم على الوقف المذكور" (٤).

أما في حالة وفاة الواقف أو المتولي على إدارة وقف دون أن يكون له من يرثه يتم تعيين شخص جديد مكانه بموجب براءة سلطانية أو سند شرعي، ويحق لصاحب الوقف في حال عجزه، أو عدم قدرته على

١- سجل حلب، محاكم شرعية، رقم ٨٥، وثيقة رقم ١١٣٦، ص ٣٧٢، صورة ١٨٨، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م.

٢- سجل حلب، محاكم شرعية، رقم ٨٠، وثيقة رقم ٩٧، ص ٣٦، صورة ٢١، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م.

٣- سجل حلب، محاكم شرعية، رقم ٨٠، وثيقة رقم ١٨٨، ص ٧١، صورة ٣٩، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م.

٤- سجل حلب، محاكم شرعية، رقم ٨٠، وثيقة رقم ٩٦، ص ٣٦، صورة ٢١، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م.

إدارة الوقف الذي تحت تصرفه التنازل عن إدارة هذا الوقف لشخص آخر عند القاضي ، وهو ما قام به السيد طه جلبي بن الحاج أحمد جلبي المتولي على وقف المرحومة الشيخة فاطمة بنت عز الدين بن علي الجنيدي عندما تنازل عن إدارة هذا الوقف للسيد الحاج طه بن أحمد الجنيدي " حضر بمجلس الشرع الشريف فخر الأماثل الكرام طه جلبي بن الحاج أحمد جلبي المتولي على وقف المرحومة الشيخة فاطمة بنت عز الدين بن علي الجنيدي ووكل برضاه لعجزه عن القيام بأمور التولية المرقومة رافع هذا الكتاب الحاج طه بن أحمد الجنيدي من أقرباء الواقعة المذكورة في أمور التولية المذكورة على النمط المسطور " (١) .

كانت معظم أراضي الأوقاف تستثمر عن طريق تأجيرها مقابل مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه ، ويُلاحظ من خلال دراسة عقود الإيجار التي كانت تسجل في المحاكم الشرعية أنها كانت عقوداً طويلة الأجل بالنسبة للأراضي الزراعية ، فالسيد صالح بن السيد أحمد المتولي ثلث وقف جده المرحوم الشيخ صفاء الدين العلواني أجره للسيد الحاج عمر أفندي لمدة ثلاثين سنة (٢) ، كما يبدو من خلال دراسة بعض سجلات الأوامر السلطانية ، وبعض سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب إن العثمانيين حافظوا على أوقاف السلاطين المماليك التي كانت موقوفة بالرغم من مرور أكثر من قرنين على سيطرتهم على هذه المنطقة وانتزاعها من المماليك ، فنقرأ في بعض الوثائق أن بعض القرى الوقفية في ولاية حلب كانت تعود إلى الفترة المملوكية كقرى عندان وكفر جوم ومعربونه ويحمول وقرقنية ونبل الفحم وغيرها كانت أوقاف تم توقيفها زمن السلطان المملوكي قانصوه الغوري (٣) .

لكن رغم جميع الإجراءات التي اتخذت لضمان تطبيق شروط الواقف ، فإن كثيراً من الأراضي الوقفية بنوعها الخيري والذري كانت مجالاً سهلاً لاستغلال بعض القوى المتنفذة في الولاية ، والتي استأجرت تلك الأراضي لفترات طويلة ، وتمتعت بمعظم وارداتها على حساب الجهة الموقوفة عليها فجرت مخالفات بالنسبة لتطبيق شروط الواقف بأن اغتصب بعض المستأجرين الذين كانوا من كبار

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٢ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٢ ، صورة ٤ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٦٩ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٥٢٩ ، ص ٢٢٨ ، صورة ١١٨ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

المتنفذين في الولاية معظم عائداتها^(١) ، ولم يبق من تلك العائدات إلا القليل منها لصالح الجهات الموقفة عليها ، ولم يتمكن القِيمون على تلك الأوقاف ، وفي طليعتهم المتولي الذي يدير الوقف والناظر الذي يراقب الوقف من الحيلولة دون العبث بشروط الوقف ، بسبب ضعفهم أو بسبب تواطؤهم مع المستأجرين لتلك الأوقاف ، ولهذا اندثر العديد من المساجد والمدارس التي استولى المتنفذون على أوقافها من الأراضي الزراعية^(٢) .

٣- أراضي الملكيات الخاصة (أراضي الملك) :

هي الأراضي الخاصة التي يملكها الفلاحون والتي تعرف بالأراضي العشرية الخاضعة لضريبة العشر^(٣) وهي مصانة في الشريعة الإسلامية والقانون العثماني ، وكانت بمعظمها داخل المدن أو القرى أو بالقرب منها ، لتعذر حمايتها واستغلالها في الأماكن البعيدة ، وتشكل بغالبيتها من أراضي مستخدمة لأغراض سكنية أو تجارية أو زراعية داخل المدينة أو القرية أو مشارفهما^(٤) ، وهي بمعظمها ملكيات صغيرة لا تكاد تسد رمق وحاجة الفلاحين وعيالهم ، لذلك كان معظم الفلاحين يقتربون الأموال اللازمة لحاجياتهم الأساسية ومستلزماتهم الزراعية من بذار من الإقطاعيين ، كما كانوا يلجأون للعمل بأراضي هؤلاء الإقطاعيين إلى جانب عملهم لتأمين معيشتهم^(٥) .

كان كبار ملاك الأراضي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من العائلات الثرية كعائلات الجابري والعامري وطه^(٦) ، والتي كانت تعيش في مدينة حلب وتسيطر على تلك الأراضي من خلال تأجيرها مقابل مبلغ معين من المال عوضاً عن قيامهم باستثمارها بأنفسهم ، أو مشاركة الفلاحين في العمل^(٧) ، وكان من أشهر الشخصيات التي ملكت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في ولاية

^١ - ز. ي. هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٦ .

^٢ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٣ .

^٣ - سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص ٣٥٨ .

^٤ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٣ .

^٥ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٢٧ .

^٦ - ماسترز ، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب ، ص ١٦٠ .

^٧ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٦٣ .

حلب في مرحلة البحث الذين ورد ذكرهم بشكل كبير في المصادر والوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية التي سُجلت فيها عمليات البيع والشراء جبلي أفندي (١) وعبد الوهاب آغا (٢) ، ومحمد أفندي طه زاده (٣) .

تعتبر سجلات المحاكم الشرعية المصدر الأكثر غنى بالمعلومات المتعلقة بكيفية إدارة واستثمار الأراضي الخاصة بملكية الفلاحين ، لأن صفحات تلك السجلات محتوية على آلاف الوثائق المتعلقة بعمليات بيع تلك الأراضي واستثمارها ، ومثال على ذلك الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف محمد آغا بن الحاج أحمد آغا ابن عبد الله قايلاً في إقراره أنه قد باع بعقد صحيح شرعي نافذ مرضي مصطفى آغا بن الحاج محمد ، فاشترى منه بماله لنفسه ما هو ملك البائع المرقوم وبيده وتحت تصرفه ومنتقل إليه بطريق الإرث الشرعي جميع البستان المشتمل على أشجار توت وإجاص وعلى شجر تين وخوخ بثمن قدره سبعون غرشاً جديداً سلطاني " (٤) .

كما تذخر تلك السجلات بآلاف الوثائق حول خلافات ومنازعات بين الفلاحين على ملكية تلك الأراضي ، فكانوا يلجأون إلى المحاكم الشرعية لحل تلك الخلافات ، كما تذكر الوثيقة التالية " ادعى بمجلس الشرع الشريف السيد إخلاص جبلي ابن الحاج محمد بمواجهة محمد بن فهد وابنه بكري الواضعين يدهما على جميع قطعة الأرض المعدة للزراعة وقال في دعواه أن المدعي عليهما المذكورين كانا في مدة سنتين ماضيتين باعا مني وأنا اشتريت منهما بمالي لنفسي جميع قطعة الأرض المرقومة بثمن قدره مائة وعشرون غرشاً قبضاه مني حين البيع قبضاً تاماً وأن المدعي عليهما المذكورين واضعين يدهما على قطعة الأرض المذكورة بغير حق شرعي ، وأني أطلب رفع يدهما عن قطعة الأرض وألتمس سؤالهما ، فسئل المدعي عليهما المذكورين عن حقيقة هذه الدعوى المذكورة ، فأجابا بأنهما كانا استدانا من المدعي المذكور مبلغاً قدره مائة وعشرون غرشاً المذكورة وأرهننا عنده تحت المبلغ المذكور قطعة الأرض المذكورة وأنكرا البيع ، فطلب من المدعي المرقوم بينة عادلة تشهد له بطبق دعواه ، فأحضر للشهادة بذلك كلاً من الرجل

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥١ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٣٥ ، ص ٥١ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

العدلين الشيخ عيسى ابن أحمد جلبي القوصلي والسيد إبراهيم بن الحاج عبد الوهاب المقبولي الشهادة ، فشهد قايلين في شهادتهما نشهد أن المذكورين كانا في مدة سنتين ماضيتين باعا هذا السيد إخلاص المدعي وهو اشترى منهما بمالي لنفسه جميع قطعة الأرض المذكورة بثمن قدره مائة وعشرون غرشاً مقبوضة بيدهما فعندئذ أمر مولانا الحاكم الشرعي محمد وابنه بكري المدعي المذكورين عليهما برفع يدهما عن قطعة الأرض " (١) .

٤ — أراضي المشاع (الأراضي المتروكة) :

كانت أراضي المشاع في الأصل جزءاً من الأراضي الأميرية ، لكن لم يعط حق التصرف فيها لأي فرد ، وإنما بقيت لسكان القرية بمجموعها أو مختصة لجماعة معينة ، ويدخل في إطار أراضي المشاع المراعي التي تنتقل فيها القبائل البدوية (٢) .

٥ — أراضي الموات :

تعدّ أراضي الموات ، كما هو الحال بالنسبة لأراضي المشاع ، جزءاً من الأراضي الأميرية ، لكنها لم تزرع لكونها غير صالحة للزراعة ، وبعيدة عن الأمكنة المسكونة ، وكان يحق للأشخاص الذين يستصلحون مثل هذه الأراضي البور أن يُعطوا حق تملكها والتصرف فيها ، بعد أن يعمل بها عدة سنوات (٣) .

ثانياً — العلاقات الزراعية المتبعة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

تأثر العمل الزراعي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بأنواع الملكية التي كانت سائدة في الولاية ، فمن خلال دراسة الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب يُلاحظ وجود عدة أنواع من العلاقات الزراعية السائدة بين الفلاح ومالك الأرض ، فهناك أولاً عمل الفلاح أو المزارع في أراضي الإقطاع أو الأراضي الوقفية مقابل الحصول على

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٣٠١ ، ص ١١٥ ، صورة ٥٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ١٧٣ .

٣- ز.ي هرشلاغ ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط الحديث ، ص ٥٧ .

أجور عينية من المال ، لكن الغالبية العظمى من الفلاحين كانوا يحصلون على ربع محصول الأرض الزراعية مقابل العمل في أراضي الإقطاع والأراضي الوقفية ^(١) ، أما النوع الثاني فكان عمل الفلاح في أرضه التي يملكها ، وهي غالباً ما تكون صغيرة المساحة ولا تنفي بقوت عياله ، وخاصة في سني القحط ، ولهذا كان الفلاح يلجأ للعمل بالأجرة عند أحد الإقطاعيين إلى جانب عمله في أرضه ، وكثيراً ما يلجأ إلى الاقتراض لتأمين معاشه أو لشراء ما يحتاجه من البذار لأرضه ، وفي حال فشله في سداد ما عليه من ديون يخسر أرضه لصالح المقرض منه ^(٢) .

كان النوع الثالث من العلاقات الزراعية المتبعة في ولاية حلب هو عمل الفلاح بالشراكة مع مالك الأرض ، فيقدم صاحب الأرض البذار والحيوانات إضافة إلى الأرض ، مقابل عمل الفلاح في زراعة تلك الأرض وجني المحصول مقابل حصوله على نسبة معينة من الإنتاج يتم الاتفاق عليها مقدماً بين صاحب الأرض والفلاح ^(٣) ، كاتفاق الشراكة الذي جرى عقده بين السيد حسين آغا بن عبد الله المتصرف بقرية الراموسة والفلاح بكر بن زيد من سكان القرية المذكورة ، على أن يقدم السيد حسين آغا الأرض والبذار والحيوانات التي يتطلبها العمل الزراعي ، مقابل قيام بكر بن زيد بجميع الأعمال الزراعية من فلاحة وبذر البذار والحصاد ، على أن يحصل السيد حسين آغا صاحب الأرض على ثلاثة أرباع المحصول الناتج من تلك الأرض ، وأن يحصل بكر بن زيد على الربع الباقي من المحصول ^(٤) .

لم يقتصر استخدام نظام الشراكة في زراعة الأرض على الإقطاعيين والفلاحين ، بل كان الفلاحون يستخدمونه فيما بينهم لزراعة محصول معين ، كما ذكر ذلك في إحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجلان المدعوان رضوان بن ميار البدوي والحاج أحمد بن الحاج بكري واعترف كل منهما بمحضر من الآخر قايلاً في اعترافه بأنه كان بيننا شراكة في زرع الحنطة والشعير وغير ذلك والحال أننا قد تحاسبنا ، فلم يظهر لكل منا قبل الآخر شيء " ^(٥) .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٠ ، ص ٧ ، صورة ٧ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٢ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٣٢ .

^٣ - عوض ، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٥٥ - ٥٦ .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٠ ، ص ٧ ، صورة ٧ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ٤٨٣ ، ص ١٣٣ ، صورة ٦٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

كان النوع الرابع من العلاقات الزراعية المتبعة في ولاية حلب هو استئجار الأراضي الزراعية ، فأحياناً كان يلجأ بعض المزارعين إلى استئجار الأراضي الزراعية والعمل بها وجني محصولها (١) . كما فعل الحاج عمر بن عبد الله جلبي الكتانجي الذي أستأجر من السيد مصطفى بن الحاج أحمد باشا جميع البستان المعروف ببستان محرم (٢) . وقد تكون الأراضي المستأجرة في بعض الأحيان أراضي قرية بكاملها ، كما ذكرت الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الدرويش بن الدرويش علي المتولي على أوقاف مسجد خليل الرحمن الموجود بقلعة حلب بموجب سند شرعي واعترف بمحضر من الحاج أحمد بن عبد الله الوكيل الشرعي من قبل صاحب هذا الكتاب الشرعي فخر المخاديم الكرام السيد أبي السعد أفندي قايلاً في إقراره الصريح بأنه قد أجر من الموكل المشار إليه وهو أستأجر منه بماله لنفسه ما هو جار في الوقف المذكور ، وذلك جميع أراضي القرية المعروفة بقرية بنابل من ناحية حارم المشهورة مدة ثلاث سنوات " (٣) .

كان الضمان النوع الخامس من العلاقات الزراعية المتبعة في ولاية حلب ، فقد كان يجري ضمان المحاصيل الزراعية مقابل مبلغ معين من المال يتفق عليه الضامن وصاحب الأرض ، كما تظهر الوثائق ذلك " حضر بمجلس الشرع الشريف الحاج أحمد بن الحاج شاهين واعترف بطوعه التام من رافع هذا الكتاب محمد بن الحاج محمد البستاني قايلاً في إقراره واعترافه المعمول به شرعاً ، بأي كنت يوم تاريخه بذييله ادعيت عليه لدى الحاكم المشار إليه ، أي كنت من مدة سنتين سابقاً على تاريخه بذييله ضمنت من المعتبر لأشجار جميع البستان المعروف ببستان الساعاتي بمبلغ قدره مائتان وثمانون غرشاً قبضها مني حين الضمان ، وأنه معني عن التصرف في الأثمار المذكورة وبقي المبلغ المذكور في ذمته ثم دخل المصلحون بيننا فاصطلحت معه " (٤) .

١ - عوض ، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٥٦ .

٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، ص ٩٣ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٤ ، وثيقة رقم ٢٦٢ ، ص ٦٩ ، صورة ٣٩ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٢ ، وثيقة رقم ١٦٨ ، ص ٦٥-٦٦ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦م .

ثالثاً — طرق استثمار وري الأراضي الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

استثمرت الأراضي الزراعية في ولاية حلب في فترة البحث ، كما يظهر من خلال دراسة الوثائق والمصادر العائدة لتلك الفترة ، بنوعين من الزراعات وهي الزراعات البعلية التي اعتمدت على مياه الأمطار والزراعات المروية التي اعتمدت على الري ، إما من خلال وجود آبار مياه داخل البساتين ، أو عن طريق تمتع البساتين بحق الشرب من أحد الأنهار القريبة منها ، في الوقت نفسه كانت تربة ولاية حلب بشكل عام من الترب الصالحة للزراعة ^(١) . وقد تحدث الطبيب الإنكليزي راسل عن أنواع الترب في مدينة حلب والمناطق القريبة منها ، فأشار إلى وجود عدة أنواع من الترب ، كالتربة ذات اللون الأحمر في السهول البعيدة عن مدينة حلب ، والتربة ذات اللون الأسود التي تنتج كميات كبيرة من الفواكه ، وبشكل عام كانت تربة ولاية حلب مناسبة جداً لزراعة الأشجار المثمرة والفواكه والخضروات ^(٢) . كما وصف الغزي تربة حلب بأنها " من أحسن أتربة البلد تنجب فيه جميع الزروع والغروس التي تنجب بالأقاليم المعتدلة والغالب على لون أتربة حلب البياض والحمرة والخلو من المادة الرملية وكثرة الصلصالية ويوجد في حلب كثير من البساتين التي تزرع في السنة أربع مرات ومع هذا فلا تقصر عن غيرها " ^(٣) .

كانت معظم الزراعات البعلية زراعات شتوية كزراعة الحبوب من الحنطة والشعير والذرة ، أما الزراعات المروية فهي زراعة تعتمد على السقي من قناة حلب أو الأنهار القريبة من البساتين كنهر القويق والساجور والعاصي والفرات وغيرها من الأنهار التي تخترق ولاية حلب ، ويصف راسل عملية إرواء البساتين من قناة حلب " خلال جريان القناة من حيلان تزود مجموعة من البساتين بكميات كبيرة من المياه الموجودة بدرجات متفاوتة على ضفافها ويبدل جهد كبير في توزيع المياه إلى تلك الأراضي بواسطة قنوات متقاطعة صغيرة حفرت في التراب ، ومع مرورها بالتتابع من البساتين الواقعة بالقرب من القناة إلى

^١ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ٤١ .

^٢ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٤ .

^٣ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ٤١ .

الأراضي الواطئة ، تم وضع أنظمة تمنع احتجازها بشكل تعسفي لفترة أطول من الفترة المسموح لها لكل بستان ، وذلك لكي تحصل جميع البساتين على حصتها بالتساوي " (١) .

يستنتج من خلال دراسة سجلات وثائق المحاكم الشرعية أن إرواء وسقاية البساتين من الأنهار كان منظم بشكل جيد ، فقد كان لا يحق لأي صاحب بستان سقاية حقله من هذا النهر أو ذاك ، إلا عبر الحصول على سند أو حق شرعي يتيح له ذلك ، كما ذكرت إحدى الوثائق " أقر بمجلس الشرع الشريف عثمان بن بكداش بن ناصر قايلاً بأنه باع بعقد صحيح شرعي حامل هذا الكتاب الحاج ياسين جلبي بن الحاج منصور ، فاشترى منه بماله لنفسه وما هو ملك البائع المذكور ويده وتحت تصرفه جميع قطعة البستان بالقرب من قرية حيلان ظاهر حلب المشتملة هذه القطعة المذكورة على أشجار متنوعة الثمار وأراضي معدة لزراعة الخضروات مع حق الشرب من نهر القويق بحق شرعي قديم " (٢) .

كان بعض الفلاحين يلجأون إلى حفر آبار ضمن بساتينهم ، لكي يتمكنون من سقاية مزروعاتهم ، لعدم تمكنهم من سقاية أراضيهم وإروائها من الأنهار بسبب بعدها عن مجرى الأنهار ، أو عدم امتلاك أصحابها حق سقاية أرضهم من أحد الأنهار القريبة ، وقد ذكر ذلك في العديد من الوثائق ، التي تتحدث عن ذكر وجود بئر أو جب ماء في الأرض التي يتم بيعها من شخص إلى آخر " أقر بمجلس الشرع الشريف السيد إخلاص بن إبراهيم بن الحاج مصطفى المعروف بابن الدحام وأقر الحاج عبد الرحمن بن الشيخ بأنهما قد باعا بعقد صحيح شرعي من رافع هذا الكتاب الحاج نعمه جلبي بن الحاج مصطفى فاشترى منهما بماله لنفسه جميع الكرم الكاين بقرية النيرب ظاهر حلب المشتمل على أشجار عنب وتين وزيتون وفتق ورمون ومنطرة وحب ماء " (٣) .

شهدت ولاية حلب وقوع خلافات كبيرة بين أصحاب البساتين على سقي الأراضي وريها ولجؤهم إلى المحاكم الشرعية لحل تلك الخلافات ، فالسيد قاسم بن الحاج أسد جورباجي ادعى على الحاج نصري ابن الحاج معتوق بأنه يمنع من إصلاح القسطل المار بأرض الحاج نصري والذي يروي بستانه بواسطته ،

^١ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٤٨ - ٤٩ .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٤٥٨ ، ص ١٦٤ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٢١٨ ، ص ٨٠ ، صورة ٤١ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

مع العلم أن له الحق في استخدام ذلك القسطل لإرواء بستانه من نهر القويق بموجب حجة شرعية ، فمنع القاضي الشرعي الحاج نصري عن التعرض للسيد قاسم ، وتم السماح له بإصلاح ذلك القسطل لنقل المياه من نهر القويق لسقاية بستانه (١) .

لم يكتف الفلاحون والسكان بعرض خلافاتهم ومشاكلهم المتعلقة بالري والشرب على المحاكم الشرعية في ولاية حلب ، بل كانوا في بعض الأحيان يرفعون تلك المشاكل إلى السلطات العثمانية في العاصمة ، خصوصاً في حال تجاهل الموظفين العثمانيين في الولاية لشكواهم ، فتدخلت السلطات لحل تلك المشاكل عبر إصدار الأوامر إلى موظفيها في الولاية ، أوردت سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب " إن أهالي قرية باب الله التابعة لجبل سمعان في أقصى حلب المتقدمين بعريضتهم للسدة العالية مفادها أن قناة المياه الممتدة داخل القرية المذكورة وبساتينها التي تروي وتسقى من هذه المياه كما كانت سابقاً ، وبما أن هذه القناة تحتاج إلى ترميم وإصلاح ، وعلى أثره قام بعض الحكام بالجرم المشهود بقطع المياه عن المزروعات ومنع أصحاب الحق من سقي أشجارهم ، وقد أدى ذلك إلى تلف أشجارها وثمارها وخضرواتها مسبباً خرابها وبناءً على العريضة المقدمة يتوجب من الحاكم الشرعي في حلب بإشرافه لعمل ما يلزم وفق أمرنا العالي كما يطلب من الوزير العمل بما يلزم من أجل ترميم وإصلاح وتعزيل القناة المذكورة لاستفادة كافة أصحاب الحقوق في البساتين المارة منها من أجل الشرب ولسقاية ومنع كل اعتداء وحمايتها وصيانتها " (٢) .

وقد جرت بعض المحاولات ، وفقاً لما ذكره راسل ، لزيادة مساحة الأراضي المروية وتعويض النقص الكبير في المياه في مدينة حلب والمناطق القريبة منها اللازمة لسقاية البساتين عن طريق ربط مجرى نهر الساجور وقويق ببعضهما ، وتم تخصيص مبالغ مالية كبيرة ووضعها لدى أشخاص معروفين بأمانتهم وصدقهم للإشراف على تنفيذ هذا المشروع ، وتم إرسال بعض الخبراء الذين قاموا بمسح الأراضي للبدء بوصل النهرين ، وبدأ العمل في تنفيذ شق القناة ، ولكن بعد فترة تم إيقاف العمل بالمشروع رغم الفائدة الكبيرة التي سوف تنتج عن شقها ووصل النهرين ببعضهما نتيجة معارضة كبيرة من أصحاب النفوذ في حلب الذين سوف تتضرر مصالحهم في حال تم ربط النهرين ببعضهما بسبب انخفاض قيمة أراضي

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٤٦٠ ، ص ١٩١ ، صورة ١٠٢ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١٧٠ ، ص ١٥٣ ، صورة ١٠٩ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

البساتين التي يملكونها بالقرب من المدينة ، لأن توافر المياه بهذه الكثرة سوف يشجع على قيام زراعات جديدة (١) .

رابعاً — أهم الحاصلات الزراعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

تميزت ولاية حلب بتنوع محاصيلها الزراعية نظراً لتنوع تربة ومناخ هذه الولاية ، التي تميزت أراضيها بالخصوبة بحكم اختراق عدد من الأنهار لأراضيها كنهر الفرات والقويق ، مما جعلها مناسبة لكثير من الزراعات التي تعتمد على الري بشكل كبير . كما أدى تنوع مناخ ولاية حلب من السهول الساحلية إلى السهول الداخلية والبادي إلى تنوع محاصيلها ومنتجاتها الزراعية التي اتصفت بالجودة . ومن أشهر تلك المزروعات التي عرفت في ولاية حلب الحبوب والأشجار المثمرة من الزيتون والفسق الحلبي والعنب إضافة إلى القطن والتبغ وغيرها من المحاصيل الأخرى (٢) .

١ — الحبوب :

ساهم مناخ بلاد الشام الذي يتصف بقلّة الأمطار وعدم انتظامها في رواج زراعة الحبوب في معظم الأراضي الزراعية في المنطقة منذ أقدم العصور ، وكان القمح (الحنطة) هو المحصول الذي تشغل زراعته المساحة الأكبر من الأرض ، بينما كان يزرع الشعير في الأطراف حيث تقل الأمطار (٣) ، فكانت معظم الأراضي الزراعية في أرياف ولاية حلب تستخدم لزراعة القمح بشكل رئيسي (٤) . وقد ساهم في رواج زراعة القمح الحاجة الكبيرة إليها ، كما يذكر الغزي " أقول أعظم الحبوب التي تستنت في حلب الحنطة التي بها معاش أهلها ولأنها من أعظم بضائعهم التجارية " (٥) .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٤٨ .

٢- تيودور بيشوف الجرمان ، تحفة الأنباء في تاريخ حلب الشهباء ، ترجمة وتحقيق شوقي شعث وفالح بكور ، الطبعة الثانية ، (د.ن) ، دمشق ، ١٩٩٢م ، ص ٣ .

٣- عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ص ٢٢٢ .

٤- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٥٢ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١١٤ .

تعددت أنواع الحبوب التي زرعها الفلاحون في ولاية حلب ، كالقمح (الحنطة) والشعير والعدس والحمص والجلبان والباقية الصغيرة (الكشنة) واللوبياء (ماش) والدخن الهندي (داور) ، والشوفان والفصة اللذين كانا لا يزرعان قرب حلب ، بل في بعض المناطق قرب أنطاكية (١) ، بالإضافة إلى الذرة بنوعيهما الصفراء والبيضاء (٢) ، وهذا ما تؤكد سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب التي أشارت إلى تلك الأنواع من الحبوب كالقمح والشعير والعدس والجلبان وغيرها من أنواع الحبوب الأخرى (٣) .

يصف الطبيب الإنكليزي راسل عملية زراعة الحبوب وحصادها ، فيشير إلى أن الزراعة تتم في النصف الثاني من شهر أيلول أو حالما تمطر بعض الأمطار لتبلل الأرض القاحلة . ويتحدث عن استخدام الحراث الخفيف في عملية الزراعة ، وكيف أن رجل متوسط القوة يمكنه حمله بيد واحدة ، وتجره خلال الزراعة بقرة أو بقرتان صغيرتان ، وفي بعض الأحيان يجره حمار واحد . ويذكر راسل أن الحصول الأول الذي تتم زراعته هو القمح الذي يزرع في حوالي منتصف تشرين الأول ، فيما تستمر زراعة بقية الحبوب الأخرى حتى نهاية كانون الثاني ، بينما يزرع الشعير في وقت متأخر حتى نهاية شباط (٤) .

كان موعد حصاد الحبوب يختلف من منطقة إلى أخرى في ولاية حلب بسبب تنوع مناخ الولاية ، فالبعض منها كان يتم حصاده في شهر أيار خاصة في المناطق المحيطة بمدينة حلب ، وهذا يكون في ضواحي حلب وفي قراها الشرقية والجنوبية . أما في المناطق الشمالية فإن حصاد الحبوب يتأخر إلى أوائل شهر حزيران بسبب طقسها البارد ، وينطبق الأمر على جميع المزروعات من الحبوب والبقول والفواكه والخضار ، التي يتأخر نضجها في المناطق الشمالية عن المناطق الجنوبية من الولاية عن بقية المناطق بسبب العوامل المناخية . أما في المناطق الغربية من ولاية حلب الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط ، فإن المحاصيل الزراعية فيها تنضج ويتم قطفها وحصادها قبل جميع المناطق الأخرى في الولاية بسبب مناخها الدافئ لوقوعها على ساحل البحر (٥) .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٥ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١١٥ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣٥٠ ، ص ١٣٧ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٥ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١١٤ - ١١٥ .

يبدأ حصاد الشعير ، كما ذكر راسل في أوائل أيار قبل بدء حصاد القمح بعشرة أيام أو أسبوعين ، وفي أوائل حزيران تكون عملية حصاد جميع أنواع الحبوب قد انتهت ، وعندما ينتهي الحصاد تحمل الحنطة على ظهور الحمير إلى أقرب قمة أو تلة مرتفعة لتتم عملية درسها وفصل البذار ، وقد وصف راسل عملية الحصاد التي تبدأ بفصل العصافة بواسطة جرجر يثبت على مدحلتين أو ثلاث مزودة بعدة حلقات حديدية ذات حواف مسننة حادة جداً لقطع القش ، ويقود الجرجر رجل يجلس عليه وتجره ثيران أو بغال أو حمير ، ويسير فوق الحنطة المنبسطة تحته بشكل دائري . وبعد تكرار هذه العملية مرات عديدة يتم فصل الحب عن القش ، فتقطع الحلقات الحديدية القش وتفصل العصافات والسنايل غير السليمة عن الحب بنشرها في الهواء بمجارف خشبية عندما تهب الرياح باعتدال ويكوم الحب والقش وتمر فوقها المزلجة وبعد بضعة أيام . وبعد أن يكون الحب قد ذري بشكل أفضل وفصل عن القش يوضع على شكل كميات كبيرة تدعى البيدر وتبقى كذلك حتى يتم تقاسمها بين صاحب الأرض والفلاح حسب النسب المتفق عليها . وبعد قسم الحبوب تنقل في أكياس إلى مخازن الحبوب التي تدعى (الأهراء) ، وهي عبارة عن مغاور تحت الأرض ، ذات فتحة مستديرة في الأعلى ، وتغلق بإحكام عندما يمتلئ المخزن ، وتغطي بالتراب لكي تبقى بعيدة عن أعين اللصوص ، وفي بعض الأحيان توجد هذه الأهراء في وسط حقول محروث ، وفي أحيان أخرى تكون بجانب الحقل ، وبصورة عامة كانت الحبوب المحفوظة تتمتع بجودة عالية ، فهي تجفف تماماً وتحفظ جيداً في الأهراء ، ولا تتعرض كثيراً للضرر إلا إذا حُفظت لفترات طويلة تحسباً لحدوث جفاف في المستقبل (١) .

لم تتدخل السلطنة العثمانية ، كما ذكر سابقاً في عمليات الإنتاج ، سواء في تقديم البذار للفلاحين أو أخذ المحاصيل منهم ، لكن يبدو من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب أن الدولة تدخلت في تأمين عملية حراسة بعض المحاصيل أثناء نقلها ، كما يُستنتج من دراسة الوثيقة التالية " أعرض لدولتكم أن نقطة الجمارك في موقع (حصار جبول) من ولاية حلب ، وأن السيد (محمد طالب آغا) قد حضر إلى مجلس الشرع الشريف وتعهّد بتخصيص (٥٥) خيال لتأمين أمن المنطقة وحراسة المعابر

^١ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٦٥ - ٦٦ .

والممرات المجاورة ، وذلك عند نقل محصول (الشعير والتبن) وحماية جميع الناقلين والعاملين في هذا الحقل ، وقد سجل هذا التعهد في ديوان حلب نرفع هذا التقرير لتتكرموا بالإطلاع والأمر لمن له الأمر " (١) .

٢ — القطن :

يعدّ القطن أحد أهم الزراعات التي لاقت رواجاً كبيراً في السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر ، لأنه كان أحد الزراعات التي خُصص إنتاجها للتصدير الخارجي ، بسبب إقامة عدد كبير من أفراد الجاليات الأوروبية في المدن الكبرى في بلاد الشام ، الذين كانوا يشترون القطن بأسعار مغرية (٢) . لكن رغم الأهمية الكبيرة له ، فقد بقيت زراعة القطن محدودة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، مقارنة بالولايات العثمانية الأخرى في بلاد الشام ، وكان يزرع في بعض القرى والمزارع ، في ريف ولاية حلب (٣) ، كقرية جزانو التابعة لقضاء إدلب ، فقد قام فلاحوا هذه القرية بزراعة القطن بعد أن استدانوا بعض الأموال ، ليتمكنوا من شراء البذار اللازمة لزراعة القطن ، وفقاً لما ورد في إحدى الوثائق (٤) .

وقد أشارت سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب إلى وجود بعض القرى والمزارع التي اشتهرت بزراعة القطن ، وخاصة القرى المحاذية للساحل " ادعت بمجلس الشرع الشريف المرأة زريفة بنت عازار النصرانية بمواجهة الحرمة عايشة بنت أبي بكر قايلة في تقرير دعواها ، بأن لها على المدعى عليها المذكورة وفي ذمتها مبلغاً قدره ستون غرشاً قيمة رطلاً من القطن السقي اللاذقاني " (٥) . ونظراً لرواج زراعة القطن في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في بعض الولايات العثمانية ، فقد عمدت السلطنة العثمانية إلى زيادة الرسوم المفروضة على زراعته ، وهذا ما بينته الوثيقة التالية " إلى والي حلب نخطكم علماً أنه صدر أمر سامي بطريقه في البريد إليكم أن الرسوم الأميرية المفروضة على المناطق التي تزرع القطن لم

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٤٥ ، ص ٣٦ ، صورة ٤٣ ، تاريخ ١٢٠٧هـ — ١٧٩٢م .

٢- ليلي الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جزءان ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٩م ، الجزء الأول ، ص ٨٦٤ .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٦ .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٥٠ ، ص ١٦١ ، صورة ٨٣ ، تاريخ ١١٦٨هـ — ١٧٥٤م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ١٣٩ ، ص ٤٩ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ — ١٧٥١م .

تكن حين فرضها على تلك الأراضي بالرواج والكثرة الحالية ، وكانت الإيرادات التي تعطى للخزينة سنة بسنة تؤخذ بشكل صوري مبني على التخمين بالنسبة لحصول القطن الخام والقطن المخلوج لا يتجاوز ثلث الرسم الذي يجب أخذه على كميات المحصول لذلك صدر أمر سامي بتنظيم هذه الأمور على أن يؤخذ على كل أوقية تباع من القطن الخام بارة واحدة وعن القطن المخلوج (٢) بارة " (١) . ويُلاحظ أيضاً من خلال سجلات الأوامر السلطانية أنه كان يجري تصدير كميات كبيرة من القطن المنتج في ولاية حلب وغيرها من الولايات الأخرى عبر مينائي اسكندرونه وأنطاكية التابعين لولاية حلب ، مما أكسب الدولة والعاملين في تعبئته القطن المعد للتصدير مبالغ مالية جيدة (٢) .

٣ - التبغ :

تم إدخال زراعة التبغ إلى منطقة بلاد الشام في القرن السابع عشر ، وقد لاقت زراعته انتشاراً كبيراً بين السكان ، لأنه من الزراعات التي كان يصدر إنتاجها إلى أوروبا (٣) . وقد كان التبغ يزرع في البساتين في صفوف منظمة ، وتترك ساقه منتصبه بعد نزع الأوراق عنها بعد نضجها ، وتضم تلك الأوراق في خيوط وتعلق في الهواء الطلق كي تجف ، ويصف راسل نوعية التبغ الذي يزرع في المناطق المحيطة بمدينة حلب بأنه نوع أقل جودة من التبغ الذي يزرع في القرى والجبال في منطقتي جسر الشغور واللاذقية (٤) . ويعدّ التبغ من المواد التجارية الهامة التي يجري تصديرها إلى أوروبا بواسطة الجاليات الأوروبية المقيمة في المدن الكبرى في بلاد الشام ، وكانت أشهر المناطق التي يزرع فيها بولاية حلب قضاء أنطاكية (٥) ، فتؤكد سجلات الأوامر السلطانية شهرة منطقة أنطاكية والنواحي التابعة لها بزراعة التبغ والتبناك حيث يرد اسم قرية كسب وغيرها من قرى ناحية جبل الأقرع التابعة لقضاء أنطاكية في ولاية حلب (٦) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٦٣ ، ص. ٤٣-٤٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢ م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٨٢ ، ص ٦٠ ، صورة ٧١ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢ م .

٣- جب ، المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الثاني ، ص ١٠٦ .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٦ .

٥- عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ص ٢٢٣ .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٧ ، وثيقة رقم ٢٣٨ ، ص ١٦٨ ، صورة ٦٦ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦ م .

نالت زراعة التبغ اهتماماً كبيراً من السلطنة العثمانية ، لأنه من الزراعات التي كانت تصدر إلى الخارج ، وتجلى ذلك الاهتمام من خلال وضع شروط خاصة لزراعة هذه المادة وجمع حاصلاتها وجباية رسومها ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى المشير والي حلب وزيرنا (إبراهيم باشا) وإلى قاضي حلب ونواب القضاة في الأقضية التي تزرع في أراضيها (التبغ والتبناك) وإلى أمين رسوم التبغ في حلب (الحاج محمد صالح) . نحيطكم علماً أنه في الأقضية التابعة لولاية حلب والتي تزرع في أراضيها التبغ تخضع لشروط خاصة يجب التقيد بها ورسوم محددة يجب استيفاؤها على أن يقوم بالإشراف والرقابة على زرع هذه المادة وجمع حاصلاتها وجباية رسومها (الحاج محمد صالح) بالنسبة لولاية حلب على أن تكون الرسومات محددة على أساس مساحة الأراضي المزروعة بعدد الدونمات ، لذلك نطلب إلى الوزراء والحكام دعم أمين رسوم (التبغ والتبناك) وإجراء المراقبة على زرع هذه المادة وتمكين المسؤولين من الجباة للكشف على الأراضي المزروعة وتقدير المحصول " (١) .

٤ — الخضروات والبقول :

عرفت ولاية حلب زراعة العديد من أنواع الخضروات والبقول نظراً لاستخدامها الكبير من قبل السكان ، لأن تلك الزراعات تشكل أهم المزروعات التي يتغذى عليها سكان حلب ، كالقرع والبامياء واللوبياء والكوسا والبصل والفاصوليا (٢) ، وكان الباذنجان كما يذكر راسل يحتل مكانة كبيرة ومرموقة في نفوس الناس وتوجد منه ثلاثة أصناف تبدأ بالظهور في حزيران وتصبح متوفرة بكثرة خلال الشهور الأربعة التالية . كما كان يزرع في حلب الملفوف والسبانخ والسلق والهندبة والفجل والشوندر والجزر والخس والبازلاء والبقلة والخيار والبطيخ والجبس والملوخية والثوم والشمرا والبقدونس والنعناع وغيرها الكثير من الخضروات والبقول (٣) .

أيضاً تشير المحاكم الشرعية في ولاية حلب إلى انتشار زراعات العديد من أنواع الخضار والبقول في ولاية حلب ، كما ورد ذكر ذلك في بعض الوثائق " أقر بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو صالح ابن

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٣١ ، ص.ص ٧٢-٧٣ ، صورة ١٠١ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٢- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٣٥ .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٧١ .

- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١١٩ - ١٢٢ .

الحاج إبراهيم ابن الحاج حسن السمار الوكيل من قبل المرأة رقية بنت قاسم قايلاً في إقراره المعترف شرعاً بأنه باع بعقد صحيح شرعي لازم مرضي من صاحب هذا الكتاب فخر الأجداد والتجار اسمعيل آغا ... ما هو ملك الموكلة المذكورة جميع الربع المشاع كاملة من جميع البستان المشتمل بتمامه على أشجار متنوعة الثمار وأراضي معدة لزراعة أنواع البقول والخضروات بثمن قدره وجملته أربعماية غرش جديدة سلطانية " (١) .

كانت أشهر أنواع الخضار التي ورد ذكرها في سجلات المحاكم الشرعية البصل والخس والشوم والخيار (٢) . أما أشهر أنواع البقول ، فكان الفول كما يستدل من دراسة الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف الحاج عمر ابن الحاج محمد قايلاً في إقراره بأنه قد باع بعقد صحيح شرعي من حامل هذا الكتاب السيد حسين جلبي ابن السيد أحمد القطماوي فاشترى منه بماله لنفسه ما هو ملك البايع المذكور جميع قطعة الأرض المعدة للزراعة وجميع زرع الفول الموجود بها ... بثمن قدره خمس وثمانون من الغروش " (٣) .

٥ — الأشجار المثمرة :

عرفت ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر زراعات متعددة من الأشجار المثمرة ، نظراً للحاجة الكبيرة إليها ، وتشهد سجلات المحاكم الشرعية في الولاية على انتشار زراعة أنواع كثيرة من الأشجار المثمرة كالزيتون والفسق الحلبي والكرمة (العنب) والتين والتفاح وغيرها الكثير من الأشجار المثمرة .

أ — الزيتون :

يعدّ منطقة بلاد الشام الموطن الأصلي لزراعة الزيتون في العالم ، وقد نقل العرب خلال توسعهم هذه الزراعة ، فأدخلوها إلى المناطق التي يتناسب مناخها مع هذه الزراعة . كانت زراعة الزيتون منتشرة بشكل كبير في العديد من المناطق في ولاية حلب خلال الفترة العثمانية ، وخاصة في منطقة

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١٣٢٠ ، ص ٣٢٥ ، صورة ١٦٥ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٢٩ ، ص ١٠ ، صورة ٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٧٢٢ ، ص ٢٥٠ ، صورة ١٢٧ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

إدلب (١) ، وله عدة أنواع ، فمنها زيتون مخصص لإنتاج الزيت ، ومنها نوع آخر يدعى (خلاخلي) يحلى بالماء أو بالقلا والكلس ويؤكل فقط ، ومعظم أشجار الزيتون في مدينة حلب من النوع الثاني ، ويتأثر بالصقيع والبرد بشكل كبير ، أما النوع الأول الذي يستخرج منه الزيت ، فتنشر زراعته في مناطق كلس وهو من النوع الجيد ، إضافة إلى مناطق أخرى من الولاية كالقصير وسلقين وإدلب وأرمناز وكفر تخاريم ومرعش ، وتتم زراعته عن طريق زرع قطعة من أصول جذعه في الشتاء ، ويتطلب عناية كبيرة حتى ينتج ويشمر بعد سبعة أعوام من زراعته ، ويقطف ثمره في شهر أيلول (٢) .

تحفل سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في فترة البحث بمئات الوثائق التي تذكر عمليات بيع وشراء الكروم والبساتين التي تتضمن العديد من أشجار الزيتون ، كما تذكر هذه الوثيقة على سبيل المثال " أقرت بمجلس الشرع الشريف الحاجة فاطمة بنت الحاج عبد اللطيف قايلة في إقرارها الصريح المعتبر المعمول بمقتضاه شرعاً بأنها قد باعت بعقد صحيح شرعي الرجل المدعو إبراهيم جلي بن الحاج أحمد جميع الكرم المقدر كاملة بأربعة وعشرين قيراط المشتمل على أشجار فسق وتين وزيتون بضمن قدره وجملته ثلاثمائة غرش جديدة سلطانية " (٣) .

يصف راسل الزيتون الذي يزرع في حلب فيشير إلى تشابهه مع الزيتون الإسباني ، لكن ثمره أصغر من ثمار الزيتون الذي يزرع في أسبانيا ، ويتحدث عن مكانة زيت الزيتون وأهميته لدى السكان ، ويصف بعض أنواعه بالجيدة ، لكنه يشير إلى عدم العناية والاهتمام الكبير في تحضيره وعصره ، لذلك يكون الزيت بشكل عام في عموم ولاية حلب متوسط الجودة ، ويستخدم كميات كبيرة منه في صناعة الصابون ، وخاصة في منطقة إدلب (٤) .

١ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٣٨ .

٢ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٢٣ .

٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٨٢ ، ص ٢٤ ، صورة ١٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٤ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٧ .

ب — الفستق الحلبي :

يُستنتج من اسم الفستق الحلبي أن حلب هي الموطن الأساسي لزراعة هذا النوع من الأشجار المثمرة التي تعدّ من أهم الزراعات وأنجحها وأكثرها جودة في حلب والمناطق المحيطة بها على مر العصور حيث تشكل هذه المناطق البيئة الملائمة لزراعة هذا النوع من الأشجار المثمرة (١) ، وكانت تبذل عناية كبيرة عند زراعة شجر الفستق الحلبي الذي يعتبر النوع المزروع منه في ولاية حلب أجود الأنواع المزروعة في العالم ، ويذكر بعض المؤرخون بأن الفستق الذي جلب إلى إيطاليا في عهد الإمبراطور تيبيريوس لأول مرة كان من حلب ، ويذكر جالينوس بأن بيرويه (٢) ، كانت مشهورة بتلك الفاكهة في عهده ، وبالإضافة إلى استهلاك كمية كبيرة منها محلياً فإن كميات كبيرة منها تصدر إلى أوروبا ، وتتميز هذه الفاكهة بمذاقها اللذيذ بعد تجفيفها على الرغم من فقدانها الكثير من جهاها بعد تجفيفها .

يتحدث راسل عن أشجار الفستق الحلبي التي شاهدها أثناء إقامته في مدينة حلب قائلاً " عندما تكون الشجرة محملة بعناقيد الفستق الناضجة ذات اللون الأحمر الفاتح الجميل تبدو جميلة المنظر ونادراً ما يتجاوز ارتفاعها ثلاثين قدماً ، وفي الغالب لا تزيد عن العشرين قدماً ، أما الجذع فهو قصير نسبياً ويتراوح قدمه (٣) ، بين ثلاثة أقدام وثلاث نصف القدم ، وعندما لا يتم تطعيم الشجرة الأتني فإنها تحمل فستقاً صغيراً ذا قيمة متدنية والحبة ذات أحجام مختلفة ، ويكون اللب في جميع الأنواع أخضر ، إلا أن لون القشرة الخارجية يتدرج تقريباً من الأبيض إلى الأحمر ، إلا أن هذين اللونين يمتزجان في الغالب ويتم تطعيم الأصناف للحصول على أصناف أفضل تلائم زراعة الفستق الأرض الجافة ، وبما أن

١ - يشير الغزي إلى عراقة زراعة الفستق في مدينة حلب والمناطق المجاورة لها ، ولهذا ترادف اسمه مع مدينة حلب ليصبح اسمه الفستق الحلبي قائلاً " هو من خصائص مدينة حلب في سورية ومحله جبال قلعة الروم وفيها معظمه ، ثم جهات برية حلب ، وكيفية زراعته أن ترمى منه حبة في الأرض في أول الأربعية وتتعهد بالسقي مدة سنتين ، وتكون قد نبتت بعد ثلاثة أشهر من رميها ، ثم بعد السنتين تحول نبتة (شتله) إلى حفرة لها ، ثم تترك حتى يتم تحويلها أربعة أعوام ، وحينئذ تصير شجرة في ارتفاع قامات الإنسان فيطعمونها من النوع المطلوب ببراعمه ويعرف عندنا بطعم السمسم ، فتثمر من ذلك النوع وبقطف الفستق من تموز إلى أواسط آب ، وشجرته لا تثمر من غير تطعيم " الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٢٣ .

٢ - بيرويه : اسم حلب في العهد السلجوقي في بداية القرن الرابع قبل الميلاد . راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٨ .

٣ - المقصود جذع الشجرة .

المذكرة والمؤنثة تنمو على أشجار منفصلة ، فمن الضروري زراعة شجرة مذكرة في فواصل بين الأشجار المؤنثة من أجل تلقيح الفستق " (١) .

على الرغم من اتفاق معظم المصادر والمراجع على ربط الفستق بحلب وتسميته بالفستق الحلبي ، فإن سجلات المحاكم الشرعية اكتفت بذكر أشجار الفستق دون ربطه بمدينة حلب ، كما نقرأ في الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف الحاج بكري ابن عبد الغني ابن الحاج حسين أنه باع بعقد صحيح شرعي حامل هذا الكتاب المرضي يوسف ابن يوسف ، فاشترى منه بماله لنفسه وذلك جميع النصف المشاع كاملاً من جميع الكرم بأرض قرية النيرب ظاهر حلب المشتمل هذا الكرم المذكور بتمامه على أشجار عنب وتين وزيتون وفستق بثمان قدره وجملته مائة وعشرة غروش من الغروش الجديدة السلطانية " (٢) .

ج — الكرم (العنب) :

انتشرت زراعة الكرم (العنب) في مناطق بلاد الشام منذ أقدم العصور ، لكن مع انتشار الإسلام بدأت هذه الزراعة بالتراجع والانحدار نظراً لتحريم الإسلام لشرب الخمر ، ثم ما لبثت أن استعادت بريقها مع حلول القرن الثامن عشر حين سمحت الدولة العثمانية بتصدير كميات من العنب إلى انكلترا وغيرها من الدول الأوروبية (٣) . وقد انتشرت هذه الزراعة في جميع مناطق ولاية حلب ، التي تتم زراعتها في أوائل شهر شباط حيث يزرع قسماً منها بعلاً ، والقسم الآخر رياً . وبعد ثلاث سنوات تطرح الأشجار المزروعة ثمارها ، والتي تقطف بداية من شهر تموز إلى أوائل الشتاء على اختلاف أنواعها ، فيصنع من النوع الأبيض منها الذي تنتشر زراعته في مناطق عينتاب ومرعش وبيلان نوع من الخمر يعرف بالعرق ، وبعض أنواع الحلوى كالدبس . ويصنع من النوع الأسود النبيذ والخل ، ويوجد أيضاً منه نوع ثالث حالك السواد يزرع في مناطق القصير ، ويعرف بالكاوي وهو نوع جيد لصناعة الخمر ، كما يذكر الغزي " يتغالى شراب الخمر في حمّره وبياع كل سنة منه في حلب قناطير مقنطرة لأجل

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٦٨ - ٦٩ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١١٩ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٣- عيساوي ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ص ٢٢٣ .

اعتصاره خمرًا وكلها تبيس زيبياً ، أما العنب الموجود في بركة حلب وجهة تادف والباب ، فلا يستعمل لغير الأكل " (١) .

بدورها تؤكد سجلات المحاكم الشرعية ما ذكره الغزي عن تعدد أنواع الكرمة ، وانتشار هذه الزراعة بشكل جيد في ولاية حلب ، فتكثر الوثائق التي تتحدث عن بيع كروم الكرمة ، كالكرم المشتمل على تسعمائة شجرة من أشجار العنب المعروف بالعنب البلدي الكائن بقرية حريتان (٢) . وقد استعادت زراعة الكرمة (العنب) ، كما ذكر سابقاً ، بعض أمجادها في القرن الثامن عشر مع تصدير كميات من العنب إلى أوروبا ، ومن الجدير ذكره أن السلطنة العثمانية كانت تسمح لليهود والمسيحيين باستيراد بعض الكميات من العنب لتحضير النبيذ أو لاستعمالهم الشخصي لقاء رسوم معينة ، مع الإشارة إلى أن الجاليات الأوروبية المقيمة في حلب كانت معفية من أي ضرائب (٣) . وكان النبيذ الذي يستخدمه الأجانب يعد في منطقة الجديدة بحلب نظراً لعدم امتلاك تلك الجاليات للوسائل الخاصة بصناعته وقد تعددت استخدامات العنب ، فبالإضافة إلى تناوله كفاكهة واستخراج النبيذ منه ، كان يتم أيضاً تجفيف كميات منه تسمى الزبيب ، ويستخدمه السكان كغذاء يتناوله مع الخبز . وكان يستخرج من العنب الناضج المكثف عصير يسمى الدبس ، ويشبه كثيراً العسل السميك ، ويتناوله السكان الفقراء كبديل عن العسل (٤) .

٤ - التوت والرمان :

أشار راسل إلى انتشار زراعة التوت الأبيض في البساتين المحيطة بحلب ، فكانت تزرع بشكل رئيسي من أجل ثمرتها الكبيرة نسبياً ، وليس لتربية دودة القز التي تغذى على أوراق التوت للحصول على الحرير الطبيعي ، الذي كان ينتج منه كميات ضئيلة في عموم ولاية حلب ، رغم أن الكثير من السكان يربون دودة القز لإنتاج الحرير في جميع الأماكن التي يوجد فيها جداول مياه (٥) ، وكان يتم تصدير ما

١ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٢٣ .

٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ٣٠٤ ، ص ١٠٩ ، صورة ٥٧ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢٧ ، ص ٢١ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٤ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٦٧ - ٦٨ .

٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٢٨٨ ، ص ١٠٨ ، صورة ٥٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

ينتج من الحرير الطبيعي في ولاية حلب والجبال القريبة منها إلى أوروبا عن طريق مينائي اسكندرونه وأنطاكية . كما انتشرت في ولاية حلب زراعة الرمان الذي حدد راسل أصنافه بثلاثة أنواع الحلو والحامض والثالث يجمع بين صفات النوعين الأولين (١) . وتذخر سجلات المحاكم الشرعية بعشرات الوثائق التي تشير إلى انتشار زراعة التوت والرمان في ولاية حلب ، فعلى سبيل المثال باع الرجل المدعو الحاج محمد آغا بن الحاج حسين بن عبد الله للحاج محمود آغا بن المرحوم إبراهيم آغا البستان الواقع في قرية سلقين التابعة لقضاء حارم في ولاية حلب والمزروع بأشجار التوت والرمان بثمن قدره ثلاثة آلاف غرش (٢) .

تشير أيضاً سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب إلى وجود أنواع أخرى من الأشجار المثمرة التي كانت زراعتها منتشرة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر كزراعة التفاح واللوز " أقر نخبة السادات والأشراف الكرام السيد طه جلبي بن المرحوم السيد حسن جلبي بن الحاج مرتضى قايلًا في إقراره بأنه قد باع بعقد صحيح شرعي رافع هذا الكتاب السيد عبد القادر المقرش وهو اشترى منه بماله لنفسه ما هو ملك البائع المذكور وذلك الكرم الكاين بأرض البختي بالقرب من القليعة المشتملة على أشجار هي ثلاثة وثلاثون شجرة من التفاح وسبعون شجرة من اللوز بثمن قدره مائة غرش وخمسة غروش جديدة سلطانية " (٣) ، والتين فنقرأ في إحدى الوثائق أن السيد خليل بن منلا حسن باع المرأة خديجة بنت الحاج علي جميع الكرم القائم في قرية تل فار التابعة لقضاء عينتاب والمشتمل على ١٠٠ شجرة من التين (٤) . كما كان من بين الأشجار المثمرة المنتشرة زراعتها في ولاية حلب زراعة الخوخ (٥) ، والمشمش (٦) ، والإجاص (٧) ، يضاف إلى ذلك بعض الأشجار المثمرة التي يمكن اعتبارها

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٩ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٦ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٣٠٤ ، ص ٩٦ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٧٢٦ ، ص ٢٥١ ، صورة ١٢٨ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٣١ ، ص ١٥ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٥٤ ، ص ٢٦٦ ، صورة ١٣٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

من الكماليات كالكرز و الجوز والبندق والعناب والخرنوب (١) ، والسماق الذي يرد ذكره في العديد من الوثائق في سجلات المحاكم الشرعية في (٢) .

٦ — الأشجار غير المثمرة (الحراجية) :

يتضح من خلال دراسة المصادر والوثائق التي تتحدث عن ولاية حلب في الفترة العثمانية غنى هذه الولاية بشتى أنواع الأشجار الحراجية ، وكثيراً ما ورد أسماء بعض أنواع تلك الأشجار في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب كالصفصاف والخور (٣) ، كما أسهب الغزي في الحديث عن هذه الأنواع من الأشجار كأشجار السرو بنوعيه الهرمي والصيواني ، وأشجار الغار الذي كان يوجد منها القليل في حلب ، وإنما تكثر في أنطاكية ، وكان زيتها يستخدم في صناعة الصابون الذي كان يلقي رواجاً كبيراً بين الناس لطيب رائحته ، وأشجار الخور المتعددة الأنواع كالقطراني الذي تبلغ شجرته أطوال عالية ويعرف بالدلب ، والخور السلطاني الأملس ذو اللون الأبيض الذي تستعمل جذوعه لسقوف البيوت ، وأشجار الصفصاف الذي وُجد منها في ولاية حلب نوعان أحدهما مستقيمة الأغصان كبيرة الجذوع يستعمل خشبها من قبل النجارين وتستخدم أغصانها لصناعة السلال والأطباق ، والنوع الآخر الذي تتميز بأغصانها المنحنية إلى الأسفل ، وأشجار الزيزفون التي يكثُر وجودها في الخنادق وخاصة في أنطاكية ، وأشجار الدردار ذات الأخشاب الكبيرة والغليظة التي تستخدم في صناعة آلات الفلاحة والزراعة ، وأشجار الزنزلخت (٤) ، وأشجار البان الجميلة المنظر ، وأشجار العوسج الذي يستخدم حطبه كوقود وأشجار الفرقد المنتشر في الأطراف الشمالية من ولاية حلب ويستعمله الفلاحون في سقف منازلهم وغيرها الكثير من الأشجار والنباتات المنتشرة في ولاية حلب نظراً لتنوع مناخها وسهولها وتربها (٥) .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٧٠ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٣٥ ، ص ٨٣ ، صورة ٤٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٦٠ ، ص ١٠٦ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م .

٤- الزنزلخت : وهو لفظ فارسي أصله اللازادخت واسمه العربي الفيقب ومعناها بالفارسية الشجرة الحرة لأنها تحمي بنفسها ثمارها الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٣٣ - ١٣٤ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٣٣ - ١٣٤ .

خامساً — تربية الحيوانات في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

تعدّ تربية الحيوانات من المواشي والطيور من المهن الهامة التي ترافقت مع العمل الزراعي ، لأن بعض الحيوانات من المواشي كانت تستخدم في الأعمال الزراعية كالحراثة والنقل ، فضلاً عما تنتجه تلك الحيوانات من مواد غذائية من اللحوم والبيض والحليب ومشتقاته وأنواع الصوف والجلود والريش ، بالإضافة إلى استخدام مخلفات تلك الحيوانات كأسمدة عضوية تغذي الترب المستخدمة في الزراعة . وقد ذكر راسل استخدام روث الحيوانات في ولاية حلب لتحسين خصوبة التربة ، لأن تلك الأسمدة العضوية ، تساعد على إنتاج محصولين أو ثلاثة محاصيل سنوياً من مختلف الأنواع . في حين أن الأراضي التي لا يستخدم الروث لزيادة خصوبتها في الأماكن البعيدة ، فإنه يُكتفى بزراعة تلك الأراضي بمحصول واحد فقط خلال السنة ، مما يدل على الأثر الكبير لتلك المخلفات الحيوانية في تحسين خصوبة التربة وزيادة الإنتاج (١) .

شهدت ولاية حلب انتشار تربية الحيوانات بشكل كبير نظراً لأهميتها في العمل الزراعي ، إضافة إلى أنها تشكل مادة غذائية هامة للسكان ، فنقرأ في سجلات تلك المحاكم عشرات الوثائق التي تتحدث عن عمليات بيع الإصطبلات المعدة لتربية تلك الحيوانات " أقر بمجلس الشرع الشريف فخر التجار الحاج عبد الله آغا ابن الحاج موسي أمير زاده قايلًا في إقراره أنه باع بعقد صحيح شرعي لازم مرضي من ناقل هذا الكتاب الحاج محمد بن إبراهيم فاشترى بماله لنفسه ما هو ملك البايع المرقوم وذلك جميع الإصطبل المعد لربط الدواب " (٢) ، وكان من أهم أنواع الحيوانات التي ورد ذكرها في السجلات من المواشي الأبقار والحمير (٣) ، والأحصنة والخيول (٤) والأغنام والبغال (٥) ، والجمال (٦) ، الماعز (٣) .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٦٥ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١٤٢٨ ، ص ٣٤٨ ، صورة ١٧٧ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ١٠٢ ، ص ٣٩ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

وقد أشار الطبيب الإنكليزي راسل إلى بعض الحيوانات التي كانت تربي في ولاية حلب ، فتحدث عن وجود نوعين من البقر أحدهما كبير الحجم ذو بطن نحيف ، وسيقان طويلة رفيعة ، ونوع آخر أصغر بالحجم بشكل عام ، كما تحدث عن تربية الجاموس بالقرب من مدينة حلب للحصول على الحليب بصورة رئيسية ، وكانت تنتشر تربيته بشكل كبير بين الأكراد ، وذكر أن منطقة اسكندرونه تعتبر من أشهر المناطق التي يربي فيها الجاموس في سوريا ، أما الأغنام فكان يوجد منها نوعان أحدهما يدعى غنم البدو ، والثاني الأكثر شيوعاً الذي يتميز بضخامة ليته ، كما أشار راسل إلى انتشار تربية الماعز بشكل كبير (٤) .

احتلت الجمال المرتبة الأولى بين الحيوانات التي كانت تستخدم بصورة رئيسة للنقل والحمل ، وقد رصد راسل وجود أربعة أنواع منها كانت تربي في ولاية حلب ، وهي الجمل التركماني والعربي الدرميدياري والجمل ذو السنامين ، وكان يمتاز الجمل التركماني بأنه أكبر حجماً وأقوى وأغزر شعراً ، لكنه غير قادر على مقاومة الحرارة الشديدة كالجمال العربي ، ولذلك لا يستخدم للرحلات الطويلة في أشهر الصيف الحارة ، أما الجمل العربي فهو أصغر حجماً بكثير وأكثر رشاقة ويمتاز بقدرة كبيرة على تحمل العطش ، وتنتشر تربيتها بكثرة في المناطق الشرقية من الولاية ، وكان يجلب أعداداً كبيرة منها إلى حلب ليتم بيعها . أما الجمال من النوعين الآخرين ، فتقل تربيتهما في مدينة حلب ، ويشاهد الجمل ذو السنامين في القوافل القادمة من بغداد ، ويستخدم وبر الجمال لصناعة نوع خاص من اللباد يحفظ البضائع التي تغطي به من الأمطار الغزيرة خلال فصل الشتاء ، وتحتل تربية الحمير المرتبة الثانية بعد الجمال من بين الحيوانات المستخدمة للنقل ، ويتم استخدامها أيضاً في الأعمال الزراعية خاصة في حراثة الأرض ، كما تستخدم البغال والخيول في النقل والحمل ، لكن بصورة أقل من الجمال والحمير (٥) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ٥٨ ، ص ٢٢ ، صورة ١٤ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٢٢٩٣ ، ص ٩٣ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢٩٧ ، ص ١٤٧ ، صورة ٨١ ، تاريخ ١١٧٩هـ - ١٧٦٥م .

٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٢٨٧ - ٢٩٠ .

٥- المصدر السابق ، ص . ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

كما احتلت تربية الطيور والدواجن مكانة هامة في ولاية حلب بدليل وجود سوق خاصة ببيع وشراء الدجاج والطيور في مدينة حلب ، كما يستدل من دراسة سجلات المحاكم الشرعية " أقر بمجلس الشرع الشريف السيد طه بن إبراهيم بن محمد قايلاً في إقراره ... أنه باع بعقد صحيح شرعي حامل هذا الكتاب المرضي السيد عبد القادر بن الحاج مصطفى فاشترى منه بماله لنفسه ما هو ملك البائع المذكور وذلك جميع الدكان القايم بسوق الدجاج " (١) ، وكانت أشهر الطيور التي تربي في ولاية حلب الدجاج والبط والحمام والوز ، إضافة إلى وجود أنواع كثيرة من الطيور البرية كالحجل والسمان (٢) ، فضلاً عن عدد كبير من أنواع العصافير الصغيرة والطيور المائية (٣) .

هذا وقد شاع في مرحلة البحث ، كما كان سابقاً تربية الطيور الجارحة المعدة للصيد ، ويفهم من خلال دراسة تلك الوثائق أن تربية تلك الطيور كانت منتشرة كثيراً بين المسيحيين خصوصاً الأرمن منهم فقد كان يتم إرسال تلك الطيور إلى مقر السلطان في العاصمة العثمانية ، وكان يفرض على الشخص الراغب في تربية الطيور الجارحة الحصول على براءة سلطانية بذلك ، مقابل حصوله على بعض الامتيازات كالإعفاء من بعض الضرائب ، فالسيد (جورجي ابن مناس) عين مشرفاً عاماً على مربّي الطيور الجارحة في ولاية حلب بعد وفاة المشرف السابق (أراكيل) ، وتم تكليفه بإرسال الطيور الجارحة إلى مقر السلطان في الآستانة ، مقابل إعفائه من التكاليف العرفية وبعض الضرائب (٤) . وقد حدد راسل سبعة أنواع من الطيور الجارحة المعدة للصيد كانت متوفرة في ولاية حلب ، وكان أشهرها الصقر والشاهين والباشق والبالز (٥) .

شهدت ولاية حلب انتشار تربية النحل ، وشاع امتلاك المناحل ، كما تلاك السيد صالح بن الشيخ يوسف أربعين خلية من النحل (٦) . كما توافر في ولاية حلب عدة أنواع من الأسماك النهرية التي عاشت في أنهار الولاية كنهر القويق الذي ذكر راسل وجود سبعة عشر نوعاً من الأسماك النهرية في مياهه ، وكان

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ١٤١٠ ، ص ٥٠٦ ، صورة ٢٥٦ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .

٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٣٠٤ .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٣٨ - ١٤٣ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ١٢١ ، صورة ٧٢ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٣٠٤ - ٣٠٦ .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٤٩٠ ، ص ١٦٢ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

من أشهرها سمك السلور ، إضافة إلى بعض أنواع الأسماك البحرية التي يتم اصطيادها في اسكندرونه وأنطاكية (١) ، كما ذكر وجود عدد من الزواحف والحشرات كالضفادع وسرطان الماء والعقارب والأفاعي والحرباء والجراد والبعوض (٢) ، ودودة القز (٣) التي تعتبر أهم سلعة في سوريا لكونها المصدر الرئيسي في تجارة الحرير مع أوروبا (٤) ، هذا بالإضافة إلى بعض الحيوانات البرية التي وُجدت في غابات وصحارى ولاية حلب كالحزير البري والأرانب البرية والقنافذ والجربوع والجرذان والفئران والخلد والحفاش والذئب والثعلب وابن آوى وابن عرس والضبع وبعض الحيوانات السنورية والنمور ، بالإضافة إلى بعض الحيوانات الأليفة كالقطط والكلاب (٥) .

تحملت ولاية حلب خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أعباء كثيرة في تأمين مختلف أنواع الحيوانات للجيش العثمانية خصوصاً في فترات الحروب ، وكثيراً ما أرسلت الأوامر السلطانية إلى ولاية حلب التي يطلب من المسؤولين فيها تأمين أعداد كبيرة من الحيوانات كالجمال والخيول والبغال والأغنام من ولاية حلب ، هذا فضلاً عن تأمين عدد معين من الدواب من ولاية حلب سنوياً لصالح إصطبل الآستانة (٦) .

الجدول السادس عشر

جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب التي تطلب من المسؤولين في الولاية تأمين أعداد كبيرة من الحيوانات وإرسالها إلى جبهات القتال مع الأعداء

السجل	رقم الوثيقة	رقم الصفحة	رقم الصورة	تاريخ الوثيقة	موضوع الوثيقة
-------	-------------	------------	------------	---------------	---------------

- ١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص. ٣١١ - ٣١٥ .
- ٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص. ٣١٦ - ٣١٩ .
- ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، ص ٩١ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٤- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٣١٦ .
- ٥- المصدر السابق ، ص. ٢٨٧ - ٣٠٣ .
- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٤٣ - ١٤٤ .
- ٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص ٨٥ ، صورة ٦٣ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٨	١٥٧	١٢٢ ١٢٣	٨٧	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني باستئجار عدد من الجمال لتحميل الذخائر والمعدات إلى مستودعات الآستانة
٨	١٧٣	١٣٨ ١٣٩	٩٥	١١٨٢هـ ١٧٦٨م	أمر سلطاني بتجهيز الجيش الذاهب لمحاربة الروس بعدد من الجمال والخيام
١١	١٣٤	١٢٤ ١٢٥	٧٤	١١٨٨هـ ١٧٧٤م	أمر سلطاني بتأمين الخيول والدواب من بعض الولايات لتحميل المعدات والذخائر إلى أدرنة استعداداً للحرب
٢٢	٣٠	١٨ ١٩	١٦	١٢٠٥هـ ١٧٩٠م	أمر سلطاني بشراء عدد من الجمال والبغال وتأمين مكارية بقيمة خمس وسبعين ألف قرش من حلب الشهباء
٢٧	٩٠	٦٤	٥١	١٢١٣هـ ١٧٩٨م	أمر سلطاني بالإسراع بشراء ٤٠٠ جملاً محملة بالذخائر مع المكارية اللازمة والسير بهم من حلب إلى الشام ثم التوجه بهم إلى جانب مصر
٢٧	١٥٦	١١٥	٨٦	١٢١٣هـ ١٧٩٨م	أمر سلطاني لابتياح (٧٧٣٥٠) رأساً من الغنم والماعز من الأناضول وحلب لتأمين حاجات العساكر المتوجهين لصد عدوان الفرنسيين على مصر من اللحوم
٢٨	٩	٥	٨	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	أمر سامي بتأمين الشعير والتبن لتأمين غذاء ٥٠٠ رأس من البغال المرسلة من مناطق الشمال إلى الشام لمصلحة الجيش

٢٨	٥١	٢٥	٣٦	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	أمر سامي بلزوم تدارك ٢٠٠٠ رأس من المواشي لتأمين اللحوم اللازمة لعساكر السلطان في ولاية الشام
٢٨	٥٧	٢٨	٤١	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	أمر سامي بتخصيص ٤٠٠ رأس من الخيول والبغال لوضعهم تحت تصرف والي صيدا الحاج (أحمد باشا الجزار) لتكون جاهزة لخدمات الطوارئ
٢٨	٨٤	٤٤	٦٢	١٢١٤هـ ١٧٩٩م	أمر سامي بتأمين ٤٠٠ رأس من البغال لصالح الجيش السلطاني بعد أن نقض الفرنسيون معاهدة الصلح وإرسالها إلى صحراء يافا
٢٨	١١٤	٦٢	٨٦	١٢١٥هـ ١٨٠٠م	أمر سامي بلزوم تأمين ٥٠٠٠ قنطار من الخبز (الصمون) للجيش العثماني المحارب على حدود مصر من ولاية حلب ونقلها بواسطة الجمال إلى ميناء اللاذقية ثم إلى يافا ثم إلى دمياط ثم إلى الإسكندرية
٢٨	١٧٩	١٠٣	١٣٣	١٢١٥هـ ١٨٠٠م	أمر سامي بلزوم تأمين ٤٠٠ رأس من خيول التحميل لمصلحة الجيش العثماني من ولاية حلب

سادساً — أوضاع الفلاحين في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

شكل الفلاحون في السلطنة العثمانية أساس العمل الزراعي والقاعدة العريضة التي استند عليها الاقتصاد العثماني ، لكن رغم أهمية الفلاحين فقد عاشوا في ظروف قاسية ، فكانت حياتهم حياة ضنك

ورضوخ لفسق الإقطاعيين وجور الملتزمين (١) ، فقد حُظر على الفلاح أن يغادر القرية التي يقيم بها من دون موافقة سيده الإقطاعي (٢) ، وكان خاضعاً لسياسات أصحاب الإقطاعيات والمتصرفين الذين كانوا يصادرون وينهبون أموال الفلاحين وحاصلاتهم الزراعية ، ويعرضونهم لشتى أنواع العذاب والإذلال من الضرب والسجن والإهانة (٣) ، ومختصر القول أن الفلاحين كانوا يرزحون تحت عسف الحكومة ورجالها من الإقطاعيين والملتزمين من غير أن يكونوا عبيداً وأرقاء لأصحاب الإقطاعيات (٤) .

عانى الفلاح في ولاية حلب في مرحلة البحث من عبء الضرائب الثقيلة التي أقيمت على كاهله ، خاصة في فترات الحروب العثمانية مع الروس والفرنسيين ، وضعف الحكومة المركزية في العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بسبب خضوعهم للعديد من الضرائب التي كان يتم جباية بعضها بشكل دوري ، والبعض الآخر منها كان ضرائب استثنائية ، فضلاً عن الضرائب المفروضة على المحصول والممتلكات ، والغرامات الجماعية التي كانت تفرض على القرى ، هذا بالإضافة إلى نفقات أخرى يكلف بها الفلاحون عندما يصادف مرور كبار موظفي الدولة وحاشيتهم في القرى ، أو مرور القوات العسكرية أثناء تأديتها للمهام المكلفة بها ، يضاف إلى ذلك مشاركة الفلاحين في تمويل الحملات ضد القبائل الخارجة عن سلطة الدولة ، وفي دفع الأموال للقبائل البدوية مقابل حمايتها للقرى ، فضلاً عن خضوع الفلاحين لجميع أنواع الابتزازات من قبل الموظفين الرسميين والزعماء الإقطاعيين (٥) .

ارتبط الفلاحون نتيجة سوء أوضاعهم وعدم قدرتهم على شراء مستلزمات الزراعة من البذار والحيوانات بالإقطاعيين والمتنفذين بشكل كبير ، فاعتمدوا عليهم في زراعة أراضيهم ، فلجأوا إلى استدانة الأموال من الإقطاعيين والمتنفذين (٦) ، وكان يتم تسجيل تلك الديون في المحاكم الشرعية ، وفيها يتعهد جميع فلاحى القرية للإقطاعي الدائن لهم بسداد تلك الديون متضامين متكافلين في ذلك ، وهذا ما جعل أهالي القرية جميعاً مطالبون بسداد كامل الدين ، حتى في حالة هرب أحد أفراد القرية ، فإن حصة الفلاح

١- عوض ، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٥٧ .

٢- الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢١ .

٣- عوض ، نظام ملكية الأرض في بلاد الشام وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ، ص ٥٨ .

٤- السيوفي ، سوريا وفلسطين ولبنان كما وصفها أحد المشاهير الغربيين ، الجزء الثاني ، ص ٨٦ .

٥- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٦٦ .

٦- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٣١ .

الهارب توزع على بقية فلاحي القرية ، والأمثلة على ذلك كثيرة ، فأهالي قرية معراته المارستان التابعة لناحية جبل سمعان في ولاية حلب على سبيل المثال أقرروا أمام القاضي في المحكمة الشرعية بأن عليهم وفي ذمتهم لحضرة السيد محمد أفندي المشار إليه مبلغاً قدره ألف ومائتان وثمانية وسبعون قرشاً بطريق الدين الشرعي ، وأهم متضامنون ومتكافلون في سداد ذلك الدين للسيد محمد أفندي (١) .

لم يقتصر منح الديون للفلاحين على الإقطاعيين ، بل كان من بين الدائنين بعض المتنفذين من وجوه الولاية ورجائها ، كما كان من بينهم بعض النساء ، فقد أقر السيد حسين ابن سليمان ابن حسين شيخ قرية حريتان التابعة لولاية حلب أمام القاضي في المحكمة الشرعية بأن في ذمته للسيدة عفيفة بنت الحاج محمد حسيون مبلغاً قدره أربعمائة وخمسة وخمسون قرشاً بطريق الدين الشرعي ، وأنه يتعهد بتسديد هذا الدين للسيدة عفيفة (٢) ، كما لجأ الفلاحون العاجزون أصلاً عن تأمين عيشهم ومستلزمات عملهم الزراعي إلى أسيادهم الإقطاعيين وأصحاب النفوذ في الولاية لتأدية ما يترتب عليهم من ضرائب لصالح الدولة ، مقابل تعهدهم بسداد تلك الديون متضامين متكافلين في ذلك ، كأهالي قرية أرمناز التابعة لقضاء حارم في ولاية حلب الذين أقرروا أمام القاضي بأن في ذمتهم للسيد محمد أفندي مبلغاً قدره ستة آلاف وتسعمائة قرش والذي دفعه عنهم مقابل تسديد ما يترتب عليهم من أموال الميري المفروضة على قريتهم في سنة ١١٦٥هـ / ١٧٥١م (٣) .

لقد عانى الفلاحون من ظلم أسيادهم الإقطاعيين الذين كانوا يقومون بفرض بعض العقوبات الفردية كجلد الفلاحين وحبسهم في سجون خاصة بهم (٤) ، وقد حفظت سجلات المحاكم الشرعية بعض الوثائق التي تشهد على التعذيب الذي تعرض له الفلاحون والأساليب التي اتبعها أسيادهم الإقطاعيون في تعذيبهم وابتزازهم وإهانتهم ، فنقرأ في إحدى الوثائق شكوى تقدم بها أحد الفلاحين (مصطفى بن حسين) ضد

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٣٥ ، ص ٥١ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٧١٩ ، ص ٢٤٩ ، صورة ١٢٧ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٠١ ، ص ٣٧ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥٧م .

٤- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ٢٥٨ .

أحد أعوان سيده الإقطاعي المتوفى (عبد الرحمن باشا) الذي قام بحبسه وتعذيبه وإرغامه على دفع مال له ولسيده الإقطاعي بغير حق (١) .

لم يكتف الإقطاعيون والأغوات بالعقوبات الفردية للفلاحين ، بل كان من الممكن أن تشمل تلك العقوبات مجموعة كبيرة من فلاحي القرية ، وتعريضهم للضرب والحبس والإهانة وأخذ الأموال منهم بغير حق ، وقد تقدم بعض الرجال من أهالي قرية أريحا (الحاج عز الدين ابن الحاج طه والسيد محمد بن السيد مراد والحاج أحمد ابن محمد) بشكوى ضد الإقطاعي الحاكم لقريتهم (السيد إبراهيم آغا بن خليل البوستنجي) مدعين بأنه " بادر لتجريمنا وتعريضنا بالضرب والحبس وأنواع الإهانة وسلب الأموال منا وأخذ ثلاثة آلاف وخمسمائة غرش بغير حق " (٢) .

كما تعرض الفلاحين لشتى أنواع الاستغلال والإبتزاز من قبل الإقطاعيين والمتنفذين ، فمن كان ينجو من الضرب والحبس ، كان يتعرض للسرقة والنصب والاستغلال من قبل رجال الدولة الذين كانوا يسرقون إنتاج الفلاح من المحاصيل الزراعية مستغلين قوتهم وسطوتهم ، لسلب الفلاح محصوله الذي كان حقه الوحيد بعد عمل طويل ومضني ، علماً أنه كان يقتطع من نسبة الفلاح من الخصول المقدرة بالثلث ما دفعه الآغا سلفاً من مستلزمات الزراعة وضريبة الميري التي كان من الممكن أن يتلاعب الآغا بحساباتها للحصول على نسبة أكبر من حصة الفلاح (٣) .

تقدم سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب صورة وافية عن الطرق التي اتبعها المتنفذون والإقطاعيون ورجالات الدولة لاستغلال جهد الفلاح وتعبه ، مما كان يدفع هؤلاء الفلاحين إلى تقديم الشكاوي بحق أسيادهم الإقطاعيين في المحاكم الشرعية ، وهذا ما فعله السيد إسماعيل بن السيد عثمان البروسي الساكن بمحلة البياضة بمدينة حلب عندما ادعى على السيد إبراهيم آغا بن عبد الله سردار قلعة حلب المخروسة " وقال في دعواه أنني في سنة تاريخه بذيله كنت زرعت في أراضي قرية الأتارب التابعة لناحية جبل سمعان حنطة وشعير وعدساً وكشنة معلوم الكيل (٤) ، وأن تلك الغلال قد حصل منها خمسة

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٩ ، ص ٩٠ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٥٣ ، ص ٥٦ ، صورة ٣١-٣٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٠١ .

٤- سيتم التعريف بشكل مفصل بجميع الأوزان والمكاييل المستخدمة في ولاية حلب . بمحلة البحث في الفصل الرابع .

عشر مكوكاً من الخنطة وخمسة عشر مكوكاً من الشعير ومكوكان من العدس وثلاثة مكاك من الكشنة ، وأن المدعى عليه المذكور قد ضبط الغلال الحاصلة المذكورة وتسلمها ولم يدفع لي شيئاً منها ، وأني أطلبه بها وألتمس سؤاله عن ذلك ، فستل المدعى عليه المرقوم عن حقيقة هذه الدعوى ، فأجاب بالإنكار لذلك كله ، فطلب من المدعي بينة عادلة تشهد لهم بطبق دعواهم المرسومة ، فأظهر العجز عن إقامة البينة لذلك وألتمس تحليف المدعى عليه المذكور ، فحلف المدعى عليه إبراهيم آغا المرقوم بالله العظيم الرحمن الرحيم على نفي دعوى المدعي المذكور التحليف الشرعي فحينئذ أمر المولى المشار إليه المدعي عن التعرض للمدعى عليه إبراهيم آغا المذكور " (١) .

كما عانى الفلاحون فضلاً عن ظلم المتنفيين والإقطاعيين واستغلالهم من اعتداءات الجنود المسرحين خاصة اللاوند منهم (٢) ، والقبائل البدوية التي كانت تجوب في أرياف الولاية مشكلة أحد أهم عوامل انعدام الأمن في الأرياف (٣) ، فكان الجنود المسرحين والقبائل البدوية يغيرون على القرى ويفرضون الغرامات والإتاوات على الفلاحين ويسرقون المحاصيل (٤) . أيضاً لم ينج الفلاحون من اعتداءات الموظفين والقوات الحكومية ، ومثال على ذلك ما حصل عندما أرسل الوالي عبيد باشا بعض قواته للقيام ببعض المهام في ريف الولاية في العام ١١٩٤هـ / ١٧٨٠م ، فقامت تلك القوات بالتعدي على الأرياف والقرى ، مما دفع بالفلاحين للهروب إلى الجبال العالية تاركين مزروعاتهم الصيفية خوفاً على حياتهم ، مما حرم حلب في تلك الفترة من وصول الخضار الموسمية إليها (٥) . ولكثرة الظلم والتعدي الذي كان

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٤٥ ، ص ٥٧ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- السيوفي ، سوريا وفلسطين ولبنان كما وصفها أحد المشاهير الغربيين ، الجزء الأول ، ص ٨٧ .

٣- كانت غارات القبائل البدوية على الأراضي الزراعية ونهبهم للمحاصيل وتدميرهم للقرى من اشد الأخطار التي عانى منها الفلاحون في عموم أرجاء بلاد الشام في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فقد كانت مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبية في بلاد الشام عرضة لاعتداءات البدو وغزواتهم مستغلين ضعف السلطة المركزية للدولة وانشغالها بالأخطار والحروب الخارجية المحدقة بها ، مما شجعهم على زيادة اعتداءاتهم ، فتعرضت العديد من المدن والقرى في بلاد الشام لغارات البدو ، فقامت بعض القرى في ولاية حلب بدفع بعض الأموال للقبائل المقيمة بقرىها مقابل حمايتها لها ، وكان ذلك بمثابة تأمين للمحاصيل والمواشي . جب ، المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الثاني ، ص . ص ٩٨ - ٩٩ .

٤- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٦٨ .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١١٨ .

يتعرض له الفلاحون ، فقد كانوا يضطرون إلى بذر بذارهم والبنادق في أيدهم ، وكانوا يسرعون في جني المحصول قبل اكتمال نضجه حتى يخبثوه في مخابئ تحت الأرض (١) .

ازداد شقاء الفلاح وتعاسته للأسباب التي سبق ذكرها ، ولكن مما زاد هذا الشقاء صعوبة في تلك المرحلة الظروف الطبيعية القاسية من جفاف طويل وشح في الأمطار ، فالكثير من المناطق السهلية في شرق وجنوب حلب التي تعدّ من أهم الأراضي المنتجة للحبوب لم تتلق قدراً كافياً من الأمطار خلال فترات عديدة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فالكميات المتساقطة على أراضي الولاية كانت بالكاد تكفي لإنتاج محصول واحد فقط (٢) . وقد أدت قلة الأمطار والجفاف المتكرر إلى تدمير المحاصيل الزراعية في الولاية ، ففي العام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م لم تسقط الأمطار طيلة فصل الشتاء باستثناء مرتين في شهر شباط ومرة واحدة في شهر آذار ، مما أدى إلى تلف المزروعات الشتوية من القمح والشعير ، كما انعكست قلة الأمطار على المزروعات التي تحتاج إلى مياه للري كالخضروات التي يبست شروشها من قلة المطر ، فقل إنتاجها ، إضافة إلى المضاعفات التي لحقت بأشجار الزيتون التي تساقطت أزهارها بسبب الجفاف الحاصل (٣) . وقد تزامنت العوامل الطبيعية مع العوامل البشرية لتجعل الفلاح في تلك المرحلة إنساناً بائساً ، زاد في بؤسه ما تعرضت له أرضه من غزو موجات كبيرة من أسراب الجراد التي أتلقت المحاصيل وأكلتها ، ففي العام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م غزا الجراد الأراضي الزراعية في ولاية حلب من جهة الجنوب ، فأكل المزروعات في جميع القرى التي مر بها (٤) .

ساهمت هذه العوامل مجتمعة في انتشار ظاهرة هروب الفلاحين من القرى بتأثير أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة (٥) ، فأضحت القرى التي كانت مكتظة بالسكان ومزدهرة في بداية القرن الثامن عشر ، كما يشير راسل ، قرى في طريقها إلى الأفول والخراب ، فقد تدهورت قرى النيرب وتادف وهُجرت قرية الزيتون تماماً ، وتؤكد سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب أن من بين ثلاثمائة قرية كانت مشمولة في سجلات الضرائب أضحى أقل من ثلثها مأهولاً حتى العام ١١٨٦هـ /

١ - Volney, Travels through Syria , Egypt in the years 1783 –1784 and 1785, Vol2 , p267.

٢ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٥٨ .

٣ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥١ .

٤ - المصدر السابق ، ص ٢٠٠ .

٥ - إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ، ص ٤٨٧ .

١٧٧٢م^(١) ، وأصبحت الكثير من القرى والمزارع التابعة لمناطق (أريحا وكفرجنة وعنجارة) من السكان منذ ١٥ سنة مما أدى إلى خراب ودمار تلك القرى^(٢) .

قامت السلطنة العثمانية في ظل تلك الظروف الصعبة التي عاشها الفلاحون في ولاية حلب بإصدار بعض الأوامر السلطانية لتقسيم الضرائب على القرى^(٣) ، أو إعطاء مهلة لبعض تلك القرى لتسديد ما يترتب عليها من ضرائب ، كالمهلة التي مُنحت لأهالي قرية زيتان لتسديد ما يترتب عليهم دفعه من الأموال الأميرية لمدة سنة^(٤) ، أو تأجيل دفع تلك الضرائب ، كما ذكرت الوثيقة التالية " أعرض على دولتكم المكيئة أنه بقي على أهالي قرية (أحسم) التابعة لقضاء (أريحا) ديون أميرية لم تحصل وقدرها مبلغ (٦٢٨٨،٥) فقد أبدوا عجزهم عن الدفع والواقع أنهم عاجزون بالفعل ، لذلك أمهلناهم بعض الوقت على أن يدفعوا الأقساط المستحقة كاملة بدءاً من عام ١٢٠٩ / كل سنة بحدود ١٤٣/ قرشاً حتى يوفوا كامل الذمة " ^(٥) .

كما قامت السلطنة العثمانية في بعض الحالات بإعفاء بعض القرى من دفع بعض الضرائب المترتبة عليها في ظروف استثنائية ، كمهاجمة أسراب الجراد للمحاصيل في تلك القرى^(٦) ، أو لاشتداد القحط وارتفاع الأسعار بشكل كبير ، كما ذكرت الوثيقة التالية " إلى نوابنا الكرام في المحاكم الأربعة في حلب بعد التحية ننهي إليكم أن الأوقاف الموضوعة بنظارة أمين دار السعادة الشريفة والعائدة للمرحوم السلطان الغوري بالنظر لضعف أهالي وقرى هذا الوقف المالي في حلب ، وبالنظر لتسلط بعض المرتزقة على إيراده كنا أمرنا بتقسيم تحصيل المبالغ العائدة للوقف على مرات ، إلا أنه بسبب القحط والغلاء الذي وقع بأراضي وغلل هؤلاء المزارعين ، فقد أصدرنا أمراً أعفينا هؤلاء من تكاليف

^١ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٩ .

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٧١ ، ص ٥٤ ، صورة ٦٣-٦٤ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١١٢ ، ص ٧٦ ، صورة ٦٢ ، تاريخ ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٨٧ ، ص ٨٢ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .

^٥ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٨٣ ، ص ٤٢ ، صورة ٦٢ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

^٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٢٠ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

الضيافة والتنقلات وأجور المباشرين ومشتريات الذخيرة والتكاليف الشاقة ، ومن تقديم الحبوب والشعير إلى السلطات " (١) .

على الرغم من قيام السلطنة العثمانية بإصدار بعض الأوامر السلطانية للتخفيف من معاناة الفلاحين ، وعدم ملاحقتها للفلاحين الذين يهجرون قراهم وينتمون للمدارس والمعاهد الدينية، فإنه يمكن القول أن السياسة العامة للسلطنة العثمانية تجاه الفلاحين كانت سياسة مجحفة بحق العاملين في الزراعة ، خاصة بعد صدور بعض الأوامر بملاحقة الفلاحين المتخلفين في ولاية حلب عن المشاركة في الحروب وإجبارهم على دفع ما يترتب عليهم من التزامات مالية ، ومثال على ذلك ما صدر من قرارات بملاحقة الفلاحين الذين تخلفوا عن الالتحاق بالقوات العثمانية المتوجهة لقتال الروس في العام ١١٨٩هـ — ١٧٧٥م ، وتحصيل ما يترتب عليهم من مبالغ مالية (٢) .

لم تقدم السلطنة العثمانية للفلاحين أي دعم لمساندتهم في عملهم الزراعي ، ولم تؤمن أي شيء من مستلزمات الزراعة ، ولم يحظ الفلاحين بأي دعم كمنح البذار أو شراء المحاصيل ، لأنها كانت بعيدة كل البعد عن التدخل بالعمل الزراعي ، وإنما اكتفت فقط بالتدخل في تحديد مواعيد الحصاد في مناطق الولاية عن طريق تسجيله في سجلات المحاكم الشرعية ، ومثال على ذلك ما ذكرته بعض الوثائق حول تحديد تاريخ البدء بحصاد محصول الشعير في مدينة حلب لعام ١١٦٤هـ / ١٧٥٠م ، في السابع من جمادى الثانية العام ١١٦٤هـ الموافق الثاني من أيار العام ١٧٥٠م ، عندما حضر الرجال (محمد بن عمر ومحمد ابن محمد الجواي) إلى المحكمة الشرعية مقدراً من الشعير المدروس ومقداراً من الشعير بأغصانه بحضور (الحاج إسماعيل آغا ابن الحاج يوسف) ترجمان السراي في مدينة حلب والمرسل من قبل والي حلب لتسجيل تاريخ بداية حصاد محصول الشعير في مدينة حلب (٣) .

كانت سياسة السلطنة العثمانية تجاه الزراعة والعاملين فيها في منتهى السلبية ، وكان ذلك واضحاً من خلال صدور بعض الأوامر التي نصت على إعفاء جميع المكلفين بدفع بدل نقدي من المتخلفين عن الالتحاق بالجيش العثماني إخبار ما عدا العاملين بالزراعة على الرغم من كونها القطاع الاقتصادي

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ١٠٦ ، ص.ص ٨٢-٨٣ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ١٢٩ ، ص.ص ١٠٣-١٠٤ ، صورة ٧٥ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٧٧٥م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٣ ، ص ٤ ، صورة ٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

الأكبر والأهم ، الذي يستقطب العدد الأكبر من القوة العاملة في السلطنة العثمانية ، فضلاً عن كونها المصدر الرئيسي للدخل ، كما توضح الوثيقة التالية " إلى والي حلب وإلى القاضي ومحصل حلب نحيطكم علماً أن قائد اللواء لمنطقة حلب السيد (محمد) ومدير ماليتها المدعو (محمد) وقعا عريضة ورفعاها على ديواننا يفيدان بأن الأفراد الذين يخضعون لدفع البدلات بسبب استثنائهم من الذهاب للحرب قد تخلف بعضهم عن الدفع أي دفع البدلات لكونهم إما عاملين في وظائف الدولة أو مرتبطين في دواوين الوزراء أو مكلفين بمهمات رسمية أو هناك أوامر باستثنائهم عن الدفع طبق ما هو مطبق بالقانون المعمول به . نعرض الموضوع مقترحين عدم ملاحقة هؤلاء بهذا البديل ما عدا الفئات التي تعمل بالزراعة . وافقنا على ذلك وأصدرنا الأمر القاضي بإعفاء المذكورين من البديل عدا العاملين منهم في الزراعة " (١) .

— الحرف والطوائف الحرفية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

قد يكون استخدم مصطلح الصناعة بمفهومه السائد في يومنا الحالي ، وإطلاقه على الصناعات التي كانت سائدة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أمر مبالغاً فيه ، لأن معظم تلك الصناعات التي كانت منتشرة في تلك الفترة كانت عبارة عن حرف يدوية توارثتها الأجيال جيل بعد جيل ، لأن تلك الحرف اعتمدت على المواد الخام التي تنتج في الولاية من المنتجات الزراعية والحيوانية ، فكان إنتاجها محدوداً وبالكاد يكفي احتياجات السكان من مختلف المنتجات كالحبز والزيت والصابون والأقمشة القطنية والحريرية والحيام والبسط والحبال والدبس والفخار ، ولكن على الرغم من ذلك فقد تمكن حرفيو ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من تحقيق نجاحات وشهرة كبيرة في بعض الحرف خصوصاً النسيجية منها ، نظراً لتوافر المواد الأولية الخام من الأقطان في الولاية التي كان يصدر قسم لا بأس منها إلى أوروبا (٢) .

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ١٢١ ، ص ٩٨ ، صورة ٧ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

^٢ - توجد مجموعة قليلة من المصادر والمراجع التي تتحدث عن الصناعات والطوائف الحرفية في بلاد الشام ، ودورها السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الفترة العثمانية ، لذلك سوف يكون الاعتماد الأكبر على الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية ، مع استخدام بعض المصادر والمراجع التي تناولت الحديث عن الصناعات والطوائف الحرفية في بلاد الشام على قلتها ، وعلى رأس تلك المصادر والمراجع :

أولاً — الحرف في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

١ — الحرف الغذائية :

كانت معظم الحرف الغذائية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، صناعات بسيطة اعتمدت على المهارة اليدوية والخبرات التي اكتسبها السكان عبر السنين وانتقلت من جيل إلى جيل باستخدام بعض المعدات البسيطة ، وكان من أبرز تلك الحرف الصناعية الغذائية طحن الحبوب وصناعة الخبز ، وعصر الزيتون وصناعة الصابون ، وصناعة بعض أنواع المنتجات من مشتقات الحليب كالألبان والأجبان ، وصناعة الحلوة وبعض أنواع الحلوى .

أ — طحن الحبوب وصناعة الخبز :

انتشرت المطاحن المعدة لطحن الحبوب والغلّال في أرجاء ولاية حلب ، بفضل انتشار زراعة القمح والشعير في الولاية على نحو واسع ، ونظراً لارتباط هذه الزراعات برغيف الخبز الذي كان ولا يزال يعد المادة الغذائية الرئيسية في جميع أرجاء بلاد الشام ، فقد انتشرت المطاحن بكثرة في ولاية حلب وخصوصاً في المناطق الريفية القريبة من أماكن زراعة الحبوب ، وكانت الطواحين التي يتم بواسطتها طحن الغلّال تنقسم إلى نوعين ، الأول يدّار حجره بواسطة حيوانات ويطلق عليه اسم المدار (١) . وقد ورد ذكر هذا النوع من المطاحن في العديد من الوثائق التي تتحدث عن عمليات بيع هذا النوع من المطاحن ، ومثال على ذلك الوثيقة التالية التي تتحدث عن قيام السيد إخلاص جلبي ابن الحاج محمد ببيع السيد حمزة بيك

— محمد سعيد وجمال الدين القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ، جزءان ، الطبعة الأولى ، دار طلاس ، دمشق، ١٩٨٨م. الذي يعتبر من أهم المصادر العربية ، التي تتناول الصناعات والحرف الشامية وأوضاع العاملين بها وتنظيمهم ، فهو عمل موسوعي عظيم ومنظم ، لكونه يرصد بدقة أغلب الحرف الدمشقية ، ويعرف بها ويصفها بشكل علمي ومنظم .

— عبد الكريم رافق ، مظاهر من التنظيم الحرفي في بلاد الشام في العهد العثماني ، بحث ضمن كتاب ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، (د.ن) ، دمشق ، ص . ص ١٣٥ - ١٦٧ .

— يوسف نعيمة ، مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م ، جزءان ، الطبعة الأولى ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦م ، الجزء الأول ، ص . ص ٢٨٠ - ٢٩٩ .

— نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي ، ص . ص ١٨٣ - ٢١٧ .

— عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص . ص ٢٤٣ - ٢٩٦ .

١- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٤٣ .

" جميع الحانوت المعبر عنه بالمدار المعد لطحن الغلال المشتمل على حجرين عامرين دايرين " (١).
أما النوع الثاني من المطاحن التي يمكن أن يطلق عليها اسم الطواحين المائية ، لأن حجرها يدار بواسطة المياه ، ولهذا السبب كان يقام هذا النوع من المطاحن على ضفاف الأنهار ، فالسيد عبد القادر ابن السيد عبد الرحمن باع المرأة آمنة بنت الحاج أحمد بعض الأسهم من الطاحونة " المشتملة بتمامها على حجرين عاصرين دايرين الراكبة على نهر حلب " (٢) .

كان الطحين الذي يستخرج من خلال عملية طحن الحبوب في المطاحن يُباع معظمه ، بعد استقطاع أصحاب الطحين حاجتهم من هذه المادة إلى التجار العاملين في تجارة الدقيق ، الذين كانوا في معظمهم من طائفة الصواصنة الطحانة ، فالسيد قاسم بن محمد ادعى أمام القاضي على السيد يحيى ابن خاجوا أن له في ذمته مبلغ من المال يقدر بمائة وعشرين قرشاً ثمن قمح كان الأخير قد اشتراه من السيد قاسم ولم يدفع له كامل المبلغ (٣) . وقد كانت صناعة الخبز وبيعه إحدى أهم الحرف نظراً لارتباطها بمعيشة الناس ، لذلك انتشرت العديد من الأفران في شتى المناطق في ولاية حلب ، وكثيرة هي الوثائق التي ذكرت عمليات بيع وشراء الأفران المعدة لصناعة الخبز وبيعه ، فعل سبيل المثال باع السيد عثمان بن السيد عبد القادر بن الشيخ المرأة نفيسة بنت أحمد الفرن المعد لخبز الخبز بثمان قدره أربعمئة قرش من القروش السلطانية (٤) .

لم تكتف بعض الأفران بعملية تحويل الطحين إلى عجين وخبزه وبيع الخبز للناس ، بل أن البعض منها كان يقوم ببيع العجين إلى الناس دون خبزه ، كما ذكرت بعض الوثائق ، فالسيد علي ابن الحاج محمد ابن الحاج علي المعروف بابن الزياد باع السيد علي جلبي ابن عبد الله آغا " جميع الفرن المعد لبيع الخبز والعجين بثمان قدره وجملته أربعماية غرش وخمسة عشر غرشاً من الغروش الجديدة السلطانية " (٥) . ولم تكن المخابز تنتج نوعاً واحداً من الخبز ، بل كانت بعض المخابز تنتج أنواعاً متعددة من الخبز ، وكان

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٤٦٧ ، ص ١٥٤ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٧ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ٨ ، صورة ٨ ، تاريخ ١١٧٤هـ - ١٧٦٠م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ٢١٤ ، ص ٦٧ ، صورة ٣٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٢٧ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ٣٠٢ ، ص ١٠٩ ، صورة ٥٧ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

لكل نوع اسمه الذي يميزه عن غيره ، كالنوع المسمى (البيليك) (١) ، والنوع المسمى (الموك) (٢) . وقد تحدث الغزي عن تعدد أنواع الخبز الذي كان يصنع في مدينة حلب وإتقان أهل حلب لهذا النوع من الصناعة التي كان " أهلها متقنون لها ، فيصنعون أنواع الأخباز اليابسة كالبقسماط والكعك المحمر المعروف عندنا بكعك السخانة وغيرهما من الأخباز التي يتزودها المسافرون وأنواع الخبز الطرية المعروفة بالصمون ، وهذه الأنواع منها ما يخبز في التنور ومنها ما يخبز في الفرن وكثيرون من سكان الأطراف من يستغني عن الخبز بالأجرة ويخبز في تنور بيته أو على صفحة الحديد المعروفة بالصاج المستعمل عند العرب والأكراد غالباً " (٣) .

شهدت ولاية حلب خلال فترة البحث فترات من الجفاف وقلة الأمطار ، مما انعكس سلباً على محاصيلها الزراعية ، فأدى ذلك إلى نقص المحصول ، وبالتالي إلى ارتفاع أسعار الخبز بشكل كبير ، كما ذكر الحلبي ذلك (٤) . وهذا ما دفع السلطنة العثمانية في السنوات التي شهدت ارتفاع أسعار الخبز بسبب الجفاف بالتدخل وتوزيع الخنطة على السكان ، كما يرد ذكر ذلك في الوثيقة التالية " نظراً لقلة المحاصيل في هذه السنة في مدينة حلب ونواحيها وكذلك كمية الذخائر الواردة من أطراف حلب قليلة جداً والداعية إلى الضيق وخاصة في القرى والمزارع الميرية وأصحابها الملاكين بما فيها من فروع الأوقاف وزعمائها وبموجب دفاتر خزينة حلب ومعرفة الشرع الشريف ومن قبل العلماء والأعيان والوجهاء واتفاقهم وبعلمهم بخصوص إعاشة البلدة ، وقد تم توزيع ثلاثة آلاف وستمئة مكيالاً من الخنطة والواردة بياها ترصد أسماء ومقدار المكيال الموزعة من الخنطة " (٥) .

وإلى جانب ما كانت تشهده ولاية حلب من أزمات بسبب نقص الخبز ، فقد ازدادت عمليات غش الخبز في أوقات الأزمات ، فيصبح لونه مائلاً للسواد وطعمه غير مستساغ بسبب خلط الشعير مع القمح مع بعض أنواع البقول المطحونة والمواد الغريبة التي يشتكي الناس أنها مخلوطة فيه (٦) ، لكن السلطنة

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٩٨٢ ، ص ٣٢٩ ، صورة ١٧١ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠ م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٢٧ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١ م .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٦ .

٤- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٨١ ، ١٥٦ ، ١٦١ .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٨٣ ، ص ٧٢ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧ م .

٦- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٥٤ .

العثمانية لم تغض النظر عن هذا الغش ، بل كانت تقوم بإرسال الأوامر السلطانية لحكامها المحليين في الولاية لحاسبة المسؤولين عن عمليات الغش ، وإجبار أصحاب المطاحن والمخابز على التقيد بإنتاج الدقيق والخبز الخالي من المواد المخلوطة فيه ومعاقبة المخالفين والمقصرين (١) .

ب — عصر الزيتون وصناعة الصابون :

ساهم رواج زراعة الزيتون في ولاية حلب بشكل واسع في انتشار عدد كبير من معاصر الزيتون والمصابين في الولاية نظراً لتوافر المواد الأولية اللازمة لعمل تلك المنتجات من الزيوت (٢) ، وكثيرة هي الوثائق التي تناولت عمليات بيع وشراء المطاحن ومعاصر الزيتون ، وهذا دليل على ازدهار هذه الحرفة في ولاية حلب ، فعلى سبيل المثال باع السيد حجازي ابن إبراهيم بن محمد بن علي السيد حسن طه بن السيد شعبان طه " جميع العدسة المشتملة على حجر واحد معد لدق البرغل والزيت وعلى جب ماء ومنافع بثمان قدره وجملته خمسة وعشرون غرشاً جديدة سلطانية " (٣) .

انتشرت زراعة الزيتون في منطقة إدلب انتشاراً واسعاً ، وبالتالي كثرت فيها معاصر الزيتون وراجت تجارة الزيت في المنطقة (٤) ، مما خلق الكثير من الخلافات بين بائعي ومشتري مادة الزيت ، ومثال على ذلك الخلاف الذي حدث بين السيد أحمد بن حسين من أهالي قضاء إدلب ، الذي ادعى على السيد بشارة ولد بولص بأنه أخذ منه مقدار خمسة عشر قنطار من الزيت الحلو تقدر قيمته بحوالي مائتان وخمسة وأربعون غرشاً دون أن يدفع له ثمن ذلك الزيت (٥) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، ص ١٩١ ، صورة ١٢٩ ، تاريخ ١١٩٦هـ - ١٧٨١م .
٢- كانت صناعة الصابون تعتمد على زيت الزيتون المتوافر بكثرة في ولاية حلب حيث كان الزيت يقفى (يعصر) على ثلاث مراحل المرحلة الأولى كان الزيت المستخرج زيت جيد ذو طعم ممتاز يستخدم في الطعام ، أما الزيت المستخرج من المرحلة الثانية (القفوة الثانية) كان يستخدم كذلك في الطعام ، لكن عندما كان يشتد الطلب على الصابون في الأسواق كان يستخدم الكثير من زيت القفوة الثانية في صناعة الصابون ، أما الزيت المستخرج من المرحلة الثالثة (القفوة الثالثة) فلا يستخدم في الطعام بل كان مخصصاً لصناعة الصابون فقط . مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٤٠ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٧١ ، ص ٢١ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٤- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٣٨ .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٤٦٣ ، ص ١٧٨ ، صورة ٩٦ ، تاريخ ١١٧٧هـ - ١٧٦٣م .

وإلى جانب ازدهار حرفة عصر الزيتون ، ازدهرت صناعة الصابون ، وأصبحت واحدة من أهم الحرف التي انتشرت في ولاية حلب نظراً لتوافر المواد الأولية اللازمة لتلك الحرفة بشكل كبير في الولاية وقد تطورت تلك الحرفة بشكل كبير في القرن الثامن عشر عندما حلت معامل كبيرة ذات قدرة إنتاجية عالية بالمقارنة مع المشاغل الصغيرة التي كانت موجودة في القرنين السادس عشر والسابع عشر^(١) ، فذكر الباحث روسو تواجد سبعة مصانع كبيرة وحديثة لصناعة الصابون كانت قائمة في مدينة حلب في بداية القرن الثامن عشر ، ولا يزال بعضها قائماً إلى الآن كمصنعة الزنابيلي ومصنعة الجبلي^(٢) ، كما تشهد سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب على ازدهار هذه الحرفة وازدياد معاملها ، فأصبح يوجد في مدينة حلب في فترة البحث سوق خاص بهذه الحرفة وتجارها عُرف باسم سوق الصابون^(٣) .

لقد تمتعت صناعة الصابون بأهمية كبيرة في ولاية حلب بتوفيرها فرص عمل لأعداد لا بأس بها من اليد العاملة^(٤) ، إضافة إلى الدور الاقتصادي المتميز الذي أدته هذه الحرفة في التجارة ، فقد ذكر الغزي أن الصابون الذي كان يتم تصنيعه في حلب كان رائجاً في التجارة أكثر من الصابون المنتج في الولايات الأخرى في السلطنة العثمانية^(٥) ، كما أن مادة الصابون كانت من المواد التجارية الرئيسية في الولاية وكثيرة هي الوثائق التي تشير إلى حدوث بعض الخلافات بين المتعاملين في تجارة هذه المادة ، كخلاف الذي حصل بين السيدين أنطوان ابن ميخائيل والسيد إسماعيل جبلي عندما ادعى السيد أنطوان أن له في ذمة السيد إسماعيل جبلي كمية من الصابون تقدر بثلاثة وسبعين قنطار من الصابون لم يقيم السيد إسماعيل جبلي بتسليمها للسيد أنطوان رغم أن الأخير قام بدفع ثمنها^(٦) .

^١ - ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٠٦ .

^٢ - محمود حريثاني ، حلب والسلطنة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٦ ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٦م ، ص ٤١ .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٢٣ ، ص ٤٧ ، صورة ٢٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

^٤ - أندريه ريمون ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرج ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ١٩٩ .

^٥ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٧ .

^٦ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، ص ١٠٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م .

على الرغم من أهمية حرفتي عصر الزيتون وصناعة الصابون في الصناعة والتجارة في السلطنة العثمانية في فترة البحث ، فإن دور السلطنة العثمانية كان غائباً ومقتصرًا على حل بعض القضايا الخلافية التي كانت تنشأ بين أصحاب تلك المنشآت والمتعلقة بملكيتها ، التي كانت تصل أصداءها إلى السلطات العليا في العاصمة العثمانية ، عبر قيام أحد الأشخاص المتخصصين برفع عريضة إلى كبار المسؤولين العثمانيين في العاصمة ، فتقوم السلطنة بدورها بإصدار الأوامر السلطانية إلى المسؤولين في الولاية لحل تلك الخلافات ، كاخلاف الذي دار بين السيد إبراهيم وأخوته مير زاده وبكر آغا الجزماتي حول ملكية المنشأة المعدة لصناعة الصابون في مدينة حلب (١) .

ج — صناعة الجبن :

كانت صناعة الألبان والأجبان وغيرها من مشتقات الحليب من بين الحرف الغذائية التي اشتهرت بها بلاد الشام بشكل عام ، وليس ولاية حلب فقط ، فانتشرت تلك الصناعات في المناطق الريفية والبادية في الولاية ، وكان البدو والفلاحون يقومون ببيع تلك المنتجات إلى سكان المدن ، وكثيرة هي الوثائق التي تتحدث عن عمليات البيع والشراء لتلك المنتجات ، كشراء السيد أحمد بن إبراهيم الديار بكري من السيد موسى النصراني كمية من الجبن تقدر بحوالي ستة قناطير ونصف بثمن قدره ثلاثمائة قرش (٢) .

د — صناعة الحلوى :

تمتعت حلب عبر تاريخها بشهرة كبيرة في صناعة الحلويات بمختلف أنواعها ، وكان يتم تصنيعها في دكاكين خاصة بصناعة الحلويات وخاصة الحلوة ، كما نستنتج من خلال دراسة عشرات الوثائق في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب والتي تتحدث عن عمليات بيع وشراء لمعاصر ودكاكين ومحلات تقوم بتصنيع وبيع الحلوة ، فالسيد أيوب جلبي بن الحاج شرف الدين بن الحاج صالح الدرهمي باع السيد عثمان جلبي " جميع المعصرة العامرة الدائرة الكائنة بمحلة باب قنسرين بحلب المحمية المشتملة على حجر معد لطحن السمسم وإخراج السيرج والطحين " (٣) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ١٠٩ ، ص ٨٠ ، صورة ٥٩ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١ م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص ٩ ، صورة ٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١ م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٩ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣ م .

كانت الحلوة من أشهر أنواع الحلويات المصنعة في مدينة حلب (١) ، وكانت تصنع من خلال عصر زيت السيرج المستخرج من السمسم واستخراج نقيع الزبيب الذي يضاف إليه مواد أخرى كالجذور المعروفة بعرق الحلوة وطحينة السمسم لنتج الحلوى المعروفة بالحلاوة الطحينية ، هذا بالإضافة إلى شهرة حلب ببعض الأنواع من الحلويات التي ذكرها الغزي كالمأمونية المركبة المصنعة من الدقيق والسمن والسكر ، والكرايبج ذات الكتل المقدرة بحجم البيضة أو أصغر والتي تصنع من الدقيق المعروف بالسميد والسمن وكانت تحشى غالباً بالفستق أو اللوز أو الجوز ، والشراباتية والمعمول وأنواع الملبسات والبقلاوة وغيرها من أنواع الحلوى المصنعة في حلب والتي لا تعد ولا تحصى (٢) .

٢ - الحرف النسيجية :

عرفت حلب صناعة النسيج اليدوي منذ العصور القديمة حيث انتشرت هذه الصناعة وذاعت شهرتها في عموم بلاد الشام وخاصة في مدينة حلب ، فكان سكانها بما فيهم النساء يمارسون هذه الصناعة في معامل خاصة بها ، وفي القيساريات ، وحتى داخل البيوت السكنية (٣) ، وقد استوعبت صناعة الأنسجة العدد الأكبر من الحرفيين ، وفاقته هذه الصناعة غيرها من فروع الصناعات والحرف في ولاية حلب بحجم قوتها العاملة (٤) ، فكان آلافاً من الرجال والنساء والأطفال يعملون في المئات من الورش المتخصصة بأعمال الغزل والنسيج والتنعيم والصباغة والطباعة والتطريز والخياطة (٥) ، وهذا ما أكد عليه الغزي عندما ذكر أنه " لا يخفى ما كان ينتج من ذلك للحلبيين من المنافع والفوائد إذ كان يلزم لتشغيل كل منوال منها ما لا يقل عن أربعة أشخاص من الصناع والعمال ما بين حايك ومسد وصباغ وفتال

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٣٢١ ، ص ١٢٣ ، صورة ٦٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٠٦ - ١٠٧ .

٣- مطيع الغادري ، صناعة النسيج اليدوي بحلب ، اقتصاديات حلب نشرة غير دورية تصدرها غرفة تجارة حلب ، حلب ، العدد الثالث ، نيسان ١٩٩٣م ، ص ٤٠ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٢ .

٥- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٩٠ .

ودقاق وشطاف وقصار وصقال لا جرم أنه كان ينتفع منها ستون ألف نسمة ما بين غني وفقير وكبير وصغير وذكر وأنثى " (١) .

لقد ازدهرت الحرف النسيجية في حلب بسبب الكميات الكبيرة من الأقمشة التي كانت تصلها من مناطق أخرى للمعالجة أو الصباغة حتى من بعض المدن الكبيرة والبعيدة مثل قونية وأورفة وماردين ، وكانت تستخدم المنشآت الحرفية المختصة في المجالات النسيجية والموجودة في حلب (٢) ، فساهمت المنتجات النسيجية ذات الجودة العالية التي كانت تنتج في حلب في جعل هذه المدينة المركز الرئيسي لإنتاج الألبسة في سوريا وربما في السلطنة العثمانية باستثناء بعض المراكز الكبرى الأخرى لهذه الصناعة كالقاهرة (٣) .

وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية ما ذكرته المصادر المعاصرة لتلك المرحلة عن شهرة ولاية حلب في هذا النوع من الصناعات والحرف ، وكثيراً ما نجد بين ثنايا تلك السجلات مئات الوثائق التي تتحدث عن عمليات بيع وشراء الدكاكين والمحلات والورش التي كان يتم فيها عمليات صناعة النسيج ، فعلى سبيل المثال باع السيد أحمد آغا ابن الحاج عبد القادر بن أحمد الشغوري السيد موسى الدكان الذي يملكه السيد أحمد آغا والمعد لنسج الحرير (٤) .

قامت ولاية حلب وخصوصاً في مدينة حلب التي تتركز فيها معظم الورش المختصة بصناعة النسيج في الولاية بتصنيع كميات كبيرة من الأقمشة الحريرية والقطنية والصوفية ، واشتهرت بإنتاج العديد من الأقمشة والألبسة ، فكان ينتج في حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ٤٣ نوعاً من القماش المصنوع (٥) ، نذكر منها الصاية والناعورة والسودانية والحطايا والمركزيت والمخرم والميزر والشرشف والبشكير والحرام والبساط الصوفي والقطني (٦) ، كما ورد في سجلات المحاكم الشرعية أسماء بعض

١- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٢ .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٧٥ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٩٠ .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١١٤٦ ، ص ٢٩٢ ، صورة ١٤٩ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٥- ربحون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٠٧ .

٦- الغادري ، صناعة النسيج اليدوي بحلب ، ص ٥٢ .

أنواع الأقمشة التي كان يتم بيعها وشراؤها ، كالمنتجر (١) ، والجوخ المتعدد الألوان كالأحمر والأزرق (٢) ، ونوع آخر يدعى قماش العلجيات (٣).

انتشرت مشاغل النسيج في حلب خلال القرن الثامن عشر بشكل كبير ، وقد قدّر الباحث بارييه دي بوكاج عدد أنوال النسيج في نهايات القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر باثني عشر ألف نول ، إضافة إلى ١٠٠ مصبغة (٤) ، ولم تكن جميع تلك المشاغل ورشات كبيرة ، بل كان هناك عدد كبير من الورش الصغيرة داخل البيوت ، وكان يوجد في بيوت معظم صغار الحرفيين نول أو نولان تقوم النساء عند فراغهن من الأعمال المنزلية بغزل كمية كبيرة من الحرير والقطن وإعدادها للنول (٥) ، فكان الغزل عادةً من عمل النسوة بصفته من الأعمال المنزلية (٦) ، وقد انحصر عمل النساء بصفة أساسية في غزل الحرير أو القطن وإعداده للأنوال التي تحاك عليها الأقمشة القطنية المعروفة بالالاجه والحريرية المعروفة بالجتارة والأقمشة القصصية المعروفة بالدوناتو نسبة إلى أسرة دوناتو التي اشتهرت بهذه الصناعة ، ثم الأقمشة الكتانية والملاحف المتنوعة والمناديل الحريرية والعباءات الصوفية والحريرية (٧) .

تؤكد سجلات المحاكم الشرعية أيضاً على انتشار الورش المتعلقة بالصناعات النسيجية داخل البيوت أو بجوارها ، كما نستنتج من دراسة الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف شرف الدين ابن الحاج عبد الله أنه قد باع بعقد شرعي حامل هذا الكتاب المرضي حسن ابن الحاج عبد القادر العززي ، فاشترى منه بماله ما هو ملك البائع المذكور وبيده وتحت تصرفه وذلك جميع الدار الكاينة بقصبة إعزاز المشتملة على ثلاثة مساكن ومطبخ وحوش سماوي وجب ماء ومنافع وجميع الدكان المعدة للحياكة الملاصقة للدار المذكور في صفقة واحدة بثمن قدره مائة غرش من الغروش السلطانية " (٨) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٩٢ ، ص ٢٢ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٨٩ ، ص ١٧٢ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٣٤ ، ص ٢٨١ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٤- حريثاني ، حلب والسلطنة العثمانية ، ص ٤١ .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١١٥ .

٦- جب ، المجتمع الإسلامي والغرب ، الجزء الثاني ، ص ١٤٢ .

٧- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٣٥ .

٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ١٥٥ ، ص ٥٧ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

كانت الحرف النسيجية تشكل الصناعات الرئيسية التي تعول عليها ولاية حلب في استقطاب العدد الأكبر من اليد العاملة في الولاية ، وكانت هذه الصناعة بفرعيها الحريري والقطني تشغل عدداً كبيراً من الحرفيين (١) ، فنجد الدقايقن الذين يقومون بدق المواد الخام من الأنسجة في دكاكين وورش خاصة بهم بواسطة آلات ومعدات خاصة بهم ، كالدكان الذي باعه السيد عبد القادر بن محمد للسيد محمد بن الحاج عبد القادر المعد لدق الخام (٢) ، وقد وُجد سوق خاص في مدينة حلب مختص بعمل الدقايقن كما يُلاحظ أيضاً من خلال دراسة تلك الوثائق أن المنشآت الحرفية والحرفيين العاملين في هذا المجال كانوا مختصين بدق نوع واحد من الخام طبقاً للون الخام كدق الخام الأزرق ، فالسيد عبد الله آغا ابن الحاج حسين باع السيد عبد الرحمن جلبي بن السيد حسين جلبي العمادي الدكان القائمة بسوق الدقايقن والمعدة لدق الخام الأزرق (٣) .

كانت الصباغة أيضاً من أهم الحرف المتعلقة بالصناعات النسيجية والتي استقطبت عدداً كبيراً من الحرفيين للعمل في مجال الصباغة ، ويشهد على ذلك وجود سوق مختص بعمل الصباغين في مدينة حلب عُرف باسم سوق الصباغين (٤) ، كما تشهد سجلات المحاكم الشرعية على انتشار المصايغ بكثرة في حلب ، فيلاحظ وجود عشرات الوثائق التي تتحدث عن عمليات بيع وشراء لتلك المنشآت الحرفية كالمصبغة التي اشتراها السيد محمد أفندي ابن السيد إبراهيم أفندي من السيد عبد الرؤوف جلبي ابن الحاج مصطفى والقائمة بزقاق عبد الرحيم بمحلة ساحة الجمال بمدينة حلب بثمن قدره ثمانمائة قرش (٥) .

كما كان صقل الأقمشة من الحرف المتعلقة بالصناعات النسيجية والتي تطلبت أيضاً وجود عدد كبير من العاملين في مجال صقل الأقمشة ، وتؤكد سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب على انتشار المنشآت التي كان يعمل فيها حرفيين لصقل الأقمشة (٦) . كذلك كانت الفتالة من الحرف المتعلقة بالصناعات النسيجية والحريرية التي كانت منتشرة بحلب بكثرة ، كما يُستنتج ذلك من خلال دراسة

١- قسطون ، الإفرنج في حلب ، ص ١٩٩ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ١٣ ، صورة ١٠ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١ م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص.ص ٨٦-٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠ م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ٩٤ ، ص.ص ٣٥-٣٦ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١ م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٥٦ ، ص ٢٥ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٣٠ ، ص ٢٥٩ ، صورة ١٣٢ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤ م .

سجلات المحاكم الشرعية التي تعج بقضايا تتحدث عن عمليات بيع وشراء هذا النوع من المنشآت المختصة بالفتالة ، فعلى سبيل المثال باع السيد عمر بن عبد الجليل بن الحاج عمر المرأة زلفى بنت عبد الله الورشة الصغيرة التي كان يملكها والمعدة لقتل الحرير (١) .

استخدم العاملون في الصناعات النسيجية في ولاية حلب آلات ومعدات بدائية خاصة في عملهم واستخدموا أنوالاً تعمل بشكل يدوي ودواليب خاصة لغزل الخيوط ومعالجة الأقمشة ، فكان لكل حرفة من الحرف المرتبطة بالصناعات النسيجية آلاتها الخاصة بها والمختلفة عن غيرها من الحرف الأخرى ، فكان الدقاقون يعملون على دق الأقمشة التي تتم حياكتها حديثاً بمطارق خشبية (٢) ، في حين كان القتالون يستخدمون دولاباً خاصاً بقتل الحرير (٣) ، كما كان لصقالي الأقمشة معدات وآلات خاصة بعملهم (٤) .

اعتمدت السلطنة العثمانية على ولاية حلب بشكل كبير لتزويدها بمختلف حاجياتها من المنتجات النسيجية المتنوعة ، وهذا ما يؤكد على شهرة وجودة المنتجات النسيجية في ولاية حلب ، فكثيرة هي الأوامر السلطانية المرسلة إلى ممثلي السلطة المركزية في ولاية حلب بوجوب تأمين بعض المنتجات من الخيام . وقد أشار راسل إلى تفوق الحرفين الحلبيين على غيرهم من حرفي السلطنة العثمانية في صناعة الخيام ، فتم تكليف حرفي ولاية حلب بتصنيع الخيام الخاصة بالسلطان وكبار المسؤولين العثمانيين (٥) — والوسائد والأقمشة والألبسة وإرسالها إلى العاصمة العثمانية ، كما يستدل من دراسة الوثيقة التالية " أعرض لدولتكم المكيمة أنه بناءً على أوامركم إبلاغ كل من محصل حلب (محمد بك) والمباشر المعين لهذا الخصوص الشروع بتأمين العدد اللازم من الخيام وأقيية الخيام ضمن الأرقام التالية " /٦٠/ من الخيام و /٤٠/ قبة خيمة وتأمينها إلى دولة (حسين باشا) والي أضنة برفقة مأمور بريد مدينة أضنة علماً لأنه قد سبق صنع /٣٥٧/ خيمة و /٢٥٩/ قبة خيمة و /٨٠/ مخدة للجلوس (دشك) و /٤٤/ دامر (جاكيت

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ١٩٨ ، ص ٧٩ ، صورة ٤٤ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٩٤ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٩٢ ، ص ١١٣ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥١م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ١٩٨٨ ، ص ٥٦١ ، صورة ٢٨١ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١١٥ .

طويل) وأرسل مع المباشر المكلف إلى مدينة الآستانة بقوائم مع تقرير بالنفقات وتفصلوا بالإطلاع والأمر بما يلزم " (١) .

كانت حرف صناعة اللحف وتنجيدها ونسج البرادي والحياكة (٢) ، وصناعة التطريز والزركشة وصيغ المناديل وصناعات أخرى (٣) من الحرف النسيجية الشائعة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كما كانت صناعة الخيوط الذهبية والفضية من أكثر الحرف رواجاً في حلب ، وقد اشتهرت حلب كثيراً بهذه الصناعة (٤) ، وكما ذكر الغزي فإن حرفي حلب كانوا أكثر حرفي السلطنة العثمانية إتقاناً لها " صنعة عمل التيل الفضي الذي يصرف منه مبالغ وافرة في الشرق والغرب كمصر وبغداد وحمص وديار بكر والحجاز واليمن وغيرها ، وبسبب هذه الصنعة في حلب يروج في تجارتها مبلغ وافر من سبائك الفضة ولا يوجد أثر لهذه الصنعة إلا في حلب واستانبول إلا أن أهل حلب أكثر إتقاناً لها " (٥) ، يضاف إلى تلك الحرف النسيجية حرفة غزل شعر الحيوانات التي يمكن اعتبارها من الصناعات النسيجية وقد انتشرت هذه الحرفة في جميع أرجاء ولاية حلب ، واعتمدت بالدرجة الأولى على غزل شعر الماعز ونسجه لصناعة بيوت الشعر (بيوت البدو) ، وأحياناً كان يستخدم في هذه الصناعة الصوف حيث كانت لهذه الحرفة بعض الخانات الخاصة بها (٦) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٤١ ، ص ١٩ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص.ص ٩ - ١٠ ، صورة ٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٣- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٣ .

٤- للتفصيل حول هذه الصناعة يرجى العودة إلى محمد التونجي ، صناعة الأسلاك الذهبية التزيينية ، عاديات حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب بالتعاون مع جمعية العاديات ، حلب ، الكتاب الثالث ، ١٩٧٧ ، ص . ص ٢٢٦ - ٢٣٥ .

٥- الغزي ، فخر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٣ .

٦- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٥٢ .

٣ — الحرف المتعلقة بالأثاث والأدوات المتزلية :

أ — الحدادة والنجارة :

تعدّ هاتين الحرفتين من الحرف المهمة نظراً لارتباطهما بحاجيات السكان ولوازيمهم من الأدوات والأثاث المتزلي الذي يستخدمه السكان في بيوتهم وأعمالهم^(١) ، فكانت صناعة الحدادة بدائية إلى حد كبير وكان الحدادون يعتمدون على إحماء الحديد القديم وصنع الأشياء التي يريدون تصنيعها ، ومنها الأدوات الزراعية كالمحراث والمنجل والرفش والفأس إضافة إلى تصنيع أقفال الأبواب المتزلية والحوانيت^(٢) ، وكانت هذه الحرفة كما ذكر الغزي نوعين قديمة وجديدة " فالقديمة مختصة بعمل المسامير وأزرار الأبواب وشبكات النوافذ والجديدة منها مختصة بعمل الطرابزونات والموازين والقبان وتصليح الأقفال ومنها نوع يشتغل أهلها بتصليح الأسلحة كالبنادق والسيوف والخناجر " (٣) .

كذلك كانت حرفة النجارة من الحرف الشائعة في ولاية حلب شأنها شأن الحدادة لأهميتها في تلبية حاجيات السكان من المواد الخشبية التي يستخدمها الأهالي في بيوتهم وأعمالهم ، ويُلاحظ من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية وجود عشرات الوثائق التي تشير إلى عمليات بيع وشراء الدكاكين المعدة لحرفة النجارة^(٤) ، وقد اعتمدت صناعة النجارة على الأخشاب الجيدة التي تكثر في الجبال القائمة في ولاية حلب ، وكان الحرفيون العاملون بهذه الحرفة يقومون بتصنيع الأبواب والنوافذ وبعض الأدوات المستخدمة بالزراعة كالنير الذي يوضع على رقبة الحيوانات في الحراثة ، والشاحر الذي يحمل بواسطته على ظهر الدواب قش القمح والشعير ، إضافة إلى الفؤوس وسواعد المعاول والمداري والمناجل^(٥) ، والأبواب والشبابيك والخزن والصناديق كالصندوق الإفرنجي وبعض الآلات الموسيقية كالعود^(٦) .

^١ - القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ، الجزء الأول ، ص . ص ٩٣ - ٩٤ .

^٢ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص . ص ٤٥ - ٤٦ .

^٣ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٤ .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، ص ١٧٢ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥٥م .

^٥ - مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٤٤ .

^٦ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٤ .

ب — صناعة الأحذية :

تشمل هذه الحرفة صناعة الأحذية وإصلاحها ، وقد راجت هذه المهنة في مدينة حلب بدليل وجود سوق خاص بهذه الحرفة يُعرف بسوق الخفافين (١) . وقد تعددت أنواع الأحذية المصنعة في حلب طبقاً لما ذكره الغزي ، الذي تحدث عن أنواع الأحذية التي كانت تصنع في حلب ، فمنها ما كان يستخدمه الفلاحون والبدو وهي الجزمة الصفراء ذات الساق والخف والبسطار وحذاء كله غليظ جداً ، ومنها ما كان يلبسه بعض المسيحيين وهو حذاء أسود اللون على شكل القارب ، إضافة إلى البابوج الأصفر والمست الذي هو عبارة عن خف ساتر لرجل المرأة حتى ركبتيها وكانت تلبسه ضمن البابوج الأصفر ، والجرموق الأسود اللون الذي كان يستر الكعب ونصف القدم ويعرف بالقلجيين ، أو يستر الكعب والقدم ، والنعل القرمزي متعدد الأنواع والقنדרه التي كانت تلبسها النساء (٢) .

ج — صناعة البسط والحصر :

انتشرت صناعة البسط في ولاية حلب في فترة البحث ، كما يستدل من خلال دراسة العديد من الوثائق التي تتحدث عن محلات ودكاكين معدة لصناعة وبيع البسط (٣) ، وكانت حرفة صناعة الحصر من الحرف الرائجة في بعض المناطق في الولاية ، وخصوصاً في منطقة إدلب نظراً لتوافر القش الخاص اللازم لهذه الصناعة من مستنقعي العمق والروج ، وكانت النساء تقوم بإعداد تلك الحصر التي يتم فرش المنازل والمساجد بها (٤) .

د — صناعة القصب :

كانت صناعة القصب من الصناعات التي ورد ذكرها في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب ، فيرد في إحدى الوثائق أن السيد عبد اللطيف جليبي ابن السيد علي القصبجي باع السيد بطرس

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٣٣٧ ، ص ٩٧ ، صورة ٥٢ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٠٤ - ١٠٥ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١٢٨٥ ، ص ٣١٩ ، صورة ١٦٣ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢ م .

٤- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٤٩ .

ابن خجة دورخديه النصراني " جميع الجرخ الفولاذ مع جميع آلاته المعلومة المعد لصناعة القصب بثمان قدره وجملته مائة غرش وعرشان ونصف الغرش " (١) .

٤ — حرف أخرى :

حفظت سجلات المحاكم الشرعية أسماء العديد من الحرف والصناعات التي كانت منتشرة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فبالإضافة إلى الحرف المتعلقة بالصناعات النسيجية ، والحرف المتعلقة بالصناعات الغذائية ، والحرف المتعلقة بصناعة الأثاث والأدوات المنزلية ، نلاحظ ورود أسماء العديد من الحرف الصناعية الأخرى ، كصياغة الذهب والفضة ، وصناعة الفولاذ ، والبارود ، والدباغة ، والنحاس ، والحبال واللبايد والتوتيا وغيرها الكثير من الصناعات والحرف .

أ — صناعة الذهب والفضة :

كانت صياغة الذهب والفضة من بين الحرف الرئيسية في ولاية حلب ، ويُستدل على ذلك من خلال وجود سوق خاص بالحرفيين العاملين في هذه المهنة يُعرف بسوق الصاغة (٢) . وقد اعتمد العاملون في هذه الصناعة ، على آلات ومعدات جرى استيرادها من أوروبا لأن أسماء تلك المعدات ، ألحقت بها صفة تدل على أنها مستوردة من أوروبا مثل (البولاد الإفرنجي) ، كما يُستنتج من دراسة الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف فخر الأماجد الحاج محمد آغا ابن الحاج أحمد قايلاً في إقراره الصريح المعمول به شرعاً بأنه قد باع بعقد صحيح شرعي من زوجته حامله هذا الكتاب المرضي الست فاطمة بنت الحاج محمد ، فاشترت منه بما لها لنفسها ما هو ملك زوجها البائع المذكور بيده وذلك جميع الدولاب المعروف بالجلخ الذي هو قطعتان من البولاد الإفرنجي المعد لتبسيط سلك الذهب والفضية بثمان قدره وجملته خمسمائة غرش من الغروش الجديدة السلطانية " (٣) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٥ ، ص ٢ ، صورة ٥ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٩ ، وثيقة رقم ٣٤٤ ، ص ١١٥ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٨٢٠ ، ص ٢٧٧ ، صورة ١٤٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

ب — الفولاذ :

كانت صناعة الفولاذ من بين الصناعات التي يعتمد عليها في تزويد السكان ببعض الأدوات والمعدات المصنعة من الفولاذ والتي تكثر الحاجة إليها في مختلف الأعمال الزراعية والصناعية ، وقد ورد ذكر هذه الصناعة في سجلات المحاكم الشرعية في العديد من الوثائق ، فعلى سبيل المثال باع الرجلان محمد علي بن عبد السلام وقاسم بن الحاج زين الدين الأخوين عبد الرحمن ومحمد ابني السيد نصري وعمهما السيد سالم " جميع الحصة الشائعة وقدرها ستة عشر قيراطاً ونصف قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من الدار المعروفة بدار العمل الكاينة بالقرب من قلعة حلب المحمية المشتمل على معمل معد لطبخ الفولاذ بثمان قدره وبيانه سبعة وأربعون غرشاً ونصف غرش من الغروش الجديدة السلطانية " (١) .

ج — البارود :

على الرغم من أهمية هذه الصناعة وخطورتها لارتباطها بصناعة الأسلحة والذخائر ، فإنها لم تكن حكرًا على الدولة ، بل سُمح للعامة بتصنيعها في أماكن خاصة محددة مسبقاً من قبل الدولة (٢) ، كما يستنتج من دراسة الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعون الحاج حسن ابن الحاج حسن من أهالي محلة حمزة بك والحاج بكر ابن الحاج أحمد وصالح بن حسن الجميع من سكان مدينة حلب ، وأقروا بمحضر من رافعي هذا الكتاب الحاج أحمد بشه ابن الحاج عبد الله الطوبجي باشي بقلعة حلب الخروسة والسيد علي ابن السيد أحمد قايلين في تقريرهم أننا قد تعاطينا مدة من الزمن صنعة البارود الأسود بهذه القلعة ، فادعى الحاج أحمد بشه المرقوم أن أمر صنعة البارود من بيع ودق وغير ذلك محتاج إلى التحرز والاجتناب عما يحدث مما يؤدي إلى الإضرار والملامة فبناء على ذلك عين لبيعه ودقه مكان واقع في السوق الموجود تحت القلعة لا غير ولم يرخص في بيعه في غير هذا المكان وأننا خالفنا هذا الحال وصرنا نبيعه وندقه في غير هذا المكان والتمس منعنا من ذلك صيانة

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ٤٧٩ ، ص ١٣٢ ، صورة ٦٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٢٨ .

لحالته وحالنا من الضرر والعتب وعلمنا أن الأولى لنا كان عدم تعاطي هذه الصناعة ، فكفينا أنفسنا بالرضا والاختيار " (١) .

ء — الدباغة :

انتشرت الدباغات بكثرة في عموم ولاية حلب نظراً لتوفر المواد الأولية من جلود الحيوانات التي تذبح في الولاية من الأغنام والماعز ، وكانت معظم الدباغات في مدينة حلب قائمة خارج المدينة ضمن مجمعات ضخمة بالقرب من النهر خارج الأسوار الغربية للمدينة ، وكان هذا الموقع مناسب لعمل الدباغين الذين يدبغون جلود الحيوانات ، لأن هذا العمل يتطلب ماءً وفيراً ومحيطاً جيداً لعملهم بالإضافة إلى بعده عن المناطق السكنية (٢) ، وقد تعددت الأنواع التي كان يتم دباغتها ، كالجلد الأبيض المعروف بالخور ، والجلد الأحمر والقرمزي والأصفر " (٣) .

هـ — النحاس :

كانت صناعة النحاس من الحرف الرئيسية في ولاية حلب ، وكان يوجد سوق خاص بصناعة وبيع المنتجات المصنعة من النحاس ، ويُعرف بسوق النحاسين (٤) ، كما تحدث الغزي عن شهرة صناعة النحاس في حلب وإتقان الحرفيين الحلبيين العاملين بهذه الصناعة وقدرتهم على تصنيع مختلف الألوان النحاسية " ومنها صناعة النحاس الأحمر والأصفر يعرف أهلها بالجائحية ، وهي متقنة عندنا ولأهلها قدرة على عمل جميع الظروف والأواني ولها نحو خمسين دكاناً في سوق النحاسين وأكثر صناعاتها من النصارى " (٥) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥١٦ ، ص ١٨٢ ، صورة ٩٣ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٣٣٣ .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٤ .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٨١ ، ص ٧٠ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٠٥ - ١٠٦ .

و — الحبال :

قامت صناعة الحبال ، كما ذكر الغزي على قتل حبال القنب ^(١) ، وكان الحرفيون الحليون العاملون في مجال صناعة الحبال بارعين في إنتاج أنواع جيدة من الحبال التي كانت تصنع وتباع في سوق خاص بها يُعرف بسوق الحبال ^(٢) .

ز — اللبايد :

كانت صناعة اللبايد من بين الصناعات القائمة في ولاية حلب ، وقد ورد ذكر هذه الصناعة بإحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف ، فالأخوان الحاج حسن والحاج محمد ابن الحاج عبود ابن جمعة اللبايدي باعا السيد أحمد ابن خليل اللبايدي " جميع الدكان المعد لعمل اللبايد بثمن قدره وبيانه ثمانية وثلاثون غرشاً من المعاملة الجديدة السلطانية " ^(٣) .

وقد تعددت الحرف الصناعية في ولاية حلب بشكل كبير يصعب حصرها وتعدادها ، فبالإضافة إلى الصناعات سابقة الذكر التي كان قد تم التطرق إليها سابقاً كانت هناك صناعات وحرف أخرى منتشرة في ولاية حلب كصناعة التوتيا ^(٤) التي وصفها الغزي بقوله " منها صنعة التنك ، وهي عمل ألواح الصفيح والتوتيا أواني وظروفاً " ^(٥) ، وصناعة الخمر التي كانت صناعة مختصة بغير المسلمين ، كما ذكر الغزي " ومنها صنعة العرق والخمر وهي مختصة بالنصارى واليهود ويجلب وافر من زحلة وعينتاب ومرعش وأنطاكية عدا عن الأنواع الكثيرة التي تستحضر من بلاد الإفرنج وتستهلك وأعظمها الكونياك والجمعة " ^(٦) ، وغزل القطن والصوف " وهي مختصة بنساء الفلاحين سكان الأطراف وينسج من غزلهما الخام البلدي العباءات والجرايات " ^(٧) ، وحلج القطن " وهي مختصة بسكان الأطراف من

^١ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٨ .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣١٥ ، ص ١٢٦ ، صورة ٦٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٤ ، وثيقة رقم ١٨٥٠ ، ص ٤٤٦ ، صورة ٢٢٧ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٢٢٥ ، ص ٨٢ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٥ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١١٠ .

^٦ - المصدر السابق ، ص . ص ١٠٧ - ١٠٨ .

^٧ - المصدر السابق ، ص ١٠٨ .

المسلمين يدورنهما في دواليب تدار بأيديهم وأرجلهم^(١) ، وصناعة الخزف " الذي تستعمل منه الخواري وشربات الماء والقرميد والجرار الخضر والمناقل والزبادي " (٢) ، وحرف البناء والعمارة والحلاقة (٣) ، والقصابة (٤) ، والعطارة (٥) ، وصناعة الفخار والزجاج ، وصناعة السروج والأكف وجميع الأنواع المستعملة للخيول والبغال والحمير والجمال ، والخراطة " وهي تكوير الأخشاب وتركيبها في بعضها لمقاصد شتى " (٦) .

كما ساهم غنى ولاية حلب في انتشار بعض الحرف المتعلقة بهذه الأشجار كحرفة جمع الحطب وتجهيز الفحم وبيعه ، كما ذكرت إحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف السيد عمر بن الحاج يحيى بن الحاج عبد الفتاح الصباغ الوكيل الشرعي من قبل الحرمة ليلي بنت الحاج أبي بكر واعترف بوكالة المرقومة بالطوع والرضا والتأمين بمحضر من صاحب هذا الكتاب عمدة الأماجد التجار الكرام الحاج عبد الله آغا قايلاً في اعترافه الصريح الصحيح المعمول به شرعاً بأنه قد باع بوكالة المرقومة بعقد صحيح شرعي الحاج عبد الله المذكور وهو اشترى منه بماله ولنفسه وذلك جميع الخلو ... القائم بالدكاكين الخمسة المتلاصقات المعدات لبيع السمانة والحطب والفحم " (٧) .

واجهت الحرف والصناعات القائمة في ولاية حلب وغيرها من ولايات السلطنة العثمانية مجموعة من الظروف والمشكلات الناجمة عن عوامل بشرية مرتبطة بالسياسات العثمانية السلبية ، بحق الحرف والعاملين في المجال الحرفي ، فأدت تلك السياسات إلى حدوث تغيرات كبيرة على واقع الحرف في السلطنة ، خاصة بعد العام ١١٦٤هـ / ١٧٥٠م ، مع دخول المنتجات الأوروبية إلى السلطنة العثمانية بشكل كبير ، وعدم قدرة المنتجات المحلية على منافسة تلك المنتجات الأوروبية ، فأدى ذلك إلى نتائج كارثية على الحرف والحرفيين ، والتي ظهر أثرها بشكل أكبر في القرن التاسع عشر . لكن ذلك لم يمنع من

^١ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٨ .

^٢ - المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٠٠ ، ص ٣٣ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٢١٥ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١١٩٨ ، ص ٣٠٤ ، صورة ١٥٥ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

^٦ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٠٩ - ١١٠ .

^٧ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٢٢٣ ، ص ٨٧ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٧٧هـ - ١٧٦٣م .

ازدهار بعض الحرف ، خاصة النسيجية منها ، فقد أدى الطلب الأوروبي على الأقمشة القطنية والحريية المصنعة في ولاية حلب وغيرها من ولايات السلطنة إلى ازدهار هذه الحرف النسيجية حتى ستينات القرن الثامن عشر (١) .

لكن هذا الازدهار ما لبث أن بدأ بالتراجع في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الثامن عشر ، بسبب الحروب الخارجية والفوضى الداخلية التي عرفتتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة ، وعلى الرغم من ذلك التراجع النسبي في تصدير المنتجات القطنية والحريية في السلطنة العثمانية ، فإن صناعة النسيج في ولاية حلب لم تتوقف عن إنتاج المنسوجات القطنية والحريية ، التي كان يجري تصديرها إلى أوروبا ، فكانت المنسوجات القطنية والحريية تمثل ٤٨,٢٥% من صادرات ولاية حلب بشكل عام ، و ٦٧% من صادرات النسيج من منطقة المشرق كله (٢) .

أما فيما يتعلق بباقي الحرف ، فكان معظمها ، باستثناء صناعة الصابون التي كان يجري تصدير البعض منه إلى أوروبا (٣) ، حرف بسيطة تقوم على توفير متطلبات المجتمع وحاجاته من المواد المصنعة ، وكانت معظم الورش في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ورش صغيرة تستخدم أقل من عشرين عاملاً ، بل كانت بعض الورش لا يتجاوز عدد العاملين فيها خمسة حرفيين (٤) . وقد استمرت الحرف خلال فترة البحث في إتباع واستخدام الأساليب والتقنيات التقليدية دون إدخال بعض الآلات والمعدات الحديثة التي كان يجري تصنيعها في أوروبا ، مما أدى إلى تراجع المنتجات المصنعة في السلطنة العثمانية ، وعدم قدرتها على منافسة المنتجات المصنعة في أوروبا ، التي كان يجري استيرادها إلى السلطنة العثمانية ، كما واجهت الحرف والصناعات العثمانية بعض الصعوبات والعوائق الطبيعية والبشرية ، التي أدت إلى عدم تطورها وتقدمها ، وسيتم لاحقاً التطرق إليها عند الحديث عن المشكلات والعوائق التي واجهت تطور الاقتصاد وتقدمه في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

١- إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ، ص ٤٠٧ .

٢- ربعون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٠٧ .

٣- الحسني ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، ص ١٧٦ .

٤- إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ، ص ٤٠٧ .

ثانياً — التنظيم الحرفي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

تعدّ الطوائف الحرفية في الفترة العثمانية أكثر التنظيمات المحلية التي أدت دوراً فعالاً وهاماً في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية في جميع الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية ، خاصة في بلاد الشام ، فقد انتسب إليها عدد كبير من السكان الذين عملوا في مجالات شتى شملت الإنتاج وتأمين المواد الأولية والتسويق والخدمات خصوصاً في الحرف النسيجية التي استوعبت الكثير من القوة العاملة في ولاية حلب (١) ، فضلاً عن التنظيم الكبير الذي تميزت به تلك التنظيمات الحرفية في علاقاتها سواء أكان ذلك بين أبناء الطائفة الحرفية الواحدة ، أو بين طائفتين حرفيتين ، أو في علاقات تلك التنظيمات الحرفية مع ممثلي السلطة المركزية للسلطنة العثمانية .

١ — أنواع الطوائف الحرفية وتخصصاتها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

بلغت الطوائف الحرفية في الولايات العربية التابعة للسلطنة العثمانية ، ومنها ولاية حلب ، درجة كبيرة من التنظيم والتخصص بالعمل ، إلا أنها لم تكن متساوية في العدد أو متشابهة في النوعية في جميع الولايات ، والسبب هو اختلاف أنماط العمل والنشاط الاقتصادي من ولاية إلى أخرى ، كما أنه لم تكن هناك استمرارية في عمل بعض أنواع الطوائف الحرفية في مدينة أو ولاية ما ، وبالمقابل ازدهرت بعض الطوائف الحرفية وتعددت أنواعها خلال فترة ما نتيجة ازدياد الحاجة إليها خلال تلك الفترة (٢) .

لقد تميز التنظيم الحرفي في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية ، بالتخصص وتوزيع العمل بين تلك التنظيمات الحرفية (٣) ، فقد اقتصت بعض الطوائف بالإنتاج وطوائف اقتصت بالخدمات ، وثالثة بجلب المواد الأولية ورابعة بالتسويق (٤) ، وامتناز أيضاً التنظيم الحرفي بالدقة ، فانقسمت كل مرحلة من مراحل حرفة معينة ، وكل وجه من أوجه العمل في تلك الحرفة إلى طوائف خاصة ، فضمن الحرف

١ - نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي ، ص ٢٠٧ .

٢ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص . ص ١٣٥ - ١٣٦ .

٣ - نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي ، ص ٢٠٩ .

٤ - القاسمي ، قاموس الصناعات الشامية ، الجزء الأول ، ص ١٦ .

النسيجية نلاحظ وجود طوائف متعددة كالدقاقين والصباغين والحاكّة وغيرهم الكثير ، كما انقسم العاملون ضمن كل طائفة إلى معلمين وصناع وأجراء ، فكان الصانع ينتقل إلى مرتبة المعلم بعد أن يمر بمراحل معينة (١) ، ويتم ذلك باحتفال خاص تقام فيه طقوس خاصة يعرف باحتفال الشد (٢) ، وقد قدر عدد الطوائف الحرفية في ولاية حلب في الفترة العثمانية بحوالي (١٦٣) طائفة حرفية (٣) ، ويمكن من خلال دراسة سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب وغيرها من المصادر والمراجع التي تُعنى بالحديث عن

^١ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ٣٧ - ٣٨ .

^٢ - احتفال الشد : تجري عملية الشد ، وهي العملية التي يتم فيها ترقية الأخير إلى مرتبة الصانع ، أو ترقية الصانع إلى مرتبة المعلم ، في أحد البيوت أو البساتين ، وفيها يتم ربط الخزم الذي " يكون من المحازم العادية أو الشالات ، ويكون الربط من حق النقيب الذي يرفع يدي المرشح من على صدره ، ثم يفرد النقيب الخزم ، ويلف المشدود به من وسطه ، ويعقد طرفيه ثلاث عقد الواحدة احتراماً لشيخ الحرفة ، الثانية ، لمعلم المشدود ، والثالثة للشاويش " وهذه العقد يرمز إلى مفهوم العقد أو العهد والميثاق بين أهل الحرفة ، ويقوم النقيب بعد ربط الخزم بتلاوة بعض الأناشيد الدينية ، ويبدأ بقراءة سورة الفاتحة أكثر من مرة ، ثم يعين أباً بالكار للشخص المشدود ، وغالباً ما يكون معلمه " لأنه كان يعد الأب بالكار بمترلة الكفيل ، فهو مطالب بما يقع من المشدود من الخلل " ، ومن الطقوس الهامة التي ترافق عملية الشد قيام شيخ الحرفة بتقديم النصائح الأخلاقية للمشدود ، والتي يرتبط فيها المفهوم الديني بالحرفي ، كأن يقول لابنه في الكار " يابني إن جميع الحرف هي كارات ، أمانة على الأموال والأعراض والأرواح ، والأمانة هي الدين ، فإذا نفق كارك أحفظ دينك وكن صادقاً وأميناً ، وأعلم أن كارك مثل عرضك ، حافظ عليه بمقدرك ، وإذا استلمت أموال الناس فلا تفرط بها ، وإياك أن تخون أهل الحرفة ، ثم يلتفت إلى الحاضرين ويسألهم قائلاً : ما قالت الإخوان ، إخوان وصناعية ومعلمين ، هل هذا المشدود يستحق مصانعة فيجيئونه نعم مستاهل ومستحق " . وعلى المشدود أن يعاهد أباه بالكار بقوله " أعاهدك بعهد الله ورسوله أني لا أخون الكار ولا أغش الصنعة بشيء . بعد القسم أو العهد ، تبدأ مرحلة ثانية حيث يطوف الشاويش بالمشدود على مشايخ الحرفة ، فيحل كل واحد منهم عقدة من الخزم ، في النهاية يسلم الخزم إلى الشاويش الذي يضعه على كتف المشدود الذي يبدأ بتقبل التهاني ، ومن ثم تقديم الهدايا ، وتلي عملية الشد عملية التمليح ، والتي يمكن تأجيلها إلى اليوم التالي ، فيقدم فيها الأكل والحلوى ، تسمى هذه الوليمة بالتمليح ، أي إطعام الأصحاب من الخبز والملح ، وتختلف عملية شد الصانع عن عملية شد الأخير والمبتدئ ، فالأول لا يسمون له أباً بالكار ، ولا يربطون له الخزم ، ولا يأخذون منه العهود . وقد خضع الحرفين من المسيحيين واليهود لنفس الإجراءات والطقوس في عملية الشد ، التي ترافق مع تلاوة بعض الأناشيد الدينية المسيحية واليهودية ، بحسب دين المشدود " ويسمون لهم أباً بالكار من المسلمين ويأخذون منهم العهد والميثاق بأن لا يخونوا الحرفة ولا يضرروا بالأموال والعباد " . عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص . ص ٢٥٢ - ٢٥٤ .

^٣ - عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٣٥٧ .

تاريخ ولاية حلب خلال فترة البحث رصد عدد كبير من أسماء الطوائف الحرفية مع الاعتراف بوجود طوائف أخرى كانت موجودة ولم يرد ذكرها في الوثائق والمصادر بسبب اقتصار تلك الوثائق على ذكر أسماء الطوائف التي لجأت إلى المحاكم الشرعية لحل وتسجيل قضاياها الخلافية ، كتصيب شيخ لها ، أو عزله ، أو لتسجيل بعض القضايا المتعلقة بالأموال المالية كالديون ، أو لتسوية خلاف ومنازعات بين أفراد الطائفة الواحدة أو بين طائفتين حرفيتين ، أو بين تلك الطوائف والسكان (١) .

بلغ عدد الطوائف الحرفية التي تم رصدها من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية وسجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٥٦) طائفة وهي العقادون (٢) ، الدقاقون (٣) ، بائعو الحرير (٤) ، الصاغة (٥) ، القنوية (٦) ، والخياطون (٧) ، الفثالون (٨) ، الصواصنة (٩) ، دقاقو الأقمشة (١٠) ، الحبازون (١١) ، السمانة (١٢) ، الدلالون (١٣) ، الحذائون (١٤) ، المداراتية (١٥) ، القوشقجية (١٦) ، الحلاقون (١٧) ، المبيضون (١٨) ، المكارية (١٩) ، القادقجية (٢٠) ،

١- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٣٦ .

- ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢١٠ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٢٤١ ، ص ٢١٠ ، صورة ١٤٠ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .
- ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢١١ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٨٠ ، ص ٢٩ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
- ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٣٦ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٨ ، ص ٧٣-٧٤ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .
- ٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢١٠ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣٤٥ ، ص ١٣٦ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٦٧ ، ص ٢٨ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ١١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٢٦ ، ص ١٨٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٩٦ ، ص ١٧٥ ، صورة ٩٠ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، ص ٥٣ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ١٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٨ ، ص ٧٣-٧٤ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .
- ١٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٢٦ ، ص ١٨٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٨٣ ، ص ٥٩ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
- ١٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٩٨ ، ص ٢٢٧-٢٢٨ ، صورة ١٧٩ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .
- ١٨- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٨٣ ، ص ٢٢٦ ، صورة ١٥٤ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

الحدادون (٣) ، الغنامة (٤) ، البصمجي (٥) ، الكونجية (٦) ، الدباغون (٧) ، الصباغون (٨) ، الحياكة (٩) ، البساتنة (١٠) ، القصابون (١١) ، الصواصنة (١٢) ، الخبازة (١٣) ، التكجينة (١٤) ، جالبو (١٥) ، النعالون (١٦) ، جلابة الأغنام (١٧) ، الصابونية (١٨) ، العطارون (١٩) ، دقاقو الخام الأزرق (٢٠) ، الخفافون (٢١) ، للدلاية لأنواع الخيوط الحريرية (٢٢) ، الجاركية (٢٣) ، صابغو الورد (٢٤) ، القطانة (٢٥) ، الملقية (١) ، العبيجة (٢) ، الصقالون (٣) ، الخضرية (٤) ، النجارون (١) اللاجاتية

- ١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص.ص ١٧-١٨ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .
- ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٨ ، ص ٨٩ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، ص ٥٤ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٠٦ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢١٣ ، ص ٨٢ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٢٨٩ ، ص ١١٧ ، صورة ٦٥ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
- ٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٩٤ ، ص ٧٢ ، صورة ٣٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٣٩ ، ص ٢٦٢ ، صورة ١٣٣ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ١٥٥ ، ص ٥٧ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٢٧ ، ص ٢٩٨ ، صورة ١٥١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٥٠ ، ص ٣٧٧ ، صورة ١٩١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ١٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، ص ١٥٠ ، صورة ٧٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ١٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٢٧ ، ص ١٨٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٣٨٢ ، ص ١٣٥ ، صورة ٧٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ١٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٨٩ ، ص ١٥٤ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ١٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، ص ٥٤ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ١٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩١٩ ، ص ٣٢٩ ، صورة ١٦٧ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ١٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٧٦ ، ص ٥٨ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
- ١٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١١٩٨ ، ص ٣٠٤ ، صورة ١٥٥ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .
- ٢٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص.ص ٨٦-٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ٢١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٣٣٧ ، ص ٩٧ ، صورة ٥٢ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
- ٢٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٣٢ ، ص ٢٧٦ ، صورة ١٨٠ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .
- ٢٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٥ ، ص ١٩ ، صورة ١٢ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
- ٢٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٩٢ ، ص ٧٢ ، صورة ٣٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ٢٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٧٠ ، ص ٦٥ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

والصندلجية والدرايحية^(٦) ، البارودية^(٧) ، النحاسون^(٨) ، الحبالون^(٩) ، الحمامون^(١٠) ،
الصوافة^(١١) ، المعازة^(١٢) ، المليسون^(١٣) ، الصباغون^(١٤) .

٢ — البنية التنظيمية للطوائف الحرفية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

أ — شيخ الطائفة :

كان لكل طائفة حرفية شيخ يت رأس هذه الطائفة ، وينظم أمورها ويرعى مصالحها . وقد تعددت
الألقاب التي حملها شيوخ الطوائف الحرفية كل حسب طائفته ، فمثلاً أطلق (باشي) على بعض شيوخ
الحرف كشيخ طائفة القصابين الذي كان يلقب بالقصاب باشي ، وشيخ طائفة السمانة الذي كان يلقب
ببازار باشي^(١٥) ، وشيخ طائفة العقادين وبائعو الحرير الذي كان يلقب بالقزاز باشي^(١٦) ، وشيخ طائفة
القادقجية كان يلقب قادقجي باشي^(١٧) . وكان يتم عادة اختيار هذا الشيخ من قبل أعضاء ومعلمي
الحرفة بالاتفاق فيما بينهم^(١٨) ، ويقر القاضي في المحكمة الشرعية اختيار هذا الشخص المرشح لتولي هذا

-
- ١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٨٨ ، ص ٣٣ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
 - ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، ص ١٥٠ ، صورة ٧٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
 - ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٣٠ ، ص ٢٥٩ ، صورة ١٣٢ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٩٥٨ ، ص ٣١٩ ، صورة ١٦٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
 - ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٤٨٨ ، ص ١٧٢ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥٥م .
 - ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٨ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
 - ٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥١٦ ، ص ١٨٢ ، صورة ٩٣ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٨١ ، ص ٧٠ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣١٥ ، ص ١٢٦ ، صورة ٦٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٢١٥ ، ص ٨٠ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
 - ١١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، ص ١٥٠ ، صورة ٧٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
 - ١٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٣٨٨ ، ص ١٣٨ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
 - ١٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٢١٥ ، ص ٨٠ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
 - ١٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٥٦ ، ص ٢٥ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ١٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٩٦ ، ص ١٧٥ ، صورة ٩٠ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ١٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢١١ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
 - ١٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٨ ، ص ٨٩ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
 - ١٨- نعيصة ، مجتمع مدينة دمشق ، الجزء الأول ، ص ٢٩٠ .

المنصب بموجب وثيقة شرعية صادرة عن المحكمة (١) ، وكثيرة هي الوثائق الشرعية التي صدرت عن المحكمة الشرعية ، التي كان موضوعها تنصيب أحد ما شيخاً ومتكلماً على طائفة حرفية معينة (٢) ، ومثال على ذلك ما ورد في إحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف السيد محمد بن الحاج رمضان والسيد محمد بن خليل والسيد محمد بن الحاج مصطفى الجميع من طائفة دقاقي الأقمشة وأقروا جميعاً قائلين أننا قد اخترنا ناقل هذا الكتاب الرجل المدعو علي بن مصطفى من الطائفة المذكورة الحاضر معنا بالجلس أن يكون شيخاً علينا يتعاطى أمورنا ومصالحنا المنوطة في صنعتنا المذكورة على وجه النفع العام الذي فيه صلاح حالنا وتسوية نظامنا وأحوالنا حسبما جرت عليه الأسلاف من أمثاله واحد بعد واحد من مشايخ الطائفة المرقومة ، ولنتمس من المولى المشار إليه نصب علي المرقوم شيخاً علينا حيث أنه مرضي الحال سديد الأقوال ومختارنا جميعاً فحيئذ أجابهم حضرة المولى المشار إليه للتمسهم ونصب علي المذكور شيخاً عليهم وأذن له بتعاطي أمور المشيخة المرسومة على وجه الديانة والاستقامة " (٣) .

لم يكتف بعض شيوخ الحرف بتعيين القاضي لهم على رأس طوائفهم ، بعدما تم الاتفاق بين أعضاء حرفهم على تعيينهم كشيوخ على طوائفهم في المحكمة الشرعية ، بل لجأوا إلى تدعيم هذا التعيين عن طريق الحصول على براءة سلطانية صادرة عن السلطات العليا في العاصمة العثمانية لتثبيت هذا التعيين بناءً على ترشيح القاضي ، كما ذكرت بعض الوثائق " على أثر تسريح رئيس نقابة صياغ حلب (السيد عمر) نحيطكم علماً أننا أصدرنا أمراً سامياً بتعيين الشيخ (محمد ابن حسن خليفة) بترشيحه من قبل (عبد الرحيم محمد زاده) قاضي المسلمين للعلم الامثال للأمر وعدم تعرض أحد له " (٤) .

يُلاحظ من خلال دراسة الوثيقتين السابقتين أن الشخص المعين كشيخ على طائفة حرفية ما يكتسب صفة الشرعية التامة في شغل هذا المنصب بمجرد الحصول على وثيقة صادرة عن القاضي في المحكمة الشرعية ، الذي نادراً ما كان يخالف رغبة أعضاء الحرفة في تعيين الشخص الذي تم اختياره فيما بينهم

١ - كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي ، ص ٤٧ .

٢ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٣٩ .

٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٦٧ ، ص ٢٨ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٩٣ ، ص ١٥٤ ، صورة ١٠٥ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

وارتضوه أن يكون شيخاً عليهم (١) . على الرغم من التوافق في معظم الأحيان بين أعضاء الحرفة الواحدة على اختيار شيخ الطائفة ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الصراعات داخل الطوائف الحرفية من جهة ، وبين أبناء الحرفة الواحدة من جهة أخرى على منصب شيخ الطائفة ، ومحاولة كل طرف تدعيم موقفه بما لديه من براءة سلطانية ووثائق صادرة عن القاضي الشرعي في المحكمة تثبت أنه صاحب الحق في مشيخة طائفة ما ، كالصراع الذي حصل بين (الحاج علي بن الشيخ حسن) و(الحاج طه بن عطا الله) اللذين ادعى كل منهما أمام القاضي أحقيته في مشيخة طائفة الدالين في مدينة حلب ، قبل أن يحسم القاضي الخلاف لصالح (الحاج طه بن عطا الله) (٢) .

وقد استطاع بعض شيوخ الحرف الجمع بين مشيخة طائفتين حرفيتين في وقت واحد إذا ما كان عمل الطائفتين متداخلاً كالسيد (حسن بن مصطفى) الذي جمع بين مشيختي طائفتي الخدائين والخياطين ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى نقيب حرفة (الخدائين والخياطين) المدعو إبراهيم فقد عمله بالنظر لعدم كفاءته ، وقد رشح مكانه قاضي حلب (مصطفى صادق) المدعو (السيد حسن بن مصطفى) لكفاءته واستحقاقه هذا العمل من كل الوجوه . لقد وافقنا على هذا الترشيح وأصدرنا أمرنا السامي بتعيينه بهذا المنصب يطلب عدم الممانعة وتنفيذ هذا الأمر " (٣) .

لكن ذلك لم يمنع من حصول بعض المشاكل عند الجمع بين مشيختي طائفتين حرفيتين في يد شيخ واحد ، كما ورد في الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف داود بن السيد نصري وقرر بالطوع والرضا بمحضر من الثقة المسلمين قايلاً في تقريره أي كنت أتعاطى مشيخة طائفة الخبازين وأخرى أقوم بمشيخة المداراتية الطحانين ، فحصل بسبب ذلك ضرر كلي للخاص والعام واختل بهذه البلدة النظام ولاسيما طائفة المداراتية والخبازين حتى جالبي الغلال والطحين بثوا مني الشكوى للحكام الكرام والتمسوا رفعي عن مشيخة المداراتية دفعاً عن الضرر العام ورفعت بالعزل عن المشيخة " (٤) ، لكن في الوقت نفسه تم العودة والجمع بين مشيختي طائفتين حرفيتين بعد فصلهما ، كما

١- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢٤٧ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، ص ٥٣ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٨ ، ص.ص ٧٣-٧٤ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٢٦ ، ص ١٨٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

نلاحظ عندما تم الفصل بين حرفتي القوشقية التي كانت تابعة لمشيخة طائفة العقادين ، لكن أفراد تلك الطائفة ما لبثوا أن طالبوا بإعادة انطوائهم تحت مشيخة طائفة العقادين بعد الضرر الكبير الذي لحق بهم بعد انفصالهم عن طائفة العقادين (١) ، لذلك كان جمع طائفتين حرفيتين بيد شيخ واحد وفصلهما مرتبط برغبة أعضاء تلك الحرف .

توجب توافر مجموعة من الشروط في الشخص المرشح لشغل منصب شيخ طائفة حرفية ما ، فلا بد أن يكون رجل دين مستقيم ملماً بأمور حرفته وصالحاً لها قادراً على أداء مهام مشيخة الطائفة الحرفية بشكل يرضى مصالح الطائفة ، وأن ينال ثقة ومرضاة أعضاء طائفته (٢) ، لأنه في حال أخل في أداء المهام المكلف بها كشيخ على الطائفة باستطاعة أعضاء الطائفة المطالبة بعزله عن طريق التوجه إلى القاضي في المحكمة والمطالبة بعزله من منصبه بحجة إخلاله بالقوانين المتبعة داخل الطائفة ، كما حدث مع شيخ طائفة الصاغة في حلب (السيد محمد بن الشيخ حسن الصايغ) عندما طالب أعضاء حرفته القاضي بعزله من منصبه بسبب قيامه بغش الذهب وترويح الذهب المغشوش مكان خالص العيار، فاستجاب القاضي لرغبة أعضاء الطائفة وقام بعزل شيخ طائفتهم (السيد محمد بن الشيخ حسن الصايغ) ، ونصب شيخاً جديداً عليهم (محمد المرقوم) بناءً على اختيارهم له (٣) .

لقد تعددت أسباب عزل شيوخ الحرف ، فالبعض منهم عُزل بسبب سوء إدارته لطائفته الحرفية فتسبب بإلحاق الضرر بأفرادها الذين طالبوا بعزله ، كما فعلت طائفة السمانيين حينما طالب أفرادها بعزل شيخهم السيد درويش ابن فتحي السمان الذي قام بعدة ممارسات خاطئة ألحقت الضرر بأفراد الطائفة فطالبوا بعزله (٤) . كما تم عزل البعض منهم بسبب شكوى الناس على شيخ طائفة حرفية ما خصوصاً إذا كانت الطائفة الحرفية من الطوائف ذات الطابع الخدمي ، كطائفة القنوية التي تم إجبار شيخها (السيد خليل بن حيدر) على التنازل عن منصبه بسبب شكوى تقدم بها سكان بعض الأحياء في مدينة حلب التي لم تصلها المياه بشكل نظامي ودوري ، كما هو معتاد منذ القديم ، فطالب سكان تلك

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٨٣ ، ص ٥٩ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- نعيصة ، مجتمع مدينة دمشق ، الجزء الأول ، ص ٢٩٠ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٨٠ ، ص ٢٩ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٨٩ ، ص ٧٢ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

الأحياء القاضي بعزله ، مما أجبر (السيد خليل بن حيدر) على ترك منصبه وتعيين شيخ جديد لطائفة القنوية السيد عراي ابن إبراهيم بناءً على اختيارهم له (١) .

يلاحظ من خلال دراسة سجلات الأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب أن بعض قرارات عزل مشايخ الحرف من مناصبهم وتعيين بديل عنهم قد صدرت بموجب أوامر سلطانية ، كما تبين الوثيقة التالية " يعرض لدولتكم والداعي لمن له الأمر . إن مشيخة (نقابة) الدباغين في مدينة حلب والمتصرف بثلاث حصة القطعات السبعة المدعو أحمد بن عبد الله ، وقد تم اجتماع مجلس الشرع بحضور ثلاثين شخصاً ونيف من الدباغين ، وقد أفادوا بأن المذكور يستبد في عمله ويجرم بتناوله أموالاً بدون وجه حق ويسير بطريق مبهم ويضر أفراد حرفته ، وخاصة منهم الفقراء والضعفاء ، ولرفع هذا الحيف عنهم يتوجب العثور على الرجل الملائم والذي اختير للقيام بأمور هذه الحرفة يرجى التفضل لمنح السيد عثمان البراءة العالية ملتسمين من دولتكم لعرضه وأخذ العلم والأمر لمن له الأمر " (٢) .

ومن الملاحظ أيضاً أن بعض شيوخ الحرف قد تركوا مناصبهم طوعية وبارادهم دون تدخل أحد ، لأسباب تتعلق بكبر السن والتقدم بالعمر وعدم القدرة على القيام بأمور الطائفة (كالسيد عبد الهادي بن الشيخ منصور) شيخ طائفة الصياغ في مدينة حلب ، كما تذكر الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف لدى المولى الرجل المدعو عبد الهادي بن الشيخ منصور شيخ طائفة الصياغ بمدينة حلب المحروسة وأقر قايلاً في تقريره أني برضاي وحسن اختياري قد تركنا الآن أمور المشيخة المرقومة لعجزي عن القيام بأمورها لكبر سني ووهن عظمي وعزلت نفسي عنها عزلاً تاماً " (٣) .

استطاع بعض شيوخ الحرف الاستمرار في مناصبهم فترات طويلة ، لعدم وجود مدة محددة لشغل هذا المنصب ، فكان باستطاعة شيخ طائفة حرفية ما الاستمرار في شغل هذا المنصب طالما يدير طائفته بشكل جيد ومستقيم ويحافظ على مصالح أعضاء تلك الطائفة عن طريق الحصول على براءة سلطانية تميز له الاستمرار في شغل ذلك المنصب بشرط موافقة أعضاء حرفته ، كشيخ طائفة الحلاقين في مدينة حلب

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٣٦ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٨٦ ، ص ٧٧ ، صورة ٥٣ ، تاريخ ١١٩١هـ - ١٧٧٧م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٣٩٢ ، ص ١٣٩ ، صورة ٧٤ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

(الحاج أحمد) الذي حصل على براءة سلطانية أتاح له الاستمرار في تولي مشيخة طائفة الحلاقين بعد موافقة أعضاء حرفته على التمديد له نظراً لكفاءته وحسن إدارته لطائفتهم الحرفية (١) .

كان توريث مشيخة الحرف من الأب إلى الابن أمراً شائعاً كثيراً بين الطوائف الحرفية إبان المرحلة العثمانية ، وفي كافة المناطق وليس في ولاية حلب ، فعند وفاة شيخ طائفة حرفية ما يمكن تعيين ولده في مكانه بشرط توافر الشروط اللازمة لشغل هذا المنصب في ابن الشيخ المتوفى (٢) ، كالأستقامة والأمانة والقدرة على إدارة الطائفة والحفاظ على مصالح أفرادها ، كما حدث في طائفة المبيضين عندما شغل (السيد إبراهيم) منصب شيخ تلك الطائفة بعد وفاة والده (الشيخ عمر) الذي كان يشغل مشيخة الطائفة قبل وفاته ، كما ورد في الوثيقة التالية " إن نقيب مهنة المبيضين في حلب (الشيخ عمر) بسبب وفاته وخلو مكانه تقدم ولده السيد (إبراهيم) بعريضة يسترحم تعيينه بدلاً من أبيه ، وبالنظر لكفاءة ولياقة هذا المستدعي أصدرنا أمراً بتعيينه لتلك الوظيفة طالين عدم ممانعة أحد له " (٣) .

كانت مهام شيخ الطائفة تتعلق بإدارة شؤون الطائفة من خلال توزيع العمل بين أعضائها ، والحفاظ على مصالحهم والاهتمام بمشاكلهم (٤) ، وتنظيم الأمور المالية للطائفة من ضرائب وغيرها ، فهو الوسيط أو الراعي لشؤون طائفته مع السلطات الحاكمة في الولاية ، ويبدو أنه كان يتقاضى راتباً من طائفته ، كما ورد في إحدى الوثائق " حضر بمجلس الشرع الشريف الحاج حسن بن الحاج محمد والحاج عبد الله بن الشيخ عبد الرحيم وعمر بن عبد القادر الجميع من طائفة القادقجية بحلب وقرروا بمحضر من ناقل هذا الكتاب بانوس ولد وانيس القادقجي في تقريرهم أن بانوس المذكور كان علينا قادقجي باشيا يتعاطى من قبل ساير أمور طائفة القادقجية ما يلزم لطرف السراي بحلب من زمن الولاة وأنه منذ يومين رفع أمره لحاكم الشريعة المطهرة مظهراً العجز عن تعاطي القادقجية باشية المرقومة طالباً منا أجره عن المدة الماضية ، ولما لم يكن لكل منا قدرة على تعاطي الخدمة المرقومة توسط بيننا المصلحون على أن يستمر بانوس المرقوم قادقجي باشيا علينا إلى مدة سنة كاملة قدره أربعون غرشاً دفعنا له من ذلك عشرين

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٩٨ ، ص.ص ٢٢٧-٢٢٨ ، صورة ١٧٩ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .

٢- نعيصة ، مجتمع مدينة دمشق ، الجزء الأول ، ص ٢٩٠ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٨٣ ، ص ٢٢٦ ، صورة ١٥٤ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

٤- كوثراني ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي ، ص ٤٧ .

غرشاً وبقي له في ذمتنا عشرين غرشاً بحيث مهما لحق له في المدة المرقومة خسران في السراي المرقومة بسبب تعاطيه أمور القادقجية لا يطلب منا من ذلك شيئاً وتبارئنا ونحن وإياه عن جميع الدعاوي " (١) .

استغل بعض شيوخ الحرف استغلال مناصبهم ، وحالوا فرض سيطرتهم على بعض الأشخاص من خارج طوائفهم الحرفية ، وإجبارهم على الخضوع لسيطرتهم ، كمحاولة شيخ طائفة الغنامة في مدينة حلب (مصطفى بن الحاج محمد المعروف بابن العكام) إجبار أحد الأكراد (علي بن مراد) على أخذ قسم من الأغنام التي تخص طائفة الغنامة في مدينة حلب وبيعها لصالح طائفة الغنامة ، على الرغم من أن (علي بن مراد) ليس من طائفة الغنامة ، فمنع القاضي شيخ طائفة الغنامة من التعرض لـ (علي بن مراد) وإجباره على أخذ تلك الأغنام وبيعها ، لأنه ليس من أبناء طائفة الغنامة (٢) .

ب — المعلمون :

احتل المعلم أو الأستاذ المرتبة الثانية في الطوائف الحرفية بعد شيخ الطائفة ، ولا توجد معلومات واضحة فيما إذا كانت هنالك مدة زمنية محددة توجب على الصانع إمضاءها قبل أن يجوز لهم الترفع والارتقاء إلى مرتبة المعلم أو الأستاذ ، أو أن الترفع من مرتبة الصانع إلى مرتبة المعلم كان مرتبطاً بمدى إجادة الشخص المرشح للانتقال إلى درجة المعلم للحرفة التي يعمل بها بغض النظر عن المدة التي يقضيها ذلك الشخص كصانع ، لكن يُلاحظ من خلال دراسة بعض المصادر التي تتحدث عن الطوائف الحرفية في الفترة العثمانية أن الارتقاء من درجة الصانع إلى درجة المعلم ارتبط بكلا الأمرين (المدة الزمنية وإجادة الحرفة) ، كما ذكره القدسي " من الصانع من يشد في النهار ذاته صانعاً ومعلماً " (٣) .

اختلف تعداد المعلمين من طائفة حرفية إلى طائفة حرفية أخرى ، لكن كان لكل طائفة حرفية عدد محدد من المعلمين لا يجوز تجاوزه مطلقاً ، كما تذكر الوثيقة التالية " إن القائمين على طبع الأقمشة المتنوعة في حلب والمنحصرة عددهم بثلاثة وثلاثين فرداً حين وفاة أحدهم تنتقل مهام عمله إلى ولده الصليبي أي

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٨ ، ص ٨٩ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٠٦ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٣- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢٥٠ .

الأكبر سنًا ، وإذا لم يكن له ولد يتولى أحد الممارسين لهذا العمل ويكون أميناً وأهلاً موثقاً من قبل أرباب المصلحة وبمعرفة أصحاب الصنعة وبذلك يتم إلحاقه بالزمرة المذكورة " (١) .

كُثرت الصراعات داخل الطوائف الحرفية بسبب محاولة بعض الصناع في طائفة حرفية ما العمل كمعلم ، وبالتالي الاستقلال في عمله ، وقيام شيخ تلك الطائفة ومعلميها بالتصدي لتلك المحاولات وقيامهم بتقديم الشكاوي في المحاكم الشرعية ضد الصناع الذين يحاولون خرق القوانين المعمول بها في طائفتهم ، وغالباً ما تكون الأحكام التي يصدرها القاضي تقضي بمنع الصناع من العمل كمعلمين وإجبارهم على التقيد بالقوانين المعمول بها في طائفتهم الحرفية ، كما ورد في الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الشيخ علي بن مصطفى شيخ طائفة دقاقي القماش والحاج محمد بن مصطفى والسيد محمد ابن الحاج رمضان قرروا بمواجهة السيد الحاج محمد ابن السيد علي والحاج عمر بن الحاج حسن قايلين في تقريرهم أن السيد محمد والحاج عمر المرقومين يشتغلان عند معلمي الدقاقيين بالأجرة مصانعة ولم يبلغ كل منهما حد الأستاذية ليصير معلماً مثلنا ، فيبادرا إلينا بالشتمات الغليظة والحركات الذميمة الموجبة لاختلال نظام حرفتنا ويريدان أن يشتغلا الصنعة المرقومة أستاذية على حدة ولم يرضيا بالمصانعة زاعمين كمال مهارتهما والحال ليس كما زعماه وفي تصديهما لذلك اختلال كلي لنا ولنظام حرفتنا المرقومة ونطلب منهما عن هذا الوهم ولما تحقق المولى المشار إليه صدق مقال الجماعة المرقومين بأخبار الثقة من المسلمين نبههما بترك هذا الزعم ورفع هذا الوهم ودوامهما على الاستقامة " (٢) .

ولابد من الإشارة إلى حاجة المعلمين عند العمل بشكل مستقل إلى ضرورة الحصول على (الكذك أو الكادك) (٣) ، كما يرد في سجلات المحاكم الشرعية ، وهي أشبه برخصة للعمل ، ويمكن أن تورث أو

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١١٥ ، ص ٧٧ ، صورة ٦٤ ، تاريخ ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٦٦ ، ص ٢٨ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٣- الكذك : هو امتياز يمنح للتاجر ، أو الحرفي ، ليحتكر تجارة صنف بعينه ، أو يصنع سلعة بعينها ، أو بمعنى آخر الكذك هو الرخصة للدكان ، أو المصنع . وقد شاع استخدام هذا المصطلح في سنة ١١٣٩هـ / ١٧٢٧م ، واستمر استخدامه حتى سنة ١٣٣١هـ / ١٩١٣م ، عندما تم إلغاؤه ، وكان الكذك بمنح للحرفيين ، وذلك منعاً لزيادة أعداد المعلمين في الحرفة ، وعدد الدكاكين المخصصة لتلك الحرفة ، بحيث لا يستطيع إضافة أو مشاركة دكاكين أخرى ومعلمين آخرين فيها . كما استخدم

تباع وتشتري بين شخص وآخر (١) ، فالسيد أحمد بن بكاش باع السيد عبد الله بن أحمد الدقاق " جميع النصف المشاع كاملاً من جميع الكادك المعد للدق الموجود بالدكان الكاينة بخان الدق بضمن قدره عشرون غرشاً من الغروش السلطانية " (٢) .

ج — الصناع :

شكل الصناع ، كما ذكر سابقاً ، العدد الأكبر في الطوائف الحرفية بالمقارنة مع عدد المعلمين والأجراء ، فكانوا العمود الفقري للطوائف الحرفية الذين كان يقع على كاهلهم غالبية العمل ، ويتقاضون مقابل ذلك العمل أجوراً محددة ، وقد حاول الكثير من المعلمين في غالبية الطوائف الحرفية تأخير ترقية الكثير من الصناع إلى مرتبة المعلم خشية منافستهم لهم ، لأنه في حال أصبح الصانع معلماً جاز له الاستقلال في عمله وفتح مشغله الخاص به ، وبالتالي إذا فاق معلمه بالحرفة سيشكل منافساً قوياً له أمام الزبائن في السوق (٣) .

لذلك يُلاحظ من خلال دراسة بعض الوثائق حصول الكثير من الخلافات والصراعات بين المعلمين والصناع حول أحقية الآخرين العمل كمعلمين ، وتقديمهم شكاوى لدى القاضي في المحكمة الشرعية الذي كثيراً ما كان يصدر حكماً لمصلحة المعلمين ، كما حدث مع السيد خالد بن معتوق الذي ينتمي إلى طائفة البصمجية عندما حاول الاستقلال بعمله والعمل كأستاذ في حرفة البصمجية ، لكنه قُوبل بمعارضة شديدة من قبل المعلمين من أبناء طائفته ونجحوا في إصدار قرار من القاضي في المحكمة الشرعية لمنعه من العمل كأستاذ بحجة عدم إتقانه لهذه الحرفة بشكل جيد (٤) .

هذا المصطلح أيضاً للدلالة على أصحاب الوظائف الحكومية ، أو العسكرية الذين يشغلون وظائف معينة ، وكان الكدك ينقسم إلى نوعين ، نوع مختص بالأشخاص الذين يمارسون أعمالهم في مواقعهم ، ونوع آخر متنقل مختص بالأشخاص الذين يمارسون أعمالهم بشكل متنقل . صابان ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، ص ١٩٠ .

١ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢١٣ .

٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٦ ، وثيقة رقم ٣٤٢ ، ص ١١٩ ، صورة ٦٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٣ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٤١ .

٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢١٣ ، ص ٨٢ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٤ - الأجير أو المبتدئ :

احتل الأجير أو المبتدئ المرتبة الأخيرة في أسفل السلم المهني في الطوائف الحرفية ، فكان يتم استخدامه عادة من قبل أحد المعلمين بموجب عقد رسمي يسجل في المحكمة الشرعية يتفق فيه والد الأجير مع المعلم على شروط عمل ولده المبتدئ عند ذلك المعلم ، مقابل مبلغ مالي محدد يمكن وصفه بالرمزي (١) ، بهدف أن يتعلم ذلك الفتى حرفة يعمل بها عند بلوغه ، كما يذكر القدسي عمل الأجير أو المبتدئ في الطوائف الحرفية فإنه " الولد الحديث السن الداخل مجرداً إلى الحرفة ، إما كي يحترف بحرفة ، أو ليملك بيده ما يصون مستقبله من العوز والفاقة ، فيبقى المبتدئ عدة سنين بلا معاش ولا أجرة ، ويكتفي الأهل بتعليل أنفسهم أنه ساع بأخذ الصنعة عن أستاذه ، ومنهم من يرتب له جمعية أي أجرة رمزية تدفع كل أسبوع مناسبة لمهارته ، لكنه يلبس مسمى أجيراً إلى أن يدخل سن الرجولة أو يصل في صناعته إلى حد الإتقان " (٢) .

يُلاحظ من خلال دراسة بعض المصادر التي تتحدث عن الطوائف الحرفية في الفترة العثمانية أنه كان يوجد بالإضافة إلى هذه المراتب والدرجات المهنية (شيخ الطائفة ، المعلم ، الصانع ، الأجير) بعض المناصب والوظائف الأخرى في الطوائف الحرفية ، والتي استمر بعضها طوال العهد العثمانية تقريباً باستثناء بعضها الذي اندثر في بعض الفترات كشيخ المشايخ ، والنقيب ، والكيث باشي ، والأونجي باشي ، والكتخدا ، والمقدم .

أشارت في بعض المصادر التي تدرس أوضاع الطوائف الحرفية في العهد العثمانية بعض الإشارات إلى وجود رئيس أعلى للطوائف الحرفية يُعرف بشيخ المشايخ (٣) . لكن وثائق المحاكم الشرعية أغفلت الحديث عن هذا المنصب ، وعن صلاحياته ودوره باعتباره رئيس أعلى للطوائف الحرفية (٤) ، لكن شيخ المشايخ كان يتمتع بصلاحيات واسعة وكبيرة ، كما ذكر القدسي الذي وصف صاحب المنصب بأنه " هو الذي كانت أسلافه تعين المشايخ لأكثر من مئتي حرفة وتأمروا وتنهى وتقاس وتفصل في كل مسألة وتحسم

١- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٤٢ .

٢- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢٥١ .

٣- الدوري ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، ص ١٢٩ .

٤- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٤٢ .

كل مشكلة لديهم بتقاضي الجميع ، وهو الشيخ عليهم الأمر الأعلى والحاكم الأعظم والرئيس الأسمى الذي لا ينتخب ولا يعزل ولا يبدل ولا يخلعه من منصبه إلا الموت أو الاستقالة " (١) .

أما النقيب فكان أشبه بالنائب لشيخ الطائفة ، وهو الذي كان ينوب عن شيخ الطائفة الحرفية في بعض الاحتفالات ، كمراسم شد أحد الأجراء أو الصناع ، كما تمتع ببعض الصلاحيات كمراقبة عمل أبناء الطائفة الحرفية ومدى التزامهم بالقواعد والقوانين المتبعة في الطائفة الحرفية ، ويبدو من خلال دراسة بعض الوثائق والمصادر التي تتحدث عن الطوائف الحرفية أنه كان يوجد عدة نقباء في الطائفة الحرفية الواحدة ، فقد وجد نقيب على مستوى الطائفة الحرفية الرئيسية في المدينة ، كما وجد نقباء آخرون على مستوى الطائفة في الأحياء التي هي جزء من الطائفة الرئيسية التي تنظم المدينة ككل (٢) .

وكان لكل حرفة جاويش أو شاويش ، كما يطلق عليه القدسي ، أو بكيت باشي كما تسميه وثائق المحاكم الشرعية ، وهو مصطلح تركي فكلمة بكيت تعني الرجل الكريم ، وباشي الرئيس (٣) ، وكان يتم تعيين الشخص المرشح لشغل هذا المنصب من قبل شيخ الحرفة بعد التشاور والتوافق مع معلمي الحرفة ، وكان صلة الوصل بين شيخ الطائفة وغيره من أبناء الطائفة ، كما ذكر القدسي " وليس للشاويش حق ولا سلطة قضائية على حرفته ، بل هو رسول الشيخ ومتمم أوامره ، فهو يدعو بإذن الرئيس شيوخ الحرفة وسائر أهلها للاجتماع ويكلفهم لحضور الشد والولائم ، ويبلغ الجزاء لمن حكم عليه الشيخ بشيء " (٤) .

كان منصب الكتبخدا مختصاً بطائفة الدالين في مدينة حلب ، ويعني المساعد ، لذلك يمكن القول أنه كان هو مساعداً لشيخ طائفة الدالين ، أما مرتبة المقدم أو وظيفة المقدم ، فكانت تعني رئيس سبع طوائف مختصة بالخدمات ، التي لكل منها شيخها مثل طائفة العتالين ، وطائفة الحمالين ، وطائفة

١- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢٥٤ .

٢- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٤٣ .

٣- المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

٤- عماد ، السلطة في بلاد الشام ، ص ٢٥٥ .

السقالين ، وطائفة البغالة ، لكن هذه الوظيفة التي كانت منتشرة في العصور التي سبقت الفترة العثمانية لم تستمر طويلاً بعد القرن السادس عشر (١) .

٣ — العلاقات بين أفراد الطائفة الحرفية الواحدة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

تعدّ سجلات المحاكم بما تحتويه من وثائق مصدراً غنياً وفريداً من نوعه لفهم طريقة عمل وإدارة التنظيمات الحرفية ، والعلاقة التي جمعت بين أفراد الطائفة الحرفية الواحدة ، وطبيعة العلاقات التي ربطت بين أبناء الحرفة الواحدة فيما بينهم بالأمور المتعلقة بتقسيم العمل ، وجباية الضرائب وتسديد الديون ، والعلاقة التي ربطت أبناء الطائفة بشيوخهم ومدى قدرتهم على التصدي له في حالة إخلاله بالنظام والقانون الذي يعمل به في الطائفة ، وكذلك الأمر مع أبناء الطائفة الذين يخلون بقوانين الطائفة ، ويلحقون الضرر بمصالح أبناء الطائفة عامة ، والخلافات التي تنشأ بين أفراد تلك الطائفة حول تقسيم العمل ودفع الضرائب والغرامات التي تفرض على طائفة حرفية ما ، وآلية التعامل بين أبناء الطائفة الحرفية من المسلمين وأهل الذمة من المسيحيين واليهود ، وطريقة التعامل مع الفقراء والعجزة من أبناء الطائفة .

كان العمل يقسم ويوزع بين أبناء الطائفة الحرفية بالتساوي ، فتوزع المواد الأولية بين أعضاء الطائفة الواحدة بشكل متساوي من قبل شيخ الطائفة (٢) ، كما هو الحال على سبيل المثال بين أبناء طائفة الكونجية (٣) ، الذين أقرّوا أمام القاضي أنهم جميعاً " قد اتفقنا فيما بيننا برضانا أنه إذا جُلبت إلى هذه البلدة جلود الجواميس والبقر فنختار لفصل ثمنها من بايعيها من طايفتنا ونعتمده في ذلك وبعد شرائها نقتسمها فيما بيننا أقساماً بالسوية حسب ما جرت العادة المعروفة فيما بيننا من قديم الأيام " (٤) . كما أقرّ أفراد طائفة الدباغين بحضور شيخ طائفتهم السيد طه جلبي وعدد من وجوه الطائفة " أنه مهما جُلب إلى هذه البلدة من ورق السماق وسائر آلة الدباغة توزع بعد شرائها أقساماً بين أصحاب الأقسام من الطائفة المذكورة حسب المعتاد القديم المعلوم بينهم فيخص كل واحد من أصحاب الأقسام ما هو

١ - رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٤٤ .

٢ - ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٩٧ .

٣ - طائفة الكونجية : كان يعمل أبناء طائفة الكونجية في مجال صناعة الأحذية من جلود الأبقار والجواميس .

٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٢٨٩ ، ص ١١٧ ، صورة ٦٥ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

مختص فيه بالتوزيع فيأخذ السيد طه جلبي المرقوم حصته من ذلك بدون معارض ولا ممانع له والحال أننا وإياه وباقي الطائفة المذكورة مقيمون على الاتفاق المذكور من غير تخلف ولا عدول " (١) . وكذلك الأمر بالنسبة لأفراد طائفة الصباغين " قد اتفقنا فيما بيننا على أنه مهما جُلب من النير لهذه البلدة لأجل صباغة ألوان يوضع في مكان معلوم بمعرفة من يكون شيخاً علينا ويفرز منه أولاً ما هو عايد لطرف الميرى وقدره كل شهر عشرة غروش ثم يوزع الباقي بمعرفة القايم مقام أقساماً ويقوم كل منا بعمل ما أصابه من النير المرقوم وصبغه على وجه فيه إصلاح العمل من غير غش أو شيء يؤدي إلى خسران أرباب النير وجربنا هذا الاتفاق إلى يومنا هذا طلباً للوفاق " (٢) .

لكن رغم محاولة التقسيم العادل للعمل إلا أن ذلك لم يمنع من حصول بعض الخلافات والمشاكل بين أفراد الطائفة الحرفية الواحدة حول تقاسم العمل وتوزيع المواد الأولية وتقديم الشكاوي إلى القاضي بعد عجزهم عن حل هذه الخلافات فيما بينهم ، كاخلاف الذي حدث بين أعضاء طائفة الصباغين في مدينة حلب حول توزيع المواد الأولية التي تجلب إلى المدينة فيما بينهم ومحاولة البعض منهم حرمان البقية من حقهم وحصتهم في تلك المواد ، فالسيدان الحاج (عبد الرحمن بن محمد وصالح بن عبد القادر) الصباغان تقدما بشكوى لدى القاضي ضد السادة (محمد بن الشيخ عبيد والحاج عبد الرحمن بن شاهين والشيخ مصطفى بن يوسف) الصباغين قائلين أن المواد الخام من المارديني والكلسي والأنطاكي والإفرنجي التي كانت ترد إلى مدينة حلب ليتم صباغتها كانت توضع في مكان واحد ثم توزع بين الصباغين بالتساوي فيما بينهم ، لكن السادة (محمد بن الشيخ عبيد والحاج عبد الرحمن بن شاهين والشيخ مصطفى بن يوسف) قاموا بأخذ حصة السידين (عبد الرحمن بن محمد وصالح بن عبد القادر) (٣) .

كانت الأمور المالية في الطوائف الحرفية أكثر الأمور تعقيداً وسبباً ، لوقوع الخلافات والمشاكل بين أفراد الطائفة الحرفية الواحدة (٤) ، فعلى الرغم من أن قوانين الطوائف الحرفية تنص على توزيع ما يفرض على طائفة حرفية ما من ضرائب وغرامات على أفرادها بالتساوي ، إلا أن البعض من أبناء تلك الطوائف

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٩٤ ، ص ٧٢ ، صورة ٣٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٣٩ ، ص ٢٦٢ ، صورة ١٣٣ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٢٨ ، ص ٤٨ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٤- نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي ، ص ٢١٢ .

حاولوا التملص من دفع ما يترتب عليه من مبالغ مالية بحجج مختلفة ، فالبعض منهم تذرّع بأنه من جند السلطان ، وأنه معفى من دفع الغرامات التي تنزل بطائفته والتي يتم اقتسامها بين أبناء الطائفة ، كيحيى آغا المعروف ابن العياط القصاب الذي كان يتعاطى بيع اللحم في أربعة دكاكين بمدينة حلب ، وحاول التخلص من دفع حصته من الغرامة المفروضة على طائفة القصابين ، بحجة أنه من جند السلطان ومعه أمر يثبت صدق كلامه ، لكن حكم القاضي جاء لصالح بقية أبناء الطائفة الذين أقروا أن يحيى من جند السلطان ، لكن قوانين الطائفة كانت تنص على توزيع جميع الضرائب والغرامات على جميع أعضائها ، فأصدر القاضي حكماً يجبر يحيى على دفع حصته من الغرامة المفروضة (١) .

غير أن البعض تمكن من التملص من دفع ما يترتب عليه من غرامات تم فرضها على طوائفهم بحجة انتمائه إلى طبقة الأشراف التي كانت تتمتع ببعض الامتيازات ، كالإعفاء من دفع الغرامات التي يتم فرضها من قبل السلطات العثمانية على السكان ومختلف الفعاليات الاقتصادية في الولاية ، فالسيد محمد أفندي أحد أفراد طائفة المدارية في مدينة حلب حصل على حكم من القاضي في المحكمة الشرعية بإعفائه من دفع ما ترتب عليه من غرامة تم فرضها على طائفة المدارية ، لكونه من طبقة الأشراف المعفية من دفع التكاليف والغرامات العرفية (٢) .

كان شيخ الطائفة المسؤول الرئيسي عن الأمور المالية التي تخص طائفته الحرفية ، كما ورد في الوثيقة التالية التي أقر فيها أعضاء طائفة البساتنة أن ليس لهم في ذمة شيخ طائفته (رمضان بن درويش المعروف بابن الجبلاق) الذي كان يدير أمور الطائفة أية مبالغ مالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعون السيد أحمد بن السيد يوسف والسيد حسين ابن السيد إسماعيل والسيد محمد بن السيد حسن الجميع من طائفة البساتنة وأقروا بمحضر من شيخ طائفته رمضان بن درويش المعروف بابن الجبلاق قايلين في إقرارهم أن رمضان المرقوم كان قد جمع وصرف منا وعلينا بأمرنا في الحاليتين في مدة مشيخته علينا ما لزم جمعه وصرفه بمقتضى أمرنا له ، فلم يبق ولم يتأخر لنا تحت يده ولا في ذمته من ذلك

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٤٨٦ ، ص ٢٠٥ ، صورة ١٠٩ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٩٧ ، ص ٣٦٠ ، صورة ١٨٢ ، تاريخ ١١٩٦٩هـ - ١٧٥٥م .

شيء أصلاً وقطعا وصار خلي الذمة وأنا قد أبرئنا ذمته عن جميع الدعاوي وكافة الحقوق الشرعية المتعلقة بما ذكر وبغير ذلك إبراءً عاماً شرعياً" (١) .

اضطرت بعض الطوائف الحرفية في بعض الأحيان إلى استدانة بعض الأموال لدفع ما ترتب عليها من مبالغ مالية كالضرائب والغرامات وشراء ما تحتاجه من مواد أولية ، كما فعلت طائفة القصابين في مدينة حلب التي كان عليها دين وتوجب تسديده ، فاستدانت المبلغ المستوجب دفعه من صراف السراي في مدينة حلب (عبد الله ولد موسى اليهودي) والمقدر بسبعة آلاف وخمسمائة قرش (٢) . وعلى الرغم من أن السلطات الواسعة التي تمتع بها شيوخ الطوائف الحرفية تجاه أبناء طوائفهم ، إلا أن قيام أبناء تلك الطوائف بالتصدي لشيوخ طوائفهم وتقديم الشكاوي بحقوقهم لدى القضاة في المحاكم الشرعية ومقاضاتهم كانت من الأمور المعتاد حصولها داخل الطوائف الحرفية ، كما فعل عدد من أبناء طائفة الصواصنة بحق شيخهم الحاج خضر ، كما ذكر في الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعون الحاج حمود بن إبراهيم والحاج عرفه وعلاء الدين بن عبيد الجميع من طائفة الصوافه بحلب وأقروا بمحضر من رافع هذا الكتاب الحاج خضر شيخ الطائفة العبه جيه بمدينة حلب احمية قايلين في إقرارهم أننا كنا في صدد الدعوى على الحاج خضر المذكور أنه كان أخذ منا صوفاً ودارهم معلومة الوزن والقدر بغير حق والحال فقد أبرأنا ذمته عن جميع الدعاوي والمطالبات وكافة الحقوق " (٣) ، ولم يقتصر الأمر عند أبناء الطوائف الحرفية بتقديم الشكاوي بحق شيوخ حرفهم بل تعداه ليصل إلى مطالبة القاضي بعزل شيخهم ، وكثيراً ما كان يتحقق مرادهم ، كما سبق وذكرناه .

كثيراً ما كانت تقع خلافات وشكاوي داخل الطائفة الحرفية الواحدة ، وكانت هذه الخلافات تحصل لأسباب متعددة ، كأن يصاب أحد أفراد طائفة حرفية ما بعاهة بسبب عمله ، ويصبح عاجزاً عن العمل فيتخلى زملائه عنه ولا يقومون بتقديم المساعدة له ، كقيام أحد الحرفيين من طائفة دقاقي الأقمشة الذي تعرض إلى مرض خطير أفقده بصره وقدرته على العمل ، فتقدم بشكوى على زملائه لعدم مواظبتهم على العرف القديم المعتمد بالطائفة الحرفية القائم على توزيع الأرباح بالتساوي فيما بينهم ، فرد أعضاء الطائفة

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٢٧ ، ص ٢٩٨ ، صورة ١٥١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٥٠ ، ص ٣٧٧ ، صورة ١٩١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤٢٥ ، ص ١٥٠ ، صورة ٧٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

أن تلك الأرباح توزع على القائمين على رأس عملهم في دق الأقمشة وأيدهم القاضي الذي اصدر حكماً لصالحهم (١) .

يُلاحظ من خلال ما أوردته بعض الوثائق مدى قدرة طائفة حرفية ما على إجبار أحد أفرادها على ترك حرفته في حال قيامه بأعمال أدت إلى الإخلال بالقانون الذي تعمل به الطائفة ، وأدى ذلك إلى إلحاق الأذى والضرر بأبناء طائفته ، كما فعلت طائفة الصواصنة في مدينة حلب مع أحد أفرادها من الذين قاموا ببعض الأعمال التي ألحقت الضرر ببقية أفراد الطائفة ، فطالبوا القاضي بمنعه من تعاطي حرفتهم ، فأجاب القاضي طلبهم ومنع (راكيك) من تعاطي مهنة الخبازة ، كما تذكر الوثيقة التالية " أخبر بمجلس الشرع الشريف بارستيغ ولد راكميل وأركيل ولد ميري كوز وتوما ولد أوهان الجميع من طائفة النصاري الصواصنة بحلب المحمية بمواجهة الرجل المدعو راكميل النصراي وقالوا في إخبارهم أن ماركار المذكور يتعرض لنا بالشكايات الكاذبة والدعاوى الباطلة ويغرمنا أموالاً بالغمز والعوان لطرف الحكام الكرام ويؤذينا بسبب ذلك بغير حق وأنه شرير سلط اللسان وأنا متضررون متأذون من أقواله وأفعاله الوخيمة ونلتمس من مولانا الحاكم المشار إليه بأن يكف عن أذانا ومضرتنا ولا يتعاطى بعد الآن صنعتنا المذكورة وفقاً لمضرته لنا فحينئذ أعلم الحاكم المشار إليه ماركار المذكور بأن يكف عن إيذاء الجماعة المرقومين وأن لا يتعاطى صنعة الخبازة المذكورة " (٢) .

كان أبناء الطوائف الحرفية خليطاً متعدد الأديان والأعراق ، غير أن الجميع كان يعمل ضمن تلك التنظيمات الحرفية مسلمين كانوا أم مسيحيين أو يهود ، وكانوا متساوين في الحقوق والواجبات مع مراعاة بعض الخصوصية الدينية في بعض الطوائف كطائفة القصابين مثلاً بسبب اختلاف التعاليم الدينية بين دين وآخر في طريقة الذبح ، فكان القصابون اليهود يتعاملون مع اللحم المذبوح وفق طقوسهم الدينية الخاصة بهم (٣) ، فيقومون بذبح الأغنام الخاصة بهم ، كما يبدو من خلال دراسة الوثيقة التالية التي تناقش خلافاً حصل بين القصابين المسلمين والقصابين اليهود حول قيام بعض القصابين اليهود بمخالفة ما تم الاتفاق عليه حول ذبح الأغنام التي تخص طائفة اليهود في مدينة حلب " حضر بمجلس الشرع الشريف

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ١٠ ، ص ٤ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٢٧ ، ص ١٨٥ ، صورة ٩٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٨٩ .

السيد أحمد بن أحمد والحاج علي بن إسماعيل بشه القصاب باشيان بمدينة حلب أقرروا بمحضر من ناقلي هذا الكتاب أبرهام ولد وزن وشالوم ولد اصحاق الجميع من طائفة اليهود المتمكنين بحلب في صناعة القصابة قايلين في تقريرهم أن المعتاد القديم والدادب المستديم أن تذبح الأغنام التي تخص طائفة اليهود في المسلخ السلطاني بحلب بمعرفتنا ثم توزع بين من يتعاطى صناعة القصابة من طائفة اليهود للبيع ، وأنه بمرور الزمان تُرك هذا المعتاد وصار من يتعاطى الذبح من طائفتهم يذبح خفية خارج المسلخ السلطاني ويتعاطى بيع المذبوح من غير هؤلاء القصابين المرقومين وبسبب ذلك حصل لنا ضرر وخسران ، وأننا الآن قد تعهدنا أن لا ندع أحد من الذباحين يذبح خارج المسلخ المذكور سعياً للمال الميرى المترتب عليه وصوناً لضرر هؤلاء القصابين المرقومين ، وإن اطلعنا على ذبح أحد أغنام من خارج المسلخ نعلم به الحكام الكرام وولاة الأنام يجري عليه تأديبه ومعاقبته ، وأن كتمنا ذلك نعاقب ونلام من طرف الحكام " (١) .

قامت بعض الطوائف الحرفية في ولاية حلب بتخصيص بعض المنشآت التي يعود ريعها ودخلها إلى الفقراء من أبناء تلك التنظيمات ، كما ذكرت في الوثيقة التالية " لما جُوبه بمجلس الشرع الشريف لدى المولى الدرويش رجب شيخ طائفة التكجيه بمدينة حلب المحمية بطلب من الطائفة المرقومة على ما قبضه وما صرفه من غلة الوقف الواقع بحلب المشروطة لفقراء التكجيه بحلب ، فتبين أن جميع ما قبضه في مدة تسع سنين بحسب إقراره وما صرفه في المدة المرقومة مايتي غرش وأمر من جانب الشرع الأنوار بدفعها لمن ينصب مكانه شيخاً على الطائفة المرقومة ليصرفها على مصالح فقرائها " (٢) .

٤ — العلاقات بين الطوائف الحرفية المختلفة فيما بينها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر:

ساهمت مجموعة من العوامل في خلق ارتباط عضوي ومتكامل بين الطوائف الحرفية المختلفة بسبب اعتماد تلك التنظيمات الحرفية على بعضها في تأمين المواد الأولية وتصنيعها وبيعها ، والمشاركة في تأدية الضرائب والرسوم التي يتم فرضها على تلك الطوائف ، والاتفاق على تحديد بعض أسعار السلع

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٩ ، ص ٤ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٣٨٢ ، ص ١٣٥ ، صورة ٧٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

والبضائع التي تتشارك طائفتان حرفيتان أو أكثر في جلب المواد الأولية وتصنيع تلك السلع وبيعها . لكن على الرغم من تلك الاتفاقات المعقودة بين مختلف الطوائف الحرفية لم يخل الأمر من حدوث بعض الخلافات بين تلك الطوائف حول قضايا متعددة متصلة بالعمل ، نظراً للارتباط الكبير وتداخل العمل بين تلك التنظيمات الحرفية خاصة في مجال الحرف المتعلقة بالنسيج والحرير ، فضلاً عن بعض الخلافات التي كانت تنشأ لأسباب مالية بين الطوائف الحرفية .

كانت معظم الروابط التي أسست للتعاون بين الطوائف الحرفية عبارة عن اتفاقات تم عقدها بين مختلف الطوائف الحرفية لجلب وتأمين المواد الأولية اللازمة لبعض الحرف ، كالاتفاق الذي عُقد بين طائفة جالبي الكراسته وطائفة التكجيه في مدينة حلب ، الذي تعهدت فيه طائفة جالبي الكراسته أمام القاضي بإحضار عشرة أحمال من البوابيج والجزمات لطائفة التكجيه كل شهر من مدينة عينتاب (١) . ومن الأمثلة الأخرى حول الاتفاقات التي كانت تعقد بين الطوائف الحرفية المتداخل عملها ببعضها البعض ذلك الاتفاق الذي عُقد بين طائفة القصابين والدباغين في مدينة حلب حول بيع طائفة القصابين لطائفة الدباغين جلود الأغنام التي يتم ذبحها في المسلخ السلطاني خلال مدة خمسة أشهر ، كما ذكرت الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعون علي بشه ابن اسمعيل بشه والحاج معتوق ابن الحاج مصطفى والحاج أرسلان ابن الحاج خليل الجميع من طائفة القصابين في حلب ، وقرروا بمحضر من ناقلي هذا الكتاب الحاج محمد قصاب باشي حالاً ابن الحاج إبراهيم علامو والسيد نصري ابن مصطفى من طائفة الدباغين بحلب قايلين في تقريرهم أننا برضانا وحسن اختيارنا قد اتفقنا مع الحاج محمد المذكور أن نبيع ما يحصل عندنا من جلود أغنامنا التي نذبحها في المسلخ السلطاني في مدة خمسة أشهر بأثمان مختلفة ونقبض ثمن الجلود المرقومة من محمد آغا المذكور يوماً فيوماً على أن محمد آغا المرقوم يبيع ذلك كله في المدة المرقومة من طائفة الدباغين المذكورين يجري الحال على هذا المنوال من غرة شعبان إلى سلخ ذي الحجة المذكورة من غير تخلف منا ومنه ومن الدباغين المذكورين بناءً على أن لا نذبح غنمة ولا أكثر من ذلك خارج المسلخ السلطاني تنظيمًا لحرفتي القصابين والدباغين " (٢) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٨٩ ، ص ١٥٤ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٩٨ ، ص ١٥٩ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

كانت بعض الاتفاقات التي تم عقدها بين الطوائف الحرفية متعلقة بقضايا مالية تخص بعض الطوائف المتداخل عملها كمساعدة بعضها في دفع بعض الضرائب والرسوم ، كالاتفاق الذي عُقد بين طائفة الحدادين وطائفة النعالين في مدينة حلب الذي تعهدت فيه طائفة الحدادين أمام القاضي بدفع جزء من الرسوم المفروضة على طائفة النعالين (١) ، كما قامت بعض الطوائف الحرفية بالاتفاق فيما بينها على تحديد سعر سلعة أو منتج تشترك في جلب مواده الأولية وتصنيعه وبيعه طائفتان حرفيتان أو أكثر (٢) ، كالاتفاق الذي عُقد بين طائفة جلابة الأغنام والقصابين في مدينة حلب لتحديد سعر بيع لحوم الأغنام في مدينة حلب (٣) .

على الرغم من أن نصوص الاتفاقات بين الطوائف الحرفية كانت واضحة ، غير أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الخلافات بين الطوائف الحرفية لأسباب متعددة ومتعلقة بالعمل نتيجة تداخل عمل تلك التنظيمات ببعضها البعض ، كالخلاف الذي حدث بين طائفة الحدادين وطائفة الصابونية في مدينة حلب بسبب قيام عدد من أبناء طائفة الصابونية بجلب مسامير الخيل إلى مدينة حلب وبيعها لطائفة البيطرة ، مما ألحق أذى وضرراً بطائفة الحدادين في المدينة ، فقام أفرادها برفع شكوى لدى القاضي بذلك ، فتعهد أبناء طائفة الصابونية أمام القاضي في المحكمة الشرعية بعدم جلب تلك المسامير وبيعها في مدينة حلب مستقبلاً (٤) .

ومن الأمثلة الأخرى عن الخلافات المتعلقة بالعمل التي كانت تحصل بين الطوائف الحرفية الخلاف الذي حدث بين طائفة العقادين وطائفة الفتالين في مدينة حلب بسبب مخالفة طائفة الفتالين للاتفاق المعقود مع طائفة العقادين حول قتل الحرير الخاص بطائفة العقادين ، مما ألحق أذى وضرراً بطائفة العقادين ، كما تذكر الوثيقة التالية " ادعى بمجلس الشرع الشريف لدى المولى السيد حسن جلبي بن السيد محمد جلبي الساعاتي والسيد عمر بن الحاج محمد والسيد محمد بن السيد أحمد جلبي الجميع من طائفة العقادين وبايعي الحرير بحلب الحمية بمواجهة السيد الشيخ منصور ابن الحاج عمر والسيد أحمد بن الحاج حسن

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٤٨ ، ص ٥٤ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ، المجلد الثاني ، ص ٤٢٢ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩١٩ ، ص ٣٢٩ ، صورة ١٦٧ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٧٦ ، ص ٥٨ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

وعثمان بن الشيخ قاسم الجميع من طائفة القتالين بحلب الحمية وقالوا في دعواهم أن هؤلاء الجماعة المرقومين يتعاطون قتل حريرنا بالإجرة فيدفع كل واحد منا حريره لأجل القتل لدى من شاء منهم حسب العادة القديمة الجارية بيننا وبينهم من قديم الأيام ، وأن المدعى عليهم المرقومين اتفقوا فيما بينهم على أن أحدهم إذا أخذ من أحدنا حريراً لأجل القتل يجمعون ذلك الحرير الذي يأخذه كل واحد منهم من طائفتنا المرقومة ويجعلونه فيما بينهم أقساماً فيحصل في الحرير المذكور نقص وتغير عن كلفيته الصالحة لرواج بيعه ويلحقنا بسبب جعل حريرنا المذكور كذلك ضرر وخسران وإذا فهمناهم عن ذلك فلم ينتهوا وأننا نطلب الآن تنبهم بعدم جعل حريرنا أقساماً ونلتمس سؤلهم وأجاب المدعى عليهم المرقومون أنه في الحقيقة جعل الحرير المذكور أقساماً ليس هو دأب قديم وعادة جارية بينهم من قبل وأنهم الآن قد رضوا بترك الاتفاق في توزيع الأقسام " (١) .

كذلك كانت الأمور والقضايا المالية أحد أهم العوامل المسببة لحدوث الخلافات بين الطوائف الحرفية بفعل تداخل العمل وشراء وبيع المواد الأولية بين الطوائف الحرفية ، مما أدى إلى رفع الشكاوي في المحاكم الشرعية بين تلك التنظيمات المهنية ، وكثيرة هي الوثائق التي تناولت في موضوعها شكاوى رفعت من قبل طائفة حرفية تدعي أن لها في ذمة طائفة حرفية أخرى مبالغ مالية امتنعت الطائفة المدعى عليها عن دفعها للطائفة المدعية أمام القاضي ، كخلاف الذي حدث بين أفراد من طائفة المداراتية وأفراد آخرين من طائفة الصواصنة حول أموال ادعى أفراد طائفة الصواصنة أنها لهم في ذمة طائفة المداراتية (٢) .

٥ — العلاقة بين الطوائف الحرفية ، ومثلي الدولة العثمانية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

كانت الطوائف الحرفية تدير شؤونها الداخلية إلى حد ما بعيداً عن سلطة مثلي الدولة ، لكن ذلك لم يصل إلى مرحلة الاستقلال التام (٣) ، وقد لعب شيوخ الطوائف الحرفية الدور الأكبر في تنظيم العلاقة ما بين طوائفهم الحرفية والسلطات الحاكمة ، فكان كل شيخ طائفة حرفية يتولى مهمة تبليغ أوامر السلطات

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢١٠ ، ص ٧٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣٤٥ ، ص ١٣٦ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢٠٦ .

العثمانية إلى أعضاء طائفته ، وبالمقابل يرفع الحرفيون مطالبهم إلى السلطات العليا عن طريق شيخ طائفتهم وقد تجلت هذه العلاقة التي ربطت الدولة بالطوائف الحرفية بشكل واضح في مجال الضرائب التي كانت تفرض على الطوائف الحرفية ، والتي كانت نوعين ، ضرائب ثابتة وأخرى عارضة (غرامات) ، فُعُرفت الأولى بأموال الميري وجمعت عن طريق الالتزام ، وكانت تجبى بشكل سنوي ، أما الثانية التي حملت تسميات عديدة (عرضة ، غرامات ، تكاليف عرفية ، مال الأوردي أو العرضي أي مال الجيش) وهي بشكل عام مبالغ مالية تم فرضها بصورة غير نظامية من قبل السلطات العثمانية لضرورات استثنائية لتمويل حرب ما أو لنفقات طارئة ، وعلى اختلاف أنواع الضرائب والرسوم التي كانت تفرض على الطوائف الحرفية ، فقد توجب على كل طائفة دفع ما ترتب عليها من مبالغ مالية ، فكان يتم توزيع وجمع تلك المبالغ المفروضة على طائفة حرفية ما على أعضائها وفق ترتيب معين ، فيتولى شيخ الطائفة بمساعدة بعض الموظفين بجمع الأموال المطلوبة بالطريقة التي يتفق فيها مع أعضاء طائفته سواء أكان ذلك بشكل متساوي أو حسب إمكانيات كل فرد ، ويتم دفعها إلى السلطات الحاكمة (١) .

على الرغم من عدم تدخل السلطات العثمانية بالشؤون الداخلية للطوائف الحرفية ، واكتفائها بأخذ الضرائب والرسوم والغرامات من تلك التنظيمات الحرفية التي اختلفت بتقديرها على الطوائف ، فمثلاً قدرت الضرائب التي كانت تفرض على الطوائف العاملة في الحرف النسيجية بـ (٥٠٠٠) غرش (٢) ، إلا أن ذلك لم يمنع من صدور بعض الأوامر السلطانية ، التي يطلب فيها من شيوخ الحرف التزام العمل بالقوانين المعمول بها في تلك الطوائف ، في حالة قيام بعض الطوائف الحرفية بمخالفة تلك القوانين ، وتم رفع شكوى من قبل بعض الحرفين المتضررين إلى السلطات العثمانية التي كانت تقوم بالتدخل لإلزام الطوائف الحرفية على التقيد بالقوانين المعمول بها (٣) ، كالأمر الموجه إلى شيخ طائفة الدقاين في مدينة حلب (السيد محمد) بالسير على القانون المعمول به في طائفته فيما يتعلق بدفع الضرائب وتوزيع العمل بين أعضاء طائفته بشكل متساوي ، ومساعدة العاجزين من أبناء الطائفة (٤) .

١- رافق ، دراسات اقتصادية واجتماعية ، ص ١٥٥ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٧ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢٠٦ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ٢٤١ ، ص ٢١٠ ، صورة ١٤٠ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .

ومن الأمثلة الأخرى التي يُلاحظ فيها تدخل السلطنة العثمانية في الشؤون الداخلية للطوائف الحرفية الأمر الصادر إلى أرباب العمل في الحرف النسيجية القاضي بإجبارهم على التقيد بالقوانين المطبقة في تلك الطوائف كالاتزام بعدد المعلمين المحدد في تلك الحرف وفق القوانين المطبقة في الطائفة والبالغ عددهم (٣٣) شخصاً ، واستمرار العمل بالقانون الذي يميز لابن المعلم المتوفى الحلول مكان أبيه في حالة إجاءته لحرفة أبيه ، ومعاقبة المفسدين والمخالفين من بائعي القماش أو أرباب الحرفة الذين ثبت عدم أمانتهم (١) .

كما يُلاحظ أيضاً تدخل السلطنة العثمانية في شؤون الطوائف الحرفية من خلال إجبار عدد من الحرفيين العاملين في صناعة الأقمشة على التقيد في إقامة مشاغلهم وورشات عملهم في المكان المخصص لإنشاء تلك الورشات (٢) ، ويُلاحظ أيضاً تدخل السلطنة العثمانية في شؤون الطوائف الحرفية من خلال إصدار أوامر إلى العاملين في الحرف النسيجية ، الذين يستخدمون أولاد أهل الذمة في العمل بتلك الحرف بشكل يخالف القوانين المعمول بها التي تنص على عدم استخدام أولاد أهل الذمة في العمل بتلك الحرف كما تذكر الوثيقة التالية " إلى نقيب الحرفيين لغزل النسيج وحيآكته (الحاج يحيى) وإلى العاملين معه . عرض بعض وجوه الإسلام بأن الحرفيين في هذه الصنعة أخذوا يستخدمون أولاد الذميين كأجراء في مصانعهم وينافسون أولاد الإسلام ، مما أوقع مشاكل وخلافات بين الطرفين من شتم وتحقير وخلافه ، ولما كانت هذه الأعمال تمس الطائفة الإسلامية وجميع سادتها يسترحمون عدم استخدام صغار الذميين في مصانعهم خلاف أولاد الإسلام يطلب تنبيه أصحاب المصانع بتنفيذ هذا الطلب وعدم مخالفته " (٣) .

يُستنتج أيضاً مما ورد في بعض الوثائق أن السلطات العثمانية قد تدخلت أيضاً في الشؤون الداخلية للطوائف الحرفية عبر إصدار قرارات بفصل ونقل بعض الحرفيين من طوائفهم بسبب قيامهم ببعض المخالفات والتجاوزات المخالفة لنظام الطوائف الحرفية ، كالحرفيين محمد وقاسم اللذين صدر بحقهما أمر سلطاني أجبراً بموجبه على ترك حرفتهما ، بسبب قيامهما ببعض الحركات والتصرفات التي أدت إلى تلف بعض المنسوجات وإلحاق الأذى بأبناء طائفتهم الحرفية (٤) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٧ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص.ص ٧٨-٧٩ ، صورة ٦٥ ، تاريخ ١٢٠٩هـ - ١٧٩٤م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٦ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ١٤٣ ، ص ١٠٢ ، صورة ٧٢ ، تاريخ ١١٩٦هـ - ١٧٨١م .

لم تمثل السلطنة العثمانية الحامي الدائم للطوائف الحرفية ، بل كان هناك بعض التجاوزات في علاقتها مع هذه الطوائف الحرفية من خلال قيام بعض المسؤولين العثمانيون في ولاية حلب خلال فترة البحث باستغلال تلك التنظيمات الحرفية (١) ، كقيام أحد الولاة بأخذ ما يريد من طائفة الخضرية من الحمص المنقوع وغير المنقوع دون دفع ثمنه (٢) ، وقيام والي آخر بأخذ كمية من اللحم من أحد أفراد طائفة القصابين دون أن يدفع ثمنه (٣) ، كما يُلاحظ أيضاً تدخل العساكر في الشؤون الداخلية للطوائف الحرفية عبر التدخل في تعيين شيوخ بعض الحرف ، كتدخلهم لتعيين السيد إبراهيم شيخاً على طائفة الصندلجية (٤) .

كذلك لا بد من الإشارة إلى علاقة الطوائف الحرفية ذات الوظائف الخدمية بالسكان المحليين الذين كان بإمكانهم تقديم شكوى بأفراد تلك الطوائف في حال أخلوا بعملهم ، كما حدث مع بعض الحرفين من طائفة القنوية عندما تقدم الحاج عبد القادر آغا المتولي على القسطل الكاين بسويقة الحجارين بحلب بشكوى بحق بعض أعضاء طائفة القنوية بمدينة حلب لإخلالهم بمواعيد جر الماء من القناة إلى القسطل المذكور ، فتم حل ذلك الخلاف عند القاضي الذي أصدر حكم نص على قيام أعضاء الطائفة القنوية بجر الماء في القسطل المذكور كما كان الحال عليه من قبل (٥) .

لم تكن المرأة بعيدة عن المساهمة بالحياة الاقتصادية في ولاية حلب ، كما كان الوضع في جميع أنحاء السلطنة العثمانية ، وقد كان لها مساهمتها ومشاركتها في الطوائف الحرفية ، وخاصة في الحرف النسيجية مع مراعاة الأعراف والتقاليد التي تمنع اختلاط النساء بالرجال ، كما ذكرت الوثيقة التالية " أخبر بمجلس الشرع الشريف لدى مولانا وسيدنا العالم العلامة العمدة الفهامة حاكم الشريعة الحمديّة بمدينة حلب الحمية فخر السادات الكرام السيد محمد أفندي ابن المرحوم السيد حسن أفندي وحامد أفندي الحاج أحمد آغا ابن الحاج محمد الجميع من سكان مدينة حلب المحروسة الموثوق

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢٠٩ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٩٥٨ ، ص ٣١٩ ، صورة ١٦٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٧١ ، ص ٦٥ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٨ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٣٠٥ ، ص ١٦١ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١١٧٩هـ - ١٧٦٥م .

بخبرهم بمواجهة الشيخ عبد القادر ابن الشيخ منصور قايلين في إخبارهم أن من جملة وقف تكية مقام الأربعين الكاين بجلب جميع الدكاكين الثلاث الكاينة بسوق القطرانية وأنه من قديم الأيام وسالف العصر والأوان إذا بيع غزل الصوف بهذه البلدة فيوزن في دكاكين وقف التكية لا في غيرها ، وأن يبيع غزل الصوف المرقوم في الدكاكين المرسومة وقاية وصيانة للنساء اللاتي يبعن الغزل عن اختلاطهن بالرجال الأجانب وأن الشيخ منصور وابنيه الشيخ عبد القادر والشيخ محمد قد اتخذوا مخزناً محدثاً لوزن غزل الصوف فصاروا يزينون الغزل داخل المخزن المرقوم فيجتمع الرجال والنساء داخل المخزن المسطور فلا يخلو الحال من وقوع المخدور في المخزن المذكور وفي ذلك فضيحة وإضرار بالنساء الأحرار وعلى هذا فقد تضرر الوقف المذكور وتعطلت دكاكينه ونلتمس دفع المضرة وإرجاع الميزان إلى الدكاكين المرقومة فحينئذ أعلم الحاكم المشار إليه الشيخ عبد القادر أنه حيث كان وزن الغزل المذكور في المخزن المحدث المرقوم ضرر حسب الأخبار المرقومة فلا يكون له أن يوزن في المخزن المرقوم الغزل بل يبقى على قدمه في محله القديم في دكاكين الوقف المرقومة " (١) .

ومما ساعد على عمل المرأة في الحرف النسيجية انتشار ورشات الحرف المتعلقة بالصناعات النسيجية داخل البيوت أو جوارها ، كما ذكرت الوثيقة التالية " أقر بمجلس الشرع الشريف شرف الدين ابن الحاج عبد الله أنه قد باع بعقد شرعي حامل هذا الكتاب المرضي حسن ابن الحاج عبد القادر العزرب فاشترى منه بماله ما هو ملك البايع المذكور وبيده وتحت تصرفه وذلك جميع الدار الكاينة بقصبة إعزاز المشتملة على مساكن ومطبخ وحوش سماوي وجب ماء ومنافع وجميع الدكان المعدة للحياكة الملاصقة للدار المذكور بثمان قدره مائة غرش من الغروش السلطانية " (٢) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٣٢ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ١٥٥ ، ص ٥٧ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

الفصل الرابع

الحياة الاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

(التجارة — النظم المالية — المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد)

— التجارة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

أولاً — أهمية موقع مدينة حلب في التجارة الدولية :

تميزت منطقة بلاد الشام بموقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم في قلب العالم القديم بين قاراته الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا ، مما ساعدها على التحكم بطرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب عبر العصور ^(١) ، فسيطر المماليك على التجارة الدولية في العصور الوسطى ، وكانت تجارة التوابل والحرير تنقل إلى أوروبا عبر منطقة المشرق العربي من خلال تحكمهم بالطريقين التجاريين الرئيسيين بين الشرق والغرب ، وكان الطريق الأول يمر من الصين إلى بلاد فارس ، ليصل إلى العراق ، ثم إلى بلاد الشام ، لينقل بعدها بحراً إلى أوروبا . أما الطريق الثاني فكان طريقاً بحرياً يبدأ من الشرق الأقصى مروراً بالخليج العربي ، ثم تنقل البضائع براً من البصرة إلى بغداد ، ثم إلى دمشق وحلب ، ثم إلى الموانئ الساحلية في بلاد الشام ومنها إلى أوروبا ، فحققت الدولة المملوكية السيطرة على بلاد الشام ومصر أرباحاً مالية كبيرة مع حلفائها التجار البنادقة ، الذين كانوا يتولون نقل البضائع الشرقية من الموانئ الشامية إلى أوروبا ^(٢) .

وعلى الرغم من الضربة القوية التي تعرضت لها منطقة المشرق العربي بعد نجاح البرتغاليين في اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، والدوران حول القارة الإفريقية والوصول إلى الهند وكسر احتكار

^١ - محمود حريثاني ، حلب وعلاقتها الدولية عبر التاريخ ، اقتصاديات حلب نشرة غير دورية تصدرها غرفة تجارة حلب ، العدد الثاني ، حلب ، ١٩٩٢م ، ص ٥٤ .

^٢ - عادل زيتون ، تاريخ المماليك ، الطبعة الثامنة ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢م ، ص.ص ١٦٣ - ١٦٤ .

الدولة المملوكية للتجارة الدولية بين الشرق الغرب (١) ، فإن المراكز التجارية الكبرى في منطقة المشرق العربي ، كدمشق وحلب والقاهرة استطاعت الحفاظ على بعض النشاط التجاري القائم فيها ، وكانت مدينة حلب بحكم موقعها المميز بين بلاد فارس والعراق والأناضول وقربها من شواطئ البحر المتوسط مدينة تجارية مزدهرة على مر العصور ، وازدادت أهميتها بعد سيطرة السلطنة العثمانية عليها ، فأضحت مدينة حلب في قلب السلطنة العثمانية ، وقائمة على مفترق الطرق التجارية التي تربط ما بين الأناضول وبلاد فارس والعراق ومصر والجزيرة العربية وصولاً إلى الهند والصين (٢) .

لقد أضحت مدينة حلب بفضل موقعها الاستراتيجي في قلب السلطنة العثمانية محطة مواصلات برية هامة جداً للمسافرين والتجار ، فكانت المدينة الرئيسية على الطريق التجاري ما بين شواطئ الخليج العربي والبحر المتوسط (٣) ، كما أنها كانت قائمة في منتصف المسافة تقريباً على الطريق البري الهام جداً للسلطنة ، الذي يصل ما بين العاصمة العثمانية استانبول والقاهرة (٤) ، وفي منتصف الطريق التجاري الذي يصل ما بين استانبول وبغداد . كما أنها محطة هامة لقوافل الحجاج والتجار على الطريق الواصل ما بين العاصمة العثمانية والحجاز (٥) .

يضاف إلى ذلك الدور المهم والمفصلي الذي شغلته مدينة حلب في التجارة الدولية ، وفي نقل المسافرين والبضائع بين أوروبا والهند ، فحتى اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح والدوران حول إفريقيا للوصول إلى الهند ، لا بل حتى قبل إنشاء قناة السويس ، فقد ظل الطريق البحري ، الذي يربط بين أوروبا والهند عبر الموانئ الساحلية في بلاد الشام ، والذي يتخلله بعض المراحل البرية بين تلك الموانئ

١- ياغي ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، ص ٢٠ .

٢- نعمان جبران ، التجارة وغرفة التجارة في حلب ، الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الثالث والأربعون ، دمشق ، ١٩٩٩ م ، ص ١٦٣ .

٣- دعد الحكيم ، سلاطين بني عثمان في ولاية حلب من خلال الأوامر السلطانية ، مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الواحد والثلاثون ، دمشق ، ١٩٨١ م ، ص ١٦٣ .

٤- غاوبه ، حلب ، الجزء الأول ، ص ٢٧ .

٥- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٤٥ .

والخليج العربي ، الطريق المفضل لنقل الأشخاص والبضائع ^(١)، فكان يتم تفريغ البضائع القادمة من الهند بحراً عبر المحيط الهندي والخليج العربي في ميناء البصرة ، ثم تنقل براً على ظهور الجمال عبر العراق وبلاد الشام لتفرغ في الموانئ الشامية ، ثم تنقل بحراً إلى الأسواق الأوروبية ^(٢) . لذلك يمكن وصف مدينة حلب في تلك المرحلة بأنها مركز هام وسوق تجاري كبير للقوافل التجارية المؤلفة من ألفين أو ثلاثة آلاف جمل قادمة من الصين والهند وبلاد فارس وبلاد الرافدين ، فيتم فيها بيع تلك البضائع وتوزيعها على الأسواق في أوروبا وآسيا الصغرى وأرمينيا ودمشق ومصر ، وبسبب ما كانت تحتويه أسواق مدينة حلب من بضائع ومنتجات شرقية خاصة الهندية منها ، فقد لقبت بالهند الصغرى ^(٣) .

ثانياً — التجارة الداخلية :

يمكن تقسيم النشاط التجاري في ولاية حلب بشكل عام وليس فقط في النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى قسمين رئيسيين ، الأول تجارة المرور أو العبور ، وهي تجارة البضائع والمنتجات العابرة لولاية حلب ما بين الشرق والغرب عبر الطريق التجاري من بغداد والبصرة إلى الموانئ الساحلية الشامية مثل اسكندرونة وطرابلس عبر مدينة حلب وبالعكس ^(٤) ، والثاني هو تجارة المواد والبضائع المنتجة والمصنعة في شتى أنحاء الولاية ، فكان السكان المحليون يشترون حاجتهم اليومية من مختلف المنتجات سواء أكانت منتجات محلية زراعية أو صناعية ، كالصابون والزيت وبعض الأدوات المنزلية كالأثاث ، أو منتجات عابرة لمدينة حلب باعتبارها مركزاً لعبور القوافل التجارية القادمة من الشرق والغرب من منتجات بلاد فارس والصين والهند وأوروبا الغربية ^(٥).

ساهم موقع حلب في توفير فرص عمل كثيرة لأبنائها في جميع المهن المتعلقة بالتجارة سواء كتجار يعملون لحسابهم الخاص ، كالتاجر مصطفى آغا الذي شغل منصب شيخ التجار في مدينة حلب عدة

^١ - جورج عبد الكريم خوام ، خصوصية حلب ، الطبعة الأولى ، (د.ن) ، دمشق ، ٢٠٠٠ م ، ص ٥ .

^٢ - الرفاعي ، حلب ، ص ٦١ .

^٣ - أدولف بوخه ، حلب وعلاقتها مع أوروبا ، عادت حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب وجمعية العاديات ، الكتاب الثاني ، حلب ، ١٩٧٦ م ، ص ١٦٥ .

^٤ - غاوبه ، حلب ، الجزء الأول ، ص ٢٩ .

^٥ - الحلي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٤٥ .

سنوات (١) ، أو وكلاء للتجار الأجانب المقيمين في حلب ، كالسيد نقولا ابن إلياس الوكيل للتاجر الإنكليزي فرين (٢) . وكان هؤلاء الوكلاء ينوبون عن التجار الأجانب في بعض الأمور التجارية والقضائية ، فالسيد إلياس بن فخر الدين الوكيل عن التاجر الإنكليزي المقيم في حلب فرين اشتكى في المحكمة الشرعية على أحد التجار المحليين من سكان حلب المدعو السيد كيورك بن أكوب مدعياً أن لموكله فرين في ذمة كيورك مبلغاً قدره ألفان وثمانمائة وثمانية وأربعون قرشاً ثمن أقمشة من الجوج كان السيد كيورك قد اشتراها من السيد فرين (٣) .

كما عمل البعض الآخر من السكان المحليين ، كمرافقين وأدلاء للقوافل التجارية . وقد ساعد موقع حلب الاستراتيجي على الطرق التجارية على انتشار تربية الحيوانات المستخدمة في نقل البضائع والمسافرين ، كالجمال والبغال والحمير ما بين المراكز التجارية والموانئ ومدينة حلب ، فنشط عمل المكارية المرافقين للقوافل التجارية . كما قام البعض بتأجير الحيوانات التي يملكها للتجار ، الذين كانوا ينشطون ما بين المراكز التجارية ، كالطريق ما بين حلب وبغداد ، كالسيد علي ابن ناصر الدركرنلي أجر عدداً من حيواناته ودوابه للسيد حسين بن الحاج إبراهيم المعروف بالعموري ، لاستخدامها في نقل بضائعه ما بين حلب وبغداد (٤) ، أو ما بين حلب ودمشق ، كالحاج حسن والحاج مصطفى ابني الحاج محمد القادقجي اللذان استأجرا من السيد عساف آغا بن الحاج محمد المعروف بابن لاجين بعض الجمال لاستخدامها في نقل البن الذي اشتروه من مدينة دمشق إلى مدينة حلب (٥) .

وقد عُرف عن الحلبيين ولعهم بالتجارة وعشقهم للسفر ، فعمل الكثير منهم في هذا الميدان الاقتصادي ، فكانوا يرافقون القوافل التجارية المسافرة ما بين حلب والبصرة وبغداد والموانئ الساحلية على شواطئ المتوسط وغيرها من المراكز التجارية ، كما اختار البعض منهم الاستقرار في بعض المراكز

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ١٣ ، صور ١٧ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .
٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٢٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٩١ ، ص ٣٤ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٥٢٨ ، ص ١٧٥ ، صورة ٩٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

التجارية التي تخرج منها القوافل التجارية إلى مدينة حلب (١). لذلك كان هناك بعض التجار من مدينة حلب قد اختاروا الإقامة في مدينة بغداد ، ليرسلوا البضائع منها إلى مدينة حلب ، كالسيد أحمد بن الحاج حسن المقيم في بغداد ، والذي أرسل إلى أخيه الحاج عبد القادر بن الحاج حسن المقيم في مدينة حلب مع السيد أحمد البدوي العقيلي المكاربي أربعة عشر حملاً محملة بالقهوة ، وستة أجمال محملة بالتبناك ، وتولى السيد أحمد البدوي نقل البضائع المذكورة من بغداد إلى حلب على دوابه مقابل الحصول على أجره (٢) في حين اختار البعض الاستقرار في مصر ، كالسيد محمد بن أحمد الذي استقر في مدينة دمياط (٣) ، أو الاستقرار بالأناضول (أرض الروم) ، كالسيد نعمة الله ابن إسحاق (٤) .

كما أقام في مدينة حلب العديد من التجار القادمين من مختلف المدن والولايات العثمانية بقصد التجارة ، فكانوا يقدمون إلى حلب من معظم المدن العثمانية حاملين بضائعهم ، كالتاجر اليهودي (رحاميم ابن مردخاي اليهودي الموصلية) القادم من بغداد ، الذي أقام في مدينة حلب بصورة دائمة (٥) . في حين كان البعض من التجار يقيم في مدينة حلب إلى أن يتمكن من تصريف البضائع التي جاء بها إلى حلب ، أو أن يتمكن من شراء ما يحتاجه من مواد وبضائع يعود بها إلى ولايته . وقد كانت مسألة العودة برفقة القوافل التجارية متاحة دائماً ، بسبب كثرة القوافل التجارية القادمة والخارجة من وإلى مدينة حلب (٦) .

ثالثاً — التجارة الخارجية :

شكلت منطقة المشرق العربي عبر تاريخها الطويل منطقة جذب للمستعمرين والغزاة الراغبين في الاستفادة من خيرات هذه المنطقة ، وموقعها الجغرافي الاستراتيجي بين الشرق والغرب على طرق

^١ - Abraham Marcus , **People and Property in Eighteenth-Century Aleppo** , Columbia University , 1987 , p 85.

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٩٨٥ ، ص ٣٢٢ ، صورة ١٦٨ ، تاريخ ١١٧٢هـ - ١٧٥٨م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١١٢ ، ص ٣٧ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٧٧ ، ص ٢٨ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٦ - قسطنطين ، الإفرنج في حلب ، ص ١٩٨ .

التجارة الدولية (١) ، مما جعلها محط أنظار التجار الساعين للاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي ، لتحقيق مكاسب مالية كبيرة من خلال قيامهم بدور الوسيط في التجارة ما بين الشرق والغرب ، فبدأت الجاليات الأوروبية بالقدوم إلى هذه المنطقة ، والاستقرار فيها في بدايات القرن السادس عشر ، مستفيدة من التسهيلات والامتيازات التي منحتها السلطات العثمانية ، للتجار الأوروبيين الراغبين بالعمل في السلطنة العثمانية (٢) .

لقد تعددت الأسباب التي دفعت التجار الأوروبيين إلى الاستقرار في بلاد الشام بصفة عامة ، وفي حلب بصفة خاصة ، فعلى الرغم من العزلة التي فرضتها السلطنة العثمانية على ولاياتها ومنعتها من أي نوع من الاتصالات والصلات الحضارية مع أوروبا ، إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الخروقات لذلك النظام ، فلم تنقطع الصلات بين بلاد الشام وأوروبا خلال الحكم العثماني . وقد ساهمت أوضاع بلاد الشام وتقسيمها إلى عدة ولايات ، على رأس كل ولاية حاكم مستقل ، تركزت مهامه في حفظ الأمن وضمان استمرار السيطرة العثمانية في ولايته دون القيام بأي مشروع اقتصادي ، أو حتى تشجيع الفعاليات الاقتصادية ، للقيام ببعض النشاطات ، في فتح المجال أمام التجار الأوروبيين ، للسيطرة على النشاط التجاري في بلاد الشام ، خاصة بعد حصول معظم الدول الأوروبية على امتيازات واسعة ، للقيام بالنشاط التجاري في الولايات الخاضعة للسلطنة العثمانية (٣) .

وفيما يتعلق بولاية حلب ، فقد تميزت عن غيرها من الولايات العثمانية بموقعها الاستراتيجي كمدينة عبور على طرق التجارة الدولية مما جعل أسواقها مستودعات لبضائع الشرق والغرب (٤) ، هذا فضلاً عن تنوع منتجاتها المحلية ، التي شكلت عاملاً إضافياً زاد من أهميتها التجارية ، فأضحت حلب بفضل هذا الموقع سوق رئيسية للشرق كله (٥) ، فقد أتاح لها هذا الموقع الاستراتيجي سهولة الاتصال والتنقل بين تلك المناطق ، مما جعل التجار الأوروبيين يفضلون الاستقرار في حلب أكثر من دمشق ، نظراً لكونها

١- هلال ، التحولات الثقافية والاقتصادية الهامة في حلب ، ص ٢٣٤ .

٢- الصباغ ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، ص ١٨٣ .

٣- لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، الطبعة الثامنة ، (د.ن)، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ٢١ .

٤- Browne , W, G, Travels in Africa , Egypt, and Syria from years 1792 to 1798 , p386 .

٥- خوام ، خصوصية حلب ، ص ٥ .

المنفذ الأقرب بين الشرق والغرب (١) ، وبفضل هذا الموقع تفوقت حلب على جميع المدن في السلطنة العثمانية ، بما فيها العاصمة استانبول من حيث أهميتها التجارية (٢) .

كما كان للظروف الدولية وتفشي ظاهرة القرصنة في القرن السادس عشر دور كبير في ازدياد أهمية ودور الطرق البرية ، على حساب تراجع دور الطرق البحرية ، فأخذ التجار الأوروبيون يفضلون شحن بضائعهم ونقلها من الهند إلى أوروبا عبر الطرق البرية الممتدة من الهند إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط عبر مدينة حلب ، مما زاد في أهمية مدينة حلب وجعلها مركزاً لتخزين وشحن البضائع القادمة من الهند إلى أوروبا ، وخاصة الحرير الذي ازدادت أهميته ودوره في الاقتصاد الأوروبي في تلك المرحلة (٣) .

رابعاً — النشاط التجاري الأوروبي في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

ساهم التجار الأوروبيون الذين استقروا في المدن التجارية في بلاد الشام مساهمة كبيرة في نشاطها التجاري من خلال قيامهم بدور الوسيط التجاري ما بين الشرق والغرب ، فقد ساهموا في نقل البضائع والمنتجات ما بين الشرق والغرب ، بإعادة تصدير المنتجات الشرقية التي ترد إلى أسواق حلب من مختلف المناطق الممتدة إلى الصين والهند وبلاد فارس والعراق الأناضول وشبه الجزيرة العربية . كما تولوا مهمة استيراد مختلف البضائع الأوروبية إلى أسواق حلب ، ليتم من خلال تلك الأسواق إعادة تصديرها إلى مختلف الأسواق الشرقية (٤) .

فمن خلال هذه العملية التبادلية ساهم التجار الأوروبيون إلى جانب التجار الشرقيين في نقل البضائع ما بين الشرق والغرب . فكانت أسواق مدينة حلب وغيرها من المراكز التجارية الكبرى في

١- عائشة الدباغ ، الحياة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، شعاع للنشر والعلوم ، ٢٠٠٧م ، ص ٢٨ .

٢- خير الدين الأسدي ، أحياء حلب وأسواقها ، تحقيق عبد الفتاح رواس قلعة جي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٦م ، ص ٤٨ .

٣- ريمون ، المدينة العربية حلب ، ص ٢٩٥ .

٤- Browne , W, G, Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798 ,p386 - ٤

السلطنة المكان الذي يتم فيه ذلك النشاط التجاري الكبير ما بين الشرق والغرب الأمر الذي دفع بأعداد كبيرة من التجار الأوروبيين للإقامة في تلك المدن التجارية ، والتي كانت حلب واحدة منها ، فأقام فيها عدد كبير من التجار الأوروبيين بمختلف جنسياتهم من البنادقة والهولنديين والفرنسيين والإنكليز وغيرهم من مختلف البلدان الأوروبية ، التي تمكنت من توقيع معاهدات واتفاقيات مع السلطنة العثمانية ، التي أتاحت لرعاياها بموجب تلك الاتفاقيات حرية الحركة والتجارة في جميع أنحاء السلطنة العثمانية (١) .

١ — النشاط التجاري للتجار الفرنسيين :

كانت فرنسا من الدول الأوروبية السبّاقة للنشاط التجاري في السلطنة العثمانية ، فسعت للحصول على اتفاق تجاري يتيح لتجارها حرية التجارة والتحرك والتنقل داخل حدود السلطنة العثمانية ، وكان لها ذلك عندما نجح الملك الفرنسي فرانسوا الأول في توقيع معاهدة في العام ٩٢٤هـ/١٥٣٥م ، مع السلطان العثماني سليمان القانوني ، فأتاحت بنود تلك المعاهدة للفرنسيين الإقامة والاستقرار في السلطنة العثمانية للأغراض التجارية (٢) . وقد أدرك الفرنسيون أهمية بلاد الشام من الناحية التجارية بحكم موقعها الاستراتيجي ، فكانت هذه المنطقة من أوائل المناطق التي جذبت التجار الفرنسيين للنشاط التجاري في السلطنة العثمانية (٣) .

ازداد النشاط التجاري للتجار الفرنسيين في مدينة حلب في بدايات القرن السابع عشر ، وتذكر بعض المصادر أنه كان يقيم في مدينة حلب في العام ١٠١٤هـ/١٦٠٥م خمسة عائلات فرنسية تعمل في

١ - ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص ١٥٠ .

٢ - إسماعيل ، السياسات الدولية في الشرق العربي ، الجزء الأول ، ص ١٥ .

٣ - بدأ التجار الفرنسيون بالنشاط التجاري داخل الأراضي العثمانية ، وأسسوا قنصلية لهم في خان الجمرك في مدينة حلب في العام ٩٦٩هـ/١٥٦٢م ، وذلك لرعاية مصالحهم التجارية فيها ، وقد أراد الفرنسيون احتكار التجارة في بلاد الشام بعد توقيعهم اتفاقية العام ٩٤١هـ/١٥٣٥م ، محاولين إبعاد التجار البنادقة عن النشاط التجاري في بلاد الشام ، لكن محاولتهم باءت بالفشل ، وتعرضوا إلى منافسة قوى جديدة متمثلة بالتجار الإنكليز والهولنديين الذين كانوا أقوى وأشد منافسة من التجار البنادقة . للتفصيل يرجى العودة إلى فريد بك ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ص . ص ٢٤١ -

التجارة ما بين حلب ومرسيليا ، هذا فضلاً عن التجار الذين كانوا في حالة تنقل وسفر بين حلب وفرنسا وكانوا يستخدمون عشرين سفينة سنوياً في تلك التجارة ، ووصل حجم التجارة السنوي إلى ٨٠٠٠٠٠ دوكة (١) . وقد ازداد عدد التجار الفرنسيين في حلب في منتصف القرن السابع عشر بسبب ازدياد النشاط التجاري ، خاصة بعد افتتاح القنصلية الفرنسية في حلب ، التي كان الهدف منها الإشراف على النشاط التجاري للرعايا الفرنسيين في المدينة ، وحمايتهم وصون ممتلكاتهم (٢) .

وعلى الرغم من التراجع النسبي لحجم التجارة الفرنسية في مدينة حلب في مطلع القرن الثامن عشر لكنها ما لبثت أن استعادت عافيتها ، عندما تمكن الملك الفرنسي لويس الخامس عشر عبر سفيره في استانبول من توقيع معاهدة جديدة مع السلطنة العثمانية في العام ١١٥٣هـ/١٧٤٠م (٣) ، التي حصلت بموجبها فرنسا على امتيازات تجارية كبيرة في السلطنة العثمانية ، من خلال منح الحرية التامة للتجار الفرنسيين الذين يتاجرون في السلطنة العثمانية في تحركاتهم وتنقلاتهم . وقد انعكست بنود تلك المعاهدة إيجابياً على حركة التجارة الفرنسية داخل السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فبلغت تجارة النسيج الكتاني في مدينة حلب ذروتها خلال تلك الفترة باستثناء فترات الحروب ، وما يدل على ذلك مراجعة قيمة صادرات ولاية حلب من الأقمشة ، وخاصة القطنية منها نحو مدينة مرسيليا التي تزايدت بصورة مطردة بدءاً من بداية القرن الثامن عشر ، لتبلغ ذروتها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٤) .

-
- ١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- ٢- عبد الله حجار ، قنصلية (دار بوخه) بحلب ، مجلة الحوليات الأثرية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الثالث والأربعون ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص ١٨٩ .
- ٣- للتعرف على بنود تلك المعاهدة يرجى العودة ، المعاهدات الدولية التي وقعتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، ترجمة يوسف آصف بك ، الطبعة الثانية ، طبع بالمطبعة العمومية بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٦م ، ص . ص ٤ - ٣٧ .
- ٤- قُدرت تلك التجارة في بدايات القرن بين العامين (١١١٢-١١١٤هـ/١٧٠٠ - ١٧٠٢م) بحوالي ٨٥٠٠٠ ليرة ، وبـ ١٣٢٦٠٠٠ ليرة بين سنتي (١١٦٤-١١٦٨هـ/١٧٥٠ - ١٧٥٤م) ، وبـ ١٦٩٦٠٠٠ ليرة بين العامين (١٢٠٠-١٢٠٤هـ/١٧٨٥ - ١٧٨٩م) ، وكانت تمثل حينئذ ٤٨,٢٥% من صادرات ولاية حلب بشكل عام و٦٧% من صادرات النسيج من منطقة المشرق كله ، مما يدل على تضخم حجم تجارة النسيج بين حلب ومرسيليا الفرنسية التي

بلغ عدد البيوت التجارية الفرنسية في حلب في العام ١١٦٧هـ/١٧٥٣م تسعة بيوت ، طبقاً لما ذكره الطبيب الإنكليزي راسل ، لكن هذا العدد انخفض في السنوات اللاحقة ، ليبلغ في العام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، ستة أو سبعة بيوت (١) ، وقد تمتع القنصل الفرنسي المقيم في حلب ببعض الامتيازات عن بقية القناصل الأوروبيين الآخرين ، فكان له الأسبقية في جميع اللقاءات العامة بسبب أسبقيته في تأسيس البيوت التجارية في مدينة حلب ، وكان يساعده في عمله مستشار وجاويش ، إضافة إلى عدد من الجنود الإنكشاريين ، فضلاً عن طبيبين فرنسيين وبعض التراجمة (٢) .

تؤكد سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب على ازدهار النشاط التجاري الفرنسي فيها في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وتوجد العديد من الوثائق التي تتحدث عن التجار الفرنسيين ونشاطهم التجاري في ولاية حلب في تلك المرحلة ، كالتاجر الفرنسي (بدراك) الذي كان له دين في ذمة أحد التجار المحليين قدره (٤٨٨) قرشاً (٣) . ولم يقتصر النشاط الفرنسي على المعاملات التجارية التي كان يقوم بها التجار الفرنسيين ، بل وجدت شركات فرنسية ناشطة في ولاية حلب كشركة (أولاق - داليان) (٤) .

استمرت التجارة الفرنسية مع حلب بالتقدم والتوسع إلى أن تعرضت لنكسة كبيرة في أعقاب احتلال الفرنسيين لمصر العام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، فقد توترت العلاقات بين فرنسا والسلطنة العثمانية ، التي أخذت بمطاردة التجار الفرنسيين العاملين في السلطنة ، ومصادرة أموالهم ، ومنعهم من القيام بأي نشاط تجاري (٥) . ولم تكتف بذلك ، بل قامت بسجن البعض منهم في سجن قلعة حلب

تضاعفت ست مرات بين العامين (١١١٢ - ١٢٠٤هـ / ١٧٠٠ - ١٧٨٩م) . للتفصيل يرجى العودة إلى ريمون ، المدينة العربية حلب ، ص ٣٠٧ .

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٢٢ .

٢- المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ١٦ ، ص ١٤ ، صورة ١٣ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١١٣ ، ص ٥٩ ، صورة ٨٣ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ١٨ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

لمحاولتهم تهريب أموالهم ، بمساعدة بعض التراجمة المحليين العاملين في القنصلية الفرنسية مثل (حنا أندريا ويوسف غزال) ، والذين تم اعتقالهما أيضاً^(١) .

لقد عانى التجار الفرنسيون الناشطون في ولاية حلب الكثير من الصعوبات في أعقاب حملة نابليون على مصر ، فتوقف نشاطهم التجاري وزج الكثير منهم في السجون ، خاصة الذين كان عليهم ديون لصالح الخزينة العثمانية ، ولم يفرج عنهم إلا بعد أن تعهدوا بسداد ما بذمتهم من ديون لصالح الخزينة العثمانية بكفالة القنصل الإنكليزي في حلب ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب (مير محمد) . نحيطكم علماً أنه تمت موافقتنا على الطلب الذي تقدم به ثلاث أفراد من المواطنين الفرنسيين بحلب ، والذين هم رهن الاعتقال في سجن قلعة حلب ، لعدم قيامهم بإيفاء ما عليهم من ذمم إلى خزينة الدولة ، والتي بلغت (١٠٠٠٠٠) قرشاً ، وموافقتنا هذه تقضي بإخلاء سيبلهم عند دفع ما عليهم من ديون للدولة ، وذلك بمعرفة وتعهد قنصل إنكلترا بحلب " (٢) . لكن ما لبثت الأمور أن عادت لطبيعتها بعد انسحاب الفرنسيين من مصر ، وسُمح للتجار الفرنسيين من أتباع القنصلية الفرنسية في حلب بالعودة إلى ممارسة نشاطهم التجاري استجابة لطلب القنصل الفرنسي في حلب (٣) .

٢ — النشاط التجاري للتجار الإنكليز :

لم يخف عن التجار الإنكليز الأهمية التجارية والاستراتيجية لمدينة حلب في القرن السادس عشر ، لذلك حرصوا كل الحرص على الاستفادة من هذا الموقع الاستراتيجي ، ودوره الكبير في التجارة الدولية عبر الحصول على امتيازات تجارية في السلطنة العثمانية ، قد تمكنوا من الحصول على ذلك في العام ٩٦٠هـ / ١٥٥٣م^(٤) ، قبل أن تنجح الملكة إليزابيث في عقد معاهدة مع السلطان العثماني في

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٢ ، صورة ٤ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٦٤ ، ص.ص ٨٢-٨٣ ، صورة ١١٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

^٣ - ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص ١٩٩ .

^٤ - استغل أحد التجار الإنكليز (طوني جينكسون) الموجود في حلب تواجد السلطان العثماني سليمان القانوني فيها ، فقابله وطلب منه أن يحصل التجار الإنكليز الراغبين بمزاولة النشاط التجاري بين إنكلترا والسلطنة العثمانية على نفس الحقوق التي حصل عليها التجار البنادقة والفرنسيون من السلطنة العثمانية ، كحمايتهم والتأمين عليهم وعلى ممتلكاتهم وتجارتهم وأموالهم ، وأن يتمتعوا بحرية التجارة المعطاة للتجار الفرنسيين والبنادقة في السلطنة ، فاستجاب السلطان سليمان القانوني

العام ٩٨٨هـ/١٥٨٠م ، أعطت بنودها الاثنان والعشرون حرية التجارة للتجار الإنكليز في السلطنة العثمانية شأنهم شأن التجار الفرنسيين ^(١) . وبعد ثلاث سنوات من توقيع تلك المعاهدة أسس الإنكليز عبر التاجر (ريتشارد فوستر) أول قنصلية لهم في مدينة حلب في العام ٩٨٥هـ / ١٥٨٣م ، وأشرفت على إدارتها الحكومة الإنكليزية وشركة الليفانت ^(٢) .

استمر النشاط التجاري الإنكليزي بالاتساع والازدهار في حلب في القرن السابع عشر ، خاصة بعدما تولت شركة الهند الشرقية البريطانية (شركة المشرق الإنكليزية) نقل البضائع إلى لندن ، فأقام عدد كبير من التجار الإنكليز في مدينة حلب للاستفادة من النشاط التجاري القائم فيها ، وقد قدر القس الإنكليزي في حلب هنري موندرييل عددهم في المدينة في العام ١١٠٨هـ/١٦٩٧م بحوالي الأربعين تاجراً ^(٣) . تابع التجار الإنكليز نشاطهم التجاري في المدينة في القرن الثامن عشر ، وكان أكثر ما يجذب التجار الإنكليز للنشاط في مدينة حلب ، هو الحصول على الحرير الإيراني الذي بقي السلعة الأكثر رواجاً ومطلباً للتجار الإنكليز مقارنة بالحرير السوري وغيره من المنتجات الأخرى ^(٤) ، فحبر مدينة حلب اشترى الإنكليز في العام ١١٢٧هـ/١٧١٥م ، حوالي ٥٤% من إجمال ما كانت تستورده إنكلترا من الحرير بقيمة إجمالية بلغت حوالي ٢٥٠٠٠٠ جنيه ، لكن هذه النسبة من تصدير الحرير الإيراني إلى حلب تراجعت في منتصف القرن الثامن عشر ، وذلك لأسباب عديدة ، كان أهمها الاحتلال الروسي للأراضي الإيرانية المنخفضة المنتشرة على بحر قزوين بين العامين (١١٣٤-١١٤٤هـ/١٧٢٢-١٧٣٢م) ، والحرب الروسية التركية بين العامين (١١٣٥-١١٣٩هـ/١٧٢٣-١٧٢٧م) ، والغزو الأفغاني لبلاد فارس العام ١١٣٤هـ/١٧٢٢م ، والثورات

وسمح له ولشركائه بحلب بشحن بضائعهم عبر وإلى الموانئ العثمانية على ظهر مراكب فرنسية ، لكن تحت العلم الفرنسي ، فسعت الحكومة الإنكليزية لتوقيع معاهدة مع السلطنة العثمانية مماثلة للمعاهدة الموقعة بين الفرنسيين والعثمانيين العام ٩٤١هـ/١٥٣٥م . للتفصيل يرجى العودة إلى الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام ، الجزء الأول ، ص ١٠٦ .

^١ - شيرين خير الله ، هنري موندرييل (١٦٦٥ - ١٧٠١م) ، ترجمة عماد أبو أسعد ، مجلة الفكر العربي ، إصدار معهد الإنماء العربي ، بيروت ، العدد ٥١ ، السنة التاسعة ، ١٩٨٨م ، ص ١٦٣ .

^٢ - مصطفى عبد القادر النجار ، شركة الهند الشرقية ، مجلة التاريخ العربي ، الرباط ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٠ ، ص ١٦ .
^٣ - Henry Maundrell, *A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697*, Beirut Khayats, 1963, p97 .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص ٧٧-٧٩ ، صورة ٨٦-٨٧ ، تاريخ ١٢٠٥هـ-١٧٩٠م .

والاضطرابات الداخلية في شمال إيران ، هذا بالإضافة إلى حروب نادر شاه بين العامين (١١٤١- ١١٦٠هـ/١٧٢٩-١٧٤٧م) (١) .

بلغ عدد العائلات الإنكليزية المقيمة في مدينة حلب في العام ١١٦٧هـ/١٧٥٣م ثمان عائلات بالإضافة إلى بيت القنصل ، لكن هذا العدد ما لبث أن انخفض في العام ١١٨٦هـ/١٧٧٢م ، إلى أربعة عائلات كانت تعمل في التجارة بين حلب وإنكلترا مستخدمة سفينتان أو ثلاث سفن سنوياً ، وقد قدر راسل حجم التجارة الإنكليزية في حلب سنوياً بحوالي ٣٠٠٠٠٠ دوكات ، ودليل ضخامة وعظمة التجارة الأوروبية في حلب العدد الكبير من الجمال التي يتم استئجارها ، لنقل البضائع من حلب إلى ميناء اسكندرونه ، والتي كان يكلف استئجارها حوالي ٩٠٠٠٠ دوكة (٢) .

تمتعت الجالية الإنكليزية شأنها شأن الجاليات الأوروبية المقيمة في مدينة حلب وغيرها من بقاع السلطنة العثمانية بكثير من الامتيازات ، بموجب نصوص المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين السلطنة العثمانية والحكومة الإنكليزية ، فأتاحت تلك النصوص للتجار الإنكليز حرية الحركة والتجارة في السلطنة ، وقد تمتع هؤلاء الرعايا الأجانب وتراجتهم وخدمهم بحماية السلطات العثمانية ، وحتى محاكماتهم كانت تتم بحضور القنصل التابعين له أو من ينوب عنه (٣) .

وقد حرصت السلطنة العثمانية على التقيد ببنود تلك الاتفاقيات والمعاهدات الموقعة مع الجانب الإنكليزي ، وتجلى ذلك الحرص في مظاهر عدة ، كالوقوف في وجه محاولة كبار المسؤولين العثمانيين ابتزاز التجار الإنكليز وأخذ الأموال منهم بطرق غير مشروعة ، كما فعل الوالي العثماني في حلب حسين باشا مع التاجر الإنكليزي (رويت آيث) ، عندما اشترى منه بعض البضائع بقيمة (٤٧٣٩,٥) قرشاً ، وأودع لديه (٩) سبائك من الفضة كرهن ، ريثما يقوم الوالي حسين باشا بتسديد المبلغ المترتب عليه للتاجر الإنكليزي (رويت آيث) خلال مدة أقصاها (٩١) يوماً . لكن الوالي حسين باشا أحل بالاتفاق ، وتوفي قبل أن يقوم بتسديد ما يترتب عليه للتاجر (رويت آيث) ، فتقدم الأخير بشكوى إلى كبار المسؤولين العثمانيين في العاصمة العثمانية عن طريق السفير الإنكليزي ، فجرى حل الخلاف عن طريق

١- غاوبه ، حلب ، الجزء الثاني ، ص . ص ٦٢٥ - ٦٢٦ .

٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٢٢ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٢٣ ، ص ٩٥ ، صورة ١١٥ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

بيع السبائك المرهونة لدى التاجر الإنكليزي في المزاد العلني حيث بيعت بمبلغ قدره (٤٤٢٧,٥) قرشاً ، وأعطى هذا المبلغ إلى الوكيل الشرعي للتاجر الإنكليزي (رويت آيث) ، ورئيس تراجمة القنصلية الإنكليزية في حلب السيد (جرجس عابده) بحضور متسلم حلب السيد (محمد آغا) (١) .

٣ — النشاط التجاري للتجار الهولنديين :

كان التجار الهولنديون من السابقين للنشاط في الميادين التجارية ، لذلك كان من الطبيعي أن تجذبهم مدينة حلب وتشجعهم على الاستقرار فيها ، للاستفادة من النشاط التجاري القائم بها ، بحكم موقعها الاستراتيجي على طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، خاصة بعد تأسيسهم لشركة الهند الشرقية الهولندية في العام ١٠٠٢هـ / ١٥٩٤م ، فبدأوا نشاطهم التجاري في السلطنة العثمانية تحت الراية الفرنسية ، لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً ، فقد استغل الهولنديون وفاة الملك الفرنسي هنري الرابع وتراجع العلاقات الفرنسية العثمانية ، وتمكنوا في العام ١٠٢١هـ / ١٦١٢م ، من توقيع معاهدة مع السلطنة العثمانية مماثلة للمعاهدتين الموقعتين مع فرنسا وإنكلترا ، فأتاحت هذه المعاهدة للتجار الهولنديين حرية التجارة مع السلطنة العثمانية ، وعلى متن سفنهم رافعين علم بلادهم ، فأسسوا قنصلية لهم في مدينة حلب ، مع ازدياد نشاطهم التجاري ، وازدياد عدد الوكالات الهولندية فيها ، لتصبح قرابة العشرين وكالة ، بعد أن كانت لا تتعدى الوكالتين أو الثلاث قبل ذلك (٢) .

تراجع عدد التجار الهولنديين المستقرين في حلب في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، فقد ذكر راسل وجود عائلتين هولنديتين استقرتا في مدينة حلب ، قبل حلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكانتا تمارسان التجارة في المدينة بقيمة ١٥٠.٠٠٠ دوكة . لكن مع حلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، وتراجع الدور السياسي والاقتصادي الهولندي ، لم يعد يسكن المدينة سوى القنصل الهولندي ، الذي كان يرعى المصالح التجارية لبلده في المدينة ، ويعمل أيضاً بالتجارة بصورة مباشرة ، لكونه الشخص الهولندي الوحيد الذي يقطن في المدينة ، بعكس القنصلين الإنكليزي والفرنسي

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٩ ، ص.ص ٨-٩ ، صورة ٩ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

٢- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٢٤ .

الذين لم يكن يحق لهما العمل في التجارة (١) . وتؤكد دراسة سجلات الأوامر السلطانية ما ذكره راسل عن رعاية القنصل الهولندي لمصالح بلاده التجارية في الولاية عبر مشاركته المباشرة في العمليات التجارية في المدينة من خلال مشاركته بشراء وإيداع كمية من الحرير عند أحد التجار الذميين في المدينة (٢) .

٤ — النشاط التجاري للتجار البنادقة :

كان التجار البنادقة من أوائل التجار الأوروبيين الذين نشطوا في التجارة الدولية ما بين الشرق والغرب ، منذ القرن الحادي عشر الهجري / السادس عشر الميلادي ، بحكم تفوقهم في الملاحة البحرية في البحر المتوسط ، فكانت دولة البندقية في تلك الفترة أعظم دول البحر المتوسط تجارياً ، بفضل احتكارها نقل منتجات الشرق من توابل وحرير إلى الغرب ، وجنت بفضل تلك التجارة مكاسب مالية ضخمة انعكست إيجابياً على الواقع الاقتصادي للبندقية ، التي عاش سكانها بغنى ورخاء واضحين (٣) .

أدرك التجار البنادقة الأهمية التجارية لمدينة حلب منذ زمن بعيد (٤) ، لذلك حرصوا على الإقامة وتذكر بعض المصادر أن ١٤ عائلة من البندقية (٥) ، بالإضافة إلى القنصل ، كانت مقيمة في مدينة حلب في العام ١٠١٤هـ / ١٦٠٥م ، وكانت تمارس النشاط التجاري فيها (٦) ، وقد استمر ذلك النشاط

١- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٢٤ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٣- الصباغ ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام ، الجزء الأول ، ص ٩٥ .

٤- كان للتجار البنادقة الدور الأكبر في العمليات التجارية التي شهدتها حلب في القرن السادس عشر ، فقد أسس الأخوان (أليانو وماركو مورسيني) شركة تجارية في مدينة حلب لشراء القطن وتصديره إلى أوروبا ، ونقلوا مقر شركتهم من موطنهم الأصلي البندقية إلى مدينة حلب ، كما أقام التجار البنادقة في مدينة حلب خان عُرف بخان البنادقة ، وفي العام ٩٤٦هـ / ١٥٣٩م ، حصل التجار البنادقة من السلطنة العثمانية على حق إقامة قنصلية وكنيسة لهم في خان النحاسين في مدينة حلب ، وأصبح القنصل البندقي في مدينة حلب المرجع الأول لجميع الرعايا الأوروبيين في المدينة ، وقد تحدث معظم الرحالة الغربيين الذين زاروا مدينة حلب في تلك الفترة عن القنصل البندقي وبيته ووصفوا حالته التي تقيم في حلب . للتفصيل يرجى العودة إلى بوستا فيرا ، علاقات البندقية التجارية ، مجلة عاديات حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب وجمعية العاديات ، الكتاب الثاني ، حلب ، ١٩٧٦م ، ص ٢٥٠ .

٥- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٢٢٤ .

٦- حريثاني ، حلب وعلاقتها الدولية ، ص ٥٨ .

قائماً في القرون اللاحقة مدعوماً بالامتيازات والاتفاقيات ، التي أبرمتها البندقية مع السلطنة العثمانية وكان التجار البنادقة المقيمون في حلب يقومون سنوياً ، بإرسال ستة سفن تجارية محملة بمختلف البضائع الشرقية إلى بلدهم من مدينة حلب عبر ميناء اسكندرونه (١) ، لكن ذلك لم يمنع من تراجع النشاط التجاري بين البندقية وحلب نتيجة تتوتر العلاقات السياسية بين البندقية والسلطنة العثمانية في بعض الفترات ، لكن على الرغم من ذلك بقي النشاط التجاري قائماً بين الدولتين ، إلى أن فقدت دولة البندقية استقلالها في نهايات القرن الثامن عشر ، عندما غدت جزءاً من الدولة الإيطالية الموحدة (٢) .

نشط أيضاً إلى جانب التجار الفرنسيين والإنكليز والهولنديين والبنادقة تجار أوروبيين آخرين من جنسيات أخرى كالبروسيين (الألمان) (٣) ، والنمساويين ، كالتاجر (نيسر بن نيسر) (٤) ، وبعض التجار الإيطاليين من مدينة روما ، كالتاجر برودس (٥) . وقد استمرت السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في عقد الاتفاقيات التجارية مع الدول الأوروبية ، فتم خلال تلك الفترة عقد وتجديد بعض الاتفاقات مع بعض الدول ، كدولة جاسارية (الأفلاق والبغدان) (٦) .

خامساً — العلاقة ما بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين :

شهدت مرحلة البحث نوعاً من العلاقات التجارية بين التجار الأوروبيين الناشطين في مدينة حلب ، والتجار المحليين الذين تم استخدامهم من قبل التجار الأوروبيين ، كوكلاء لهم في نشاطاتهم التجارية داخل الولاية ، كالتاجر الإنكليز فرين ابن فرين الذي استخدم السيد نقولا ابن إلياس كوكيل

١- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٧٩ .

٢- فيرا ، علاقات البندقية التجارية ، ص ٢٦٢ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٣٩ ، ص ٢٥ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٩٥هـ - ١٧٨٠ م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١٢٨ ، ص ٦٩ ، صورة ٩٤ ، تاريخ ١٢١١هـ - ١٧٩٦ م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٤٥ ، ص.ص ٢٧-٢٨ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨ م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣٢ ، ص.ص ٢٢-٢٤ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨ م .

له في تجارته في مدينة حلب (١) ، أو كمترجمين كانوا يساعدونهم في أنشطتهم التجارية ، كالسيد إلياس ابن غضبان الذي استُخدم كمترجم من قبل بعض التجار الإنكليز في مدينة حلب (٢) .

لذلك يمكن القول أن التجار الأوروبيين الذين نشطوا في الميادين التجارية في ولاية حلب اعتمدوا على السكان المحليين في إدارة أنشطتهم التجارية ، فاستخدموهم للعمل معهم ، كوسطاء ووكلاء ومترجمين ومساعدين في ذلك النشاط التجاري ، فقد ساعدوا الجاليات الأوروبية في تسير أعمالهم التجارية ، واستفاد هؤلاء الوسطاء والوكلاء والمترجمين في تحسين أوضاعهم وظروفهم المادية عن طريق حصولهم على البراءات السلطانية من السلطات العثمانية من خلال القناصل والسفراء الأوروبيين ، لأن تلك البراءات أعفت حاملها من دفع بعض الرسوم والضرائب والغرامات التي كانت تفرض على السكان المحليين (٣) .

كان معظم العاملين مع التجار الأوروبيين من السكان المحليين من المسيحيين ، كالسيد نقولا ابن إلياس الذي عمل ، كمترجم في القنصلية الإنكليزية (٤) ، أو من اليهود ، كالسيد إيساق ابن شالوم الذي عمل كصراف لبعض التجار الإنكليز في حلب (٥) . وقد استطاع التجار المحليون مع مرور الوقت أن يؤسسوا طبقة من التجار المحليين ، الذين استفادوا من الخبرات الكبيرة التي اكتسبوها بسبب عملهم المتواصل مع التجار الأوروبيين ، واستطاعوا أن يلعبوا دوراً مهماً في النشاط التجاري في الولاية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وقد كان معظم هؤلاء التجار المحليين ، كما ذكر سابقاً ، من المسيحيين ، وخاصة من الروم الكاثوليك والعرب الكاثوليك والأرمن ، إضافة إلى اليهود (٦) .

كان التجار الأرمن على رأس التجار المحليين الذين انخرطوا في النشاط التجاري في مدينة حلب ، ولعبوا دور الوسطاء والوكلاء للتجار الأوروبيين ، الذين بدؤوا بالاستقرار فيها في أعقاب توقيع

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤١٠ ، ص ٤٦١ ، صورة ٧٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٨٢ ، ص ١٠٥-١٠٦ ، صورة ١٣٦ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤٢٦ ، ص ١٥١ ، صورة ٨٠ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٦- ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص ١٥٣ .

الاتفاقيات التجارية بين دولهم والسلطنة العثمانية ، ولاسيما التجار الإيطاليين والفرنسيين والهولنديين الذين استعانوا بالتجار الأرمن أصحاب الخبرة الكبيرة في تجارة الحرير والأقمشة القطنية ، فقد كان للتجار الأرمن دور مهم في تجارة الحرير الإيراني منذ القرن السادس عشر ، فقاموا باحتكار هذه التجارة مع شمال بلاد ما بين النهرين وإيران ، وأسهموا في دعم التجار الأرمن في مدينة حلب الذين استمروا حتى نهايات القرن الثامن عشر ، بالسيطرة على تجارة القماش المطبوع بالأحمر (شفركاني) المصنوع في ديار بكر ، والمستقدم إلى حلب (١) .

كما أدى السريان الكاثوليك دوراً مهماً في الوساطة التجارية ، كالدور الذي أداه الأرمن ، وحسب ما ذكر الرحالة فولني الذي زار مدينة حلب في العام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م ، أن السريان كانوا يمارسون التجارة ، مستفيدين من الحماية التي حصلوا عليها من قبل القناصل الأوروبيين ، والتي أكسبتهم تفوقاً كبيراً في الميادين التجارية ، بسبب استخدامهم من قبل القناصل والتجار الأوروبيين ، للعمل معهم كوسطاء ووكلاء و مترجمين (٢) . كذلك ساهمت بقية الطوائف المسيحية الأخرى من العرب الكاثوليك والروم في النشاط التجاري القائم في مدينة حلب ، فكانوا على اتصال وثيق بالتجار والأعيان المسلمين والتجار الأوروبيين الذين استخدمهم كوسطاء ووكلاء لهم (٣) . وشارك اليهود المسيحيين في العمل مع التجار الأوروبيين ، وبدؤوا العمل معهم ، كوسطاء ووكلاء و مترجمين ودائنين وصيارفة (٤) . كما شاركت بعض الأسر المسلمة في ذلك النشاط التجاري في الولاية ، فبرزت بعض العائلات المسلمة التي استفادت من موقع مدينة حلب ، كمركز هام من مراكز التجارة الدولية ، فاندجحت في النشاط التجاري ، وكان من أبرز تلك العائلات الجابري والكواكبي والمدرس وقديسي وطه (٥) .

١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٤٠٤ .

٢- المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

٣- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص . ص ٣٨٦ - ٣٨٧ .

٤- حريتي ، تاريخ اليهود في حلب ، يهود حلب ، ص ٧٢ .

٥- ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص . ص ١٧٥ - ١٥٨ .

لم يقتصر النشاط التجاري للتجار المحليين في ولاية حلب ، على العمل كوكلاء ووسطاء ومترجمين ومساعدين للتجار الأوروبيين في أنشطتهم التجارية ، بل تطور نشاطهم ليصل إلى مرحلة المشاركة الفعلية في ذلك النشاط والعمل ، كشركاء حقيقين لهؤلاء التجار الأوروبيين (١) ، كما تذكر إحدى الوثائق عن قيام كل من السيد ديمتري ابن أنسطاس ، الوكيل والمترجم في القنصلية الفرنسية في حلب ، والسيد زكريا ابن متري المترجم في القنصلية الهولندية في حلب ، والتاجر المحلي السيد نعمة ابن خوري ، بالتشارك في تجارة الأقمشة وبيعها في مدينة حلب (٢) . كذلك الشراكة بين التاجر الهولندي (أصابنت) والتاجر الحلبي موسى آغا زاده في تجارة الحرير (٣) .

وقد أدت هذه الشركات بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين إلى إثارة بعض الخلافات ، مما اضطر الطرفين للذهاب إلى المحاكم الشرعية للتقاضي ، وحل تلك الخلافات وكان ينوب وكيل التاجر الأوروبي في حضور المحكمة ، كما تذكر إحدى الوثائق ، عندما ادعى السيد نقولا ابن إلياس الوكيل عن التاجر الإنكليزي فرين ابن فرين على التاجر الحلبي كيورك ابن أكوب ، زاعماً بأن موكله السيد فرين له بذمة السيد كيورك مبلغاً قدره ألفان وثمانمائة وثمانية وأربعون قرشاً ثمن جوج معلوم الثمن والذراع اشتراه كيورول من فرين دون أن يدفع ثمنه له (٤) .

كان يلجأ التجار الأوروبيون في حالة تعرضهم لبعض المشاكل ، أو حدوث بعض الخلافات بينهم وبين التجار المحليين إلى القنصل العام التابعين له في مدينة حلب ، والذي كان يتدخل لحل المشاكل التي يتعرض لها رعاياه ، وفي حال عدم استجابة المسؤولين العثمانيون في الولاية يقوم القنصل برفع الشكوى إلى سفير دولته في العاصمة العثمانية ، والذي يتدخل لدى السلطات العليا العثمانية لحل تلك المشاكل ، فتقوم تلك السلطات بإصدار أوامرها إلى مسؤوليها في ولاية حلب لحل تلك المشاكل والخلافات ، كما حدث مع التاجر النمساوي نصير ابن نصير الذي كان له في ذمة ابنة التاجر الحلبي المتوفى السيد علي أفندي طه زاده مبلغ من المال بموجب حجة شرعية ، فامتنعت ابنة السيد علي عن الدفع ، قبل أن ينقل

^١ - Marcus , **People and Property** , p .p 143 -160 .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤١٠ ، ص ٤٦١ ، صورة ٧٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

التاجر النمساوي شكواه إلى العاصمة العثمانية ، فصدرت الأوامر إلى المسؤولين في حلب ، لإجبار ابنة السيد علي على دفع ما بذمتها من ديون للتاجر النمساوي نصير ابن نصير^(١) .

سادساً — الصادرات والواردات :

تنوعت صادرات ولاية حلب من البضائع والسلع ، بسبب تنوع وتعدد منتجاتها من السلع الزراعية والمواد الأولية والبضائع المصنعة في الولاية . هذا فضلاً عن البضائع التي كانت ترد إلى أسواق مدينة حلب ، باعتبارها أحد أهم مراكز التجارة الدولية في المنطقة^(٢) ، فكانت تلك الصادرات ، إما سلع زراعية كالفسق ، أو مواد أولية لازمة لبعض الصناعات الأوروبية ، كالقطن والتبغ ، أو بعض المنتجات الصناعية التي يتم تصنيعها في ولاية حلب ، ويتم تصديرها كالصابون^(٣) .

يعدّ الفسق الحلبي أحد أهم الحاصلات الزراعية التي تم تصديرها من الولاية ، بخاصة إلى أوروبا ، لأن مدينة حلب والمناطق المجاورة لها تعتبر الموطن الأصلي لزراعته ، لذلك نُسب الفسق إلى مدينة حلب وعُرف بالفسق الحلبي ، فكان يُصدر كميات كبيرة منه إلى أوروبا^(٤) . كما كان القطن من المحاصيل الرئيسية التي كان يجري تصديرها من ولاية حلب ، وخاصة إلى مصر^(٥) ، وإلى أوروبا بواسطة التجار الأوروبيين الناشطين في مدينة حلب الذين كانوا يصدرون كميات كبيرة من القطن إلى بلدانهم ، فتذكر إحدى الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب أن تجاراً إنكليز اشترؤا كميات من القطن وقاموا بتصديرها إلى بلادهم عن طريق ميناء اسكندرونه^(٦) . أيضاً كان التبغ والدخان والتبناك من المحاصيل الزراعية التي تم تصديرها إلى أوروبا^(٧) ، وإلى بقية الولايات العثمانية

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١٢٨ ، ص ٦٩ ، صورة ٩٤ ، تاريخ ١٢١١هـ - ١٧٩٦م .

^٢ - هلال ، التحولات الثقافية والاقتصادية الهامة في حلب ، ص ٢٣٤ .

^٣ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص . ص ٦٨ - ٦٩ .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٨٢ ، ص ٥٧ ، صورة ٤١ ، تاريخ ١١٩٥هـ - ١٧٨٠م .

^٥ - سحر علي حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (د.م) ، ٢٠٠٠ ، ص ١٩١ .

^٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٦٢ ، ص.ص ٢٠٣-٢٠٥ ، صورة ١٥٦ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٧٧٥م .

^٧ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢١ ، وثيقة رقم ٢٨ ، ص ١٩ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨م .

الأخرى حيث اعتبر الدخان المنتج في بعض المناطق من ولاية حلب من الأنواع الجيدة التي لاقت رواجاً كبيراً^(١).

هذا ويعتبر الصابون من أهم المواد المصنعة في ولاية حلب التي جرى تصديرها إلى أوروبا^(٢)، فعلى الرغم من كون هذه الصناعة من الصناعات التقليدية، التي اكتسبت سوقاً واسعاً في المناطق التي ترتبط اقتصادياً بحلب، وفي الولايات الأخرى من الإمبراطورية^(٣)، فقد انتشرت المصابن الصغيرة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلا أن الأمر اختلف في القرن الثامن عشر، فحلت المعامل الكبيرة ذات القدرة الإنتاجية العالية محل تلك الورش الصغيرة، وبالتالي ازداد الإنتاج، وكان من أشهر تلك المعامل والمصابن مصبنة الزنايلي ومصبنة الجبيلي^(٤).

كانت الصناعات النسيجية والحربية من الأقمشة أهم السلع التي تم تصديرها من ولاية حلب إلى أوروبا وغيرها من أسواق السلطنة العثمانية^(٥)، فقد أضحت حلب في القرن الثامن عشر من أضخم المراكز التجارية الحرفية التي تختص في مجال إنتاج الأقمشة، التي كان يصدر كميات كبيرة منها إلى الخارج^(٦). وخلال القرن الثامن عشر كانت صادرات حلب من الأقمشة، ولاسيما القطنية منها نحو مرسيليا في ازدياد مطرد، فقدرت تلك التجارة في بدايات القرن الثامن عشر بين العامين (١١١٢-١١١٤هـ/١٧٠٠ - ١٧٠٢م)، بحوالي ٨٥٠٠٠ ليرة، وبـ ١٣٢٦٠٠٠ ليرة بين العامين (١١٦٤-١١٦٨هـ/١٧٥٠ - ١٧٥٤م)، وبـ ١٦٩٦٠٠٠ ليرة بين العامين (١٢٠٠-١٢٠٤هـ/١٧٨٥ - ١٧٨٩م)، وكانت تمثل حينئذ ٤٨,٢٥% من صادرات ولاية حلب بشكل عام و٦٧% من صادرات النسيج من منطقة المشرق كله، مما يدل على ازدياد حجم تجارة النسيج بين حلب ومرسيليا الفرنسية، والتي تضاعفت ست مرات بين العامين (١١١٢-١٢٠٤هـ/١٧٠٠ -

^١ - حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى، ص ١٨٥.

^٢ - الحسيني، تاريخ سوريا الاقتصادي، ص ١٧٦.

^٣ - حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى، ص ١٩٤.

^٤ - حرياتي، حلب والسلطنة العثمانية ١٥١٦ - ١٩١٦م، ص ٤١.

^٥ - حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى، ص ١٨٩.

^٦ - نسكايا، البنى الاقتصادية والاجتماعية، ص ١٦٩.

١٧٨٩م). إضافة إلى تلك البضائع والسلع التي كانت تنتج في ولاية حلب ، كان التجار الأوروبيون الناشطون في حلب يصدرون إلى أوروبا بعض السلع التي كانت تُجلب إلى أسواق مدينة حلب من مناطق عدة ، لكونها من المراكز التجارية الهامة في المنطقة ، وكان الحرير والصوف والبهارات والتوابل على رأس تلك السلع (١) .

أما البضائع التي كانت تستورد إلى ولاية حلب ، فهي متعددة ومتنوعة ، منها السلع الزراعية التي كانت تستورد من مصر كالأرز (٢) ، وبعض المواد المصنعة من الأثاث المتزلي التي كان يجري استيرادها من أسواق البندقية وليفورنو ولندن ومرسيليا وأمستردام ، كالورق والساعات والأدوات المتزلية والأسلحة والمنتجات الكيماوية (٣) ، وبعض منتجات بلاد فارس والهند والصين وعلى رأسها الحرير الإيراني (٤) والسكر (٥) ، وبعض الأجواخ الإنكليزية التي كان يشتريها أغنياء حلب (٦) ، والعطور (٧) إلى جانب الفولاذ والنحاس والبارود ، وبعض القطع الفضية ، وبعض المنسوجات القطنية التي كان يجلبها التجار الهولنديون إلى أسواق حلب . وكان يعاد تصدير كميات كبيرة من هذه البضائع التي ترد إلى أسواق حلب إلى مختلف الأسواق الأخرى في الشرق والغرب ، باعتبار مدينة حلب أحد أهم مراكز التجارة الدولية في تلك المرحلة (٨) .

سابعاً — أساليب التعامل التجاري :

تنوعت وتعددت أساليب التعامل التجاري في ولاية حلب بين البائعين والمشتريين وبين التجار فيما بينهم ، فتم التعامل بالبيع بشكل نقدي ، وكذلك استخدم أسلوب المقايضة بين السلع ، وتم اعتماد أساليب الرهن والكفالة والوكالة والوصاية ، لضمان حقوق البائعين والمشتريين على حد سواء ، كذلك

١- رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ٣٠٧ .

٢- حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص ١٦٧ .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٧٥ .

٤- ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص ١٥٠ .

٥- حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص ١٨٠ .

٦- نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية ، ص ١٧٧ .

٧- حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص ١٨١ .

٨- حرياتي ، حلب وعلاقتها الدولية ، ص ٥٩ .

استخدمت أساليب الشراكة بين التجار في بيع بعض السلع ، إضافة إلى انتشار أسلوب الإيجار بين المتعاملين في الأسواق التجارية (١) .

١ — البيع النقدي :

كان أسلوب البيع النقدي الأسلوب الأكثر شيوعاً بين السكان في ولاية حلب في فترة البحث ، وكان يتم البيع والشراء بين البائعين والمشتريين باستخدام العملة العثمانية ، لمختلف أنواع البضائع والسلع من الطعام (٢) ، واللباس (٣) ، والعقارات من أراض زراعية (٤) ، ومنازل (٥) ، ودكاكين (٦) ، وقيساريات (٧) ، والحيوانات من الأبقار والحمير (٨) ، الأغنام (٩) ، والجمال (١٠) .

٢ — المقايضة :

كانت المقايضة أحد أساليب التعامل التجاري المستخدمة بين المتعاملين تجارياً في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، ويقوم هذا الأسلوب على قيام المتعاملين ، بمقايضة السلع والبضائع التي يملكونها فيما بينهم بدون استخدام النقود ، كما فعل السيدان أحمد بن إبراهيم ، وجبور ابن موسى حينما قاما بمقايضة الصابون بالجبن ، فأخذ السيد أحمد ابن إبراهيم من السيد جبور ابن موسى كمية من الصابون ، مقابل إعطائه كمية من الجبن تعادل سعر ما أخذه منه من الصابون (١) .

^١ - Marcus , **People and Property** , p .p 101 -143 .

- ^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٤٦٣ ، ص ١٧٨ ، صورة ٩٦ ، تاريخ ١١٧٧هـ - ١٧٦٣م .
- ^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤١٠ ، ص ٤٦١ ، صورة ٧٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٦ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٠ ، وثيقة رقم ٣٤١ ، ص ٨٤ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥١م .
- ^٦ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ١٤١٠ ، ص ٥٠٦ ، صورة ٢٥٦ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .
- ^٧ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨١ ، ص ٣١ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ^٨ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ^٩ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٦١٥ ، ص ١٩٣ ، صورة ١٠١ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
- ^{١٠} - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٣٧٧ ، ص ١٤٨ ، صورة ٧٧ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .
- ^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص ٩ ، صورة ٨ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٣ — الرهن :

كان الرهن أحد الأساليب التي تم استخدامها في ولاية حلب بين المتعاملين تجارياً ، وذلك لضمان حقوق البائع أو الدائن ، ويقوم هذا الأسلوب على قيام المشتري برهن أرضه ، أو جزء من ممتلكاته لدى البائع أو الدائن إلى أن يتمكن المشتري من سداد المبلغ المترتب عليه للبائع أو الدائن ، فالحاج بلال الزنجي رهن عند السيد مصطفى بك تسع بقرات وإكديشين مقابل ما أخذه من السيد مصطفى بك من بضائع وأموال حيث أقيمت البقرات التسع ، والإكديشين في حوزة السيد مصطفى بك إلى أن يتمكن الحاج بلال الزنجي من تسديد ما يترتب عليه من أموال للسيد مصطفى بك (١) .

٤ — الكفالة :

يعدّ أسلوب الكفالة من أشهر الأساليب المتبعة في العمل التجاري ، الذي تم استخدامه في ولاية حلب بكثرة في فترة البحث ، ويقوم أسلوب الكفالة على استعانة المشتري بطرف ثالث يتعهد أمام البائع بكفالة المشتري وسداد ما يترتب عليه من مبالغ مالية للبائع ، في حال تخلف المشتري عن دفع ما عليه ، كما فعل السيد نقولا ولد حنا ، عندما استعان بالسيد إبراهيم بن عبد الله ، ليكون كفيلاً له عند الحاج مصطفى الخطاب (٢) .

٥ — الوكالة والوصاية :

كانت الوكالة واحدة من الأساليب التي يتم بموجبها البيع والشراء بدون حضور صاحب الملك الذي يقوم بتعيين وكيل له ينوب عنه في عمليات البيع والشراء ، وكان يتم إعطاء الوكالة في المحكمة الشرعية بحضور شخصين يشهدان على الوكالة المعقودة ، فبموجب هذا الوكالة يصبح للوكيل حق التصرف في عمليات البيع والشراء باسم الشخص الذي أعطاه هذه الوكالة . وقد كانت النساء الأكثر إقبالاً على عمل وكالات للزوج أو الأخ أو الابن لينوبوا عنهن في عمليات البيع والشراء التي تخص الأملاك التي هي ملك تلك النسوة ، فالحاج موسى آغا حصل على وكالة من شقيقته السيدة أمة الله

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ١٠٢ ، ص ٣٩ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٨١ ، ص ٣١ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

بشهادة كل من السيد محمد هبة الله أفندي ، والسيد بكر بن عبد الله في التصرف بالدكان الواقع قرب باب النصر (١) .

كما قام الرجال في بعض الأحيان بتعيين وكلاء ينوبون عنهم في عمليات البيع والشراء وقبض الأموال ، كما فعل الأخوان عبد الله وشكور ابني جرجس الوارثين لأخييهما نعمة الله ابن جرجس المتوفى في إحدى المدن بأرض الروم (٢) ، حينما وكلا السيد إسحاق بن كرديك لينوب عنهما في قبض ممتلكات أخييهما المتوفى نعمة الله (٣) . كذلك قام التجار الأجانب بتعيين وكلاء محليين ينوبون عنهم في عمليات البيع والشراء وتسجيلها في المحاكم الشرعية ، كالوكالة الممنوحة من التاجر الإنكليزي فرين ابن فرين للسيد نقولا ابن إلياس (٤) .

كذلك كانت الوصاية من الأساليب التي تتم بموجبها عمليات البيع والشراء بدون حضور صاحب الملك لصغر سنه ، فيقوم القاضي بتعيين وصي على الطفل الصغير إلى أن يكبر ويصبح قادراً على إدارة أملاكه بنفسه ، وكانت معظم الحالات التي يتم فيها تنصيب وصي من قبل القاضي تكون على الأطفال الذين يتوفى آباءهم ، فيقوم القاضي بتعيين وصي على الطفل الذي يتوفى والده ، وفي معظم الحالات تكون الأم هي الوصية على طفلها ، فالسيدة فاطمة بنت السيد محمد شريف أفندي عُينت من قبل القاضي وصية على ابنها ذو النون جلبي الوارث لأبيه المتوفى الحاج عبد الوهاب آغا ، وذلك لإدارة الأملاك التي ورثها ابنها ذو النون جلبي عن والده المتوفى الحاج عبد الوهاب آغا ريثما يكبر ذو النون جلبي ، ويصبح قادراً على إدارة الأملاك التي ورثها عن والده المتوفى (٥) .

٦ — الشراكات :

كانت الشراكة أحد أساليب وأنماط النشاط التجاري السائدة بين التجار في ولاية حلب ، فيُستنتج من خلال دراسة الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية وسجلات الأوامر السلطانية في ولاية

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٣٦ ، ص ٥١ ، صورة ٢٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣ م .

٢- لم تذكر الوثيقة اسم المدينة بالتحديد ، بل وردت على أنها مدينة بأرض الروم .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠ م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧ م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٣٣ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١ م .

حلب عدة أمثلة ونماذج عن قيام بعض التجار بالتشارك في تجارة سلعة ما ، كالشراكة التي حدثت بين الحاج عبد الكريم ابن الحاج محمد الطرابلسي ، والسيد عمر جلبي ابن الحاج عبد الله الكوسلجي في تجارة بعض الأقمشة الحلبية ^(١) ، والشراكة التي حدثت بين الحاج محمد ابن الحاج طه والحاج خضر جلبي المعروفة بشراكة عنان ^(٢) ، لتجارة العبي ^(٣) . ولم تقتصر تلك الشراكات على التجار المحليين فيما بينهم ، بل قامت أيضاً بين بعض التجار المحليين وبعض التجار الأوروبيين ، كالشراكة التي حدثت بين التاجر الهولندي أصابنت ، والتاجر الحلبي موسى آغا زاده في تجارة الحرير ^(٤) .

٧ — الإيجار (الاستئجار) :

كان الإيجار (الاستئجار) من أهم أساليب التعامل التجاري المتبعة في ولاية حلب في فترة البحث ، ويقوم هذا الأسلوب بين طرفين الأول صاحب الملك ، والثاني الطرف المستأجر لهذا الملك ، مقابل مبلغ معين يتفق عليه الطرفان أي المالك والمستأجر . وقد تعددت وتنوعت أشكال الإيجار (الاستئجار) في ولاية وحلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من استئجار العقارات من الدكاكين ، كاستئجار الحاج عثمان جلبي من السيد عبد الله آغا جميع الدكاكين التي يملكها الأخير في مدينة حلب ^(١) ، والأراضي الزراعية ، كاستئجار الحاج إبراهيم باشا من السيد عبد القادر من محمد البستان القائم في وقف جده والقائم في ظاهر حلب ^(٢) ، واستئجار الحيوانات ، كقيام الأخوين الحاج حسن والحاج مصطفى ابني الحاج محمد القادقجي باستئجار جمل من السيد عساف آغا ابن الحاج محمد ، وذلك لاستخدامه في نقل كمية من البن من دمشق إلى حلب ^(٣) .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
^٢ - شراكة عنان : هي إنشاء شراكة متبادلة محدودة مناسبة لأعمال محددة قصيرة الأجل . ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢١٧ .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٨٧ ، ص ١٧٢ ، صورة ٨٨ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٧٢ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ١٩ ، ص ٧ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٢٢ ، ص ٤٥ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٥٢٨ ، ص ١٧٥ ، صورة ٩٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

ثامناً — المنشآت العمرانية التجارية (الخانات والقيسارات الأسواق) وأهميتها في التجارة :

١ — الخانات :

الخان كلمة فارسية الأصل ، وتعني المساكن ، أو التزل المخصصة لتزول المسافرين والتجار على الطرق التجارية الرئيسية ^(١) . كما تطلق على المباني والمستودعات المخصصة لتزول المسافرين والتجار في مراكز المدن الهامة ^(٢) . ولذلك يمكن القول أنه وُجد نوعان من الخانات هما ، خانات الطريق وخانات المدن . وقد أقيمت الخانات على طرق القوافل ، بهدف استقبال وإيواء القوافل التجارية وقوافل المسافرين والحجاج ^(٣) . وقد أخذ بالحسبان أثناء إقامة تلك الخانات أن تبعد الواحدة عن الأخرى مسافة تتراوح بين العشرين إلى الأربعين كيلو متر ، وهي تقريباً مسيرة يوم من السفر ، ذلك ضماناً لراحة المسافرين ، وحفاظاً على أموالهم وأرواحهم من اعتداءات اللصوص وقطاع الطرق ^(٤) . أما خانات المدن ، فكان الهدف من إقامتها هو إيواء المسافرين والتجار أثناء حلولهم في المدن الكبرى ^(٥) كما كان لتلك الخانات وظيفة أخرى ، فقد كانت مركزاً للتعاملات التجارية وعقد الصفقات بين التجار ، وغالباً ما كانت تسمى هذه الخانات بأسماء الأشخاص المؤسسين لها ، كخان خاير بك ^(٦) ، أو بأسماء السلع التي تباع فيها ، كخان الحرير ^(٧) .

لقد تميز النشاط الاقتصادي في ولاية حلب بالانفتاح على الدول الأوروبية ، بفضل موقعها الهام على طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ، وهذا ما جعلها تفتح أسواقها للتجار والجاليات الأجنبية

^١ - عبد القادر الريحاوي ، المنشآت الاقتصادية التاريخية ، الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية ، المجلد الثالث والأربعون ، دمشق ، ١٩٩٩م ، ص ١٧٨ .

^٢ - غاويه ، حلب ، الجزء الأول ، ص ٢٨٣ .

^٣ - عبد الله حجار ، إضاءات حلبية تاريخ ومعالم وتراث ، (د.ت) ، حلب ، ٢٠٠٦ ، ص ٨٢ .

^٤ - محمد كامل فارس ، خانات حلب معلمة إنشائية إنسانية وظاهرة اقتصادية حضارية ، اقتصاديات حلب نشرة غير دورة تصدرها غرفة تجارة حلب ، حلب ، العدد الثالث ، نيسان ١٩٩٣م ، ص ٥٥ .

^٥ - أحمد عزت عبد الكريم ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠م ، ص ٣٢ - ٣٣ .

^٦ - سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٥ .

^٧ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٥٤ ، ص ٣٧٨ ، صورة ١٩١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

التي أقامت فيها قنصليات ، واتخذت من بعض خاناتها مقراً لها ولتجارها (١) ، كخان البنادقة الذي اتخذته الجالية البندقية مقراً لها ، وخان الجمرك الذي استقر به التجار الإنكليز الناشطين (٢) . ولم تكن تلك الخانات الموجودة في مدينة حلب الكبيرة منها والصغيرة أسواقاً ومكاناً للنشاطات التجارية فحسب ، بل كانت مستودعات ومخازن لجميع أنواع السلع والبضائع الأوروبية والآسيوية (٣) .

تختلف التقديرات حول عدد الخانات التي كانت موجودة في مدينة حلب ، فتذكر بعض المصادر أن عددها حوالي ٦٨ خان (٤) ، في حين تذكر مصادر أخرى أن عدد الخانات الموجودة في مدينة حلب الكبيرة والصغيرة منها يزيد عن ١٠٠ خان (٥) . ويتطابق هذا مع ما ذكره الباحث أندريه ريمون الذي تحدث عن وجود حوالي ١٠٠ خان في مدينة حلب (٦) . ولا بد من الإشارة إلى أن بعض الخانات الكبيرة الموجودة في مدينة حلب يرجع تاريخ بنائها إلى الحقبة المملوكية كخان الصابون (١) ، الذي بناه الأمير أزدهر نائب السلطان المملوكي (٢) ، أثناء توليه الحكم في مدينة حلب مرتين ما بين (٨٨٤ - ٨٨٥ هـ / ١٤٧٩ - ١٤٨٠ م) و (٨٨٩ - ٨٩٦ هـ / ١٤٨٤ - ١٤٩١ م) ، وخان أبرك (٣) الذي بناه الأمير أبرك في العام ٩١٦ هـ / ١٥١٠ م (٤) ، وخان خاير بك الذي بناه آخر نواب المماليك في حلب خاير بك العام ٩٢٠ هـ / ١٥١٤ م (٥) .

^١ - George. F. MILLER , **Aleppo past and present** ,Visitors Guide , Aleppo,1965, p.p 92-99.

^٢ - سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٤ .

^٣ - راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ٣٤ .

^٤ - حجار ، إضاءات حلب ، ص ٨٤ .

^٥ - سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٥ .

^٦ - ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ١٨٧ .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٥٩ ، ص ٦١ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٦٧ هـ - ١٧٥٣ م .

^٢ - فارس ، خانات حلب ، ص ٥٧ .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٥١ ، ص ٣٤٠ ، صورة ١٧٢ ، تاريخ ١١٦٨ هـ - ١٧٥٤ م .

^٤ - عبد الله حجار ، إضاءات حلب ، ص ٨٤ .

^٥ - فارس ، خانات حلب ، ص ٥٧ .

أما أشهر الخانات التي بُنيت في مدينة حلب في الفترة العثمانية فهي خان البنادقة (١) ، وخان الخراطين (٢) ، وخان الجمرك (الكمرك) (٣) ، وخان البرغل (٤) ، وخان القاضي (٥) ، وخان الدبس (٦) ، وخان الفحم (٧) ، وخان الحرير (٨) ، وخان العلبيه (٩) ، خان بانقوسا (١٠) ، وخان الوزير (١١) ، وخان الفاخورة (١٢) ، وخان النحاسين (١٣) ، وخان عبس زاده (١٤) ، وخان الشيباني الفرنجة (١٥) ، وخان الطاف (١٦) ، وخان الزيت (١٧) . وكان من أشهر الخانات التي أقيمت على الطرق التجارية ما بين مدينة حلب والمناطق المحيطة بها خان طومان (١٨) ، الذي يقع على بعد ثلاثة فراسخ عن مدينة حلب ، وخان العسل الذي يبعد عن مدينة حلب حوالي الفرسخين على الطريق المؤدية إلى طرابلس ، وخان شيخون الذي يقع على الطريق ما بين مدينة حلب التي يبعد عنها حوالي ١١٠ كيلو متر ومدينة حماه التي يبعد عنها حوالي ٤٠ كيلو متر (١٩) .

-
- ١- فايز الحمصي ، حلب القديمة ، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف ، دمشق ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٦ .
 - ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٨٨ ، ص ٣١٨ ، صورة ١٦١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٥١ ، ص ٣٤٠ ، صورة ١٧٢ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٤- عبد الله حجار ، إضاءات حلبية ، ص ٨٢ .
 - ٥- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٥ .
 - ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٠٢ ، ص ١٧٧ ، صورة ٩١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٧- فارس ، خانات حلب ، ص ٥٧ .
 - ٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٥٤ ، ص ٣٧٨ ، صورة ١٩١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ٩- عبد الله حجار ، إضاءات حلبية ، ص ٨٢ .
 - ١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٣٥٣ ، ص ١٤٧ ، صورة ٧٦ ، تاريخ ١١٨٦هـ - ١٧٧٢م .
 - ١١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٧٤ ، ص ٥٤ ، صور ٤٠ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .
 - ١٢- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٥ .
 - ١٣- الحمصي ، حلب القديمة ، ص ١٣٦ .
 - ١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٢١ ، ص ٢٩٧ ، صورة ١٥١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٢- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص ١٩٥ .
 - ٣- عبد الله حجار ، إضاءات حلبية ، ص ٨٢ .
 - ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٢٧٧ ، ص ١١٣ ، صورة ٦٣ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .
 - ٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ٣٠ ، صور ٣٦ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .
 - ٦- سورمايان ، تاريخ حلب ، الجزء الأول ، ص . ص ١٩٦ - ١٩٩ .

أولت السلطنة العثمانية عناية كبيرة وفائقة بالخانات الموجودة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر . فأصدرت الأوامر السلطانية إلى مسؤوليها في ولاية حلب بالمحافظة على تلك الأبنية الهامة ، كالأمر الصادر إلى المسؤولين في ولاية حلب للمحافظة ، والعناية بالمباني الموجودة في خان الصابون في مدينة حلب (١) . كما أصدرت السلطنة العثمانية بعض الأوامر إلى مسؤوليها في ولاية حلب للقيام بأعمال الترميم والإصلاحات اللازمة لتلك المنشآت الحيوية ، كالأمر الصادر إلى المسؤولين في الولاية للقيام ببعض الإصلاحات في خان الجمرك في مدينة حلب ، الذي ظهرت عليه بعض الشقوق في الجدران والأبواب (٢) ، والأمر القاضي بالقيام ببعض الترميمات والإصلاحات في خان الوزير في مدينة حلب (٣) .

ولم تكن السلطنة العثمانية بإصدار الأوامر لترميم وصيانة وإصلاح الخانات الموجودة في المدينة وعلى الطرق التجارية الرئيسية داخل الولاية ، بل أصدرت أوامر ببناء بعض الخانات الجديدة ، كالخانات التي صدرت أوامر بنائها في ميناء السويدية في منطقة أنطاكية بناء على العريضة المقدمة إلى الصدر الأعظم من بعض التجار الذين طالبوا ببناء بعض الخانات والدكاكين في المنطقة المذكورة ، متعهدين بدفع أجار هذه الأبنية التي ستقام وتأمين كل مستلزمات بنائها من الأخشاب وغيرها من المواد الأخرى (٤) .

٢ — القيساريات :

اختلفت تعريفات القيساريات باختلاف الأزمنة والأمكنة ، ففي القاهرة كانت تسمى فندق ، ثم قيسارية ، ثم خان إلى أن استقرت تسميتها على وكالة ، وفي بلاد الشام والعراق كانت تسمى خان ، لكن في مدينة حلب كانت القيسارية منشأة صناعية إلى حد ما (٥) ، تضم ورشات حرفية خاصة بصناعة

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ١٠٤ ، ص ٧٦ ، صور ٥٦ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٣١ ، ص ٩٢ ، صور ١٠٠ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٧٤ ، ص ٥٤ ، صور ٤٠ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٣٦ ، ص ٢٧٨ ، صور ١٨٢ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .

٥- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ١٨٥ .

النسيج^(١) ، لذلك يمكن القول أن التعريف الأنسب للقيسارية ، والذي يصلح لجميع الأزمنة والأمكنة تقريباً ، بأنها عبارة عن مبنى مربع الشكل يتخذ هيئة الرواق ، ويضم غرف ومخازن وحوانيت للتجار والحرفين^(٢) .

ضمت ولاية حلب عدداً كبيراً من القيساريات في مدينة حلب ، وتوجد المئات من الوثائق التي تناولت في محتواها القيساريات ، كبيع قيسارية^(٣) ، أو خلاف على ملكية أحد القيساريات^(٤) ، أو توقيف أحد القيساريات ، كوقف عام ، أو ذري^(٥) . وقد كانت معظم القيساريات في مدينة حلب ، كما ذكر سابقاً منشآت حرفية بالدرجة الأولى ، إضافة إلى دورها التجاري ، فالسادة عبد الله جلبي ومصطفى آغا ابن أحمد والحاج عبد الله بن الحاج محمد أقروا أمام القاضي في المحكمة الشرعية ، بأنهم باعوا السيد يوسف أفندي بن الشيخ أحمد أفندي الجابري الدكان الكائن بقيسارية الخل المشتمل على ستة أنوال^(٦) .

٣ — الأسواق :

كانت مدينة حلب من أغنى المدن في السلطنة العثمانية بالأسواق ، بسبب أهمية موقعها التجاري بين الشرق والغرب^(٧) . وقد تميزت أسواق مدينة حلب بالتخصص المهني الشديد^(٨) ، فيلاحظ أن العاملين في مهنة واحدة أو تجارة معينة قد تجمعوا في مكان واحد أو شارع معين عرّف هذا الشارع بنوع المهنة التي كان يمارسها العاملين كسوق الدقاقين^(٩) ، وسوق الصباغين^(١٠) ، وسوق العطارين^(١١) وسوق

١- الرفاعي ، حلب بين التاريخ والهندسة ، ص ٦٢ .

٢- رمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ١٨٦ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٨٦٩ ، ص ٢٦٠ ، صورة ١٣٤ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٣٩ ، ص ٨٦ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٥٠٣ ، ص.ص ٢١٤-٢١٥ ، صورة ١١٠ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٣٧ ، ص.ص ٣٧٢-٣٧٣ ، صورة ١٨٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٧- الحمصي ، حلب القديمة ، ص ١٥ .

٨- MILLER , Aleppo past and present , p.p 89-92 .

٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص.ص ٨٦-٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ٩٤ ، ص.ص ٣٥-٣٦ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

١١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٦٦ ، ص ٦٣ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

الصاغة^(١) ، سوق النحاسين^(٢) ، سوق الحبال^(٣) ، سوق الخراطين^(٤) . كما ارتبط اسم بعض الأسواق بالمكان الذي أقيم فيه ، كالأسواق التي أقيمت بالقرب من أبواب المدينة ، كسوق باب قنسرين^(٥) ، أو التي أقيمت بالقرب من الأحياء السكنية ، كسوق بانقوسا^(٦) .

وقد امتدت أسواق حلب على طول كبير داخل المدينة ، وكانت متعارضة ومتداخلة ومتصلبة في تجمع تجاري كبير غربي حلب^(٧) . وتختلف التقديرات حول عدد أسواق حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فتقدر بعض الدراسات أن عدد تلك الأسواق بحوالي (٧٧) سوقاً^(٨) . ومن أشهر تلك الأسواق التي ورد ذكرها في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في فترة البحث : سوق الصابون^(٩) ، سوق باب قنسرين^(١٠) ، سوق الدقاقين^(١١) ، سوق القطرانية^(١٢) ، سوق الدجاج^(١٣) ، سوق الصباغين^(١٤) ، سوق الجراكسية^(١٥) ، سوق الجمعة^(١٦) ، سوق بانقوسا^(١٧) ، سوق الجمال^(١٨)

-
- ١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٩ ، وثيقة رقم ٣٤٤ ، ص ١١٥ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .
 - ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٨١ ، ص ٧٠ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣١٥ ، ص ١٢٦ ، صورة ٦٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٨٨ ، ص ٣١٨ ، صورة ١٦١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .
 - ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٩ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
 - ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٠٦ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
 - ٧- الحمصي ، حلب القديمة ، ص ١٣١ .

- ١- ريمون ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني ، ص ١٨٥ .
- ٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٨٤٣ ، ص ٢٥٢ ، صورة ١٣٠ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢م .
- ٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٣٠ ، ص ٤٩ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص ٨٦-٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
- ٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٣٢ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٣ ، وثيقة رقم ١٤١٠ ، ص ٥٠٦ ، صورة ٢٥٦ ، تاريخ ١١٨٤هـ - ١٧٧٠م .
- ٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ٩٤ ، ص ٣٥-٣٦ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .
- ٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٦٦ ، ص ٦٣ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٨١ ، ص ٦٩ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .
- ١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٢٠٦ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
- ١١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٥٦ ، ص ٢٥ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

، سوق باب النيرب (١) ، سوق العطارين (٢) ، سوق باب الجنان (٣) ، سوق الخفافين (٤) سوق الصاغة (٥) ، سوق النحاسين (٦) ، سوق الحبالين (٧) ، سوق القمليه (٨) ، سوق الخراطين (٩) .

تاسعاً — النقل والمواصلات :

قبل الحديث عن طرق المواصلات وأوضاعها في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يجب التعرف على طرق المواصلات وأوضاعها في بلاد الشام بشكل عام ، باعتبار أن ولاية حلب جزءاً من هذه المنطقة ، وكانت طرقها مرتبطة ارتباطاً كلياً بجميع المناطق في بلاد الشام . فعلى الرغم من أهمية موقع بلاد الشام من الناحية الإستراتيجية والتجارية ، فلم يكن يوجد فيها طرق منظمة ، أو ترع ملاحية أو جسور على الأنهار ومجاري السيول (١) ، باستثناء طريقين عريضين استخدمتهما قوافل التجار والمسافرين ، ومرد ذلك إلى أن العربات ذات العجلات التي تستخدم في نقل البضائع والسلع والمسافرين ، كانت قليلة الاستخدام في بلاد الشام إلى أن انتشر استخدامها في نهايات القرن التاسع عشر ، وبسبب ذلك لم ينتشر بناء الطرق في المنطقة ، لأن نقل البضائع على الدواب لا يحتاج إلى تلك الطرق ، فقد انتشرت المسالك الضيقة التي تسلكها الدواب ، وتربط المدن والقرى ببعضها البعض (٢) .

١- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٤ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٦٦ ، ص ٦٣ ، صورة ٣٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

٣- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ١٠٤ .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٣٣٧ ، ص ٩٧ ، صورة ٥٢ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧ .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٩ ، وثيقة رقم ٣٤٤ ، ص ١١٥ ، صورة ٦١ ، تاريخ ١١٩٢هـ - ١٧٧٨م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٨١ ، ص ٧٠ ، صورة ٤٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣١٥ ، ص ١٢٦ ، صورة ٦٨ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٤٥٧ ، ص ١٦٤ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨٨٨ ، ص ٣١٨ ، صورة ١٦١ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

١ - Volney , *Travels though Syria , Egypt in the years 1783 -1784 and 1785*, Vol2, p . p 230 - 232 .

٢- نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ص ١٩٠ .

كان أحد الطريقين العريضين على طول الساحل من اللاذقية شمالاً حتى غزة جنوباً ، وتمتد بموازاتها إلى الشرق من سلسلة الجبال طريق أخرى تربط مدينة حلب بمدينة دمشق عبر حماه وحمص ، وكان اجتياز هذا الطريق يستغرق ما بين تسعة إلى عشرة أيام ^(١) . وكان هذان الطريقان المتعامدان يلتقيان في الشمال ، ثم يتجهان إلى أرمينيا وبلاد فارس عبر كلس وديار بكر ، وإلى مدينة استانبول عبر بيلان وبياس حيث يستغرق طريق القوافل الواصل ما بين حلب واستانبول أربعين يوماً ، وتشير بعض المصادر إلى أنه كان ينطلق من حلب إلى استانبول سنوياً خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر أربع قوافل كبيرة محملة بمختلف البضائع والسلع ^(٢) .

أما في الجنوب ، فكان الطريق الشرقي يتجه إلى مكة عبر حوران وشرقي الأردن ، وتقدر المسافة التي كان يستغرقها المسافر على هذا الطريق بين دمشق ومكة بخمسين يوماً ، كما تتفرع عن هذا الطريق طرق فرعية أخرى إحداها يتجه من دمشق إلى القدس عبر جسر بنات يعقوب وطبرية ونابلس ، ثم يتابع إلى القاهرة عبر يافا وغزة ، وتقدر المسافة التي يستغرقها المسافر على هذا الطريق ما بين دمشق والقدس بعشرة أيام أما فيما يتعلق بالطرق الممتدة من الشرق إلى الغرب ، فقد امتدت طريق القوافل من بغداد والبصرة إلى مدينتي دمشق وحلب عبر الطرق الصحراوية . كما كانت المدن والمراكز الداخلية في بلاد الشام مرتبطة مع المدن والمركز الساحلية ، بطرق فرعية قصيرة تتغير مدة اجتيازها تبعاً لتغير فصول السنة ، ومنها طريق حلب واسكندرونه عبر إدلب وجسر الشغور مع اللاذقية وطرابلس ، وطريق حمص وحماه مع طرابلس ، وطريق دمشق وطرابلس وبيروت وصيدا ، وطريق القدس مع صيدا وعكا ويافا ^(١) .

١ — النقل البري والبحري :

ساهمت مجموعة من العوامل في جعل مدينة حلب عقدة مواصلات هامة للطرق البرية في قلب السلطنة العثمانية ، وعلى طرق التجارة الدولية بين الشرق والغرب ^(٢) . ومما زاد في أهمية حلب كعقدة

^١ - نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ص ١٩١ .

^٢ - كواترت ، الدولة العثمانية ، ص . ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

^١ - نسكايا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، ص ١٩١ .

^٢ - غاويه ، حلب ، الجزء الأول ، ص ٢٧ .

مواصلات على الطرق التجارية الدولية بين الشرق والغرب تفضيل التجار نقل بضائعهم عبر الطرق البحرية ما بين أوروبا والشرق عبر المحيط الهندي والخليج العربي والبحر المتوسط ، والتي تتخللها بعض المخطات البرية الممتدة من شواطئ الخليج العربي وإلى شواطئ البحر المتوسط (١) ، فهذا الطريق كان يعتبر الطريق الأكثر أماناً والأسرع شحناً والأقل تكلفة ، وقد كانت حلب المحطة الرئيسية على هذا الطريق البري بين الخليج العربي والبحر المتوسط (٢) .

تعددت الطرق البرية التي ربطت مدينة حلب مع غيرها من المناطق التابعة لها والولايات المجاورة لها ، والتي كان من أبرزها ، كما ذكرنا سابقاً ، الطريق البري الواصل ما بين مدينة حلب وبغداد والبصرة ، والذي كانت تسلكه القوافل التجارية (٣) ، والطريق البري الواصل بين مدينة حلب ومدينة دمشق ، والذي كانت تسلكه القوافل التجارية ، وقوافل الحجاج والمسافرين (٤) ، والطريق البري الذي يربط حلب بميناء اسكندرونه (٥) ، والطريق البري الذي يربط حلب بمدينتي اللاذقية وطرابلس عبر إدلب وجسر الشغور (٦) ، هذا بالإضافة إلى عدد كبير من الطرق الفرعية التي تربط مدينة حلب بالقرى والمناطق التابعة لها . وفيما يتعلق بوسائل النقل المستخدمة عبر الطرق البرية ، فلم تشهد ولاية حلب وغيرها من الولايات التابعة للسلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر أي تطور أو تقدم عما كان عليه الحال في القرون السابقة ، فقد ظلت الحيوانات والدواب ، كالبغال والحمير والجمال والثيران ، الوسيلة الوحيدة لنقل البضائع والمسافرين (٧) . فلم يكن استخدام العربات أمراً

١- الرفاعي ، حلب بين التاريخ والهندسة ، ص ٦١ .

٢- غاوبه ، حلب ، الجزء الأول ، ص ٢٨ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٨٣ ، ص.ص ٥٧-٥٨ ، صورة ٦٧ ، تاريخ ١٢٠٤هـ-١٧٨٩م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٥٢٨ ، ص ١٧٥ ، صورة ٩٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٠٤ ، ص.ص ١٥٦-١٥٧ ، صورة ١١٦ ، تاريخ ١١٨٩هـ-١٧٧٥م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١١٤ ، ص ٦١ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٧- Volney, *Travels though Syria , Egypt in the years 1783-1784 and 1785*, Vol2, p . ٤
p232 - 233 .

شائعاً ، باستثناء بعض المناطق في مدينة حلب وجوارها حيث وجد بعض العربات ذات العجلتين أو الأربع عجلات التي تجرها البغال (١) .

لم تبذل السلطنة العثمانية جهداً كبيراً في العناية بطرق المواصلات ، كشق طرق جديدة وصيانة وإصلاح بعض الطرقات وتشيد الجسور ، مكتفية ببعض الترميمات لتلك الطرق . لكنها قامت بتشديد الإجراءات الأمنية على تلك الطرق من خلال إقامة القلاع والحصون لتحمي طرق مواصلاتها من هجمات القبائل البدوية وقطاع الطرق . كما أصدرت العديد من الأوامر إلى ممثليها في ولاية حلب لضمان الأمن على الطرقات وحماية قوافل الحجاج والتجار من تعديات اللصوص وقطاع الطرق (٢) . كذلك قامت ببناء بعض الخانات وترميم البعض منها على تلك الطريق لضمان إقامة المسافرين وراحتهم وقد شاركت الجاليات الأوروبية المقيمة في حلب في إصلاح بعض الطرق وتشيد بعض الجسور ، خاصة الطرق التي تربط مدينة حلب بميناء اسكندرونه الذي كانت تنقل عبره البضائع والسلع بين ولاية حلب وأوروبا ، فخلال الفترة الممتدة بين العامين (١١٨٢ - ١١٨٦ هـ / ١٧٦٨ - ١٧٧٢ م) كان هنالك ٦٨ قافلة لنقل البضائع على الطريق الممتد ما بين حلب واسكندرونه ، ضمت كل واحدة منها ما بين (٢٥٠ - ٢٠٠٠) جمل (١) . وقد كانت مشاركة تلك الجاليات تتم ، إما بتكليف من السلطنة العثمانية التي تقوم بدفع تكاليف تلك الإصلاحات ، أو أن تقوم الجاليات الأوروبية من تلقاء نفسها وعلى نفقتها الخاصة بتلك الإصلاحات ، نظراً لأهمية تلك الطرق بالنسبة لتجارة الجاليات الأوروبية (٢) .

أظهرت السلطنة العثمانية اهتماماً كبيراً بتنظيم وتوفير جميع السبل لتأمين وصول البريد بين العاصمة العثمانية وولاياتها بأسرع وقت ممكن حرصاً منها على استمرار اتصالاتها مع مسؤوليها في الولايات ، وخاصة ولاية حلب بصورة جيدة ، فأصدرت الأوامر إلى مسؤوليها في الولاية لتأمين كافة متطلبات

١- نيكيتا اليسيف ، طرق المواصلات في بلاد الشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ

بلاد الشام ، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعي ، (د.د) دمشق ، ١٩٧٨م ، ص ٣٩٣ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٢٢ ، ص ٩٥ ، صورة ٩٦ ، تاريخ ١١٨٢ هـ - ١٧٦٨ م .

١- غاوبه ، حلب ، الجزء الثاني ، ص ٦٣٠ .

٢- الصباغ ، الجاليات الأوروبية ، الجزء الثاني ، ص ٨٥٣ .

ومستلزمات وتجهيزات سعاة البريد من أماكن للمبيت والتزول ، وحيوانات للتنقل بأسرع وقت ، كما ذكرت الوثيقة التالية " إلى المشير وزيرنا والي حلب (الحاج إبراهيم باشا) نحيطكم علماً أنه بالنظر للضرورة القصوى في تأدية الخدمات الطارئة كتنقلات سعاة البريد والموظفين إلى الأماكن المعنية نطلب إليكم بصفتمكم الوزير المسؤول اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتعاون مع القضاة ونواب القضاة والضباط وأرباب العمل والملتزمين والمشرفين على التزل لتأمين العدد اللازم من الخيول والبغال بالسرعة الممكنة ، وعدم إضاعة أي وقت لمكث الموظفين في التزل خلال تنقلاتهم ولاسيما سعاة البريد " (١) .

قام الوالي إبراهيم باشا بناءً على الأمر الموجه إليه بجولة في أفضية الولاية ، واطلع على وضع التزل المخصصة لسعاة البريد ، وأرسل كتاباً إلى العاصمة العثمانية يقترح فيه توحيد العمل فيه هذه التزل وربطها ببعضها البعض ، كما أخذ تعهداً من جميع المسؤولين في ولاية حلب من قضاة ونواب للقضاة وضباط ووجوه الأهالي يلزمهم بموجبه بتهيئة كافة مستلزمات وحاجات الموظفين وسعاة البريد من خيول وبغال فور توقفهم في إحدى المخططات والتزل المخصصة لهم دون تأخير (٢) .

وقد حرصت السلطنة العثمانية على سرعة إيصال البريد ، فكان ساعي البريد يبدل فرسه عند كل محطة استراحة ، كما كان بإمكانه عند الضرورة أن يأخذ فرس أي مسافر يصادفه (١) ، وقد أجبرت موظفيها على التقيد بسلوك أقصر الطرق ما بين العاصمة العثمانية وولاية حلب ، فعندما لاحظ المسؤولون العثمانيون في العاصمة تأخر وصول البريد من ولاية حلب أرسلوا أمراً سلطانياً إلى المسؤولين في ولاية حلب للتقيد بسلك الطريق المخصص للبريد بين حلب واستانبول بدلاً من إرساله بحراً بسبب التأخير في وصوله ما يزيد عن العشرين يوماً (٢) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٣٩ ، ص ٧٨ ، صورة ١٠٧ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٤٥ ، ص ٨٢ ، صورة ١١٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

١ - Volney, *Travels though Syria , Egypt in the years 1783-1784 and 1785*, Vol2, p 234 .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٦٥ ، ص.٣١-٣٢ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٨٧٩م .

٢ — النقل البحري والنهري :

كان ميناء اسكندرونه الميناء الرئيسي لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فمن خلاله كانت تنقل معظم البضائع والسلع والذخائر بين ولاية حلب وغيرها من ولايات السلطنة العثمانية وأوروبا . يقع ميناء اسكندرونه غربي ولاية حلب ، يبعد عن مدينة حلب حوالي ٧٠ كلم بخط مستقيم ، وعن أنطاكية عشرين ميلاً^(١) ، وكانت تدعى اسكندرونه في بدايات السيطرة العثمانية على بلاد الشام (الاكسندرينا) ، وكانت عبارة عن قرية صغيرة مؤلفة من مجموعة من الأكواخ المتناثرة على شواطئ البحر المتوسط عند أقدام جبال الأمانوس ، وعلى خليج مهجور يصلح لرسو السفن ، وتحيط بها المستنقعات من كل جانب^(٢) .

كانت ولاية حلب حتى نهايات القرن السادس عشر وبدايات القرن السابع عشر تعتمد في نشاطها التجاري البحري على ميناء طرابلس . لكن مع بدايات القرن السابع عشر قام التجار الأوروبيون الناشطون في حلب ، برفع كتاب إلى السلطنة العثمانية يطالبون فيه بجعل ميناء اسكندرونه يستقبل صادراتهم ووارداتهم إلى حلب ، متعهدين بدفع الأموال اللازمة لإصلاح ميناء اسكندرونه ، وكان الدافع لتلك الخطوة التي قام بها التجار الأوروبيون ، التخلص من الابتزازات الكبيرة التي كانوا يتعرضون لها من قبل حكام وباشوات طرابلس^(١) ، وقرب اسكندرونه من مدينة حلب ، وحسن موقع مينائها الطبيعي^(٢) ، الذي لا يضارعه أي ميناء آخر على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، لوقوعه في خليج محمي من الأنواء البحرية حيث يدخل خليج اسكندرونه اليابسة ثلاثين ميلاً ، يضاف إلى ذلك قربها من مدينة حلب . فضلاً عن ووقوعها تحت الإدارة المباشرة لولاة حلب ، فساهم ذلك كله في جعله من

^١ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ص ، ٣٨٠ .

^٢ - بلنت ، قبائل بدو الفرات ، ص ٢٩ .

^١ - حنفي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى ، ص ٣٥ .

^٢ - أحمد وصفي زكريا ، جولة أثرية في بعض المدن الشامية ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ ، ص ٤٩ .

أعظم الموانئ على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ^(١) ، فقررت التجار الأوروبيون نقل نشاطهم التجاري إليه ^(٢) .

على الرغم من جميع المزايا السابقة التي تميز بها ميناء اسكندرونه ، فإن جملة من الأسباب الطبيعية والبشرية أعاقت تقدم هذا الميناء وتطوره ، فساهم فساد وتلوث الهواء في انتشار الأمراض فيه ، بسبب كثرة المستنقعات المنتشرة والمحيطية بمنطقة اسكندرونه ^(٣) . كما ساهم وجود القبائل البدوية الكردية على الطريق التجاري ما بين حلب واسكندرونه في الحد من النشاط التجاري لهذا الميناء ، خاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بسبب انتشار الفوضى والاضطرابات داخل ولاية حلب ^(٤) ، فأخذت القبائل الكردية القاطنة على ذلك الطريق التجاري بين حلب واسكندرونه ، بالإغارة على القوافل التجارية العابرة لمناطق انتشارها ، لذلك قام معظم التجار الأوروبيين القاطنون في حلب بإرسال بضائعهم إلى ميناء اللاذقية ، على الرغم من بعده عن مدينة حلب مقارنة بميناء اسكندرونه ، لكون الطريق إلى ميناء اللاذقية أكثر أماناً ^(٥) .

وقد حاولت السلطنة العثمانية ، كما ذكر سابقاً ، الحد من تلك الاعتداءات من خلال توجيه الأوامر إلى مسؤوليها في ولاية حلب للقضاء على تلك القبائل البدوية ، والحد من اعتدائها على القوافل التجارية ^(٦) . وعلى الرغم من الظروف الطبيعية والأمنية التي أعاقحت النشاط التجاري لولاية حلب مع أوروبا عبر ميناء اسكندرونه ، فإن ذلك النشاط لم يتوقف كلياً ، فاستمرت السفن التجارية الأوروبية بالتوافد على هذا الميناء في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فخلال الفترة الممتدة بين العامين (١١٨٢ - ١١٨٦هـ / ١٧٦٨ - ١٧٧٢م) كان هنالك ٦٢ سفينة أوروبية تعرج على ميناء

^١ - كرد علي ، خطط الشام ، الجزء الخامس ، ص . ص ١٧٤ - ١٧٥ .

^٢ - ماسترز ، المدينة العثمانية ، ص . ص ٩٥ - ٩٧ .

٣- Volney, Travels though Syria , Egypt in the years 1783-1784 and 1785, Vol2, p . p 235 - 236 .

^٤ - خليل ساحلي أوغلو ، تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والتنافس بين مينائي طرابلس والاسكندرونه ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، (د.د) دمشق ، ١٩٧٨م ، ص ١٤٥ .

^٥ - الحسيني ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، ص . ص ١٨٥ - ١٨٤ .

^٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣٧ ، ص ٣٠ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

اسكندرونه ، منها ٣٧ سفينة من مرسيليا ، و ١٧ سفينة من لندن ، و ٨ سفن مدينة ليفورنو الإيطالية ، و ٥ سفن من هولندا ، و ٥ سفن من البندقية (١) .

كان ميناء اللاذقية من الموانئ التي اعتمدت عليها ولاية حلب في مجال النقل البحري في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كما ذكر سابقاً ، بسبب الأوضاع الأمنية الخطيرة على الطريق الواصل ما بين مدينة حلب وميناء اسكندرونه ، لذلك كان عدد كبير من التجار الأوروبيين يفضلون نقل بضائعهم عن طريق ميناء اللاذقية رغم أنه أبعد مسافة عن مدينة حلب من ميناء اسكندرونه (٢) . كذلك اعتمدت السلطنة العثمانية على ميناء اللاذقية في نقل الذخائر والمعدات الحربية والمؤن من وإلى مدينة حلب ، كما ذكر في إحدى الوثائق ، عندما طلبت من مسؤوليها في ولاية حلب نقل المؤن والمعدات من مدينة حلب إلى جبهات القتال مع الفرنسيين في مصر عبر الطريق البري من حلب إلى اللاذقية ، ثم نقلها بحراً عبر ميناء اللاذقية إلى ميناء يافا (٣) .

أما فيما يتعلق بالنقل النهري ، فعلى الرغم من عدم شيوع التنقل عبر الأنهار بشكل كبير في ولاية حلب ، فقد ذكرت إحدى الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب اعتماد السلطنة العثمانية عند الضرورة على التنقل النهري بين ولاية حلب وبغداد " إلى وزيرنا والي حلب عندما يصلكم أمرنا السلطاني ليكن معلوماً لديكم أن معسكر بغداد كان يؤمن تموينه سابقاً من مناطق ديار بكر والموصل من قمح وشعير عن طريق المبايعة ، إلا أنه في هذه المرة اخترنا مناطق حلب والرقعة بتأمين (٥٠٠٠٠) كيل من القمح و(٣٠٠٠٠) كيل من الشعير بالإضافة إلى استئجار عدد من الحيوانات ، لتحميل هذه المواد ، ونقلها بالسرعة عن طريق نهر الفرات ، كما ذكرنا بالسفن حتى بغداد ، وأنا نعتمد على غيرتكم تجاه الدين والسلطان في تنفيذ أمرنا " (٤) .

١- غاوبه ، حلب ، الجزء الثاني ، ص ٦٣٠ .

٢- الحسني ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، ص ١٨٥ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٣٤ ، ص.١٦-١٧ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٠٥ ، ص.١٥٧-١٥٩ ، صورة ١١٦ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٧٧٥م .

— النظم المالية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

أولاً — الضرائب والرسوم :

تنوعت الضرائب والرسوم التي فرضتها السلطنة العثمانية على مختلف القطاعات الزراعية والحرفية والتجارية ، فضلاً عن الضرائب التي كانت مفروضة على مختلف أنواع العقارات من بيوت وخانات ، هذا بالإضافة إلى بعض الضرائب التي كانت مفروضة على رعايا السلطنة العثمانية من أهل الذمة والقبائل البدوية ، والضرائب والرسوم المتعلقة بالجيش ، لتغطية نفقات الحروب التي كان يخوضها على الصعيد الداخلي ضد بعض الخارجين على سلطة الدولة ، وعلى الصعيد الخارجي ضد الدول الطامعة في أراضي السلطنة العثمانية .

١ — ضريبة الميري :

فُرضت ضريبة الميري على الأراضي والعقارات الأميرية التي أضحي أصحابها من الإقطاعيين في النصف الثاني من القرن الثامن عشر يؤدون مبالغ مالية عن تلك الإقطاعيات الممنوحة لهم من قبل السلطنة العثمانية بدل تجهيز الجنود وإرسالهم إلى جبهات القتال ، كما ذكر في الوثيقة التالية " إلى المشير وزيرنا والي حلب (الحاج إبراهيم باشا) وإلى قاضي حلب ومحصل حلب وإلى المباشر الذي تم تعيينه بهذا الخصوص . نحيطكم علماً أن زعامة (ناحية قواسية) من متصرفية أنطاكية التابعة لولاية حلب ملزمة بدفع مبلغ (٣١٠٠٠) أقجة سنوياً إلى خزانة الدولة " (١) .

كانت معظم القرى في ولاية حلب في فترة البحث عاجزة عن دفع ضريبة الميري المفروضة عليها ، مما اضطر الفلاحين من أهالي تلك القرى إلى الاستدانة والاقتراض من كبار رجال الدولة والمتنفذين والأعيان لتسديد قيمة ضريبة الميري المفروضة على قريتهم ، كما فعل أهالي قرية كتيان التابعة لقضاء معرة مصرين عندما استدانوا من السيد أبي بكر بغدادي زاده المبلغ المترتب عليهم دفعه لتسديد ضريبة الميري المترتبة على قريتهم في العام ١١٦٩هـ / ١٧٥٥م (٢) ، وكما فعل أهالي قسبة سلقين

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢١٣ ، ص.ص ١٣٣-١٣٤ ، صورة ١٥٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ١٠٣ ، صورة ٥٦ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

التابعة لقضاء حارم ، عندما استدانوا من السيد حسين بيك مبلغ قدره ثلاثة آلاف وأربعمائة وستة وخمسين قرشاً كان معظمه لتسديد ما يترتب عليهم من مال الميري المفروض على قصبته المذكورة لعام ١١٦٥هـ / ١٧٥١م (١) .

٢ — الضرائب والرسوم المفروضة على المحاصيل الزراعية :

فرضت السلطنة العثمانية الضرائب والرسوم على بعض الزراعات التي انتشرت زراعتها بشكل كبير في أنحاء السلطنة ، وعلى رأس تلك الزراعات القطن ، الذي شاعت زراعته بكثرة في مناطق عدة من السلطنة العثمانية ، فأصدرت السلطنة العثمانية أمراً سلطانياً نظمت فيه عملية جباية الرسوم والضرائب المفروضة على زراعة القطن في جميع ولايات السلطنة ، ومنها ولاية حلب بشكل يتناسب مع ازدياد المساحات المزروعة ، بهذا المحصول على أن يؤخذ عن كل أوقية تباع من القطن الخام بارة واحدة وعن القطن المخلوج (٢) بارة ، ويدفع البائع هذا الرسم مهما كان دينه ، أو المشتري سواء أكان مسلماً أم مسيحياً (٢) .

لم تكتف السلطنة العثمانية بما فرضته من رسوم على زراعة القطن وتسويقه ، بل عمدت إلى فرض رسوم إضافية في بعض السنوات ، كما ورد في الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ومحصل حلب نعلمكم أنه قد صدرت إدارة سنية في طريقها إليكم ، بإضافة ضريبة جديدة لمصلحة الخزينة على رسوم القطن في مقاطعات كل من (حلب واسكندرونه وكلس وإعزاز) سواء أكان من القطن المخلوج ، أو الغير المخلوج لتطبيقها ابتداء من شهر مارس حتى غاية شباط أي مدة سنة كاملة لعام /١٢١٤هـ/ ، وبصفتكم محصل حلب نفوضكم بقبض هذه الأموال وذلك بإضافة تعليماتنا السابقة التي كانت مطبقة ، بهذا الخصوص حيث جاء فيه وجوب ضم بارة واحدة عن كل أوقية من القطن غير مخلوج وبارتين بالنسبة للقطن المخلوج ويؤخذ هذا الرسم من مشتري القطن سواء أكانوا مسلمون أم مسيحيين " (١) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٠٣ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٦٣ ، ص.ص ٤٣-٤٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٦٨ ، ص ٣٣ ، صورة ٥٠ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

كما فرضت السلطنة العثمانية بعض الرسوم والضرائب على التبغ والتبناك ، الذي انتشرت زراعته كثيراً ، فتحددت تلك الرسوم على أساس مساحة الأراضي المزروعة بعدد الدوغمات ، فكان يؤخذ عن الدوغم الواحد المزروع بالتبغ والتبناك قرشان ونصف ، يضاف إليها (١٠) بارات تعطى للجباة والكتاب ، و(٢) بارة تعطى للقاضي الناظر في موضوع المخالفات المتعلقة بزراعة هذه المادة وجباة الرسوم المفروضة عليها كراتب ، وبذلك يكون مجموع الضرائب والرسوم المفروضة على الدوغم الواحد المزروع بالتبغ والتبناك قرشان ونصف و(١٢) بارة ، وقد تشددت السلطنة العثمانية في موضوع جباة الرسوم المفروضة على هذه الزراعة ، وطلبت من المسؤولين في ولاية حلب دعم أمين رسوم التبغ والتبناك في إجراء المراقبة على زرع هذه المادة ، ومساعدة المسؤولين من الجباة في الكشف عن الأراضي المزروعة وتقدير المحصول (١) .

كذلك فرضت السلطنة العثمانية بعض الرسوم والضرائب على زراعة وبيع ثمار الفستق الحلبي وتوجب على الفلاحين الذي يقومون بزراعته دفع ما يترتب عليهم من رسوم وضرائب عن الأراضي المزروعة ، بهذا المحصول من قيمة المحصول المباع إلى التجار سواء الأخضر أو اليابس ، إضافة إلى أقجة واحدة عن كل وزن يحدد من قبل الجباة المسؤولين عن جباة الرسوم المفروضة على الفستق الحلبي ويقدر الوزن بحسب الكميات المنتجة ، وقد حدثت بعض المشاكل والخلافات بين الفلاحين والجباة الذين كانوا يحاولون التلاعب ، ويقومون بتخمين المحصول بأضعاف مضاعفة ، بهدف جباة رسوم أكبر لمصلحتهم الخاصة (١) .

٣ — الجزية :

فُرضت ضريبة الجزية على أتباع أهل الذمة من المسيحيين واليهود من رعايا السلطنة العثمانية ، وقد تم وضع شروط خاصة حددت بموجبها آلية جباة الجزية ومقدارها وفق المذهب الحنفي المذهب الرسمي للسلطنة العثمانية (٢) ، فجرى تقسيم أتباع أهل الذمة إلى ثلاث درجات (أعلى وأوسط

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٣١ ، ص.ص ٧٢-٧٣ ، صورة ١٠١ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٣٢ ، ص ١٨٢ ، صورة ١٣٦ - ١٣٧ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٧٧٥م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٩٧ ، ص.ص ٥١-٥٢ ، صورة ٧٢ - ٧٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

وأدنى^(١) ، فكان يُجبي من الفئة الأعلى ٤ حصص ، والفئة الوسطى حصتان ، والفئة الأدنى حصة واحدة^(٢) ، على أساس الحصة الواحدة للأعلى تبلغ ١١ قرشاً ، والوسطى ٥,٥ ، والأدنى ٢,٥^(٣) ، وتم إعفاء الساكنين من أهل الذمة في قرى السلاطين وأوقافهم ، وكذلك التابعين للوزراء والحكام والخواص^(٤) ، إضافة إلى التراجمة^(٥) ، والرهبان والبطارقة والقساوسة وكل الأفراد غير القادرين على العمل والمرضى الدائمين (المعاقين)^(٦) ، أما الفقراء من أهل الذمة ، فتؤخذ منهم الضريبة على أربعة أقساط^(٧) . وبالإضافة إلى الجزية الشرعية المفروضة على أهل الذمة بشكل عام ، فقد كان يتم في بعض الأحيان فرض رسومات وغرامات استثنائية يتم جبايتها منهم^(٨) .

كان أفراد الطائفة الواحدة من الطوائف المسيحية واليهودية يتعاونون فيما بينهم في دفع الضرائب والغرامات التي نزل عليهم فيما بينهم بحسب القدرة المالية لكل رجل ، كما فعل أبناء الطائفة المارونية الذين تعاهدوا أمام القاضي بدفع التكاليف العرفية سواء أكانت بأمر سلطاني ، أو بغيره ، وكان يتم توزيعها على جميع أفراد طائفة الموارنة كل رجل بحسب قدرته^(٩) . لكن ذلك لم يمنع من حدوث بعض الخلافات على كيفية وآلية توزيع تلك الضرائب والغرامات ، كما حدث مع أبناء الطائفة اليهودية الذين رفض أغنياؤهم دفع الضرائب والغرامات عن فقرائهم في العام ١١٦٨هـ / ١٧٥٤م^(١٠) .

وكان يتم جمع الضرائب من أتباع أهل الذمة عن طريق تعيين أحد الأشخاص الذميين الذي يتولى مهمة جمع الضرائب والغرامات منهم ، كما ذكرت الوثيقة التالية " إن المفوض من الباب العالي (الحاج إبراهيم) بأمور الذميين رفع على ديواننا كتاباً يقول فيه أن المواطن المدعو (جبور) قد وافاه الأجل ، ولتلا

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية، رقم ١٢، وثيقة رقم ٢٩٤، ص.ص ٢٢٣-٢٢٦، صورة ١٧٥-١٧٦، تاريخ ١١٨٩هـ-١٧٧٥م.

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية، رقم ٨، وثيقة رقم ٣٢٤ ، ص.ص ٢٧٠-٢٧١، صورة ١٧٥-١٧٦، تاريخ ١١٨٣هـ-١٧٦٩م.

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١١٦ ، ص ٦١ ، صورة ٨٥-٨٦ ، تاريخ ١٢١٠هـ-١٧٩٥م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠، وثيقة رقم ١١٣، ص.ص ٨٠-٨٢، صورة ٨٨-٨٩ ، تاريخ ١٢٠٥هـ-١٧٩٠م.

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٧٩ ، ص.ص ٥٨-٦٠ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ-١٧٦٨م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣، وثيقة رقم ٣٥ ، ص.ص ٢٨-٣٠ ، صورة ٣٤-٣٥ ، تاريخ ١٢٠٧هـ-١٧٩٢م.

٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية، رقم ٢٨، وثيقة رقم ٢٢٨، ص.ص ١٤٦-١٤٨، صورة ١٦٣-١٦٤، تاريخ ١٢١٥هـ-١٨٠٠م.

٨- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٥١٥ ، ص ٢١٦ ، صورة ١١٤ ، تاريخ ١١٧٠هـ-١٧٥٦م .

٩- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢١٢ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٧٨هـ-١٧٦٤م .

١٠- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٤٢ ، ص ٢٦٣ ، صورة ١٣٤ ، تاريخ ١١٦٨هـ-١٧٥٤م .

يبقى مكانه خالياً ، يقترح تكليف أحد أقربائه الذميين من مواطني حلب الجدد المدعو (يوسف ابن نعمة) بالقيام في مهمة المتوفي ، عليه وبناءً على ذلك أصدرنا أمرنا السامي بتاريخ ٥/ ربيع الأول من عام ١١٨١هـ/ بتعيين المومى إليه بتحصيل الضرائب المفروضة على الذميين وإرسالها إلى الباب العالي" (١) .

وقد تمتع الشخص المكلف بجمع الضرائب والغرامات بعدة امتيازات ، كإعفاء من دفع الغرامات والرسوم الاستثنائية ، فالسيد جبور ابن شكر الله المكلف بإدارة شؤون الذميين في ولاية حلب الذي كُلف بجمع الضرائب ، فقد صدر أمر سلطاني بإعفائه هو وجماعته من دفع جميع الغرامات والرسوم الاستثنائية ، وسُمح له باستيراد جميع مأكولاته وعلف دوابه ، وإنتاج مشروباته الروحية دون دفع أي رسم ، كما سُمح له بحمل الأسلحة للدفاع عن نفسه وأعفيت جماعته من القيام بالحراسة (٢) .

وكان يتم البدء بجمع ضريبة الجزية في بداية السنة الهجرية الجديدة بعد إصدار الأمر السلطاني القاضي بتحصيل أموال الجزية من أتباع أهل الذمة " نعلمكم أنه فيما يتعلق بمستأجري الخانات والأفران والطواحين وباقي الكسبة من أهل الذمة ، وبالنظر لقرب دخول شهر محرم من العام الجديد عام ١١٨٨هـ/ وللحفاظ على أموال الجزية الشرعية لتحصيلها عند حلول ٣٠ محرم من أصحاب المهن والكسبة والمقيمين والعابرين من النصارى واليهود إلى حلب يطلب تثبيت أسماء هؤلاء المكلفين مع تعيين محلات إقامتهم في ديوان الخزينة كالعادة ، وقد أصدرنا هذا الكتاب تحريراً بالترخيص لتحصيل هذه الأموال محسوباً للعام الجديد " (٣) .

٤ — الضرائب المفروضة على القبائل البدوية :

فرضت السلطنة العثمانية على القبائل البدوية القاطنة في أراضيها نظاماً ضريبياً خاصاً بها مختلف عن النظام الضريبي المفروض على سكان المدن والأرياف ، باعتبار أن هذه القبائل البدوية لا تعمل بالزراعة أو التجارة أو الصناعات الحرفية ، ولا يوجد في مناطق سكنها أراض زراعية أو عقارات تستخدم في المجالات الزراعية أو الحرفية أو التجارية ، لكي يتم فرض الضرائب على تلك الأراضي أو العقارات ، فقامت

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٣ ، صورة ٦ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ١٢ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٧٢ ، ص ٥٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .

السلطنة العثمانية بفرض ضريبة خاصة على البدو عُرفت بـ (القشلاق أو القشلق) ^(١) ، إضافة إلى ضريبة الميري التي كانت بعض القبائل معفية منها بموجب براءات سلطانية ^(٢) .

يُستنتج من خلال دراسة الوثيقة التالية طبيعة ضريبة القشلاق وآلية جبايتها والمشكلات التي كانت تحدث بين الجباية والبدو ، عندما يتم جباية تلك الضريبة " ادعى بمجلس الشرع الشريف محمد آغا بن عبد الله وعساف بن موسى وأخوه محمد المأمورون بجمع مال القشلاق من عربان البادية الساكنين بيوت الشعر لطرف حضرة والي حلب ، بمواجهة محمد بن حمد وزوجته الحرمة موزة بنت قاسم البدوين من طائفة عربان أبو عساف ، وقالوا في دعواهم أن محمد وزوجته المرقومة ساكنان البادية بيوت الشعر ، وأنه في هذه السنة المباركة لحقهما من مال القشلاق مقدار معلوم ، فنطالبهما بإدائته لندفعه لخله ، فأجاب محمد وزوجته المدعى عليهما المرقومان ، بأنهما يملكان داراً كائنة ، بمحلة السلمانه مستوطنان بها ويؤديان ما عليها في كل سنة من العوارض السلطانية والتزل العادية ، وفي بعض الأوقات يدفعان حصة ، بمقابلة ذلك من الساليان الواقع على الدور الموجودة بالمحلة المذكورة مع أهاليها ، وليس من عربان البادية المتوطنين بيوت الشعر ، وإن من كان متوطناً بالأمصار ويؤدي العوارض السلطانية والساليان لا يؤدي شيئاً من القشلاق لما أن مال القشلاق على سكان البادية المتوطنين بيوت الشعر " ^(١) .

يُستنتج مما سبق أن ضريبة القشلاق كان يتم فرضها على سكان البادية الساكنين بيوت الشعر ، وأن السلطات العثمانية كانت تكلف بعض الأشخاص بجمع تلك الضريبة ، وتسليمها للسلطات العثمانية في الولاية . وقد كان يتم البدء بجمع تلك الضريبة عند تلقي الأوامر من السلطات العليا في العاصمة العثمانية بجمع الضرائب المفروضة على القبائل البدوية ، كما ذكر في الوثيقة التالية " إلى قاضي ومحصل ومتسلم حلب (إبراهيم) ، ليكن معلوماً لديكم إن عشيرة (الريحان) من تركمان حلب والقاطنين في موضع (يكي إيل) وتوابعها كانوا ملزمين بدفع خمسين ألف قرشاً حسب القيود وذلك طبقاً للبيانات الدقيقة الموضوعة بهذا الخصوص الموقع عليها من قبلكم ، وذلك بالنسبة لعام (١٢٠٤هـ—)

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٢٤٩ ، ص ٩١ ، صورة ٥٠ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٢ ، وثيقة رقم ٢١٥ ، ص ٩٣ ، صورة ٥٠ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٢٤٠ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

والأعوام التي قبلها والتي لم تحصل قبل الآن آملين السرعة في إرسال المبالغ وبذل أقصى جهد في سبيل ذلك " (١) .

وكثيراً ما كان يحدث خلافات بين الجباة المكلفين بجمع ضريبة القشلاق من القبائل البدوية وبعض أفراد تلك القبائل الذين كانوا يملكون منازلًا في إحدى القرى أو الأحياء في المناطق الحضرية ، وبالتالي فهو معفى من تسديد ضريبة القشلاق باعتبار أنه ليس من سكان بيوت الشعر ، كما أنه كان يدفع الرسوم والضرائب على مسكنه الموجود في المناطق الحضرية ، فالسيد محمد بن حمد وزوجته الحرمة موزة بنت قاسم البدوين الذين ينتميان إلى قبيلة أبو عساف ، كما ذكر سابقاً ، وكانا يملكان داراً في محلة السلمانة ويؤديان ما عليها في كل سنة من ضرائب ورسوم وغرامات ، فأصدر القاضي حكماً منع بموجبه الجباة من التعرض للسيد محمد بن حمد وزوجته ، لأن الأشخاص الذين يملكون عقارات في المدن والأرياف لا تفرض عليهم ضريبة القشلاق (١) .

٥ — الرسوم الجمركية :

تعدّ الرسوم الجمركية المفروضة على البضائع المستوردة والمصدرة من وإلى السلطنة العثمانية من أهم الموارد المالية التي اعتمدت عليها الخزينة العثمانية ، وخاصة البضائع المصدرة والمستوردة من وإلى ولاية حلب ، باعتبارها من أهم المراكز التجارية في السلطنة العثمانية ، وقد نظمت السلطنة العثمانية آلية جباية الرسوم الجمركية ، وحددت مقدار الرسم الجمركي المفروض على البضائع بـ ٣% من قيمتها ، كما تذكر الوثيقة التالية " إن التجار الإفرنج الذين يقومون بنقل البضائع إلى الممالك العثمانية عن طريق البحر أو النهر أو البر يخضعون لدفع رسوم جمركية ولمرة واحدة بمكان معين بمحدود ٣ % لقاء إشعارات مالية تعطى لهم ، وتبرز عند الطلب لعدم تكرار دفع الرسوم ثانية ، على أن لا تؤخذ خلافها من رسوم القصايبية والسخرات والباج " (٢) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٠٦ ، ص ٧٣ ، صورة ٨٣ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٢٤٠ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣١ ، ص ٢١ ، صورة ٢٦ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .

لم تكثف السلطنة العثمانية بتحديد قيمة الرسم الجمركي على البضائع المصدرة والمستوردة — ٣ % من قيمتها ، بل قامت بتحديد المبالغ المفروضة ، كرسوم جمركية على بعض الأنواع من البضائع المصدرة والمستوردة ، كالبضائع المستوردة والمصدرة من وإلى إنكلترا ، كما تذكر الوثيقة التالية " هنالك الرسوم الجمركية من إيرادات نقل الذهب إلى (إنكلترا) وتجارة الحرير من حلب وسائر الرسوم الموضوعة على بضائع التجار الإفرنج بطريق التبادل والواردة من إنكلترا عن طريق ميناء (الاسكندرون) من جوخ يؤخذ عن كل حزمة في مركز جمرك (الاسكندرون) (٤٠) بارة ، وكل دسته من جلود الأرانب (٢) بارة وفلسين ، وكل قنطار شامي من الرصاص (٦) بارات وعلى كل رطل حلي من الرصاص بارة واحدة ، وعلى طرود الخيام والجلود والخورسان الهندي (٢,٥) قرشاً ، وعلى كل طرد حرير أو قطن بارة عثمانية ، وباقي البضائع تخمن تخمين بين الزيادة والنقصان " (١) .

تعددت أنواع البضائع التي حددت السلطنة العثمانية المبالغ التي يتم جبايتها كرسوم جمركية عند استيرادها وتصديرها ، وكان على رأس تلك المواد القهوة التي فرضت السلطنة العثمانية رسماً جمركياً على التجار الحلبين والتجار الأوروبيين الذي يقومون بشراء القهوة من بغداد ونقلها إلى حلب ، ومن ثم تصديرها إلى أوروبا مبلغاً قدر بحدود خمس بارات عن كل أوقية من القهوة (٢) . وكذلك القطن الذي فرضت عليه رسوماً جمركية إضافية تقدر بحوالي أقبجة واحدة عن كل أوقية تباع من القطن وتنقل براً ، أو بحراً عن طريق الموانئ العثمانية (٣) ، يضاف إلى ما كان قد تم فرضه سابقاً على زراعة القطن التي كان يؤخذ عن كل أوقية تباع من القطن الخام بارة واحدة ، وعن القطن المخلوج (٢) بارة ، ويدفع البائع هذا الرسم مهما كان دينه أو المشتري سواء أكان مسلماً أم مسيحياً (٤) .

كما فرضت السلطنة العثمانية رسوماً جمركية على تجارة الدخان والتبناك ، والتي قدرت بحدود ٩٠ بارة عن كل قنطار من الدخان ، و ١٠٠ بارة عن كل قنطار من التبناك (٥) ، هذا فضلاً عن الرسوم التي

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص.ص ٧٧-٧٩ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م.

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣٨ ، ص.ص ٣١-٣١ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م.

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٨٤ ، ص.ص ٦١-٦٢ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م.

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٦٣ ، ص.ص ٤٣-٤٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م.

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢١ ، وثيقة رقم ٢٨ ، ص ١٩ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨م .

كانت موضوعة على زراعة الدخان والتبناك ، فقد كان يؤخذ عن الدونم الواحد المزروع بالتبغ والتبناك قرشان ونصف و(١٢) بارة (١). كما فرضت السلطنة العثمانية بعض الرسوم الجمركية على زراعة المخدرات المعروفة بـ(الخشخاش والعطيس) ، فقد صدرت أوامر سلطانية بتعين مراقب لمزارع الخشخاش في ولاية حلب ، والعمل على الحد من عمليات التهريب لهذه المواد ، والتي يقوم بها التجار الأوروبيون الذين يقومون بنقل كميات كبيرة من هذه المواد وتهريبها إلى السفن دون دفع الرسوم الجمركية المفروضة عليها من قبل السلطنة العثمانية ، والمقدرة بحوالي ٢٠ بارة عن كل أوقية من الخشخاش والعطيس تدفع كرسوم مرور إلى موظفي الجمرك (١) .

كذلك كان الفحم الحجري من البضائع التي فرضت السلطنة العثمانية عليها بعض الرسوم الجمركية كما تذكر الوثيقة التالية " إلى والي حلب وقاضي حلب وإلى القضاة والحكام ونوابهم في أقضية حلب وإلى (الحاج يونس) ، الذي تم تعيينه لجباية الرسوم بحلب . نخطكم علماً أن قضبان الفحم الحجري المستخرج من أراضي المملكة والمصدرة إلى الخارج تخضع لرسم أمير يرفع من قبل البائعين وكذلك المشترين إن كانوا من المسلمين أو الكفار ، ولتصدير هذه المادة تعطى رخصة من قبل الموظف المشار إليه ، ولا يمكن دون هذه الرخصة تحميل هذه المواد إلى السفن وتصديرها ، وإن كل كمية تصدر بشكل مخفي دون هذه الرخصة يؤخذ من الفاعل ضعف الرسم المقرر والذي حُدد أن يؤخذ عن كل أوقية من هذه المادة المستخرجة (٢) أقة ، كرسوم من البائعين والمواد التي تباع بدون ترخيص يدفع عنها الرسم مضاعف " (٢) .

وقد تشددت السلطنة العثمانية في جباية الرسوم الجمركية ، والحد من عمليات التهريب من دفع الرسوم المفروضة على البضائع والسلع عند استيرادها وتصديرها ، وملاحقة التجار الذين يقومون بتهريب بضائعهم سراً (٣) . فكان الكثير من التجار الأوروبيين الناشطين في حلب يحاولون التهريب من دفع الرسوم الجمركية المفروضة على بضائعهم ، بدفع تلك الرسوم في موانئ جزيرة قبرص بشكل مخفض

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٣١ ، ص.ص ٧٢-٧٣ ، صورة ١٠١ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٥٨ ، ص ٢٨ ، صورة ٤٢ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٣ ، ص.ص ٢-٣ ، صورة ٦ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٤٦ ، ص ١٩٧ ، صورة ١٣٥ ، تاريخ ١١٨٣هـ - ١٧٦٩م .

فكانوا يقومون بتهريب قسم من تلك البضائع في البحر دون تأدية ما يترتب عليها من رسوم جمركية في مركز جمرك حلب ، لذلك صدرت أوامر بوجوب أخذ الرسوم الجمركية عن البضائع المستوردة إلى ولاية حلب بمركز جمرك حلب ، وعدم قبول التذاكر المشعرة بدفع الرسوم الجمركية عند مرورها في موانئ جزيرة قبرص (١) .

لكن السلطنة العثمانية في مقابل ذلك حرصت على حماية حقوق التجار من خلال اتخاذ بعض التدابير والإجراءات ، بعدم دفع رسوم جمركية إضافية عند نقلهم البضائع والسلع من ولاية إلى ولاية ، قبل تصديرها إلى أوروبا ، كما حدث مع بعض التجار المحليين والأوروبيين الذين كانوا ينقلون البضائع ما بين بغداد والبصرة وولاية حلب ، ويضطرون إلى دفع رسوم جمركية مضاعفة في الموانئ ، لأن المسؤول الجمركي في تلك الموانئ كان لا يعترف بالرسوم التي دفعت أثناء نقل البضائع براً ، فأصدرت السلطات العثمانية أمراً بأخذ الرسوم الجمركية عن البضائع التي يجري تصديرها من ولاية حلب من قبل موظفي الجمرك في حلب فقط ، وإعطاء التجار إشعارات بقبض الرسوم الجمركية عن تلك البضائع (١) .

شهدت عملية دفع الرسوم الجمركية على البضائع حدوث خلافات كثيرة بين التجار الأوروبيين والموظفين العثمانيين حول دفع الرسوم الجمركية على البضائع التي يقوم التجار الأوروبيون باستيرادها وتصديرها من وإلى ولاية حلب ، ولجوء التجار الأوروبيون إلى قناصلهم وسفرائهم في مدينة حلب والعاصمة العثمانية لحل تلك الخلافات ، كما حصل مع أحد التجار الإنكليز عندما تم مصادرة صندوقين من صناديق لحام القصدير من أصل ٢٨ صندوق كان بحوزته ، بحجة عدم تأدية الرسوم الجمركية المترتبة على تلك البضائع ، على الرغم من إبراز إشعار بدفع الرسوم الجمركية على تلك الصناديق (٢) ، فقام السفير الإنكليزي في العاصمة العثمانية بتقديم شكوى لدى السلطات العثمانية بتلك الحادثة ، وتم التحقيق فيها ، فصدرت أوامر بإعادة الصندوقين إلى التاجر الإنكليزي بعد أن تم التأكد من دفعه للرسوم الجمركية المفروضة على صناديق لحام القصدير (٣) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ١٢٤ ، ص ٩٦ ، صورة ١١٦ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٨٣ ، ص.ص ٥٧-٥٨ ، صورة ٦٧ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١٥ ، ص ٦ ، صورة ١٠ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ١٧ ، ص ٧ ، صورة ١١ ، تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .

٦ — ضريبة الحرب :

لم تكن ضريبة الحرب أو المجهود الحربي ، أو كما تسمى في بعض الوثائق بدل الحرب ^(١) ، من الضرائب التي كانت تجب بشكل سنوي ، بل كانت تفرض على السكان والأهالي وفقاً لحاجات الجيش العثماني أثناء الحروب الخارجية مع الدول المجاورة ، أو أثناء القضاء على الفتن والاضطرابات ، فيصدر أمر سلطاني يقضي بتحصيل بعض المبالغ المالية لصالح الجيش العثماني المحارب ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى والي حلب وزيرنا (محمد باشا) وقاضي حلب وإلى المباشر المعين لهذا الخصوص ليكون معلوماً لديكم أنه كان صدر أمر إليكم بتحصيل مبلغ (٤٠٠٠٠) قرشاً محسوباً لعام (١١٨٨هـ) من المناطق والولايات غير الخاضعة للحرب كمجهود لتأمين نفقات الحرب " ^(٢) .

لم تكن ضريبة الحرب ، أو المجهود الحربي بالضرورة نقدية ، بل يمكن أن تكون عينية ، كاستئجار عدد كبير من الجمال لنقل (٢٠٠) خيمة ، و(١٠٠) سرير ، و(١٠٠) صهريج مياه ، وعدد كبير من الأواني ومعدات الطبخ ^(٣) ، أو تصنيع عدد كبير من الخيام لمصلحة الجيش العثماني المحارب على جبهات القتال ^(٤) ، أو تأمين ونقل مواد وذخائر من الدقيق والشعير للجنود المحتشدين على جبهات القتال ^(٥) ، أو كتأمين وشراء (٧٧٣٥٠) رأساً من الغنم والماعز ، وذلك لتأمين حاجات العساكر المتوجهين لصد عدوان الفرنسيين على مصر من اللحوم ^(٦) ، أو كتأمين ٥٠٠٠ قنطار من الخبز (الصمون) للجيش العثماني المحارب على حدود مصر من ولاية حلب ، ونقلها بواسطة الجمال من ميناء اللاذقية ، ثم إلى يافا ، ثم إلى دمياط ، ثم إلى الإسكندرية ^(٧) .

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٤٥ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٨ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .
^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ١٢٠ ، ص ٩٧-٩٨ ، صورة ٧٠ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .
^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٥٧ ، ص ١٢٢-١٢٣ ، صورة ٨٧ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .
^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٩ ، ص ٢٣-٢٤ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣م .
^٥ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٥٦ ، ص ١١٥ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .
^٦ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١١٤ ، ص ٦٢ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٧ — ضريبة الحضرية :

فرضت السلطنة العثمانية على السكان ضريبة عُرفت بضريبة الحضرية ، التي كانت تجبى من المكلفين فيها في سنوات السلم أي السنوات التي ليس فيها حرب ، كما ذكر في الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب وقضاة الولاية ونوابهم والأعيان فيها . نخطبكم علماً أن أمرنا السامي الصادر في (٤) شوال من عام (١١٨١هـ) يقضي بأن تؤخذ ضريبة الحضرية من مكلفي أفضية ولاية حلب على قسطين وذلك في السنوات العادية التي ليس فيها حروب ، وذلك بموجب قيود تنظم وتنتقل من السلف إلى الخلف ، لمتابعة التحصيل ، وعدم إبقاء أي دين " (١) .

٨ — ضريبة البدل العسكري :

كانت ضريبة البدل العسكري مفروضة على أصحاب الإقطاعيات الكبيرة من كبار فرسان وقادة الجيش ، الذين كانوا يمنحون تلك الإقطاعيات ، مقابل إرسال عدد معين من الفرسان المجهزين بشكل كامل إلى جبهات القتال ، ويكون تجهيزهم بشكل يتناسب مع دخل الإقطاع الممنوح لهم من السلطنة العثمانية (التيمار والزعامت والإقطاع الخاص) . لكن مع تسرب الضعف إلى السلطنة في بدايات القرن الثامن عشر استعير عن النظام القديم بنظام جديد نص على قيام الإقطاعيين بتقديم بدل مالي ، مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية (٢) ، فعلى سبيل المثال ذكرت إحدى الوثائق أن إقطاعية (ناحية قواسية) من متصرفية أنطاكية التابعة لولاية حلب ، وهي من نوع الزعامت قد أصبحت تدفع بدل نقدي سنوي إلى خزينة السلطنة عوضاً عن إرسال (٧) مقاتلين ، كما كان ينص نظام الإقطاع الحربي سابقاً ، مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية في كل مرة تعلن فيها التعبئة العامة في السلطنة العثمانية (٣) .

وفيما يتعلق بطبيعة النظام المطبق في جباية ضريبة البدل العسكري عن الأشخاص المكلفين بها ، فطبقاً لإحدى الوثائق بلغ عدد الأفراد المكلفين بدفع ضريبة البدل في ولاية حلب والأفضية التابعة لها (٥٢) فرداً يدفع كل واحد منهم مبلغ (٤٠) قرشاً يؤخذ منهم بدل الخدمة العسكرية ، عندما تعلن

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٣٣ ، ص ١٩ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

٢- سعيدوني ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، ص . ص ٣٧١ - ٣٧٢ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢١٣ ، ص ١٣٣-١٣٤ ، صورة ١٥٣ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

السلطنة العثمانية التعبئة العامة (١) . لكن هذا النظام تم تعديله في العام ١٢٠٧هـ / ١٧٩٢م ، فبموجب القانون الجديد كان يترتب على كل إقطاعي أن يدفع عن كل ألف فرد من الجيش العثماني بدل ثلاثة أفراد حيث يدفع عن كل فرد مبلغاً قدره (١٥٠) قرشاً ، بالتالي فإن كل إقطاعي كان عليه أن يدفع مبلغاً قدره (٤٥٠) قرشاً في كل مرة تعلن فيها السلطنة العثمانية التعبئة العامة . لكن هذا النظام تعدل مرة أخرى في العام ١٢١٥هـ / ١٨٠٠م ، بحيث أصبح كل إقطاعي ملزم بدفع بدل فردين عن كل ألف فرد من الجيش العثماني مبلغاً قدره (١٥٠) قرشاً ، وبالتالي أصبح كل إقطاعي ملزماً بدفع مبلغ قدره (٣٠٠) قرش في كل مرة تعلن فيها السلطنة العثمانية التعبئة العامة (١) .

٩ — الضرائب المفروضة على المواشي :

فُرضت هذه الضريبة على المواشي بشكل عام ، وقد حددت الأوامر السلطانية مقدار الضريبة التي يجب أن تُفرض على الماشية ، كما ذكر في الوثيقة التالية " يقوم تجار الأغنام في حلب والشام ، عندما تساق قطعانهم إلى الشمال مروراً بعينتاب ، أن يدفعوا عن كل رأس من الماشية (٢) أقة كرسوم ، وتخصيص رأس غنم واحد عن كل قطيع يمر إلى جباة المنطقة " (٢) ، وتم لاحقاً في العام ١٢١٤هـ / ١٧٩٩م ، زيادة الرسوم المفروضة على الماشية من الأغنام والماعز ، بواقع بارة واحدة عن كل رأس من الغنم والماعز (٣) .

١٠ — ضريبة المسقفات :

تعددت التسميات التي أطلقت على هذه الضريبة ، ففي بعض الوثائق أطلق عليها اسم ضريبة المسقفات (٤) ، وفي وثائق أخرى أطلق عليها اسم رسوم العقارات (٥) . وقد فُرضت ضريبة المسقفات

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٠٢ ، ص ١٦١ ، صورة ١١٠ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .
١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٨٨ ، ص ١١٠ ، صورة ١٤٠ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .
٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٨ ، ص ٥ ، صورة ١٠ ، تاريخ ١٢٠٦هـ - ١٧٩١م .
٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٦٩ ، ص ٣٤ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .
٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٧٣ ، ص ٥٤ ، صورة ٤٣ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .
٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٨١-٨٢ ، صورة ٥٤ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

أو العقارات على السكان المستقرين في المدن والأرياف ، فكان يتوجب على كل صاحب منزل أو بيت أو دار دفع مبلغ (٤٠٠) أقة كضريبة عن منزله (١) .

كانت هذه الضريبة تجبي سنوياً ، طبقاً لسجلات يتم فيها تسجيل عدد البيوت والمبالغ المطلوب تحصيلها من ولاية حلب ، كما تذكر الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب وإلى القضاة والحكام في أفضية ولاية حلب . نخطكم علماً أنه تبين لنا من خلال مراجعة قيود الخزينة ، بأن الضرائب المحققة على أفضية الولاية قد بلغ (٢٧٥٦,٥) قرشاً و(٣٥) أقة من حصص العقارات وذلك عن حساب عام (١٢١١هـ) ، وقد فوضنا محصل حلب (إبراهيم) بتحصيل هذه الأموال ، وأمرنا بوضع صورة السجلات اللازمة تحت تصرف هذا المحصل وقد صدر أمرنا السامي على أساس أن يؤخذ عن كل خانة (٤٠٠) أقة " (١) .

١١ — ضريبة التزل :

فرضت السلطنة العثمانية على الخانات والقيساريات والأماكن التي يقيم بها المسافرون ضريبة عُرفت باسم ضريبة التزل ، وكان مقدرها ، كما ذكر في إحدى الوثائق (٦٠٠) أقة عن كل خان " إلى قاضي حلب وقضاة أفضية ولاية حلب ونوابهم . عندما يصلكم أمرنا السامي ، ليكن معلوماً لديكم أن الضرائب التي وردت في سجلات المالية لحساب عام (١١٨٨هـ) (٢) واجبة التحصيل من ولاية حلب وهي ضرائب وأجور التزل للدولة ، لذلك أرسلنا صور عن هذه السجلات موقعة مع المباشر لتحصيل ذلك بأخذ (٦٠٠) أقة عن كل خانة " (٣) . وقد قدرت المبالغ المالية التي كانت تجبها السلطنة العثمانية من ولاية حلب سنوياً من خلال فرضها لضريبة التزل — (٤٥٧) قرشاً و(٤٠) أقة ، طبقاً لسجلات المالية (٤) .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٧٠ ، ص ٥٢ ، صورة ٤١ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦ م .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١٥٣ ، ص ٨٣ ، صورة ١١٢ ، تاريخ ١٢١٢هـ - ١٧٩٧ م .

٢- الموافق لعام ١٧٧٤ م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٩٦ ، ص ٨٢ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٣ م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٩٦ ، ص ٧١-٧٢ ، صورة ٥٢ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠ م .

١٢ — ضريبة الباج :

فُرضت ضريبة الباج على المواد التي كانت تباع في أسواق ولاية حلب ، كسوق الخيل مثلاً التي قُدرت في سنة ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م بمبلغ قدره (١١٨٤٠) قرشاً^(١) .

كما كانت تقوم السلطنة العثمانية بفرض بعض الغرامات والعوارض والرسوم الاستثنائية التي كانت تجبى في بعض الأحيان بالإضافة إلى الضرائب . لكن تلك الغرامات والعوارض والرسوم الاستثنائية ، لم تكن تجبى من بعض الأشخاص الذين تمكنوا من الحصول على براءات سلطانية أتاحت لهم الحصول على إعفاءات من دفع بعض الرسوم والضرائب الاستثنائية ، كإعفاءات التي حصل عليها بعض الأشخاص من أتباع أهل الذمة العاملين في خدمة القناصل الأوروبيين المقيمين في حلب^(٢) ، كذلك كان الشخص المسؤول عن إدارة شؤون كل طائفة من الطوائف المسيحية واليهود في ولاية حلب معفى من دفع بعض الضرائب والغرامات الاستثنائية^(٣) . كما كانت بعض المنشآت والأبنية معفاة من دفع بعض الضرائب والتكاليف العرفية ، بموجب تلك البراءات السلطانية ، كالقيسارية التي باعها السيد مصطفى بك إلى السيد فتح الله جلبي ، والتي كانت معفاة من دفع العوارض السلطانية^(٤) .

ثانياً — نظام جباية الضرائب :

اتبعت السلطنة العثمانية أسلوب الالتزام في جباية الضرائب التي فرضتها على السكان الخاضعين للحكم العثماني^(٥) ، ويقوم هذا النظام على أساس قيام الملتزمين بدفع الضرائب المفروضة على المكلفين بدفعها ، مقابل قيامهم بجمع تلك الضرائب وحصولهم على أرباح كبيرة سواء ، أكانت بشكل نظامي تبعاً للشروط التي وضعتها السلطنة العثمانية لجباية تلك الضرائب ، أو بشكل تعسفي عن طريق قيامهم بتحصيل مبالغ مالية مضاعفة من المكلفين بها ، لذلك كان يتسابق كبار التجار والأعيان والأشراف

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٢٨ ، ص.ص ٢٢-٢٣ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٨٨ - ١٧٧٤م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٣ ، ص ١٢ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٨١ ، ص ٣١ ، صورة ١٨ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .

^٥ - قسطنطين بازيللي ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، الترجمة إلى العربية من قبل دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩م ،

والقادة العسكريين ، وحتى كبار رجال الدين للحصول على تلك الالتزامات ، للإستفادة من العوائد الربحية الكبيرة ، التي كان يتم الحصول عليها عن طريق التحصيل الضريبي (١) .

تنوع الملتزمون ما بين ملتزمين صغار يلتزمون بعض القرى ، كالسيد حسين بكر الملتزم لقرية أرمناز التابعة لقضاء حارم (١) ، وملتزمين كبار يلتزمون جباية الضرائب في عدة مناطق ، كالسيد خليل آغا الذي كان ملتزماً عدة مناطق في ولاية حلب (٢) ، أو ملتزمين يلتزمون ضريبة محددة يقومون بتحصيلها في جميع أنحاء الولاية ، كجلبلي بك الذي كان قد التزم جباية ضريبة البدل في ولاية حلب منذ العام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م (٣) ، والسيدان محمد عباس والسيد محمد أسعد الملتزمان لمنطقة القصابية في مدينة حلب (٤) . وقد كان بإمكان الملتزمين الحصول على التزام جباية الضرائب لعدة سنوات ، كما كان بإمكانهم توريث حقوق الالتزام الذي بين أيديهم إلى أولادهم ، في حالة وفاتهم دون إتمام مدة الالتزام ، فجلبلي بك الملتزم لضريبة البدل في ولاية حلب منذ العام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م ، توفي قبل انتهاء مدة التزامه لضريبة البدل ، فانتقلت حقوق الالتزام إلى ولديه وهما السيدان عباس أفندي ومحمد أفندي (٥) .

كما كان بإمكان الملتزمين الكبار بيع وتوزيع الالتزامات التي يملكون حقوقها إلى ملتزمين آخرين ، مما كان يسبب في بعض الأحيان حدوث خلافات كبيرة بين الملتزمين ، خاصة في حالة عدم استطاعة الملتزم الأصغر تحصيل قيمة المبلغ الذي دفعه إلى الملتزم الأكبر الذي كان قد التزم منه جباية الضرائب في منطقة ما ، فالسيد خليل آغا باع حقوق الالتزام التي يملكها في بعض المناطق في ولاية حلب إلى السيد أحمد آغا لمدة سنة كاملة ، بمبلغ قدره مائتان وخمسون قرشاً عن كل شهر ، لكن السيد أحمد آغا ، وبعد مرور ثلاثة أشهر على تسلمه ذلك الالتزام ، ودفعه ما ترتب عليه من مبالغ مالية إلى السيد خليل آغا أراد ترك ذلك الالتزام ، وعدم إكمال المدة التي كان قد اتفق عليها مع السيد خليل

١- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٧٢ .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٣٢ ، ص ١٣ ، صورة ١١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٣٥٨ ، ص ١٦٣ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص.ص ٥٦-٥٨ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ٢٧ ، ص ١٣ ، صورة ٢١ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١١١ ، ص.ص ٥٦-٥٨ ، صورة ٨٢ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

آغا ، بحجة عدم تحصيله ، إلا ثلث المبالغ التي دفعها إلى السيد خليل آغا ، وأنه عاجز عن الاستمرار في ذلك الالتزام نتيجة الديون التي تراكمت عليه ، فرفض السيد خليل آغا مطلب السيد أحمد آغا ، وأراد إجباره على الاستمرار في إدارة الالتزام ، وإكمال المدة التي كانا قد اتفقا عليها ، لكن القاضي أصدر حكماً لصالح السيد أحمد آغا سمح له بموجبه عدم إكمال مدة التزامه ، نظراً للخسائر المالية التي كان يتعرض لها ، ومنع السيد خليل آغا من التعرض له (١) .

تشددت السلطنة العثمانية في موضوع جباية الضرائب ، وقامت بملاحقة الملتزمين ، لإجبارهم على تسديد الأموال المطلوبة منهم إلى خزينة السلطنة عن طريق إصدار الأوامر السلطانية التي تنص على إلزام الملتزمين بدفع ما يترتب عليهم من أموال لصالح الخزينة ، وإنذارهم بسحب الالتزام منهم ونفيهم عند التأخير في تسديد ما يترتب عليهم (٢) . ولم تكتف السلطنة العثمانية بتوجيه الإنذارات إلى الملتزمين فقط ، بل قامت أيضاً بملاحقة المكلفين بدفع الضرائب وتهديدهم بالحبس وحجز ممتلكاتهم ومصادرتها في حالة تأخرهم في تسديد الضرائب المترتبة عليهم (٣) .

وفي الوقت نفسه حافظت السلطنة العثمانية على حقوق الملتزمين في وجه بعض الموظفين الذين كانوا يحاولون أخذ بعض الأموال من الملتزمين بطرق غير مشروعة ، كما حدث مع الملتزمين (السيد صنع الله والسيد عبد الله) اللذان رفعاً كتاباً إلى السلطات العليا في العاصمة العثمانية بخصوص ما يتعلق بحقوقهما في الحصول على ثلث إيرادات منطقة أريحا ، وبعض المناطق المجاورة لها المقررة لهما في ديوان المالية لقاء التزامهما هذه المناطق . لكن المتصرف المعين من قبل السلطنة العثمانية في هذه المناطق كان يقوم بقبض الحاصلات والرسوم ، ويمنعهما من ممارسة حقوقهما الممنوحة لهما من قبل السلطنة ، باعتبارهما الملتزمين في هذه المناطق ، فأصدرت السلطنة العثمانية أمراً سلطانياً يقضي ، بتأمين حقوق السيدين (صنع الله وعبد الله) ، وإجبار المتصرف المعين من قبل السلطنة في المنطقة على التقيد بالقوانين الموضوعة والمتعلقة بشروط الالتزام الممنوح للسيدين (صنع الله وعبد الله) (٤) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٣٥٨ ، ص ١٦٣ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٠ ، ص ٥ ، صورة ٩ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ١٢١ ، ص ٩٤ ، صورة ٦٨ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٦٥ ، صورة ٧٤ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

كان لنظام الالتزام الذي طبقته السلطنة العثمانية في جباية الضرائب نتائج كارثية على المجتمع والاقتصاد ، فعلى الرغم من قيام السلطنة العثمانية بوضع قوانين وأسس تنظم عملية جباية الضرائب من قبل الملتزمين منعاً لتعرض السكان للظلم والتعدي من قبل الملتزمين (١) ، فإن هؤلاء الملتزمين لم يكتف بجمع المبالغ المنصوص عليها ، والتي تتيح لهم الحصول على هامش ربح محدود لقاء قيامهم بعملية جمع الضرائب ، بل قاموا بابتزاز السكان محولين جمع أضعاف المبالغ التي دفعوها لقاء التزامهم جمع تلك الضرائب ، مما دفع بكثير من السكان خاصة من الفلاحين إلى الهروب وترك قراهم بسبب أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية السيئة (٢) ، فأضحت القرى التي كانت مكتظة بالسكان ومزدهرة في بداية القرن الثامن عشر ، قرى في طريقها إلى الأفول والخراب ، فمن بين ثلاثمائة قرية كانت مشمولة في سجلات الضرائب أضحى أقل من ثلثها مأهول حتى العام ١١٨٦هـ / ١٧٧٢م (٣) .

على الرغم من جشع الملتزمين وتعدياتهم الكثيرة على الرعية ، فإن المسؤولية الأكبر تقع على عاتق السلطنة العثمانية التي كانت حريصة كل الحرص على جباية كامل المبالغ المترتبة على كل منطقة حتى لو كانت هذه المنطقة خالية من السكان ، بسبب هروب الفلاحين منها ، بسبب فقرهم وعجزهم عن دفع الضرائب والرسوم المترتبة عليهم ، فكانت السلطنة العثمانية تعتمد في هذه الحالات إلى تحويل المبالغ المطلوب دفعها إلى ملتزمي تلك المناطق التي هرب سكانها منها ، كما يرد في الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب ورئيس جباية حلب الحالي (الحاج إبراهيم) . نعلمكم أن قاضي حلب رفع إلينا كتاباً بتوقيعه نقلاً عن سجلات المالية أن هنالك (٤٧) قرية ومزرعة في منطقة حلب بالنظر لغياب أصحابها أو وفاتهم ، فإن الضرائب يتعذر تحصيلها فإننا نأمل من غيرتكم على المصلحة العامة تحصيل هذه المبالغ من ملتزمي ومتعهدي هذه القرى والمزارع سنوياً بدون تأخير " (٤) ، وبالتالي فإن هؤلاء الملتزمين الذين سوف يدفعون المبالغ المالية عن القرى التي هجرها سكانها سوف يقومون بتحميل تلك المبالغ على سكان القرى الأخرى التي لم يهجرها سكانها ، لأن الملتزم لن يقبل أن يدفع المبالغ المطلوب تسديدها إلى خزينة السلطنة من جيبه الخاص ، وبالتالي فإن السكان المحليين هم الخاسرون الحقيقيون من تلك العملية .

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢٠ ، ص.ص ١٤-١٧ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩م .

٢- إينالجيك ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، المجلد الثاني ، ص ٤٨٧ .

٣- راسل ، تاريخ حلب الطبيعي ، ص ١٩٩ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٩٢ ، ص ٦٤ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩م .

قامت السلطنة العثمانية في ظل تلك الظروف الصعبة التي عاشها السكان المحليون في ولاية حلب في تلك المرحلة بسبب معاناتهم الشديدة ، وعجزهم عن تسديد المبالغ المالية المترتبة عليهم من الضرائب والرسوم والغرامات ، بإصدار بعض الأوامر السلطانية لتقسيط الضرائب على السكان ، كما ذكرت الوثيقة التالية " إلى قاضي حلب وقضاة أفضية ولاية حلب ونوابهم والأعيان فيها . ليكن معلوماً لديكم أن الضرائب المحقة على أهالي ولاية حلب . قد قسطنها إلى قسطين لتسهيل التحصيل . وقد أصدرنا أمراً سامياً بهذا الخصوص إلى وزيرنا (الحاج محمد أمين باشا) في أول محرم من علم (١١٨٢هـ) واعتباراً من هذا التاريخ يجب أن يكون التحصيل في تواريخه ، وكل قسط بقسط دون تأخير " (١) .

ثالثاً — النقود والعملات المتداولة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

كانت حلب ولاية ضمن السلطنة العثمانية ، وكانت صدى كغيرها من الولايات العربية لما يحدث في السلطنة العثمانية ، لذلك لا يمكن فهم موضوع النقد في ولاية حلب في فترة البحث ، إلا من خلال المعطيات العثمانية بشكل عام ، فقد تعددت النقود المستخدمة في السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر ، وكان من بين وحدات العملة المتداولة في بدايات القرن الأتجة ، إضافة إلى البارة المصرية (٢) التي ازدادت أهميتها منذ منتصف القرن السابع عشر، فأصبحت الوحدة الحسابية الرئيسة للمبالغ الصغيرة في معظم أنحاء بلاد الشام خلال القرن السابع عشر، واستمرت كذلك في القرن الثامن عشر (٣) .

وكان يوجد إلى جانب الأتجة والبارة المصرية وحدتان فضيتان للعملة ، تعرف الأولى باسم القرش (٤) والثانية باسم القرش الأسدي ، لكونها تحمل صورة الأسد . ولكن مع مرور الوقت تضاعف

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٧٧ ، ص ٥٧ ، صورة ٤٥ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .

٢- البارة المصرية : البارة عملة فضية كانت تزن ١/٢ ٥ قيراط ، سُكت في مطلع القرن السابع عشر كجزء من القرش ، وتفيد بعض المصادر أن السلطان مراد الرابع أمر بسك البارة من الفضة بوزن ١/٤ ٣ قيراط ، وفي سنة ١١١٥هـ / ١٧٠٣م بوزن ١/٢ ٣ قيراط وقطر ٥٥ مم . للتفصيل يرجى العودة إلى عامر ، المكييل والأوزان والنقود ، ص ١٨٦ .

٣- شوكت باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الأولى ، دار المدى الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥م ، ص ٣٠٣ .

٤- القرش : تسمية القرش نُقلت إلى التركية من الألمانية Grossus ، وهذه بدورها منقولة من اللاتينية Grnschen ومن من التركية نقلت التسمية إلى العربية ، فأصبحت غروش أو قروش ، ويعتقد أن أقدم إشارة إلى ضرب القرش ، كنقد

استخدام العملة الثانية (الأسدي) ، ليصبح القرش العملة الأكثر تداولاً . وكانت السلطنة العثمانية قد واجهت في أواخر القرن السادس عشر أزمة مالية كبيرة ، فلم تستطع موارد السلطنة من المعادن تلبية الحاجات المتزايدة للنقد في السلطنة ، فتدفقت الفضة رخيصة الثمن إلى البلدان الواقعة على سواحل البحر الأبيض المتوسط من العالم الجديد (أمريكا) ، بواسطة المستعمرين الأسبان ، فارتبك النقد العثماني تبعاً لذلك ، وانهارت عملته الفضية المعروفة بالأقجة ، وارتفع سعر الذهب وقل وجوده وتداوله بين الناس بسبب ازدياد قيمته بالنسبة للفضة ، فحاولت السلطنة العثمانية مواجهة الأزمة عن طريق إصدار عملة جديدة عُرفت بالقرش في الربع الأخير من القرن السابع عشر (١) . وقد استطاع القرش أن يفرض نفسه كعملة رئيسية يتم تداولها بين الناس ، وازدادت أهميته وأصبح وحدة الحساب الرئيسية في ولاية حلب وكذلك وحدة التبادل النقدية بين الناس (٢) . لكن رغم ذلك يُلاحظ وجود أنواع عديدة من العملات الفضية والذهبية التي كانت متداولة بين الناس ، وكان من أشهر هذه العملات الزلطة (٣) ، وإيكيليك (٤) راغورة (٥) ، ذهب زر محبوب استانبولي (٦) ، ذهب فندق استانبولي (٧) .

لكن رغم تعدد وتنوع أسماء وأنواع العملات المتداولة في تلك المرحلة ، فإن السلطنة العثمانية أوجدت منذ العقد الثاني من القرن الثامن عشر في الأسواق المحلية سلسلة متكاملة من النقود الفضية من القرش إلى البارة إلى الأقجة الصغيرة (القرش يساوي في تلك المرحلة ٤٠ بارة أو ١٢٠

فضي عثماني ترجع إلى عهد السلطان سليمان القانوني ، وكان القرش في منتصف القرن الثامن عشر يساوي ٤٠ بارة ، ويعد السلطان أحمد الثاني أول من اعتمد القرش ، كعملة رسمية وأمر بإدخال في الحسابات الرسمية . للتفصيل يرجى العودة إلى قتيبة الشهابي ، نقود الشام دراسة تاريخية للعملات التي كانت متداولة في الشام ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٠ م ، ص ١٥٥ .

- عامر ، المكايل والأوزان والنقود ، ص ١٨٦ .

١- عبد الكريم رافق ، المشرق العربي في العهد العثماني ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ م ، ص ٨٨ .

٢- باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص ٣٠٤ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٩٦ ، ص ٣٨ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١ م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص.ص ٩٨-٩٩ ، صورة ١٢٩ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠ م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٧ ، صورة ١١ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩ م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص.ص ٩٨-٩٩ ، صورة ١٢٩ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠ م .

٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٩٦ ، ص ٣٨ ، صورة ٧٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١ م .

أقجة) (١) ، فكان القرش ، والزلطة ، وقطعة العشرين بارة تستخدمان في التعاملات المالية الكبيرة والمتوسطة . في حين كانت قطعة البارة ، والخمس بارات ، والعشر بارات تستخدم كنقود صغيرة . أما بالنسبة للأقجة التي كانت تقدر بثلاث البارة ، ففي تلك المرحلة ضعفت قوتها الشرائية ، وأصبحت ضعيفة جداً بالنسبة لمعظم الحاجيات اليومية (٢) .

حافظ القرش العثماني على استقراره حتى ستينات القرن الثامن عشر ، مستفيداً من فترة الهدوء النسبي التي عاشتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة . لكن منذ أواخر ستينات القرن الثامن عشر حتى نهايته حين تعرض النظام المالي للسلطنة العثمانية لعدة نكسات وهزات ، بسبب الحروب الكبيرة التي خاضتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة ، مما أدى إلى انخفاض قيمة القرش ، لذلك جرى تخفيض الوزن الأساسي للقرش في العام ١٢٠٤هـ/١٧٨٩م ، مما انعكس سلباً على أسعار السلع والبضائع ، التي بدأت بالارتفاع ، فلجأت السلطنة العثمانية لمحاولة تحديد أسعار السلع وأسعار صرف كل النقود الذهبية والفضية في مقابل القرش (٣) ، كما يبين الجدول التالي المستنبط من دراسة إحدى الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في حلب (٤) .

الجدول السابع عشر

نوع العملة	سعر الصرف مقابل القرش
ذهب زر محبوب استانبولي	٥,٥ قرش
ذهب زر فندق استانبولي	٨ قرش
ذهب زر فندق مصري	٦ قروش
ذهب حجار	٨ قروش
ذهب يلدز	٩ قرش

^١ - محمد سليم الجندي ، تاريخ معرة النعمان ، حققه وعلق عليه ووضع فهرسه عمر رضا كحالة ، جزءان ، الطبعة الثانية ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٩٤م ، الجزء الأول ، ص ٢٨٤ .

^٢ - باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص ٢٩٦ .

^٣ - المرجع السابق ، ص ٣٠٤ .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٧٢ ، ص.ص ٩٨-٩٩ ، صورة ١٢٩ ، تاريخ ١٢١٥هـ-١٨٠٠م .

الريال	٤ قرش
إيكيليك	٨٠ بارة
بوزلك	١٠٠ بارة
قرش استانبولي	٤٠ بارة

وقد حرصت السلطنة العثمانية على تنظيم أمورها النقدية ، والحفاظة قدر الإمكان على قيمة عملتها (١) ، من خلال إصدار الأوامر بعدم الإخلال بأوزان المسكوكات النقدية خاصة الذهبية منها ومنع تداول العملة الذهبية ناقصة الوزن (٢) ، ومعاقبة مزيفي العملات والمتلاعبين بقيمتها (٣) . كما استمرت في إصدار الأوامر التي تحدد أسعار صرف النقود الذهبية والفضية في الأسواق ، منعاً للتلاعب والغش ، خصوصاً في الفترات التي تشهد فيها السلطنة العثمانية ارتباكاً مالياً بتأثير الظروف السياسية التي تمر بها السلطنة على الصعيد الخارجي ، كما تذكر إحدى الوثائق " أعرض لدولتكم المكيئة أن أمركم السامي الموجه إلينا بقضي بأن يكون قيمة الذهب من نوع (زر محبوب استانبولي) تعادل خمسة قروش وأن نصف هذه القطعة الذهبية يعادل (١٠٠) بارة وأن قطعة (ذهب زر الاستانبولي فندق) تساوي (٧) قروش ، وأن قطعة (زر محبوب مصري) تعادل (٤) قروش ، وأن نوع (زر مصر فندق) تعادل (٦) قروش ، وجاء في أمركم أنه في التعامل والتداول يجب الحفاظ على هذه النسب ، وعدم ترك أي مجال للتلاعب في الأسعار من قبل الأيادي الفاسدة زيادة أو نقصاناً وأن النقد الأبيض المسمى (ليبارطة) والنقد المتعارف عليه في التعامل في الموائى والذي يسمى (راغورة) يعادل (٣) قروش أي (٨٥) بارة ، وقد جرى فتح هذا الكتاب وقراءته في محكمة حلب بين المواطنين المسؤولين ، وبعد أداء

١- عبد الرحمن فهمي محمد ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤م ، ص ١١٤ .

٢- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٤٨ ، ص.ص ٤٠-٤١ ، صورة ٢٩ ، تاريخ ١٢٠٨هـ-١٧٩٣م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٩٧ ، ص.ص ٨٨-٨٩ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٩٠هـ-١٧٧٦م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٩٧ ، ص.ص ٨٨-٨٩ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٩٠هـ-١٧٧٦م .

واجب الطاعة جرى إعلانه على الناس مع التنبيه والتحذير في حال المخالفة ، وعدم تطبيق هذه النسب
إحالة المخالفين إلى المحاكم " (١) .

كما قامت السلطنة العثمانية بمنع نقل العملة خارج حدود السلطنة ، مما أجبر التجار الأوروبيين
على استرجاع أرباحهم التي كانوا يكسبونها من خلال تجارتهم ما بين الشرق والغرب على شكل بضائع
يعود بها التجار إلى أوروبا . لذلك كان هؤلاء التجار في أحيان كثيرة يخفضون من مبيعاتهم ، مقابل
ازدياد قيمة مشترياتهم لكي يتمكنوا من تحصيل أرباحهم . وقد كان لهذه السياسة النقدية أثرها السلبي
على الاقتصاد ، فعندما تراجع اهتمام التجار الإنكليز بالحصول على البضائع الشرقية تراجعت
مستورداتهم من الأقمشة (٢) . لكن السلطنة العثمانية عملت على تلافي نتائج منع نقل العملات خارج
حدود السلطنة على النشاط التجاري ، عبر تقديم بعض التسهيلات للتجار الأجانب في مجال النقد ،
فعلى سبيل المثال عندما ظهرت القطع النقدية ذات المائة بارة التي سكّت من قبل التجار الأجانب ولاقت
رواجاً كبيراً من قبل التجار والسكان المحليين وسهولة في التعامل وتحصيل الضرائب الأميرية ، فلجأت إلى
إصدارها أوامر بصك عدد كبير من هذه القطع النقدية وترويجها في جميع أنحاء السلطنة العثمانية (٣) .

لقد هدفت السلطنة العثمانية من جميع الإجراءات السابقة الحد من تراجع قيمة عملتها الفضية
ال محلية القرش مقابل العملات والنقود الذهبية العثمانية والعملات الأجنبية ، فمن خلال دراسة الجدول
التالي نلاحظ الانخفاض التدريجي لقيمة القرش العثماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر مقابل
العملات الأخرى (٤) .

الجدول الثامن عشر

السنوات	ذهب زر فندق استانبولي	ذهب زر محبوب استانبولي	الجنيه الإسترليني
١١٥٠هـ/ ١٧٣٦م	٣ قرش و ٤٠ أقجة	٢ قرش و ٩٠ أقجة	٥ - ٧ قرش

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٧ ، صورة ١١ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٨٠ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٣ ، ص ٢ ، صورة ٦ ، تاريخ ١٢٠٣هـ - ١٧٨٨م .

٤- باموك ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ص ٣٠٤ .

١١٧٢هـ/١٧٥٨م	٣ قرش و ١٠٥ أفجة	٢ قرش و ٩٠ أفجة	
١١٨٢هـ/١٧٦٨م	٤ قرش	٣ قرش	٨ قرش
١١٨٨هـ/١٧٧٤م	٤ قرش	٣ قرش	٩ - ١٠ قرش
١١٩٤هـ/١٧٨٠م	٤ قرش		
١٢٠٣هـ/١٧٨٨م	٥ قرش	٣ قرش و ٦٠ أفجة	١١ قرش
١٢١٣هـ/١٧٩٨م	٧ قرش	٥ قرش	١٥ قرش
١٢٢٠هـ/١٨٠٥م	٨ قرش	٥ قرش و ٦٠ أفجة	١٥ - ١٧ قرش

ضمت مدينة حلب داراً لصك النقود كان قد تم افتتاحه في النصف الأول من القرن السابع عشر وقد حرصت السلطنة العثمانية خلال فترة البحث على تأمين المستلزمات والنفقات اللازمة لدار سك النقود الموجودة في حلب (١). وبالإضافة إلى النقود والعملات العثمانية وُجد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر عملات أجنبية فضية مستوردة ، وكانت معظم هذه العملات أسبانية ومكسيكية ، وكان معظم التجار المحليين في حلب وغيرها من مدن السلطنة يفضلونها على عملتهم المحلية ، ويقبلون بها مباشرة في التعاملات المالية مع التجار الأجانب (٢). الأمر الذي كان له نتائج سلبية على الاقتصاد العثماني فيما يتعلق بتزييف العملة . لكن الدول الأوروبية كانت حريصة ومتعاونة مع السلطات العثمانية حرصاً على اقتصادها أيضاً ، بأن منعت حمل النقد المزيف إلى السلطنة العثمانية ، فكتبت غرفة تجارة مرسيليا في نهايات القرن السابع عشر إلى القناصل الفرنسيين في المدن العثمانية ، وخاصة الساحلية منها تحرم بيع النقود وتأمروهم بزيارة المراكب عند وصولها للتأكد من خلوها من هذه السلعة ، وكذلك فعلت شركة الليفانت الإنكليزية التي طلبت من سفيرها وقناصلها فحص المال الوارد إلى السلطنة العثمانية على مراكب إنكليزية بحضور الموظفين العثمانيين . لكن رغم عمليات التفتيش استمر تهريب بعض النقد المزيف إلى السلطنة العثمانية ، مما دعا المسؤولين العثمانيين إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية ، وبشكل خاص في حلب ، التي كان فيها صرافين ووسطاء صرف ماهرين في

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ٤ ، ص ٢ ، صورة ٥ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥ م .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٨٠ .

معرفة النقد المزيف ، وأصبحت عمليات البيع في حلب تتم بواسطة أكياس محتومة بختم أولئك الوسطاء المسؤولين عن النقد الموجود تحت ختمهم ووزنه (١) .

رابعاً — الديون والقروض :

تعدّ استدانة الأموال والتعامل بالديون والقروض من الأمور الشائعة في كل مكان وزمان ، وكان هذا النظام من التعامل المالي ، متعارفاً عليه في ولاية حلب ، فالسلطنة العثمانية لم تكن تقدم ديوناً أو قروضاً لتمويل الاستثمار الزراعي أو الحرفي أو التجاري (٢) ، لذلك لجأ المزارعون والحرفيون والتجار إلى المتنفذين والصيارفة ، للحصول على المبالغ المالية اللازمة ، لتمويل استثماراتهم وأعمالهم الزراعية والحرفية والتجارية . ولم تكن استدانة الأموال فقط لأغراض الاستثمار ، بل قام البعض باستدانة الأموال لتأمين معيشتهم والحصول على متطلبات حياتهم اليومية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي عاشتها ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (٣) .

تنوعت وتعددت الفئات الدائنة من كبار المتنفذين والإقطاعيين في الأرياف إلى كبار المسؤولين والقادة العثمانيين التجار ، وكبار التجار والعلماء في المدن ، حتى النساء قمن بمنح الديون إلى المتعاملين ، كما لعب اليهود دوراً مهماً في هذا المجال ، فكبار الصيارفة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من اليهود ، كذلك قام التجار الأجانب بإقراض التجار المحليين ، وتأجيل دفع ما يترتب عليهم من مبالغ مالية إلى مدد معينة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين . لكن بقيت العائلة المصدر الرئيسي للحصول على الديون ، فكان معظم الأشخاص يلجؤون إلى استدانة الأموال من أقاربهم ، وفي حالة تعذر الحصول على الدين من العائلة يتم اللجوء إلى المصادر الأخرى المذكورة سابقاً (٤) .

كان المتنفذون والإقطاعيون المصدر الرئيس الذي استدان منه الفلاحون في الأرياف حيث وجدت مئات الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في فترة البحث التي كان موضوعها

١- الصباغ ، الجاليات الأوروبية ، الجزء الأول ، ص . ص ٣٨٨ - ٣٨٩ .

٢- حريتي ، تاريخ اليهود في حلب ، ص ٧٢ .

٣- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ٢١٧ .

٤- حريتي ، تاريخ اليهود في حلب ، ص ٧٢ .

متعلق بتسجيل دين حصل عليه فلاحو إحدى القرى من أحد المتنفذين أو الإقطاعيين ، كأهالي قرية معراته المارستان التابعة لناحية جبل سمعان ، الذين استدانوا من السيد محمد أفندي مبلغاً قدره " ألف ومائتان وثمانية وسبعون غرشاً بطريق الدين الشرعي " (١) ، وأهالي قرية حربتوش ، الذين استدانوا من السيد محمد بن خليل العربكري مبلغاً قدره تسعمائة قرش (٢) ، وأهالي قرية اللجينة التابعة لناحية معرة مصرين ، الذين استدانوا من السيد محمد أفندي " مبلغاً قدره وجملته اثنا عشر ألف غرش وسبعمائة وأربعة وخمسون غرشاً " (٣) .

كما قام كبار المسؤولين العثمانيين بمنح الديون وإقراض السكان ، كما فعل السيد محمد آغا القصاب باشي في مدينة حلب ، حينما قام بإقراض طائفة القضاة في مدينة حلب مبلغاً قدره تسعة آلاف وخمسمائة قرش (٤) ، والسيد أحمد آغا ابن عمر الصوباشي بقرية كفر حمرا التابعة لناحية جبل سمعان ، عندما قام بمنح فلاحي قرية كفر حمرا دين قدره ألفان وثمانمائة قرش (٥) ، وكذلك فعل بعض التجار والعلماء ، كالسيد محمد آغا ابن عبد الله ، الذي أقرض أهالي قرية قصبه سلقين مبلغاً قدره ثمانمائة آلاف وخمسمائة وعشرين وقرش ونصف القرش (٦) ، والسيد محمد شريف أفندي ابن السيد عبد الوهاب أفندي العمادي الذي أقرض أهالي قرية بابتو التابعة لناحية جبل سمعان مبلغاً قدره تسعة آلاف وخمسة وأربعون قرشاً وثلاثة أرباع القرش (٧) ، وشيخ التجار في مدينة حلب السيد مصطفى آغا الذي أقرض أهالي قرية بليرمون بعض المبالغ المالية (٨) . حتى النساء كان هن دورهن في منح الديون والقروض ،

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٣٥ ، ص ٥١ ، صورة ٣٠ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٥٧ ، ص ٥٢ ، صورة ٣١ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١ م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٥٧ ، ص ٢٠ ، صورة ١٢ ، تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٧ م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٦٢ ، ص ٣٤٩ ، صورة ١٧٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٦١٥ ، ص ٢١١ ، صورة ١٠٨ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢ م .

٦- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٥٨ ، ص ٦١ ، صورة ٣٥ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٠٠ ، ص ٤٠ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

٨- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ١٣ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧ م .

كالسيدة عفيفة بنت الحاج محمد حسيون التي قامت بإقراض السيد حسين ابن سليمان ابن حسين شيخ قرية حرتين ، وابنه إسماعيل مبلغاً قدره أربعمائة وخمسة وخمسون قرشاً^(١) .

كما كان لليهود المتواجدون في ولاية حلب درو مهم في القيام بالصرافة والأعمال المصرفية مدفوعين بعدة عوامل أهمها علاقتهم مع الخارج ، خاصة مع الدول الأوروبية الناشطة اقتصادياً في ولاية حلب ، بحكم وجود جاليات يهودية كبيرة في تلك الدول ، مما جعلهم يقومون بلعب دور الوسيط التجاري بين التجار الأوروبيين والتجار المحليين ، إضافة إلى عملهم الأساسي كصيافة لكبار التجار الأوروبيين والمحليين في ولاية حلب في تلك المرحلة ، يضاف إلى ذلك الخبرة الكبيرة التي تمتع اليهود بها في هذا المجال ، فقد شغل العديد منهم إبان حكم المماليك بعض المناصب الهامة في المجال الاقتصادي ، فكان كبير الصرافين عادة من الطائفة اليهودية ، ومعظم الصرافين من اليهود ، وكان اليهود بشكل عام يتولون إدارة الشؤون المالية للدولة المملوكية^(٢) .

استمر اليهود في إدارتهم للأعمال المصرفية في ظل السيطرة العثمانية ، فخلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر كان الصراف الرئيسي في ولاية حلب المعروف بصراف السراي من الطائفة اليهودية ، كما تذكر الوثيقة التالية " حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعون خليل آغا ابن الحاج حسن آغا ابن الحاج إبراهيم والحاج محمد بن خضر بشه الجميع من طائفة القضاة بحلب ، وأقروا بالطوع والرضا التامين ، بمحضر من ناقل هذا الكتاب هوجه عبد الله ولد موسى اليهودي صراف السراي بمدينة حلب قايلين في إقرارهم أنه كان علينا وعلى جملة أهالي الحرفة المذكورة لإسماعيل جاوش الساليانه جي الغائب عن المجلس مبلغ قدره سبعة آلاف غرش وخمسمائة غرش ديناً شرعياً ، فلزم آداؤه لنا شرعاً واستدناه الآن من هوجه عبد الله المسفور وهو أداننا فأديننا ذلك كله لدينا إسماعيل جاوش المرقوم والحال ، فإننا بحسن رضانا وكمال اختيارنا قد تضامنا وتكافلنا للمقر له هوجه عبد الله المذكور بالمبلغ المسطور الذي هو سبعة آلاف غرش وخمسمائة غرش " (٣) .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ٧١٩ ، ص ٢٤٩ ، صورة ١٢٧ ، تاريخ ١١٦٦هـ - ١٧٥٢ م .

^٢ - حريثاني ، تاريخ اليهود في حلب ، ص . ص ٦٩ - ٧٠ .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١١٥٠ ، ص ٣٧٧ ، صورة ١٩١ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥ م .

استمر الصيارفة اليهود في تأدية الخدمات المصرفية للتجار والمتعاملين ، فالأخوان الحاج محمد جليبي والحاج عبد الوهاب جليبي ابني الحاج أحمد ابن أبي زيد اعترفا أمام القاضي في المحكمة الشرعية ، بأنه كان للسيد إسحاق ابن فرج اليهودي في ذمتهم وذمة أبيهما المتوفى مبالغ مالية جرى تسديدها للسيد إسحاق (١) . كذلك أقر السيد عمر البصمه جي أمام القاضي في المحكمة الشرعية ، بأنه كان بينه وبين السيد يوسف ابن نجور اليهودي " أخذ وعطاء ومعاملات ومداينات " جرى التحاسب عليها وتصفيتها ، ولم يبق لأحد منهما في ذمة الآخر أي مبالغ مالية (٢) .

كما كان للتجار الأوروبيين الناشطين في ولاية حلب في تلك المرحلة دورهم في تقديم القروض للراغبين في الحصول عليها ، كالقروض الذي حصل عليه المدرس السيد علي أفندي طه من إحدى الشركات الفرنسية الناشطة في مدينة حلب المعروفة ، بشركة (أولاق - داليان) ، والمقدر بحوالي ٢٤١٠٠ قرش (٣) ، والدين الذي كان في ذمة طه زاده سيد علي أفندي ، والمقدر بحوالي ٨٠٠٠٠ ألف قرش لصالح أحد تجار مدينة روما المدعو بدروس (٤) .

كان في بعض الأحيان يتم منح الديون والقروض ، مقابل أن يحصل المقرض على بعض الأموال التي كانت تعتبر جزءاً من التعويض لصاحب المال ، مقابل توفير جزء من أمواله للآخرين ، وعلى الرغم من عدم توافق هذا الأسلوب مع القوانين الإسلامية ، التي كانت تتعارض مع هذا النوع من العمل ، إلا أن الأمر تبدل في تلك المرحلة ، وتم إضفاء الشرعية على هذا الأسلوب ، للحصول على الفائدة من عملية إقراض الأموال ضمن حدود معينة ، فقد كانت المحاكم الشرعية تعتبر أن الفائدة التي نسبتها بحدود (١٠%) هي مراوحة شرعية . لكن ذلك لم يمنع ارتفاع هذه النسبة بين المتعاملين ، لتصل في بعض الأحيان لحدود (٢٠%) (٥) .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١٨٩ ، ص ٦٧ ، صورة ٣٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١١٦ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٣ ، تاريخ ١١٨٥ - ١٧٧١م .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٥ ، وثيقة رقم ١١٣ ، ص ٥٩ ، صورة ٨٣ ، تاريخ ١٢١٠هـ - ١٧٩٥م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٤٥ ، ص ٢٧-٢٨ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

٥- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص . ص ٢١٨ - ٢١٩ .

شهدت المحاكم الشرعية في ولاية حلب في فترة البحث حدوث الكثير من الخلافات بين الدائنين والمدنيين ، ولجوء الطرفين إلى المحاكم الشرعية للتقاضي والحصول على الحقوق ، فالسيد علي بن محمد المعروف بابن القتال ادعى على السيد إبراهيم بن عطا الله ، بأن له في ذمته مائة وسبعون قرشاً بطريق الدين الشرعي ، وأن الأخير يرفض تسديد الدين ، الذي في ذمته للسيد علي بن محمد ، الذي استطاع إثبات صدق دعواه ، فأمر القاضي السيد إبراهيم بن عطا الله على دفع ما عليه من مبالغ مالية للسيد علي بن محمد (١) . كذلك ادعى السيد محمد صادق أفندي الوكيل عن أخيه السيد أبو المواهب أفندي ، بأن لموكله في ذمة السيد إبراهيم بن شحادة مبلغاً ، وقدره ثمانية وخمسون قرشاً بطريق الدين الشرعي ، وأن السيد إبراهيم ينكر أنه استدان أي مبلغ من السيد أبو المواهب ، فأحضر السيد محمد صادق أفندي شاهدين أقرا أمام القاضي ، بأن السيد إبراهيم استدان من السيد أبو المواهب مبلغاً قدره ثمانية وخمسون قرشاً بطريق الدين الشرعي ، فأمر القاضي السيد إبراهيم بإرجاع ما بذمته للسيد أبو المواهب (٢) .

خامساً — الأوزان والمكاييل والمقاييس :

تعددت وحدات الأوزان والمكاييل والمقاييس المستخدمة في ولاية حلب ، بسبب تعدد وتنوع المواد ووزنها وقياسها ، وقد حفظت لنا سجلات المحاكم الشرعية والأوامر السلطانية والمصادر التاريخية أسماء الكثير من وحدات الأوزان والمكاييل والمقاييس المستخدمة في ولاية حلب في مرحلة البحث .

١ — الأوزان :

أ — القنطار : كان القنطار يزن في حلب (١٠٠) رطل ، أي ما يعادل (٢٢٨) كغ (٣) ، وكان القنطار يستخدم لوزن البضائع الكبيرة ، فالسيد أنطوان ابن ميخائيل اشترى من السيد إسماعيل جبلي

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٨٠ ، ص ٣١ ، صورة ١٩ ، تاريخ ١١٦٥ - ١٧٥١ م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٥٢ ، ص ٩٠ ، صورة ٤٨ ، تاريخ ١١٦٤ - ١٧٥٠ م .

٣- هنتس ، المكاييل والأوزان الإسلامية ، ص ٤٢ .

(٢٥٧) قنطاراً من الصابون (١) ، والحاج ظاهر ابن الحاج محمد ثلاثة قناتير ، وستين رطلاً من السمن من الحاج محمد بن الحاج يوسف الدابقي ، بمبلغ قدره ثلاثمائة قرش (٢) .

ب — الرطل : كان الرطل الحلبي يساوي في القرن الحادي عشر الميلادي (٤٨٠) درهماً ، أو (٣٣٦) مثقالاً ، أي ما يعادل (١,٥) كغ . لكن بعض المصادر الأخرى تذكر أن الرطل الحلبي كان يساوي حتى أواخر القرن الثاني عشر (١٢) أوقية ، وكل أوقية تساوي ١/٣ ٦٠ درهم ، وبالتالي فإن الرطل يساوي (٧٢٤) درهم ، أي أن الرطل كان يساوي (٢,٢٧٣) كغ ، في حين أن مصادر أخرى تقدر وزن الرطل الحلبي في القرن الرابع عشر بما هو أقل من ذلك بأربعة دراهم أي (٧٢٠) درهم ، وأن هذا الوزن تم الاحتفاظ به حتى القرن التاسع عشر ، فأصبح الرطل الحلبي طبقاً لذلك يعادل (٢,٢٨) كغ (٣) ، ويؤكد الغزي ما سبق بقوله " الرطل كان مستعملاً في حلب منذ ٥٠٠ سنة أو أكثر ، ويزن (٧٢٠) درهماً ، ويقسم إلى (١٢) أوقية ، وكل أوقية تساوي (٦٠) درهماً " (٤) ، كما تشير سجلات المحاكم الشرعية إلى استخدام الرطل ، كوحدة لوزن السلع والبضائع ، فالسيدة زريفة بنت عازار النصرانية اشترت من السيدة عايشة بنت أبي بكر ستين رطلاً من القطن ، بمبلغ قدره ستون غرشاً (٥) .

ج — الأوقية : كانت الأوقية الحلبية تساوي ١/٣ ٦٠ درهم ، وكل درهم يساوي (٣,١٤) غرام ، وبالتالي فإن الأوقية كانت تساوي (١٨٩,٤) (٦) . لكن الغزي يذكر أن الأوقية كانت تساوي (٦٠) درهماً (٧) ، وبالتالي فإن الأوقية الواحدة ، طبقاً لما ذكره الغزي كانت تعادل (١٩٠) غرام ، وقد كانت

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٥ ، وثيقة رقم ٢٥٧ ، ص ١٠٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١١٨٦هـ — ١٧٧٢م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٤٠١ ، ص ١٤٦ ، صورة ٧٥ ، تاريخ ١١٦٨هـ — ١٧٥٤م .

٣- فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص . ص ٣٣ — ٣٤ .

٤- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ٩٢ .

٥- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٣ ، وثيقة رقم ١٣٩ ، ص ٤٩ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ — ١٧٥١م .

٦- فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص ٢٠ .

٧- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الأول ، ص ٩٢ .

الأوقية أحد الأوزان المعتمدة في جباية الضرائب عن بعض المحاصيل الزراعية ، كالقطن الذي كانت تؤخذ عن كل أوقية تباع من القطن الخام بارة واحدة ، وعن القطن المخلوج (٢) بارة (١) .

يضاف إلى وحدات الأوزان السابقة التي كان تعتبر الوحدات الرئيسية المستخدمة في الأوزان ، كان يستخدم في ولاية حلب في فترة البحث عدد كبير من الأوزان التي يرد أسماءها في الوثائق والمصادر ، كالدرهم الذي كان يساوي (٣,١٦٧) غرام (٢) ، والمثقال الذي يعادل (٤,٤٦) غرام (٣) ، والكيل الذي كان يساوي (٣,١٦٧) غرام (٤) ، والمد الذي كان يساوي ٢,٨٤ كغ (٥) ، وغيرها الكثير من أسماء الأوزان التي لا تعد ولا تحصى .

٢ — المكايل :

أ — المكوك : يعتبر المكوك من أشهر المكايل التي كانت مستخدمة في ولاية حلب في فترة البحث حيث يرد ذكره بكثرة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب ، فالسيد إسماعيل ابن السيد عثمان البروسي ادعى في المحكمة الشرعية على السيد إبراهيم آغا بن عبد الله ، مدعياً أن له في ذمة السيد إبراهيم آغا (١٥) مكوكاً من الحنطة ، و (١٥) مكوكاً من الشعير ، و (٢) مكوكين من العدس ، و (٣) أمكاك من الكشنة (٦) ، كذلك أشار الحلبي إلى استخدام المكوك ، كمكيال في ولاية حلب في تلك الحقبة " والفقيه بهذه السنة وقف عليه مكوك الحنطة بأربعة وتسعين غرش ما عدا بعض التكاليف " (٧) وقد كان المكوك الحلبي يساوي (٨١,٢) كغم من القمح ، أي ما يعادل (١٠٥) لتر (٨) .

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٦٣ ، ص.ص ٤٣-٤٥ ، صورة ٥٥ ، تاريخ ١٢٠٧هـ - ١٧٩٢م .

^٢ - فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص ٣٤ .

^٣ - عامر ، المكايل والأوزان والنقود ، ص ٦٠ .

^٤ - فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص ١٣ .

^٥ - المرجع السابق ، ص ٧٥ .

^٦ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ١٤٥ ، ص ٥٧ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

^٧ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٨٤ .

^٨ - فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص ٧٩ .

ب — الشنبل : يعتبر الشنبل وحدة لكيل القمح والشعير (١) ، وقد ورد ذكره في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، كوحدة تستخدم لكيل الحبوب (٢) ، ويعادل الشنبل السوري (٣,٢٠٦) كغ من القمح ، أو حوالي (٤,١٦) لتر (٣) .

ج — الكيل : كان الكيل في حلب يساوي ١/٢٢ مكوك ، أي يساوي ٦,٥٦ لتر (٤) .

د — الأردب : الأردب هو مكيال مصري كان مستخدماً في مصر قبل دخول العثمانيين إليها ، ثم انتقل استخدامه إلى ولاية حلب كمكيال ، وكان يعادل وزنه (١٨٢) لتراً (٥) .

بالإضافة إلى المكايل السابقة استخدم في ولاية حلب في فترة البحث عدداً كبيراً من المكايل الأخرى ، كالصاع الذي كان يستخدم لكيل الحبوب ، وكان يعادل (٦) أرطال ، والمد الذي كان يساوي صاعين ، والمرزبان الذي كان يساوي (٢٦,٢٥) لتراً (٦) .

٣ — المقاييس :

أ — القيراط : يعدّ القيراط من أشهر المقاييس المستخدمة في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ويرد ذكره في سجلات المحاكم الشرعية في الولاية بشكل كثير ، فعلى سبيل المثال باع السيد محمد ابن حجازي السيدة فاطمة بنت الحاج أحمد حصته في البستان القائم في ظاهر حلب والمقدرة ثمانية قراريط ، بثمن قدره أربعة وعشرون قرشاً (٧) . كان القيراط مقسم إلى (٢٤) جزءاً أو حصة (٨) . وقد تم تجزئة القيراط إلى نصف وثلث وربع وخمس وسدس وثمان ، فالسيد عبد الهادي جلبي باع السيد مصطفى جلبي الوكيل من قبل السيدة رقية بنت عبد الله وولديها عثمان وفاطمة الدار الذي

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥٦ .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٧ ، وثيقة رقم ٥٢ ، ص.ص ١٩-٢٠ ، صورة ١٣ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٣- فنتس ، المكايل والأوزان الإسلامية ، ص ٦٣ .

٤- المرجع السابق ، ص ٧١ .

٥- المرجع السابق ، ص ٥٨ .

٦- المرجع السابق ، ص ٧٧ .

٧- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٢ ، وثيقة رقم ٤٤٧ ، ص ١٨٨ ، صورة ٩٩ ، تاريخ ١١٨٠هـ - ١٧٦٦م .

٨- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٩١ .

يملكه في مدينة حلب إلى السيدة رقية وولديها عثمان وفاطمة بحيث يحصل كل طرف على حصة في منزل تقدر بالثلث (١) .

ب — الذراع : يعتبر الذراع من المقاييس المستخدمة لقياس الأطوال ، كالذراع التجاري (٢) ، وذراع البناء ، والذراع المستخدم في قياس أطوال الأقمشة ، فالسيد كيورك ابن أكوب اشترى من التاجر الإنكليزي فرين ابن فرين كمية من الجوخ المعلوم الوزن والذراع ، بمبلغ ثمانمائة وثمانية وأربعين قرشاً وربع القرش (٣) .

— المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من

القرن الثامن عشر :

عانى الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من بعض المشكلات والصعوبات الناجمة عن عوامل بشرية وطبيعية أعاقَت تقدمه وتطوره في تلك المرحلة ، فساهمت الظروف الأمنية الصعبة وفقدان الأمن داخل الولاية ، الحروب الخارجية التي خاضتها السلطنة العثمانية في تلك المرحلة ، إضافة إلى الممارسات السلبية التي كان يقوم بها بعض المسؤولين العثمانيين ، بحق مختلف الفعاليات الاقتصادية في الولاية ، فضلاً عن عدم اهتمام السلطنة العثمانية بتطوير الاقتصاد ، وعدم تقديم أي دعم للفعاليات الاقتصادية ، وترافق ذلك كله مع ظروف وعوامل طبيعية أسهمت في ازدياد معاناة الاقتصاد الحلي ، كالجفاف وغزو الجراد والزلازل والطاعون التي كان لها أثر سلبي كبير ومدمر على الاقتصاد في ولاية حلب في تلك المرحلة .

١- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٢٤٧ ، ص ٩٠ ، صورة ٤٩ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

٢- مشلح ، المنطقة الغربية لولاية حلب ، ص ٩١ .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨١٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

أولاً — المشكلات والعوائق البشرية التي أعاقَت تطور الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

١ — عدم الاستقرار وفقدان الأمن في ولاية حلب :

يعدّ توفر الأمن والاستقرار الركيزة الأولى التي يحتاجها الاقتصاد لكي يتقدم ويتطور وينمو ، لكن هذا الشرط لم يتحقق في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة ، لأن ولاية حلب عرفت خلالها مرحلة من الصراعات والفوضى السياسية بين مختلف القوى المتنافسة الممثلة بالولاة العثمانيين والأشراف والإنكشارية والقوى المحلية في بعض الأفضية والمراكز التابعة لولاية حلب ، إضافة إلى القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية (١) ، فأدت تلك الصراعات بين القوى سابقة الذكر إلى انعدام الأمن والاستقرار في الولاية ، مما انعكس سلباً على الناحية الاقتصادية (٢) فتعرضت القرى والأرياف لاعتداءات القبائل البدوية التي استغلت الفوضى التي عمت الولاية ، فقامت بأعمال السلب والنهب والإغارة على المناطق الحضرية ، فأدى ذلك إلى نهب المحاصيل وسرقة المواشي من الأرياف (٣) .

كما أسهم انعدام الأمن والاستقرار في إلحاق أضرار كبيرة بالحركة التجارية داخل الولاية ، بسبب كثرة انتشار قطاع الطرق واللصوص على الطرقات التجارية الرئيسية والفرعية في الولاية (٤) ، مما أعاق حركة انتقال البضائع الزراعية والمواد الأولية اللازمة ، لبعض الحرف من مناطق الإنتاج في الأرياف إلى مركز الولاية في مدينة حلب (٥) ، كما أعاق حركة ونشاط البضائع على خط التجارة الرئيسي بين

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٤ ، وثيقة رقم ١١٠ ، ص ١٠٩ ، صورة ٧٠ ، تاريخ ١١٩٣ هـ - ١٧٧٩ م .

٢- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٧٠ .

٣- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٣ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٦٨ ، صورة ٩٧ ، تاريخ ١٢٠٧ هـ - ١٧٩٢ م .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٩ ، ص.ص ١٠-١١ ، صورة ٧ ، تاريخ ١١٨٩ هـ - ١٧٧٥ م .

٥- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١١٨ .

مدينة حلب وبغداد والبصرة ، بسبب تعرض ذلك الطريق لإعتداءات القبائل البدوية التي كانت تقطن في المناطق التي كانت يجتازها التجار والقوافل ما بين مدينة بغداد ومدينة حلب (١) .

٢ — الحروب الخارجية للسلطنة العثمانية ، وأثرها السلبي على الاقتصاد في ولاية حلب :

خاضت السلطنة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعض الحروب على الصعيد الخارجي مع الدول الأوروبية الطامعة في انتزاع بعض المناطق الخاضعة للسلطنة العثمانية ، فقد دخل الأتراك في حربين كبيرتين مع الروس في شبه جزيرة القرم والبلقان (٢) ، استمرت مابين العامين (١١٨٢ - ١٢٠٧هـ / ١٧٦٨-١٧٩٢م) ، تخللها فترة من الهدوء النسبي امتدت بين العامين (١١٨٨ - ١١٩١هـ / ١٧٧٤ - ١٧٧٧م) ، كما خاضت السلطنة العثمانية حرباً طاحنة مع الفرنسيين الذين احتلوا مصر في نهايات القرن الثامن عشر ، عندما تمكن نابليون بونابرت من احتلال مصر في العام ١٢١٣هـ / ١٧٩٨م ، وبقيت الحرب قائمة بين الطرفين لمدة ثلاثة سنوات إلى أن تم عقد الصلح ، وجلاء القوات الفرنسية عن مصر في العام ١٢١٦هـ / ١٨٠١م (٣) .

كان لهذه الحروب الطويلة التي امتدت لفترات طويلة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تأثيراً سلبياً ومدمراً على الاقتصاد العثماني بشكل عام ، وعلى اقتصاد ولاية حلب بشكل خاص ، وخاصة في الحرب ضد الفرنسيين في مصر (٤) ، والتي تركت آثاراً سلبية على الاقتصاد بسبب تجنيد آلاف الشباب من القوى العاملة في مختلف الفعاليات الاقتصادية من زراعية وحرفية وتجارية ، وإرسالهم إلى جبهات القتال (٥) ، كما امتد التأثير السلبي لتلك الحروب ، ليحول الموارد الاقتصادية في الولاية من محاصيل زراعية (٦) ، ومواشي (٧) ، وبعض المصنوعات الحرفية من خيام وألبسة إلى إمدادات تموينية للجيش

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٦ ، وثيقة رقم ٣٢٥ ، ص ٢٣٤ ، صورة ١٦٣ ، تاريخ ١١٩٧هـ - ١٧٨٢م .

٢- مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، الجزء الأول ، ص ، ص ٤٠٥ - ٤٠٩ .

٣- عمر ، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢م ، ص . ص ٢٢١ - ٢٤٢ .

٤- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٠٦ ، ص ٥٦ ، صورة ٨٠ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .

٥- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ٤٩ ، ص ٣٠ ، صورة ٢٧ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

٦- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٦٢ ، ص ١١٩ ، صورة ٩٠ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .

٧- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٢ ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ١٨-١٩ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١٢٠٥هـ - ١٧٩٠م .

العثماني المحارب ، وبالتالي وُضعت الموارد الاقتصادية في الولاية ، والعاملين فيها في تلك المرحلة في خدمة آلة الحرب للسلطنة العثمانية ، بدل أن تكون في خدمة المجتمع وتنميته (١) .

٣ — الممارسات السلبية للحكام العثمانيين :

كان من أكبر المشكلات والعوائق التي عانى منها الاقتصاد والعاملون فيه الممارسات السلبية التي كان يقوم بها بعض الحكام والموظفين ، بحق العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الولاية ، والتي تجلت في مظاهر عدة من التعدي المباشر ، وسلب الحقوق من أصحابها ، إلى أخذ الرشاوي والهبات والهدايا تحت ذرائع شتى ، فساهمت تلك الممارسات السلبية في إعاقة تطور الاقتصاد وتقدمه بمختلف قطاعاته ، فتعرض الفلاحون في الأرياف للضرب والحبس والإهانة وأخذ الأموال منهم بغير حق من قبل الإقطاعيين والمتنفذين كما حدث مع السادة (الحاج عز الدين ابن الحاج طه والسيد محمد بن السيد مراد والحاج أحمد ابن محمد) من أهالي قرية أريحا ، عندما قام الإقطاعي الحاكم لقريتهم (السيد إبراهيم آغا بن خليل البوستنجي) بضربهم وحبسهم ، وأخذ مبلغ مالي منهم يقدر بحوالي ثلاثة آلاف وخمسمائة قرش بغير حق (٢) .

كما تعرض أبناء الطوائف الحرفية لاستغلال الحكام والموظفين العثمانيين الذين كانوا يأخذون بعض منتجاقتهم دون دفع ثمنها ، كقيام أحد الولاة بأخذ ما يريد من طائفة الخضرية من الحمص المنقوع وغير المنقوع (٣) ، وقيام والي آخر بأخذ كمية من لحم الغنم دون أن يدفع ثمنه (٤) ، كذلك لم ينج التجار الأوروبيون الناشطون في ولاية حلب من تلك الممارسات السلبية التي كان يقوم بها الحكام والموظفون العثمانيون الذين كانوا يتجاوزون نصوص المعاهدات والاتفاقيات التجارية الموقعة مع الدول الأوروبية من أجل الحصول على بعض الأموال والسلع تحت ذرائع شتى ، كما فعل الوالي حسين باشا ، الذي كان قد اشترى من أحد التجار الإنكليز في حلب عمائم وبضائع بقيمة ٤٤٣٩,٥

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ٢٩ ، ص.ص ٢٣-٢٤ ، صورة ٢٠ ، تاريخ ١١٨٧هـ - ١٧٧٢م .

٢- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٥٣ ، ص ٥٦ ، صورة ٣١-٣٢ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

٣- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٩٥٨ ، ص ٣١٩ ، صورة ١٦٦ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .

٤- سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ١٧١ ، ص ٦٥ ، صورة ٣٦ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

قرشاً^(١) ، وحاول التملص منها ، قبل أن يتمكن ذلك التاجر من استعادة حقه ، مستعيناً بالقنصل الإنكليزي في حلب والسفير الإنكليزي في استانبول^(٢) .

٤ — السياسة السلبية للسلطنة العثمانية المتمثلة بعدم الاهتمام بالاقتصاد ودعمه :

انتهجت السلطنة العثمانية سياسة سلبية بحق الاقتصاد والعاملين فيه ، فعلى الرغم من الظروف والعوامل السلبية ، التي كانت تعيق تطور وتقدم ونمو الاقتصاد في تلك المرحلة ، فإن السلطنة العثمانية لم تكتف بعدم تقديم مساعدة ، أو دعم لمختلف القطاعات الاقتصادية من وسائل ومستلزمات العمل الزراعي والصناعي والتجاري ، كمنح البذار وشراء المحاصيل وتوفير شبكة من طرق المواصلات تساعد في العمليات التجارية وتأمين المواد الأولية لبعض الحرف ، والحد من غزو البضائع والمنتجات الأوروبية للأسواق العثمانية ، فقد وقفت موقف المتفرج في كثير من الحالات إزاء التصرفات التي كان يقوم بها ممثلوها من الحكام والموظفين العثمانيين ، بحق الفلاحين والحرفيين والتجار ، مكثفية في بعض الأحيان بإصدار بعض الأوامر إلى ولائها ومسؤوليها في ولاية حلب بمنع التعدي على أملاك الناس وسلب أموالهم دون أن يكون هنالك تطبيق فعلي ومباشر على الأرض^(٣) .

ثانياً — المشكلات والعوائق الطبيعية التي أعاق تطور الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر (الكوارث) :

١ — الجفاف :

عرفت ولاية حلب وعموم المنطقة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترات جفاف قاسية وقلة في الأمطار كان لها أثرها السلبي على الواقع الاقتصادي في الولاية ، والذي تمثل في إعاقه نموه ، وفي خلق أزمات اقتصادية كبيرة انعكست سلباً على واقع الأسعار^(٤) . وقد كان أبرز فترات الجفاف التي شهدتها ولاية حلب في تلك المرحلة ، وأشدها قساوة الفترة الممتدة بين العامين (١١٩٩ - ١٢٠١هـ /

^١ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٨ ، ص.ص ٧ - ٨ ، صورة ٩ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٢٧٤م.

^٢ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٢ ، وثيقة رقم ٩ ، ص.ص ٨ - ٩ ، صورة ٩ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٢٧٤م .

^٣ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٢ ، ص.ص ٢ - ٣ ، صورة ٤ ، تاريخ ١١٨٩هـ - ١٢٧٥م.

^٤ - الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٨ .

١٧٨٤ - ١٧٨٦م) ، كما يذكر الحلبي " وفي هذه السنة التي هي ١٧٨٥ ودخلت ١٧٨٦ في أوائل الشتاء ما نزل مطر إلا قليل ، وفي أربعينية الشتاء كلها لم يهطل مطر على حلب ، ففي أوائل شباط صار مرتين ، وفي أذار كله مرة واحدة " (١) ، فأدى ذلك إلى إلحاق أضرار فادحة بالزراعات الشتوية من الحبوب ، لأن معظم المناطق السهلية في شرق وجنوب حلب التي كانت تعتبر من أهم الأراضي المنتجة للحبوب لم تتلق قدرًا كافيًا من الأمطار اللازمة لنموها بشكل جيد ، فانعكس ذلك سلباً على الإنتاج ، وبالتالي على أسعار الحبوب التي تضاعف ثمنها بشكل كبير (٢) .

امتد تأثير الجفاف ليشمل المحاصيل الصيفية التي تأثرت تأثيراً كبيراً بالجفاف وقلة الأمطار ، فانخفض الإنتاج ، وفسدت بعض المحاصيل ، كما يذكر الحلبي " في هذه السنة أي من حزيران إلى أيلول وتشرين بسبب العطش طلعت المواسم جميعها منتهقرة مواسم الجبل وطرابلس (٣) ، وأنطاكية وبورسه (٤) ، جميعهم من عين النصف (٥) ، لأن قلة المياه صارت من الروملي وجاية إلى بر الشام إلى حلب ، ومن حلب إلى الموصل إلى البصرة وبغداد كل هذه الدائرة تواردت أخبار قلة المياه بها حتى أن عاصي حمه كان من عين ربيع (٦) ، وأما بساتين حلب فمرها ناشف بالكلية من أول تموز ما عاد انوجد فيه نقطة ماء تشرب الحيوانات ، وأما بساتين شمال التي هي مياها من قناة حلب ، فمنها في هذه مدة الصيف اكتفت البلد من الباذنجان والقتة والخضروات والفواكه ، وأما بساتين التي على النهر فأثمارها على أشجارها حاقها الدبول يابسة ناشفة ، وبقيت على أشجارها إلى أن وقعت من غير لَم ، لأن لا نفع لها واستقام الصيف كله ، لما دخل الخريف طلع تشرين الأول وثلاثة عشر يوم من تشرين الثاني لم يهطل مطر على حلب أصلاً حتى المطر المعتاد أن يصدر في الصليب (٧) لم صار مطراً كلياً " (٨) .

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥١ .

٢- ماركوس ، الشرق الأوسط الحديث ، ص ١٥٨ .

٣- المقصود بها مدينة طرابلس .

٤- بورسه : مدينة تركية تقع إلى الجنوب الغربي من بحر مرمرة .

٥- المقصود أن المحاصيل أعطت نصف ما كانت تنتج في السنوات السابقة .

٦- المقصود أن منسوب نهر العاصي قد تراجع إلى الربع الذي كان عليه في السنوات السابقة .

٧- المقصود عيد الصليب ، وهو أحد الأعياد التي يحتفل بها المسيحيون ويقع في ١٤ أيلول طبقاً للتقويم الشرقي .

٨- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١٥٥ - ١٥٦ .

٢ — ظهور الجراد :

شهدت ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر غزو موجات كبيرة من أسراب الجراد لمعظم المناطق الزراعية في الولاية ، مما أدى إلى تلف المحاصيل وتدميرها ، بسبب قيام الجراد بأكل معظم الزراعات (١) ، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار ، وخلق أزمة اقتصادية حادة ، بسبب تناقص المحاصيل الزراعية في الولاية بشكل كبير ، ففي العام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م غزا الجراد الأراضي الزراعية في ولاية حلب من جهة الجنوب ، فأكل المزروعات في جميع القرى التي مر بها ، كما يذكر الحلبي ذلك " في أوائل سنة ١٧٩٠ ظهر في الأرض الجراد الذي كان غرز بعضه في العام الماضي وفي ابتداء ظهوره كان مثل الدبان ، وابتدوا الفلاحين يقتلوه ويطمروه في الأرض ، وهو يزيد إلى نصف نيسان ابتداء يزحف ويقرض الزروع من الحنطة والشعير ، فأكل أراضي تلك القرى إلى أن شلح وكبر (٢) ، وفي ١٩ أيار ابتداء يطير إلى آخر أيار لم يبق له وجود مضى إلى البحر ، غير أنه في مروره على القرى أكل زروع غضة (٣) .

٣ — الطاعون :

تعدّ الفترة الممتدة ما بين العامين (١٢٠٠ - ١٢٠٢هـ / ١٧٨٥ - ١٧٨٧م) من أكثر الفترات التي مرت على ولاية حلب وغيرها من المناطق في بلاد الشام قساوة وصعوبة ، إضافة إلى سوء الأوضاع الأمنية والجفاف الحاصل ، شهدت المنطقة انتشار وباء الطاعون الذي حصد حياة آلااف من السكان (٤) ، وأدى إلى فقدان أعداد كبيرة من القوى العاملة في مختلف الميادين الاقتصادية (٥) . وقد أشار الرحالة المغربي المكناسي الذي زار المنطقة في تلك السنة إلى ذلك الوباء ، وما فعله بمدينة أنطاكية وأهلها الذين مات الكثير منهم في ذلك الطاعون " وقد تكلمت في ذلك مع بعض أهلها ، فقال لي غيرها توالي القحط والوباء ، وقد وجدنا بقيته ، فقد وصلناها في فصل الصيف والزرع في سنابله قائم في

١- سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ٢٠ ، صورة ٢٤ ، تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .

٢- المقصود بهذه العبارة أن الجراد الصغير بدأ بالنمو والطيران بعد أن خرج من الشرائق كسائر الحشرات الأخرى من كالنحل والفراشات .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٢٠٠ .

٤- قطان ، حوادث لبنان وسوريا ، ص ١٠٢ .

٥- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص ٨٣ .

فدادينه لم يحصد لقلّة الناس ، فقد أبادهم الوباء ، ودخلت إلى حمام من حماماتها لأستحم ، فأخبرني صاحب الكيس أنهم كانوا في هذا الحمام ستين رجلاً كلهم أصحاب كيس ، ولم يبق منهم رجالان " (١) .

كما تحدث الحلبي مطولاً عن ذلك الطاعون الذي اجتاحت المنطقة ومدينة حلب في تلك الفترة مخصصاً للحديث عنه العديد من الصفحات (٢) ، فأشار الحلبي إلى أن بداية ظهور هذا الوباء كان في مصر ، ومنها انتقل إلى مدينة مكة المكرمة في العام ١٢٠٠هـ / ١٧٨٥م ، ثم امتد إلى مدن عكا وصيدا وبيروت ، التي مات أعداد كثيرة من سكانها ، وفي العام ١٢٠١هـ / ١٧٨٦م ، وصل المرض إلى مدن طرابلس واللاذقية ودمشق وحمص وحماه وحلب ، وبدأ يتفشى في مدينة حلب بشكل كبير في شهر حزيران ، ويذكر الحلبي أنه توفي من النصارى في المدينة من أول حزيران إلى ٢٠ تموز ما بين ٧٠ إلى ٨٠ شخصاً ، فيما لم يتمكن من إحصاء أعداد المتوفين من المسلمين في تلك الفترة ، واشتد الوباء في الأشهر اللاحقة ، وخاصة مع بداية العام ١٢٠٢هـ / ١٧٨٧م ، ليلغ عدد المتوفين به يومياً حوالي المائة شخص في مدينة حلب (٣) ، لكنه بدأ بتراجع مع بداية شهر آذار ، قبل أن ينتهي في ٢٠ من شهر تموز (٤) .

أدى هذه الوباء إلى وفاة أعداد كبيرة من السكان في ولاية حلب وغيرها من المناطق في بلاد الشام (٥) ، مما كان له نتائج وخيمة على الاقتصاد ، فانخفضت أعداد القوى العاملة في الولاية انخفاضاً كبيراً . وقد يكون من الصعب تقدير أعداد الناس الذين فقدوا حياتهم في ذلك الوباء ، لكن الحلبي أورد بعض الأرقام عن أعداد الذين توفوا بهذا الطاعون في مدينة حلب من المسيحيين والمسلمين ، طبقاً لما أخبره العاملون في المقابر ، بحوالي الثلاثة آلاف من المسيحيين ، وحوالي المائة ألف من بقية أهل حلب " تحرر عندنا على موجب تخبير ألسنة الحفارين ومتولي التربة الذي لم يمت أحد منهم في كل هذا الطاعون وأكثرهم عوانية ومضرين بالناس ، وأما الذي قُبر خفية بالليل ما صار عندنا خير عدده ، فينقلون أنه بلغ

١- المكناسي ، رحلة المكناسي ، ص ١٥١ .

٢- للتفصيل حول ذلك الطاعون الذي اجتاحت المنطقة يرجى العودة الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١٥٤ ، ١٧٩- ١٨٨ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٨٠ .

٤- المصدر السابق ، ص ١٨٨ .

٥- توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٨٩ - ٩٠ .

الجميع إلى ثلاثة آلاف ولا أزيد ، وأما من البلد نطن أنه بلغ إلى مائة ألف أو بالتقريب ، أما على حساب الناس أنه أزود كثيراً " (١) .

٤ — الزلازل :

تعرضت بلاد الشام في العام ١١٧٣هـ / ١٧٦٠م إلى زلزال كبير أدى إلى تدمير بعض المدن الشامية ، وإلحاق خسائر فادحة بالأبنية والمنشآت العمرانية في تلك المدن ، وخاصة دمشق ومدن الساحل ، كما يذكر الغزي " وفي فجر يوم الثلاثاء ثامن ربيع الأول من هذه السنة حصل زلزلة عمت جميع البلاد الشامية بحلب ودمشق وحمص وحماه وأنطاكية وجميع بلاد الساحل كصيدا وصفد وغزة والقدس ، فخربت البلاد وتدمرت الصخور من أعالي الجبال ، وانفتحت في الأرض الأخاديد ، ونضبت العيون وانفتح أخرى ، واضطربت السفن في ميناء عكا حتى زحف بعضها إلى البر وخرجت الأسماك إلى البر ونقل منه الناس ما لا يحصى ، وكان هذا الزلزال أخف ما يكون في حلب ، وقد اتصلت الزلازل في كل أسبوع مرتين وثلاثة إلى ليلة الاثنين سادس ربيع الأول ، فزلزلت بعد العشاء المحال المذكورة بأسرها واستقامت بدمشق ثلاث درج ، وخرب غالب دمشق وأنطاكية صيدا وقلعة البريج ولم تزل الزلازل متصلة حتى انتهاء السنة المذكورة " (٢) .

وعلى الرغم من أن تأثيره كان ضعيفاً على مدينة حلب ، إلا أن بعض الأقضية التابعة لولاية حلب تأثرت تأثيراً كبيراً بذلك الزلزال ، خاصة مدينة أنطاكية التي دُمرت الكثير من أبنيتها ومرافقها العمرانية ومنشآتها الحرفية ، فضلاً عن موت الكثيرين من سكانها ، مما كان له أثر سلبي على الاقتصاد في تلك المدينة حيث ساهم ذلك الزلزال مع الوباء مع الطاعون الذي أعقبه في إنقاص عدد سكانها ، وبالتالي في انخفاض القوة العاملة في تلك المدينة التي وصفها الرحالة المغربي أبو القاسم الزياني الذي زارها في تلك الفترة بأنها " كانت في القديم من أعظم الحواضر لكنها خربت ووقع لها ما وقع لبغداد وفسطاط مصر ، وقرطاجنة ومراكش " (٣) .

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٨٦ .

٢- الغزي ، نهر الذهب ، الجزء الثالث ، ص ٣٠٢ .

٣- الزياني ، الترجمانة الكبرى ، ص . ص ١٧٧ - ١٧٨ .

ثالثاً — واقع الأسعار ومتغيراتها في ولاية حلب في ظل الأزمات السياسية والاقتصادية التي عاشتها ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر :

عانى الاقتصاد في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر من بعض المشكلات والأزمات التي كان سببها الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية ، فضلاً عن الظروف الطبيعية التي عاشتها الولاية في بعض الفترات من النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فانعكست تلك المشكلات والأزمات سلباً على واقع الأسعار في ولاية حلب ، التي شهدت ارتفاعات كبيرة خاصة أسعار المواد الغذائية ، مثلما حدث في العام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م ، كما ذكر الحلبي " جميع البضائع زادت أثمائها ، وعلى الخصوص بضائع المأكول ، لأن رطل السمن وصل إلى ثلاثة غروش وما عاد ينوجد ، ورطل اللحم وصل إلى الغرشين وما عاد ينوجد ، والزيت كذلك . هذا ما عدا جميع صنف المأكول مما ينوجد في حلب صار غرشه ثلاثة حتى البقول الخضرة ، واستقام ذلك ، ولم يتغير سوى اللحم فقط في الربيع ورجع إلى أثمائه " (١) ، وكذلك في العام ١١٩٠هـ / ١٧٧٦م ، التي شهدت نقصاً كبيراً في المنتجات الزراعية بسبب الجفاف الذي حل على ولاية حلب في تلك السنة ، كما ذكر الحلبي " وطلع بهذه السنة الغلال قليل جداً وابتدأ يتزايد ثمن الغلة رويداً رويداً حتى صار خبز الصوصاني (٢) ، الذي مثل الفحم باثني عشر مصرية ، وأما خبز الخاص والكعك يقف بغرش الرطل ، ودام ذلك إلى نزول بيدر الجديد ، ومع غلاة الخبز جميع بضائع المأكول غالية جداً " (٣) .

كانت الفترة الممتدة ما بين العامين (١٢٠٠ - ١٢٠٢هـ / ١٧٨٥ - ١٧٨٧م) أكثر الفترات التي شهدت ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع والبضائع ، بتأثير الجفاف وما أعقبه من انتشار وباء الطاعون ، فخلال الفترة الممتدة من شهر حزيران من العام ١٧٨٦م إلى شهر حزيران من العام ١٧٨٧م

١- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ٩١ .

٢- خبز الصوصاني : نسبة إلى صوصان ومنها اشتق اسم طائفة الصوصانة الحرفية الذين كانوا يتخصصون في صناعة الخبز ، ففي كل بيت من البيوت كانوا يتمنونون بالقمح عند دخول الشتاء ، فيسلقونه برغلاً ويطحنونه دقيقتاً للعجين ، فإذا ما اختمر يدعونه الصوصاني ، ليأخذ إلى الفرن ، ويعودون به إلى البيت . للتفصيل توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الأول ، ص ١١٥ .

٣- الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص . ص ١٠٦ - ١٠٧ .

شهدت مدينة حلب ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد والسلع الغذائية ، فعرفت أسعار الحبوب عدة ارتفاعات في تلك الفترة ، فكان سعر الشنبل الواحد من القمح ، الذي يصنع منه الخبز في أشهر حزيران وتموز وآب (٨) قرش ، فيما كان سعر الشنبل الواحد من الشعير (٥) قرش ، العدس (٦) قرش ، الحمص (٦) قرش ، ليبلغ سعر الشنبل الواحد من القمح ، الذي يصنع منه الخبز في شهر تشرين الثاني وكانون الأول (١٠) قرش ، وسعر الرطل (٢٥) قرش (١) ، وشنبل الشعير (٨) قرش ، ثم لترتفع الأسعار مجدداً في شهر شباط من سنة ١٧٨٧م ، ليبلغ سعر الشنبل من القمح (١٢) قرش ، ثم ليرتفع إلى (١٤) قرش ، كما ارتفعت أسعار الشعير ، ليبلغ سعر الشنبل من الشعير (١٠) قرشاً (٢) .

كما شهدت بقية المواد الغذائية من الخضراوات في تلك المرحلة عدة ارتفاعات في أسعارها ، فبلغ سعر الرطل الواحد من الباذنجان في شهر تموز وآب من سنة ١٧٨٦م (١٢) قرش ، والجبس (١٢) قرش ، والخيار (١٣) قرش ، لترتفع الأسعار مع نهاية موسم تلك الأنواع من الخضار في شهري تشرين الأول والثاني ، فيصبح سعر الرطل الواحد من الباذنجان (١٧) قرش ، ورطل اللوباء (٢٤) قرش (٣) ، والجبس (١٩) قرش ، ورطل الدرا (٢٠) قرش (٤) ، والخيار (٢٠) قرش ، ورطل القرع الشتوي (٢٠) قرش (٥) . كما ارتفعت أسعار الفواكه بشكل كبير ، فكان سعر الرطل الواحد من العنب في شهر تموز من سنة ١٧٨٦م (١٥) قرش ، واستمر ثمنه بالارتفاع مع أنواع الفواكه الأخرى بشكل تدريجي في الأشهر اللاحقة ، كما ذكر الحلبي " العنب في أوله في ١٥ ، وأكلنا الفواكه جميعها مغلية زائدة " (٦) ، أما رطل التين فكان سعره (٣٦) قرش (٧) .

^١ - توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٨٤ - ٨٥ .

^٢ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٧١ .

^٣ - توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٨٤ - ٨٥ .

^٤ - المصدر السابق ، ص . ص ٨٤ - ٨٥ .

^٥ - المصدر السابق ، ص . ص ٨٤ - ٨٥ .

^٦ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥٦ .

^٧ - توتل ، وثائق تاريخية عن حلب ، الجزء الثالث ، ص . ص ٨٤ - ٨٥ .

كذلك شهدت أسعار اللحوم ومشتقات الحليب من الألبان والأجبان والسمن ارتفاعات ملحوظة ما بين شهر حزيران من العام ١٧٨٦م وشهر حزيران من العام ١٧٨٧م^(١) . كما ارتفعت أسعار زيت الزيتون والصابون الذي ارتفع سعره خلال العام ١٧٨٦م عدة مرات من ١٥٠ إلى ١٧٠ إلى ١٨٠ إلى ١٩٠ إلى ٢٠٠ قرش ، كما يذكر الحلبي " فابتدأ يزيد في ظرف عشرة أيام وصل إلى سعر ١٧٠ وبعده إلى ١٨٠ وبعده إلى ١٩٠ وبعده إلى ٢٠٠ ، وذلك في ٨ شباط تنبيه من المحكمة والصرايه (٢) أنه لا يعاد ينباع إلى غريب ، بل يباع إلى أهل البلد ، فما عاد أحد يقدر يبيع شيء ، لأنه موافق الغلا " (٣) .

أما فيما يتعلق بأسعار الحيوانات ، فقد شهدت أسعارها تقلبات عديدة ، خاصة بالنسبة للحيوانات التي تشكل المادة الرئيسية للحوم ومشتقات الحليب من الألبان والأجبان ، كالأبقار والأغنام والماعز والجمال ، مع ارتفاع أسعار اللحوم ومشتقات الألبان وهبوطها في السنوات التي عرفت فيها ولاية حلب أزمات مرتبطة بعوامل سياسية ، كالحروب حيث كان يطلب من ولاية حلب تأمين أعداد كبيرة من الأغنام لإطعام الجيش العثماني المحارب (٤) ، وعوامل طبيعية كحدوث جفاف ، أو وباء يؤدي إلى موت أعداد كبيرة من المواشي .

أما بالنسبة للحيوانات الأخرى المستخدمة في الركوب والجر والتنقل كالحمير والبغال والأحصنة ، فقد تأثرت كذلك أسعارها في أوقات الجفاف والحروب ، نظراً للأعباء الكبيرة التي تحملتها ولاية حلب في تأمين أعداد كبيرة من الدواب والخيول والجمال لتحميل المعدات والذخائر ، ونقلها إلى ساحات المعارك (٥) . وقد تراوحت أسعار الأبقار في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر

^١ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٧١ .

^٢ - المقصود السراي .

^٣ - الحلبي ، حوادث حلب اليومية ، ص ١٥٦ .

^٤ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٧ ، وثيقة رقم ١٥٦ ، ص ١١٥ ، صورة ٨٦ ، تاريخ ١٢١٣هـ - ١٧٩٨م .

^٥ - سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١١ ، وثيقة رقم ١٣٤ ، ص ١٢٤ - ١٢٥ ، صورة ٧٤ ، تاريخ ١١٨٨هـ - ١٧٧٤م .

ما بين (٢٠ إلى ٣٥) قرشاً^(١) ، والأغنام ما بين (٢ إلى ٨) قرشاً^(٢) ، والماعز ما بين (٢ إلى ٨) قرشاً^(٣) ، والحمير والبغال ما بين (٢٠ إلى ٤٠) قرشاً^(٤) ، والجمال ما بين (٣٠ إلى ٤٠) قرشاً^(٥) .

وبالنسبة لأسعار العقارات من المنازل والمحال والأراضي الزراعية ، فمن الصعب تحديد متوسط أسعارها والارتفاعات التي كانت تطرأ على سوق العقارات في الولاية ، نظراً لتداخل عوامل عدة في تحديد أسعار العقارات ، والتي غالباً لا تسجل في سجلات المحاكم الشرعية ، منها مثلاً المساحة فمعظم الوثائق لا تذكر مساحة الدكان أو المتزل أو الأرض الزراعية ، كذلك الموقع ، وخاصة عند بيع المحال التجارية ، والتي يلعب موقعها دوراً كبيراً في زيادة سعرها ، فالمحال والدكاكين الموجودة في قلب الأسواق من المؤكد أن أسعارها أعلى بكثير من المحال والدكاكين الموجودة في أطراف الأسواق ، لكن بشكل عام يمكن تحديد أرقام تقريبية لأسعار العقارات ، فتعددت أسعار الأراضي بشكل يتناسب مع مساحة الأرض وموقعها ونوع الزراعات التي يمكن استثمارها في تلك الأرض ، فنجد في وثائق المحاكم الشرعية أرقام متعددة ، كأراض بيعت بسبعين قرشاً^(٦) ، وأراض بيعت بمائة وخمسة قروش^(٧) ، وأراض بيعت بثلاثمائة قرش^(٨) ، وأراض بيعت بثلاثة آلاف قرش^(٩) .

أما بالنسبة لأسعار المحال والدكاكين ، فقد لعب موقعها ومساحتها ، كما ذكرنا سابقاً ، دوراً كبيراً في تحديد سعرها ، بالإضافة إلى نوع البضاعة التي تنتج ، أو تباع في تلك المنشآت والدكاكين ، فكانت أسعار المطاحن والأفران الأربعمائة قرش^(١٠) . أما المحال والدكاكين المستخدمة في الحرف النسيجية ،

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨١ ، وثيقة رقم ٥٨ ، ص ٢٢ ، صورة ١٤ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٨ ، وثيقة رقم ٢٩٧ ، ص ١٤٧ ، صورة ٨١ ، تاريخ ١١٧٩هـ - ١٧٦٥م .

^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ١٤٧ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٣ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٧ ، وثيقة رقم ٤٨١ ، ص ١٥٩ ، صورة ٨٤ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .

^٦ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ٩٥ ، ص ٤٣ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

^٧ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٣٠٤ ، ص ٩٦ ، صورة ٥١ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

^٨ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٢ ، وثيقة رقم ٨٢ ، ص ٢٤ ، صورة ١٣ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^٩ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٠ ، وثيقة رقم ٢٤٦ ، ص ٨٨ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٥هـ - ١٧٥١م .

^{١٠} - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٦ ، وثيقة رقم ٨٥ ، ص ٢٧ ، صورة ١٦ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

فتمتعت وتعددت أسعارها بشكل كبير ، فيلاحظ وجود دكاكين بيعت بسعر قدره خمسون قرشاً^(١) ، ودكاكين بيعت بسبعين قرش^(٢) ، ودكاكين بيعت بأربعمائة قرش^(٣) ، كما تراوحت أسعار المصابغ ما بين المائة والثمانمائة قرش^(٤) . كذلك تنوعت أسعار المنازل والبيوت السكنية بتنوع مساحتها وموقعها وغيرها من المزايا الأخرى ، فكانت أسعار المنازل تتراوح ما بين المائة قرش والثلاثة آلاف قرش ، فالفقراء كان بإمكانهم شراء المنازل والبيوت بأسعار مقبولة حوالي المائة قرش^(٥) ، في حين وصلت أسعار بعض المنازل التي اشتراها بعض الأغنياء وكبار المسؤولين في ولاية حلب إلى حوالي الثلاثة آلاف قرش ، كالمثل الذي اشتراه القنصل الفرنسي عن طريق موكله في مدينة حلب ، بسعر قدره ثلاثة آلاف وأربع وتسعون قرشاً^(٥) .

^١ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ١٩٨ ، ص ٧٩ ، صورة ٤٤ ، تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .
^٢ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٦ ، وثيقة رقم ١١٤٦ ، ص ٢٩٢ ، صورة ١٤٩ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .
^٣ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ٢٤٥ ، ص ٨٦-٨٧ ، صورة ٤٧ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .
^٤ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٥٦ ، ص ٢٥ ، صورة ١٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .
^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١٢١ ، ص ٤٠ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .
^٥ - سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٩٦٥ ، ص ٣٥٠ ، صورة ١٧٧ ، تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .

الـخـاتـمـة

تناولت الدراسة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بالاستعانة بعدد كبير من الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب ، وسجلات الأوامر السلطانية الخاصة بولاية حلب ، وبعدد من المصادر العربية والغربية ، التي تحدثت عن تاريخ ولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، فضلاً عن بعض الدراسات المعاصرة التي تتحدث عن تاريخ ولاية حلب في الحقبة العثمانية . وقد خلص البحث إلى مجموعة من النتائج والحقائق عن طبيعة وحقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية في ولاية حلب .

— النتائج التي توصل إليها البحث على الصعيد السياسي:

لم تعرف ولاية حلب خلال الفترة العثمانية الاستقرار في حدودها الإدارية التي كانت تتمدد أحياناً ، وتقلص أحياناً أخرى بفعل عوامل سياسية ارتبطت بظهور قوى محلية اضطرت السلطنة العثمانية للاعتراف بسلطتها على بعض المناطق إلى أن تمكنت من القضاء عليها ، كما ساهمت اعتداءات القبائل البدوية على القرى الواقعة في أطراف ولاية حلب ، وفشل المسؤولين العثمانيون في الولاية في وقف تلك الاعتداءات ، وعجزهم عن فرض سلطة الدولة على بعض المناطق في أطراف الولاية ، في تمدد وتقلص حدود ولاية حلب .

كان المجتمع في ولاية حلب خلال فترة البحث منقسماً إلى فئتين ، فئة حاكمة تضم كبار الموظفين والقادة العسكريين العثمانيين ، كالوالي والقاضي والمفتي والمحصل والمتسلم ونقيب الأشراف والسردار ، وفئة محكومة تضم السكان المسلمين من الفلاحين والحرفيين والتجار ، إضافة إلى فئة الأشراف التي كانت تتمتع ببعض الامتيازات ، بحكم انتمائها إلى بيت رسول الله محمد (ص) ، فضلاً عن أهل الذمة من المسيحيين واليهود ، وأفراد القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية .

كانت السلطات السياسية والقضائية والعسكرية والمالية في ولاية حلب متوزعة بين عدة شخصيات ، فكان القاضي والمفتي مختصان بالشؤون القضائية والفقهية في الولاية ، وكان المحصل مسؤولاً عن الأمور المالية في الولاية من نفقات وإيرادات ، بينما اختص السردار بالأمور العسكرية والأمنية في الولاية ، في حين كان الوالي المسؤول الأعلى عن جميع تلك الأمور ، باعتباره ممثل السلطان في الولاية ، أما المتسلم فكان ينوب عن الوالي في حال غياب الأخير عن الولاية ، بينما يختص نقيب الأشراف بالأمور الخاصة بجماعته.

لم تطرأ على الطبقة الحاكمة خلال فترة البحث متغيرات ، أو تطورات عن المراحل السابقة ، سواء أكانت هذه التطورات متعلقة بقرار التعيين ، أو المدة التي يشغلها الشخص في منصبه ، أو الراتب الذي يتقاضاه ، أو طريقة الإدارة ، فقد استمر تعيين (الولاة والقضاة والمفتين والمحصلين والمتسلمين ونقباء الأشراف وقواد العساكر) في مناصبهم ، بموجب أمر سلطاني صادر عن العاصمة العثمانية لمدة سنة واحدة ، لكن ذلك لم يمنع البعض من الاستمرار في مناصبهم عدة سنوات ، بسبب ما أظهره من كفاءة ، أو بسبب دعم أحد كبار المسؤولين في العاصمة العثمانية . كما تم تخصيص راتب لبعض المسؤولين ، كالولاة والقضاة وقواد العساكر (السردار) ، فيما لم يخص راتب للبعض الآخر ، كالمفتي ونقيب الأشراف والمحصل ، باعتبار أن منصبهم كان شرفياً بالدرجة الأولى ، ولكونهم من كبار رجال الولاية ومن أصحاب الثروات الكبيرة في الولاية ، فاقصرت مواردهم المالية على ما يتقاضونه من أجور لممارستهم للوظائف المكلفين بها . وبشكل عام استغل جميع المسؤولون العثمانيون في الولاية مناصبهم للحصول على مكاسب مالية كبيرة ، بطرق شرعية ، وغير شرعية .

استمرت السلطنة العثمانية بإتباع الأساليب ذاتها بعلاقتها مع الفئات المحكومة ، والتي كانت مطبقة في الفترة السابقة للبحث ، فتمتعت بعض الفئات الاجتماعية ، كالأشراف وأهل الذمة من المسيحيين واليهود ، والقبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية ، بحرية كبيرة في إدارة شؤونها الخاصة ، كما تمتع البعض منهم ببعض الامتيازات مثل الأشراف الذين كانوا يتمتعون ، بحكم مكانتهم الدينية ببعض الامتيازات ، كالإعفاء من بعض الغرامات والضرائب ، والاستقلال في إدارة شؤونهم ، كذلك حظيت بعض القبائل البدوية ببعض الرعاية والاهتمام ، فتم تخصيص بعض المبالغ المالية لهذه القبائل لتأمين

إعاشتها ، كما تمتعت هذه القبائل باستقلال كبير في إدارة شؤونها الخاصة ، كما مُنح أهل الذمة من المسيحيين واليهود الحرية التامة في إدارة شؤونهم الدينية والمدنية .

ازداد القضاء العثماني في ولاية حلب في فترة البحث فساداً عن المراحل السابقة ، على الرغم من العناية الكبيرة التي بذلتها السلطنة العثمانية في تنظيم القضاء ، واعتماد قوانين مستنبطة من الشريعة الإسلامية ، واختيار قضاة وموظفين مؤهلين علمياً ، وإصدار الأوامر إلى القضاة لإعادة النظر ببعض الأحكام الصادرة بحق الرعية ، وإيجاد هيئة رقابية داخل المحكمة الشرعية تشرف على سير العملية القضائية ، إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل ، ولم تتمكن السلطنة العثمانية من القضاء على الفساد المستشري في السلك القضائي في ولاية حلب في فترة البحث ، والذي تجلّى بمظاهر عدة ، كاستخدام شهود الزور ، وتقديم الأدلة الكاذبة ، وقبول الموظفين العاملين في السلك القضائي بالرشوة ، وأخذ الأموال من الناس بذرائع شتى ، فضلاً عن تدخلات بعض الحكام العثمانيين في الولاية من غير العاملين في السلك القضائي ، كالولاء بأغراض ودوافع شخصية ، بهدف التغريم والتجريم والحصول على الأموال من الناس بطرق وأساليب غير قانونية .

شهدت الولاية صراعات دامية على السلطة بين مختلف القوى المتواجدة على الساحة ، مع بروز قوى جديدة ممثلة بالأشراف الذين كانوا مسيطرين على القطاعات الاقتصادية في الولاية ، والإنكشارية الذين لم يكن لهم دور بارز في الحياة السياسية في ولاية حلب قبل تلك المرحلة ، فتصاعد نفوذ القوتين الجديدتين ، وبدأوا بمنافسة الولاة العثمانيين الممثلين الرسميين للسلطة المركزية للدولة ، خصوصاً في سبعينيات القرن الثامن عشر ، بتأثير عوامل خارجية وداخلية لعبت دوراً مؤثراً في تغير موازين القوى لصالح القوتين الجديدتين اللتين أضحتا القوتين المسيطرتين على الحياة السياسية والاقتصادية في الولاية في تلك المرحلة .

كانت ولاية حلب من أكثر الولايات العثمانية تأثراً بالاضطرابات التي عصفت بالسلطنة العثمانية في تلك المرحلة ، فقد ساهمت العوامل الخارجية والداخلية التي عرفتتهما السلطنة العثمانية في تلك المرحلة في ازدياد ضعف السلطة المركزية للدولة ، وبروز النفوذ المحلي في الولايات العثمانية ، كالحروب الطويلة التي خاضها العثمانيون ضد الروس والفرنسيين ، والاضطرابات السياسية التي عرفتتها السلطنة العثمانية

المتمثلة بالمؤامرات والدسائس السياسية بين كبار القادة العثمانيين ، ونجاح الإنكشارية في التصدي لجميع المحاولات الإصلاحية ، مما ساهم في ازدياد نفوذ الإنكشارية ، وتدخلاتها في الشؤون السياسية في العاصمة العثمانية ، وفي الولايات التابعة لها ، وعلى رأسها ولاية حلب ، التي ازداد فيها ضعف السلطة المركزية ، لصالح ازدياد النفوذ المحلي لزعماء الأشراف ، وترافق ذلك مع صعود كبير وقوي للإنكشارية التي أضحت القوة الأكثر حضوراً على مسرح الحياة السياسية في الولاية ، بعدما نجح قادتها في طرد بعض الولاة ، وإجبار البعض الآخر على الخضوع لسيطرتهم ، بالتحالف مع الأشراف وأعيان الولاية ، كما نجح بعض الحكام والزعماء المحليين في الأقضية والأقاليم التابعة لولاية حلب في استغلال ضعف السلطنة العثمانية ، فتمكنوا من الإنفراد بالحكم في مناطقهم ، خاصة في المناطق الجبلية الحصينة ككيلان ، وأضحوا يتصرفون كحكام مستقلين يقطعون الطرق وينهبون القوافل ويفرضون الأتاوات مستغلين عجز الدولة وضعفها .

أدى ضعف سلطة الدولة وتراجع قوتها ، لحساب سيطرة القوى المحلية على مقاليد السلطة في ولاية حلب خلال فترة البحث ، إلى انتشار الفوضى السياسية والاضطرابات الأمنية داخل الولاية ، بفعل التنافس والتصارع بين تلك القوى الساعية للانفراد بالسلطة والسيطرة على مقدرات الولاية وثرواتها ، فشهدت ولاية حلب صراعاً دامياً بين الإنكشارية والأشراف ، الذين كانوا يتحالفون ويتخاصمون وفقاً لتقارب وتضارب المصالح ، فكانوا يتحالفون في وجه عودة السلطة المركزية للدولة للسيطرة مجدداً على زمام الحكم في الولاية ، ويتخاصمون ويتقاتلون عندما يتمكنوا من إخضاع الولاية العثمانية ، فيحاول كل طرف احتكار السلطة والإنفراد بالحكم والسيطرة على الموارد الاقتصادية في الولاية ، فكان الصراع الكبير بين الإنكشارية والأشراف في ولاية حلب في فترة البحث صراعاً للسيطرة على مقاليد السلطة والاقتصاد في الولاية .

أدت القبائل البدوية العربية والكردية والتركمانية القاطنة في ولاية حلب دوراً كبيراً في اضطراب الأمن داخل الولاية في فترة البحث ، فاستغلت تلك القبائل الفوضى السياسية، التي عمت الولاية في تلك المرحلة ، فمارست أعمال السلب والنهب ، وقطعت الطرقات ومهاجمة القوافل التجارية وقوافل الحجاج ، فضلاً عن قيامها بالإغارة على القرى والأرياف في الولاية ، مما أدى إلى نهب المحاصيل الزراعية وتدمير القرى وتهجير الفلاحين .

كان لولاية حلب إبان وقوعها تحت السيطرة ، بحكم موقعها المميز في قلب السلطنة ، مشاركتها الفعالة في إمداد الجيوش والقوات العثمانية خلال الحروب بالقوات العسكرية والمعدات الحربية والمؤن . لكن هذه الإمدادات ازدادت بشكل كبير خلال فترة البحث ، خصوصاً في الحربين الطاحنتين مع الروس والفرنسيين ، فتحمّلت ولاية حلب أعباء كبيرة في إمداد الجيوش العثمانية المحاربة بالمقاتلين والذخائر والمؤن ، في وقت عانت فيه الولاية من ظروف قاسية تمثلت بتوالي الجفاف والقحط ، والذي ترافق مع انتشار الطاعون ، مما أدى لتناقص عدد السكان وانخفاض في الإنتاج الزراعي والحرفي . لكن رغم ذلك استمرت ولاية حلب في تأمين مختلف احتياجات الجيوش العثمانية من القوات والعتاد والمؤن .

— النتائج التي توصل إليها البحث على الصعيد الاقتصادي :

لم يطرأ تغير كبير على واقع الزراعة والعاملين بها في ولاية حلب في فترة البحث ، فاستمر النظام الزراعي المطبق في السلطنة العثمانية نظاماً إقطاعياً كانت قوانينه وأهدافه موضوعة في خدمة ورعاية مصالح الإقطاعيين على حساب الفلاحين ، الذين كانوا يعيشون حياة بائسة في ظل ظروف صعبة وقاسية رازحين تحت ظلم وتعسف أسيادهم الإقطاعيين ، ومما زاد الضغوط والأعباء على الفلاحين في فترة البحث الظروف الطبيعية القاسية التي عرفتها الولاية في تلك المرحلة من توالي الجفاف وانحباس الأمطار ، وغزو الجراد . كما استمرت السلطنة العثمانية بانتهاج سياسة سلبية بحق القطاع الزراعي والعاملين به ، رغم أنه القطاع الاقتصادي الأكثر أهمية ، نظراً لكونه يستقطب العدد الأكبر من القوى العاملة في الولاية ، فلم تبذل السلطنة العثمانية أي جهد لزيادة الإنتاج ومساعدة الفلاحين ، كتقديم البذار ، أو شراء المحاصيل ، أو القيام بمشروعات ري تساعد على زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته ، أو إدخال زراعات جديدة .

كانت أوضاع الحرف والعاملين بها أفضل بكثير من أوضاع القطاع الزراعي والعاملين به ، فقد كان الحرفيون منظمين بشكل جيد في منظمات نقابية تسمى الطوائف الحرفية ، التي كانت تنظم عمل الحرفين داخل كل طائفة ، وترعى مصالحهم وتحمي حقوقهم ، وتنظم علاقتهم مع السلطات العثمانية ، وقد امتازت هذه النقابات بالتنظيم الداخلي الدقيق ، فكان لكل طائفة قوانينها الحرفية الخاصة بها ، والمتعلقة بتوزيع العمل واقتسام المواد الأولية ، والضرائب والغرامات التي كانت تفرض عليها ، وعدد المعلمين

فيها . كما كانت هذه النقابات تنظم العمل بين الطوائف الحرفية المتصل عملها ببعضها البعض ، في الإنتاج ، وجلب المواد الأولية ، وبيع المنتجات ، فساهم ذلك كله في منح الطوائف الحرفية نوعاً من الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها الداخلية بعيداً عن تدخلات ممثلي السلطة العثمانية ، التي لم تبذل أي جهد يساهم في تطوير تلك الحرف . كما أنها لم تقم بأي إجراءات للحد من غزو المنتجات الأوروبية للأسواق المحلية ، والتي بدأت خلال فترة البحث تغزو الأسواق المحلية بشكل كبير ، مما كان له أثر سلبي على واقع الحرف والعاملين بها ، والذي ظهر بوضوح أكبر في القرن التاسع عشر ، عندما أصبحت البضائع والصناعات المحلية عاجزة عن منافسة البضائع الغربية المستوردة .

كانت التجارة أكثر القطاعات الاقتصادية نجاحاً في ولاية حلب في فترة البحث ، بفضل الموقع الجغرافي المميز لولاية حلب على الطرق التجارية ما بين الشرق والغرب ، فكانت مدينة حلب ، وبعض المدن والمراكز الواقعة على ساحل البحر المتوسط محط جذب واهتمام التجار الأوروبيين الذين استقروا بأعداد كبيرة في الولاية في فترة البحث بهدف ممارسة النشاط التجاري ، ونقل السلع ما بين الشرق والغرب ، فحققوا بفضل هذه التجارة عائدات مالية كبيرة . كما استفاد السكان المحليون من النشاط التجاري القائم ، فعمل الكثير منهم لحسابهم الخاص ، في حين عمل البعض الآخر لدى التجار الأوروبيين خاصة من أتباع أهل الذمة كوكلاء ومترجمين ومساعدين . لكن على الرغم من الظروف الملائمة للنشاط التجاري في الولاية ، فإن السلطنة العثمانية لم تقوم باستثمار ذلك القطاع الناجح بفعل عوامل وظروف استراتيجية وجغرافية متعلقة بموقع ولاية حلب ، فلم تعمل على تحسين شبكة الطرق داخل الولاية ، ولم تقم بتطوير الموانئ ، كما لم تنجح في توفير الأمن على الطرقات . فضلاً عن إتباعها سياسية اقتصادية مدمرة قنّلت في منح الحرية التامة لحركة التجار الأوروبيين داخل السلطنة ، فكان هؤلاء هم المستفيدون الأكبر من الأهمية التجارية لولاية حلب .

حافظت السلطنة العثمانية على النظام المالي والضريبي الذي اعتمدته منذ بداية سيطرتها على المنطقة ، والمتمثل في فرض الضرائب على السكان وجبايتها دون مراعاة لأوضاع السكان وظروفهم الاقتصادية ، فاستمرت في اعتماد نظام الالتزام في جمع الضرائب على الرغم من آثاره السلبية على المجتمع والاقتصاد . لكن ذلك لم يمنع من إدخال بعض التغيرات والتعديلات على الضرائب ، كزيادة قيمة البعض منها ، كالضرائب المفروضة على بعض الزراعات . إلا أن التغير الكبير الذي يمكن تلمسه

بوضوح فيما يتعلق بالنظام المالي ، كان التراجع والتدهور الكبير في قيمة العملة العثمانية في تلك المرحلة ، وهي القرش ، خاصة في أواخر ستينات القرن الثامن عشر بسبب الظروف الصعبة والحروب الكبيرة التي خاضتها السلطنة العثمانية في تلك الفترة ، والتي كان له نتائج سلبية على واقع الأسعار والسلع التي تضاعفت أسعارها إلى درجات كبيرة .

لم تتوفر الشروط اللازمة لتقدم الاقتصاد وتطوره في ولاية حلب في فترة البحث ، فتأثر الاقتصاد بمجموعة من المشكلات والعوائق البشرية والطبيعية أعاق تقدمه وتطوره ، وساهمت الظروف الأمنية الصعبة وفقدان الأمن داخل الولاية ، والحروب الخارجية التي خاضتها السلطنة العثمانية ، فضلاً عن الممارسات السلبية التي كان يقوم بها بعض المسؤولين العثمانيين ، بحق مختلف الفعاليات الاقتصادية في الولاية ، وعدم اهتمام السلطنة العثمانية بتطوير الاقتصاد ، وعدم تقديم أي دعم للفعاليات الاقتصادية ، إضافة إلى الظروف الطبيعية السيئة كالجفاف وغزو الجراد والزلازل والطاعون ، فأسهمت تلك المشكلات والعوامل البشرية والطبيعية في إعاقة تقدم وتطور الاقتصاد الحلبي .

فهرس الجداول

الجدول الأول	جدول بأسماء ولاية ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٤٦
الجدول الثاني	جدول بأسماء قضاة ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٥٣
الجدول الثالث	جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المفتي في ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٥٨
الجدول الرابع	جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب نقيب الأشراف في ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٦٣
الجدول الخامس	جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المتسلم في ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٦٧
الجدول السادس	جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب المحصل في ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٧٢
الجدول السابع	جدول بأسماء بعض الأشخاص ممن تولوا منصب السردار في ولاية حلب خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ٧٥
الجدول الثامن	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لوقف اعتداءات القبائل البدوية خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ١٦٤
الجدول التاسع	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب المتعلقة بحماية قوافل الحجاج خلال تلك المرحلة الزمنية	ص ١٦٦
الجدول العاشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لإعلان الجهاد والتعبئة العامة وسوق العساكر والمتطوعين إلى جبهات القتال ضد الروس	ص ١٧٠
الجدول الحادي عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لتأمين الأموال والمؤن والأسلحة والذخائر من الولاية وإرسالها إلى الجيوش العثمانية في جبهات القتال مع الروس	ص ١٧٤

الجدول الثاني عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لإعلان التعبئة العامة وسوق العساكر والمتطوعين إلى جبهات القتال ضد الفرنسيين في مصر	ص ١٧٦
الجدول الثالث عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لتأمين الأموال والمؤن والأسلحة من الولاية وإرسالها إلى الجيش العثمانية في جبهات القتال مع الفرنسيين في مصر	ص ١٧٨
الجدول الرابع عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب بإرسال العساكر والعتاد إلى جبهات القتال مع الصفويين في بغداد	ص ١٨٢
الجدول الخامس عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لتأمين أموال ونفقات ومؤن وذخائر وعتاد للجيش والأسطول	ص ١٨٤
الجدول السادس عشر	جدول بالأوامر السلطانية الواردة إلى ولاية حلب لتأمين أعداد كبيرة من الحيوانات وإرسالها إلى جبهات القتال مع الأعداء	ص ٢٢٤
الجدول السابع عشر	جدول بأسعار صرف كل النقود الذهبية والفضية في مقابل القرش خلال فترة البحث مستنبط من دراسة إحدى الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب خلال فترة البحث	ص ٣٤٣
الجدول الثامن عشر	جدول بأسعار صرف (القرش) مقابل العملات الأخرى والانخفاض التدريجي لقيمة القرش العثماني في النصف الثاني من القرن الثامن عشر	ص ٣٤٥

— قائمة المصادر والمراجع :

أولاً — الوثائق غير منشورة :

- سجلات المحكمة الشرعية في ولاية حلب من السجل ٧٧ إلى السجل ١٠٨ .
- سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب من السجل ٦ إلى السجل ٢٨ .

ثانياً — المصادر :

- ابن طولون ، إعلام الوری بمن ولي نائباً من الأتراك بدمشق الشام الكبرى ، تحقيق محمد أحمد دهمان ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ م .
- بريك الدمشقي ، ميخائيل ، تاريخ الشام ١٧٢٠ — ١٧٨٢ م ، تقديم وتحقيق أحمد سبانو ، الطبعة الأولى ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
- البيطار ، عبد الرزاق ، حلية البشر في القرن الثامن عشر ، ٣ أجزاء ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- توتل ، الأب فردينان ، وثائق تاريخية عن حلب ، ٣ أجزاء ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٥٨ م .
- الجندي ، محمد سليم ، تاريخ معرة النعمان ، حققه وعلق عليه ووضع فهرسه عمر رضا كحالة ، جزءان ، الطبعة الثانية ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ١٩٩٤ م .
- الحسيني ، الأمير علي عبد العزيز ، تاريخ سوريا الاقتصادي ، مطبعة بدائع الفنون ، دمشق ، ١٣٤٢ هـ .
- الحلاق ، أحمد البديري ، حوادث دمشق اليومية ، تحقيق الدكتور أحمد عزت عبد الكريم ، تنقيح الشيخ محمد سعيد القاسمي ، الطبعة الأولى ، مطبعة لجنة البيان العربي ، القاهرة ، ١٩٥٩ م .
- الحلبي ، يوسف ، حوادث حلب اليومية ١٧٧١ - ١٨٠٥ م المرتاد في تاريخ حلب وبغداد ، تحقيق فواز محمد الفواز ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٦ م .
- الحموي ، ياقوت ، معجم البلدان ، ٥ مجلدات ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٧٧ م .
- الدبس ، يوسف ، تاريخ سوريا الديني والدنيوي ، راجعه وحققه الدكتور مارون رعد ، إشراف نظير عبود ، ١٠ أجزاء ، دار نظير عبود ، (د.م) ، ١٩٩٤ م .

- الزباني ، أبو القاسم ، الترجمانة الكبرى في أخبار المعمور براً وبحراً ، حققه وعلّق عليه عبد الكريم الفيلاي ، (د.ن) ، الرباط ، ١٩٩١ م .
- الشهابي ، أحمد حيدر ، قصة أحمد باشا الجزائر ، تحقيق وإعداد عبد العزيز جمال الدين ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ٢٠٠٨ م .
- الشهابي ، أحمد حيدر ، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين ، تحقيق وتعليق أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني ، ثلاثة أجزاء ، منشورات الجامعة اللبنانية ، بيروت ، ١٩٦٩ م .
- الصباغ ، ميخائيل نقولا ، تاريخ ظاهر العمر حاكم عكا وبلاد صفد ، نشره وعلّق عليه قسطنطين باشا المخلصي ، مطبعة القديس بولس ، حريصا ، (د.ت) .
- الطباخ ، الشيخ محمد راغب ، أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء ، ٨ أجزاء ، الطبعة الثانية ، دار القلم العربي ، حلب ، ١٩٨٨ م .
- الغزي ، كامل الحلبي ، نهر الذهب في تاريخ حلب ، ثلاثة أجزاء ، (د.ط) ، طبع في المطبعة المارونية ، حلب ، (د.ت) .
- فريد بك ، محمد ، تاريخ الدولة العليّة العثمانية ، تحقيق إحسان حقي ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- القاسمي ، محمد سعيد وجمال الدين ، قاموس الصناعات الشامية ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٨ م .
- قطان ، المطران باسيلوس ، حوادث لبنان وسوريا من سنة ١٧٤٥ إلى سنة ١٨٠٠ م ، منشورات جروس — برس ، بيروت ، (د.ت) .
- كرد علي ، محمد ، خطط الشام ، ٦ أجزاء ، (د.ن) ، دمشق ، ١٩٨٢ م .
- المرادي ، محمد خليل بن علي ، سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، ٤ أجزاء ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، (د.ت) .
- المكناسي ، محمد بن عبد الوهاب ، رحلة المكناسي " إحرار المعلى والرقيب في حج بيت الله الحرام وزيارة القدس الشريف والخليل والتبرك بقبر الحبيب ١٧٨٥ م " ، تحقيق محمد بوكبوت ، الطبعة الأولى ، دار السويدي للنشر والتوزيع ، أبوظبي ، الإمارات العربية ، والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .

ثالثاً — المراجع العربية :

- الأسدي ، خير الدين ، أحياء حلب وأسواقها ، تحقيق عبد الفتاح رواس قلعة جي ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٦ م .
- إسماعيل ، إميل خوري وعادل ، السياسات الدولية في الشرق العربي من سنة ١٧٨٩ إلى سنة ١٩٥٨ ، جزءان ، دار السياسة للتاريخ والنشر ، بيروت ، ١٩٥٩ م .
- البخيت ، محمد عدنان ، بحوث في تاريخ بلاد الشام ، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام الجامعة الأردنية — جامعة اليرموك ، عمان ، ١٩٩٢ م .
- بيات ، فاضل ، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية ضوء الوثائق والمصادر العثمانية ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .
- بيضون ، جميل وشحادة الناطور وعلي عكاشة ، تاريخ العرب الحديث ، الطبعة الأولى ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، (م.د) ، ١٤١٢هـ — ١٩٩١ م .
- حجار ، عبد الله ، إضاءات حلبية تاريخ ومعالم وتراث ، (د.ت) ، حلب ، ٢٠٠٦ م .
- حريثاني ، محمود ، تاريخ اليهود في حلب ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٨ م .
- حريثاني ، محمود ، حلب والسلطنة العثمانية ١٥١٦ — ١٩١٦ ، الطبعة الأولى ، شعاع للنشر والعلوم ، حلب ، ٢٠٠٦ م .
- الحمصي ، فايز ، حلب القديمة ، منشورات المديرية العامة للآثار والمتاحف ، دمشق ، ١٩٨٣ م .
- الحمود ، نوفان رجا ، العسكر في بلاد الشام في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين ، الطبعة الأولى ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٩٨١ م .
- حنفي ، سحر علي ، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، (م.د) ، ٢٠٠٠ م .
- خوام ، جورج عبد الكريم ، خصوصية حلب ، الطبعة الأولى ، (د.ن) ، دمشق ، ٢٠٠٠ م .
- الدباغ ، عائشة ، الحياة الفكرية في حلب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، الطبعة الثانية ، شعاع للنشر والعلوم ، ٢٠٠٧ م .
- الدوري ، عبد العزيز ، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٦٩ م .

- الذخيرة ، محمود ، أهل الرقة ١٦٠٠ - ١٩٥٠ م ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار الفرقد ، دمشق ، ٢٠٠٢ م .
- رافق ، عبد الكريم ، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث ، مكتبة نوبل ، دمشق ، ٢٠٠٢ م .
- رافق ، عبد الكريم ، بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦-١٧٩٨م) ، الطبعة الثانية ، (د.ن) ، دمشق ، ١٩٦٨ م .
- رافق ، عبد الكريم ، المشرق العربي في العهد العثماني ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ — ٢٠٠٣ م .
- رافق ، عبد الكريم ، بحوث في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلاد الشام في العصر الحديث ، (د.ن) ، دمشق .
- الرفاعي ، محمود فيصل ، حلب بين الهندسة والتاريخ ، منشورات جامعة حلب معهد التراث العلمي العربي ، حلب ، ١٩٩٦ م .
- زكريا ، أحمد وصفي ، عشائر الشام ، قدم له أحمد غسان سبانو ، جزأين ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٣ م .
- زكريا ، أحمد وصفي ، جولة أثرية في بعض المدن الشامية ، الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٨٤ م .
- زيتون ، عادل ، تاريخ الممالك ، الطبعة الثامنة ، منشورات جامعة دمشق ، دمشق ، ٢٠٠٢ م .
- سعيدوني ، ناصر الدين ، نظرة في أراضي الميري في بلاد الشام أثناء العهد العثماني ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م .
- الشهابي ، قتيبة ، نقود الشام دراسة تاريخية للعملة التي كانت متداولة في الشام ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٠ م .
- الشيخ ، رأفت ، تاريخ العرب الحديث ، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، (د.م) ، ١٩٩٤ م .
- السيوفي ، حبيب ، سوريا وفلسطين ولبنان كما وصفها أحد المشاهير الغربيين ، جزآن ، دير المخلص ، صيدا ، لبنان ، ١٩٤٨ م .
- صابان ، سهيل ، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ، مراجعة عبد الرزاق محمد حسن بركات ، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠ م .

- الصباغ ، ليلي ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، مطبعة ابن حيان ، جامعة دمشق ، دمشق ، ١٩٨١ ، ١٩٨٢ م .
- الصباغ ، ليلي ، الجاليات الأوروبية في بلاد الشام في العهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، جزآن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- عامر ، محمود علي ، المكايل والأوزان والنقود منذ فجر الإسلام وحتى العهد العثماني ، مطبعة ابن حيان ، دمشق ، ١٩٩٧ م .
- عبد الكريم ، أحمد عزت ، دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ م .
- عبد الملك ، عبد الحميد ، ساحل بلاد الشام والصراعات الدولية ، جزآن ، الطبعة الأولى ، بيسان للنشر والتوزيع والإعلان ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .
- عماد ، عبد الغني ، السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن عشر ، الطبعة الأولى ، دار النفائس ، بيروت ، ١٩٩٣ م .
- عمر ، عبد العزيز عمر ، تاريخ المشرق العربي ١٥١٦ - ١٩٢٢ م ، دار النهضة العربية ، بيروت ، (د.ت) .
- قسطون ، وديع ، الإفرنج في حلب ، مطبعة الضاد ، حلب ، ١٩٦٩ م .
- كوثراني ، وجيه ، السلطة والمجتمع والعمل السياسي من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ م .
- كيوان ، مأمون ، اليهود في الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، الأهلية للنشر والتوزيع ، (د.م) ، ١٩٩٦ م .
- محمد ، عبد الرحمن فهمي ، النقود العربية ماضيها وحاضرها ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ م .
- مشلح ، عبد الحميد ، المنطقة الغربية لولاية حلب (إدلب في القرن السابع عشر ١٦٠٠ - ١٧٠٠ م) ، مطابع وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٦ م .
- مصطفى ، أحمد عبد الرحيم ، أصول التاريخ العثماني ، الطبعة الثانية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .
- نعيمة ، يوسف ، مجتمع مدينة دمشق في الفترة ما بين ١١٨٦ - ١٢٥٦ هـ / ١٧٧٢ - ١٨٤٠ م ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٨٦ م .
- ياغي ، إسماعيل أحمد ، العالم العربي في التاريخ الحديث ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكات ، الرياض ، ١٩٩٧ م .

رابعاً — المصادر والمراجع العربية :

- أندرسون ، ماتيو ، تاريخ القرن الثامن عشر في أوروبا ، تعريب نور الدين حاطوم ، دار الفكر العربي ، دمشق ، ١٩٧٧ م .
- أورهلونلو ، جنكيز ، إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة فاروق زكي مصطفى ، الطبعة الأولى ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥ م .
- أوغلو ، خليل ساحلي ، تغير طرق التجارة في القرن السابع عشر والتنافس بين مينائي طرابلس والاسكندرونه ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م .
- إينجليك ، خليل ، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ، ٢ مجلد ، ترجمة قاسم عبدة قاسم ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٧ م .
- إينجليك ، خليل ، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، محمد الارناؤوط ، الطبعة الأولى ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢ م .
- بازيلي ، قسطنطين ، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني ، الترجمة إلى العربية من قبل دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩ م .
- باموك ، شوكت ، التاريخ المالي للدولة العثمانية ، ترجمة عبد اللطيف الحارس ، الطبعة الأولى ، دار المدى الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .
- بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، نقله إلى العربية نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، الطبعة الخامسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٦٨ م .
- بك ، يوسف آصف ، المعاهدات الدولية التي وقعتها الدولة العلية مع الدول الأوروبية ، ترجمة إلى يوسف آصف بك ، الطبعة الثانية ، طُبِعَ بالمطبعة العمومية بمصر ، القاهرة ، ١٨٩٦ م .
- بلنت ، آن ، قبائل بدو الفرات ، ترجمة أسعد الفارس ونضال خضر معيوف ، الطبعة الأولى ، دار الملاح ، دمشق ، ١٩٩١ م .
- بيركهارت ، جون لويس ، رحلات في سوريا والأراضي المقدسة ، ترجمة شاهر حسن عبيد ، الطبعة الأولى ، دار العلوم ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .

- جب ، هاملتون ، هارولد بوين ، المجتمع الإسلامي والغرب ، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسي ، الطبعة الأولى ، جزآن ، دار الصدى الثقافة والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ م .
- الجرمان ، تيودور بيشوف ، تحفة الأنباء في تاريخ حلب الشهباء ، ترجمة وتحقيق شوقي شعث وفالح بكور ، الطبعة الثانية ، (د.ن) ، دمشق ، ١٩٩٢ م .
- راسل ، الكسندر وباتريك ، تاريخ حلب الطبيعي في القرن الثامن عشر ، ترجمة خالد الجبيلي ، الطبعة الأولى ، (د.ن) ، (م.د) ، ١٩٩٧ م .
- روسي ، أتوري ، ليبيا منذ الفتح العربي حتى ١٩١١ ، ترجمة وتقديم خليفة محمد التبليسي ، الطبعة الثانية ، الدار العربية للكتاب ، (د.م) ، ١٩٩١ م .
- ريمون ، أندريه ، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني ، ترجمة لطيف فرح ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
- ريمون ، أندريه ، المدينة العربية حلب في العصر العثماني من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ، ترجمة ملكة أبيض ، منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .
- سايكس ، مارك ، القبائل الكردية في الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة خليل علي مراد ، الطبعة الأولى ، دار الزمان ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .
- سورمايان ، أردافازد ، تاريخ حلب ، ترجمة ألكسندر كشيشيان ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار النهج للدراسات والتوزيع ، حلب ، ٢٠٠٦ م .
- شطي ، ضحى ، توسع البدو في بلاد الشام وانحسارهم ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ترجمة هناء وصفي ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م .
- عزازيان ، هوري ، الجاليات الأرمنية في البلاد العربية ، الطبعة الأولى ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، ١٩٩٣ م .
- عيساوي ، شارل ، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، ترجمة سعد رحمي ، الطبعة الأولى ، دار الحداثة ، للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- غاوبه ، أوغن فيرت وهايتز ، حلب دراسة تاريخية وجغرافية حول البنية العمرانية والتركيبية الاجتماعية والحركة الاقتصادية لأحد المراكز التجارية في الشرق الأدنى ، تعريب وتدقيق وتحديث صخر علي ، جزآن ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة ، دمشق ، ٢٠٠٧ م .

- كواترت ، دونالد ، الدولة العثمانية ١٧٠٠ — ١٩٢٢ م ، تعريب أيمن الأرمناري ، الطبعة الأولى ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، ٢٠٠٤ م .
- لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، الطبعة الثامنة ، (د.ن) ، بيروت ، ١٩٨٥ م .
- لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر الخياط ، الطبعة الخامسة ، دار الرافدين ، بيروت ، ٢٠٠٤ م .
- ليرخ ، ب ، دراسات حول الأكراد ، ترجمة عبدي حاجي ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة خاني ، حلب ، ١٩٩٤ م .
- ماركوس ، أبراهام ، الشرق الأوسط الحديث عشية الحداثة حلب في القرن الثامن عشر ، ترجمة أيمن سيد درويش هيثم حمام ، (د.ن) ، (م.د) ، (د.ت) .
- ماستر ، وإدهم إدم ودانيال غوفمان وبروس ، المدينة العثمانية بين الشرق والغرب حلب إسطنبول أزميز ، تعريب زلي ذبيان ، مكتبة العبيكان ، الرياض ، (د.ت) .
- مانتران ، روبير ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة بشير السباعي ، جزآن ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، القاهرة ، ١٩٩٣ م .
- نسكايا ، إيرينا سمسليا ، البنى الاقتصادية والاجتماعية في المشرق العربي على مشارف العصر الحديث ، نقله إلى العربية يوسف عطا الله ، راجعه وقدم له مسعود ضاهر ، دار الفارابي ، بيروت ، ١٩٨٩ م .
- هرشلاغ ، ز.ي ، مدخل إلى التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط الحديث ، نقله إلى العربية مصطفى الحسيني ، دار الحقيقة ، بيروت ، ١٩٧٣ م .
- هنتس ، فالتر ، المكايل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري ، ترجمة كامل العسلي ، منشورات الجامعة الأردنية ، عمان ، (د.ت) .
- هيتروت ، فولف ، الإدارة المالية للمناطق المتاخمة للصحراء ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ترجمة محمد الأصبحي ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م .
- هيرولد ، كرستوفر ، بونابرت في مصر ، ترجمة فؤاد أندراوس ، (د.ن) ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
- اليسيف ، نيكيتا ، طرق المواصلات في بلاد الشام ما بين القرنين السادس عشر والعشرين ، المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام ، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعي ، (د.ن) دمشق ، ١٩٧٨ م .

خامساً — المجلات والدوريات :

- اقتصاديات حلب نشرة غير دورية تصدرها غرفة تجارة حلب ، العدد الثاني ، حلب ، ١٩٩٢ م.
- اقتصاديات حلب نشرة غير دورية تصدرها غرفة تجارة حلب ، حلب ، العدد الثالث ، نيسان ١٩٩٣ م .
- عاديّات حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب وجمعية العاديّات ، الكتاب الثاني ، حلب ، ١٩٧٦ م .
- عاديّات حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب بالتعاون مع جمعية العاديّات ، حلب ، الكتاب الثالث ، ١٩٧٧ م .
- عاديّات حلب حولية تبحث في تراث العرب العلمي والحضاري تصدر عن جامعة حلب بالتعاون مع جمعية العاديّات ، حلب ، الكتاب الثالث ، الكتاب العاشر ، حلب ، ٢٠٠٣ م .
- مجلة التاريخ العربي ، الرباط ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٠ م .
- مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية، المجلد الواحد والثلاثون ، دمشق ، ١٩٨١ م .
- مجلة الحوليات الأثرية العربية السورية ، إصدار المديرية العامة للآثار والمتاحف في الجمهورية العربية السورية، المجلد الثالث والأربعون ، دمشق ، ١٩٩٩ م .
- مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، العددان ٩ - ١٠ ، دمشق ، تشرين الثاني ، ١٩٨٢ م .
- مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، العددان ٣٥ - ٣٦ ، السنة الحادية عشرة ، دمشق ، آذار - حزيران ، ١٩٩٠ م .
- مجلة دراسات تاريخية مجلة فصلية تعنى بالدراسات حول تاريخ العرب تصدرها جامعة دمشق لجنة تاريخ العرب ، عدد خاص العلاقات الزراعية ، العددان ٤٣ - ٤٤ ، السنة الثالثة عشرة ، دمشق ، أيلول - كانون الأول ، ١٩٩٢ م .
- مجلة الفكر العربي ، إصدار معهد الإنماء العربي ، بيروت ، العدد ٥١ ، السنة التاسعة ، ١٩٨٨ م .

سادساً — الموسوعات :

- الزركلي ، خير الدين ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، ٨ أجزاء ، الطبعة السادسة عشرة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٥ م .

— كحالة ، عمر رضا ، معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ، ٣ أجزاء ، المطبعة الهاشمية بدمشق ، دمشق ، ١٩٤٩ م .

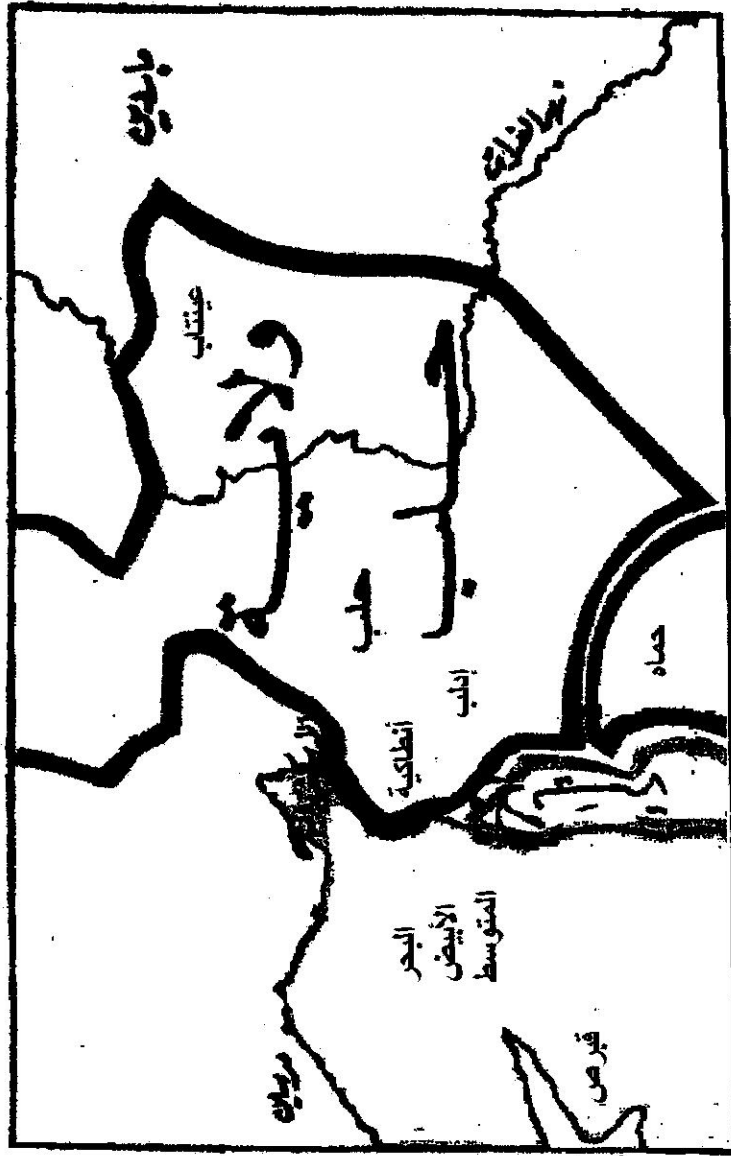
سابعاً — المصادر والمراجع والأجنبية :

- Bodman , H, L , **Political faction in Aleppo 1760 – 1826** , the university of north Carolina press ,1963 .
- Browne , W, G, **Travels in Africa ,Egypt, and Syria from years 1792 to 1798** , London , T . Cadell Junior and W. Davies, 1799 .
- Hourani , Albert , **The Ottoman Background of The Modern Middle East** , London ,1981.
- Inalcik , Halil , **The Ottoman Empire the Classical age 1300-1600**, Weldenfeld and Nicoloson , London , 1973.
- Maundrell, Henry , **A Journey from Aleppo to Jerusalem in 1697** , Beirut Khayats , 1963 .
- Marcus , Abraham , **People and Property in Eighteenth-Century Aleppo** , Columbia University , 1987 .
- Meriwether , Margaret lee , **The notable Families of Aleppo 1770 – 1830** , Networks and social structure , university international , 1981 .
- George F . MILLER , **Aleppo past and present** , Visitors Guide , Aleppo , 1965.
- Rafeq , Abdul Karim , **The Province of Damascus 1723 _ 1783** , Beirut Khayats .1966 .
- Shaw , Stanford , **History of The Ottoman Empire and Modern Turkey**, London , New York , Melbourne ,1978.
- Volney, M.C F. Volney, **Travels though Syria , Egypt in the years 1783 –1784 and 1785**, two Volumes, London , 1972.

الملحق

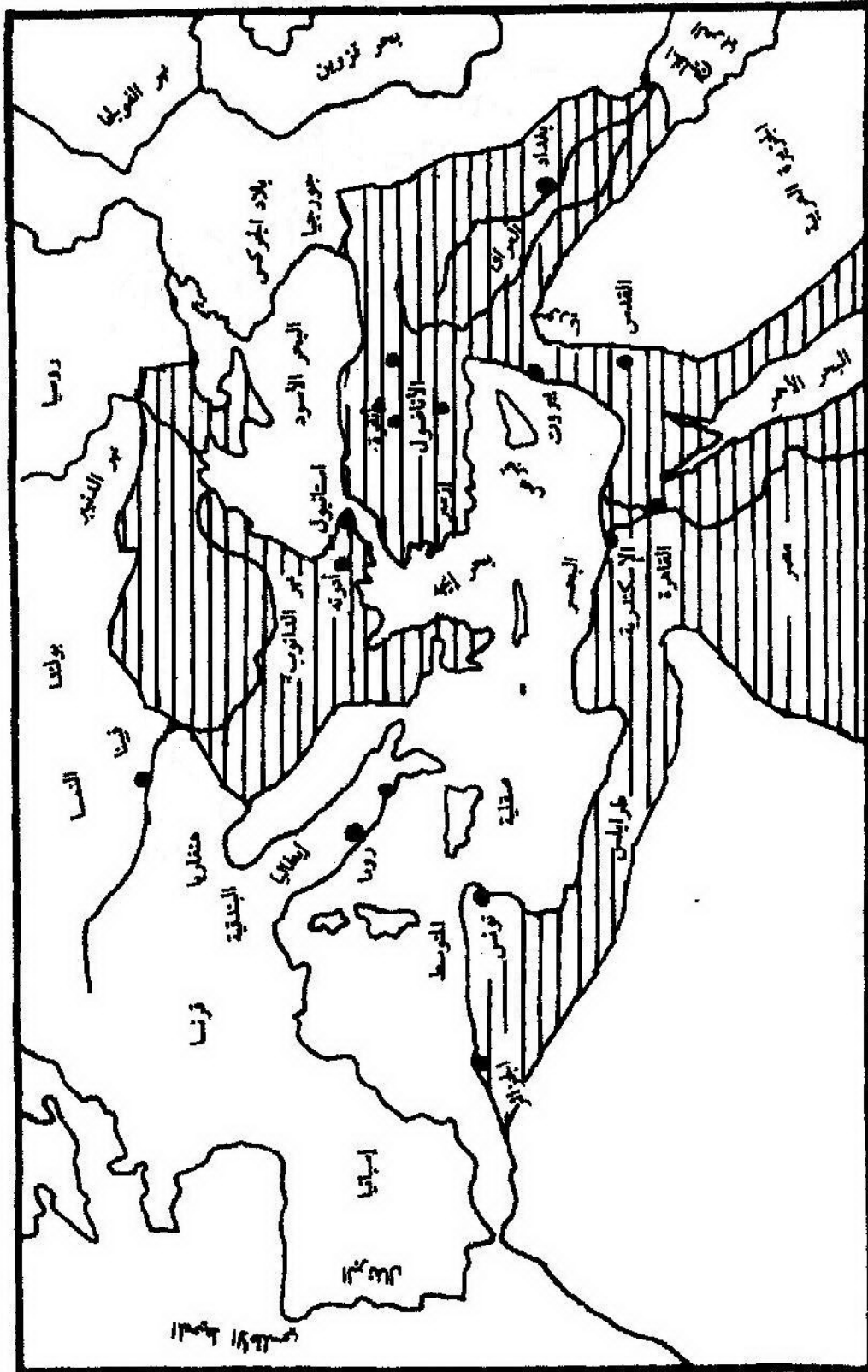
الملحق الأول

خريطة لولاية حلب في النصف الثاني من القرن الثامن عشر



الملحق الثاني

خريطة للسلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر



الملحق الثالث

منظر عام لمدينة حلب في منتصف القرن الثامن عشر من كتاب تاريخ حلب الطبيعي
الكسندر وباتريك راسل



الملحق الرابع

نماذج من الوثائق المحفوظة في سجلات الأوامر السلطانية في ولاية حلب

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والمستخدم في البحث

الوثيقة الأولى

أمر سلطاني بتعين والي الأناضول السابق المشير عبد الله باشا والياً على ولاية حلب

سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٤ ، وثيقة رقم ٢٤ ، ص.ص ١٦ ، صورة ١٤ ،

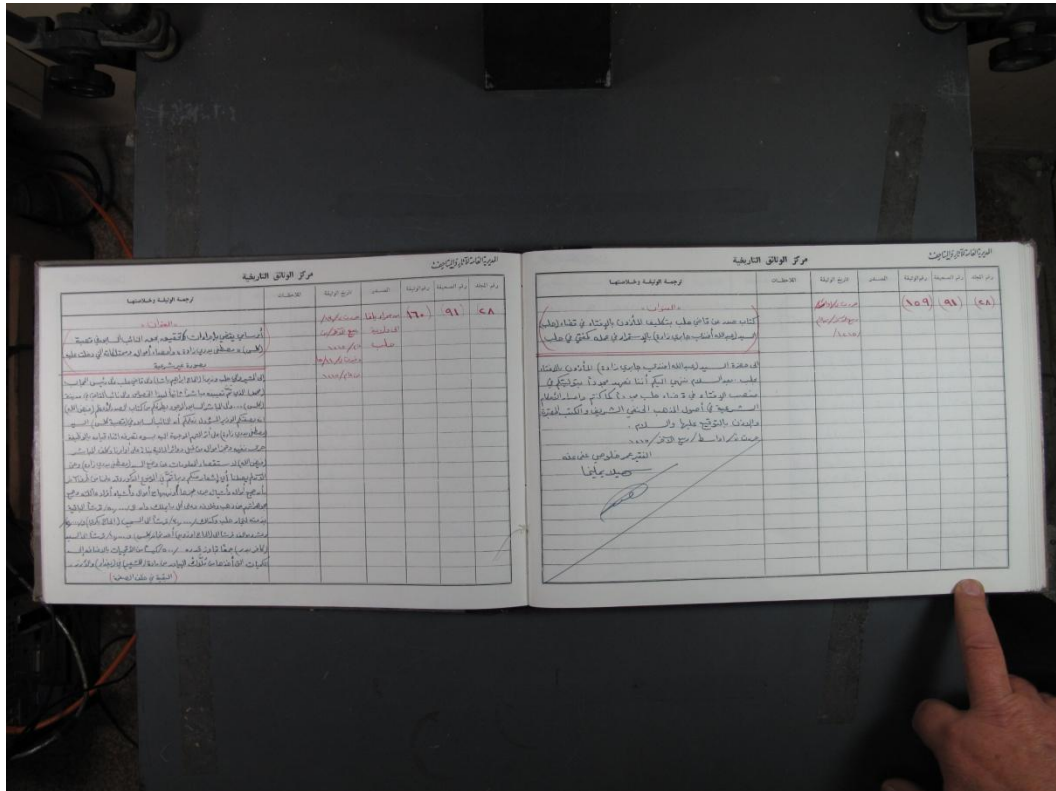
تاريخ ١٢٠٨هـ - ١٧٩٣م .



الوثيقة الثانية

أمر سلطاني إلى مفتي حلب السيد عبد الله أفندي جابري زاده بالاستمرار في عمله كمفتي على ولاية حلب .

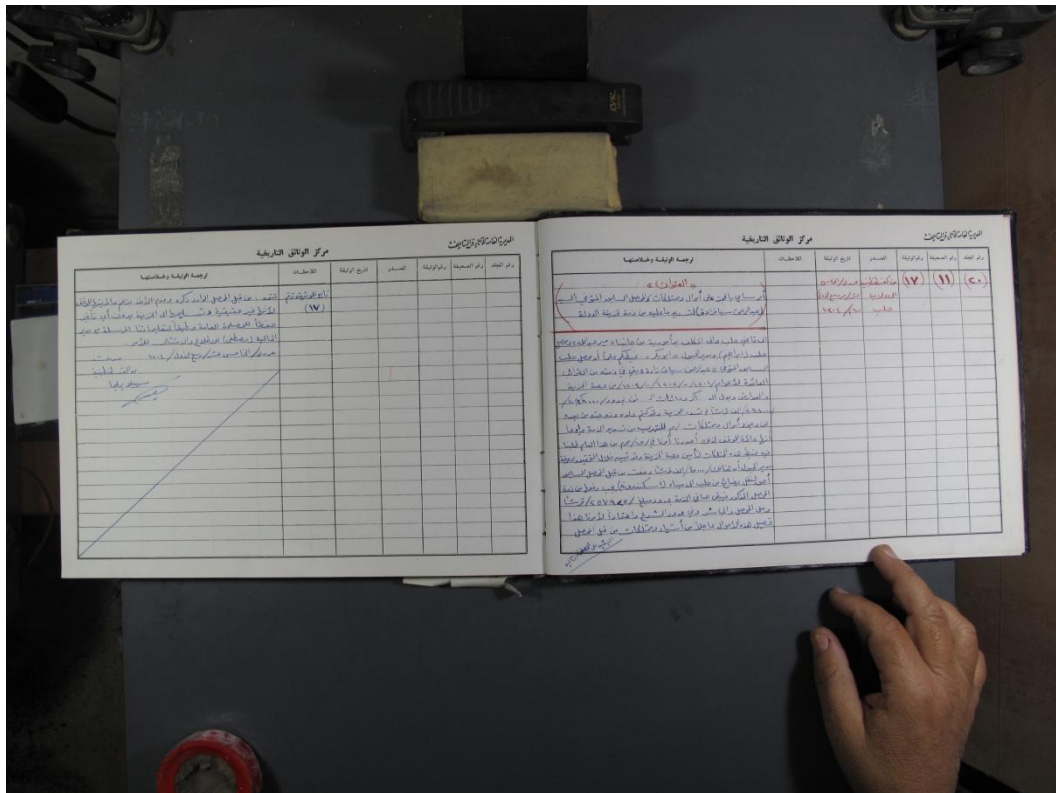
سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٥٩ ، ص ٩١ ، صورة ١٢٢ ، تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .



الوثيقة الثالثة

أمر سلطاني بالحجز على أموال وممتلكات المحصل السابق المتوفي السيد عبد الرحمن سياف زاده لتسديد ما عليه من ذمة لخزينة الدولة .

سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ١٧ ، ص ١١ ، صورة ١٦ ،
تاريخ ١٢٠٤هـ - ١٧٨٩م .



الوثيقة الرابعة

تعهد كبار القادة الإنكشاريين في مدينة بعدم القيام بأي عمل يمكن أن يؤدي إلى حدوث اضطرابات داخل المدينة.

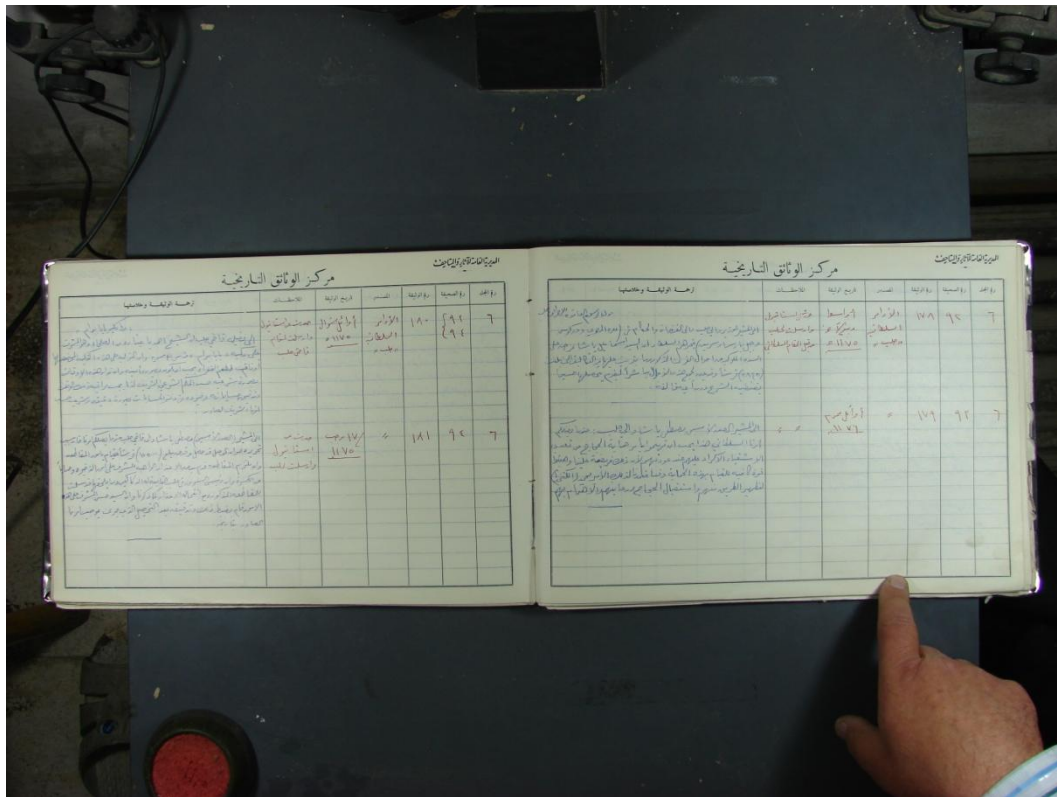
سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ١٣ ، وثيقة رقم ٥٩ ، ص ٥٦ ، صورة ٣٢ ، تاريخ ١١٩٠هـ - ١٧٧٦م .



الوثيقة الخامسة

أمر سلطاني إلى المسؤولين في ولاية حلب بحماية الحجاج من تعديات الأتقياء
الأكراد .

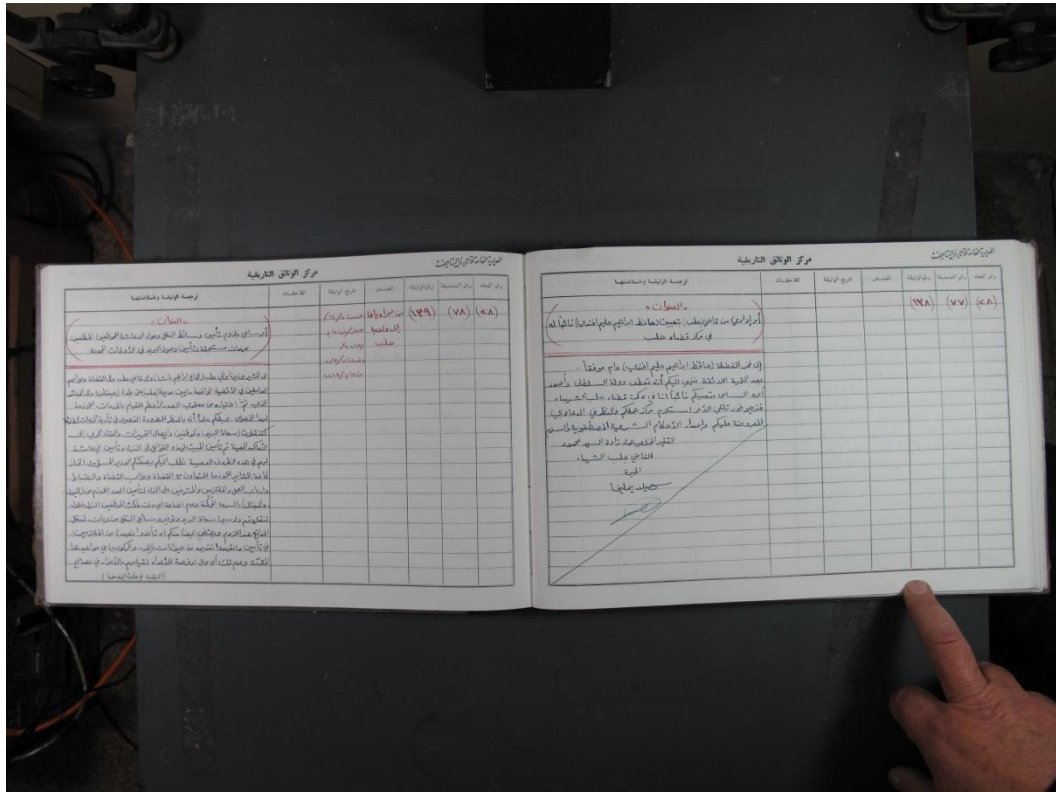
سجل حلب ، أوامر سلطانية ، رقم ٦ ، وثيقة رقم ١٧٩ ، ص ٩٣ ، صورة ٥١ ، تاريخ
١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .



الوثيقة السادسة

أمر سلطاني إلى المسؤولين في ولاية حلب بتأمين كافة متطلبات ومستلزمات وتجهيزات سعاة البريد من أماكن للمبيت والنزول ، وحيوانات للتنقل وإيصال البريد بأسرع وقت ممكن .

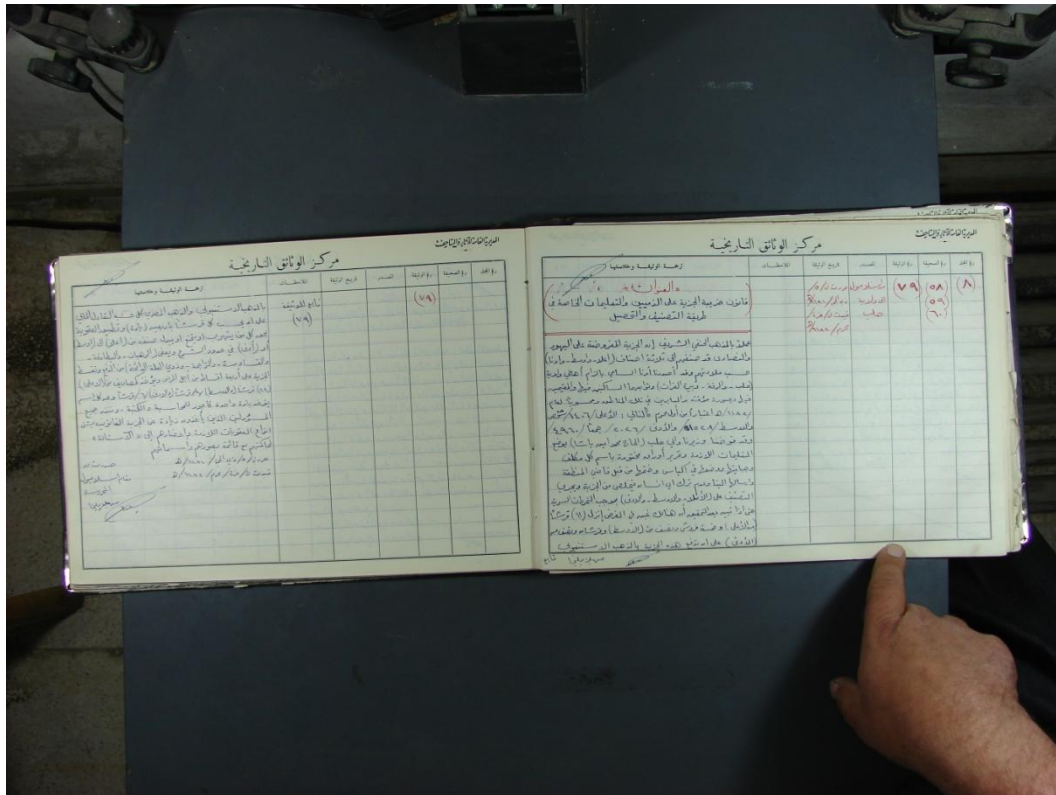
سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٣٩ ، ص ٧٨ ، صورة ١٠٧ ،
تاريخ ١٢١٥هـ - ١٨٠٠م .



الوثيقة السابعة

وثيقة تتناول قانون ضريبة الجزية المفروضة على أتباع أهل الذمة والتعليمات الخاصة في طريقة التصنيف والتحصيل .

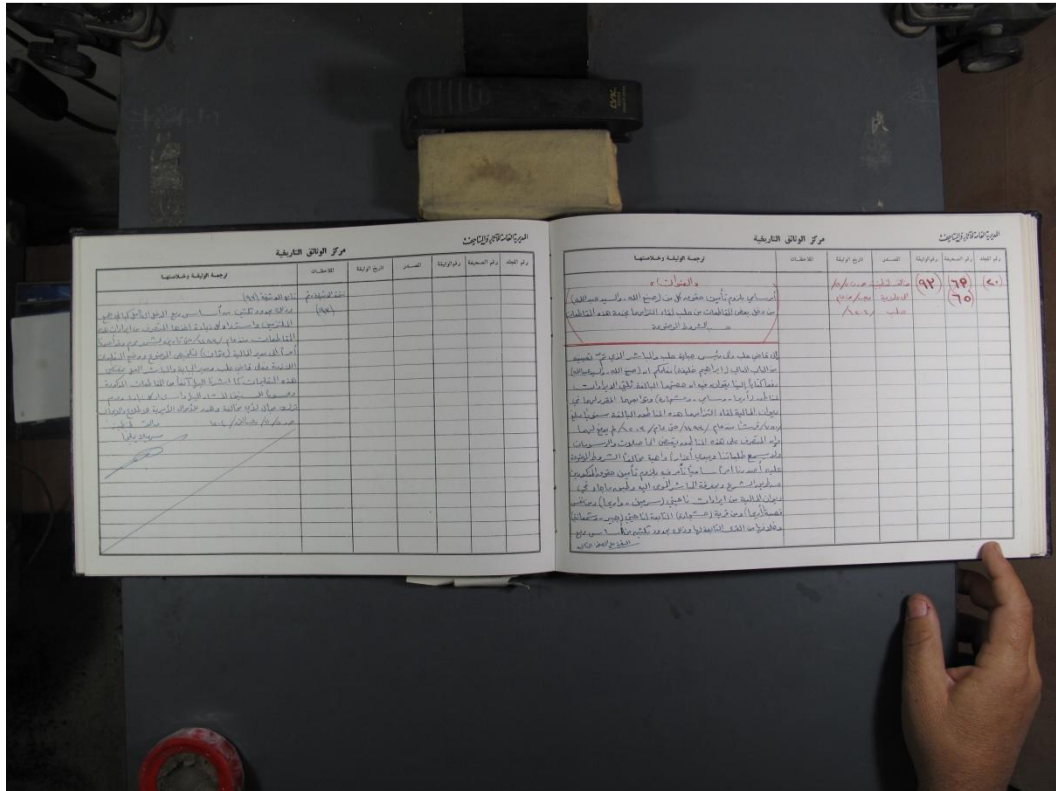
سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٨ ، وثيقة رقم ٧٩ ، ص . ص ٥٨-٦٠ ، صورة ٤٦ ، تاريخ ١١٨٢هـ - ١٧٦٨م .



الوثيقة الثامنة

وثيقة تتناول الخلافات التي كانت تحصل ما بين الموظفين العثمانيين والملتزمين
بجباية الضرائب في بعض المناطق .

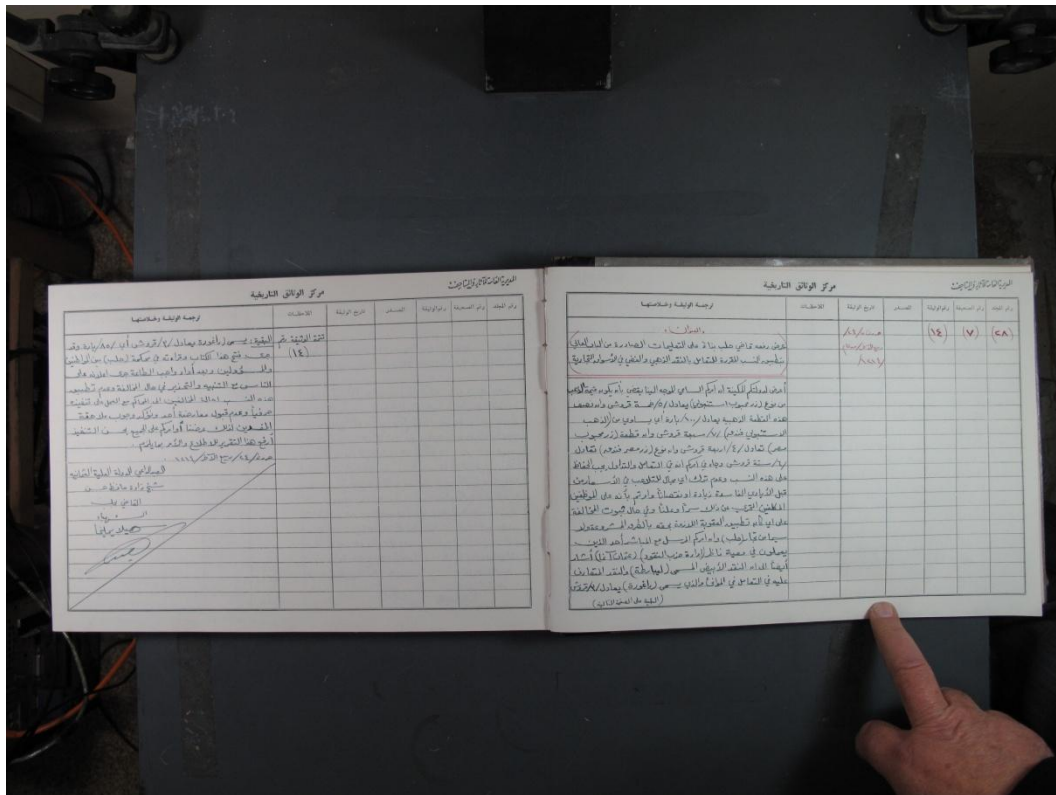
سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٢٠ ، وثيقة رقم ٩٣ ، ص ٦٥ ، صورة ٧٤ ،
تاريخ ١٢٠٤ هـ - ١٧٨٩ م .



الوثيقة التاسعة

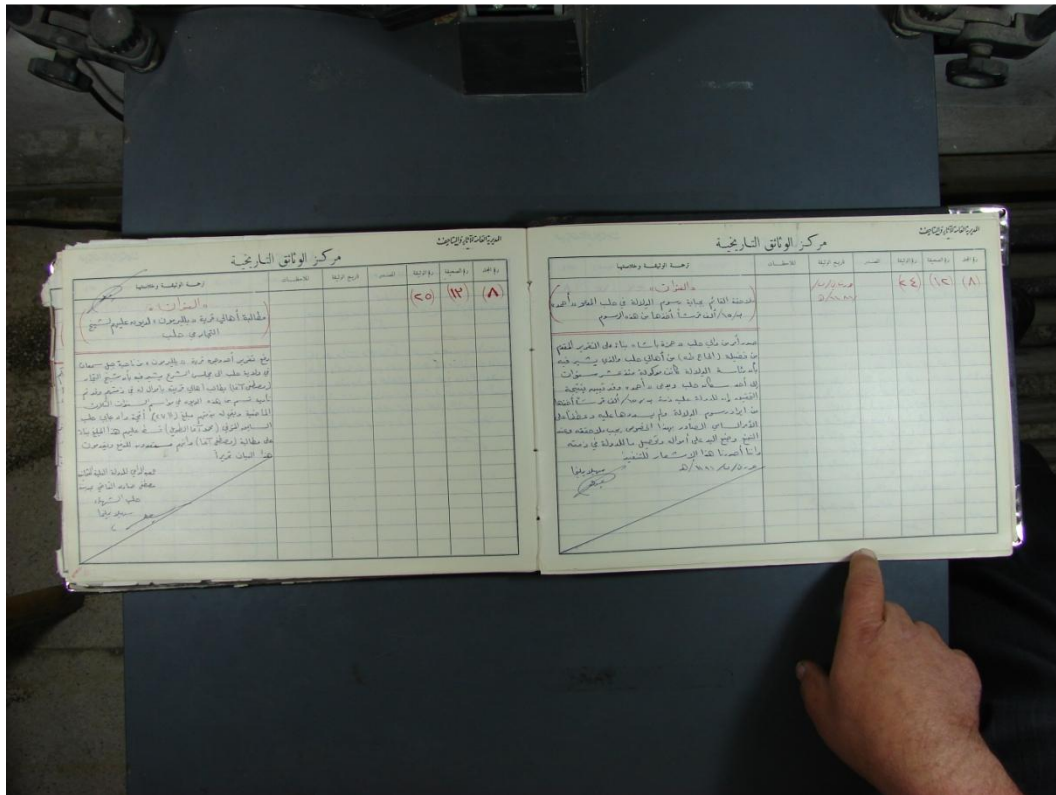
أمر سلطاني إلى المسؤولين في ولاية حلب يقضي بتطبيق النسب المقررة للتعامل بالنقد الذهبي والفضي في الأسواق التجارية في ولاية حلب .

سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٢٨ ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٧ ، صورة ١١ ، تاريخ ١٢١٤هـ - ١٧٩٩م .



الوثيقة العاشرة

وثيقة تتناول منح المتنفذين الديون للسكان المحليين ، كالدين الذي منحه شيخ التجار في مدينة حلب السيد مصطفى آغا الذي لأهالي قرية بليرمون في ولاية حلب .
سجل الأوامر السلطانية ، سجل رقم ٨ ، وثيقة رقم ٢٥ ، ص ١٣ ، صورة ١٧ ،
تاريخ ١١٨١هـ - ١٧٦٧م .



الملحق الخامس

نماذج من الوثائق المحفوظة في سجلات المحاكم الشرعية في ولاية حلب

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر والمستخدم في البحث

الوثيقة الأولى

وثيقة تتناول توزيع الغرامات والضرائب التي تحل جميع الطوائف المسيحية

بالتساوي فيما بينها طبقاً لعدد أفرادها

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٧ ، وثيقة رقم ٥١٥ ، ص ٢١٦ ، صورة

١١٤ ، تاريخ ١١٧٠هـ - ١٧٥٦م .



الوثيقة الثانية

وثيقة تتحدث عن وقوع خلافات بين أفراد الطائفة اليهودية في دفع الضرائب

والغرامات المفروضة على الطائفة اليهودية في مدينة حلب.

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٤٢ ، ص ٢٦٣ ، صورة ١٣٤ ،

تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .



الوثيقة الثالثة

وثيقة تتناول قيام التجار الأجانب بعرض قضاياهم الخلافية مع التجار المحليين في المحاكم الشرعية في ولاية حلب .

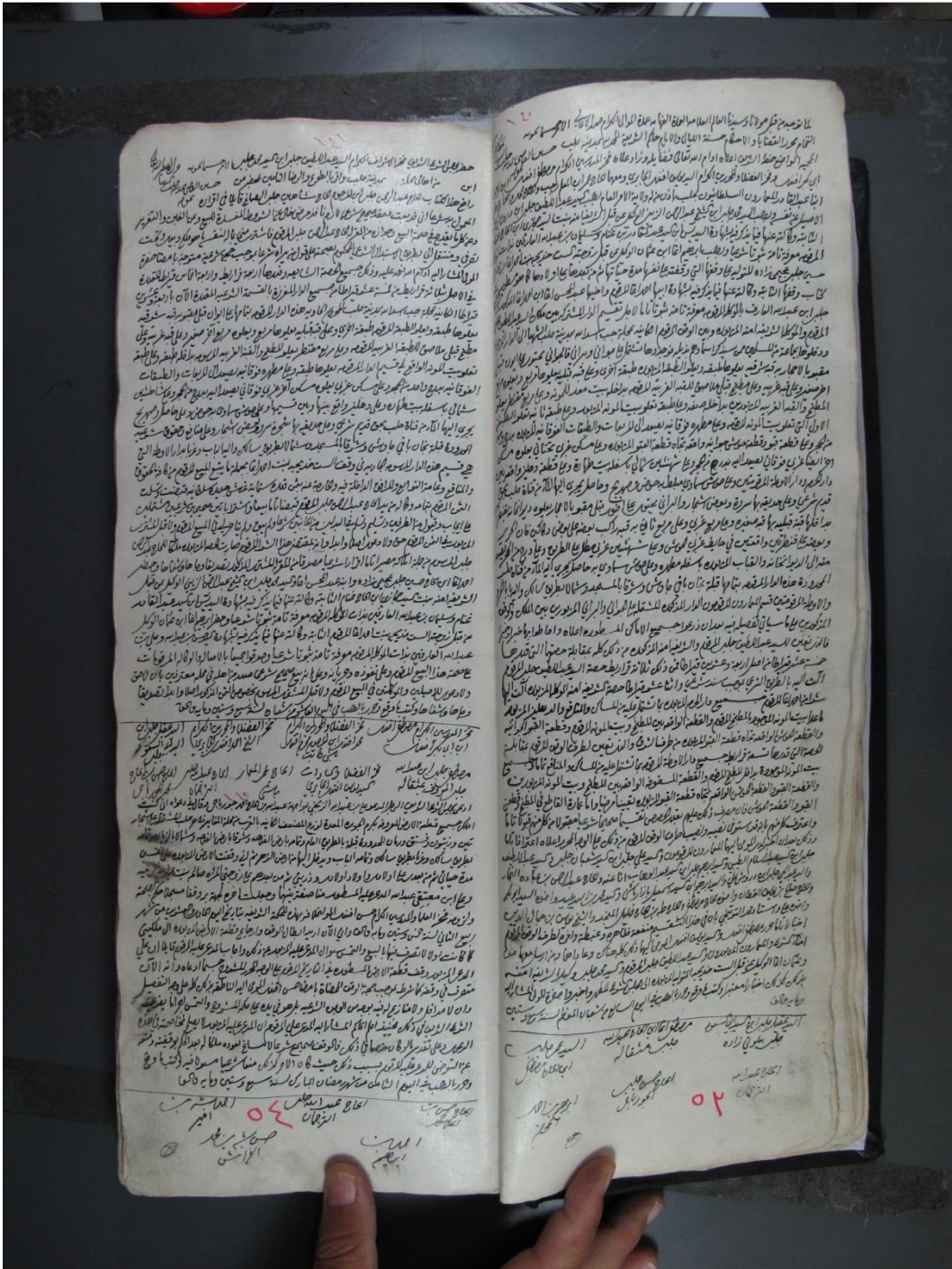
سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٩ ، وثيقة رقم ٨٢٩ ، ص ٢٨٠ ، صورة ١٤٧ ، تاريخ ١١٧١هـ - ١٧٥٧م .



الوثيقة الرابعة

وثيقة تتحدث عن الوقف الذري الذي يوقفه صاحبه على ذريته من بعده .

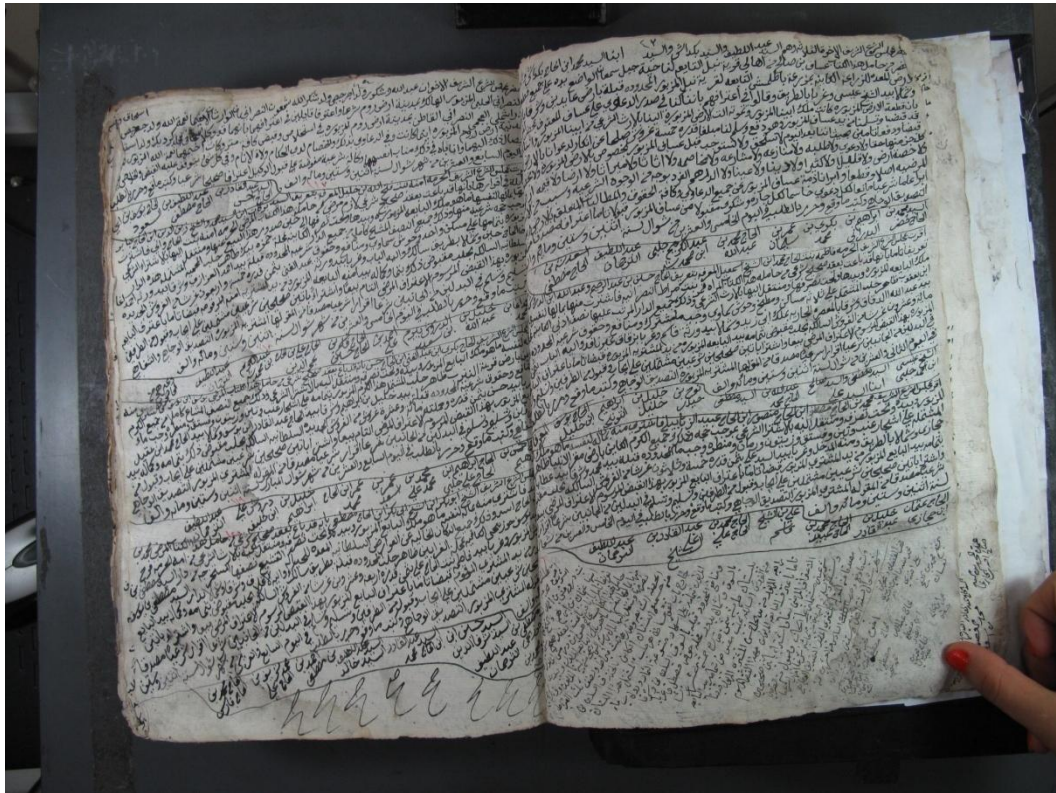
سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ١٤٢ ، ص ٥٤ ، صورة ٢٩ ،
تاريخ ١١٦٧هـ - ١٧٥٣م .



الوثيقة الخامسة

وثيقة تتحدث عن بيع بستان مشتمل على عدد كبير من الأشجار المثمرة كأشجار العنب والتين والزيتون والفسطق الحلبي.

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ١٠٨ ، وثيقة رقم ١١٩ ، ص ٤٤ ، صورة ٢٥ ، تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .



الوثيقة السادسة

وثيقة تتحدث عن بيع معد لقتل الحرير.

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٩٥ ، وثيقة رقم ١٩٨ ، ص ٧٩ ، صورة ٤٤ ،

تاريخ ١١٧٦هـ - ١٧٦٢م .

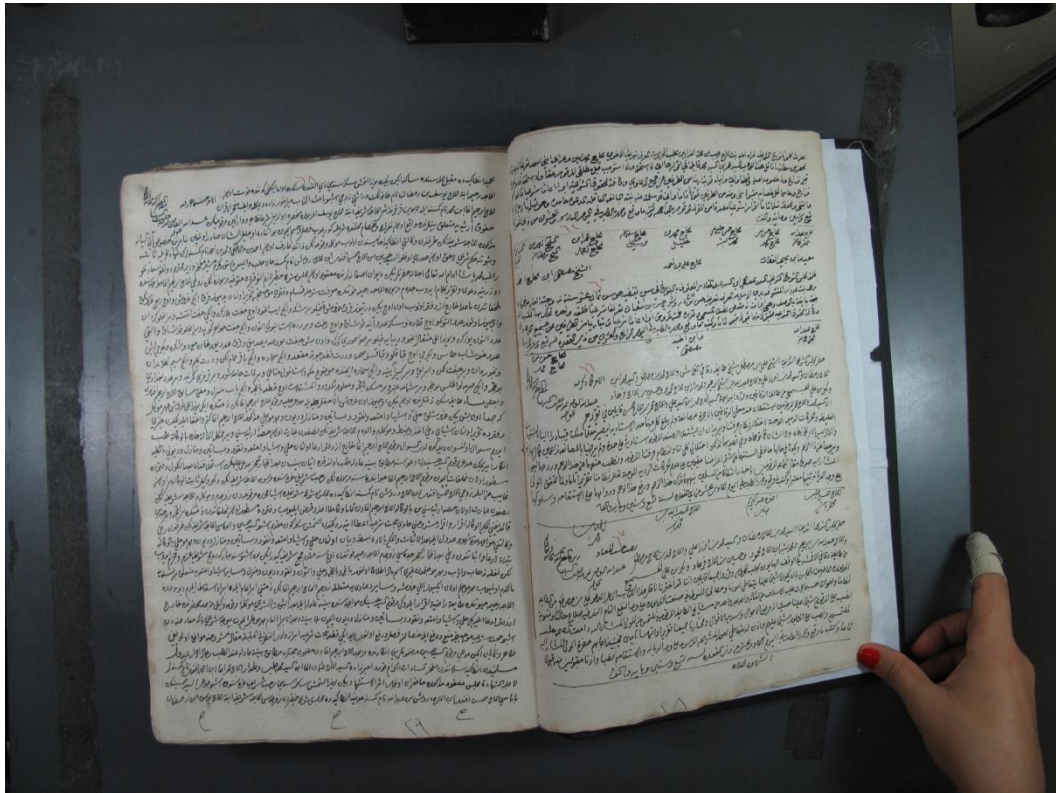


الوثيقة السابعة

وثيقة تتناول تنصيب أبناء طائفة دقاقي الأقمشة شيخاً عليهم في المحكمة الشرعية.

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٧٩ ، وثيقة رقم ٦٧ ، ص ٢٨ ، صورة ١٩ ،

تاريخ ١١٦٩هـ - ١٧٥٥م .



الوثيقة الثامنة

وثيقة تتناول تقسيم وتوزيع العمل بالتساوي بين أبناء طائفة الصباغين .

سجل حلب ، محاكم شرعية ، رقم ٨٥ ، وثيقة رقم ٧٣٩ ، ص ٢٦٢ ، صورة ١٣٣

، تاريخ ١١٦٨هـ - ١٧٥٤م .



الوثيقة التاسعة

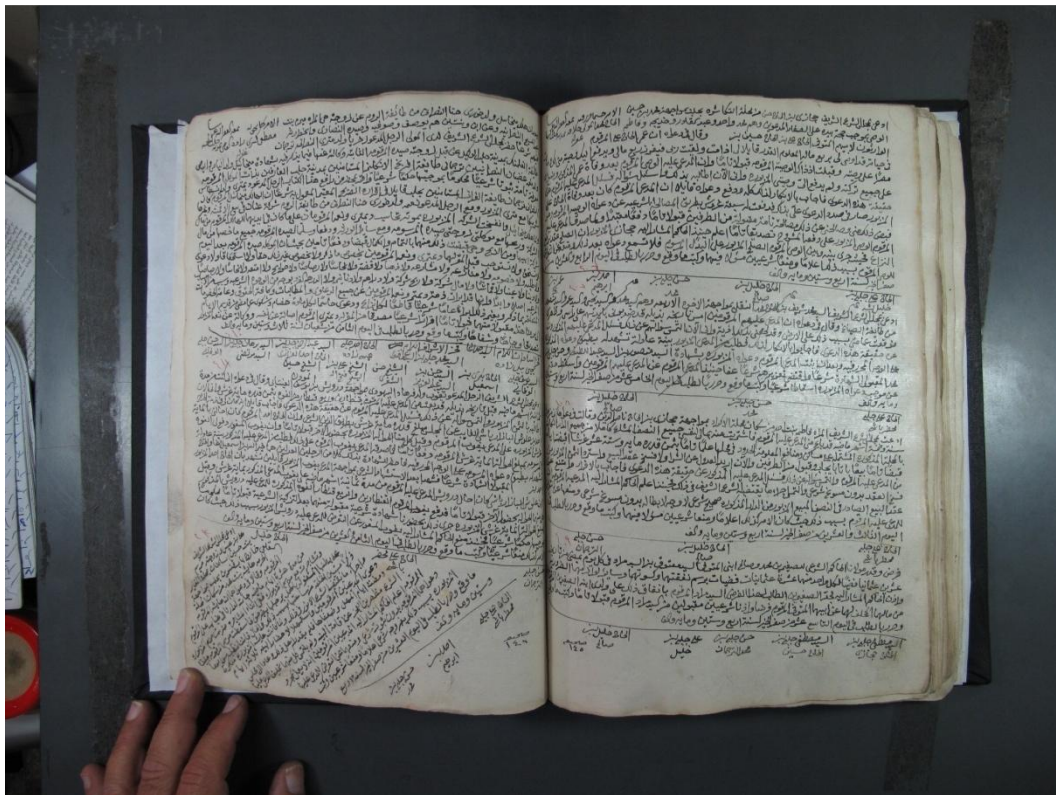
وثيقة تتناول استخدام التجار الأوروبيين للتجار المحليين كوكلاء ومترجمين لهم في

نشاطاتهم التجارية داخل ولاية حلب ، كالسيد إلياس ابن غضبان الذي استخدم

كمترجم من قبل بعض التجار الإنكليز في مدينة حلب .

سجل محاكم شرعية ، سجل رقم ٧٨ ، وثيقة رقم ٤١٠ ، ص ١٤٦ ، صورة ٧٧ ،

تاريخ ١١٦٤هـ - ١٧٥٠م .



الوثيقة العاشرة

وثيقة تتناول أحد أساليب التعامل التجاري ، كالشراكة التي حدثت بين الحاج عبد الكريم ابن الحاج محمد الطرابلسي ، والسيد عمر جلبي ابن الحاج عبد الله الكوسلجي في تجارة بعض الأقمشة الحلبية .

سجل محاكم شرعية ، سجل رقم ١٠٧ ، وثيقة رقم ١١٧ ، ص ٣٨ ، صورة ٢٣ ،
تاريخ ١١٨٥هـ - ١٧٧١م .

